المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المشاركة السياسية كآلية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة في الإمكانات والمعيقات الفترة ما بين 2011-2020

أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة مقارنة

إعداد الطالب:

- فضيل مولود

إشـــــراف:

أ.د مغراوي لقمان

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
سيد أحمد كبير	أستاذ تعليم عالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
لقمان مغراوي	أستاذ تعليم عالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
فاتح خننو	أستاذ محاضر قسم -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا
سارة يخلف	أستاذة محاضرة قسم -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا
سفيان فوكة	أستاذ تعليم عالي	جامعة بومرداس	مناقشا
محمد رضا سلطاني	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة تيسمسيلت	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، وبفضل الله تعالى
وتوفيقه تم إنجاز هذا العمل.

إذ لا يفوتنا تقديم تحية الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف على هذا العمل البروفيسور "**مغراوي لقمان**" الذي لم يبخل علينا في تقديم النصح والإرشاد رغم الظروف الصحية الصعبة التي مرا بها.

أعضاء لجنة المناقشة، لتخصيص جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

جميع أستاذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وعلى رأسهم مدير المدرسة الأستاذ/ **صايج مصطفى**، وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والدي العزيزين حفظهما الله ورعاهما، وجميع إخوتي –صبرينة، حمزة، أميرة، رانيا-، وكذا إبن أختي الغالي إلياس، وكل أصدقائي وزملائي المقربين وأخص بالذكر طالب الدكتوراه -حسين بشيو-.

الملخص:

تعتبر المشاركة السياسية من أهم المقاربات السياسية التي تعمل على ترقية مساهمات المواطنين في إدارة شؤون الحكم وزيادة الاستقرار السياسي في الدول، كما تعد من بين أهم آليات تحقيق التنمية بجميع أبعادها.

حيث أصبحت المشاركة السياسية في عصرنا الحالي من أهم مرتكزات الرشادة لما تتيحه من رقابة شعبية على السياسات الحكومية المنتهجة، وهو ما جعل أغلب دول العالم تتجه نحو زيادة نسب المشاركة السياسية كمدخل هام لرشادة حكمها؛ خاصة الدول السائرة في طريق النمو، ولعل الجزائر كغيرها من الدول النامية تعمل على جعل المشاركة السياسية آلية مهمة في رشادة الحكم، ورشادة السياسات العامة، وعليه فقد قام النظام السياسي الجزائري بداية من سنة 2011 باتخاذ جملة من الإصلاحات متعددة الجوانب والتي تعمل على تعزيز مشاركة المواطن في العملية السياسية من خلال تبني الديمقراطية التشاركية الهادفة لإشراكه في صناعة القرار المحلي ورشادة السياسيات المتخذة، كما أقرت هذه الإصلاحات بالتزام الدولة بمحاربة الفساد من خلال رقمنة متخلف التعاملات وخاصة الاقتصادية، كما التزمت بضمان نزاهة العملية الانتخابية من خلال إنشاء مؤسسات خاصة مكلفة بالرقابة على سير الانتخابات، اضافة لتضمين المناهج التربوية مقررات توضح أهمية المشاركة السياسية ودورها في زيادة الراشدة في الحكم.

إلا أن هذه الإمكانات المستحدثة واجهت جملة من المعيقات أهمها ما تعلق بطبيعة نظام الحكم الجزائري، اضافة لارتفاع معدلات فساد في مؤسسات الدولة حيث أصبحت الوظيفة العمومية وسيلة لتحقيق المصلحة الخاصة، وهو الأمر الذي أفقد المواطنين الثقة بنظام حكمهم والذي انعكس على عدم مقدرة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في خلق جيل يؤمن بثقافة المشاركة السياسية وأهميتها في تحديث المؤسسات السياسية ومأسستها، كما أن غياب العدالة التوزيعية لعوائد الريع النفطي وعدم مقدرة النظام السياسي على الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج للثروة قلل من المشاركة السياسية للمواطنين.

وعليه فإن تجاوز هذه المعيقات وتفعيل الإمكانات الموجودة يرتبط بتبني النظام السياسي مداخل سياسية حديثة القائمة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تدعم المشاركة السياسية ورشادة الحكم في الدول.

<u>الكلمات المفتاحية:</u> المشاركة السياسية، الحكم الراشد، الجزائر، الإمكانات، النظام السياسي، المعيقات، الفساد.

Abstract:

The political participation is an important political approach, which works on promoting the citizens' contributions to the management of government concerns and to improve the states' political stability. It's also a mechanism for achieving development with all dimensions.

Nowadays, the political participation becomes the main foundation of good governance, since it avails a people's supervisory over the exercised governmental policies. This would make most of states increase the political participation proportions as a vital introduction to their good governance, especially for the developing countries. Like the other developing countries, Algeria has been working on making the political participation a crucial mechanism for good governance and public policies. Thus, the Algerian political system, since 2011, has been making a set of multifaceted reformations, which have been working on consolidating the citizen's participation in the political process through adopting participatory democracy, which aims at involving the citizen in making the local decisions and the good exercised policies. These reformations have proclaimed the state's commitment for fighting corruption through the digitalization of different transactions, especially the economic ones. They've also committed guaranteeing the electoral process through introducing particular establishments, which play the role of controlling it. Besides, they've worked on encompassing the educational curricula with the lessons, which clarify the political participation importance and vital role in improving good governance.

However, these introduced potentials have faced a set of obstacles including those related to the nature of the Algerian regime, besides the increase of corruption average at the state's establishments, where the public profession becomes a mean for achieving the personal interest, which makes citizens untrust their state's government. This has been reflected on the social education establishments' inability to make a generation, which believes in the political participation culture and its importance in renewing the political establishments. The lack of justice in distributive the petroleum income and the political system inability to shift from the rent-economy to the productive one have decreased the citizens' political participation.

Thus, surpassing these obstacles and enabling the existent potentials are linked to the political system's adoption of modern political ways based on information and communication technologies, which supports the political participation and the states' good governance.

Key words: political participation, good governance, Algeria, potentials, political system, obstacles, corruption.

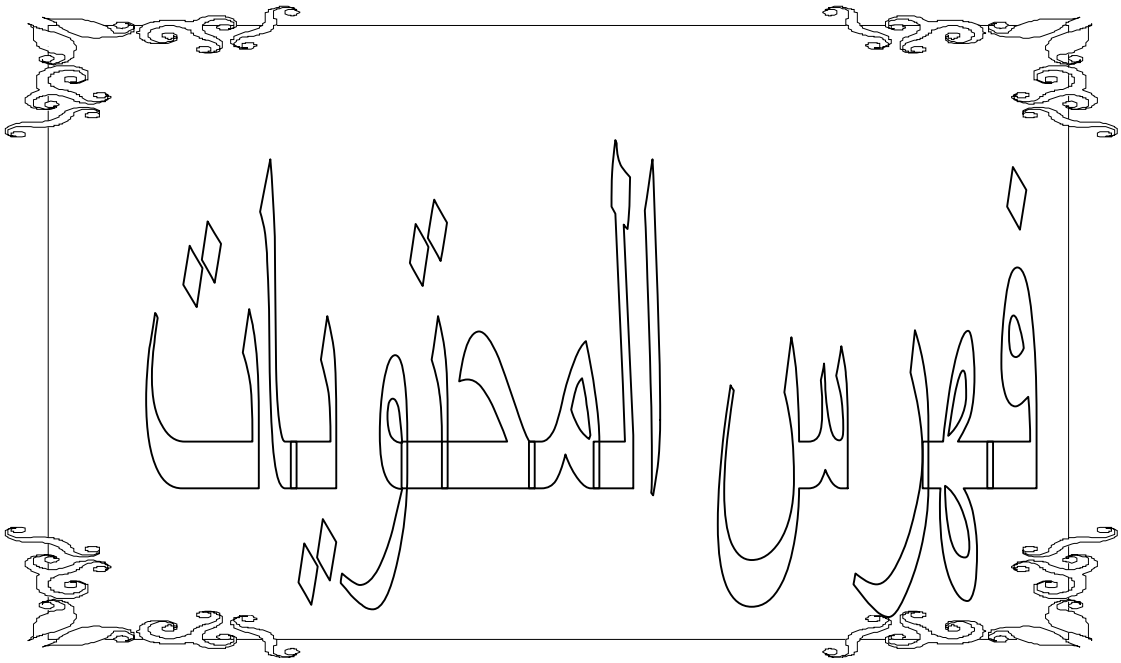
فهرس المحتويات

فهرس المحتويـــــات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير **اهداء** **الملخص** **فهرس المحتويات** **فهرس الجداول** **فهرس الأشكال**	
▪ **مقدمـــة**	1
الفصل الأّول: الإطار المعرفي لدراسة المشاركة السياسية والحكم الراشد	16
تمهيد	17
المبحث الأّول: ماهية المشاركة السياسية	18
❖ **المطلب الأول:** تعريف المشاركة السياسية وعلاقتها بالمفاهيم المرتبطة بها	18
❖ **المطلب الثاني:** المشاركة السياسية: مستوياتها، أشكالها ودوافعها	32
❖ **المطلب الثالث:** المشاركة السياسية: آلياتها والعوامل المؤثرة فيها وأهميتها	47
المبحث الثاني: ماهية الحكم الراشد	57

❖ **المطلب الأول:** مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالمفاهيم الأخرى	57
❖ **المطلب الثاني:** الحكم الراشد قراءة في: دوافع الظهور، الأبعاد، الخصائص	68
❖ **المطلب الثالث:** مقاربة الحكم الراشد: دراسة في الفواعل والأهمية ومؤشرات القياس	78
المبحث الثالث: آليات تفعيل المشاركة السياسية وأثرها على الحكم الراشد	91
❖ **المطلب الأول:** المدخل السياسي: المواطنة والحريات العامة كآليات لتفعيل المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد	91
❖ **المطلب الثاني:** المدخل التنموي: التنمية السياسية والاقتصادية كآليات لتفعيل المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد	99
❖ **المطلب الثالث:** المدخل الرقابي: الرقابة على السياسات العامة كآلية لترقية المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد	107
- **خلاصة الفصل**	116
الفصل الثاني: المشاركة السياسية والحكم الراشد في الجزائر: الواقع ومؤشرات القياس (1830-2020)	117
تمهيد	118
المبحث الأول: المشاركة السياسية في الجزائر: المراحل، الفواعل المؤثرة والأشكال	119
❖ **المطلب الأول:** مراحل المشاركة السياسية في الجزائر: قراءة تاريخية	119
❖ **المطلب الثاني:** الفواعل المؤثرة في فهم سلوك المشاركة السياسية في الجزائر	129

❖ **المطلب الثالث:** أشكال المشاركة السياسية في الجزائر	140
المبحث الثاني: المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية من خلال العملية الانتخابية	146
❖ **المطلب الأول:** قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الانتخابات التشريعية لسنتي: 2012 و2017	146
❖ **المطلب الثاني:** قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الانتخابات المحلية لسنتي 2012-2017	157
❖ **المطلب الثالث:** قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الانتخابات الرئاسية لسنتي 2014 و2019	163
❖ **المطلب الرابع:** قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الاستفتاء الدستوري لسنة 2020	171
المبحث الثالث: الحكم الراشد في الجزائر: دوافع الظهور وآليات التجسيد	177
❖ **المطلب الأول:** الأسباب الدافعة لتبني الجزائر نموذج الحكم الراشد	177
❖ **المطلب الثاني:** آليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر	183
المبحث الرابع: الحكم الراشد في الجزائر: دراسة قياسية تفسيرية من منظور البنك الدولي	193
❖ **المطلب الأول:** مؤشر حق التعبير والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	194
❖ **المطلب الثاني:** مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية	199
❖ **المطلب الثالث:** مؤشر حكم القانون ومؤشر ضبط الفساد	207

- **خلاصة الفصل**	215
الفصل الثالث: المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد في الجزائر دراسة في: الإمكانات والمعوقات واستراتجيات الترقية	216
تمهيد	217
المبحث الأول: دراسة في إمكانات تعزيز المشاركة السياسية كمدخل لرشادة الحكم في الجزائر من خلال سياسة الإصلاحات	219
❖ **المطلب الأول:** الإصلاحات السياسية والدستورية	219
❖ **المطلب الثاني:** الإصلاحات الإدارية والاقتصادية	233
❖ **المطلب الثالث:** الإصلاحات القضائية والتربوية	242
المبحث الثاني: دراسة في معيقات بناء نظام الحكم الراشد في الجزائر من منظور المشاركة السياسية	250
❖ **المطلب الأول:** الفساد، الثقافة السياسية، قانون الانتخابات: متغيرات لفهم جديلة ضعف المشاركة السياسية ومؤشرات الحكم الراشد في الجزائر	250
❖ **المطلب الثاني:** المعيقات الاقتصادية وأثرها على تراجع مؤشرات المشاركة السياسية وعملية بناء الحكم الراشد في الجزائر	260
❖ **المطلب الثالث:** أثر البناء الدستوري على ضعف مؤشرات المشاركة السياسية والحكم الراشد	266
المبحث الثالث: إستراتجيات ترقية المشاركة السياسية كمدخل لبناء الحكم الراشد في الجزائر	269
❖ **المطلب الأول:** إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة العملية السياسية	269

❖ **المطلب الثاني:** تفعيل أدوار فواعل المشاركة السياسية والحكم الراشد	278
❖ **المطلب الثالث:** الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر	286
- **خلاصة الفصل**	295
الفصل الرابع: المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد في الجزائر: الإمكانات المتوفرة، المعيقات وإستراتجيات الترقية- دراسة ميدانية-	296
تمهيد	297
المبحث الأول: معالجة معطيات المقابلات والاستنتاجات المستخلصة منها	298
❖ **المطلب الأول:** المعلومات المتحصل عليها في إطار المقابلات مع مدراء المخابر البحثية	298
❖ **المطلب الثاني:** الاستنتاجات المستخلصة من المقابلات مع مدراء المخابر البحثية	310
المبحث الثاني: معالجة وتحليل معطيات الاستبيان واستخلاص النتائج	314
❖ **المطلب الأول:** تفريغ نتائج الاستبيان وتحليلها	314
❖ **المطلب الثاني:** النتائج المستخلصة من تفريغ معطيات الاستبيان	369
- **خلاصة الفصل**	372
خاتمة	**374**
قائمة المصادر والمراجع	**381**
الملاحق	**420**

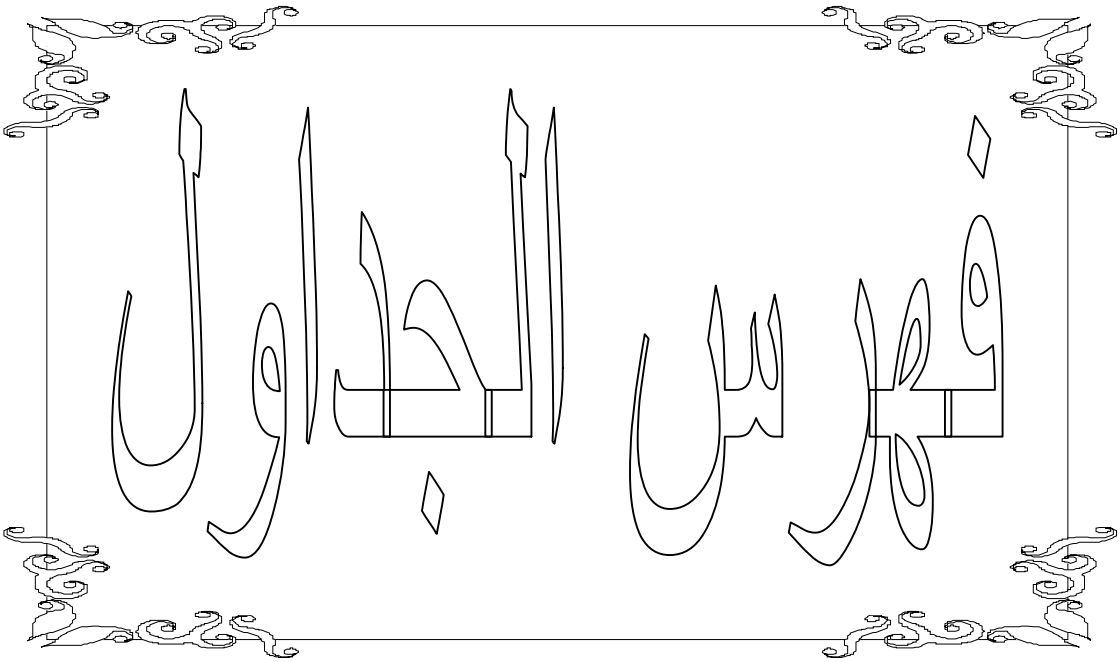
فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنــوان الجــدول	الصفحة
1	أزمات المواطنة وتأثيراتها والحلول العَلمية لحلها	95
2	انخفاض نسب المشاركة السياسية والحكم الراشد في النظم غير ديمقراطية سنة 2020	109
3	ارتفاع نسب المشاركة السياسية والحكم الراشد في النظم ديمقراطية سنة 2020	110
4	نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في تشريعيات 2012	147
5	نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2012	148
6	ترتيب الأحزاب السياسية أكثر تمثيلا في الانتخابات التشريعية لسنة 2012	149
7	نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في تشريعيات 2017	152
8	نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2017	153
9	ترتيب الأحزاب السياسية أكثر تمثيلا في الانتخابات التشريعية لسنة 2017	154
10	نسب المشاركة السياسية خلال الانتخابات المحلية لسنة 2012	158
11	ترتيب الأحزاب السياسية وفق عدد البلديات المتحصل عليها في انتخابات المجالس الشعبية البلدية لمحليات لسنة 2012	158
12	ترتيب الأحزاب السياسية وفق عدد المقاعد المتحصل عليها في المجالس الشعبية الولائية لـمحليات 2012	159
13	نسبة المشاركة السياسية العامة خلال الانتخابات المحلية لسنة 2017	160
14	ترتيب الأحزاب السياسية وفق عدد البلديات المتحصل عليها في انتخابات المجالس الشعبية البلدية لمحليات 2017	161
15	ترتيب أهم الأحزاب السياسية وفق عدد المقاعد المتحصل عليها في المجالس الشعبية الولائية لـمحليات 2017	162
16	نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في رئاسيات 2014	164
17	نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال رئاسيات 2014	165
18	ترتيب مترشحي رئاسيات 2014	166
19	نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في رئاسيات 2019	168
20	نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال رئاسيات 2019	169
21	ترتيب مترشحي رئاسيات 2019	170

فهرس الجداول

22	نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في الاستفتاء الدستوري لسنة 2020	172
23	نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال الاستفتاء الدستوري لسنة 2020	176
24	تطور مؤشر حرية التعبير والمساءلة خلال الفترة ما بين 2011-2020	194
25	ترتيب الجزائر في مجال حرية الصحافة في الفترة ما بين 2018- 2020	195
26	تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر حسب وحدة الاستخبارات الاقتصادية في الفترة ما بين 2011- 2017	197
27	تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال فترة 2011- 2020	198
28	تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال فترة ما بين 2011- 2020	200
29	ترتيب الجزائر حسب مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في سنوات: 2012، 2014، 2018.	202
30	تطور مؤشر نوعية الأطر التنظيمية خلال فترة ما بين 2011- 2020	203
31	الوقت المستغرق للاستيراد والتصدير في الجزائر وفق مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية في الفترة ما بين 2012-2015	206
32	ترتيب الجزائر وفق مؤشر نسب الضرائب على العمل لسنوات 2017- 2019	207
33	تطور مؤشر حكم القانون خلال فترة 2011-2020	208
34	ترتيب الجزائر وفق مؤشر إنفاذ العقود خلال سنتي 2012 و2020	210
35	تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة ما بين 2011- 2020	212
36	ترتيب الجزائر في مجال استقلالية القضاء لسنوات 2011- 2018	213
37	تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة مابين 2011 – 2014	238
38	علاقة الفساد بضعف نسب المشاركة السياسية	251
39	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال فترة ما بين 2012- 2020	254
40	أثر مؤشرات التنمية البشرية على مؤشرات المشاركة السياسية في الجزائر	266
41	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	314
42	توزيع عينة الدراسة حسب السن	315
43	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة المهنية	316
44	توزيع عينة الدراسة حسب الصفة البيداغوجية	316
45	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية	317

فهرس الجداول

46	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	318
47	نسب متابعة الأخبار السياسية بالنسبة لعينة الدراسة	319
48	نسب متابعة الأخبار السياسية حسب الجنس	319
49	نسب الأفراد الذين يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية	320
50	أسباب اعتماد الأفراد المجيبون بـ "نعم" على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية	320
51	نسب الأفراد الذين يأخذون معلوماتهم السياسية من مواقع التواصل الاجتماعي حسب السن	321
52	نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم	322
53	نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم حسب الجنس	322
54	نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم حسب الحالة المهنية	323
55	نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم حسب المستوى التعليمي	324
56	نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة	324
57	نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس	325
58	نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حسب السن	326
59	نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حسب الحالة المهنية	327
60	نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حسب الصفة البيداغوجية	327
61	نسب انتماء عينة الدراسة للتنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني	328
62	نسب انتماء عينة الدراسة للتنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني حسب الجنس	329
63	نسب انتماء عينة الدراسة للتنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني حسب الحالة المهنية	329
64	نسب مراسلة عينة الدراسة للمسؤولين السياسيين حول القضايا المجتمعية	330
65	نسب مراسلة عينة الدراسة للمسؤولين السياسيين حول القضايا المجتمعية حسب الجنس	330

66	نسب مراسلة عينة الدراسة للمسؤولين السياسيين حول القضايا المجتمعية حسب الحالة المدنية	331
67	نسب مشاركة عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية	331
68	نسب مشاركة عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية حسب الجنس	332
69	نسب مشاركة عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية حسب الحالة المهنية	333
70	نسب ترشح عينة الدراسة للانتخابات	333
71	نسب ترشح عينة الدراسة للانتخابات حسب الجنس	334
72	نسب ترشح عينة الدراسة للانتخابات حسب السن	334
73	نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة ما بين 2011-2020	335
74	الأسباب المفسرة لعدم تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة ما بين 2011-2020	335
75	نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 حسب الجنس	336
76	نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 حسب السن	337
77	نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 حسب الحالة المهنية	337
78	نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 حسب المستوى التعليمي	338
79	نسب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية	339
80	أسباب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية	340
81	نسب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية حسب الجنس	340
82	نسب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية حسب السن	341
83	نسب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية حسب الحالة المهنية	341
84	رأي عينة الدراسة حول وجود علاقة إرتباطية بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي	342
85	رأي عينة الدراسة حول وجود علاقة ارتباطية بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي حسب الجنس	343

86	رأي عينة الدراسة حول وجود علاقة إرتباطية بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي حسب السن	343
87	رأي عينة الدراسة حول وجود علاقة إرتباطية بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي حسب الحالة المهنية	344
88	رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة الحراك الشعبي في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر	344
89	أسباب عدم مشاركة بعض أفراد عينة الدراسة في الحراك الشعبي	345
90	رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة الحراك الشعبي في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر حسب الجنس	345
91	رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة الحراك الشعبي في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر حسب السن	346
92	موافقة أغلبية عينة الدراسة بأن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري	347
93	تفسير أفراد العينة المجيبون بـ (لا) أسباب التي تجعل من العزوف عن المشاركة في الانتخابات دون آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري	348
94	موافقة أغلبية عينة الدراسة بأن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري حسب الجنس	348
95	موافقة أغلبية عينة الدراسة بأن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري حسب السن	349
96	رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة الديمقراطية التشاركية في الجزائر في صناعة القرار السياسي الراشد	350
97	رأي عينة الدراسة حول امكانية مساهمة القانون الإعلام 12-05 في حماية الصحافة وحرة وإبداء الرأي	351
98	رأي عينة الدراسة حول فعالية نظام المحاصصة في ترقية دور المرأة في المجالس المنتخبة	352
99	رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة القانون العضوي للأحزاب السياسية والقانون العضوي للجمعيات في حماية الممارسة الحزبية والجمعوية	353
100	رأي عينة الدراسة حول قدرة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من ضمان نزاهة العملية الانتخابية	354

101	رأي عينة الدراسة حول فعالية آلية الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية	355
102	رأي عينة الدراسة حول فعالية البلدية الإلكترونية في صناعة القرار الراشد على المستوى المحلي	356
103	رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة المواطنة والديمقراطية المكرسة في المناهج التربوية في بلورة ثقافة سياسية مشاركة تعمل على صناعة القرار الراشد	357
104	رأي عينة الدراسة حول تضمين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد مُشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد	358
105	رأي عينة الدراسة حول العلاقة الموجودة بين معدلات الفساد وتراجع نسب المشاركة السياسية في الجزائر	359
106	رأي عينة الدراسة حول أثر الثقافة السياسية على مشاركة المواطن في العملية السياسية	360
107	رأي عينة الدراسة حول العلاقة الموجودة بين ضعف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية وتراجع دافعية المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية	361
108	رأي عينة الدراسة حول مقبولية البرامج السياسية المقدمة من طرف الأحزاب	362
109	رأي عينة الدراسة حول أثر محدودية صلاحيات السلطة التشريعية وتوسعة صلاحيات رئيس الجمهورية في تراجع نتائج الانتخابات التشريعية	363
110	رأي عينة الدراسة حول مدى فعالية أدوار مؤسسات التنشئة السياسية في تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار	364
111	رأي عينة الدراسة حول تأثير نظام الحكم في الجزائر على مشاركة المواطنين في العملية السياسية	365
112	رأي عينة الدراسة حول العلاقة الموجودة بين سوء توزيع الريع النفطي ومستويات المشاركة السياسية في الجزائر	366
113	رأي عينة الدراسة حول أثر الدوران الداخلي للنخب على دافعية المواطنين في المساهمة في العملية السياسية	367
114	رأي عينة الدراسة حول تأثير نظام التصويت الورقي بدل الإلكتروني على نزاهة العملية الانتخابية	368

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
1	تفاعل المشاركة السياسية والمفاهيم المتصلة بها	32
2	التدرج الهرمي لمستويات المشاركة السياسية عند ليستر والتر ميلبارث	35
3	التدرج الهرمي لمستويات المشاركة السياسية عند مايكل راش Rush Michael وفيليب ألتوف Phillip Althoff	37
4	فواعل الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD	78
5	مؤشرات قياس الحكم الراشد في الدول الأفريقية حسب مؤسسة إبراهيم	90
6	التمثيل البياني لمؤشر حق التعبير والمساءلة في الفترة ما بين 2011 – 2020	195
7	التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الفترة ما بين 2011- 2020	199
8	التمثيل البياني لمؤشر فعالية الحكومة في الفترة ما بين 2011-2020	201
9	التمثيل البياني لمؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الفترة ما بين 2011- 2020	204
10	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2019	205
11	التمثيل البياني لمؤشر حكم القانون في الفترة ما بين 2011- 2020	209
12	مؤشر معدلات الجريمة في الجزائر ما بين 2011- 2015	211
13	التمثيل البياني لمؤشر ضبط الفساد في الفترة ما بين 2011- 2020	213
14	أهمية النظام التربوي في تفعيل المشاركة السياسية كمدخل لرشادة الحكم	247
15	موقع الجزائر من الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية لسنة 2020	253
16	تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2019	265
17	حلقة ردود الفعل في صنع السياسات العامة حسب كلاوس بيتريك Klaus Petrik	274
18	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس	315

فهرس الأشكال

19	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب السن	315
20	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الحالة المهنية	316
21	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الصفة البيداغوجية	317
22	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية	317
23	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	318
24	التمثيل البياني للأسباب المفسرة لاعتماد الأفراد المجيبون بـ "نعم" على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية	321
25	التمثيل البياني لنسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة	325
26	التمثيل البياني لأسباب مشاركة أفراد عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية	332
27	التمثيل البياني لأفراد عينة الدراسة المشاركين وغير المشاركين في الحركات الاحتجاجية	339
28	التمثيل البياني للجدول رقم 84	342
29	التمثيل البياني للجدول رقم 92	347

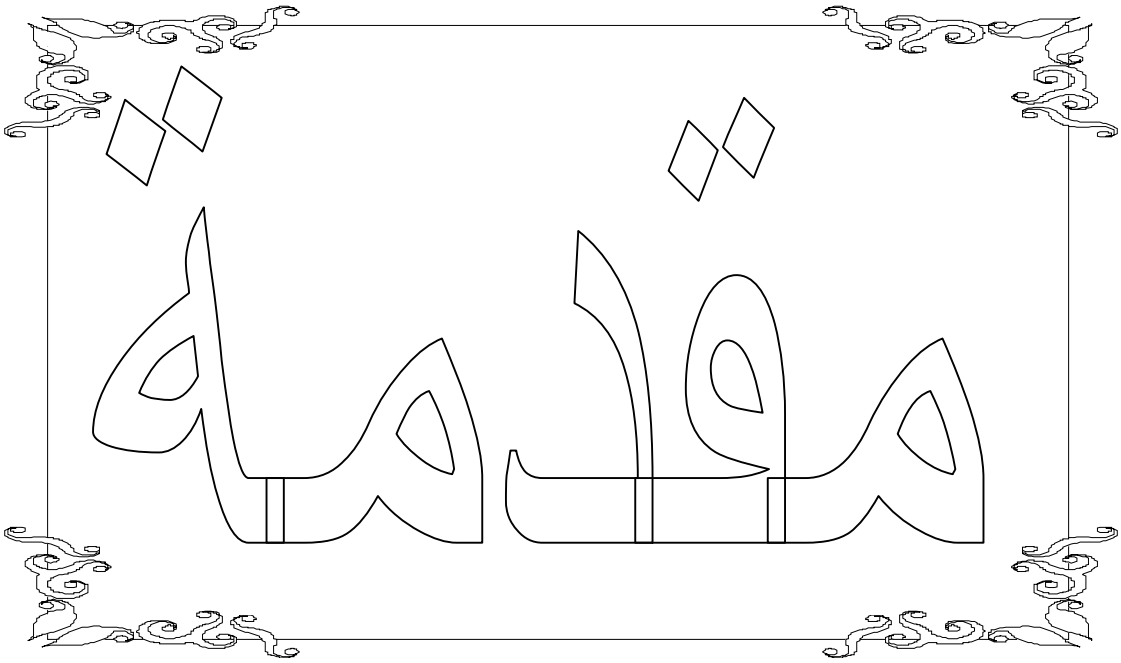
مقدمه

تمهيد:

يعتبر موضوع المشاركة السياسية أحد أهم المواضيع البحثية التي شغلت اهتمام الباحثين والأكاديميين على حد سواء، إذ تعد المشاركة السياسية القاعدة الأساسية التي يبنى عليها القرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية، حيث أن ارتفاع نسب المشاركة في العملية الانتخابية هدف أساسي لهذه الأنظمة لزيادة الدعامة الشعبية وتحقيق الاستقرار السياسي؛ باعتبار أن المشاركة السياسية ستجعل من المواطن الفاعل الأساسي في صناعة القرار والسياسيات العامة الحكومية، كما تُعتبر المشاركة السياسية اليوم بمثابة مدخل للإصلاح وتعزيز نموذج الحكم الراشد في إدارة شؤون الحكم والذي يرتكز على جملة من المؤشرات القياسية والخصائص وأهمها: الرقابة والمساءلة والشفافية.

في حين أن غياب المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية ومنها الأنظمة العربية سيؤدي لتعطيل الراشدة في الحكم، ولعل الجزائر من بين الأنظمة العربية التي تسجل فيها نسب متدنية من المشاركة السياسية وهذا راجع للبيئة السياسية التي لا تشجع على المشاركة في العملية السياسية والانتخابية وهو ما يطرح اشكال حقيقي بالنسبة لمشروعية النظام السياسي القائم وشرعيته، كما أن ضعف المشاركة السياسية أدى لتعطيل خصائص الحكم الراشد.

فمنذ استرجاع سيادة الدولة الجزائرية عرفت المشاركة السياسية وجود نخبة سياسية واحدة تتحكم في القرار السياسي والاقتصادي والإداري وكذا الاجتماعي، فكل المواعيد الانتخابية المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 لم تستطع فرز نخب سياسية جديدة لإدارة شؤون الحكم، كما لم تستطع كذلك مشاركة المواطنين في العملية السياسية عبر العضوية في تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وكذا مشاركتهم في مختلف الأحداث السياسية مثل: أحداث أكتوبر 1988 أو أحداث الزيت والسكر سنة 2011 في تقويم نظام الحكم، وهو ما ساهم في تراجع ثقة المواطنين بالمسؤولين السياسيين والذي انعكس على تراجع دافعتيهم نحو المشاركة السياسية.

ونتيجةً لهذا الوضع فقد عمد النظام السياسي لإقرار جملة من الإصلاحات متعددة الجوانب ومنها: السياسية، الدستورية، الاقتصادية، الإدارية، التربوية، القضائية، هدفها الأساسي تفعيل المشاركة السياسية والوصول لرشادة الحكم ومن أهم هذه الإصلاحات: الإعلان عن تبني الديمقراطية التشاركية، إقرار آلية

الدفع بعدم دستورية القوانين، رفع التجريم عن جنحة الصحافة، إدخال مفاهيم المواطنة والديمقراطية في المناهج التربوية، تبني نموذج البلدية الالكترونية.....إلخ.

لكن قوبلت هذه الإصلاحات بوجود جملة من المعيقات والتي عطلت المشاركة السياسية ومن أهمها: انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وهو ما زاد من تشكيك المواطنين بتزوير نتائج الانتخابات لصالح مرشحي النظام السياسي وزبائنه؛ وهو الأمر الذي أدى لقيام مظاهرات شعبية في 22 فيفري 2019 والتي طالبت برشادة الحكم وإقامة مؤسسات منتخبة شعبيا، كما أثر غياب التنمية والتوزيع غير العادل للثروة في التقليل من دافعية المواطنين نحو المشاركة السياسية.

وعليه فإن تجاوز المعيقات التي تؤثر سلبا على زيادة معدلات المشاركة السياسية يحتاج لتبني طرق وأساليب حديثة تعمل على ترقية وتطوير المشاركة السياسية لجعلها عاملا أساسيا لرشادة الحكم في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد في الجزائر، من خلال البحث في عاملين رئيسين وهما: الإمكانات الموجودة لترقية المشاركة السياسية والمعيقات المؤثرة فيها، وأثر هذه الإمكانات والمعيقات على رشادة الحكم في الجزائر خلال الفترة ما بين 2011-2020، حيث أن تحديد الإمكانات بطريقة علمية وموضوعية سيساهم في توضيح أهم آليات ترقية المشاركة السياسية، في حين أن تحديد المعيقات سيكون عاملا مساهما في معرفة الأسباب المفسرة لعدم مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

وبناءً على ما سبق وتمشيا مع طبيعة عنوان الدراسة، يمكن طرح الإشكالية البحثية وفق ما يلي:

ما مدى مساهمة المشاركة السياسية في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر من خلال الإمكانات المتوفرة والمعيقات المؤثرة في الفترة ما بين 2011 - 2020؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأساسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. فيما تتمثل أشكال المشاركة السياسية؟
2. فيما تكمن أهمية المشاركة السياسية والحكم الراشد؟

3. ما هي أهم الإمكانات التي يمكن الاعتماد عليها في تفعيل المشاركة السياسية وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر؟

4. ما هي أهم المعيقات التي تؤثر سلبا على نسب المشاركة سياسية والحكم الراشد؟

فرضيات الدراسة:

وانطلاقاً من الإشكالية والتساؤلات الفرعية السابقة، سنعتمد على مجموعة من الفرضيات العلمية والتي جاءت كما يلي:

- هناك علاقة ارتباطية بين ضعف نسب المشاركة السياسية وضعف خصائص الحكم الراشد في الجزائر.
- ترتبط زيادة نسب المشاركة السياسية في الجزائر بمدى توفر الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة.
- تعتبر الإمكانات التي وفرها النظام السياسي الجزائري لتفعيل المشاركة السياسية عامل مساهم في تحقيق الراشدة في الحكم.
- تفعيل خصائص الحكم الراشد مرتبط بتجاوز معوقات المشاركة السياسية في الجزائر.

المناهج والإقترابات التحليلية للدراسة:

يحتاج أي موضع قصد تحليله تحليلا علميا شاملا لضبط مجموعة من المناهج والإقترابات بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، وبناءً على ذلك فقد اعتمدنا خلال هذه الدراسة على مجموعة من المناهج والإقترابات والتي جاءت كما يلي:

- **أولًا: المناهج:**

المنهج الإحصائي:

يعد هذا المنهج من بين أهم المناهج الحديثة والذي ظهر مع الثورة السلوكية، إذ يعمل على تكميم الظواهر السياسية وتحليلها،[1] وقد اعتمد الباحث على هذا المنهج في جمع المعلومات الإحصائية والأرقام الخاصة بنسب المشاركة الانتخابية، وكذا مؤشرات الحكم الراشد خلال الفترة ما بين 2011-2020، كما

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي-المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997)، ص.91.

تم الاعتماد على هذا المنهج في جمع وتحليل الأرقام المستخلصة من الدراسة الميدانية للوصول لتفسير الظاهرة المدروسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

- **منهج دراسة حالة:**

يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات ذات العلاقة بوحدة واحدة، سوءا كانت هذه الوحدة فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، أو مجتمعا محليا أو عاما، خلال فترة زمنية معينة.[1]

ويرجع اعتماد الباحث على هذا المنهج لوجود دراسة حالة في موضوع الدراسة وهي الحالة الجزائرية.

- **المنهج المقارن:**

يُعد المنهج المقارن أحد الأدوات العلمية الحديثة في الدراسات السياسية عامة والدراسات المقارنة خاصة فهو بمثابة "**المنهج التجريبي**" في العلوم الطبيعية، إذ يعتمد هذا المنهج على توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر محل الدراسة مكانيا وزمانيا،[2] ويفيد المنهج المقارن في دراستنا في تبيان الاختلافات الموجودة بين نسب التصويت في مختلف الانتخابات المنظمة خلال الفترة (2011-2020).

ثانيًا: الإقترابات:

سنتناول من خلال هذه الدراسة مجموعة من الإقترابات التحليلية والتي تعمل على تفسير موضوع الدراسة ومتغيراته، وقد جاءت هذه الإقترابات كما يلي:

1. اقتراب الثقافة السياسية:

يرى منظروا هذا الاقتراب ومن بينهم غابرييل ألموند **Gabriel Almond** وسيدني فيربا **Sidney Verba** بأن هناك علاقة ترابطية بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي باعتبار أن السلوك السياسي هو وليد ثقافة سياسية في المقام الأول، وعليه فإذا أراد الباحث أن يفهم الواقع السياسي أو السلوك السياسي لمجتمع ما فلا بد له من أن يفهم طبيعة الثقافة السياسية السائدة فيه.[3]

ومن هذا المنطلق جاء اعتماد الباحث على هذا الاقتراب لتفسير السلوك السياسي للفرد الجزائري من منظور الثقافة السياسية المنتشرة في الجزائر وأثرها على العملية السياسية والانتخابية.

---

[1]- فهد سيف الدين غازي ساعاتي، **الإدارة الرياضية -مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية-**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص.105.

[2]- بومدين طاشمة، ناجي عبد النور، **أصول منهجية البحث في علم السياسة**، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ،2014)، ص.270.

[3]- بومدين طاشمة، **الأصول في منهجية تحليل الظاهرة السياسية، المفاهيم، الأدوات، المناهج، المقاربات**، (الإسكندرية: دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2017)، ص.110.

2. الاقتراب البنيوي الوظيفي:

تتمركز زاوية تحليل هذا الاقتراب والذي ساهم في ظهوره غابرييل ألموند **Gabriel Almond** على اعتبار أن النظم السياسية تتشكل من أبنية ووظائف، فكل بنية لها وظيفة معينة تقوم بها والتي تأخذ شكل المدخلات والمخرجات، إذ يسعى النظام السياسي عبر تشغيله للأبنية والوظائف لاستغلال كل القدرات الموجودة بهدف المحافظة على بقاءه.[1]

ويرجع اعتماد الباحث على هذا الاقتراب لتحليل طبيعة الأدوار التي تقوم بها مختلف المؤسسات من أجل ضمان استمرار النظام السياسي الجزائري، وكذا طرق وآليات استقبال مطالب المواطنين (المدخلات) وكيفية الاستجابة لها في شكل قرارات سياسية (المخرجات)، كما سيمكننا هذا الاقتراب من تحليل قدرات النظام السياسي وأهمها القدرات التوزيعية التي وظفها كآلية لاستمراره في الحكم، وأثره هذه القدرات على التقليل من الدافعية نحو المشاركة السياسية.

3. الاقتراب القانوني:

والذي يركز على دراسة تأثير البناءات القانونية على العملية السياسية،[2] ويرجع اعتماد الباحث على هذا الاقتراب لإقرار النظام السياسي عدة قواعد قانونية ودستورية هدفها الوصول لزيادة نسب المشاركة السياسية ورشادة الحكم، وعليه سيمكننا هذا الاقتراب من تحديد أثر هذه القواعد القانونية والدستورية على المشاركة السياسية ورشادة الحكم.

4. اقتراب الاقتصاد السياسي:

يرى مفكرو هذا الاقتراب ومنهم كارل ماركس **Karl Marxs** بأن الظواهر السياسية تتشكل بفعل حقائق اقتصادية، ويفسرون هذا الأمر لوجود علاقة عالية التأثير من الجانب الاقتصادي على الظواهر السياسية.[3]

وقد جاء استعمال هذا الاقتراب خلال هذه الدراسة لتحديد طبيعة تأثير متغير الريع النفطي **(الجانب الاقتصادي)** على ظاهرة ضعف المشاركة السياسية في الجزائر **(الجانب السياسي).**

---

[1]- طه جاب العلواني وأخرون، **المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1996)، ص.88.

[2]- ولد الصديق ميلود، **الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية**، (عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2015)، ص.27.

[3]- بوحنيفة القوي، "تعلمية المولد في العلوم السياسية- الأسس المنهجية والمعارف النظرية: ملاحظات أولية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد8، 2010، ص.380.

5. اقتراب الكوربوراتية:

يرى منظروا هذا الاقتراب ومنهم فيليب شمايتر **Phillippe Schmitter** وهاورد فيورده **Howard Wiarda** في تحليلهم للأنظمة السياسية بأن مختلف العمليات السياسية تتشكل بفعل العلاقة الموجودة بين الدولة والجماعات المصلحية والأجهزة البيروقراطية في إطار المصلحة المتبادلة التي تهدف من خلالها الدولة لبقاء استمرارها وسيطرتها على مختلف التنظيمات الاجتماعية.[1]

وانطلاقا مما سبق سيعتمد الباحث على هذا الاقتراب في تفسير العلاقة الموجود بين الدولة والجماعات المصلحية والأجهزة البيروقراطية؛ وأثر هذه العلاقة على استمرار نفس نظام الحكم في الجزائر منذ نشأة الدولة.

6. اقتراب النخبة:

ومن أشهر رواده فلفيردو باريتو **Vilfredo Pareto**، وغايتانو موسكا **Gaetano Moska**،[2] إذ يركز اقتراب النخبة على دراسة سمات النخبة الحاكمة وآليات استمرارها ودورانها وطرق تجنيدها،[3]وكذا طبيعة تأثيرها على العملية السياسية،[4]

وعليه سيمكننا هذا الاقتراب من تحديد طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر، وأساليب إدارتها للحكم، وكذا الوسائل التي تستخدمها في الدعاية والتعبئة لسياساتها، وأثر هذه السياسات على المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد.

7. اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

يرى جوال ميجدال **Joel Migdal** من خلال هذا الاقتراب أن فهم النظم السياسية يمر عبر الكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع، إذ أن هذه العلاقة التفاعلية تفرض أربع أنماط من العلاقات تحدد فيها قوة وضعف الدولة والمجتمع،[5] كما يركز **ميجدال Migdal** من خلال هذا

---

[1]- نصر محمد عارف، **إبستومولوجيا السياسة المقارنة –نموذج معرفي –النظرية-المنهج**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002)، ص.318- 321.

[2]- محمد خليفة جودة محمد، **"اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة"**، تاريخ الإطلاع: 2022/07/27، على الساعة: 19:57، https://democraticac.de/?p=550

[3]- سمير جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص.25.

[4]- محمد خليفة جودة محمد، **مرجع سابق الذكر**.

[5]- ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

الاقتراب على تحديد آليات الضبط الاجتماعي التي تمارسها الدولة بهدف التحكم في مختلف التنظيمات الاجتماعية وأثارها على المشاركة الأفراد في العملية السياسية.[1]

وتأسيسًا على ما سبق؛ فقد جاء استعانة الباحث بهذا الاقتراب لفهم طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة الجزائرية ومجتمعها، وأثر هذه العلاقة على ضعف وقوة الدولة والتنظيمات الاجتماعية، وكذا أثار الضبط الاجتماعي التي تمارسه الدولة على المشاركة السياسية ورشادة الحكم.

حدود الدراسة:

إن تحليل موضوع الدراسة وتفكيكه يحتاج لربطه بجملة من الحدود، ومنها الحدود المكانية والزمانية والموضوعية من أجل الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية، إذ جاءت حدود هذه الدراسة كما يلي:

1. الحدود المكانية:

إن دراستنا لموضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد؛ ترتكز على الإقليم الجغرافي للدولة الجزائرية وكل التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر عليها.

2. الحدود الزمانية:

تركز هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 وهي الفترة التي عرفت العديد من الأحداث السياسية مثل: أحداث الزيت والسكر - الحراك الشعبي، والتي أثرت على الاستقرار السياسي في الجزائر وهو ما جعل النظام السياسي يعمل على توفير جملة من الإمكانات لترقية المشاركة السياسية وجعلها عامل مساهم في بناء الحكم الراشد، إذ سيتم التطرق إلى هذه الفترة لأنها في رأي الباحث ليست مدروسة بشكل الكافي فيلاحظ قلة المراجع والأبحاث الأكاديمية التي تربط العلاقة بين متغير المشاركة السياسية والحكم الراشد في هذه الفترة، كما أن فهم سلوك المشاركة السياسية يحتاج إلى العودة لبعض الفترات السابقة قصد تحليل موضوع الدراسة تحليلا شاملا.

[1] - لقرع بن علي، **المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت**، (عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2019)، ص، ص 51، 52.

3. الحدود الموضوعية:

ستركز هذه الدراسة على الموضوعات التالية:

- قياس نسب المشاركة السياسية والحكم الراشد في الجزائر.
- إمكانات ومعيقات المشاركة السياسية في الجزائر.
- الآليات الحديثة التي يمكن أن تساهم في ترقية المشاركة السياسية كمدخل لبناء الحكم الراشد في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة كون موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد من بين أهم المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين على المستوى المحلي والدولي، كما أن فهم سلوك المشاركة السياسية في الجزائر وأهم العوائق التي تحد منه عامل أساسي في رفع نسب المشاركة السياسية والوصول لرشادة الحكم.

فلمشاركة السياسية في عصرنا الحالي من أهم المداخل التي تعتمد عليها الدول في زيادة الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية في جميع أبعادها، إذ أن المشاركة السياسية الفاعلة تعمل على انتخاب نخب سياسية ذات تسيير راشد لموارد الدولة، وهذا ما سيسمح بالتقليل من الفساد وزيادة الشفافية والمساءلة والرقابة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للوصول لجملة من الأهداف والتي يمكن تحديدها وفق ما يلي:

- البحث في العلاقة الترابطية التي تجمع المشاركة السياسية بالحكم الراشد.
- تبيان أهمية المشاركة السياسية ودورها في تحقيق الحكم الراشد.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في فهم سلوك المشاركة السياسية في الجزائر.
- البحث في مقبولية نسب المشاركة السياسية من خلال قياسها عبر المشاركة في العملية الانتخابية.
- محاولة فهم نموذج الحكم الراشد وإمكانية اسقاطه في الحالة الجزائرية.
- قياس مدى فعالية القوانين والمؤسسات المستحدثة لترقية نسب الحكم الراشد في الجزائر.

- تحديد الإمكانات التي وفرها النظام السياسي لجعل المشاركة السياسية عاملا مساهما في رشادة الحكم.
- البحث في مختلف المعيقات والإستراتجيات الحديثة والتي يمكن أن تساهم في ترقية المشاركة السياسية والحكم الراشد في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الأسباب الموضوعية:

- لأهمية موضوع المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي، ودوره في تفعيل نموذج الحكم الراشد في الدول.
- معرفة نتائج الإصلاحات التي عرفتها الجزائر ومدى مساهمتها في ترقية نسب المشاركة السياسية والحكم الراشد.
- نظرًا لقلة المراجع العلمية في مجال العلوم السياسية وحقل السياسيات العامة والسياسات المقارنة التي تطرقت لهذا الموضوع ما دفع الباحث لدراسته وإثراءه علميا.

2. الأسباب الذاتية:

- باعتبار أن الموضوع قيد الدراسة يدخل ضمن اهتمامات وميولات العلمية للباحث، وكذا رغبته الكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين المشاركة السياسية والحكم الراشد، والأثر الإيجابي للمشاركة السياسية على رشادة الأنظمة السياسية.
- رغبة الباحث بأن تكون له مساهمة في ترقية المشاركة السياسية والحكم الراشد في الجزائر من خلال الاستنتاجات والتوصيات العلمية التي سيقدمها من خلال هذه الدراسة.

أدبيات الدراسة:

ومن أبرز هذه الأدبيات نجد مقال للباحثين **Norman Nie, Sidney Verba, Jae- on Kim** منشور في مجلة " **Journal of News and Ideas Devoted**" سنة 1974 والذي جاء موسوما بعنوان: "**Political Participation and The Life Cycle**"، حيث تطرق هؤلاء الباحثين للعوامل المؤثرة على المشاركة السياسية واختصوا في الدراسة العوامل المتعلقة بالسن، إذ أوضحوا العلاقة الموجودة بين المشاركة السياسية والسن من خلال ارتفاعها لدى فئة الكهول وانخفاضها لدى الشباب وهذا عبر دراسة ميدانية في العديد من الدول العالم.

في حين أن هذه الدراسة لم تختص بدراسة العوامل الأخرى مثل: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأثرها على سلوك المشاركة السياسية، وعليه تأتي هذه الدراسة لمعالجة كل العوامل المؤثرة في فهم سلوك المشاركة السياسية لدى الأفراد.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد، وهذا باختلاف الإشكاليات المطروحة والزوايا المعالجة، وفيما يلي نجد أبرز هذه الدراسات التي ساهمت في إثراء هذا الموضوع:

الدراسة الأولى: وهي عبارة عن كتاب مقدم من طرف الباحثة هناء حسني النابلسي والذي جاء موسوما بعنوان "**دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**" الصادر سنة 2010، عن دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، حيث حاولت الكاتبة تسليط الضوء على الإطار المعرفي للمشاركة السياسية من خلال تقديم مجموعة من التعريفات لضبط مفهوم المشاركة السياسية، كما قامت بتحديد أشكالها ومستوياتها ومتطلباتها وكذا صورها ودوافعها، إضافة لتحديدها لمراحل المشاركة السياسية ومعيقاتها وأثارها.

في حين أن هذه الدراسة لم تختص بدراسة أهمية المشاركة السياسية في ترقية الرشادة في أنظمة الحكم والعلاقة الترابطية الموجودة بين متغير المشاركة السياسية والحكم الراشد وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذه الدراسة.

الدراسة الثانية: وهي أطروحة دكتوراه مقدمة من طرف الباحث عامر ضبع والتي جاءت موسومة بـ "**المشاركة السياسية كآلية لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي – دراسة حالة الجزائر - تركيا -**"، والتي نوقشت في جامعة الجزائر 3 خلال السنة الدراسية 2015-2016، حيث تناول فيها الباحث التأصيل المفاهيمي للمشاركة السياسية والحكم الراشد، وكذا طبيعة العلاقة التي تجمع بين هذين المتغيرين، كما تناول أيضًا واقع المشاركة السياسية والحكم الراشد في الجزائر.

إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق للإمكانات الموجودة في الجزائر والتي يمكن لنا الاعتماد عليها في زيادة نسب المشاركة السياسية ومؤشرات الحكم الراشد، وكذا المعيقات التي تحد من المشاركة السياسية ورشادة الحكم، وفي هذا الإطار سيعمل الباحث على تناول هذه الزوايا غير معالجة وإثراءها من خلال

البحث في الإمكانات المتوفرة والمعيقات المؤثرة، وكذا اقتراح أهم الاستراتجيات التي يمكن الاعتماد عليها في ترسيخ دعائم الحكم الراشد من منظور المشاركة السياسية الفاعلة.

الدراسة الثالثة: وهي أطروحة دكتوراه مقدمة من طرف الباحثة جهيدة ركاش والتي جاءت موسومة بـ **"التنمية السياسية ودورها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر 1989- 2019"** والتي نوقشت في جامعة الجزائر 3 خلال السنة الدراسية 2015-2016، حيث تناولت الباحثة في هذه الأطروحة الإطار المعرفي للحكم الراشد، وكذا العلاقة الموجودة بين ضعف الراشدة وأزمة المشاركة السياسة في الجزائر.

إلا أن هذه الدراسة أغفلت البحث في أهمية الحكم الراشد، والتفصيل في الدوافع التي ساهمت في بلورة مفهوم الحكم الراشد على المستوى الدولي، وهو ما سنحاول تناوله خلال هذه الدراسة.

الدراسة الرابعة: وهي عبارة مقال للباحثة هناء بنازة والذي جاء تحت عنوان **"Good governance in Algeria.....what's the reality?"** الصادر سنة 2019 في مجلة **Economic Researcher Review** حيث تطرقت الباحثة لتعريف الحكم الراشد وأبعاده، وكذا خصائصه، كما عملت الباحثة على قياس الحكم الراشد في الجزائر من خلال المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي، كما عملت أيضًا على تفسير هذه المؤشرات.

في حين أن هذه الدراسة لم تطرق لأهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر في مجال ترقية الحكم الراشد؛ وهو ما سيعمل عليه الباحث من خلال البحث في مختلف التدابير المعتمدة لتعزيز الرشادة في الحكم.

أدوات جمع المعلومات:

يحتاج تفسير أي إشكال علمي لجمع المعلومات المتصلة به والتي من خلالها يمكن الكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين متغيراته، وفي هذا الإطار فقد اعتمدنا خلال هذه الدراسة على المقابلة والاستبيان كأدوات لجمع المعلومات، والتي جاءت كما يلي:

أولًا: المقابلة:

تُعتبر المقابلة **The Interview** في العلوم الاجتماعية والإنسانية أحد أهم الأدوات البحثية التي ستمكننا من جمع البيانات والمعلومات حول مختلف القضايا والمشكلات العلمية.

فالمقابلة هي محادثة موجهة تجمع الباحث مع المبحوث بهدف الحصول على معلومات لاستخدامها في البحث العلمي.

ونظرًا لأهمية المقابلة في تحصيل المادة المعرفية؛ فقد تم الاعتماد عليها في دراستنا وهذا عبر إجراء مقابلتين وهما كتالي:

- **المقابلة الأولى:** مع الأستاذ الدكتور عمروش عبد الوهاب، مدير **مخبر الدراسات السياسية والدولية** التابع لقسم العلوم السياسية –بودواو - **(جامعة بومرداس).**
- **المقابلة الثانية:** مع الدكتورة إبتسام أوعشرين، مدير **مخبر البحث في السياسات العامة وتحديات الأمنية والتنموية في بلدان المغرب العربي، التابع للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.**

ثانيًا: الاستبيان:

يُعرف الاستبيان **Questionnaire** على أنه: "**مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص معينين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على الأجوبة الواردة فيها**"،[1]وتأتي أهمية الاستبيان في الدراسات الوصفية في العلوم الاجتماعية والإنسانية لكونه من أكثر أدوات البحث استخداما؛ وهذا نظرا لما يمنحه من مزايا أبرزها ما يلي:[2]

- يُوفر للباحث الكثير من الجهد والوقت والمال؛
- مساهمة المعلومات المتحصل عليها في الوصول إلى نتائج عَملية وعِلمية ما يجعلنا نصل لتحقيق أهداف الدراسة؛
- الحصول على معلومات لا توجد في المصادر النظرية مثل: الكتب والمقالات العلمية؛
- منح الحرية للمجيب للتعبير عن أراءه دون أي ضغط.

وبناءً على أهمية الاستبيان؛ فقد استعان به الباحث لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة، حيث تم صياغة محاور وأسئلة الاستبيان مع الأستاذ المشرف، بعدها تم عرضه على الأستاذة المحكمين وهم:

- الأستاذ مراد حجاج، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية –بودواو- **(جامعة بومرداس).**

[1]- عبد النور ناجي، **منهجية البحث السياسي**، (الأردن: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، 2019)، ص، 77، 86.

[2]- محسن الزهيري، **مناهج البحث التربوي**، (الأردن: مركز ديبونو لتعليم التفكير، 2017)، ص، ص 85، 86.

- الأستاذة صليحة محمدي، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلم السياسية -باتنة- **(جامعة باتنة)**.

وبعد الضبط النهائي لاستمارة الاستبيان تم تحديد **مجتمع البحث الأصلي** والذيتَكون من جميع أساتذة وطلبة العلوم السياسية في كل من: كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر3)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وقسم العلوم السياسية بودواو (جامعة بومرداس)، أما حجم العينة المختارة من مجتمع البحث الأصلي فقد قدرت بـ **300** مفردة حيث تم اختيار أفراد العينة بطريقة عشوائية غير محددة حتى تكون تمثيلية لمجتمع البحث الأصلي، ويرجع اختيار هذه العينة لكونها متخصصة وذات معرفة بموضوع الدراسة وهذا بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة؛ بحكم أن دارس تخصص العلوم السياسية الأكثر قدرة على الإجابة على أسئلة الاستبيان.

حيث تم توزيع أكثر من 360 استمارة ليتم استرجاع 300 استمارة فقط، وقد جاء توزيع هاته الاستمارة خلال شهر مارس 2022؛ بطريقة مباشرة على أفراد عينة الدراسة؛ وهذا من أجل مناقشة الباحث أفراد العينة حول أسئلة الموضوع، وكذا لرغبته بأن تتعامل العينة مع الأسئلة بقدر عال من الجدية.

وبعد استرجاع الإجابات تم الاستعانة **ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية** لتحليل نتائج الاستبيان.

وتأسيسا على ما سبق؛ فإن نتائج الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين ستمكن هذه الدراسة من تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتي يمكن توضيحها فيما يلي**:**

- ✓ توضيح مستويات المشاركة السياسية في الوسط الجامعي؛
- ✓ تبيان شكل المشاركة السياسية الأكثر استخداما لدى الأساتذة والطلبة في التأثير على عملية صنع القرار؛
- ✓ أسباب العزوف عن المشاركة في العملية الانتخابية؛
- ✓ توضيح مدى قدرة المشاركة السياسية على تغيير الواقع السياسي في الجزائر.
- ✓ تحديد مساهمات المشاركة السياسية في ترقية الحكم الراشد في الجزائر.
- ✓ الوصول لتحديد أهم معوقات رشادة الحكم في الجزائر.

- ✓ بناء توصيات علمية لترقية المشاركة السياسية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من بين أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث في إعداد هذا الموضوع؛ هو الظرف الصحي الدولي المتمثل في ظهور وانتشار **فيروس كورونا كوفيد 19** بداية 2019، والذي وصلت تداعياته إلى الجزائر وهو ما أجبر السلطات العمومية على فرض تدابير احترازية ووقائية لمنع انتشار هذا الفيروس ومن أهم هذه التدابير المتخذة: إجراءات الحجر الصحي، غلق بعض المرافق العمومية، تعليق سير وسائل النقل العمومية والخاصة، وهو ما أثر في عدم قدرة الباحث على التنقل بين الولايات لجمع المادة العلمية خلال فترة الإغلاق.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، وكذا فحص صحة الفرضيات الموضوعة تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول:

حيث تناولنا في الفصل الأول الجانب المعرفي للمشاركة السياسية والحكم الراشد، من خلال ضبط التعاريف المختلفة لهذين المفهومين، وصولا لأهمية هاذين المفهومين ودورهما في تعزيز الاستقرار السياسي للدول، وهو الأمر الذي سمح لنا بتحديد العلاقة الطردية الموجودة بين فعل المشاركة السياسة ونموذج الحكم الراشد.

أما في الفصل الثاني من الدراسة فقد تم تخصيصه للبحث في الفواعل المساهمة في فهم سلوك وأشكال المشاركة السياسية في الجزائر، وكذا قياس المشاركة السياسية من خلال العملية الانتخابية وتفسير نسبها، كما تم التركيز من خلال هذا الفصل على المتغير الثاني للدراسة وهو الحكم الراشد والذي بحثنا فيه عن دوافع تبني الجزائر هذا المفهوم، وسياسات المعتمدة لتحقيق الرشادة، ومدى فعالية هذه السياسات عبر قياسها عن طريق مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي.

في حين تم التطرق في الفصل الثالث للدراسة للإمكانات التي وفرها النظام السياسي الجزائري لجعل المشاركة السياسية عاملا مساهما في الرشادة، إضافة للمعيقات المؤثرة في اضعاف المشاركة السياسية ومؤشرات الحكم الراشد، وصولاً لاقتراح مجموعة من الإستراتجيات العِلمية لترقية المشاركة السياسية وتفعيل الإمكانات الموجودة.

وفي الفصل الرابع للدراسة قمنا بإجراء دراسة ميدانية عن طريق المقابلة ولاستبيان لمعرفة رأي المبحوثين حول فعالية الإمكانات المتوفرة، ودرجة تأثير المعيقات الموجودة في التقليل من نسب المشاركة السياسية ورشادة الحكم، وهذا قصد معرفة مدى توافق الطرح النظري مع الميداني .

الفصل الأول:
الإطار المعرفي لدراسة المشاركة السياسية والحكم الراشد

تمهيد:

تُعد المشاركة السياسية إحدى أهم الآليات الديمقراطية التي يعبر من خلالها المواطن عن مواقفه السياسية ويعمل فيها أيضًا على محاولة التأثير على صناعة القرار السياسي، إذ أصبحت في وقتنا الراهن من أهم المؤشرات التي تستند إليها البحوث والدراسات السياسية والتقارير العالمية لقياس رشادة الأنظمة السياسية، وعليه سنركز في المبحث الأول المسوم بـ: **ماهية المشاركة السياسية** على النقاط التالية: تعريف المشاركة السياسية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى، مستويات المشاركة السياسية وأشكالها، وكذا دوافع وآليات المشاركة السياسية والعوامل المؤثرة فيها، إضافة لأهمية المشاركة السياسية.

كما سنتناول موضوع الحُكم الراشد كفلسفة حكم في الدول وأداوه المختلفة في الحياة السياسية والتنموية، إذ يُعد في وقتنا الحاضر أحد أهم المصطلحات الحديثة في أدبيات علم السياسة وعلم الاقتصاد والذي تبلور مع نهاية الثمانينات بفضل إسهامات البنك الدولي؛ والهادف إلى رشادة القرارات التي تنبثق من السلطات الرسمية للدول خاصة المتخلفة وسائرة في طريق النمو؛ من أجل دمقرطة أنظمتها من جهة، وبناء اقتصاد انتاجي من جهة أخرى، وعليه سنركز في المبحث الثاني المسوم بـ: **ماهية الحكم الراشد** على النقاط التالية: تعريف الحكم الراشد وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، أسباب ظهوره وأبعاده وخصائصه، إضافة لتحديد فواعله وأهميته، وكذا مؤشراته القياسية.

وأخيرًا سنقوم بإبراز أهم **آليات تفعيل المشاركة السياسية والحكم الراشد** والتي حددناها في ثلاث مداخل أسياسية وهي المدخل السياسي: والذي ركز على ترقية المواطنة وحماية الحريات العامة والمدخل التنموي: والذي يعمل على ترقية مستويات التنمية في شقيها السياسي والاقتصادي، وكذا المدخل الرقابي: والذي ركزنا فيه على ضرورة تفعيل المساءلة والمحاسبة في تجسيد السياسات العامة، حيث أن تفعيل المشاركة السياسية سيكون له الأثر الإيجابي في عملة صنع السياسيات العامة وتكريس منظومة الحكم الراشد وتحسين مؤشراتها، وتحول الدول النامية من دول غير راشدة في الحكم إلى دول ذات حُكم راشد.

وعليه سيتم تناول هذه المباحث من خلال هذا الفصل كتالي:

- **المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية**
- **المبحث الثاني: ماهية الحكم الراشد**
- **المبحث الثالث: آليات تفعيل المشاركة السياسية وأثرها على الحكم الراشد**

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية

يُعتبر موضوع المشاركة السياسية أحد أهم المواضيع في حقل العلوم السياسية نظرا لارتباطه بالثقافة السياسية للمجتمع وتعبيره عن مساهمة الأفراد في اختيار القيادة السياسية في بلدانهم، حيث أن هذا المفهوم لا يتشكل بمفرده؛ وإنما هو محصلة تفاعل مع عدة مفاهيم، كما تختلف أشكال ومستويات المشاركة السياسية من دولة لأخرى؛ وهذا راجع إلى وجود مجموعة من الدوافع والمحددات التي تتحكم في السلوك السياسي للمواطنين، وكذا رغبتهم في التعبير عن مواقفهم السياسية والتي تُحدد بناءً على دور ومساهمة المشاركة السياسية في صناعة القرار في دولتهم؛ وهذا بالاعتماد على مجموعة من الوسائط الاتصالية والتي لها القدرة في إيصال مطالبهم إلى السلطات الرسمية.

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية وعلاقتها بالمفاهيم المرتبطة بها

إن الفهم الصحيح لمفهوم المشاركة السياسية يحتاج إلى ضبطه من الناحية اللغوية أولا ومن الناحية الاصطلاحية ثانيا وهذا بتبيان أهم التعريفات التي تناولته وخاصة التعريفات الغربية، إضافة لوضع تعريف اجرائي كموجه لهذه الدراسة، كما أن للمشاركة السياسية علاقة ترابطية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى والتي تساهم في تشكيله وبلورته كآلية لتعبير المواطنين عن مواقفهم السياسية.

أولا: تعريف المشاركة السياسية

سنتناول في هذا الجزء التعريف اللغوي والإصطلاحي لمفهومي المشاركة والسياسية وبعدها سنتطرق لتعريف مفهوم المشاركة السياسية.

1. التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهومي: المشاركة والسياسية

يَتشكل مفهوم **المشاركة السياسية** من مصطلحين وهما:[1]

- **المشاركة:** كنشاط يقوم به الإنسان؛
- **السياسة:** كمصطلح اجتماعي.

[1]- محمد عادل عثمان، "**تأصيل مفهوم المشاركة السياسية**"، تاريخ الإطلاع: 2021/11/13، على الساعة: 19:57، https://democraticac.de/?p=36026

حيث أن مصطلح المشاركة **Participate باللغة الانجليزية** والذي ترجع أصوله إلى اللاتينية، إذ ظهر هذا المصطلح حسب قاموس أوكسفورد في القرن الخامس عشر ميلادي تحديدا، والذي يتكون من جزأين الأول: **(Pars)** والذي يعني **جزء** والمرادف في الانجليزية لكلمة **Part**، أما الجزء الثاني فهو: **(Capere)** والذي يعني **أخذ** المرادف في الانجليزية لكلمة **take**، وبالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفيًا **Take Part** والمرادفة في اللغة الإنجليزية لكلمة **"شارك"**،[1] أما في اللغة العربية فالمشاركة من الفعل "شَرِكَ" ومنها " الشَّرِكَةُ" بمعنى مخالطة الشركين، فيقال اشتركنا وقد اشترك الرجلان وتشارك أحدهما الأخر، وعليه فإن المشاركة في اللغة العربية تعني إنجاز العمل بين أكثر من شخص أو جهة لإتمام بعض المهام الاجتماعية.[2]

أما اصطلاحًا فالمشاركة حسب الباحثة سوزان ريفكين **Susan Rifkin** فتعني: ذلك الاندماج التطوعي للناس للتشارك في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم بصورة مباشرة، كما أشار برنامج **الأمم** المتحدة الانمائي **United Nations Development Programme** لتعريف مشاركة وأوضح بأنها: السماح للمواطنين بأن يكون لديهم الرأي في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، أما دانيال دافيز **Daniel Davis** فيري أن المشاركة هي**: ذلك التأثير العقلي والعاطفي لشخص ما في موقف جماعي، والذي يشجعه على المساهمة التطوعية في تحقيق أهداف الجماعة ومقاسمة مسؤولية الانجاز**.[3]

أما مصطلح **السياسة** وهي ترجمة لكلمة **Politique** في اللغة الفرنسية و**Pllitics** باللغة الانجليزية ومردها إلى الكلمة يونانية **Polis**: أي حاضرة **Cité**، والتي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة، والحاضرة غالبا ما تعتبر مرادفة لكلمة المدينة **Ville** فهذه الأخيرة (المدينة) تحمل معنى مادي مثل: مجموع الأبنية، الشوارع، بينما الحاضرة فهي مفهوم إنساني وحقوقي فهو يدل على مجموع المواطنين القاطنين بالمدينة،[4] أما في اللغة العربية فأصل السياسية كما يقول **لسان العرب** من السوس، وبمعنى الرياسة وإذا رأسوه قيل سوسوه وساس الأمر قام به.[5]

---

[1] - Oxford Learner's Dictionaries, "**Participate**", Accessed 21/04/2022 at: 13:54, https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/participate?q=participate

[2] - **لسان العرب**، إبن المنظور، (القاهرة: دار المعارف، 1119)، ص.2248.

[3] - محي الدين خلف، **التخطيط والسياسة الاجتماعية المفاهيم والأطر والآليات**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020)، ص.157.

[4] - عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014)، ص، ص 9، 10.

[5] - عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، (بيروت: دار النضال للنشر والتوزيع، ط2، 1989)، ص.9.

أما اصطلاحًا فتعني السياسة حسب الفقيه الفرنسي جورج بوردو **Georges Burdeau** هي: تلك الخاصية التي ترتبط بكل حدث وكل عمل يحدث داخل المجتمع والذي يُعبر داخل الجماعة البشرية عن وجود علاقات السلطة وطاعة القائمين؛ من أجل غاية مشتركة وبشكل عام ترمي الوظيفة السياسية إلى ضمان الهدف الاجتماعي الخير المشترك موضوعيا؛ أي عدم وضع المواطنين تحت الضغوط النفسية وذلك عن طريق القيام داخل المجتمع بنشاط تنظيمي تسعى بواسطته السلطة السياسية بتحقيق تألف الجماعة البشرية،[1] أما عبد الوهاب الكيالي في **الموسوعة السياسية** فقد عرف السياسية بأنها: **فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة والدولة، وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم**، كما عرفها أيضا بأنها: **النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه الذي ينظم الحياة العامة ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق - من خلال القوة الشرعية والسيادة- بين الافراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة، والذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية للمحافظة على النظام الاجتماعي وسير المجتمع.**[2]

2. التعريف الاصطلاحي للمشاركة السياسية:

أ. تعريف المشاركة السياسية حسب: الموسوعات، القواميس والمعاجم السياسية

هناك عدة تعريفات قدمتها الموسواعات والمعاجم والقواميس؛ ولعل أبرزها ما قدمته الموسوعة الدولية للعلوم السياسية **International Encyclopedia of Political Science** والتي عرفت المشاركة السياسية بأنها: النشاط الذي يهدف إلى التأثير على عمل الحكومة، إما مباشرة من خلال التأثير على عملية صنع واتخاذ وتنفذ السياسات العامة، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير على اختيار الأشخاص الذين يصنعون تلك السياسات، وهو نشاط طوعي غير إلزامي ولا يتلقى المواطنون مقابله أجرًا ماديا.[3]

أما معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية **Dictionary of Political Science and Political Institutions** فعرفها بأنها: اندماج الأفراد في قالب مجتمع معين وتبنيهم لمعاييره وقيمه؛

---

[1] - **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، أحمد سعيفان، (لبنان: مكتبة لبنان، 2004)، ص.214.

[2] - **الموسوعة السياسية**، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، 1986)، ص.362.

[3] - **International Encyclopedia of Political Science**, Bertrand Badei and Others, (London: Sage Puplication, Volume 6, 2011), p.1781.

التي من خلالها يؤدي هؤلاء الأفراد مجموعة من الأدوار السياسية نتيجة تفاعلهم مع مجموعة من العوامل الدافعة لمشاركتهم في العملية السياسية وتكون هذه الدوافع عادة مرتبطة بمحيطهم الاجتماعي.[1]

في حين أن **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** فقد عرفت المشاركة السياسية بأنها: درجة اهتمام المواطنين بالأمور السياسية، وعملية صنع القرار السياسي، وإبداء الرأي والترشح والتصويت في العملية الانتخابية.[2]

أما **قاموس المصطلحات السياسية والمدنية** عرفها بأنها**:** مختلف الأنشطة الإدارية التي يقوم بها أفراد المجتمع؛ قصد اختيار ممثليهم وحكامهم بغية تغيير نمط حياتهم.[3]

وقد تطرق أيضا **معجم المصطلحات السياسية** إلى مفهوم المشاركة السياسية وعرفها بأنها: مجموع الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية اختيار الحاكم، والتأثير في القرارات السياسية التي يتخذونها، والتي تعتمد في الأساس على التوافق بين جميع الأطراف السياسية التي تعلي المصلحة العامة على مصالحها الشخصية.[4]

كما أوضح **معجم المصطلحات السياسية والدستورية** المشاركة السياسية بأنها**:** الأداة التي من خلالها يؤدي الفرد دور مهما في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يساهم في مناقشة الأهداف العامة للمجتمع؛ وهذا عن طريق تحديد الوسائل المناسبة لإنجازها.[5]

ب. تعريف المشاركة السياسية حسب الباحثين:

حيث قدم الباحثون والمفكرون عدة تعريفات للمشاركة السياسية وهذا نتيجة اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية والثقافية، وكذا مقاربتهم للموضوع فهناك من يراها على أساس الأنشطة التي يقوم بها المواطنون ومدى تأثيرها على الحياة السياسية، وهناك من يراها اتخاذ قرار بحد ذاته، وهناك من يربطها بالوعي وثقافة المواطنة، وعليه سنتطرق لتعريفات وإسهامات التي قدمها كل من الباحثين الغربيين والعرب في تعريفهم للمشاركة السياسية وهذا وفق ما يلي:

---

[1] - **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، غي هرميه وآخرون، ترجمة هيثم اللمع، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005، والتوزيع،)، ص، ص 347، 348.

[2] - **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، إسماعيل عبد الفتاح، (القاهرة: دار الكتب العربية، د. س. ن)، ص، ص 398، 399.

[3] -**قاموس المصطلحات السياسية والمدنية**، صقر الجبالي وآخرون، (فلسطين: مركز حقوق الانسان والديمقراطية -شمس-، 2014)، ص.118.

[4] - **معجم المصطلحات السياسية**، ياسر العلوي، (مملكة البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014)، ص.58.

[5] **- معجم المصطلحات السياسية والدستورية أكثر من 1000 مصطلح**، يوسف الكلاب، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2018)، ص.380.

❖ تعريف المشاركة السياسية عند الباحثين الغربيين:

عرف بيل برادي **Bill Brady*** المشاركة السياسية بأنها: مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المواطنون بهدف التأثير على بعض نتائج السياسات.[1]

كما عَرف صامويل هنتنغتون **Samuel Huntington** وجوان نيلسون **Joan Nelson** المشاركة السياسية بأنها: ذلك النشاط من قبل المواطنين العاديين؛ الهادف للتأثير على عملية اتخاذ القرار الحكومي، وهذا النشاط قد يكون فردي جماعي، منظم أو تلقائي، ثابت أو متقطع، سلمي أو عنيف، قاونوني أو غير قانوني، فعال أو غير فعال[2]، وملاحظ أن تعريف هنتنغتون **Huntington** ونيسلون **Nelson** لقي معارضة الكثير من الباحثين، وهذا راجع لإدراجهما الأنشطة غير شرعية كصورة من صور المشاركة السياسية، ومن بين هؤلاء الباحثين نجد كل من: سيدني فيربا **Sidney Verba** ونورمان ني **Norman Nei** وجان أون كيم **Jean –On –Kim** والذين اعتبروا في كتابهم المشترك المسوم بـ: **المشاركة والمساواة السياسية: مقارنة سبع دول**، أن المشاركة السياسية ما هي إلا عبارة عن مجموعة الأنشطة القانونية لا غير، والتي يهدف من خلالها المواطنون للتأثير على الاختيارات الحكومية، ومن بين الأعمال القانونية التي يقومون بها للتأثير على مضامين السياسات الحكومية؛ التصويت في الانتخابات[3].

أما غابرييل ألموند **Gabriel Almond** وبينغهام باول **Bingham Powell** في كاتبهما المشترك **والموسوم بـ: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر(نظرة عالمية) الصادر سنة 1998**، فقد عرفا المشاركة السياسية بأنها: إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية والمجتمعات الصغيرة، ونتيجة لذلك سيتمكن المواطنون أن يدركوا السياسات الحكومية المتبعة، والتي من خلالها سيعملون ويشاركون سياسيا للتأثير عليها بما يناسب مصالحهم.[4]

---

* سياسي أمريكي من مواليد 15 ماي 1961 أحد الأعضاء المنتمين للحزب الجمهوري؛ والذي تقلد عدة مناصب سياسية أهمها منصب سيناتور.

[1] - Van Deth and Others, **Citizenchip and Involvement in European Democracy a Comparative Analysis,** (New York: Routeldge, 2007), p.336.

[2]- Samuel Huntington, Joan Nelson, **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries,** (United state: Harvard University Press, 1976), p.3.

[3] - Sidney Verba and Others, **Participation and Political Equality: a Seven- Nation Comparison,** (United State: The University of Chicago Press, 1987), p.46.

[4]- غابرييال ألموند، بينغهام باول، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر(نظرة عالمية)**، ترجمه هشام عبد الله، (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص.93.

في حين عرف فيليب براود **Philippe Braud*** المشاركة السياسية على أنها: مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير وعمل المنظومة السياسية ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر مفهوم المواطنة قيمة أساسية لديها.[1]

كما قدم الباحث كيث فولكس **Keith Faulks** في كتابه علم الاجتماعي السياسي **Political Sociologie** المشاركة السياسية بأنها: **تلك الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادف لتحسين ظروف حياتهم الاجتماعية.**[2]

فيما قدم لوسيان باي **Lucian Bey** تعريفا للمشاركة السياسية وأوضح بأنها: مساهمة أعداد كبيرة من أفراد والجماعات في الحياة السياسية والهدف منها تحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها السُكان.[3]

أما الباحث الأمريكي هربرت مكلوسكي **Herbert McClosky*** فقد عرف المشاركة السياسية بأنها: مجموع الأنشطة الإدارية التي بمقتضاها يشارك الأفراد في اختيار حُكامهم وفي صياغة السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ أي أن المشاركة السياسية حسب مكلوسكي **McClosk** تعني إشراك الفرد في مختلف مراحل صياغة السياسات العامة.[4]

وقد تطرق أيضا أستاذ العلوم السياسية في جامعة ألاباما الأمريكية **The University of Alabama** هولجر ألبريشت **Holger Albrecht** لتعريف المشاركة السياسية وأشار على أنها: **نشاط مدروس ومخطط له في المجال السياسي الرسمي والذي يهدف إلى التغيير بالإيجاب على العملية السياسية.**[5]

---

[1]- فيليب براود، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1988)، ص.301.

* أستاذ جامعي في معهد الدراسات السياسية بباريس متخصص في علم الاجتماعي السياسي من أصول فرنسية والمولود في 18 مارس 1941.

[2] -Keith Faulke, **Political Sociologie**, (New York :Washington Press, 2000), p.143.

[3]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة معاصرة في استراتجية إدارة السلطة-**، (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص.181.

* أستاذ في العلوم السياسية يدرس في جامعة كاليفورنيا من جنسية أمريكية، توفي سنة 2006 عن عمر ناهز 89 سنة، له العديد من الإسهامات في العلوم السياسية وأبرزها كتاب: **الاخلاق الأمريكية: المواقف العامة اتجاه الرأسمالية والديمقراطية** الصادر سنة 1984.

[4]- فاطمة بن يحي، ميلود طواهري، "دور عملية التنشئة السياسية في إرساء المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد6، العدد12، (جوان 2019)، ص.376.

[5]- عمر طيبي بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية في الاصلاحات السياسية**، (الأردن: مركز الكاتب الأكاديمي، 2017)، ص.33.

كما أشار الباحث الأمريكي هانس كلاين **Hans klein** في مؤتمر الديمقراطية العالمي **Global Democracy Conference** المنعقد في مدينة **مونت**ريال الكندية سنة 2005 في ورقته البحثية والتي جاءت موسومة بعنوان: **المشاركة السياسية ومجتمع المعلومات** إلى تعريف المشاركة السياسية وأوضح بأنها: مجموع الأنشطة السياسية التي يعمل من خلالها المواطنون للتأثير على الشؤون العامة عبر العديد من الآليات أبرزها: الترشح لتولي المناصب السياسية والإدارية أو التصويت في المواعيد الانتخابية أو العضوية في المنظمات المهنية مثل: النقابات العمالية.[1]

❖ المشاركة السياسية عند الباحثين العرب:

حيث عرف جلال معوض المشاركة السياسية بأنها: حق المواطنين في أن يكون لهم أدوار مساهمة في العملية السياسية وفي عملية صنع القرارات السياسية وصياغة السياسات الاجتماعية التي تناسبهم، إضافة لحقهم في أن يراقبوا هذه القرارات بالتقويم والضغط عقب صدورها من جانب الحاكم.[2]

أما الباحث إبراهيم أبراش فقد عرفها بأنها: العملية التي تسمح للمواطنين بأن يلعبوا أدوارًا مهمة في الحياة السياسية، عن طريق إسهامهم في التأثير عليها بمختلف الوسائل الممكنة.[3]

في حين اعتبر عادل عبد الغفار بأن المشاركة السياسية: عبارة عن سلوك سياسي يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسات العامة، واتخاذ القرارات، واختيار النخبة الحاكمة في مختلف المؤسسات السياسية والإدارية، ومراقبة الأداء الحكومي في المجالس المنتخبة، والتعبير عن أرائهم حول القضايا المجتمعية والتي يريدون أن تكون ضمن أولوياتهم في الأجندة السياسية لصناع القرار.[4]

كما تطرق محمد يوسف غنايم لتعريف المشاركة السياسية في كتابه الموسوم ب: **تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة تأصيلية** واعتبرها بأنها: كل عمل تطوعي من جانب المواطنين بهدف

---

[1] - Hans Klein, **The Right To Political Participation and The Information Society**, (Paper Presented at a Global Democracy Conference, Montreil Canada, may 29 - 1jun 2005), p.1.

[2] - صالح عبد الرزاق خوالدة، **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921-2007 دراسة حول تأثير النظام الانتخابي على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية**، (الأردن: دار خليج، 2017)، ص.75.

[3] - محمد لمين لعجال أعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد7، العدد 12، (نوفمبر 2007)، ص.243.

[4] - عادل عبد الغفار، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة – رؤية تحليلية واستشرافية**، (القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2009)، ص، ص 58، 59.

التأثير على اختيارات القيادات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي، كما يرى أنها الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد وفقًا للخطط المرسومة وفي الحدود السياسية والاجتماعية للمجتمع، كما فَصل أكثر في التعريف من خلال تناوله المشاركة السياسية على اعتبارها العملية التي ستمكن الفرد من لعب دور مهم في الحياة السياسية والمجتمعية بحيث تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لمجتمعه واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها.[1]

أما نبيل السمالوطي فيُعرف المشاركة السياسية بأنها: ذلك المجهود الاختياري التطوعي الذي يقوم به أفراد المجتمع بهدف التأثير على عملية صنع القرارات الخاصة بالمجتمع، حيث يُساهم الفرد في العملية السياسية بناءً على مكانته في المجتمع، وتتم هذه المشاركة في عدة صور ومنها ما هو قانوني مثل: التصويت الانتخابي والترشح للمؤسسات السياسية، ومنها ما هو غير قانوني ويمس الأمن العام للمجتمع مثل: العنف السياسي.[2]

في حين يري صلاح منسي بأنها:عملية دينامية يُشارك من خلالها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعٍ من أجل التأثير على المسار السياسي العام؛ بما يُحقق المصلحة العامة التي تتفق مع أرائه وانتماءه الطبقي، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها: الاشتراك في الأحزاب السياسية، الترشح لعضوية المؤسسات السياسية، التصويت في المواعيد الانتخابية.[3]

كما تطرق عبد الهادي الجوهري لتعريف المشاركة السياسية وأوضح بأنها: تلك الأنشطة التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حُكامهم وصياغة السياسات العامة التي تؤثر على نمط حياتهم وبشكل مباشر.

أما داود الباز فيرى أن المشاركة السياسية هي: حرص الأفراد على أن يكون لهم الدور الايجابي في الحياة السياسية من خلال تأديتهم لمجموعة من الأنشطة السياسية ومن بينها: التصويت، الترشح للهيئات المنتخبة، مناقشة القضايا السياسية مع الأخريين أو الانضمام للتنظيمات السياسية.

---

[1]- مدحت أحمد يوسف غنايم، **تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة تأصيلة**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014)، ص.17.

[2]- فؤاد علي أحمد، **وسائل الاعلام والمشاركة السياسية**، (الأردن: دار امجد للنشر والتوزيع، 2016)، ص.176.

[3]- صالح عبد الرزاق خوالدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.

كما يري كمال منوفي بأنها: قيام الأفراد في مجتمعاتهم بمجموعة من الأنشطة السياسية والإدارية، حتى تكون لهم المساهمة المباشرة في تقرير أمور المجتمع الذي ينتمون إليه، وتطوير السياسيات العامة المتبعة من طرف النظام السياسي، والمساهمة في حل المشاكل التي قد تواجههم، وتحقيق التنمية المحلية المطلوبة.

أما علي الجبلي فيعرفها بأنها:العملية التي تتيح الفرص للأفراد بأن يُساهموا في صنع الأهداف العامة المجتمعية وإنجازها، ويتم هذا بالاعتماد على مختلف الأنشطة التي يمكن أن تؤثر سياسيا.[1]

وعلى ضوء ما سبق يمكن **تعريف المشاركة السياسية إجرائيا** على أنها: عبارة عن سُلوك سياسي يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسات العامة، واتخاذ القرارات واختيار النخبة الحاكمة في مختلف المؤسسات ومراقبة أدائها، والمساهمة في إحداث التنمية بجميع أبعادها.

ثانيا: المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها: أي علاقة ممكنة؟

يوجد العديد من المفاهيم التي ترتبط بمفهوم المشاركة السياسية وتساهم في بلورته، وهذا يعود لطبيعة الظاهرة الاجتماعية المعقدة التي تتسم بصفة التداخل بين عناصرها وأجزائها، وعليه سنقوم أولاً بتعريف هذه المفاهيم ونضبطها بدقة حتى نتمكن من تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بينها وبين مفهوم المشاركة السياسية وهذا وفق ما يلي:

❖ **علاقة المشاركة السياسية بالتنشئة السياسية:**

تعود الأصول النظرية الأولى التي ساهمت في بلورة مفهوم التنشئة السياسية **political socialization** لإسهامات السوسيولوجي الأمريكي هربرت هايمن **Herbert Heimen** في كتابه الصادر سنة 1959 والموسوم ب: **التنشئة السياسية: دراسة في سيكولوجية السلوك السياسي**، حيث عرف في هذا الإصدار التنشئة السياسية بأنها: عملية تلقين الفرد جملة من الأنماط والسلوكيات الاجتماعية والسياسية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة التي تساعده على أن يتعايش مع محيطه الاجتماعي سلوكًيا ونفسًيا.[2]

[1]- فؤاد علي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 176، 177.

[2] - Anja Neudorf, Kaat Smets, "**Political Socialization and The Making of Citizen**", Accessed 16/11/2021 at: 13:54, https://www.oxfordhandbooks.com

وعليه من خلال هذا التعريف الاصطلاحي للتنشئة السياسية يُمكن توضيح أن المشاركة السياسية ونسبها ومستوياتها ترتبط بطبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد والتي تنعكس بالسلب أو الإيجاب على أداء أدواره السياسية في محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه، حيث أن بعض الأفراد يتم تنشئتهم على سلوكيات وقيم تشجع على المشاركة السياسية ليصبح لديهم الاهتمام بالحياة السياسية؛ مما يدفعهم هذا الأمر لتنظيم أنفسهم في أحزاب سياسية، العضوية في النقابات، من أجل أن يكون لهم التأثير المباشر في صناعة السياسية العامة، في حين أن بعض الأخر يتم تنشئتهم على سلوكيات وقيم لا تشجع على المشاركة السياسية، وبالتالي يصبحون غير مهتمين بالعملية السياسية ومخرجاتها.[1]

وعلى ضوء ماسبق، يُمكن القول أن التنشئة السياسية بمثابة الموجه الأساسي والأول للفرد في أي عملية سياسية كانت.

❖ علاقة المشاركة السياسية بالثقافة السياسية:

يُعد الأمريكي غابرييل ألموند **Gabriel Almond** أول من طرح مفهوم الثقافة السياسية **Political Culture** سنة 1956 وعرفه بأنه: **ذلك الشيء من الإدراك والمشاعر ومواقف والتوقعات التي يحملها المواطنون اتجاه حكوماتهم، وكذلك طريقتهم في تقويم أعمالها ومشاركتهم في عملية صنع القرار السياسي.**[2]

أما عن العلاقة التداخلية الموجودة بين مفهومي المشاركة السياسية والثقافة السياسية فيمكن تحديدها من خلال الأثر الذي تحدثه طبيعة الثقافة السياسية في نسب المشاركة السياسية من خلال المقارنة بينما هو موجود في النظم الديمقراطية وما هو موجود في النظم غير ديمقراطية، وعليه فإننا نجد المواطنين في النظم الديمقراطية على اهتمام كبير بمعرفة ما يدور حولهم من أحداث سياسية، وهذا ناتج عن وعيهم السياسي بضرورة القيام بأدوارهم السياسية في المجتمع من أجل بلورة سياسات تتوافق مع مطالبهم من جهة، ومن جهة أخرى رغبتهم في أن تكون لهم المساهمة الفاعلة في العملية السياسية التي يرون بأنها أسلس أي تغير يُمكن أن يحدث في مجتمعهم، وبالتالي ترسخت في أذهانهم ثقافة المشاركة في العملية السياسية؛ مما أدى لارتفاع نسب المشاركة السياسية لديهم، أما في النظم غير ديمقراطية فإن المشاركة السياسية تتسم بالضعف في نسبها، وهذا راجع إلى نظرة المواطنين للنظام السياسي بأنه نظام

---

[1]- ساميا خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، (مصر: د. د. ن، 2005)، ص.23.

[2] - Stephen Chilton, "Defining Political Culture", **Sage Journal**, volume 41, numéro 3, (septembre 1988), p. 419.

غير تشاركي وإقصائي، وأن المشاركة في العملية السياسية لا معنى له، وأن عملية صنع القرار هي عملية خاصة بالنظام السياسي، أما المواطنون فهم مجرد متلقي لمخرجاته فقط دون أن تكون لديهم أي مساهمة في عملية صنع أو حتى إمكانية التأثير على القرارات السياسية المتخذة.[1]

وعلى ضوء ماسبق، يُمكن القول أن طبيعة الثقافة السياسية الموجودة لدى أفراد المجتمع هي من تحدد نسب وأشكال المشاركة السياسية.

❖ علاقة المشاركة السياسية بالرأي العام:

يُعرف الرأي العام **Public Opinion** بأنه: **وجهات النظر والشعور السائد بين عدد كبير من الجمهور وفي وقت معين حول موقف أو مشكلة من المشكلات المجتمعية التي يثار النقاش حولها،**[2] حيث يحتل الرأي العام كظاهرة جمعية في وقتنا الراهن على اهتمام الكثير من العلوم وأهمها علم النفس الاجتماعي **Social psychology** وحقل السلوك الجمعي **Collective Behaviour**، إضافة لعلم السياسة **Political Science**، والذي يتصل به اتصالا مباشرا وهذا راجع لطبيعة التأثير المباشر للرأي العام على مؤسسات الدولة وشكل السلطة وأنواعها،[3] وبالإضافة لتأدية الرأي العام لموجوعة من الأدوار السياسية، وأهم هذه الأدوار ما يلي:[4]

- اقتراح القوانين أو القرارات السياسية التي تحقق المصلحة العامة، واستبدال القوانين والقرارات التي لا تحقق المصلحة العامة.
- دعم القرارات السياسية التي يتخذها النظام السياسي والتي تتوافق مع مطالبه.
- الإسهام في اختيار ووصول القيادات ذات كفاءة لتولي الوظائف الرسمية في الدولة، كما يساهم رأي العام بتنظيم الاحتجاجات كرد فعل على بعض السياسات التي لا تتوافق مع مطالبه الاجتماعية والاقتصادية خاصة.

وعليه فإن هذه الأدوار وفعاليتها يتوقف على طبيعة العلاقة الموجودة بين النظام السياسي والرأي العام، فإذا كان النظام السياسي ذو حكم ديمقراطي فإن الرأي العام يؤدي أدواره السياسية بكل حرية، في حين أن الرأي العام في ظل نظام سياسي غير ديمقراطي فإنه لا يستطيع التعبير عن افكاره ويتم تقييده،

---

[1]- محمد عادل عثمان، **مرجع سابق الذكر**.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح، **مرجع سابق الذكر**، ص.224.

[3]- عبد الرزاق خيري، "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 35، (جويلية 2007)، ص.135.

[4]- سعيد إسماعيل الصيني، **مدخل إلى الرأي العام والمنظور الإسلامي**، (لبنان: مؤسسة الرسالة، 2008)، ص، ص 39، 40.

وبالتالي فإن مسألة المشاركة السياسية للرأي العام تتوقف حسب نوع النظام السياسي المكرس في الدولة، حيث أن اهتمام النظام السياسي بالرأي العام وتلبية مطالبه في النظم الديمقراطية سيرفع من نسب المشاركة السياسية، في حين أن التضييق على الرأي العام في النظم غير ديمقراطية سيؤدي بالضرورة إلى تقليص حجم المُشاركة السياسية وتقليل من فعاليتها في الحياة السياسية.[1]

وعلى ضوء ما سبق، وما يمكن استخلاصه أن هناك تأثير كبير للرأي العام على نسب المشاركة السياسية، كما أن الهدف الجوهري للرأي العام في مُشاركته السياسية في أي نظام سياسي هو الوصول إلى ترسيخ قيم الديمقراطية والتشاركية في صنع القرار، وبناء سياسات عامة تخدم المصلحة العامة.

❖ علاقة المشاركة السياسية بجماعات المصالح:

عَرف برتران بادي **Bertrand Badie** رفقة مجموعة من الباحثين في مؤلفهم الموسوعة الدولية للعلوم السياسية جماعات المصالح **Interest Group** بأنها: منظمات رسمية في غالب الأحيان، تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة، كما أنها تحاول التأثير والضغط على القرارات والسياسات العامة المنتهجة التي لا توافق مصالحهم، وليس من أهدافها الوصول إلى السلطة.[2]

وبناء على ما تم ذكره في هذا التعريف يتضح أن جماعات المصالح تعمل على التأثير في السياسات الحكومية المعتمدة من أجل تحقيق أهداف أعضائها؛ حيث أنها لا تكتفي بإعلام صانع القرار بمصالحها وإنما ايضًا تعمل على تحقيقها اعتمادا على قنوات خاصة لنقل مطالبها لصناع القرار،[3] وعليه فهي تشارك سياسيا من خلال مجموعة من الوظائف وأهم هذه الوظائف ما يلي:[4]

- تقديم مقترحات للحكومة ووزراء حول بعض السياسيات التي تلبي مطالبهم؛
- ممارسة الضغط على الجهاز التشريعي من خلال النواب الذين يتولون تمثيلها من خلال المساومة للوصول إلى اتفاق يرضي تلك الجماعات،[5]ومثال على درجة تأثير هذه الجماعات على صنع السياسات العامة؛ هو ما أكدته الدراسات التي أجريت في أوهايو

---

[1]- عبد الرزاق خيري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 139، 144.

[2] - **International Encyclopedia of Political Science**, Bertrand Badei and Others, (London: Sage Puplication, Volume 4, 2011), p.1219.

[3]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتجية إدارة الأزمات**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص.124.

[4]- عزة بوعيسى، محمد بلعسل، "دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 2، ص.519.

[5]- محمد الصيرفي، **الاحتراف الإداري الحكومي**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014)، ص.72.

Ohio الأمريكية في عامي 1929 و1939 والتي توصلت إلى أن ثلاثة أرباع القوانين التي أصدرتها الدولة الأمريكية كانت من صنع جماعات المصالح.[1]

- تمويل حملات الانتخابية للمترشحين الذين ترى أن فوزهم سيحقق أهدافها، وعلى سبيل المثال فقد كشف التحقيق الذي أجري فيما يُعرف بفضيحة ووترغيت **Watergate scandal** أن منتجي الألبان سنة 1972 قد أنفقوا مبالغ ضخمة في الحملة الانتخابية للرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون **Richard Nixon**.[2]
- مخاطبة الرأي العام عبر وسائل الإعلام المختلفة قصد التأثير عليهم بما يخدم مصالحها؛
- التأثير على صنع السياسات العامة الحكومية؛ بتنظيم الاحتجاجات والتقاضي من أجل التأثير على قرارات الحكومية.[3]

وفي ذات السياق، فإن تأثير جماعات المصالح داخل أي نظام سياسي يتوقف على عدة عوامل أهمها: عدد أعضاء هذه الجماعة ومدى تماسكهم وحجم مواردهم ودرجة تأثيرهم على صناع القرار؛ بحيث إذا كان لأعضاء هذه الجماعة ارتباط بأحد الأحزاب السياسية ذات أغلبية في السلطة التشريعية سيجعلها فاعلا أساسيا في عملية صنع السياسات العامة.[4]

وعليه يُمكن القول، أن جماعات المصالح تُشارك في الحياة السياسية بصفة مباشرة ولها تأثير كبير على صناعة السياسيات العامة.

❖ علاقة المشاركة السياسية بالأحزاب السياسية:

عرف **جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori*** الأحزاب السياسية **Political Perties** في كتابة الموسوم **بـ: الأحزاب ونظام الأحزاب: إطار للتحليل** بأنها**: جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين لتولي المناصب العامة.**[5]

---

[1]-حسن سيد أحمد إسماعيل، **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1978)، ص، ص 47، 48.

[2]- محمد الصالح بن شعبان، "تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد26، العدد4، (ديسمبر 2015)، ص.143.

[3]- قحطان أحمد الحمداني، **الأسس في العلوم السياسية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 2014)، ص.355.

[4]- ثامر كامل الخزرجي، (العلاقات.....)، **مرجع سابق الذكر**، ص.124.

* (بالإيطالية: **Giovanni Sartori**)، هو صحفي ومفكر سياسي وكاتب إيطالي، ولد في إيطاليا بتاريخ 13 ماي 1924 وتوفي 4 أفريل 2017 بسب مرض عضال.

[5] - Giovanni Sartori, **Partei and Party: System a Framework for Analysis**, (London: Cambridge university press, 1976), p.327.

وبناء على ما تم ذكره في هذا التعريف وما يُمكن استخلاصه أن الهدف الأساسي الذي نشأت من أجله الأحزاب السياسية هو المشاركة في الحياة السياسية عامة والانتخابات خاصة من أجل الوصول إلى السلطة، ومن هذا المنطلق فقد أشَار الباحث الأمريكي كريستوفر أرتيرتون **Christopher Arterton** إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية؛ حيث أوضح أن الأحزاب السياسية تُشارك في رفع نسب المشاركة السياسية وهذا من خلال دعوة مناضليها ومتعاطفين معها إلى التصويت على قوائمها، إضافة لقيامها بالعديد من الوظائف السياسية الأخرى مثل: الاتصال بالمسؤولين الحكوميين والمشاركة في الحملات الانتخابية ومناقشة القضايا العامة،[1] كما أضاف أيضًا موريس دوفرجيه **Maurice Deverger** الأدوار الرقابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية على صناع القرار في المجالس المنتخبة.[2]

كما أن الوصول إلى التطبيق الَعملي لإعلان **الحق في التنمية** الصادر سنة 1986 عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وخاصة في مادته الأولى والتي تنص أن: "**التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف ولجميع الشعوب الحق في المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...**"،[3] يحتاج إلى وجود الإطار المؤسساتي الذي يستطيع التعبئة للمشاركة السياسية وبناء مؤسسات شرعية وتحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية وترقية البعد الثقافي، وأهم الأطر المؤسساتية في وقتنا الحاضر نجد الأحزاب السياسية كأحد أهم التنظيمات السياسية التي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية في جميع أبعادها وخاصة في بعدها السياسي.[4]

وبناء على ما سبق وما يمكن استنتاجه، أن المشاركة السياسية هي محصلة تفاعل بين مجموعة من المفاهيم المتصلة بها، والتي من خلالها يُمكن فهم طبيعة المشاركة السياسية في أي نظام سياسي؛ حيث أن لهذه المفاهيم الدور الرئيسي في رفع نسب المشاركة السياسية أو تخفيضها.

---

[1]- يوسف أزروال، "دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية"، **مجلد الحقيقة**، المجلد16، العدد41، (جوان 2014)، ص.146.

[2]- موريس دوفرجيه، ترجمة علي المقلد عبد الحسن سعد، **الأحزاب السياسية**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص.352- 409.

[3]- United Nation Human Right -Office Of The High Commissioner-, "**Declaration On Right Development**", Accessed 21/11/2021 at: 10:54,
https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/righttodevelopment.aspx

[4]- يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص.145.

وفي ذات الصدد ومن خلال الشكل التالي، سنوضح الدور الرئيسي لهذه المفاهيم في تحديد طبيعة المشاركة السياسية، حيث أن لكل مفهوم نسبة تأثير معينة على طبيعة المشاركة السياسية، وعليه فإن مفهوم المشاركة السياسية في النهاية هو محصلة تأثير نسبي لكل مفهوم.

الشكل رقم(1): تفاعل المشاركة السياسية والمفاهيم المتصلة بها

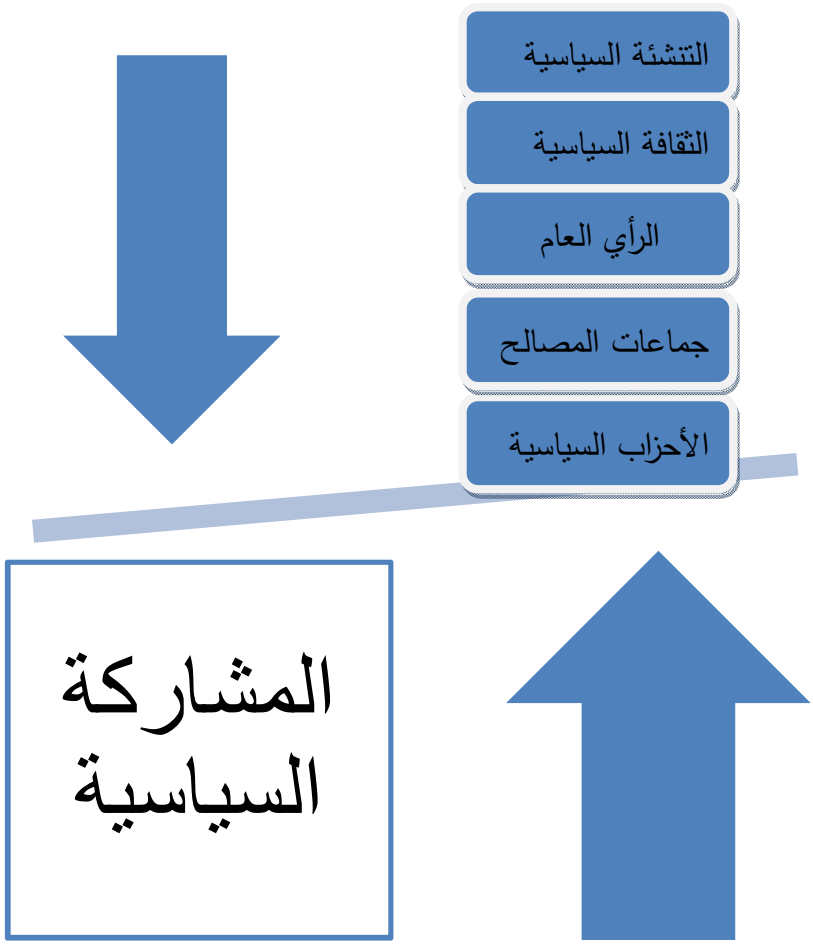

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الطرح السابق.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية: مستوياتها، أشكالها ودوافعها

تُعد المشاركة السياسية أحد الأنشطة الطَوعية التي يقوم بها المواطن اتجاه الحياة العامة، إلا أن مستويات وأشكال ودوافع المشاركة السياسية تختلف بين المجتمعات وبين الأنظمة السياسية، هذا راجع للشروط الموضوعة التي تسمح بالمشاركة السياسية أو تعيقها من جهة، ومن جهة أخرى رؤية المواطنين لمدى فعالية هذه المشاركة في صناعة القرار والتأثير عليه.

أولا: مستويات المشاركة السياسية

تختلف مستويات المشاركة السياسية من مجتمع لأخر وحتى داخل نفس المجتمع، ومن زمن لأخر، وعليه سنحدد أربع مستويات للمشاركة السياسية والتي يُمكن أن نجدها داخل أي مجتمع وهي كتالي:

أ. المستوى الأول: ممارسوا النشاط السياسي

يضم هذا المستوى النشطاء في العمل السياسي والنخبة السياسية والمدنية التي تتوفر فيهم معايير التعليم والإقناع والدعاية لنشر تأثيرهم على شريحة واسعة من المجتمع، ويشمل هذا المستوى من تتوفر فيهم[1] الشروط الأساسية التالية:[2]

- العضوية في منظمة سياسية.
- الترشح في الانتخابات العامة.
- الحديث في السياسة مع صناع القرار.
- حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر ودوري.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- الحديث في السياسة مع العامة.
- توجيه الرسائل بشأن القضايا السياسية للسلطات الرسمية أو الصحافة.

ب. المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي

يشمل هذا المستوى المواطنين الذين يصوتون في الانتخابات، والذين يتابعون الأحداث السياسية باستمرار، وكذلك المهتمون بالنشاطات السياسية.[3]

ج. المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي

ويشمل هذا المستوى الذين لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يهتمون بالعمل السياسي ولا يخصصون له أي وقت أو مورد، كما يشمل هذا المستوى أيضًا الأفراد الذين يشاركون اضطراريا في أوقات الأزمات، أو عندما تكون مصالحهم مهددة.[4]

---

[1]- نبيل دريس، **الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص.83.

[2]- أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2010)، ص.11.

[3]- نبيل دريس، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

[4]- سعيد تاج الدين، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

د. المستوى الرابع: المتطرفون سياسيا

ونجد في هذا المستوى الأفراد الذين يستخدمون الأساليب غير قانونية في ممارستهم للأعمال السياسية من أجل تلبية مطالبهم ومثال على ذلك: أعمال العنف، قطع الطرقات....الخ.[1]

في حين يرى كارل دويتش **Karl Deutsch** أن هناك ثلاث مستويات للمشاركة السياسية والتي يمكن توضيحها فيما يلي:[2]

- **المستوى الاول:**

فئة النشطاء في العمل السياسي والتي يتطلب الإنتماء إليها مجموعة من الشروط الأساسية:

- ✓ العضوية في منظمة سياسية.
- ✓ المشاركة في الحملات الانتخابية.
- ✓ الحديث المستمر في الشأن السياسي.

- **المستوى الثاني:**

فئة المهتمين بالعمل السياسي وبكل ما يجري في الساحة السياسية وفي الحياة العامة، وتكون متابعتهم للأحداث السياسية بصفة مستمرة نتيجة رغبتهم في مسايرة كل الأخبار العاجلة.

- **المستوى الثالث:**

ويضُم هذا المستوى الأفراد الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو يشاركون اضطراريا عندما تكون مصالحهم مهددة.

في حين أوضح ليستر والتر ميلبارث **Lister Walter Milbarth** في كتابه المشاركة السياسية: كيف ولماذا ينخرط الناس في السياسية؟ **Political Participation: How and Why Do People Get Involved in Politics?** الصادر سنة 1965 عن وجود تسلسل هرمي للمشاركة

[1]- نبيل دريس، **مرجع سابق الذكر**، ص.84.

[2]- عامر ضبع، **المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي- دراسة حالة الجزائر، تركيا**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015)، ص، ص 26، 27.

السياسية،[1] وعليه فقد قسم مستويات المشاركة السياسية إلى ثلاث مستويات، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2): التدرج الهرمي لمستويات المشاركة السياسية عند ليستر والتر ميلبارث

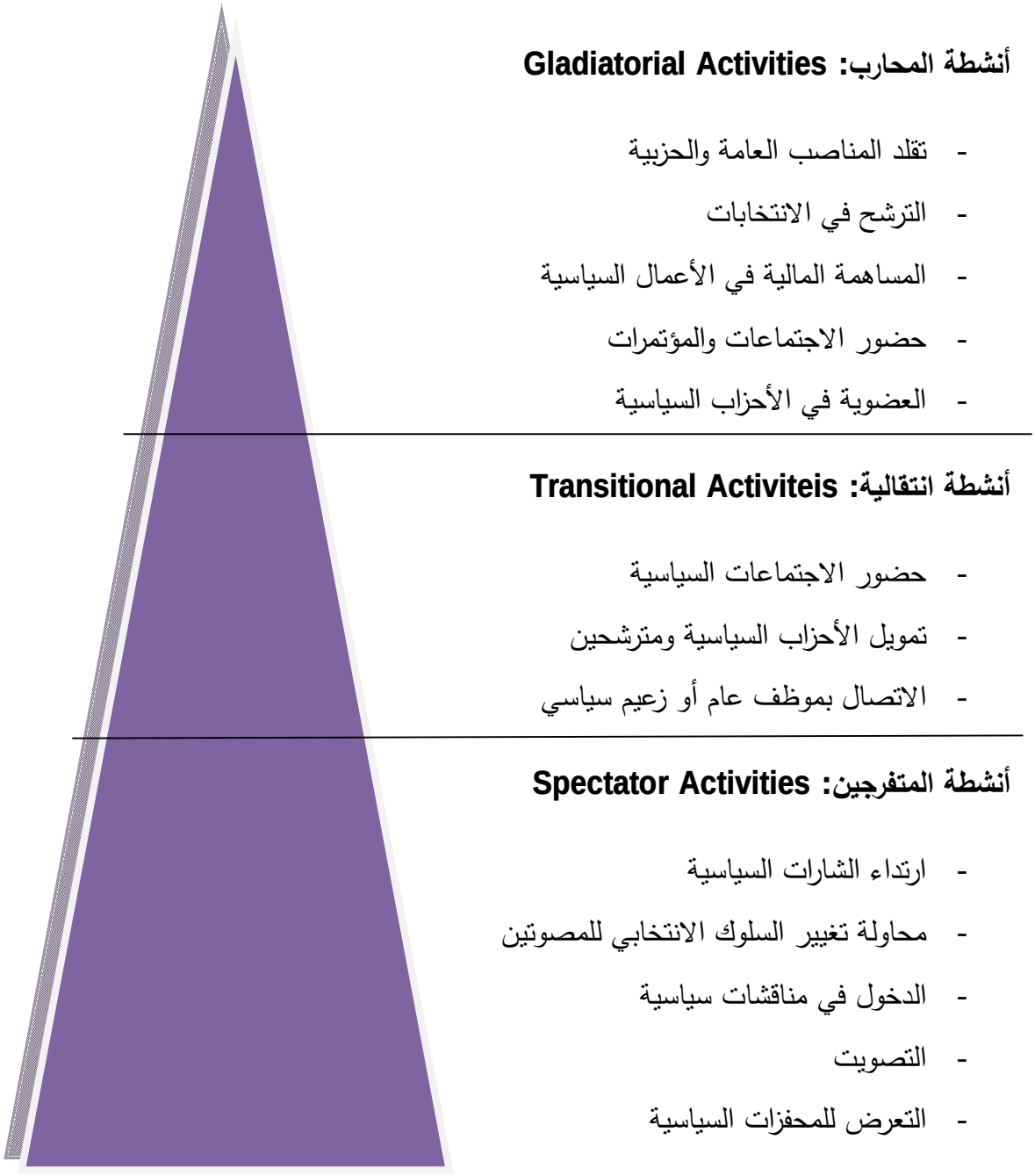

Source: Amine Ali Alazzam, **Political Participation in Jordan: The Impact of Party and Tribal Loyalties Since 1989**, Thesis of Doctorat en Philosophie, Durham University, 2008, p.16.

[1] - **Loc. Cit**.

وفي ذات الصدد وبناءً على التقسيم السابق، فقد صنف ميلبارث **Milbarth** المجتمع الأمريكي إلى ثلاث فئات وهي كتالي:[1]

- **المجالدين: Gladiatore**

وهم الناشطون دائما في مجال السياسة ونسبتهم 7%.

- **المتفرجون: Spectator**

وهم الُمشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى ونسبتهم 60%.

- **اللامبالون: Apathetics**

وهم غير المهتمون بالأمور السياسية ونسبتهم 33%.

وللإشارة فقد أخذ ميلبارث **Milbarth** هذا التقسيم من الأدوار التي تم لعبها فيما سُمي: **صراع المجالدين** في روما القديمة، إذ يتصارع عدد قليل من **المجالدين** إمتاعا للجمهور، أما **المتفرجون** فيدلون بأصواتهم لتقرير من هو الطرف الفائز في المعركة، أما **اللامبالون** فهم الذين لا يشاهدون العرض.[2]

كما صنف كل من الباحثين مايكل راش **Michael Rush** وفيليب ألتوف **Phillip Althoff** في كتابهما المشترك الصادر سنة 1971 والموسوم **بـ:** مقدمة في علم الاجتماع السياسي **An Introduction to Political Sociologey** مستويات المشاركة السياسية وفق تدرج هرمي،[3] كما هو مبين في الشكل أدناه:

[1] - كمال دلباز، "البنية الفكرية لمدلول المشاركة السياسية في الميزان النظري: قراءة في المفاهيم والأشكال والمستويات والنماذج"، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، المجلد1، العدد1، (نوفمبر 2019)، ص.178.

[2] - ميلود ولد الصديق، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي**، (عمان: دار الكاتب الأكاديمي، 2015)، ص.143.

[3] - Amine Ali Alazzam, **Op.Cit,** P.14.

الشكل رقم (3): التدرج الهرمي لمستويات المشاركة السياسية عند مايكل راش Michael Rush وفيليب ألتوف Phillip Althoff

Source: Loc. Cit.

فيما حدد كل من سيدني فيربا **Sidney Verba** ونورمان ني **Norman Nei** وجان أون كيم **Jean –On –Kim**، في كتابهم المشترك المسوم بـ: المشاركة والمساواة السياسية: مقارنة سبع دول **Participation and Political Equality: a Seven – Nation Comparison** الصادر سنة 1978 ست مستويات المشاركة السياسية وهي كتالي:[1]

[1]- زكرياء حريزي، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا -**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة حاج لخصر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص.20.

1. **السلبيون كليةً:** وهم غير المهتمين بالقضايا السياسية.
2. **المهتمون بالانتخابات:** ويقتصر اهتمامهم السياسي على التصويت في الانتخابات.
3. **المَحليون:** يقتصر نشاطهم على الاهتمام بالقضايا المحلية.
4. **محدودوا الأفق:** ويقتصر نشاط هؤلاء على القضايا التي تؤثر عليهم فقط.
5. **المشاركون في الحملات الانتخابية:** حيث يقتصر نشاط هذه الفئة سياسيًا على المشاركة في الحملات الانتخابية والدعاية لمرشحهم.
6. **المشاركون الفاعلون:** وهم الذين يشاركون في جميع الفعاليات السياسية سواء المحلية أو الوطنية.

أما جيمس أندرسون **James Anderson** في كتابه "**صنع السياسيات العامة**" فقد صنف المشاركة السياسية إلى مستويين وهذا وفق ما يلي:[1]

❖ **<u>المستوى الأول</u>: المُشاركون الرسميون**

وينقسم هذا المستوى إلى فئتين:

- **<u>الفئة الأولى</u>:** وهم أصحاب المناصب السياسية العليا ويأتون في قمة التدرج؛ بما أنهم يمتلكون الحق في اتخاذ القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل.
- **<u>الفئة الثانية</u>**: وهم كبار الإداريين الذين يتولون مهمة تنفيذ السياسات العامة المقدمة من أصحاب المناصب السياسية العليا.

❖ **<u>المستوى الثاني</u>: المُشاركون غير الرسميون**

وهم أعضاء الأحزاب السياسية غير مشاركين في السلطة ويقومن بدور المعارضة السياسية، وجماعات الضغط ومواطنون عامة، ويأتي تسميتهم غير رسميين نظرًا لعدم قدرتهم على صنع القرارات السياسية واقتصار أدوارهم على التأثير في العملية السياسية فقط.

أما الباحث الأمريكي كاي لاوسن **kay Lawson** في كتابه الموسوم بـ: نظام الحكم الإنساني: مقدمة مقارنة للعلوم السياسية **The Human Polity: Comparative Introduction to**

[1]- جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998)، ص.55- 63.

Political Science الصادر سنة 1999 فقد قسم مستويات المشاركة السياسية إلى سبع مستويات وهي كتالي:[1]

- **اللامبالون وغير نشطون:** وهم الأفراد الذين لا يشاركون في أي نشاط سياسي، ولا يبدون أي اهتمام بالأمور السياسية.
- **المؤيدون السلبيون:** وهم الذين يصوتون بانتظام، ويحضرون الاحتفالات الوطنية، ويدفعون الضرائب.
- **المتخصصون بالاتصال:** كل الأفراد الذي يتولون مهمة الاتصال بالسلطات المحلية والموظفين الحكوميين لرفع مطالبهم الاجتماعية والسياسية.
- **المتصلون:** وهم الأفراد المطلعون على الأحداث السياسية باستمرار، ومنشغلون بالمناقشات السياسية، كما أنهم يقومون بكتابة الرسائل الاحتجاجية أو رسائل التأييد للنظام السياسي.
- **العاملون في الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية:** وهم الأشخاص الذين يشاركون في الحملات الانتخابية، ويدعمون مرشح بعينه، كما أنهم يسعون للترشح للمناصب السياسية.
- **النشطاء الاجتماعيون:** وهم المعنيون بحل المشاكل الاجتماعية المحلية، كما أن هذه الفئة من الأشخاص تنخرط في تنظيمات المجتمع المدني؛ قصد الاتصال بالمسؤولين السياسيين من أجل إيجاد حلول لبعض القضايا المحلية المستعصية.
- **المحتجون:** وهم كل الأفراد المشاركين في تنظيم الاعتصامات والمظاهرات في الشوارع العامة؛ احتجاجًا على القرارات الحكومية.

ثانيا: أشكال المشاركة السياسية

وضع العديد من الباحثين والمختصين الكثير من التقسيمات لأشكال المشاركة السياسية، إذ تختلف هذه التقسيمات تبعًا لاختلاف الأنظمة السياسية والمجتمعات.

حيث حدد كل من كينيث بريتويت **Kenneth Pretwitt** وسيدني فيربا **Sidney Verba** وروبرت ساليزبوري **Robert Salisbury** في مؤلفهم المشترك الموسوم ب: مقدمة للحكومة

[1]- صالح عبد الرزاق خوالدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.81.

الأمريكية **Introduction to American Goverment** الصادر سنة 1991، أربع أشكال للمشاركة السياسية وهي كتالي:[1]

- التصويت.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- النشاطات التعاونية.
- الاتصال بالمسؤولين.

أما فيليب براود **Philippe Braud** فقد حدد أشكال المشاركة السياسة وفق ما يلي:[2]

1. **التصويت:** وهو سلوك سياسي يعبر فيه المواطنون عن تأييدهم لمرشح معين، حيث ينتشر هذا السلوك أكثر في النظم الديمقراطية التي تحترم الإرادة الشعبية في اختيار قيادتها السياسية.
2. **الأشكال الاتفاقية:** وهي شكل من المشاركة السياسية يمكن أن نجده في الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الاستبدادية، إذ يتميز هذا النمط بوجود نوع من التعاون بين المواطنين حول أداء بعض الأدوار السياسية من أجل التأثير على عملية صنع السياسيات العامة، كما ينقسم هذا النمط إلى نوعين وهما كتالي:

❖ **الممارسات المدنية:**

- ✓ التسجيل في القوائم الانتخابية؛
- ✓ متابعة الأحداث السياسية؛
- ✓ المناقشات السياسية؛
- ✓ الانخراط في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛
- ✓ حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية؛
- ✓ المشاركة في الحملات الانتخابية.

❖ **المظاهرات:** والتي صنفها الباحث الفرنسي بيير فافر **Pierre Favre** إلى ثلاث أنواع من المظاهرات، **فالنوع الأول**: سماه بالمظاهرات "المُحركة" وتكمن وظيفتها في إظهار قضايا يحاول السياسيون إخفائها مثل: القضايا المتعلقة البيئة وتبيان أهمية هذه الأخيرة، والأضرار التي تلحق بها نتيجة النشاط الصناعي، والاستنزاف غير عقلاني

[1] - **المرجع نفسه**، ص.86.

[2] - فيليب براود، **مرجع سابق الذكر**، ص.305-344.

للموارد الطبيعية، أما **النوع الثاني:** وهو المظاهرات النقابية الكلاسيكية التي تدافع عن الحقوق المهنية للعمال، في حين أن **النوع الثالث**من المظاهرات فتُنظم نتيجة وجود أزمة سياسية معينة.

3. الأشكال العنيفة: وهو أسلوب للتعبير عن الوجود السياسي، والتعبير عن رفض المواطنين لبعض السياسيات المنتهجة من طرف أنظمتهم، فالعنف غالبا هو ضد التهميش والإقصاء، فعلى سبيل المثال: قام نيلسون مانديلا **Nelson Mandela** في جنوب أفريقيا؛ باعتماد الكفاح المسلح تعبيرا عن رفضه لسياسة الفصل العنصري (**الأبارتيد**).

كما وضع كل من الباحثين كينيث جاندا **Kenneth Janda**، جيفري بيري **Jeffrey Berry**، جيري جولدمان **Jerry Goldman**، ديبورا شيلدكراوت **Deborah Shildkraut**، بول مانا **Paul Manna** شكلين للمشاركة السياسية وهما كتالي:[1]

1. المشاركة التقليدية - Conventional Participation -

وهي سلوك سياسي يعتمد على القنوات الشرعية للحكومة غالًبا، ومقبول من طرف الثقافة السائدة داخل المجتمع، وأبرز مثال عن هذا النمط من المشاركة هو الانتخابات كوسيلة للتغيير السياسي وتحديث المؤسسات السياسية من جهة، ومن جهة أخرى تعبير المجتمع عن الولاء لنموذج **الدولة الأمة Nation State** بدل المؤسسات التقليدية والمتمثلة في العشيرة والقبيلة...الخ.

وفي ذات للسياق، فإن المواطنين يُشاركون في هذا النمط قصد التأثير على السياسات العامة المنتهجة من طرف الحكومة، إضافة لرغبتهم في إقرار سياسيات تتوافق مع مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية خاصة.

2. المشاركة غير تقليدية - Unconventional Participation -

وهي سلوك يهدد القنوات الحكومية الشرعية مثل: تنظيم المسيرات والاحتجاجات، حرق اللافتات، والتي لها الأثر البليغ على المسؤولين في تغيير مواقفهم السياسية، والسماع لمطالب المواطنين.

وللإشارة يسود هذا النمط في حال رفض القنوات الرسمية تلبية المطالب المرفوعة.[2]

---

[1] -Kenneth Janda and Others, **The Challenge of Democracy American Government in Global Politics**, (United State: Gengage Learning, Edition 14, 2016), p.170.

[2] - عامر ضبع، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

كما حدد إبراهيم أبراش في كتابه الموسوم بعنوان **"علم الاجتماع السياسي"** الصادر سنة **1998**، خمس أشكال للمشاركة السياسية وهي كتالي:[1]

- **المشاركة المؤسساتية:**

وهي مشاركة التي تحدث عن طريق المؤسسات الرسمية والدائمة للدولة، حيث يختص بها المسؤولون السياسيون الذين يقومون بوظائفهم سياسية الثابتة مثل: رئيس الدولة، والوزراء والبرلمانين والأعوان التنفيذيون، والمسؤولون عن وسائل الإعلام العمومية.

- **المشاركة المنظمة:**

وهي المشاركة التي تتم عبر أجهزة مهمتها تجميع المطالب الفردية وتحويلها إلى سياسيات عامة؛ في إطار برامج محددة، ومن بين هذه الأجهزة نجد: الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات المصالح، إذ تشكل هذه الأجهزة حلقة وصل بين المواطن والنظام السياسي.

- **المشاركة المستقلة:**

وهي مشاركة المواطنين بصفة فردية في الحياة السياسية، وبهذا يكونون مستقلين كليا عن أي تنظيم سياسي أو حزبي.

- **المشاركة الظرفية:**

وهي التي تتم في مناسبات محددة زمنيا مثل: الانتخابات وهي تخص الأفراد غير مؤطرين سياسيا وغير مؤدلجين.

- **المشاركة المستمرة:**

وهي التي تتسم بالمداومة على العمل السياسي، ومتابعة الأحداث السياسية المرتهنة، وفي الغالب فإن هذا الشكل من المشاركة يخص الأفراد الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية.

أما الباحثة حفيظة شقير فقد حددت شكلين للمشاركة السياسية، وهما كتالي:[2]

- **المشاركة الجماعية**: وهي مشاركة التي تنظم بعد وفاق جماعي من المواطنين؛ قصد التأثير على السياسات العامة المطبقة من الحكومة، ويمكن أن تكون هذه المشاركة في شكل: حركات احتجاجية أو عصيان مدني أو دعاية سياسية لحزب معين.

---

[1]- سعاد بن قفة، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 91، 92.

[2]-حفيظة شقير، **دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات**، (تونس: معهد العربي لحقوق الإنسان، 2004)، ص.18.

- **المشاركة الفردية**: وهي المشاركة التي لا تحتاج إلى اتفاق جماعي بين المواطنين، بل هي مشاركة الفرد انفراديا في العملية السياسية، وتكون هذه المشاركة في حالات نادرة مثل: إضراب عن الطعام الذي يقوم به المناضل السياسي للمطالبة بتغير السياسيات الحكومية التي لا تتوافق مع رؤيته.

كما صنف عبد الهادي جوهري أشكال المشاركة السياسية إلى شكلين وهما:[1]

أ. الشكل الأول: المشاركة السياسية المباشرة

- وتشمل النشاطات السياسية المباشرة والمتمثلة في:

✓ تقلد منصب سياسي.

✓ العضوية في الأحزاب السياسية.

✓ التصويت يوم الانتخابات.

✓ مناقشة الأمور العامة.

ب. الشكل الثاني: المشاركة السياسية غير مباشرة

- وتشمل النشاطات السياسية غير مباشرة والمتمثلة في:

✓ معرفة المسائل العامة.

✓ العضوية في النقابات.

<u>ثالثا</u>: دوافع المشاركة السياسية

تختلف دوافع المشاركة السياسية بين الأفراد، وهذا نظرا لاختلاف الأهداف التي يريدون تحقيقها والبيئة التي يتواجدون فيها والظروف المحيطة بهم، إذ سنستعرض فيما يلي دوافع مشاركة السياسية حسب ما توصل إليه الباحثون والمختصون في دراساتهم العلمية.

حيث حدد فيليب براود **Philippe Braud** دوافع المشاركة السياسية والتي قسمها إلى ثلاث مستويات وهي كتالي:

[1]- سعاد بن قفة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 70، 90.

- **المستوى الأول:** والذي يعبر فيه الفرد عن انتماءه الاجتماعي؛ وهذا من خلال مشاركته مع أفراد مجتمعه في التصويت وإحداث التأثير الاجتماعي؛ حيث يحس الفرد بأن صوته قد انضم لأصوات لملايين من الناس الهادفين لإحداث التنمية.
- **المستوى الثاني:** رغبة الفرد في المشاركة التي تظهر من خلال بحثه عن الحماية ضد ظروف الحياة وأزماتها.
- **المستوى الثالث:** رغبة الفرد في المشاركة من أجل التحرر من المشاعر العدوانية المكبوتة.

أما سيدني فيربا **Sidney Verba** وهنري برادي **Henry Brady** وكاي ليمان شلوزمان **Kay Lehman Schlozman** في مؤلفهم الموسوم بـ: **الصوت والمساواة-التطوع المدني في السياسة الأمريكية-**، الصادر سنة 1995 فقد حددوا ثلاث دوافع المشاركة السياسية وهي كتالي:[1]

- الحافز المادي؛
- الاستعداد النفسي للقيام بمختلف النشاطات السياسية؛
- النشاط المستمر في منظمات المجتمع المدني.

في حين أن ميلبارث **Milbarth** ومدان لال جول **Madan Lal Goal** فقد أرجعا العوامل الرئيسة التي تدفع بالمشاركة السياسية في: **الخصائص الشخصية المكونة للأفراد**، حيث أن تعرض الأفراد للمثيرات والمنبهات السياسية مثل: المناقشات السياسية ورغبتهم في الحصول على منصب سياسي؛ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع درجة مشاركتهم في الحياة السياسية مقارنة بالأفراد الذين لا يتعرضون إلى مثيرات أو منبهات سياسية بشكل مستمر ولا يبحثون عن مناصب سياسية، كما أوضحا أيضًا أن هناك ارتباط بين نمط الشخصية والدافع إلى المشاركة السياسية؛ حيث أن الشخصيات الاجتماعية أكثر احتمالا لأن تكون نشطة سياسيا.

كما أرجع عبد الهادي الجوهري في كتابه الموسوم بـ: **دراسات في علم الاجتماع السياسي**؛ دوافع المشاركة السياسية إلى دافعين أساسين وهما كما يلي:[2]

---

[1] - Sidney Verba and Others**, Voice and Equality -Civic Voluntarisme In American Politics-,** (London: Harvard University, 1995), p.270

[2] - سعاد بن قفة، **مرجع سابق الذكر**، ص.70.

❖ **الدوافع السياسية والاجتماعية**، وهي كتالي:

- العمل من أجل الصالح العام.
- حب العمل مع الآخرين.
- الرغبة في كسب الشعبية بين المواطنين.
- الحصول على مراكز قيادية في الهيئات والجمعيات.
- الترشح مع الأحزاب السياسية لتولي المناصب السياسية.
- كسب التقدير واحترام المواطنين.

❖ **الدوافع الذاتية للمشاركة السياسية**، وهي كتالي:

- الحاجة إلى الانتماء.
- حاجات التقدير.
- حاجات تحقيق الذات.
- وجود حوافز مادية للمشاركة.

كما حدد إبراهيم أبراش مجموعة من الدوافع الرئيسية، والتي تُعد سببا في مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وهي كتالي:[1]

- **الدوافع النفسية:**

حيث يسعى المشارك في الحياة سياسية إلى إثبات وجوده وتأكيد ذاته على أنه إنسان حر الإرادة، وقادر على اتخاذ موقف سياسي إزاء قضية مجتمعية مهمة، فمشاركته سياسيا تمنحه نوعا من الطمأنينة والثقة بالنفس.

- **المشاركة كتعبير عن وعي سياسي:**

يتعامل العديد من المواطنين مع موضوع المشاركة في الحياة السياسية كمسؤولية وطنية، أو كواجب وطني نتيجة تحصيلهم لحقوقهم، وبالمقابل وجب عليهم تأدية الواجبات السياسية وأبرزها: التصويت يوم الانتخابات؛ تعبيرا عن وعيهم السياسي من وجهة، وتأكيدهم للرأي العام أنهم متشبعون بقيم المواطنة من جهة أخرى.

[1]- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي**، (لندن: أي للكتب، 2011)، ص.152-154.

- **المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن المطالب:**

إن مشاركة الأفراد في الاستفتاءات وفي الانتخابات أو الانتماء للأحزاب سياسية، يكون بدافع تلبية مجموعة من المطالب الاجتماعية والاقتصادية المرفوعة للنظام السياسي، إذ أن مشاركتهم سياسيًا ستمكنهم من تحقيق هذه المطالب.

- **المشاركة السياسية بدوافع عرقية أو دينية:**

يكون هذا الشكل من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية، إذ يجدون في المشاركة أداة فاعلة لإظهار فكرهم القومي أو الديني والترويج له سياسيا، كما يعملون على فرض حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة.

- **المشاركة السياسية خوفا من السلطة:**

يوجد هذا الشكل من الممارسة في بعض دول العالم الثالث خاصة لدى الفئات المجتمعية محدودة المستوى التعلمي أو فئة الشيوخ، حيث ترى هذه الفئات أن من واجبها الإدلاء بأصواتها في الانتخابات والمشاركة في أي تجمع تدعو إليه السلطة؛ لأن هذه المشاركة بمثابة أوامر صادرة من السلطات العليا للبلاد وما عليهم إلا تطبيقها لأنه؛ في حال معارضة السلطة وامتناعهم عن المشاركة سيتعرضون إلى متابعات وعقوبات ومضايقات.

- **المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو موقع وظيفي أفضل:**

ينخرط العديد من الشباب في العمل السياسي بهدف تحسين ظروفهم الاجتماعية، والحصول على مركز وظيفي أفضل مثل: نائب عن الأمة في البرلمان أو منصب وزير، وهذا نظرا لما تمنحه هذه الوظائف من امتيازات ومكافئات مالية.

- **المشاركة السياسية كسياسية دفاعية ضد خطر متوقع:**

قد يكون المواطنون غير مهتمين بالمسائل السياسية، إلا أن وجود أزمة خطيرة تهدد بلادهم أو تهدد مصالحهم أو قيمهم أو معتقداتهم؛ ستجعلهم يغيرون من مواقفهم ويهتمون بالأمور السياسية بغرض مواجهة هذا الخطر الذي يهددهم.[1]

[1]- **المرجع نفسه**، ص، ص 153، 154.

- **المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو قبلي:**

حيث أن المشارك سياسيا لا يكون لديه أي ميول سياسي، ولا يرغب في شغل أي منصب سياسي ولا ينتمي لأي جماعة سياسية، لكنه يشارك سياسيا في الانتخابات لدعم قريبه أو أحد أفراد عشيرته ليضمن نحاجه.[1]

أما الباحث محمد فارس العمارات في كتابه الموسوم بـ: **دور المرأة الأردنية في الحياة العامة**، فقد أوضح أن دافع المشاركة السياسية بالنسبة للأفراد وانخراطهم في العمل السياسي هدفه الأساسي تحقيق المصلحة، والتي صنفها إلى نوعين، **النوع الأول:** وهو **المصلحة العامة** والتي يسعى فيها الفرد لمتابعة قضايا المجتمع والعمل على تطوير بلاده في شتى نواحي الحياة، وكذا رغبته في لعب دور محوري ومؤثر في مجتمعه؛ تعبيراً عن حبه وولاءه لوطنه، أما **النوع الثاني:** وهو **المصلحة الخاصة** والتي يعمل فيها الفرد على تحقيق المقابل المادي والحصول على المناصب وتحقيق المكانة المميزة في المجتمع واكتساب شهرة وحصول على التقدير والاحترام، وقد يكون هناك من يسعى ليوازن بين المصلحتين العامة والخاصة.[2]

المطلب الثالث: المشاركة السياسية: آلياتها والعوامل المؤثرة فيها وأهميتها

يعتمد المواطنون في مشاركتهم السياسية على مجموعة من الوسائل والتي يرون بأنها فعلا مؤثرة على صناعة القرار، كما أن هذه المشاركة تتأثر بجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث أن هذه العوامل لها الأثر البالغ في تحديد نسب وأشكال المشاركة السياسية، كما أن للمشاركة السياسية أهمية كبيرة في صناعة القرار الراشد وتحديث المؤسسات السياسية، ودعم الاستقرار السياسي والتعبير عن مشروعية النظام السياسي القائم.

<u>أولا</u>: آليات المشاركة السياسية

هناك عدة آليات يوفرها النظام السياسي لمشاركة المواطنين في العملية السياسية، حيث تباينت أنواع هذه الآليات من باحث لأخر، وعليه سنحاول في هذا الجزء تبيان أهم الآليات التي يمكن أن نجدها

[1] - **المكان نفسه.**

[2] - محمد فارس العمارات، **دور المرأة الأردنية في الحياة العامة**، (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2021)، ص.182.

في أي نظام سايسي، والتي من خلالها يُمكن للمواطنين أن يساهموا ويؤثروا على عملية صنع السياسات العامة.

1. المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات:

يُعد التصويت **Voting** في الانتخابات أحد أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، ويرتبط التصويت مباشرة بالنظم الديمقراطية التمثيلية التي تمنح الشعب أحقية ممارسة السلطة من خلال ممثليهم، فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه؛ وهذا عن طريق الانتخابات التي تختلف نظمها وأنواعها من دولة لأخرى، ولكنها تتفق جميعا بأن مجموع الأصوات المعبر عنها في الانتخابات يمثل رأي الأغلبية، ولكن يرتبط تعبير هذه الانتخابات عن رأي الأغلبية؛ بطبيعة النظام السياسي ومدى احترامه لنزاهة العملية الانتخابية وقبوله لما تفرزه نتائج الانتخابات. [1]

2. المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي:

نجد هذا النوع من المشاركة في الأنظمة الديمقراطية التي تريد الحصول على الموافقة الشعبية قبل إصدار القانون، حيث يمكن أن يكون الاستفتاء إجباريا إذ نص عليه دستور دولة معينة، كما يمكن أن يكون اختياريا بالنسبة للحكومة،[2] ومن أمثلة الاستفتاء الشعبي **Popular Referendum**: الاستفتاء الذي أجراه الرئيس الفرنسي شارل ديغول **Charles de Gaulle** يوم 27 أفريل 1969 وعرضه على الشعب الفرنسي والذي تضمن بعض التعديلات الدستورية وبعض مشروعات القوانين، ولكن الفرنسيين لم يوافقوا على هذا الاستفتاء؛ مما اضطر ديغول **De Gaulle** لتقديم الاستقالة معتبرًا أن رفضهم للاستفتاء بمثابة عدم ثقتهم بإصلاحاته السياسية.[3]

وللإشارة فإن هناك العديد من أشكال الاستفتاءات أبرزها: الاستفتاء الدستوري أو التأسيسي، الاستفتاء التشريعي، الاستفتاء السياسي.[4]

---

[1]- إبراهيم أبراش، **مرجع سابق الذكر**، ص.155.

[2]-حفيظة شقير، **مرجع سابق الذكر**، ص.48.

[3]- كاظم علي الجنابي، **المسؤولية السياسية لرئيس الدولة في النظام البرلماني دراسة مقارنة**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015)، ص.217.

[4]- حفيظة شقير، **مرجع سابق الذكر**، ص.48.

3. المشاركة عن طريق حق النقض الشعبي:

يعتبر حق النقض الشعبي **Veto Populaire** أحد آليات المشاركة السياسية والذي تتبناه بعض النظم السياسية، حيث يُمكن للمواطنين من حق الاعتراض على القوانين الصادرة عن البرلمان خلال مدة معينة،[1] كما يتيح لهم حق النقض توقيف هذا القانون عن طريق **طلب التماس** Petition Request بإعادة النظر في محتوى هذا القانون؛ إذا استطاع المعترضون جمع عدد معتبر من التوقيعات، ومن بين الأنظمة السياسية التي تمنح لمواطنيها حق الاعتراض على القوانين بعد إصدارها من البرلمان نجد دولتي: إيطاليا وسويسرا.[2]

4. المشاركة عن طريق المبادرة الشعبية:

تُعد المبادرة الشعبية **Initiative Populaire** من أبرز الآليات الديمقراطية التي تسمح للمواطنين أن يبادروا إلى تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان والجهاز التنفيذي، وعادة ما تكون هذه الآلية منصوصة ومضبوطة في أحكام الدستور، ومن بين الدول التي تعتمد على المبادرة الشعبية نجد كل من: سويسرا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

5. المشاركة عن طريق تقديم العرائض:

يُعتبر حق تقديم العرائض **Petitions** من أعرق مظاهر المشاركة السياسية، وقد استعملت العرائض منذ القرن الرابع العشر والتي تضمنت في محتواها على: طلبات، مقترحات واحتجاجات من المواطنين للسلطات الرسمية، وقد أخذت العرائض في فرنسا تحديًا تسمية دفاتر المظالم **Cahier de Doléances** ومن أشهرها التي أقرها الملك لويس السادس عشر **Louis Sixsteen** سنة 1789 عند اندلاع الثورة الفرنسية؛ من أجل إيجاد حل للأزمة التي كانت تمر بها بلاده،[4] واليوم أصبح تقديم العرائض

---

[1] -Améndée Bonde, **Droit Constitutionnel: Cours de Première Année**, (Paris: Librairie Dalloz, 1914), p.85.

[2] - La toupie, "**Veto Populaire**", Aceessed 15/12/2021 at: 13:06, https://www.toupie.org/Dictionnaire/Veto_populaire.htm

[3]-Dictionnaire Le Parisien,"**Initiative populaire",** Aceessed 16/12/2021 at: 14:06, http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/Initiative%20populaire/fr-fr/

[4]- France Archives, "**Rechercher Un cahier de doléances de 1789**", Aceessed 16/12/2021 at: 15:46, https://francearchives.fr/fr/article/163458854.

حقا لكل مواطن يلجأ للاعتراض على السياسات المحلية أو الدولية، كما تُجسد العرائض أداة للرقابة على مختلف السياسات الحكومية المنتهجة.[1]

6. المشاركة عن طريق اللجوء إلى وسائل الضغط:

حيث يَلجأ المواطنون للتعبير عن مطالبهم السياسية عبر وسائل الضغط **Pressure Means** في حالة إغلاق القنوات القانونية للمشاركة السياسية، وتتمثل وسائل الضغط في ممارسة حق الإضراب أو العصيان المدني، وحتى اللجوء أحيانا للعنف ضد مؤسسات الدولة ورموزها، أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية والتي يمكن أن تتحول إلى ثورة شعبية،[2] حيث يعتبر هذا النوع أكثر فعالية وخطورة في التعبير عن المطالب السياسية؛ حيث يتطلب هذا النوع من المشاركة السياسية وجود منظمات مجتمع مدني قوية إلى جانب الأحزاب السياسية، واللذان يلتقيان حول هدف مشترك ولو كان مرحليا، ومثال على ذلك: الثورة البرتقالية في أوكرانيا التي قادتها المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني ضد الحكم الاستبدادي في بلادهم.[3]

7. المشاركة عن طريق الانتماء التنظيمي:

وهو من الأساليب المميزة في المجتمعات الحديثة خاصة المجتمعات الديمقراطية، إذ يقوم المواطنون بالتعبير عن مواقفهم السياسية من خلال الانتماء لبعض التنظيمات الفاعلة سياسًيا من أجل رفع انشغالاتهم لصناع القرار، ومن بين أهم التنظيمات التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن مواقفهم السياسية نجد: الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، منظمات المجتمع المدني، والتي يمكن تحديد طبيعة أنشطتها السياسية وفق ما يلي:[4]

الأحزاب السياسية: تعد هذه الأخيرة من أهم الوسائل التي يعتمد المواطنين في نقل انشغالاتهم لصناع القرار؛ حيث لها الدور الفاعل في تأطير مشاركة المواطنين سياسيا من وجهة، ومن جهة أخرى ستُمكنهم

---

[1]- حفيظة شقير، **مرجع سابق الذكر**، ص.61.

[2]- إبراهيم أبراش، **مرجع سابق الذكر**، ص.157.

[3]- فوزي سامح، **ألوان الحرية الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم رؤية مصرية**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص.61.

[4]- عبد الحليم الزيات، **دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول الأبعاد المعرفية والمنهجية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص.113.

من المشاركة في الحكم وصناعة القرار،[1] كما تقوم بالدعوة والمشاركة في تنظيم حركات احتجاجية في حال إقرار الحكومة سياسيات لا تتوافق مع المطالب المجتمعية.[2]

جماعات الضغط: يشارك بعض المواطنين سياسيا من خلال الانتماء إلى بعض جماعات الضغط من أجل التأثير على صناع القرار وهذا بالضغط المباشر على رئيس الدولة أو الجهاز التشريعي أو على الجهاز الإداري؛ لإجبارهم على اتخاذ قرارات تخدم مصالحهم،[3] ومن أمثلة عن جماعات الضغط نجد جماعة **اللوبي LOBBY** اليهودي الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

منظمات المجتمع المدني: تُعتبر منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناتها: نقابات المهنية، منظمات خيرية، منظمات دينية، جمعيات حقوق الإنسان...الخ،[5] من أهم آليات المشاركة السياسية في عصرنا الحالي؛ حيث أنها تعمل على نقل مطالب المواطنين للنظام السياسي؛ إذن فهي عبارة عن وسيط بين النظام السياسي والمواطنين، كما تعد هذه المنظمات فاعلا أساسيًا في عملية التأثير وصناعة السياسات العامة باعتبارها شريكًا اجتماعيا للحكومة، كما تشارك هذه منظمات في الحياة السياسية من خلال العمل الرقابي على مدى تطبيق القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على مكافحة الفساد والوقاية منه وفضح المسؤولين السياسيين الذين تورطوا في قضايا الفساد،[6] كما تشارك منظمات المجتمع المدني سياسيا من خلال دعوة أعضاءها للتصويت على مرشحين بعينهم نظرا لتوافق برامجهم مع تطلعاتها،[7] كما تعمل أيضًا على إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وتوعيتهم وتحسيسهم بأهمية المشاركة السياسية ودورها في ترسيخ الديمقراطية وقيم المواطنة لديهم،[8] إضافة لقيام منظمات المجتمع المدني بوظيفة التنشئة السياسية لأعضائها المنتمين إليها، وهذا من خلال تكوينهم على أسس المشاركة السياسية السلمية والهادفة،[9] ونتيجة لهذا الأدوار الفاعلة للمجتمع المدني في الحياة

---

[1]- نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، (السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع، ط 10، 2010)، ص.244.

[2]- يوسف حسن، **إيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية**، (عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2017)، ص.39.

[3]- إبراهيم أبراش، **مرجع سابق الذكر**، ص.175.

[4]- أحمد النوري، **السياسة الخارجية**، (الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص.314.

[5]- محمد مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية -دراسة تحليلية نقدية-**، (الرياض: مركز البحوث والدراسات، 2014)، ص.12.

[6]- سارة دباغي، "آليات تفعيل المجتمع المدني تكريسا للمشاركة السياسية الواعية"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد5، العدد1، (جوان 2021)، ص.331.

[7]- إبراهيم أبراش، **مرجع سابق الذكر**، ص.175.

[8]- سارة دباغي، **مرجع سابق الذكر**، ص.323.

[9]- علي ليلة، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، (مصر: مكتبة أنجلو المصرية، 2013)، ص.67.

السياسية جعل المفكر الفرنسي ألكسيس دو توكفيل **Alexis de Tocqueville** يصف المجتمع المدني بأنه بمثابة العين الفاحصة واليقظة وأداة الضرورية في ترسيخ معالم الديمقراطية في أي نظام سياسي.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية

تتعدد العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد في الحياة السياسية بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ حيث أن لكل عامل درجة تأثير على مشاركة الأفراد سياسيًا والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1. العوامل السياسية:

أرجع كمال منوفي العوامل المؤثرة على مساهمة الأفراد في الحياة السياسية لبعض المنبهات السياسية، وكذا البيئة السياسية التي تمارس فيها الحقوق السياسية والمدنية، إذ أن لكل عامل سياسي حسب كمال منوفي له درجة تأثير على مشاركة الأفراد سياسيا، وعليه سنفسر هذه العوامل وفق ما يلي:[2]

- **البيئة السياسية**: ويقصد به مدى توفر الشروط المناسبة للممارسة النشاط السياسي، من خلال السماح بنشاط النقابات العمالية ونشاط الأحزاب السياسية، وسماح لوسائل الإعلام بتغطية الأحداث السياسية، وعدم تحيز النظام السياسي لأي لمرشح كان في الاستحقاقات الانتخابية.
- **المنبهات السياسية:** ونقصد بها كل المؤثرات السياسية التي سيتزيد من احتمالية مشاركة الفرد في الحياة السياسية من عدمها مثل: الحملات الانتخابية، الاجتماعات العامة، المحادثات السياسية، إضافة للأخبار السياسية التي تنشرها وسائل الإعلام.[3]

2. العوامل الاجتماعية:

عامل التنشئة: تتوقف أشكال وسلوكيات السياسية للأفراد على جانب كبير من التنشئة التي يتلقونها من المؤسسات الاجتماعية مثل: المدرسة والأسرة والمحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه عامة، لهذا يمكن اعتبار أن التنشئة التي يتلقاها الأفراد من مجتمعهم المساهم الأول في تلقينهم قيم تدعم اتجاهات المشاركة السياسية أو تعيقها، كما لها المساهمة في تكوين الثقافة السياسية لأفراد المجتمع.[4]

---

[1]- سارة دباغي، **مرجع سابق الذكر**، ص.313.

[2]- حنان يوسف، **الاعلام والسياسة: مقاربة ارتباطية**، (القاهرة: الأطلس للنشر والإنتاج العلمي، 2006)، ص.58.

[3]- نجدت صبري، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلة**، (عمان: دار الدجلة، 2011)، ص.159.

[4]- مصعب جعفورة، أمحمد دلاسي، "سوسيولوجيا المشاركة السياسية (دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية)"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد11، العدد5، (سبتمبر 2017)، ص.35.

نوع الجنس (Gender): يؤكد سيدنا فيربا **Sidney Verba** ومجموعة من الباحثين أن الرجال أكثر مشاركة واهتماما بالحياة السياسية؛ فهم يتابعون مختلف الأحداث السياسية سواءً المحلية والدولية ويتنافسون على المناصب السياسية ويتولون المناصب القيادية في الأحزاب السياسية، في حين أن المرأة أقل اهتماما ومشاركة في الحياة السياسية؛ بل أن ميولاتها واهتماماتها تكون للقضايا أخرى غير القضايا السياسية مثل: رعاية الأطفال وطرق تربيتهم والقضايا الأسرية، وعليه فإن نوع الجنس عامل مهم ومؤثر على مشاركة الأفراد في الحياة السياسية.[1]

عامل السن: يستخلص كل من ميلبارث **Milbarth** وجول **Goal** أن المشاركة السياسية تزداد مع تقدم العمر وتبلغ ذروتها في الأربعينات والخمسينات وتنخفض تدريجيا بعد الستين، كما أن الفئة العمرية الأقل من 25 سنة هي الفئة الأقل اهتماما بالمشاركة السياسية؛ حيث تتجه أغلب هذه الفئات نحو المشاركة غير التقليدية كأعمال العنف والاحتجاج والتي هي أيضًا شكل من أشكال النشاط السياسي.[2]

3. العوامل الاقتصادية:

يُعد الدخل الفردي عاملا مؤثرا في دافعية الفرد في المشاركة السياسية وهو ما أشار إليه الباحث الكندي كيث راسل **Keith Russell** بأن الأفراد ممارسون لمهن ذات دخل مرتفع أكثر ميولا للمشاركة السياسية، وهذا راجع لكونهم يمتلكون أوقات فراغ تمكنهم من متابعة الأنشطة السياسية، كما أن حالتهم النفسية تكون مرتاحة؛ مما يسمح لهم بالتوجه نحو المشاركة في الحياة السياسية، كما أن مهنهم في غالب الأحيان تعتمد على المجهود **الذهني-العقلي** وليس البدني وهو ما يتقاطع مع فهم نمطية المشاركة السياسية التي تحتاج جهدًا فكريا لكي تجعل الفرد مساهمًا في العملية السياسية، في حين أن أفراد الذين يزاولون المهن ذات دخل منخفض فلا يتوجهون للمشاركة السياسية نتيجة ضغوط الحياة من وجهة، ومن جهة أخرى لكونهم يؤدون ساعات عمل أكثر، وبالتالي لا يجدون أوقاتًا للفراغ لمزاولة الأنشطة السياسية، كما أن مهنهم في غالب الأحيان تعتمد على المجهود البدني وليس الذهني مما يجعل مِهَنهم عائقا أمام تنشيط فكرهم وزيادة رغبتهم في المشاركة السياسية.[3]

---

[1] - Sidney Verba and others, "Gender and Citizen Participation: Is the a Different Voice American", **journal of Political Science,** Volume 39, Numéro 2, (may 1995),P.268.

[2]- مصعب جعفورة، أمحمد دلاسي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 34، 35.

[3]- Keith Russell and others, "Political Participation and Income Level: An Exchange", **journal of Public Choice,** Volume 13, (Septempre1972), p.113.

4.العوامل الثقافية:

أوضح الباحث الأمريكي ألكسندر ماير **Alexander Mayer** من خلال مقاله المنشور في مجلة السياسة **The Journal of Politics** والذي جاء تحت عنوان: هل يؤدي التعليم إلى زيادة المشاركة السياسية؟؛ أن هناك علاقة طردية بين المشاركة السياسية والمستوى التعليمي للأفراد، إذ أوضح الباحث الأمريكي أن الأفراد المتعلمين يكونون أكثر مشاركة في الحياة السياسية مقارنة بالأشخاص غير المتعلمين؛ وهذا راجع لكون الأفراد المتعلمين يفهمون ما يجري من أحداث سياسية، كما أنهم يدركون أهمية المشاركة في الأنشطة السياسية ودورها في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، إضافة لاكتسابهم مهارات تدعم المشاركة السياسية مثل: تولي المناصب القيادية في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كما أنهم يعملون على تجسيد مفهوم المواطنة ميدانيًا؛ من خلال تأديتهم لواجباتهم السياسية مثل: التصويت في الانتخابات.[1]

ثالثا: أهمية المشاركة السياسية

تكَمن أهمية المشاركة السياسية باعتبارها الآلية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن رأيهم حول مختلف الأحداث السياسية،[2] كما أنها الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية والوسيلة التي تتيح مشاركة المواطنين في العملية السياسية؛ حيث أن مشاركتهم سياسيًا ستؤدي بالضرورة لزيادة نسبة وعيهم السياسي.[3]

وفي نفس السياق؛ تُعد المشاركة السياسية في وقتنا الراهن أحد أهم آليات ومؤشرات قياس الحكم الراشد، إضافة لكونها وسيلة مناسبة لتجسيد نظام الحكم الراشد خاصة في الدول النامية التي ينتشر فيها الفساد وسوء التسيير ومظاهر الفقر والحرمان؛ نظرًا لأن المشاركة السياسية الفاعلة ستسمح بوصول النخب والكفاءات لمراكز صناعة القرار السياسي، وبالتالي ستعمل هذه النخب والكفاءات على تحديث المؤسسات السياسية وتقليل من مظاهر الفساد، كما تسعى لتخفيف مظاهر الفقر.[4]

---

[1] - Alexander Mayer, "Does Education Increase Political Participation?", **The Journal of Politics**, Volume 73, Numéro 3, (August 2011), p.633.

[2] - زهيدة رباحي،" ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة: بين ضمانات القانونية ومعوقات العملية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد4، العدد1، (فيفيري 2016)، ص.32.

[3] - فاطمة بن يحي، ميلود طواهري، **مرجع سابق الذكر**، ص.377.

[4] - مصعب جعفورة، أمحمد دلاسي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 30، 31.

كما تُمثل المشاركة السياسية المحرك الرئيسي **للتنمية المستدامة** عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لعملية التنمية؛ وذالك من خلال إشراكه في صنع القرار ومعرفة مشاكله وطرح حلول لها مع ما يتوافق مع حماية حقوق الأجيال القادمة والاستغلال العقلاني للموراد الطبيعية، أما على مستوى صنع السياسات العامة فالمشاركة السياسية تدفع صانع القرار إلى الاستجابة لمطالب المواطنين وتساهم في إعادة توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة،[1] وعليه فالمشاركة السياسية تجعل المواطنين على دراية تامة بالأمور السياسية والاقتصادية والثقافية، كما تمنحهم الحق في المشاركة في تحقيق التنمية.[2]

كما تأتي أهمية المشاركة السياسية باعتبارها أحد أشكال التعليم، فيتعلم المواطنون حقوقهم وواجباتهم ويدركوا بشكل كبير هذه الحقوق مما يؤدي إلى مزيد من الواقعية والمرونة في مطالبهم المرفوعة للنظام السياسي، كما تمنح المشاركة السياسية المواطنين حقا ديموقرطًيا في محاسبة المسؤولين فيكونوا على معرفة تامة بمدى جودة الأداء الحكومي، كما تجعلهم مدركين لطبيعة نظامهم السياسي ومؤثرين على اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة؛ فالمشاركة السياسية تمثل أحد أهم وسائل تنمية مقومات الديمقراطية على مستوى الفرد والمجتمع.[3]

كما تَظهر أهمية للمشاركة السياسية في تعزيز الوحدة القومية للدولة الأمة لأنها؛ أحد أهم الصفات الأساسية في النظم الديمقراطية مقارنة بالدول النامية التي تتميز بضعف الولاء للدولة مقابل وجود ولاءات قبلية وعشائرية وجهوية، وبالتالي فإن المشاركة السياسية كعملية مواطنتية ستسمح بذوبان الولاءات الضيقة، وتجسيد مفهوم الدولة الأمة الجامع،[4] كما تعمل المشاركة السياسية أيضًا على تنمية وتعزيز تصرفات المسؤولة للمواطنين؛ حيث يصبحون أكثر إدراكًا بتكامل المصالح العامة والخاصة ويدافعون عنها ويسعون لتجسيدها ميدانيا عن طريق الإعلام أو مناقشات اليومية مع أفراد المجتمع؛ مما ينعكس على زيادة شعورهم بالانتماء للوطن وأنهم جزء فاعل فيه ويستطيعون من خلاله التأثير بالإيجاب.[5]

وفي ذات السياق، تبرز كذلك أهمية المشاركة السياسية عندما اعتبر صامويل هنتنغتون **Samuel Huntington** أن المشاركة السياسية هي أحد عناصر التنمية السياسية؛ إذ أن الوصول إلى تحقيق

---

[1]- محمد عثمان الدليمي، **مواقع التواصل الاجتماعي: نظرة عن قرب**، (الأردن: دار غيداء للنشر وللتوزيع، 2019)، ص.388.

[2]- فاطمة بن يحي، ميلود طواهري، **مرجع سابق الذكر**، ص.377.

[3]- محمد عثمان الدليمي، **مرجع سابق الذكر**، ص.388.

[4]- فاطمة بن يحي، ميلود طواهري، **مرجع سابق الذكر**، ص.377.

[5]- زهيدة رباحي، **مرجع سابق الذكر**، ص.32.

نسب عالية من التنمية في شقها السياسي حسبه يحتاج إلى مشاركة سياسية مرتفعة؛ حيث ستسمح هذه المشاركة للوصول لبناء مؤسسات سياسية قوية وتمثيلية؛ ولهذا نجد هنتنغتون **Huntington** يربط بين فكرة المأسسة السياسية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى؛ حيث اعتبر أن المشاركة السياسية الفاعلة والموسعة مدخل أساسي للمأسسة السياسية،[1] كما أوضح أيضًا أن تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي في أي نظامسياسي يحتاج إلى وجود مشاركة سياسية واسعة يـُعبر فيها المواطنون عن رأيهم بكل حرية.[2]

وفي ذات الإطار، وتأكيدًا لما جاء به هنتنغتون **Huntington** فقد أوضح المفكر الأمريكي لوسيان باي **Lucian Pye** أن هناك علاقة تأثير مباشرة للمشاركة السياسية على التنمية السياسية، وأن أزمات التنمية السياسية المتمثلة في: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع ، مرتبطة بحل أزمة المشاركة أولًا ودائمًا؛ بمعنى أن تحسين نسب المشاركة السياسية سيؤدي إلى حل مشاكل الأزمات الأخرى سالفة الذكر؛ لأن المشاركة السياسية ستؤدي لزيادة الإندماج المجتمعي والهوياتي وتحل أيضًا أزمة التغلغل باعتبار أن النظام السياسي استطاع أن يقنع مواطنيه بمشروعه السياسي وطرق إدارته لشؤون الحكم، كما ستحل المشاركة السياسية مشكل التوزيع وتعمل على وجود آليات سياسية تضمن التوزيع العادل للثروات، كما ستحل أيضًا مشكل شرعية النظام السياسي الذي سيكسب تأييد المواطنين؛ إذا استجاب مواطنوه لدعوته للمشاركة في الحياة السياسية.[3]

وأخيرًا؛ وما يمكن قوله أن المشاركة السياسية هي مدخل أسياسي لبناء التعاون الإيجابي بين المواطنين والمؤسسات الرسمية؛ حيث سيزيل هذا التعاون الهوة القائمة بين المؤسسات التابعة للدولة والمواطنين.[4]

---

[1]- ثامر كمال محمد الخزرجي، **(**النظم.....)، **مرجع سابق الذكر**، ص.183.

[2]- عربي بومدين، يحي بوزيدي، "أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد2، العدد3، (أكتوبر 2014)، ص.82.

[3]- ثامر كمال محمد الخزرجي، (النظم.....)، **مرجع سابق الذكر**، ص.183.

[4]- حفيظة بن عشي، حسين بن عشي، "ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل قانون العضوي المحدد لكيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة"، **مجلة المفكر**، المجلد9، العدد11، (سبتمبر2014)، ص.102.

المبحث الثاني: ماهية الحكم الراشد

يُعد مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم الحديثة التي طرأت على العلوم الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث شغل هذا المصطلح في الآونة الأخيرة اهتمام الكثير من الأكاديميين والباحثين والدول والحكومات، إذ أصبح من الضروري فهم الأطروحات النظرية التي يقدمها هذا المفهوم، كما أن للحكم الراشد علاقة تداخلية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى؛ نظرًا لتعدد الأهداف التى يسعى إليها نموذج الحكم الراشد، ولعل ظهور هذا الأخير راجع إلى مجموعة من الظروف والأسباب الموضوعية والهادفة لتحسين المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول خاصة النامية منها، كما أن تجسيد الحكم الراشد وإخراجه من الإطار التنظيري إلى العملي يحتاج إلى تفعيل أبعاده وخصائصه وتكامل فواعله الثلاث: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني؛ نظرًا لأهميته كمقاربة إصلاحية متعددة الجوانب، كما يمكن أن نقيسه عن طريق جملة من المؤشرات لمعرفة مدى التزام الدول بتطبيقه كفلسفة حكم في أنظمتها.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

يُعتبر مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم الحديثة والمهمة والتي ركزت على تعزيز الشفافية والمساءلة في الدول؛ والذي ترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، الحكمانية، الحوكمة، الحكامة،...إلخ، إذ تم تعريف الحكم الراشد من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية، كما تم تعريفه أيضًا من قبل العديد من الباحثين الغربيين، كما سنقدم في هذا الجزء تعريفًا إجرائيا لهذا المفهوم كموجه لهذه الدراسة، كما أجمع الباحثون أن هناك علاقة ترابطية بين الحكم الراشد وبعض المفاهيم الأخرى نظرًا لأهميته في إدارة الشأن العام.

أولا: تعريف الحكم الراشد

سنتناول في هذا الجزء تعريف الحكم الراشد من منظور المؤسسات والتقارير الدولية، إضافة للتعريفات التي قدمها مختلف الباحثين، كما سنحدد أيضًا تعريفا اجرائيا لهذا المفهوم.

قبل التطرق لتعريف **الحكم الراشد Good Governance** يلاحظ أن هذا المفهوم مركب من مصطلحين، **المصطلح الأول:** الحُكْم و**المصطلح الثاني:** الرَاشِدْ، واللذان يمكن شرحهما وفق ما يأتي:[1]

[1] - أمين عواد مشابقة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد(إطار نظري)**، (عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.54.

- **الحكم: Governance**

يُعبر مفهوم **الحكم** عن ممارسة السلطة التأسيسية وإدارة شؤون المجتمع وموارده كما يعبر عن سبل تسيير الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

- **الراشد: Good**

أما مصطلح الراشد فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول (الحكم) لكي يعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات شعوبها في جميع المجلات.[1]

وفي ذات السياق، فإن فهم **تطور الحكم الراشد**[2] يحتاج إلى ضبط هذا المفهوم بدقة، والعودة إلى الإسهامات النظرية الأولى التي ساهمت في ترقيته كفلسفة الحكم في الدول، والتي سنركز فيها على تعريفات التي قدمتها المنظمات الدولية، إضافة لتعريفات التي قدمها الباحثون الغربيون.

حيث يُعد البنك الدولي **World Bank** أول من طرح مفهوم الحكم الراشد في تقريره الصادر سنة 1989 والذي جاء تحت عنوان: **أفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام**، حيث عرف هذا التقرير الحكم الراشد بأنه: **خدمة عامة تتسم بالكفاءة، ونظام قضائي مستقل يمكن الاعتماد عليه، وإدارة مسؤولة أمام المواطنين.**[3]

كما ظهر مفهوم الحكم الراشد في تقرير خبراء البنك الدولي سنة 1992 بعنوان الحكم والتنمية **Governance and Development** إذ تم تعريفه هذه المرة على أنه: **أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المخصصة للتنمية.**[4]

---

[1]- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011)، ص.8.

[2]- استعملت الدول في إدارة شؤونها قبل ظهور مفهوم الحكم الراشد مفهوم الحكم والذي تطور ليصبح فيما بعد مصطلحًا مركبا يجمع بين الحكم والرشادة، إذ أن مفهوم **الحكم** ذو أصل يوناني (**Kubman**) والذي عرف باللاتينية (**Gubernare**)، كما كان هذا المصطلح يستخدم في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف للحكومة (**Governement**) بمعنى **طريقة الإدارة** واستعمل في اللغة الانجليزية (**Governance**) في القرن الرابع عشر، ثم استعمل كمصطلح قانوني في اللغة الفرنسية عام 1479، كما استخدم في أواسط السبعينات للتعبير عن أداء التسيير الاجتماعي والسياسي، أما مع نهاية الثمانينات مع كتابات **البنك الدولي** والتي تم فيها اضافة **صفة الجيد** لمصطلح الحكم ليصبح (**Good Governance**) والذي ترجم لعدة معاني منها: الحكم الراشد.

[3]- The world bank, "**Sub- Saharan Arica From Cisis to Sustainable Growth",** Accessed 30/12/2021 at: 19:54, https://documents1.worldbank.org/curated/en/498241468742846138/pdf/multi0page.pdf

[4]- The Word Bank, "**Governance and Development",** Accessed 30/12/2021 at: 19:56, https://www.gsid.nagoya-u.ac.jp/sotsubo/Governance_and_Development_1992.pdf

وما يلاحظ من خلال هذين التعريفين أن البنك الدولي ركز في بداية طرحه لمفهوم الحكم الراشد على تفعيل الأبعاد الإدارية والسياسية لهذا المفهوم من خلال ضرورة وصول الدول لتقديم خدمات عمومية ذات جودة وتجسيد الفعلي لاستقلالية العدالة وإمكانية محاسبة المواطنين للمسؤولين السياسين، بعدها ركز التعريف الثاني على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحكم الراشد من أجل الوصول إلى نسب مقبولة من التنمية خاصة في الدول الأفريقية التي تعاني من ضعف الجانب التنموي.

أما المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** سنة 1995 عرفت الحكم الراشد بأنه: قدرة السلطات العامة للدولة على خلق التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق إشراك الفواعل الثلاث للحكم الراشد وهي: القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية والصنع والتأثير على مضمون السياسات العامة.[1]

في حين أن صندوق النقد الدولي **Monetary Fund International** سنة 1997 في دراسته الموسومة بعنوان: **Good Governance The Imf's Role** عرف فيها الحكم الراشد بأنه: الحكم الذي تسوده الشفافية في المعاملات التجارية والسياسية وهو الحكم الذي يطبعه استقرار الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع وجود بيئة تحفز على نشاط القطاع الخاص.[2]

كما عرف برنامج الأمم المتحد الإنمائي**UNPD** سنة 1997 الحكم الراشد على أنه: **ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة على كل خلافاتهم.**[3]

وفي ذات السياق وفي مطلع الألفينات، خصصت **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)** في المنتدى الاقتصادي التاسع في مدينة بوخارست الرومانية سنة 2001 ندوة علمية والتي جاءت موسومة بـ: **الشفافية والحكم الراشد في تسيير المسائل الاقتصادية؛**[4] حيث قدمت فيها المنظمة تعريفاً للحكم الراشد وركزت فيه على الجوانب السياسية وأدوات صنع القرار، إذ جاء في مخرجات اجتماعها أن

---

[1] -Harron Khan, **The Idea of Good Governance and The Politics of The Global South An Analysis of Its Effects,** (New York: Routledg, 2015), p.7.

[2] -Monetary Fund International, "**Good Governance The Imf's Role" ,** Accessed 30/12/2021 at: 20:42, https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govern.pdf

[3] - الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخمة التنمية البشرية المستدامة**، جانفي 1997، ص.5.

[4] - Organization for Security and Co-operation in Europe, "**Seminar on Transparency and Good Governance In Economic Matters",** Accessed 31/12/2021 at: 19:36, https://www.osce.org/eea/64759

الحكم الراشد: **عبارة عن عملية ممارسة السلطة في بلد ما من خلال المؤسسات المجتمعية والطريقة التي بواسطتها يتم اتخاذ القرارات ذات علاقة بالمجتمع وكيفية تنفيذها.** [1]

كما عَرف **تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002** التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الحكم الراشد وأوضح أنه: الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون حرية المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ إذ يسعى لتمثيل كافة الشعب تمثيلاً كاملا وتكون الحكومة مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.[2]

أما منظمة الشفافية الدولية **Transparancy International** ومن خلال رئيستها هوغيت لابال **Huguette Labelle** فقد عرفت الحكم الراشد سنة 2007 على أنه: الأداة المناسبة لتحقيق التنمية في جميع دول العالم وخاصة الدول الأفريقية، كما أنه ا لآلية التي تسمح بتطبيق الَعلي لمؤشرات الشفافية والمساءلة مما؛ يُمكن الدول من مكافحة الفساد بجميع أشكاله.[3]

كما قدم الباحثون الغربيون إسهاماتهم في تعريف الحكم الراشد، إذ نجد من بين هذه التعريفات تعريف الذي قدمه سوريندرا مونشي **Surendra Munshi** حيث أوضح أن الحكم الراشد هو: **التشارك في الحكم الذي ينبغي أن يعمل بطريقة تقوم على المسؤولية والمساءلة والشفافية؛ استنِدًا إلى مبادئ الفعالية والشرعية والتوافق في الآراء بغرض تعزيز حقوق المواطنين وضمان المصلحة العامة، وبالتالي تحديد ممارسة الإرادة السياسية لكفالة مصلحة المجتمع المادية وتحقيق التنمية المستدامة بالتوازي مع العدالة الاجتماعية.**[4]

أما بول هيرست **Paul Hirist** فعرفه بأنه الحكم الذي يعمل على خلق الإطار السياسي الفعال مما يفضي لخلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية؛ كما أنه الحكم الذي يبني أنظمة مستقرة

---

[1]- محي الدين شعبان توق، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،** (الأردن: دار الشروق لنشر والتوزيع، 2014)، ص، ص 65، 66.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2002: خلق فرص للأجيال القادمة،** (عمان: المطبعة الوطنية، 2002)، ص.101.

[3]-Transparancy International, "**Good Governance Is The Golden Thread Liking G8 Ambitions",** Accessed 31/12/2021 at:19:36, **https://www.transparency.org/en/press/20070605-good-governance-is-the-golden-thread-linking-g8-ambitions**

[4] -United Nation, Economic and Social Council, **Definition of basic concepts and terminologies in governance and public administration,** (New York: Secretariat of United Nation, 2006).p.5.

سياسيًا ويعمل على بناء إدارة حكومية فعالة تتكيف والأدوار التي أوكلت لها، كما أنه الحكم الذي يعمل على سيادة القانون ووجود مجتمع مدني متين ومستقل في نشاطه عن الدولة.[1]

في حين عرفه مايكل جونستون **Michael Johnston** بأنه: **الإدارة الكفؤة لموارد الدولة وشؤونها بطريقة منفتحة وشفافة وخاضعة للمساءلة والمناصفة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع.**[2]

كما تطرق توماس وايس **Thomas Weiss** لتعريف الحكم الراشد وأوضح بأنه: الحكم الذي يتعدى الاهتمام بالإصلاح الإداري والاقتصادي وتطبيق مبادئ الديمقراطية إلى الاهتمام بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وخلاف ذلك هو مؤشر على الإدارة غير راشدة في التسيير، ويرى أن حصول على نتائج جيدة من تطبيق نظام الحكم الراشد، لا بد من توفر عنصرين وهما كمايلي:[3]

- ✓ **العنصر الأول**: يتمثل في تطبيق عناصر الحكم الراشد بشكل متوازن؛
- ✓ **العنصر الثاني:** مراعاة الطبيعة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وشكل النظام السياسي لكل بلد معني بتطبيق نظام الحكم الراشد.

في حين أن برتران بادي **Bertrand Badie** وديرك بيرج شلوسر **Dirk Berg-Schlosser** وليوناردو مورلينو **Leonardo Morlino** فقد عرفوا الحكم الراشد بأنه: فلسلفة حُكم أو **نموذج حكم** يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد السياسية أهمها الشفافية، المساءلة، الفعالية، والتي من خلالها يمكن بناء حكم خالٍ من الفساد.[4]

وقد أشار أيضًا الباحث جون ثوريل **John Theorell** لتعريف الحكم الراشد وأوضح بأنه: "**عدم انحياز المؤسسات التي تمارس السلطة في الحكم**".[5]

---

[1] - **Loc. Cit.**

[2] - سهام ركينة، "الحكم الرشيد بين المفهوم والأثر على التنمية "دراسة حالة رواندا"، في: **الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال أفريقيا: الأبعاد والآليات التشاركية**، تحرير أمين البار، سمير باهي، (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2021)، ص.56.

[3] - بسام عبد الله بسام، "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، المجلد6، العدد 11، (جوان 2014)، ص.5.

[4] - **International Encyclopedia of Political Science**, Bertrand Badei and Others, volume 4, **Op. Cit,** p.1016.

[5] - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **تقرير الحوكمة في المنطقة العربية: التنمية المؤسساتية في سياقات ما بعد النزاع نحو مجتمعات سلمية وإدماجية ومؤسسات خاضعة للمساءلة**، (لبنان: مطبوعات الأمم المتحدة، 2019)، ص.30.

ويقصد جون ثوريل **John Theorell** بعدم انحياز المؤسسات في إدارة شؤون الحكم؛ أن مؤسسات السياسية الموجودة في السلطة وجب عليها أن لا تميل لأي طرف أو فرد أو مؤسسة، بل وجب عليها تطبق القانون على الجميع دون استثناء ومحاسبة المخالفين للقانون دون أي تمييز.

أما مارتن بوس **Marten Pouce** فقد عرف الحكم الراشد بأنه: التنسيق بين الأنظمة المشكلة لمجموعة المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة والمتمثلة أساسا في المؤسسات الحكومية للدولة والمؤسسات غير رسمية العاملة في المجال العام.[1]

وعلى ضوء ما سبق؛ يمكن **تعريف الحكم الراشد إجرائيًا** على أنه: نموذج حكم يعمل على الإدارة المثلى لشؤون الدولة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا عبر الاعتماد على مجموعة من الضوابط والأسس التي وجب توافرها وأهمها: الشفافية والمساءلة وحكم القانون؛ بهدف تكريس الديمقراطية في أنظمة الحكم وحماية حقوق الإنسان وبناء أجهزة إدارية عصرية تقدم خدمات عمومية ذات جودة؛ وصولًا لتحقيق نسب عالية من التنمية بجميع أبعادها وأشكالها.

وللإشارة لابد من تفرقة بين مصطلحين مختلفين وهما: **أسلوب الحكم Governance Style** و**الحكم الراشد Good Governance**، إذ يوجد خلط بين هذين المفهومين، وعليه سنحدد الفرق بين أسلوب الحكم والحكم الراشد؛ حيث أن **أسلوب الحكم:** يشير إلى مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، أما **الحكم الراشد** فهو الآلية التي تجعل مؤسسات الدولة وقواعدها وعملياتها تتسم بالفعالية وهذا اعتمادًا على: الشفافية، المساءلة، احترام حقوق الإنسان، حكم القانون، التمكين السياسي للمرأة،[2] وعليه فإن أسلوب الحكم هو طريقة تسيير المؤسسات السياسية للدولة والحكم الراشد هو آلية التي تجعل تلك المؤسسات تتصف إما بالرشادة أو عدم الرشادة؛ حيث يعمل الُحكم الراشد على تحسين أسلوب الحكم وجعله يتصف بالُرشد والعقلانية.

ثانيا: الحكم الراشد والمفاهيم المتصلة به: العلاقات والارتباطات

إن الحكم الراشد هو آلية ضرورية لتحقيق نظام حكم يتسم بالفعالية والكفاءة في الأداء لهذا يرتبط هذا المفهوم بمجموعة من المفاهيم ذات علاقة بتحسين البيئة السياسية وخدمات الإدارة العامة والظروف

[1]- صليحة محمدي، سامي بخوش، "الحكم الرشيد بين تعدد الأبعاد ومتطلبات التطبيق"، في: **الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال أفريقيا: الأبعاد والآليات التشاركية**، تحرير أمين البار، باهي سمير، (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2021)، ص، ص 16، 17.

[2]- نبيل بابلي، **الحكم الرشيد الأبعاد ومعايير ومتطلبات**، (المعهد المصري للدراسات، 9 جانفي 2018)، ص.1.

الاقتصادية والاجتماعية وأهم هذه المفاهيم اليوم: الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنمية البشرية المستدامة، حيث سنقوم بتعريف هذه المفاهيم أولاً، ثم سنقوم بتحديد علاقتها مع مفهوم الحكم الراشد ثانيًا.

❖ علاقة الحكم الراشد بالديمقراطية:

عرف الأمريكي جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** الديمقراطية بأنها: **نظام يتضمن توسيع القاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي من خلال انتخابات تنافسية،**[1] فاديمقراطية إذن هي الوسيلة لضمان مشاركة الشعب في إدارة الحكم بهدف تحقيق الحرية والعدالة دون الرفاه الاجتماعي الذي يهدف إليه الحكم الراشد، وعليه فإن هذا الأخير هو المنهج أو الآلية التي من خلالها يمكن الوصول إلى تحقيق التنمية؛ لاسيما أن مفهوم الحكم الراشد طرح في مرحلة لاحقة عن الديمقراطية لاستكمالها باتجاه بناء الإنسان والمجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي؛ لهذا جاء الحكم الراشد بأدوات وآليات لم تكن في برامج عمل الديمقراطية، ويظهر هذا من خلال دعوة الحكم الراشد للأنظمة السياسية بإشراك فواعل جديدة في إدارة الحكم مثل المجتمع المدني وهو الأمر الذي لم يكن موجودًا في ظل الأطروحات التقليدية للديمقراطية التي كانت تركز على الدولة ومؤسساتها الرسيمة فقط.

وفي ذات السياق؛ وإذا نظرنا للحكم الراشد على أنه فلسفة حكم تتسم بالفعالة وسيادة القانون والشفافية؛ فإن الديمقراطية هي المحتوى السياسي للحكم الراشد الذي يريد ترسيخ معالم الديمقراطية وتفعيلها في أنظمة الحكم التي عرفت تعثًرا في بناء الديمقراطية واستمرارًا لحكم الأنظمة الاستبدادية المغلقة سياسًيا.[2]

وعليه فإن العلاقة بين الحكم الراشد والديمقراطية مترابطة ومتداخلة: فلديمقراطية تسمح بوجود قيادة سياسية صالحة وراشدة لإدارة الشأن العام وتعزز من قنوات المشاركة السياسية خلال العمليات الانتخابية، أما الحكم الراشد فهو دعامة أساسية للديمقراطية لمعرفة تقدم الدول في مجال:[3]

- مكافحة الفساد؛
- الشفافية؛

---

[1]- أحمد الطاهر، أحمد السعودي، **الديمقراطية الكويتية: التاريخ- الواقع- المستقبل**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص.14.

[2]- سامر مؤيد، "**ما بين الديمقراطية والحكم الرشيد: وحدة الهدف وتكامل الوسائل**"، تاريخ الإطلاع: 2022/01/05، على الساعة: 13:16، https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/11207

[3]- محمد فهيم درويش، **مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2010)، ص.192.

- حرية الإعلام.

وعلى ضوء ما سبق، وتأكيدًا للعلاقة التبادلية بين الحكم الراشد والديمقراطية؛ يظهر بأن إقامة حكم راشد يكون في ظل وجود قيم وأدوات ديمقراطية في الحكم، كما يظهر أن إقامة حكم ديمقراطي لا يكون إلا بتفعيل آليات ومبادئ الحكم الراشد.

❖ علاقة الحكم الراشد بحقوق الإنسان:

عرفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان **Office of The United Nations High Commissioner for Human Rights** حقوق الإنسان على أنها: **حقوق نتمتع بها جميعا لمجرد أننا بشر ولا تمنحنا إياها أي دولة، وهذه الحقوق عالمية ومتأصلة في جميع البشر مهما كانت جنسيتهم، أو نوعهم الاجتماعي، أو أصلهم الوطني، أو العرقي، أو لونهم، أو لغتهم، أو أي وضع أخر، وهي متنوعة بين حقوق الأكثر جوهرية مثل الحق في الحياة والحقوق التي تجعل الحياة جديرة بأن تعاش مثل الحق في الغذاء والتعليم والعمل والصحة والحرية.**

وقد شكل الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1948 أول وثيقة قانونية تحدد حقوق الإنسان الأساسية التي وجب حمايتها عالميًا،[1] وعليه فإن الحكم الراشد والذي ظهر سنة 1989 جاء لحماية هذه الحقوق وتعزيزها في الدول خاصة؛ الحقوق المرتبطة بالحق في التنمية، فالحكم الراشد إذن هو المنهج والآلية التي توفر ضمانات حماية حقوق الانسان وتعمل على ترقيتها خاصة الحقوق: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي ذات السياق، فإن البحث عن العلاقة بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان جد معقدة نظرا لاختلاف منشأ المفهومين واستخدمهما، ولكن وضحت ندوة دراسية نظمتها **مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان** في عام 2004 بالاشتراك مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إلى وجود علاقة تداخلية بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان؛ إذ أوضحت هذه الندوة أن مبادئ حقوق الإنسان تطرح مجموعة من القيم التي تسترشد بها الحكومات والجهات الفاعلة سياسيا واجتماعيا في مختلف أعمالها، كما أن مبادئ حقوق الإنسان تثري مضمون الحكم الراشد وتوجهه خاصة في عملية وضع الأطر الدستورية والتشريعية، وكذا السياسات والبرامج الحكومية ومخصصات الإنفاق العام؛ خاصة في الدول

[1] - United Nations Human Right Office of The High commissionner, "**What are Human Rights?",** Accessed 06/01/2022 at: 19:36, **https://www.ohchr.org/EN/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx**

التي تعاني من تدني مستويات التنمية والحريات العامة، كما أنه لا يمكن احترام حقوق الإنسان وترقيتها على نحو مستدام في غياب الحكم الراشد؛ حيث أن هذا الأخير يعمل على توفير البيئة المواتية وتمكينية التي تلبي احتياجات السكان من: الصحة والتعليم والعمل ...الخ.[1]

وفي ذات السياق، ونظرًا لأهمية العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان؛ فقد ضبطت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذه العلاقة في أربع محاور وهي كتالي:[2]

1. المؤسسات الديمقراطية

تنشئ الإصلاحات التي يفرضها الحكم الراشد على المؤسسات الديمقراطية؛ عندما تترسخ قيم حقوق الانسان سُبلاً للرأي العام للمشاركة في وضع السياسيات العامة في الدولة، كما تنشأ آليات لإدماج جميع فئات المجتمع في عمليات اتخاذ القرار لاسيما على الصعيد المحلي، وعليه فإن هذه المؤسسات الديمقراطية الراشدة تعمل وفق مقاربة احترام حقوق الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على ترقيتها بما يتوافق مع الصالح العام.

2. تقديم الخدمات العامة

تؤدي الإصلاحات التي يفرضها الحكم الراشد في مجال توفير الخدمات العامة للمواطنين إلى النهوض بحقوق الإنسان عندما تُحسن الدولة من قدراتها في مجال توفير الصحة والغذاء والتعليم، وقد تتضمن مبادرات الإصلاح غالًبا آليات متعلقة بالمساءلة والشفافية في إعداد خطط إصلاح الخدمات العامة.

3. حكم القانون

حيث لا يمكن أن نتحدث عن حقوق الانسان في غياب حكم القانون وإنفاذه على الجميع دون تمييز فهو شرط أساسي لترقية حقوق الانسان في أي دولة في العالم، كما أن حكم القانون كمبدأ أو مؤشر هو أحد أهم مرتكزات الحكم الراشد في وقتنا الحالي، والذي وجب على مؤسسات الدولة احترامه وتكرسيه فعلًيا.

---

[1] - الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، **تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال حقوق الإنسان وحمايتها**، (نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2013)، ص.5.

[2] - United Nations Human Right Office of The High commissionner, "**About Good Governance",** Accessed 06/01/2022 at: 14:11,
https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AboutGoodGovernance.aspx

4. مكافحة الفساد:

إن مكافحة ظاهرة الفساد أحد أهم أولويات الدول حاليا؛ حيث يأتي وصف الدول بأن حكمها راشد يتوقف على خلوها من مظاهر الفساد، إذ تَكمن خطورة هذه الظاهرة في حرمان العديد من أفراد المجتمع من حقوقهم الأساسية خاصة ما تعلق بالحقوق الاقتصادية؛ حيث ستوجه موارد الدولة في ظل انتشار الفساد لفئات دون غيرهم، وهو ما يتعارض مع فلسفة حقوق الإنسان القامة على المساواة وتوزيع العادل للثروات بين جميع المكونات الاجتماعية.

❖ **علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية المستدامة:**

إن فهم العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة **Sustainable Human Development** يحتاج اولًا لتحديد أسباب ظهور هذا الأخير، ثم تعريفه الذي سيسمح لنا بضبط العلائقية الموجودة بين المفهومين.

حيث ظهور مفهوم التنمية البشرية المستدامة في التسعينات القرن الماضي من خلال تقرير التنمية البشرية الخامس سنة 1994، والذي جاء بعد قصور مفاهيم **التنمية Développemen**[1] (الاقتصادية، المستدامة، البشرية)؛ عن الإحاطة بكل جوانب الحياة مما أدى للبحث عن مفهوم جديد للتنمية يتناول الإنسان والاستدامة معًا، ومن ثم فإن هذا المفهوم لا يجمع فقط التنمية البشرية والمستدامة وإنما يضيف إليها الرأس المال الاجتماعي، أما باقي رؤوس الأموال الأخرى (المادية، البشرية، الطبيعة) فتكون مرتبطة برأس المال الاجتماعي وهذه الفلسفة التنموية هي التي تشكل لنا مفهوم التنمية البشرية المستدامة،[2] والتي عرفها تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 بأنها: **التنمية التي لا تكفي بتحقيق النمو الاقتصادي وحسب وإنما توزعه بشكل عادل على جميع الناس بدلا من تهميشهم؛ فهي التنمية التي تعطي أولوية للفقراء**

[1]- ركز مفهوم **التنمية** في بداية الخمسينات والستينات على تحقيق التنمية في شقها الاقتصادي؛ أي أن هذا المفهوم بحث عن السبل العملية لتحسين مستويات **التنمية الاقتصادية** في الدول، ثم انتقل هذا المفهوم في السبعينات وبداية الثمانينات للتركيز على تحسين الجانب الاجتماعي والمعيشي للأفراد من خلال طرح مفهوم **التنمية البشرية**، ثم ركز هذا المفهوم في نهاية الثمانيات على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعة وحماية حقوق الأجيال القادمة من خلال طرح مفهوم أخر للتنمية وهو **التنمية المستدامة** والذي ظهر سنة 1987 مع تقرير لجنة برلنتلاند والذي جاء بعنوان "**مستقبلنا المشترك**"؛ تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج أنذاك غرو هارم برونتلاند **Gro Harlem Brundtland**، وصولًا لمفهوم التنمية البشرية المستدامة.

[2]- عدنان داود، **الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، (الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016)، ص.44.

وتجدد البيئة وتحافظ عليها، كما أنها التنمية التي تعمل على توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين الرأس المال الاجتماعي لتلبية احتياجات الحالية دون الإضرار بالحاجيات اللاحقة.[1]

وتظهر علاقة الحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة؛ فيما أشار له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أوضح أن عناصر التنمية البشرية الأربع والمتمثلة في: القضاء على الفقر، خلق وظائف لاستدامة الرزق وسبل العيش الكريم، وحماية البيئة وتجديدها وتشجيع النهوض بالمرأة؛ يستند إلى مبادئ الحكم الراشد القائمة على العدالة في التوزيع ومحاربة الفقر وتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة العملية التنموية، وكذا المساواة بين الرجل والمرأة في تقلد الوظائف العامة، وشفافية القوانين والإجراءات المعتمدة لحماية البيئة.

وفي ذات السياق؛ فقد َبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن فواعل الحكم الراشد والمتمثلة في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لها الصلة المباشرة في التجسيد الَعملي لمفهوم التنمية البشرية المستدامة؛ حيث أن **الدولة** تعمل على دعم حقوق الفئات الضعيفة، حماية البيئة، العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الحفاظ على معايير الصحة العامة وتعبئة الموارد من أجل توفير خدمات عامة ذات جودة وبصفة دائمة، كما تعمل أيضًا على الحفاظ على الأمن والنظام العام والانسجام الاجتماعي مع العمل على تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أما **القطاع الخاص** فيعمل على خلق مناصب شغل وزيادة التنافسية بين القطاعات حتى تكون أسعار المنتجات منخفضة؛ ما يجعل لهذا القطاع دورًا هاما في التقليل من الفقر ومحاربة البطالة، إضافة لتوفيره السلع والخدمات للمواطنين وبأسعار تنافسية، أما **المجتمع المدني** فيعمل كمراقب لأنشطة الحكومة وسياساتها التنموية ويقيمها، كما يهدف لوجود توزيع عادلللثروات والموارد الطبيعية داخل الدول، كما يُعد المجتمع المدني أحد أبرز القنوات والوسائط التي يعتمد عليها المواطنون في نقل انشغالاتهم الاجتماعية، إضافة لكونه وسيلة تمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرار؛ باعتبار أن تنظيمات المجتمع المدني أحد شركاء الاجتماعيين **Social Partners** لمؤسسات الدولة لما لها من أدوار مساهمة في التأثير وصنع السياسيات العامة الحكومية.[2]

---

[1]- Unpd, "**Human Development Report 1994**", Accessed 10/01/2022 at: 14:18, http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 8- 14.

المطلب الثاني: الحكم الراشد قراءة في: دوافع الظهور، الأبعاد، الخصائص

إن دوافع ظهور الحكم الراشد كفلسفة إصلاحية في الدول وكنموذج حكم بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار القيم الاشتراكية وسيادة القيم اللبرالية الغربية؛ يُعود إلى مجموعة من الدوافع المتباينة والتي كان لها الإسهام في ظهور مفهوم الحكم الراشد، كما أن تفعيل الأبعاد السياسية والاقتصادية والإدارية لهذا المفهوم يحتاج إلى الاستعانة بجملة من الخصائص التي تدخل في تشكيله.

أولا: دوافع ظهور الحكم الراشد

إن دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد متعددة ومختلفة، إذ سنتناول من خلال هذا الجزء هذه الدوافع وفق ما يلي:

1. الدوافع السياسية:

ومن بين أهم الأسباب السياسية الرئيسة لظهور الحكم الراشد نجد ما يلي:[1]

- رغبة الدول اللبرالية في أن تكون **حقوق الإنسان** محفوظة في جميع دول العالم خاصة الدول النامية منها؛ حيث قامت المنظمات غير حكومية والمنظمات الحكومية على حد سواء في مراقبة الأنظمة السياسية التسلطية التي لا تحترم القوانين الدولية من خلال إعدادها لتقارير تخص موضوع حقوق الإنسان ومنح توجيهات، وكذا تنبيهات للدول التي يثبت فيها انتهاك حقوق الإنسان الأساسية.
- التوجه اللبرالي نحو تعميم **النموذج الديمقراطي** في جميع دول العالم وخاصة دول أوروبا الشرقية والدول الأفريقية والتي أغلبها دول ذات حكم تسلطي استبدادي.
- ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة.[2]
- **تضخم الجهاز الإداري العمومي** في دول عالم الثالث؛ أي وجود عدد كبير من الموظفين زائد عن الحاجة في الدولة يشغلون مناصب إدارية وتقنية رغم وجود التكنولوجيا التي يمكن أن تعوض الإنسان عن طريق الإدارة الإلكترونية التي تسمح بتقليل عدد الموظفين وتوفير

[1]- زهيرة بن علي، " دور الإصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الراشد"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد2، العدد5، (ديسمبر2017)، ص.66.

[2]- مصطفي موسى أبو حسن، **معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأقصى: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2017/2016)، ص.22.

الموارد ملليلية لأنها إدارة بلا أوراق بلا زمان بلا مكان؛ حيث يُ شكل انتقال من الطرق التقليدية في التسيير الإداري إلى الطرق الحديثة تحديا بالنسبة لدول العالم الثالث لأن سياسة التوظيف في الجهاز الإداري في هذه الدول مسألة سياسية بالدرجة الأولى؛ كون هذه الدول تبحث عن شراء السلم الاجتماعي وزيادة مشروعيتها السياسية عن طريق توظيف أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في الإدارة العمومية.

- استمرار ميُ سمى **الدولة الأمنية أو البوليسية** في الدول التسلطية التي تقوم على تعطيل الحريات العامة وغلق قنوات المشاركة السياسية وإبداء الرأي وتعمل على وجود أحادية في التصور لعملية بناء المؤسسات السياسية، كما أنها تعتقل مواطنيها بطريقة تعسفية مثل: النشطاء السياسين، الصحافيين وكل المعارضين لتوجهاتها السياسية.[1]
- **عدم الاستقرار السياسي** لبعض الدول حيث أنها كانت تعاني من ظاهرة: الإرهاب، الحروب الأهلية والطائفية، كذلك فشلها في عملية التحول الديمقراطي، ويعود السبب في ذلك لتبني هذه الأنظمة لمفهوم التسلطية والوصائية القائمة على العشائرية والقبلية في غياب مشروع جامع للآمة، إضافة لضعف نسب المشاركة السياسية في دول العالم الثالث نظرا لوجود آليات تضعها أنظمتهم لا تسمح لهم باختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة؛ مما يجعلهم يقاطعون مختلف الأنشطة السياسية والانتخابية؛ حيث أن كل هذه المسببات تجعل الاستقرار السياسي في هذه الدول يوصف بالهش.[2]

2. الدوافع الاقتصادية:

يمكن تحديد الدوافع الاقتصادية التي عجلت بظهور الحكم الراشد في النقاط الآتية:[3]

- المشكلات التنموية التي واجهت الدول وخاصة دول العالم الثالث والتي عجزت عن تجاوزها؛ مما دفعها لإشراك فواعل أخرى مثل: القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية والتنموية التي كانت مقتصرة فقط على حلول التي تقترحها الدولة.
- الانتقال نحو نظام السوق المفتوح؛ حيث أن الانتقال نحو اللبرالية الاقتصادية والذي أعلن كتحدي بالنسبة للدولة، إذ فرض هذا التغيير إعادة تعريف الدولة باعتبارها المؤسسة الوحيدة

[1]- زهيرة بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

[2]- يوسف أزروال، **الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، (الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، 2016)، ص، ص 21، 22.

[3]- مصطفي موسى أبو حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

المكلفة بتنظيم النشاط الاقتصادي والعمل على اعتبار القطاع الخاص كشريك إستراتيجي وليس كخصم.[1]

- ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس سلًبا على ميزان المدفوعات ومداخيل الدول،[2] حيث بلغت ديون الدول النامية حوالي **1254 مليار** دولار سنة 1989.[3]
- تفشي ظاهرة الفساد عالميا؛ مما سبب خسائر مالية واقتصادية كبيرة للدول والشركات المتعددة الجنسيات نتيجة غياب آليات الرقابة والمحاسبة.[4]

3. الدوافع الاجتماعية:

تبرز أهم الدوافع الاجتماعية المساهمة في ظهور الحكم الراشد فيما يلي:[5]

- ✓ ضعف التنمية البشرية؛ نتيجة زيادة مظاهر الفقر وسوء التغذية وانتشار الواسع لأمراض فقدان المناعة وعودة بعض الأمراض مثل: السل والتيفوئيد.
- ✓ أزمة البطالة في العالم وبصفة أكبر في دول العالم الثالث التي ترتفع فيها نسب الشباب خاصة بعد عمليات الخوصصة التي عرفتها هذه دول نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق الذي يلزمها تقليص من نسب التوظيف في القطاع العمومي.

4. الدوافع الإدارية:

من بين الدوافع الإدارية لظهور الحكم الراشد التغيير الكبير في أدوار الدولة وما نتج عنه من تحولات فكرية وتقنية، إذ أن الجهاز الإداري لم يعد الفاعل الأساسي والوحيد في صنع السياسات العامة بل تعداه إلى ظهور فواعل أخرى مثل: القطاع الخاص والمجتمع المدني اللذان أصبحا يساهمان في عملية اتخاذ القرار والتأثير عليه، إضافة لتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أوجبت على الأنظمة السياسية بناء أنظمة إدارية قائمة على الرقمنة من أجل خفض النفقات العمومية المتعلقة بالتسيير الإداري.[6]

---

[1]- يوسف أزروال، (الحكم....)، **مرجع سابق الذكر**، ص. 24-26.

[2]- مصطفي موسى أبو حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

[3]- عبد المنعم حاتم، **التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع**، (القاهرة: بورصة الكتب للنشر والتوزيع، 2015)، ص.101.

[4]- يوسف أزروال، (الحكم....)، **مرجع سابق الذكر**، ص. 26.

[5]- مصطفي موسى أبو حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

[6]- كمال مصرالي وأخرون، **أهمية الحكامة والحكم الرشيد بالمغرب**، (تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2016)، ص.20.

ثانيا: أبعاد الحكم الراشد

حدد **برنامج الأمم المتحدة الانمائي Unpd** سنة 1997 ثلاث أبعاد أساسية للحكم الراشد وهي كالأتي:[1]

1. البعد السياسي:

يتمثل هذا البعد في توضيح آليات صنع القرار السياسي، وتوضيح كيفيات ممارسة السلطة السياسية بصورة قانونية، إضافة لكون هذا البعد يبحث عن تعزيز قنوات التواصل السياسي بين السلطة السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مما يؤدي إلى:[2]

- التفاعل الإيجابي بين الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، وتعاونهم على خدمة الصالح العام.
- الوصول إلى ترسيخ الفعلي للديمقراطية في نُظم الحكم، وهذا عبر إجراء انتخابات نزيهة وشفافة ودورية.
- وجود مشاركة سياسية واسعة للمواطنين.
- تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم المكتسبة قانونيا وعدم قمعهم وتقييد حرياتهم العامة.

وفي ذات السياق؛ فإن تفعيل **البعد السياسي** للحكم الراشد يُعد هدفا جوهريًا لأي سلطة سياسية؛ كونه عامل أساسي في تحقيق الاستقرار السياسي **Political Stability** الذي يعد الركيزة الأولى لأي مشروع أخر تريد الحكومة تجسيده، إذ يُعد الاستقرار السياسي الضامن الأساسي لعملية التنمية وجلب المستثمرين الأجانب، كما أن الدول التي تتبنى مقاربة الحكم الراشد ستنتقل من معالجة المشاكل التقليدية مثل: السلم والأمن إلى البحث عن رهانات جديدة تتوافق مع تحديات العصر مثل: تحسين تصنيفاتها في مجال الشفافية، وتطوير منظومتها الصحية، وكذا حماية البيئة.[3]

وفي ذات الإطار؛ فإن البعد السياسي في نموذج الحكم الراشد يرتبط بمجموعة من المؤشرات القياسية التي وجب على الدول الالتزام بها وأبرزها **الشفافية** في تداول المعلومات و**مساءلة** القيادة

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

[2]- بوزيد سايح، **دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2013/2012)، ص.141.

[3]- سفيان فوكة، مليكة بوضياف، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في تنمية"، في: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية النموذج الجزائري**، تحرير محمد غربي وآخرون، (الجزائر: إبن نديم، 2013)، ص.160.

السياسية ومحاسبتها على ما لم يتم انجازه، كما يَقترح هذا البعد على الدول مجموعة من الوسائل العملية لتسهيل عملية اختيار الحكومات والمجالس المنتخبة، كما يَعمل هذا البعد أيضًا على مساعدة القيادات السياسية للدول ذات الحكم التسلطي بإجراء تحولات مرنة في مؤسساتها السياسية.

وعليه فإن الوصول لتفعيل الحكم الراشد في شقه السياسي يحتاج إلى التزام الدول بمجموعة من الضوابط السياسية وأبرزها ما يلي:[1]

- ✓ وجود انتخابات حرة ونزيهة.
- ✓ احترام حقوق المواطن والعمل على تكريسها ميدانيًا.
- ✓ تمتع السلطة القضائية بالاستقلالية التامة عن السلطات الأخرى: التنفيذية والتشريعية.
- ✓ المساهمة الفعلية للمواطنين في عملية اتخاذ القرار السياسي.
- ✓ الاحتكام إلى الدستور باعتباره القانون الأعلى في الدولة، إذ لا بد أن تخضع له جميع التشريعات التي تصدر عن الحكومة؛ فإذا تعارضت هذه التشريعات مع الدستور تعد غير قانونية وغير إلزامية.
- ✓ احترام الحريات العامة مثل: حرية التنقل، حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية...الخ.
- ✓ تفعيل المشاركة السياسية؛ بحيث أن المواطنين لا يشاركون سياسيا إذا كانوا لا يستطيعون اختيار ممثليهم بكل حرية وهو ما يوجد بكثرة في نظم السياسة المغلقة، في حين يشاركون سياسيا في النظم السياسية المفتوحة (الديمقراطية) التي تفرض منافسة حرة بين المترشحين للانتخابات وتحترم الإرادة الشعبية.[2]
- ✓ المساواة بين الأفراد ويقصد به تمكين الأفراد من المساهمة في إدارة شؤون الحكم وتولي المناصب السياسية بغض النظر عن أصلهم أو جنسهم أو وضعهم الاجتماعي.[3]

إن عدم احترام هذه الشروط السياسية لبناء دولة ذات حكم سياسي راشد سينتج عنه عدة أزمات سياسية وأبرزها أزمة في المشاركة السياسية والتي يمكن أن نحدد أثرها وفق ما يلي:[4]

- اختلال بين شرائح المشاركين والمهتمين ومتطرفين، حيث سيتقلص عدد المشاركين والمهتمين، بينما يرتفع عدد المتطرفين.

---

[1]- فريد أبراشدة، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2014/2013)، ص.77.

[2]- نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (عمان: دار الثقافة، ط7، 2011)، ص.232.

[3]- أحمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، **مجلة المفكر**، المجلد5، العدد1، (مارس2010)، ص.328-355.

[4]- فاطمة بودرهم، "أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد3، العدد5، (جوان2013)، ص، ص 124، 125.

- أحادية الطرح وصناعة واتخاذ قرارات دون دراسة علمية وافية للبدائل المتاحة، إذ توصف القرارات السياسية في الدول التي لا تحترم القانون بالقرارات الشعبوية وعشوائية نتيجة وجود صانع قرار يحتكر السلطة (الأنظمة التسلطية والأوتوقراطية) فهي لا تحتكم إلى المقترحات البحثية والحلول الواقعية.
- وجود مشاركة سياسية التي تأخذ شكل التعبئة الجماهيرية المساندة للنخبة الحاكمة عن طريق المؤتمرات الجماهيرية، مسيرات المساندة، الندوات السياسية، في غياب الآليات الَعملية لإشراك المواطن في صنع القرار فهو بمثابة رعية وليس مواطن يتمتع بجملة من الحقوق ويؤدي واجباته.

2. البعد لاقتصادي:

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضمون الحكم الراشد في بعده الاقتصادي بأنه: **مختلف عمليات صنع القرار التي تؤثر على النشاطات الاقتصادية لبلد ما وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى، وأثار هذه عمليات الاقتصادية على الجوانب المتعلقة بالعدالة، الفقر ونوعية الحياة.**[1]

ومن خلال هذا التعريف يظهر أن البعد الاقتصادي للحكم الراشد له أثار ايجابية على الجوانب الاجتماعية وهو ما يؤكده الباحث **عبد العظيم بن محسن** أن البعد الاقتصادي للحكم الراشد يبحث أساسًا عن تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.[2]

وتأسيسًا على ما سبق؛ فإن البعد الاقتصادي للحكم الراشد يمثل أحد دعائم النظام الديمقراطي الذي يعمل على خلق اقتصاديات قوية ومنتجة للثروة؛ كما يبحث الحكم الراشد في المجال الاقتصادي عن تغيير أدوار الدولة وانسحابها من مختلف التعاملات الاقتصادية وفتح المجال أمام اقتصاد السوق والانتقال التدريجي من مفهوم الدولة المتدخلة إلى مفهوم الدولة الحارسة التي تقوم بعملية تنظيم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، كما يعد هذا البعد من أهم الركائز التي تنقل عملية النمو إلى التنمية البشرية المستدامة وهذا من بين أهم الأهداف والغايات التي يحاول العالم الوصول إليها، كما سيسمح تطبيق الرشادة الاقتصادية بالتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية عن طريق آلية الشفافية،

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

[2]- عبد العظيم بن محسن، **الحكم الرشيد في صدر الدولة الاسلامية والاتجاهات المعاصرة**، (صنعاء: مؤسسة أبررا للنشر والتوزيع، 2018)، ص.16.

وهو ما سيمكن المستثمرين المحليين والأجانب من وضع الخطط والإستراتجيات تتناسب مع إمكانياتهم، ولهذا فإن تطبيق أهداف الحكم الراشد في المجال الاقتصادي سينعكس بالضرورة على الجانب الاجتماعي للمواطن من خلال:[1]

- ✓ خلق مناصب الشغل؛
- ✓ القضاء التدريجي على ظاهرة الفقر؛
- ✓ تطوير المنظومة الصحية والتعليمة؛
- ✓ رفع المستوى المعيشي للمواطن (التوجه نحو **دولة الرفاه الاجتماعي**).

وفي ذات السياق، فقد قدم البنك الدولي **World Bank** سنة 2019 جملة من التوصيات للدول وخاصة النامية من أجل تفعيل البعد الاقتصادي للحكم الراشد، وهذا من خلال دعوتهم إلى اتخاذ جملة من التدابير والتي جاءت كما يلي:[2]

أ. ضرورة الاستثمار في الرأس المال البشري خاصة فئة الأطفال لتنمية مهاراتهم الإدراكية والاجتماعية والسلوكية.

ب. تعزيز الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الحد الأدنى الاجتماعي المضمون وتعزيز التأمينات الاجتماعية واستكمال ذلك بإصلاحات في قواعد سوق العمل.

ج. تحسين السياسات الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية لزيادة الإرادات المالية دون اللجوء إلى زيادة في معدل الضرائب.

3. البعد الإداري:

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعريف الحكم الراشد في شقه الإداري بأنه: نظام تنفيذ السياسيات؛[3] أي أن الجهاز الإداري هو جهاز المكلف بتنفيذ السياسات العامة في أي دولة، وعليه وجب على هذه الإدارة أن تتمس بالفعالية وسرعة الاستجابة،[4] كما أن وصول الإدارة إلى الراشدة في التسيير يرتبط بتوفر عنصرين جوهرين فالعنصر الأول يتمثل في **الاستقلالية:** أي أن تكون هذه الإدارة مستقلة

---

[1]- فريد أبراشدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.78.

[2]- مجموعة البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2019: الطبيعة المتغيرة للعمل**، (واشنطن: البنك الدولي، 2019)، ص.9

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

[4]- عبد العظيم بن محسن، **مرجع سابق الذكر**، ص.16.

عن السلطة السياسية ورجال المال، أما العنصر الثاني فيتمثل في **الكفاءة:** أي أن يكون الأعوان الإداريون على قدر عالٍ من تكوين والتدريب وفعالية.[1]

وعليه وفي ذات السياق، فإن الإدارة الراشدة التي تطبق بطريقة صحيحة مخرجات السياسات العامة المنتهجة من طرف صناع القرار؛ تحتاج لمجموعة من الآليات الَعلية والتي تتعلق أساسا بما يلي:[2]

- توفير جهاز إداري قوي يؤدي وظائفه الإدارية بصورة فعالة وبطريقة شفافة.
- محاربة مظاهر البيروقراطية.
- تدريب وتكوين الكفاءات البشرية من أجل زيادة إنتاجيتهم.
- تطبيق مفهوم الديمقراطية التشاركية في العمل الإداري.

كما يأخذ البعد الإداري مكانة إستراتجية لدى الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الراشدة للموارد المتاحة من خلال:[3]

- التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع.
- القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية.
- الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين للتأكد من:

أ. تطوير الفعال للقطاع العام مع ما يحتاجه المواطن؛

ب. إصلاح الإدارة العامة وإضافة تقنيات جديدة في مجال الادارة العامة.

وبناًء على التحليل السابق؛ يتضح أن هذه الأبعاد الثلاثة (السياسية- الاقتصادية- الإدارية) تترابط مع بعضها البعض في إنتاج الحكم الراشد، فلا يمكن أن نصف **قيادة سياسية** معينة بالراشدة؛ إذا لم تحقق التنمية وتبني أنظمة إدارية ذات جودة، كما لا يمكن أن نتصور **إدارة عامة** فعالة وكفءة من دون قيادة سياسية راشدة تتكلف بوضع الإطار المنظم لنشاط الادارة العامة، كما لا يمكن أن تُحقق **التنمية الاقتصادية** في أي بلد دون قيادة سياسية وإدارة راشدة.

[1]- صليحة محمدي، سامي بخوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[2]- صبرينة طكوش، صباح فاضل، "واقع الحكم الراشد في الجزائر"، **مجلة العلوم التجارية**، المجلد17، العدد2، (ديسمبر2018)، ص.11.

[3]- بوزيد سايح، **مرجع سابق الذكر**، ص.165.

ثالثا: خصائص الحكم الراشد

للحكم الراشد مجموعة من الخصائص التي تميزه كفلسفة حكم في الدول، وحتى نميز بين "**الحكم الراشد**" و"**الحكم غير راشد**" سنحدد أولًا الخصائص الدالة على وجود "**الُحكم غير راشد**"، بعدها سنحدد خصائص الحكم الراشد، وعليه فقد جاءت خصائص الحكم غير راشد كما يلي:[1]

- عدم القدرة على الفصل الواضح والصريح بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال الخاص والمال العام؛ إذ يستخدم هذا الأخير لتحقيق أغراض شخصية.
- تطبيق القواعد القانونية بالطرق التعسفية، وعدم شمول هذه القواعد على المسؤولين السياسين.
- غياب مؤشرات التنمية الاقتصادية والاستخدام غير عقلاني للموارد البشرية والمادية المتاحة.
- غياب الشفافية في عملية صنع القرار بشكل عام ووضع السياسات العامة بشكل خاص.
- المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي؛ بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربة في الأسعار.
- انتشار الفساد بجميع أشكاله وارتفاع معدلاته؛ مع وجود قيم داخل المجتمع تتسامح مع الفساد وتتبناه.
- نقص شرعية النخبة الحاكمة وانتشار مظاهر القمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان.

أما خصائص الحكم الراشد فقد حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **Unpd** سنة 1997 في تسع خصائص والتي جاءت كما يلي:[2]

- **المشاركة (Participation):**

وتعنيأن يُسمح لكل المواطنين بالمشاركة الفعالة في كل مناحي الحياة، وأن يؤثروا على عملية صنع القرار عبر المؤسسات الوسيطة والشرعية التي تمثل مصالحهم، حيث وجب أن تكون هذه المشاركة مبنية على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

---

[1]- إسماعيل شطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ونقاشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص، ص 100، 101.

[2] - GDRC Programme on Urban Governance, "**Characteristics of Good Governance**", Accessed 29/01/2022 at: 12:18, https://www.gdrc.org/u-gov/g-attributes.html

- **حكم القانون (Rule of Law):**

حيث وجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والمساواة، وأن تطبق القواعد القانونية على جميع أفراد المجتمع دون تحيز لأي كان لاسيما قوانين حقوق الإنسان.

- **الشفافية (Transparency):**

معناها التدفق المستمر والحر للمعلومات بشأن التعاملات والصفقات التي تسييرها الدولة.

- **الاستجابة (Responsiveness):**

تتمثل في رغبة المؤسسات الرسمية للدولة وتنظيمات المجتمعية في خدمة جميع أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم السياسية والاقتصادية والثقافية؛ وهذا عبر البحث عن الآليات المناسبة لتجسيد مطالبهم بشكل سريع وفعال.

- **مبدأ التوافق (Consensus Orientation):**

ويقصد به التنسيق بين المصالح المتباينة ومحاولة الوصول إلى أفضل مصلحة للجماعة مع إبقاء على الهدف الأساسي وهو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

- **المساواة (Equity):**

وتعني أن يتمتع جميع أفراد المجتمع رجالًا ونساءًبنفس فرص تحسين مستوياتهم المعيشية.

- **الفعالية والكفاءة (Effectiveness and Efficiency):**

ومعناه أن نتائج السياسات العامة تلبي احتياجات المجتمع؛ مع الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة.

- **المساءلة (Accountability):**

وتعني أن تكون أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية مسؤولة أمام القانون وتشمل هذه المساءلة جانبين هما:[1]

[1]- كمال تيمزار، "الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الرشيد في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد2، العدد4، (جوان 2015)، ص.128.

- ✓ **الجانب الأول:** يتمثل في التقييم ويقصد به مقارنة الأهداف الموضوعة مع ما تم إنجازه ميدانيا.
- ✓ **الجانب الثاني:** تفعيل آلية المحاسبة وتوقيع العقوبات.

- **الرؤية الإستراتجية (Strategic Vision):**

وهي أن تمتلك القيادة السياسية وموظفي الإدارة العمومية منظورا واسعا لمفهوم الحكم الراشد والتنمية البشرية وتحدياتهما على المدى البعيد.[1]

المطلب الثالث: مقاربة الحكم الراشد: دراسة في الفواعل والأهمية ومؤشرات القياس

يتطلب تجسيد الحكم الراشد تكافل جهود فواعله الثلاثة والتي تتمثل في: الدولة باعتبارها المنظم للعملية السياسية والاقتصادية، والقطاع الخاص الذي يساعد الدولة على تحقيق التنمية ومحاربة الفقر، والمجتمع المدني المسؤول عن تأدية بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة؛ نظرا لأهمية نموذج الحكم الراشد في عملية تقويم نظام الحكم، والذي يمكن أن نقيسه عن طريق مجموعة من المؤشرات.

أولا: فواعل الحكم الراشد

حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 1997 ثلاث فواعل للحكم الراشد وهي: **الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني،**[2] كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(4): فواعل الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD

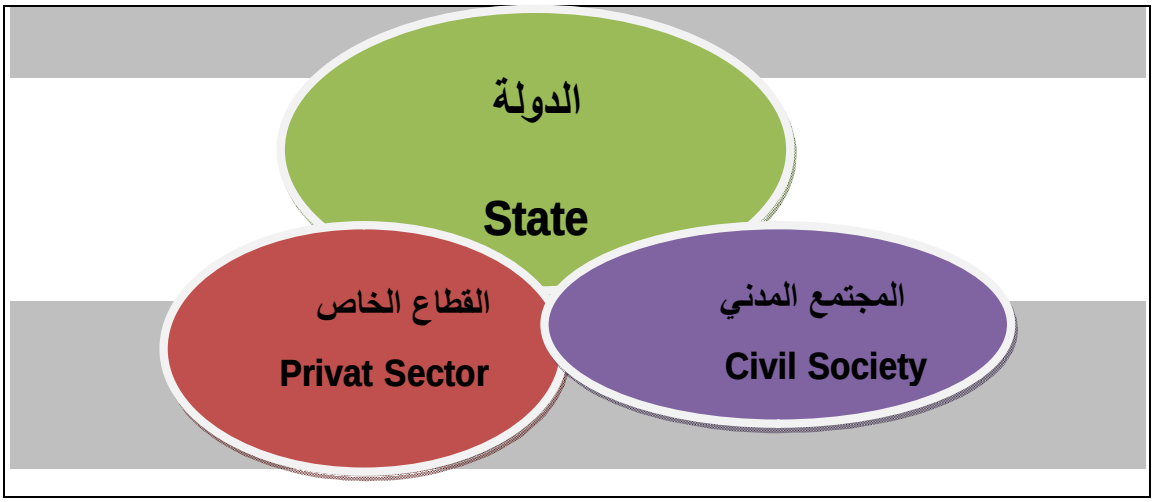

[1] - **أنظر**: المعهد المصري للدراسات، **الحكم الرشيد الابعاد والمعايير والمتطلبات**، ص.3.

[2]- Vicky Walters, **Water, Democracy and Neolibiralisme in India: the Power to Reforme**, (United Nation: Routledge, 2013), p.26.

Source: https://www.files.ethz.ch/isn/122184/govgoodgov.pdf, Accessed 20/1/2012 at: 12:18.

وبناءً على ما سبق يمكن توضيح أدوار هذه الفواعل فيما يلي:

1. الدولة State:

عرف عبد الوهاب الكيالي الدولة بأنها: **الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه**"[1]، ومن خلال هذا التعريف يظهر أن الدولة هي الموجه لمختلف العمليات السياسية والاقتصادية داخل المجتمعات؛ لهذا تضطلع بجملة من وظائف متعددة فهي تحدد صفة المواطن وآليات الضبط الاجتماعي، كما تعمل الدولة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتمكينهم من المساهمة في صناعة القرار، إضافة لكونها تضطلع بمهمة تهيئة البيئة المساعدة على الإنتاج وتحسين مستويات التنمية في المجتمع، مثلما تقوم على تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وللوصول للتطبيق العملي لهذه الأهداف فإن الدولة تعتمد في تركيبها على ثلاث سلطات وهي: **أولا:** السلطة التشريعية والي تعمل عل صياغة القواعد القانونية لسير مختلف المنظمات والإدارات مثل: الجماعات المحلية ، **ثانيا:** السلطة التنفيذية: وهي الهيئة المكلفة بتنفيذ القوانين والأحكام الدستورية ومختلف السياسات العامة، **ثالثا:** السلطة القضائية: وهي الهيئة المكلفة بمراقبة تطابق القواعد القانونية الصادرة داخل الدولة مع الأحكام الدستورية.[2]

وفي ذات السياق فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1997 قد أوجب على الدولة تحقيق ثلاث أهداف رئيسة يبحث الحكم الراشد عن تجسيدها عملًيا وهي كتالي:[3]

- مكافحة الفقر والعمل على تحقيق الأمن الغذائي في الدول التي تعاني من المجاعة وسوء التغذية؛
- المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة **في صنع القرار** في إطار السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة لاضطلاع المرأة **بالقيادة** من خلال حصولها على الدعم المالي لإنجاز

---

[1] - **الموسوعة السياسية**، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، 1986)، ص.702.

[2] - رؤوف هوشات، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/ 2018)، ص.94-96.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، **مرجع سابق الذكر**، ص.11.

مشاريع اقتصادية مع تمكينها من الوصل إلى مستويات عالية من التعليم وتمتعها بالحقوق القانونية.

- حماية البيئة من خلال تعبئة الموارد المالية والبشرية من أجل حماية الموارد الطبيعية وإنفاذ القواعد التنظيمية التي تحمي البيئة.

وما يلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين وإدارة العقلانية للموارد الطبيعية؛ إذ يحتاج تحقيق هذه الأهداف وضع سياسات اقتصادية راشدة من طرف الدولة، وعليه فقد أوضح الباحث الامريكي جوزيف ستيجليتز **Joseph Stiglitz** أن وصول الدولة إلى الرشادة الاقتصادية يحتاج إلى جملة من الضوابط أبرزها ما يلي:[1]

- **الإطار المؤسسي الضروري للسير الحسن للسوق:** فوجب على الدولة أن توفر الإطار المؤسساتي والقانوني الذي يسهل عمل السوق، كما وجب عليها أن تحترم العقود التجارية الموقعة مع القطاع الخاص.
- **المنافسة:** فهي ضرورية من أجل تحسين المنتوج المقدم في الأسواق، ولتكريس منافسة عادلة بين المنتجيين وجب على الدولة محاربة الاحتكار والمضاربة.
- **تأسيس الأسواق**: يمكن للحكومات المساهمة في خلق أسواق تنافسية جديدة إذا رأت أن أهدافها التنموية لم تحقق مع الأسواق الموجودة.

وفي ذات الإطار، فإن الدولة ورغم وظائفها المتعددة؛ إلا أن العولمة فرضت عليها تحديد وتقليص أدوارها في المجال الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ تأتي هذه الضغوط لإعادة تشكيل أدوار الدولة من المصادر التالية:[2]

- القطاع الخاص يريد بيئة مواتية للأسواق ويريد توازنا أفضل بين الدولة والسوق.
- المواطنون يريدون مزيدا من الاستجابة والمشاركة في صناعة القرار والرقابة عليه في جميع المستويات وخاصة على المستوى المحلي.
- الضغوطات العالمية من قبل القوى العظمى والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تشكل تحديا بالنسبة لهوية الدولة وطبيعتها.

[1]- بلقاسم زايري، "الحكم الصالح والكفاءة الاقتصادية"، **مجلة دفتر الملاحظات**، المجلد2، العدد1، (أفريل 2006)، ص، ص 233، 234.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، **مرجع سابق الذكر**، ص.13.

2. القطاع الخاص Privat Sector:

يشير مفهوم قطاع الخاص بأنه: **ذلك القسم من الاقتصاد الذي يعني بالصفقات الخاصة بالأفراد والشركات والمؤسسات**[1]، ويعرف كذلك بأنه: **ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفق الاعتبارات الربحية المالية.**

ويُعد القطاع الخاص أحد أهم أدوات تحقيق التنمية في المجتمعات؛ نظرًا لكونه يتمتع بجملة من الخصائص أبرزها ما يلي:[2]

- السرعة في إنجاز المشاريع الاقتصادية؛
- الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة؛
- الكفاءة العالية حيث يتوفر على أفضل الإطارات وكوادر البشرية؛
- إتباع أساليب الإدارة الحديثة؛
- وضوح الهدف والمتمثل في تحقيق أقصى الأرباح وبأقل التكاليف.

ونظرا لأهمية القطاع الخاص كونه قطاع إستراتيجي في الدول فقد عَمد **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في نهاية التسعينات على اعتماده كأحد الفواعل الأساسية في مقاربة الحكم الراشد واعتبره القطاع الثاني بعد الدولة؛[3] وهذا راجع لتعقد الحياة السياسية والاجتماعية وعدم إمكانية الاعتماد على الدولة لوحدها في إقامة المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية؛ مما جعل الكثير من الدول تمنح المزيد من التسهيلات للقطاع الخاص حتى يساعد القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق الشراكة المتكافئة،[4] ولعل أهم الأهداف التي يسعى الحكم الراشد للوصول إليها عن طريق القطاع الخاص تمثلت في: توفير مناصب الشغل لفئات الشباب، وتقليص مظاهر الفقر والحرمان، والمساهمة في خلق تنافسية اقتصادية في الدول النامية؛ مع توفير منتوجات وسلع بأسعار مقبولة تراعي الدخل الفردي في هذه الدول، كما يعمل القطاع الخاص على إرساء مبادئ الحكم الراشد من خلال توفيره للمعلومات والبيانات والإحصائيات حول طبيعة أنشطته؛ أي أن هذا القطاع يعمل وفق آليات الشفافية، كما يعمل

---

[1]- **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية**، حسام الدين جاد الرب، (القاهرة: دار العلوم، 2010)، ص.216.

[2]- أبو سالم أبو بكر، وسيلة بوفنش، "التوجه نحو القطاع الخاص كخيار إستراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر"، **مجلة إنماء اقتصاد والتجارة**، المجلد2، عدد خاص، (أفريل 2018)، ص.240.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخمة التنمية البشرية المستدامة، **مرجع سابق الذكر**، ص.11.

[4]- أيمن محمد فريحات، "معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص"، **مجلة الاقتصاد والتنمية.** المجلد1، العدد1، (جانفي 2013)، ص. 31- 33.

القطاع الخاص على الإدارة العقلانية للموارد المتاحة بما يتوافق مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، كما يعمل هذا القطاع أيضًا على مساءلة الحكومة وإقرار سياسات اقتصادية ناجعة من خلال ممثليه في المجالس المنتخبة.[1]

وفي ذات السياق فإن نشاط القطاع الخاص في أي دولة يحتاج إلى توفير جملة من الشروط وهي كتالي:[2]

- **معدلات نمو اقتصادي مقبولة**: إذ أن زيادة نمو الاقتصادي من شأنه أن يمنح المستثمرين مؤشرا إيجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي؛ مما يحفزهم على توطين أموالهم وتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
- **توفر القروض الاستثمارية**: إن مؤسسات القطاع الخاص في كثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، لذا فإن توفر هذه القروض من شأنه تدعيم نشاط هذه المؤسسات.
- **ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي:** يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل إيجابي على المشاريع القطاع الخاص فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛ مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات، في حين أن تسجيل انخفاض في معدلات الإنفاق الحكومي من شأنه التأثير بالسلب على الطلب الكلي ودافعية المؤسسات الاقتصادية في توسيع مشاريعها الاستثمارية.
- **تخفيض نسب الضرائب على الاستثمارات:** تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على الاستثمارات القطاع الخاص وتقلل منها وهذا راجع للطابع الربحي لهذا القطاع والباحث عن وجود تحفيزات ضريبية وإعفاءات من أجل توسيع استثماراته، كما أن القطاع الخاص سيتضرر من وجود ضرائب مرتفعة على الدخل في أجرة عمال القطاع العام؛ بحيث أن زيادة الضرائب على الدخل سيؤثر على عملية الادخار والاستهلاك بالنسبة للأفراد؛ مما يؤدي إلى ركود اقتصادي وعدم قدرة القطاع الخاص على تسويق منتوجاته.

[1]- شعبان فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص.15.

[2]- شريط عابد، بن حاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الإستراتجية والتنمية**، المجلد 10، العدد 10، (جانفي 2016)، ص، ص 242، 243.

- **توفر البنية التحتية**: تشمل هذه البنية الطرقات والموانئ والاتصالات، فتوفرها شرط أساسي لجذب المستثمرين وتشجيع الخواص على استثمار أموالهم.
- **الاستقرار الأمني والقانوني:** والذي يعتبر من أهم عناصر المناخ الاستثماري **Investment Climate فالاستقرار الأمني** يشجع المستثمرين على استثمار أموالهم ويطمئنهم بأن هذه الدولة تغيب فيها مظاهر العنف والصراعات، أما **الاستقرار القانوني** فهو مدى التزام السلطات العامة بتحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية.[1]
- **فرض حكم القانون:** إن مسألة تطبيق القواعد القانونية في أي دولة من شأنه أن يطمأن مستثمري القطاع الخاص بأن حقوقهم المالية والتعاقدية محفوظة.
- **المورد البشري المؤهل:** من بين أهم أسباب استثمارات القطاع الخاص وجود موارد بشرية عالية تكوين والقادرة على تقديم القيمة المضافة لهذا القطاع الربحي الذي يبحث عن زيادة عوائده المالية.[2]

وبالرغم من الوظائف المهمة للقطاع الخاص ودوره المهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ورفع نسب النمو الاقتصادي في الدول، إلا أن هذا القطاع في عصرنا الحالي يعاني العديد من مشاكل أبرزها مشكل انتشار الفساد في العالم خاصة في الدول النامية، إذ أن انتشار الفساد وغياب المساءلة في هذه الدول سيرهن الحقوق المالية والتعاقدية لهذا القطاع؛ ما يجعل محاربة الفساد وإقرار المساءلة تحديا حقيقا وهدفا استراتيجيًا بالنسبة للدول النامية.[3]

3. المجتمع المدني Civil Society:

عَرف الفيلسوف الألماني فريديريك هيجل **Friedrich Hegel** المجتمع المدني* بأنه: **ذلك الحيز المستقل الذي يستوعب مصالح الأفراد بعيدا عن الدولة.**[4]

---

[1]- اسماعيل جابو ربي، "أسس فكرة الأمن القانوني وعناصرها"، **مجلة تحولات**، المجلد1، العدد2، (جوان 2018)، ص.190.

[2]- بوزيد سايح، **مرجع سابق الذكر**، ص.139.

[3]- رؤوف هوشات، **مرجع سابق الذكر**، ص.98.

***عرف الفكر السياسي المجتمع المدني** منذ القرن الثامن عشر(18)، وقد تميز هذا المفهوم باختلاف تعاريفه بحسب المدارس الفكرية التي تناولته ومن أبرز هذه المدارس نجد: نجد المدرسة اللبرالية، المدرسة المثالية، المدرسة الهيجيلية وبعدها المدرسة الماركسية التي شملت كتابات كارل ماركس والمفكر الإيطالي الشيوعي أنطونيو غرامشي، وقد ظَهر هذا المفهوم لأول مرة في أدبيات الفكرية الغربية في عصر النهضة حيث كان الجدال على أشده حول علاقة الفرد بالكنيسة وبالملك، ولقد كان موضوع الحقوق الفردية المحور المركزي الذي تدار حوله عملية تطوير مفهوم المجتمع المدني عند **فلاسفة العقد الاجتماعي.**

[4]- ستيفن ديلو، ترجمة ربيع وهبة، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2000)، ص.268.

كما تطرق كذلك **قاموس المصطلحات السياسية والمدنية** لتعريف المجتمع المدني وأوضح بأنه**: مجموعة من التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وغيرها، والتي يكون لها امتداد جماهيري وأطر تنظيمية، ويكون لها الدور المساهم بحكم طبيعة عملها في إرساء أسس الديمقراطية والحد من سلطان الدولة ونفوذها وتدخلها في المجتمع، وتخضعها للمساءلة أمام الرأي العام.**[1]

أما **مركز دراسات الوحدة العربية** سنة 1992 فقد تبنى مفهوماً للمجتمع المدني وعرفه بأنه: مجموعة من المؤسسات التي تنشط في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق أهداف متعددة: كالمشاركة في صنع القرار السياسي، الدفاع عن مصالح أعضاءها وزيادة وعيهم الثقافي.[2]

وفي ذات السياق؛ يظهر من خلال التعريفات المقدمة أن للمجتمع المدني أهمية كبيرة داخل المجتمعات بحكم الوظائف المتعددة التي يقوم بها والهادفة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛ ما جعل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** يضعه كفاعل من فواعل الحكم الراشد،[3] إذ يعمل المجتمع المدني على ترسيخ قيم ومبادئ الحكم الراشد من خلال الوظائف المهمة التي يقوم بها والمتمثلة في كون مؤسساته تمثل الإطار العام الذي يمتد ويربط بين الأفراد والدولة؛ إذن فمؤسسات المجتمع المدني بمثابة قنوات اتصال تسمح بمشاركة جميع أفراد المجتمع في مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية من أجل وضع السياسات العامة التي تتوافق مع توجهاتهم وأفكارهم.

وفي ذات الصدد؛ فإن المجتمع المدني يعمل على تقديم مجموعة من الخدمات لا تستطيع الدولة ولا القطاع الخاص تقديمها مثل: الترويج للقيم الأخلاقية وفض بعض الصراعات العائلية والجهوية، وإشاعة ثقافة العمل التطوعي والإسهام في بناء المجتمع من خلال غرس القيم والمبادئ الفاضلة، وملء الفراغ في خال غياب الدولة.[4]

كما أن منظمات المجتمع المدني لها تأثير قوي وبشكل خاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عندما تنسق جهودها مع قطاع العام والقطاع الخاص من أجل تحقيق مستويات عالية من الرفاه

---

[1]- صقر الجبالي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.118.

[2]- غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، (القاهرة: مكتب جزيرة الورد، ط2، 2015)، ص.17.

[3] - Vicky walters, **Op.Cit,** p.26.

[4]- بوزيد سايح، **مرجع سابق الذكر** ص.141.

الاجتماعي وتحسين الظروف الصحية والتعليمية للأفراد، كمل تعمل على تبني سياسات اقتصادية تقلل من مظاهر الفقر والحرمان، كما تسعى جاهدة لحماية المحيط البيئي.[1]

كما تسعى منظمات المجتمع المدني على مراقبة تسيير الموارد المالية للدولة وتعمل على إدارة هذه الموارد بالطرق العقلانية والراشدة، كما تهدف لإقرار توزيع عادل للثروات الطبيعية والقيم المعنوية داخل المجتمع، كما تضطلع كذلك بوظيفة الرقابة السياسية؛ وهذا بمراقبة العملية الانتخابية وظروف إجراءها فتسعى لإقامة انتخابات شفافة ونزيهة.[2]

في حين ترتبط فعالية منظمات المجتمع المدني بتوفر بيئة تمكينية؛ تشمل الأطر التشريعية والتنظيمية التي تكفل حق إنشاء الجمعيات وحوافز لدعم استمرارها، وكذا توفر الآليات الحقيقة لإشراكها في صنع السياسيات العامة وتنفيذها.[3]

وعلى ضوء ما سبق؛ يظهر أن مقاربة الحكم الراشد تعمل على تكامل الأدوار بين: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عبر وضع الأطر التنظيمية التي تحقق التمكين المتبادل بينها وهذا من خلال أن:[4]

- ✓ **الدولة:** تحدد الأطر السياسية والقانونية التي تنظم حياة الأفراد والجماعات؛
- ✓ **القطاع الخاص:** باعتباره مجال للمبادرات الاقتصادية؛
- ✓ **المجتمع المدني:** باعتباره قناة للمشاركة في إدارة الشأن العام.

ثانيا: أهمية الحكم الراشد

تظهر أهميته الحكم الراشد باعتباره نموذج حكم يسعى لتحقيق الرفاهية والعدالة والديمقراطية والمساواة وتخفيف حدة المشكلات المجتمعية والإقليمية والعالمية؛ كما يسعى لتحقيق الاندماج المجتمعي وزيادة نسب الاستقرار السياسي في المجتمعات وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، كما أن الحكم الراشد آلية مناسبة لدمقرطة أنظمة الحكم؛ كونه يبحث عن السبل العَملية والعِلمية لإشراك جميع الفواعل المجتمعية في عملية صنع القرار، كما أنه نموذج حكم يعمل على رفع نسب المشاركة السياسية من خلال الحرص على شفافية الانتخابات ونزاهتها والتمكين السياسي لمختلف فئات المجتمع، كما يهدف الحكم

---

[1]- لحبيب بلية، **نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011-2016**، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ: "حقوق الإنسان – المجتمع المدني والحكم الراشد"، المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية بمستغانم يومي 19 و20 أفريل 2016.

[2] - Nina Cvetek, Friedel Daiber ,**Qu'est- ce la société civile**?, (Antanivo: Freidriech Best Stifing, 2009), p.10.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

[4]- رؤوف هوشات، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

الراشد لتفيعل آليات المساءلة السياسية والقضائية لحماية المال العام والوقاية من الفساد،[1] إضافة لكونه نموذج حكم يوفر البيئة المناسبة لإنشاء منظمات المجتمع المدني ونشاطها؛ إذ يسعى لوجود التعاون المشترك بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ما يؤدي لتوطيد العلاقة بين المجتمع والدولة من جهة، وزيادة مشروعية النظام السياسي من جهة أخرى.[2]

كما ساهم الحكم الراشد في بلورة القرارات الاقتصادية العقلانية والسليمة التي تراعي الاحتياجات الحقيقة للمواطنين وتراعي كذلك أثار هذه السياسيات الاقتصادية المنتهجة، وعليه فإن القرار الاقتصادي الراشد وسيلة من وسائل الوصول إلى تحقيق التنمية؛ وتقليل من مظاهر الفقر،[3] وهو ما يؤكده الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان **Kofi Annan** عندما قال أن "**الحكم الراشد يعد أكثر العوامل أهمية في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية في المجتمعات**"،[4] وهو ما يؤكده كذلك البنك الدولي **World Bank** بأن الحكم الراشد أحد أهم عوامل التنمية؛ إذ أوضح في هذا الصدد بأن الدول التي ترتفع فيها مؤشرات الحكم الراشد يلاحظ فيها ارتفاع مستويات التنمية وارتفاع الأجور وتحسين القدرة الشرائية، وبالمقابل تدني مستويات التنمية وانتشار مظاهر الفقر في الدول التي يلاحظ فيها انخفاض مؤشرات الحكم الراشد.[5]

وفي ذات الصدد فإن توفر خصائص الحكم الراشد في أي دولة سيساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أوضح تقرير البنك الدولي سنة 2011 بعنوان: "**أخر تطورات والأفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاستثمار من أجل النمو وفرص العمل**" بأن توفر الحكم الرشد من شأنه زيادة الاستثمارات الخاصة وتحقيق نسب عالية من التنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقا كونه عامل مساهمة في طمأنة المستثمرين بوجود الشفافية والمساءلة وحكم القانون ما يعطيهم ضمانات لتوطين أموالهم في هذه الدول، ومن خلال هذا التقرير أكدت كارولين فرويند **Caroline Freund** رئيسة خبراء الاقتصاديين لإدارة منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي على أهمية الحكم الراشد في تدعيم الاستثمارات الخاصة وتحسين مناخ الأعمال؛ بالمقابل ضعف الاستثمارات الخاصة في الدول ذات حكم

---

[1]- عبد العظيم بن محسن الحمدي، **الحكم الرشيد عند عظماء الملوك والحكام- ذو القرنين نموذجًا-**، (صنعاء: دار الكتب الوطنية،2021)، ص، ص 34، 35.

[2]- إدريس مقبول،"**دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الحكم الرشيد: مقاربة مناهجية**"، تاريخ الإطلاع: 2022/02/02 على الساعة: 11:49، https://kl-forum.org/ar/kl2511

[3]- Kasserwan Arteau, "**Quelle est l' importance d' une bonne gouvernance?**", Accesssed 02/02/2022 at: 12:18, https://kesserwanarteau.voog.com/blogue-et-nouvelles/qu-est-ce-que-la-gouvernance

[4]- عبد العظيم بن محسن الحمدي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 34.

[5]- البنك الدولي، "**مؤشرات عالمية لإدارة الحكم تظهر أن بعض البلدان تحقق تقدما في مجال إدارة الحكم وفي محاربة الفساد**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/02، على الساعة: 12:12،

http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0__CO-19.HTM

غير راشد بقولها:" **عندما يتسم أسلوب إدارة الحكم بالرشد، فإن الاستثمارات العامة تشكل مصدر جذب للاستثمار الخاص عن طريق توفير موارد الطاقة والطرق وخطوط النقل والإمداد والاتصالات اللازمة للشركات للعمل على نحو منتج، ولكن في ظل سوء إدارة الحكم، فإن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص على الأرجح في استخدام موارد كانت ستكون متاحة للقطاع الخاص، وعلاوة على ذلك فإن الاستثمار العام قد لا يحفز النمو لأنه ينفق على أصول غير منتجة لكن مرغوبة فقط من جانب مجموعات ذات اهتمامات خاصة".**[1]

وفي ذات السياق فإن الحكم الراشد يجسد إحدى رؤى المتكاملة التي تعمل على تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال الإدارة العقلانية للموارد الطبيعية وتوزيعها بطريقة عادلة على جميع مستحقين، ومن خلال حماية حقوق الأجيال القادمة وحماية البيئة؛ وهذا عبر إقرار سياسيات اقتصادية تراعي البيئة وتحميها.[2]

كما أوضح الاتحاد الدولي للمحاسبين **International Federation of Accountants (IFAC)** والمعهد القانوني للمالية العامة والمحاسبة **Chartered institute of Puplic Finance (CIPFA)** بأن تبني الحكم الراشد في الإدارة العمومية؛ سيجعل موظفيها يبحثون عن تحقيق المصلحة العامة بدل استغلال مناصبهم لتحقيق المصالح الشخصية؛ نظرا لوجود خصائص في نظام الحكم الراشد تجعل الموظفين العمومين أقل فسادا وأكثر نزاهة مثل: الشفافية والمساءلة،[3] كما أن تبني نموذج الحكم الراشد في الإدارات العمومية سيجعلها تعمل بأعلى كفاءة وأقل التكاليف؛ نظرا لكون الحكم الراشد يبحث عن الاستغلال الأفضل للموارد البشرية والمادية المتاحة في الإدارات العمومية، كما سيجعل الإدارة العمومية تعمل على الاستجابة لرغبات المواطنين وتقدم لهم خدمات ذات جودة وبأقل التكاليف،[4] وللحكم الراشد كذلك مساهمة في انتقال التسيير الإداري من التسيير التقليدي القائم على الإدارة الورقية إلى

---

[1]- البنك الدولي، "**أهمية الحكم الرشيد وفرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/02، على الساعة: 13:45،
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2011/09/21/governance-matters-for-growth-and-jobs-in-middle-east-and-north-africa

[2]- عبد العظيم بن محسن الحمدي، ، (الحكم الرشيد في.....)، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

[3]- CIPFA, "**International Framework: good governance in the public Sector",** Aceessed 02/02/2022 at: 12:18,
https://www.cipfa.org/policy-and-guidance/standards/international-framework-good-governance-in-the-public-sector

[4]- عبد العظيم بن محسن الحمدي، (الحكم الرشيد في.....)، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

التسيير الإلكتروني القائم على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة؛ ما يجعل الإدارة العمومية أكثر سرعة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين.[1]

ثالثا: مؤشرات قياس الحكم الراشد

إن توحيد مؤشرات قياس الحكم الراشد على جميع الدول دون مراعاة خصوصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد يعيق التطبيق الأفضل والصحيح لهذا المفهوم، لذا يجب أن تُكيف هذه خصوصية ضمن النسق السياسي واقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل دولة، إذ تتنوع مؤشرات **قياس الحكم الراشد** بين المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإداريه، وتشمل أداء المؤسسات الرسمية وغير رسمية، والتي يمكن تحديدها من خلال المؤشرات التي تقدمها المؤسسات الدولية وأبرزها:

- **البنك الدولي؛**
- **مؤسسة أبراهام** لقياس الحكم الراشد في الدول الأفريقية.

1) مؤشرات قياس الحكم الراشد وفق منظور البنك الدولي:

لقد حدد **البنك الدولي** ست مؤشرات أساسية لقياس الحكم الراشد؛[2] وقد جاءت هذه المؤشرات كمايلي:[3]

- مؤشر حق التعبير والمساءلة **Voice and Accountability Indicator:** يقس هذا المؤشر مدى قدرة مواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة، كما يعمل على قياس حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وكذا حرية الإعلام.
- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف **Political Stability and Absence of Violence Indicator:** يدرس هذا المؤشر احتمال زعزعة الحكومة أو الإطاحة بها بالوسائل غير دستورية، كما يدرس العنف السياسي وانتشار الحركات الإرهابية.

---

[1]- لخصر عزي، جلطي غالم، "الحكومة الإلكترونية أداة لتحقيق مقومات الحكم الرشيد"، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، المجلد4، العدد1، (سبتمبر 2012)، ص.161.

[2] - Ishtiaq Jamil and Others, **Governance In South Southeast and Est Asia Trends, Issues and Challenges**, (Switzerland: Springer Publisher, 2015), p.102.

[3] - The World Bank, "**World Wide Governance Indicators**", Aceessed 04/21/2022 at: 15:18, https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

- مؤشر فعالية الحكومة **Government Effectiveness Indicator:** يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات العمومية واستقلاليتها عن الضغوط السياسية، ومدى التزام الحكومة بتنفيذ مضمون السياسات العامة.
- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية **Regulatory Quality Indicator**: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تشجع وتطور القطاع الخاص.
- حكم القانون **Rule of Law Indicator:** يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين والمواطنين بقواعد المجتمع ومدى التزامهم بها، كما يقيس ثقة المواطنين بجهاز الشرطة والمحاكم، واحتمالية وقوع الجريمة والعنف، كما يعمل هذا المؤشر على تحديد نوعية انفاذ العقود وحقوق الملكية.
- مؤشر ضبط الفساد **Control of Corruption Indicator:** يقيس هذا المؤشر درجة فساد المسؤوليين السياسيين، كما يدرس هذا المؤشر تدفق الأموال غير قانونية إلى أعوان الحكومة مثل: القضاة والإداريين وأعوان الأمن.

2) مؤشرات قياس الحكم الراشد وفق منظور مؤسسة إبراهيم لقياس الحكم الراشد في الدول الأفريقية:

حددت مؤسسة إبراهيم لقياس الحكم الراشد في الدول الأفريقية **Ibrahim Index of African Governance** أربع مؤشرات لقياس الحكم الراشد في الدول الأفريقية وهي كتالي:[1]

- **مؤشر الأمن وسيادة القانون:** حيث يدرس هذا المؤشر أربع عناصر وهي كتالي:
  - **الأمن والسلامة.**
  - **سيادة القانون والعدالة.**
  - **المساءلة والشفافية.**
  - **مكافحة الفساد.**
- **مؤشر المشاركة وحقوق الإنسان والشمول:** إذ يتناول هذا المؤشر أربع فروع وهي كتالي:
  - **المشاركة.**
  - **الحقوق.**
  - **الشمول والمساواة.**

[1] - Mo Ibrahim Foundation, "**The Most comprehensive dataset of African Governance** ", Aceessed 28/01/2022 at: 18:56, https://iiag.online/

- **الجنس.**

- **الفرص الاقتصادية المستدامة:** يتناول هذا المؤشر أربع عناصر وهي كتالي:

- **الإدارة العامة.**
- **مناخ الأعمال.**
- **البنية التحتية.**
- **القطاع الريفي.**

- **التنمية البشرية:** حيث تتضمن فروع هذا المؤشر ما يلي:

- **الصحة.**
- **التعليم.**
- **الحماية الاجتماعية.**
- **البيئة المستدامة.**

ولعل الشكل البياني أدناه والمقدم من طرف **مؤسسة إبراهيم** لقياس الحكم الراشد في الدول الأفريقية يوضح بدقة ترتيب هذه المؤشرات والتي جاءت كما يلي:

الشكل رقم (5): مؤشرات قياس الحكم الراشد في الدول الأفريقية حسب مؤسسة إبراهيم

Source: Mo Ibrahim Foundation, "**Ibrahim Index of African Governance**", in: https://mo.ibrahim.foundation/iiag, Aceessed 28/01/2022 at: 18:56.

المبحث الثالث: آليات تفعيل المشاركة السياسية وأثرها على الحكم الراشد

تُعرف المشاركة السياسية على أنها عملية منظمة وهادفة تسعى إلى مشاركة جميع المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفق البرامج التي تراعي احتياجاتهم اليومية، حيث أن المشاركة السياسية بمختلف أشكالها تسعى لتطبيق خصائص الحكم الراشد التي نصت عليها التقارير والمنظمات الدولية، وعليه سنستعرض بالدراسة والتحليل من خلال هذا المبحث الآليات التي تسمح بجعل المشاركة السياسية أداة فاعلة في تجسيد متطلبات الحكم الراشد من خلال ثلاث مداخل أساسية، إذ تعمل هذه المداخل على تفعيل مقومات المواطنة وتجسيد العملي للحريات العامة، وكذا رفع مؤشرات التنمية السياسية والاقتصادية، إضافة لتكريس الفِعلي لرقابة المواطنين على عملية صنع السياسات العامة، كما سنتناول في هذا المبحث أيضًا أثر المشاركة السياسية على الحكم الراشد.

المطلب الأول: المدخل السياسي: المواطنة والحريات العامة كآليات لتفعيل المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد

تُعد المواطنة من بين أهم المتطلبات الحديثة التي تعمل على بلورة الثقافة السياسية في المجتمعات، كما تعد عاملا أساسيا في دفع المواطن نحو المشاركة السياسية من أجل اتخاذ القرارات أو التأثير فيها حتى تكون مخرجات النظام السياسي عقلانية وراشدة، إذ أن تفعيل مقومات المواطنة في أي دولة يحتاج إلى تكريس الحريات العامة فعليا حتى يتمكن المواطن من المشاركة السياسية وتأثير على مضامين السياسات العامة وجعلها تتصف بالرُشد.

أولا: المواطنة كآلية لتفعيل المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد

عرفت الموسوعة الدولية للعلوم السياسية **International Encyclopedia of Political Science** مفهوم المواطنة بأنه: تمتع الفرد بجميع حقوقه في الدولة؛ مع تأديته لواجباته المفروضة.[1]

أما الباحث آلان تورين **Alain Touraine** فقد ركز في تعريفه لمفهوم المواطنة على أهمية مشاركة المواطن في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ أوضح بأنها: "حق الشخص بالاشتراك في تسيير المجتمع تسييرا مباشرًا أو غير مباشر"[2]، وهو ذات الطرح الذي ركز عليه الباحث العربي أحمد سعيفان والذي اعتبر بأن المواطنة: "تمتع الفرد بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية، مثل:

[1]- **International Encyclopedia Of Political Science**, Bertrand Badei and Others, (London: sage puplication, Volume 1, 2011), p.238.

[2]- آلان تورين، ترجمة حسن قبيسي، **ماهية الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، (بيروت: دار أكساقي، 1995)، ص.95.

حق التصويت في الانتخابات والترشح وممارسة الحريات العامة المتعلقة بالمشاركة السياسية وتولي الوظائف العامة في الدولة".[1]

وعليه ومن خلال هذه التعريفات يظهر أن المواطنة؛ ترتبط ارتباطاً مباشرا بتمتع الأفراد بحقوقهم المدنية التي تضمن لهم الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي والتأثير على مضامين السياسيات العامة؛ وعليه فإن ترقية المواطنة عامل مساهم في مشاركة الفرد سياسيا من خلال تأديته لواجب التصويت في العملية الانتخابية.

فالمواطنة إذن؛ هي الحجر الأساس لبناء الديمقراطية من خلال تكريس المشاركة السياسية الفاعلة داخل المجتمع.[2]

كما توضح أبعاد المواطنة الاهتمام المتزايد بالفرد من خلال العمل على توفير البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لمشاركته في جميع مناحي وهذا من خلال أن:[3]

1. **البعد السياسي:** ينظر لمفهوم المواطنة من خلال الدور الذي يلعبه المواطن في العملية السياسية بصفته مشاركًا في إدارة شؤون الدولة من خلال عملية التصويت في الانتخابات والحق بالانضمام وتأسيس الأحزاب السياسية وحرية التظاهر وإبداء الرأي.

2. **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** والذي يركز على العدالة بين الأفراد في الفرص وعدم تهميش الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة ويهدف هذا البعد لتحقيق الرضى الاجتماعي.

حيث تختلف نسب المشاركة السياسية باختلاف نظرة المواطنين لها كونها حق أم واجب، وعلى هذا الأساس يتسع نطاق المشاركة السياسية؛ عندما يشعر المواطنون بأنها ليست فقط حقاً مكفولا بنص القانون؛ وإنما هي التزام سياسي نحو الوطن، ولعل تفعيل المشاركة السياسية في أي نظام السياسي يحتاج إلى تكريس مقومات وعناصر المواطنة القائمة على المساواة السياسية بين جميع أفراد المجتمع دون أي تمييز.[4]

---

[1]- أحمد سعيفان، **مرجع سابق الذكر**، ص.377.

[2]- نسيم رشاشي، "مبدأ المواطنة والمشاركة السياسية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، المجلد15، العدد3، (ديسمبر 2020)، ص.163.

[3]- نفيسة رزيق، "المواطنة في الجزائر وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد6، العدد2، (ديسمبر 2017)، ص.255.

[4]- أمال غنو، محمد صافو، "المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد9، العدد16، (جانفي 2020)، ص.70.

وفي ذات السياق؛ يوضح عالم الاجتماع الأمريكي أميتاي إتزيوني **Amitai Etzioni** أن المواطنة والمشاركة السياسية لا توجدان من فراغ بل ترتبطان بالضرورة بنوع السلطة القائمة التي لها إمكانيات القمع أو التحفيز والتوجيه عبر مختلف الوسائط القمعية والقانونية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، إذ يُمثل القمع إجبارًا والاقتصاد يمثل تحفيزا والقانون يمثل توجيهًا والإعلام والثقافة يمثلان دعوة وترغيبا؛ أي أن عناصر القوة والقانون والمال واللغة تُمثل ركائز أساسية تساعدنا على فهم سلوك المواطنة ونسب المشاركة السياسية في أي مجتمع كان.

كما أن التفاعل بين المواطنة والمشاركة السياسية؛ بحثا عن تحقيق المواطنة المشاركة أو المواطنة القائمة على المشاركة يُجسد مسؤولية الأفراد اتجاه الوطن، كما أن المشاركة السياسية الحرة والمسؤولة هي أداة لتكوين السلطة الديمقراطية حيث أن الانتخابات في حد ذاتها ليست سلطة بل قاعدة إجرائية لتكوين السلطة؛ وفي رأي المفكر الأمريكي جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** فإن الناخبين عادة لا يملكون أدنى سلطة للتحكم في القادة الذين انتخبوهم والسبيل الوحيد هو استبدالهم انتخابيا؛ وهذا عبر وجود مشاركة سياسية جماهيرية واسعة تتطلب عدد كبير من الناخبين لضمان تغيير المُنتخبين، إذ تصبح المشاركة في هذه الانتخابات مبدأ ومسؤولية تجاه الوطن والمواطنين الآخرين نتيجة وجود قيادة سياسية لا تعبر عن رأي الأغلبية وغير قادرة على تسيير الشأن العام، ولكي يتجسد الطابع الدوري لممارسة حق الانتخاب خاصة والمشاركة في العملية السياسية عامة يتطلب ترسيخ ثقافة سياسية قائمة على مبدأ المواطنة والمشاركة حتى لا تتحول المشاركة في الحياة السياسية لمجرد عملية روتينية بل وجب أن تتحول هذه المشاركة إلى طرح بدائل لسياسات غير راشدة في الحكم.[1]

ولعل تكريس وترقية مفهوم المواطنة المشاركة في العملية السياسية داخل أي مجتمع سيسمح بتجسيد الحكم الراشد من خلال تفعيل خصائصه ومن بينها: حكم القانون، الشفافية، الاستجابة، بناء التوافق، المساءلة، الفعالية والكفاءة، والرؤية الاستراتجية.

حيث أن إقرار المساواة السياسية بين جميع المواطنين في الحقوق وواجبات؛ سينتج عنه تفعيل أحد أهم مبادئ الحكم الراشد وهو **حكم القانون**؛ مما يؤدي لزيادة الشعور بالانتماء لدى المواطنين وهو ما ينعكس إيجابيا على مستوى التكامل الاجتماعي ورفع نسب المشاركة السياسية، كما أن إقرار مبدأ حكم

[1]- علي المنتصر فرفر، "**المواطنة والمشاركة السياسية: الحالة الليبية**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/8، على الساعة: 13:45، /https://www.alarabiya.net

القانون من شأنه ترسيخ **الشفافية** من خلال إمكانية وصول المواطنين للمعلومات في شقها السياسي من أجل تقييم نشاط الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى وجود الحرية الكافية للمواطنين في التعبير عن مواقفهم السياسية دون قيد أو شرط؛ مما يساعد المواطنين على **مساءلة** الحكومة والرقابة على مخرجاتها السياسية وهو ما أوضحه الفيلسوف الأمريكي سيدني هوك **Sidney Hook** حيث قال: أن قيام مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين بالرقابة على ما تقوم به الحكومة من أفعال لمنع حدوث أي استغلال للسلطة؛ سيساعد في تعزيز آليات الرقابة والمساءلة وزيادة الرضى المجتمعي؛ مما يجعل المواطن حريصين على المشاركة في الرقابة على العملية السياسية وصنع القرار.

كما أن المواطنة تعمل على مساهمة الفرد ومنحه آليات للمشاركة في تقييم أداء الحكومة والتأثير على السياسيات العامة مما سيزيد من إمكانية **الاستجابة** لمطالبه؛ والوصول إلى **بناء التوافق** حول القرارات المصيرية داخل المجتمع بعد معرفة الحكومة لرغباته؛ ما يؤدي لاقتناع المواطنين داخل المجتمع بأن القائمين على الحكم يعملون من أجل تحقيق الصالح العام وليس لخدمة فئة معينة داخل المجتمع، مما يشير إلى توافر **الفعالية وكفاءة** في تسييرهم للحكم وقدرتهم على اتخاذ قرارات الصائبة، وامتلاكهم **رؤية استراتجية** لكيفية تسيير شؤون البلاد.[1]

وفي ذات الإطار؛ يُمكن القول أن المواطنة عامل أساسي في تكريس المشاركة السياسية الفاعلة؛ مما يحقق إدارة أكثر رشادة للحكم من خلال تحسين العلاقة بين المواطن والحكومة ومن ثم تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية لإشراك المواطنين في العملية السياسية وطرح تصوراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى بلورة سياسيات عامة راشدة وعقلانية تستجيب لتطلعات المواطنين وأهدافهم؛ إضافة لمساهمة المواطنة عبر المشاركة السياسية الجماهيرية الواسعة للمواطنين في تحسين مؤشرات الحكم الراشد وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

وبناءً على ما تم ذكره، فإن المواطنة تُعبر عن دولة القانون التي يتساوى فيها الجميع، وهي أيضا تجسيد لمفهوم الدولة الحديثة التي ينتشر فيها السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي؛ لأنها تتيح الفرص

---

[1]- محمود محمد صدفة، "**العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة**"، تاريخ الاطلاع 2021/02/8، على الساعة: 14:45، http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/good-governance/511/index.html

[2]- دنيا محمد حسن وفا، **المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي**، (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015)، ص.29.

لجميع أفراد المجتمع دون استثناء للمشاركة في إعداد الخطط التنموية الراشدة، فالمواطنة إذن هي جسر الرابط بين الفرد والحكومة، فهذه الأخيرة تتيح للفرد إمكانية المشاركة السياسية من خلال قنواتها الديمقراطية، أما الفرد فهو يعمل على تقويم أخطاء الحكومة من خلال مشاركته في الرقابة وصنع القرار، ونظرا لأهمية المواطنة في ترقية المشاركة السياسية وتجسيد الحكم الراشد، فإن غياب أو التطبيق النسبي لمفهوم المواطنة؛ سيؤدي إلى أزمات عديدة سنوضحها من خلال الجدول التالي؛ مع اقتراح جملة من الحلول العَملية لتجاوزها.

الجدول رقم(1): أزمات المواطنة وتأثيراتها والحلول العَلمية لحلها

أزمات ومشكلات المواطنة	صورها وتأثيراتها المختلفة	الحلول العَلمية المقترحة
الجهل بالسياسية	العزوف عن المشاركة في الممارسات السياسية الرسمية مثل: الانتخابات.	إعطاء ضمانات بنزاهة العملية الانتخابية.
الاغتراب عن المجال السياسي والعمل الجمعوي	عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني.	- تشجيع إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات وتحسيس المواطنين بأهمية النشاط السياسي والتطوعي. - توفير البيئة المناسبة لنشاط الأحزاب السياسية والجمعيات.
اللامبالاة بقيم المواطنة والديمقراطية	- تنامي ظاهرة التطرف السياسي والاجتماعي مثل: الانضمام إلى جمعيات وأحزاب سياسية معادية للأجانب. - انتشار العنف السياسي للتعبير عن المواقف السياسية.	- نشر ثقافة المواطنة القائمة على احترام الأخر. - خلق وسائط بين الحكومة والمواطنين من أجل الاستماع لمختلف المشاكل المجتمعية.

المصدر: أنظر: توفيق حكيمي، **التنشئة السياسية وتعزيز شعور المواطنة: قراءة في دور عملية التنشئة في تقليص أثر التمايز الاجتماعي والعرقي**، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى وطني حول الاتصال والمواطنة في الجزائر، عنابة، 10- 11 ماي 2011.

ومن خلال الجدول السابق؛ نلاحظ أن عدم تفعيل المواطنة كمعيار قيمي في بعض النظم السياسية سيشكل لها تحدي واضح من خلال أزمات التي سيعيشها مواطنون وأبرزها الجهل بأدواره في العمل السياسي وابتعاده عن العمل الجمعوي، إذ أن غياب ثقافة المواطنة له تداعيات خطيرة على تجسيد نظام الحكم الراشد وهذا من خلال: تسجيل نسب ضعيفة في الانتخابات وعدم وجود مجتمع مدني فعال يساهم في بناء الدولة الحديثة، حيث أن تسجيل نسب ضعيفة في الانتخابات سيؤدي إلى وجود حكومة غير تمثيلية لا تتوافق عليها كل مكونات المجتمع والطبقة السياسية، كما أن حكومة غير تمثيلية هي حكومة ضعيفة لا تمتلك الرؤية الاستراتجية للوصل إلى تفعيل خصائص الحكم الراشد وتفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرار، أما في حال عدم وجود مجتمع مدني قوي سيؤدي لغياب الرقابة والمساءلة على الفعل السياسي وعملية صنع القرار، وعليه وجب على الأنظمة السياسية أن تحاول تجاوز هذه الأزمات بطرح حلول عَملية مثل: نشر ثقافة المواطنة وتشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة السياسية والعمل الجمعوي ونبذ العنف والتطرف السياسي والاجتماعي؛ من أجل تفعيل خصائص الحكم الراشد والوصول لترقية مؤشراته القياسية؛ وهذا عبر وجو د مؤسسات تنشئة سياسية فاعلة تعمل غرس قيم تدعم الُمشاركة السياسية؛ وصولًا لبناء ثقافة سياسية مشاركة في العملية السياسية.

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن تكريس مفهوم المواطنة المشاركة داخل المجتمعات يحتاج إلى توفر مجموعة من الأطر القانونية التي تحمي حقوقهم السياسية؛ وتعمل على جعل المواطنة المشاركة مدخلا هاما في تكريس الحكم الراشد.[1]

ثانيا: تكريس الحريات العامة كمدخل لتفعيل المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد

إن تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي يستوجب الالتزام بحماية الحريات العامة والتي من خلالها يمارس المواطنون حقهم في المشاركة السياسية؛ والتي تعتبر مدخلا هاما في تجسيد خصائص الحكم الراشد وترقية مؤشراته القياسية وهذا عبر تكامل أدوار: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولقد عرف أحمد سعيفان الحريات العامة **Public Liberties** بأنها: "مجموع الحقوق الأساسية الفردية أو الجماعية المعلن عنها أو معترف بها في النصوص القانونية أو مستخلصة من الممارسات والأعراف (النظام البريطاني)، ويعود أمر تنظيم الحريات العامة إلى اختصاص المشرع في إطار احترام المبادئ التي يطرحها الدستور؛ لأن هذه الحريات تشكل وسيلة دفاع ضد تعديات الجهاز التنفيذي"،[2] وهو ذات الطرح

[1]- أمال غنو، محمد صافو، **مرجع سابق الذكر**، ص.70.

[2]- أحمد سعيفان، **مرجع سابق الذكر**، ص.145.

الذي توجه فيه عبد الوهاب الكيالي في تعريفه للحريات العامة والذي ركز على إقرار الحقوق الجماعية والفردية وحمايتها من أي تعدي، حيث عرفها بأنها: **"مجموع الحقوق والامتيازات التي يتوجب على الدولة أن تؤمنها لحماية رعاياها، وهي تشير بصورة عامة إلى الحريات الأساسية التي يخولها الدستور للمواطنين ويصونها ضد تعديات الأفراد الآخرين أو الدولة، كما تشير إلى مجموع الحقوق الفردية والجماعية المعلنة في الدستور أو مقبولة ضمنيا من خلال الممارسة الديمقراطية".**[1]

كما تُعد الحريات العامة من المسلمات التي كان حولها الإجماع من قبل الأنظمة سماوية والوضعية، فقد نصت عليها المواثيق الدولية مثل: **المادة 4 من إعلان حقوق الإنسان الفرنسي** الصادر عام 1789 على أن الحريات العامة هي: **" قدرة الإنسان على إتيان كل عمل لا يضر بالأخربين"**، [2] وما جاء في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى:﴿**والقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾،[3] وما جاء على لسان الخليفة عمر الفاروق حين قال:**«متى استعبدتم الناس وولدتهم أمهاتهم أحرارًا»**[4]، إذ يظهر من خلال هذه المواثيق ضرورة احترام الحريات الأساسية للمواطنين.

ومن جهة نظر علم السياسية فالحريات العامة تشكل أبرز رهانات السياسية لما لها من صلة وثيقة بالمشاركة الديمقراطية مثل: (الاقتراع العام، النقاش العام)،[5] فلحريات العامة ترتبط ارتباطًا وثيقا بالمشاركة السياسة، إذ لا يمكن الحديث عن حريات عامة دون تمتع الأفراد بالحقوق المدنية والسياسية والتي تضمن لهم حق المشاركة في الحياة السياسية وتعبير عن مواقفهم السياسية بكل حرية؛ إذ تنص المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966: **"... وجب أن تتاح الفرصة للمواطنين في إدارة شؤون بلدهم بواسطة منتخبين وممثلين يختارونهم بكل حرية، وأنْ نَتخب أو يُ نتخب في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدر من المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري نضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين..."**، كما أن حق المشاركة السياسية لا يتوقف فقط في حرية الانتخاب والترشح، وإنما يتعداه لحريات أخرى تعمل على جعل الفرد فاعلا أسياسيا في الحياة السياسية ومن أبرز هذه الحريات: حرية التجمع السلمي وحرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات والنقابات.[6]

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، **مرجع سابق الذكر**، ص.241.

[2]- حمد جبوري، **حقوق الإنسان السياسية في الاسلام والنظم العالمية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1971)، ص.62.

[3]- **سورة الكهف**، الأية (29).

[4]- ميلود سرير، "الحريات العامة بين الإسلام والغرب من حيث المرجعية والأهداف"، **مجلة الحقيقة**، المجلد 3، العدد1، (جوان 2004)، ص.11.

[5]- غي هرميه وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.184.

[6]- أُنظر: **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، ص.9-12.

وفي ذات السياق؛ فقد قسم الفقية الفرنسي كلود ألبرت كوليارد **Claude Albert Colliard** الحريات العامة وفق ما يلي:[1]

- ✓ **الحريات الشخصية:** وتشمل حرية التنقل، حق الأمن، حرية السكن والمراسلات.
- ✓ **الحريات الفكرية:** تتضمن حرية الرأي والصحافة والثقافة والتعليم، الحرية الدينية والعقائدية، حق وحرية التظاهر والاجتماع وحرية الاشتراك في الجمعيات.
- ✓ **الحريات الاقتصادية والاجتماعية**: والتي تضمن حرية التجارة والملكية والعمل النقابي.

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن تكريس الحريات السياسية سيسمح لكل الفئات المجتمعية التعبير عن مواقفهم السياسية بكل حرية، ولعل مشاركة المواطنين في العملية السياسية سيكون له انعكاس ايجابي في على خصائص الحكم الراشد بحكم أن الحريات العامة تعمل على جعل مشاركة الأفراد سياسيا هدفا أساسيا لها، ومن أبرز هذه الخصائص التي ستفعل إذا ما توفرت الحريات السياسية وحرية المشاركة الأفراد في العملية السياسية؛ **حكم القانون** الذي يعمل على احترام الإرادة السياسية للمواطنين في اختيار ناخبيهم مما يؤدي لوجود قيادة سياسية راشدة وذات **كفاءة وفعالية** عالية في التسيير؛ إذ أن الهدف الجوهري لهذه القيادة السياسية **الاستجابة** لمطالب المواطنين؛ وصولًا **لبناء التوافق** في الأطروحات الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين والنظام السياسي.[2]

كما أن إقرار الحريات السياسية وحق المواطنين في التعبير عن مواقفهم السياسية بكل حرية؛ سيمكنهم من **المساءلة** ورقابة على العملية السياسية؛ ما يجعل الحكومة تسعى لتكون مخرجاتها عقلانية وراشدة وذات **رؤية استراتجية**،[3] كما أوضحت الآليات الدولية لحقوق الانسان أن تفعيل مُشاركة المواطنين سياسيا؛[4] لا يتم إلا بتوفر المعلومات وإمكانية الوصول إليها **(الشفافية)** حتى يستطيعوا معرفة المستجدات السياسية والقواعد القانونية والسياسيات العامة التي تريد السلطة تطبيقها.[5]

---

[1]- ثامر كمال محمد خزرجي، (النظم....)، **مرجع سابق الذكر**، ص.307-308.

[2]- محمد جواد، "**الحريات العامة أساس الحكم الرشيد**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/15، على الساعة: 10:01، http://mesc.com.jo/OurVision/2011/7.html

[3]- عبد الحليم موساوي، "تكريس الحريات العامة كسبيل لاسترجاع هيبة الدولة على ضوء متطلبات الحكم الراشد"، **مجلة المعيار**، المجلد11، العدد 21، (أفريل 2010)، ص.83.

[4]- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال حقوق الإنسان وحمايتها، **مرجع سابق الذكر**، ص.9.

[5] - United Nations, Human Rights Commitee**, International Covenant on civil and Political Rights**, July 2011, p.4.

ومن أجل تكريس وحماية الحريات العامة كآلية مهمة في تعزيز مؤشرات المشاركة السياسية وتجسيد الحكم الراشد؛ فقد تم الاعتماد على نظامين أساسين لحماية الحريات العامة وهما كتالي:[1]

- **النظام الوقائي:** هو نظام يقوم على تأطير الحريات العامة، إذ أن ممارسة الحرية هي المبدأ والتقييد هو الاستثناء، ويتضمن هذا التقييد فرض الرقابة المسبقة من طرف الجهات الإدارية والقضائية والأمنية على الحريات العامة، ويأخذ هذا التقييد عدة أساليب وأهمها: أسلوب المنع أو الحظر (منع أو حظر تجمع سياسي) أو الإعلام المسبق (الإعلام المسبق بتنظيم حملة انتخابية)؛ إذا تبين أن هناك إخلال بالأمن العام أو الصحة العمومية أو السكينة العمومية.
- **النظام العقابي:** وقوام هذا النظام توقيع العقوبات على المخالفين للقواعد القانونية التي تنظم الحريات العامة وذلك بتحديد ما هو مسموح به وما هو غير مسموح حتى لا يتم الفهم الخاطئ لمفهوم الحريات العامة والتعدي على حرية الآخرين أو المساس بالأمن العام.

في حين أن عدم حماية الحريات العامة المكفولة قانونا؛ سيؤدي إلى ظهور مجموعة من الظواهر السلبية التي تطبع العملية السياسية ونذكر منها:[2]

- تدخل الحكومة عن طريق الإدارة أو أعوانها التنفيذين لنجاح مترشح دون الأخر؛ أي عدم احترام مبدأ المساواة بين المترشحين في الانتخابات.
- تشكيل أحزاب تابعة للحكومة وتقديم التسهيلات الإدارية والمالية لنشاطها، بينما تقيد أنشطة الأحزاب المعارضة للنظام السياسي القائم.
- وضع قيود على حرية التعبير والصحافة؛ إذ أن هذا الوضع لا يسمح بوجود أراء مختلفة يمكنها توضيح أخطاء الحكومة في إقرارها لبعض السياسات العامة.

المطلب الثاني: المدخل التنموي: التنمية السياسية والاقتصادية كآليات لتفعيل المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد

تعد التنمية في شقها السياسي والاقتصادي؛ أحد أهم العوامل التي تعمل على ترقية مشاركة السياسية، إذ أن ضعف البناء الديمقراطي، وكذا تدني المستويات المعيشية سيجعل الفرد لا يشارك سياسيًا

[1]- محمد لمين العمراني، "تأطير الحريات العامة في النظام القانوني الجزائري"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، مجلد8، العدد 4، (جوان 2019)، ص، ص 73، 74.

[2]- عبد الحليم موساوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.58-60.

ولا يبدي أي اهتمام بالعملية السياسية عامة والانتخابات خاصة، وعليه فإن التوجه نحو تنمية النظم السياسية في الجانب السياسي والاقتصادي كفيل بتطوير المشاركة السياسية ودفع الأفراد نحو مزيد من المشاركة السياسية التي تعتبر مدخلاً للرشادة السياسية والاقتصادية والإدارية.

وبناءً على ما تم ذكره سنتناول موضوع التنمية في شقه السياسي والاقتصادي والذي له علاقة مباشرة بتحسين نسب المشاركة السياسية ووصول إلى بناء الحكم الراشد في الأنظمة السياسية.

أولا: التنمية السياسية كآلية لتفعيل المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد

عرف الباحثان غابرييل ألموند **Gabriel Almond** وبينغهام باول **Bingham Powell** التنمية السياسية بأنها: استجابة النظام السياسي للتغييرات في البيئة المجتمعية والدولية وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع؛ في إطار التحديث السياسي عن طريق التمايز البنيوي واستقلالية المجتمع المدني وعلمانية الثقافة.

أما لوسيان باي **Lucian Pye** فقد وضع قائمة تضمنت عشر تعريفات مختلفة للتنمية السياسية وهي كتالي:[1]

- ✓ التنمية السياسية هي مطلب أساسي للتنمية الاقتصادية.
- ✓ التنمية السياسية هي السياسية كما تمتاز بها المجتمعات المتقدمة.
- ✓ التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- ✓ التنمية السياسية هي أداة إدارة الدولة القومية.
- ✓ التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- ✓ التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير.
- ✓ التنمية السياسية تعني بناء نظام ديمقراطي.
- ✓ التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي.
- ✓ التنمية السياسية تهدف لخلق نظام سياسي فعال.
- ✓ التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي.

[1]- ثامر كامل الخزرجي، (النظم....)، **مرجع سابق الذكر**، ص.138.

أما عبد الحليم الزيات فقد عرفها بأنها: عملية سسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تهدف إلى بناء نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نموذج إيديولوجي تقدمي؛ ملائم تتسق مقولته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، ويتكون هيكل النظام وقوامه البنائي من منظومة **متناقسة- متنوعة** من المؤسسات الرسمية، ومنظمات غير حكومية وما إلى ذلك من كيانات تمتاز عن بعضها البعض بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتُمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيئ البيئة المناسبة لمشاركتهم في العملية السياسية؛ بشكل فعال يساعد على ترسيخ الديمقراطية وتحقيق الاستقرار بجميع أبعاده.[1]

وبناءً على ما سبق، يتضح الارتباط المباشر للتنمية السياسية بالمشاركة السياسية إذ لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية دون وجود بنى متمايزة وظيفيا ومؤسسات سياسية ديمقراطية تعمل لصالح الأهداف العامة للمجتمع وتحفز المواطنين على المشاركة سياسيًا.

وهو ذات الطرح الذي قدمه الباحث مازن العقيلي والذي ركز فيه على المشاركة سياسية للمرأة في بحثه بعنوان: **دراسة التنمية السياسية في دور المرأة في المشاركة السياسية"**، حيث أوضح الباحث أن تفعيل المشاركة السياسية بصفة عامة ومشاركة المرأة بصفة خاصة يحتاج لتبني مفهوم التنمية السياسية والذي هو آلية مناسبة للوصول لتعميق المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة،[2] وهو ذات التوجه الذي ذهب فيه الباحث علي العولة حيث أوضح أن غياب التنمية السياسية في الأردن راجع لغياب المشاركة السياسية ومشاركة المواطنين في العملية السياسية؛ فالتنمية السياسية حسبه عامل مكرس لمشاركة المواطنين سياسيًا.[3]

أما الباحثة زينب ياسين حبيب فقد ركزت على أهمية التنمية السياسية ودورها في توفير البيئة المناسبة لمشاركة الأفراد في الحياة السياسية؛ من خلال إقرار التعددية السياسية وحماية حقوق وحريات الأفراد، وكذا تمكينهم من الوصول إلى مراكز صنع القرار وهذا عبر التداول السلمي على السلطة.[4]

كما تعمل التنمية السياسية على توسيع خيارات المواطنين وزيادة قدرتهم بما يمكنهم من تحقيق مطالبهم المرفوعة للنظام السياسي، كما تعمل كذلك على تفعيل مشاركتهم في اتخاذ القرارات ومراقبتها،

---

[1]- عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 143، 144.

[2]- صالح عبد الرزاق خوالدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.16.

[3]- علي العولة، **سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (الأردن دراسة حالة)**، (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2017)، ص.208.

[4]- زينب ياسين حبيب، "دور التنمية السياسية في استقرار النظام السياسي في البلدان العربية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 38، العدد6، (2016)، ص.380.

كما تسعى أيضًا لتنظيم السلوك السياسي لمواطنيها؛ من خلال تمكينهم من الوصول إلى مراكز صنع القرار.[1]

وتأسيسًا على ما سبق ذكره؛ فالتنمية السياسية من بين الوظائف الرئيسية التي يقوم بها النظام السياسي في أي دولة من العالم، حيث أنها تحظى بأهمية بالغة من النظام السياسي فمن خلالها نستطيع تحقيق مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع وذلك بتجاوز أو إلغاء جميع الفروقات الفردية والاجتماعية والانتماءات العرقية وحتى الثقافية؛ فالتنمية السياسية تمكن المواطنين من المشاركة في عمليات صنع القرار، إذ تتم هذه المشاركة عبر قنوات يوفرها النظام السياسي والتي تُنتج مجالس منتخبة شعبيًا؛ مما يمكن المواطنين من التعبير عن مواقفهم السياسية وخياراتهم السياسية، كما يتمكنون أيضا من رفع مشكلاتهم الحقيقة؛ وهذا عبر حث منتخبيهم على التعامل مع هذه المشكلات تعاملا عقلانيا وراشدا،[2] وعليه فالتنمية السياسية هي آلية مناسبة للتعبئة السياسية ومشاركة المواطنين في العملية السياسية وحل مشاكلهم الاجتماعية بطرق قابلة للتنفيذ تراعي خصوصية العصر والموارد المتاحة؛ وصولا لبناء الحكم الراشد الذي يهدف إلى جعل المواطنين محور العملية السياسية؛ وهذا عبر صناعته للقرار، وكذا استجابة النظام السياسي لمطالبه المرفوعة.[3]

كما يرى صامويل هنتنغتون **Samuel Huntington** أن التنمية السياسية أداة ضرورية لترقية المشاركة السياسية ورشادة السلطة، حيث أوضح كذلك بأن تفعيل المشاركة السياسية يتم عبر تأسيس الأحزاب السياسية التي تعمل على تنظيم وتأطير المشاركة السياسية؛ كما تعمل الأحزاب التي تكون خارج السلطة (المعارضة) دور المراقب على العملية السياسية؛ فهي تراقب الحكومة وبرامجها السياسية وتؤشر على وجود الفساد؛ إذا ثبت تورط أحد اعضاء الحكومة في قضايا فساد وتبديد المال العام، كما أن اعتماد الأحزاب السياسية وتوفير البيئة السياسية المناسبة لنشاطها سيجعل المواطنين يشاركون عبر هذه المؤسسات القانونية ولا يتوجهون إلى التعبير عن مواقفهم من خلال المظاهرات وأعمال العنف، كما اعتبر هنتنغتون **Huntington** المشاركة السياسية أحد أهم الآليات التي تعتمدها الأنظمة السياسية في تجاوز الأزمات والانقسامات داخل المجتمع؛ وهذا عبر توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار

---

[1] - الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، **مؤشرات غياب التنمية السياسية في سورية في الفترة 1963-2011 وأفاق تطورها**، ص.6.

[2] - مبروك كاهي، "التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع"، **مجلة تحولات**، المجلد1، العدد1، (جانفي 2018)، ص.7.

[3] - Oxford Reference, "**Political Development**", Aceessed17/02/2022 at: 12:18, https://www.oxfordreference.com/

والسياسات العامة وفتح باب النقاش مع جميع مكونات المجتمع والتوزيع العادل للثروات، وعليه فإن هنتنغتون **Huntington** يرى أن تفعيل التنمية السياسية سيؤدي لخلق بيئة مشجعة على المشاركة السياسية؛ مما سيزيد من نسب المشاركة السياسية[1] والتي ستسمح **برشادة السلطة؛** بمعنى أن تمارس السلطة استنادا على أسس راشدة تتجسد من خلالها **سيادة القانون** على جميع الطبقات والفئات؛ بغض النظر عن الاختلافات العرقية والمذهبية، كما أن ممارسة السلطة تتم عبر مؤسسات دستورية منتخبة تقوم على احترام الحريات العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة؛ مما سيؤدي بالضرورة إلى خلق مؤسسات سياسية متباينة ومستقلة تتميز بالتخصص الوظيفي وتعمل على توسيع المشاركة السياسية بعيدا عن التعبئة الشعبية للمؤسسة الدينية أو زعامة السياسية التي تشخصن السلطة، وعليه وحسب هنتنغتون **Huntington** فإن التنمية السياسية مدخل أساسي لتفعيل المشاركة السياسية ووصول إلى رشادة السلطة.

وبناءً على ما تم ذكره، فإن المشاركة السياسية والسلطة الراشدة والبنى المتمايزة؛ كما يراها هنتنغتون **Huntington** هي الميزة الأساسية التي تحكم الأنظمة السياسية الحديثة عن غيرها من النظم التقليدية أو متخلفة وهي المعيار الحقيقي لقياس تطور النظام السياسي.[2]

كما أن الوصول إلى التطبيق العملي للتنمية السياسية حسب لسيان باي **Lucian Pye** يحتاج إلى إقرار جملة من العناصر وأبرزها **المساواة** في المشاركة السياسية وتقلد الوظائف السياسية؛ ما ينتج حكومة ذات **الكفاءة والفعالية** في مهامها الموكلة لها؛[3] وصولًا **لبناء التوافق** السياسي في الأهداف وتناسق بين المطالب المرفوعة للنظام السياسي ومخرجاته؛ إذ أن المشاركة السياسية هي آلية لتحقيق التوافق وتحقيق الاستقرار السياسي؛ وهذا عبر وجود مؤسسات سياسية تمثيلية للمواطنين تعبر عن احتياجاتهم الحقيقية وتعمل على **الاستجابة** لها.[4]

كما أن تدعيم مقومات التنمية السياسية يكون عن طريق مشاركة الجماهير بالمعلومات والحقائق والخبرات؛ **(الشفافية)** لأن الإنسان يبحث عن إشباع حاجاته الأساسية عن طريق وسائل الإعلام

---

[1]- غازي فيصل حسين، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014)، ص، ص 85، 86.

[2]- إلياس قسايسية، جيهدة ركاش، "إشكالية التنمية السياسية بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة إلى ترشيد الحكم"، **مجلة الأبحاث**، المجلد1، العدد2، (ديسمبر2016)، ص، ص 7، 8.

[3]- نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، (عمان: جهينة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.99.

[4]- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطن عمان (1981-2012)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الأداب والعلوم، 2012/2011)، ص، ص 109، 110.

والاتصال القادرة على تدعيم الوعي الجماهيري في شقه السياسي وتفعليه عن طريق المعلومات والخبرات والحقائق والأحداث السياسية بدقة وصراحة وموضوعية ومصداقية، وبهذا يكون المناخ السياسي ملائم لتفاعل المواطنين مع التغييرات السياسية ويؤهلهم للمشاركة السياسية والمساهمة في عمليات اتخاذ القرار **ومساءلة** الحكومة.[1]

ولعل الأهداف الجوهرية التي تسعى إليها التنمية السياسية من خلال إقرار مشاركة سياسية فاعلة قائمة على رشادة الحكم والتسيير تتمثل في:[2]

- زيادة شرعية الأنظمة السياسية؛
- بناء الديمقراطية وترسيخها؛
- خلق مناخ أعمال ملائم للأنشطة الاقتصادية؛ وهذا عبر تبني سياسات اقتصادية تشجع على الاستثمار وتطوين الأموال.

وعلى ضوء ما سبق؛ فالتنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء مؤسسات سياسية تمثيلية تعبر عن طموحات المواطنين وتعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية وبناء الاستقرار السياسي عن طريق توافق الرؤى السياسية، كما تعمل التنمية السياسية عبر المشاركة السياسية الفاعلة لراشدة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ بما يسمح بتطوير أداء النظام السياسي.

ثانيا: التنمية الاقتصادية كآلية لتفعيل المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الإستراتجية بالنسبة للدول وهذا باختلاف توجهاتها الايديولوجية سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية أو خليط منهما، إذ تعتبر برامج التنمية الاقتصادية في عصرنا الحالي من أهم أطروحات الأحزاب السياسية المتطلعة للحكم والتي تسعى لتحقيق الإجماع حولها ودفع نحو مزيد من المشاركة السياسية.

حيث تم تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: "**عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة زمنية معينة، إذ تنعكس هذه التنمية على عامة أفراد المجتمع**"، كما تم تعريفها أيضًا على أنها: عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها ترتبط

[1]- فؤاد علي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

[2]- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، **مرجع سابق الذكر**، ص.54-58.

بدرجة كبيرة على رشادة صناع القرارات الاقتصادية والسياسية، ومدى التزامهم بأولوية التغيير من واقع التخلف إلى واقع التطور في جميع مناحي الحياة.

وللتنمية الاقتصادية أهداف عديدة ومتنوعة ترتبط غالبًا بتحسين المستوى المعيشي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي والعدالة في توزيع الثروات،[1] كما ترتكز التنمية الاقتصادية على ثلاث عناصر أساسية وهي كالأتي:[2]

- ❖ التغيير الذي من شأنه تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.
- ❖ التغلب على عوامل المقاومة الداخلية للتطور الذي يتميز به اقتصاد الدول المتخلفة.
- ❖ بناء إستراتجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أساليب المقاومة لتحقيق التغيير المستهدف.

حيث تجمع التنمية الاقتصادية علاقة مباشرة بالمشاركة السياسية وهو ما تؤكده أغلب الدراسات النظرية في هذا المجال والتي أوضحت العلاقة الترابطية الموجودة بين التنمية الاقتصادية من جهة والمشاركة السياسية ونسبها ومستوياتها من جهة أخرى، إذ أوضح **صامويل هنتنغتون Samuel Huntington** و**جوان نيلسون Joan Nelson** في مؤلفهما "**اختيار السهل: المشاركة السياسية في الدول النامية**" بأن المشاركة بجميع أشكالها (التصويت، الاهتمام والتفاعل مع الأحداث، العضوية في الأحزاب.....الخ) ترتبط بعلاقة سببية مع مستوى التحديث الاقتصادي مثل: (التصنيع، النمو الاقتصادي، دخل الفردي، تعليم، تحضر.....الخ)؛ وفسرا ذلك على أساس أن التنمية الاقتصادية توفر ما تطلبه المشاركة السياسية من تعليم وزيادة الدخل المتوفران في الدول الغربية وغائبان في الدول النامية، كما أن تطور التنظيمات الجماعية الغربية التي ينتمي إليها المواطنون سيجعل النشاط الجماعي المنظم ذو تأثير ايجابي على مستويات المشاركة السياسية؛ ويؤدي بذلك لارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية وتعزيز البناء الديمقراطي.

وفي ذات السياق وتأكيدًا لطرح الذي قدمه كل من **هنتنغتون Huntington** و**نيلسون Nelson** فقد أوضح الاقتصادي الإسكتلندي **كينيث ألكسندر Kenneth Alexander** في مؤلفه **الاقتصاد السياسي للتغيير** الصادر سنة 1985 أن تطور المنظومة الديمقراطية في المجتمعات الغربية كان بفعل التنمية الاقتصادية والصناعية في هذه الدول بل أكثر من ذلك أوضح أن تطور هذه المجتمعات سياسيا

[1]- أحمد جبران البدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، (مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014)، ص.23-26.

[2]- صقر الجبالي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

ما هو إلا نتيجة لتطورات في المجال الاقتصادي وهذا بفعل القوة المتساوية بين الحكومة والتنظيمات التي تشارك سياسيا من أجل تحسين المنظومة الاقتصادية، كما دعم هذا الطرح الباحثان الأمريكيان **ألكسندر هيكس Alexander Hicks ودوان سوانكي Duane Swanke** في دراسة بعنوان "**الاقتصاد السياسي لتوسع الرفاهية**" شملت 18 دولة رأسمالية خلال فترة ما بين **1960-1981**، إذ خلصت الدراسة أن المتغير الحقيقي للتطور الديمقراطي الغربي منذ الحرب العالمية الثانية ارتبط بالتنمية الاقتصادية وهذا راجع للمشاركة السياسية الفعالة للتنظيمات النقابية التي تقوم بتنظيم الاحتجاجات أو الدعاية ومساندة البرامج الانتخابية التي تلبي مطالبهم الاقتصادية.[1]

وبناء على ما تم ذكره، فإن التنمية الاقتصادية المرتفعة ستؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وإلى تدعيم المسار الديمقراطي في أي دولة وتحقق متطلبات الاستقرار السياسي والعدالة في توزيع الثروات وارتفاع الدخل الفردي؛ وهذا ما يفسر لنا ارتفاع معدلات المشاركة السياسية في المجتمعات الغربية وانخفاضها في الدول النامية.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن وجود حكومة ذات شرعية ومنتخبة شعبيا وخاصة في النظم الديمقراطية؛ سيجعلها تعمل على تبني سياسيات اقتصادية راشدة من خلال إقرار **الشفافية** في تقديم الصفقات العمومية والمشاريع التنموية ومنحها للأجدر **(سيادة القانون)** وتعمل على التوزيع العادل للثروات والموارد **(المساواة)** وتسعى **لتوافق الرؤى** مع مطالب المواطنين **والاستجابة** لها ما يعكس قوة و**فعالية** الحكومة في طرحها لمخرجاتها الاقتصادية، كما أن الحكومة المنتخبة شعبيا والتي تبحث عن مزيد من المشروعية السياسية؛ ستمكن مواطنيها من **مساءلتها** حول القرارات الاقتصادية التي انتهجتها وتوضح لهم أثر هذه السياسيات على زيادة الدخل الفردي والناتج المحلي الخام،[2] كما أن رشادة القرارات والسياسيات الاقتصادية سينعكس على رفع نسب **مؤشر نوعية الاطر التنظيمية** والذي قوامه خلق بيئة محفزة على النشاط الاقتصادي، وكذا **مؤشر ضبط الفساد** باعتبار أن مشاركة المواطنين وممثليهم في

---

[1]- عبد الوهاب مسيري، **اشكالية التحيز – رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**، (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج2، 1997)، ص.134-136.

[2]- مصطفى كامل السيد، "**القرار الاقتصادي والحكم الرشيد**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/23، على الساعة: 10:01، /https://gate.ahram.org.eg

العملية الاقتصادية؛ سيمكنهم من الرقابة على الأموال العمومية وطرق تسييرها وهو الأمر الذي سيقلل من الفساد وسوء استغلال الوظيفة العمومية.[1]

وفي ذات الإطار فإن تبني خصائص الحكم الراشد سيساعد على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية وهذا ما أوضحته ورقة عمل قدمت في مؤتمر مكافحة الفساد في سيؤول كوريا الجنوبية سنة 2003 حول تأثير الحكم الراشد على مسار التطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية وتداخلية بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، إذ أن الحكم الراشد يساعد على توجيه التنمية الاقتصادية وهذا عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة عن طريق التقليل من الفساد وتعزيز الشفافية وزيادة كفاءة القطاع العام والخاص، أما في حال غياب خصائص الحكم الراشد فإن تحقيق التطور الاقتصادي سوف يكون صعبًا وغير متحكم فيه، وهذا نظرا لغياب الآليات التي يوفرها الحكم الراشد والتي تسمح ببناء اقتصاد منتج وبيئة محفزة على الاستثمار.

كما يلعب الحكم الراشد دورا هاما في تجنب المشاكل الاقتصادية مثل: الركود الاقتصادي، الكساد، ويعمل على تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية.[2]

ومن خلال ما سبق؛ يمكن القول أن وجود تنمية اقتصادية عامل مكرس لوجود معدلات مرتفعة من المشاركة السياسية؛ إذ أن هذه المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية ستنعكس على القرارات الاقتصادية وتجعلها تتصف بالرشادة؛ وهذا بحكم أن القرارات الاقتصادية الراشدة ستكرس لشفافية التعاملات الاقتصادية ونزاهتها؛ وتعمل على تفعيل **البعد الاقتصادي** للحكم الراشد الذي يبحث عن تنمية اقتصادية متساوية وبمشاركة جميع مكونات المجتمع، كما أن المشاركة السياسية المرتفعة؛ ستجعل من المواطنين الفاعل الأساسي في الرقابة على هذه السياسيات وتقويمها ومنع الفساد والتقليل منه.

المطلب الثالث: المدخل الرقابي: الرقابة على السياسات العامة كآلية لترقية المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد

تُعد السياسات العامة أحد أهم آليات النظام السياسي في تجسيد برامجه السياسية والاقتصادية، كما تعد كذلك معيار أساسي للتعبير عن قبول ورضى المواطنين بمخرجات النظام السياسي؛ إذا اتصفت قراراته بالرشادة، حيث يُعد الإحاطة بمفهوم السياسيات العامة **Public Policy** من الأمور الصعبة نظرًا

[1] - The World Bank, World Wide Governance Indicators, **Op.Cit.**

[2] - البسام عبد الله بسام، **مرجع سابق الذكر**، ص.10.

لتعدد وظائف الأنظمة السياسية والتغييرات المؤثرة في تلك الوظائف والدور المتنامي للمجتمع في بلورة السياسيات العامة والتأثير عليها؛ ما جعل من السياسات العامة ليست مهمة النظام السياسي فقط؛ بل تعداه لكل مكونات المجتمع، ومن بين أهم التعريفات التي حاولت ضبط مفهوم السياسية العامة نجد التعريف الذي قدمه توماس داي **Thomas Dye** والذي أوضح بأن السياسية العامة هي: **"ما تفعله وما لا تفعله الحكومة"**، في حين عرفها هارولد لاسويل **Harold Lasswell** بأنها: **"مجموعة من الأهداف والقيم التي تسعى الحكومة لتحقيقها**، أما غابرييل ألموند **Gabriel Almond** فقد عرفها بأنها: **محصلة عملية منظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب، دعم) مع مخرجات (قرارات، السياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية.**[1]

ومن خلال التعريف الذي قدمه ألموند **Almond** يظهر بأن السياسات العامة؛ هي نتاج المشاركة السياسية للمواطنين والفواعل الرسمية والفواعل المجتمعية، إذ أن مشاركة المواطنين مباشرة في التأثير على عملية صنع السياسيات أو عبر انضمامهم للفواعل المجتمعية مثل: الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتي لها القدرة في ايصال مطالبهم لصناع القرار؛ سيمكنهم من بلورة سياسات عامة تتوافق مع أهدافهم وطموحاتهم وآفاقهم المستقبلية، وحتى يتم الوصول إلى صنع سياسيات عامة تتصف بالراشدة والعقلانية يجب توفر مشاركة سياسية واسعة للمواطنين والتي تتطلب التعبئة والرؤية الراشدة وتحسيس بأهمية المشاركة السياسية.

وفي ذات الإطار، فإن اختيار المواطنين الجيد لممثليهم على مستوى صناعة القرار السياسي سيمكنهم من بلورة سياسيات راشدة وعقلانية؛ وهذا راجع لكون **السلطة التشريعية** السلطة المختصة بسن القوانين وإقرار السياسات العامة في الدولة، والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة الرقابة على أعمال الحكومة، بينما اختصاص **السلطة التنفيذية** هو الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة، ووضع اللوائح والتعليمات الإدارية التي تنظم عملية تنفيذ السياسات العامة ومشروعات القوانين ومشروعات الخطط التنموية.[2]

كما أن مشاركة المواطن لا تتوقف في التأثير على صنع السياسيات العامة وإنما يتعداه للرقابة عليها، وهذا بمقارنة النتائج المحققة وما التزم السياسيون بتحقيقه،[3] فالنظم غير ديمقراطية لا تسمح برقابة

---

[1]- Joseph Stewart, and others, **Public Policy: An Evolutionary Approche**, (United state: Cengage Learning,3 édition, 2007), P.6.

[2]- محمد نسيب أرزقي وآخرون، **القانون الدستوري السعودي (دراسة قانونية تطبيقية)**، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد 2011)، ص.13.

[3]- وصال نجيب العزاوي، **المرأة العربية والتغيير السياسيي**، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص.7.

المواطنين ولا ممثيلهم على السياسات العامة؛ فالنخب الحاكمة في هذه النظم تعمل على وضع آليات تعرقل العمل الرقابي من طرف المواطنين حتى لا يؤثروا عليها وعلى مخرجاتها السياسية؛ مما يؤدي إلى انعدام الثقة بين المواطنين وصناع القرار؛ ما يؤثر على نسب المشاركة السياسية ومستوياتها؛ فالمواطنون في هذه الحالة يصبحون غير مبالين بالأمور السياسية والتي لها انعكاسات سلبية مثل: اتساع هوة بين المجتمع والدولة وأزمة مشاركة سياسية، إضافة لاعتماد المواطنين على النمط العنيف في التعبير عن مطالبهم السياسية التي تمكنهم من ايصال صوتهم إلى مراكز صنع القرار؛ نظرًا لعدم مقدرتهم على رقابة مخرجات النظام السياسي بتقييمها **أولًا** وتقويمها **ثانيًا**.[1]

ومن الأمثلة عن النظم غير الديمقراطية: مالي، فيتنام، بيلاروسيا، الهندوراس، الكويت،[2] فهي نظم لا تسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار والرقابة؛ إذ نلاحظ من خلال الجدول أدناه انخفاض مؤشرات المشاركة السياسية في هذه النظم والتي انحصرت ما بين 3 و4 من 10 وهي نسب جد منخفضة؛ مما أثر على نسب الحكم الراشد ووضع قيم هذا الأخير في المجال السالب سنة 2020.

الجدول رقم (2): انخفاض نسب المشاركة السياسية والحكم الراشد في النظم غير ديمقراطية سنة 2020

الدول غير ديمقراطية	نسب المشاركة السياسية	نسب الحكم الراشد (2.5+ـ 2.5-)
مالي	**10/4.44**	**-1.05**
فيتنام	**10/3.89**	**-0.38**
بيلاروسيا	**10/3.83**	**-0.79**
الهندوراس	**10/4.44**	**-0.69**
الكويت	**10/3.89**	**-0.40**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

- The Economiste Intelligence Unit, "**Democracy Index 2020 in Sickness and in Heath?",** in**:**

https://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438/images/democracy-index-2020.pdf, Accessed 28/02/2022 at: 12:18.

[1] -فاطمة بودرهم، **مرجع سابق الذكر**، ص.124.

[2] - The Economiste Intelligence Unit, **Op.Cit.**

- The World Bank, World Wide Governance Indicators, **Op.Cit.**

وتأسيسًا على ما سبق، فإن النظم غير ديمقراطية والتي تضع عراقيل على مشاركة المواطنين في بلورة السياسيات العامة والرقابة عليها؛ سيؤدي لإقرار سياسيات عامة غير راشدة وحكم غير راشد يتصف بانعدام الشفافية واللامساواة وغياب قيم المواطنة.

أما النظم الديمقراطية فتعمل على تفعيل مشاركة المواطنين في المجال السياسي والتأثير على الصنع والرقابة على السياسات العامة؛[1] إذ يوضح الجدول أدناه ارتفاع معدلات المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية مثل: هولندا، كوريا الجنوبية، كندا، أيرلندا، أستراليا،[2] والذي يقابله ارتفاع نسب الحكم الراشد، وهو ما يوضح بدقة أن هناك علاقة تأثير مباشرة لمشاركة المواطنين في تنفيذ السياسات العامة والرقابة عليها على تحسين نسب الحكم الراشد.

الجدول رقم (3): ارتفاع نسب المشاركة السياسية والحكم الراشد في النظم ديمقراطية سنة 2020

الدول الديمقراطية	نسب المشاركة السياسية	نسب الحكم الراشد (2.5+ـ 2.5-)
النرويج	10/10	+1.78
اليابان	10/8.13	+1.33
كندا	10/8.89	+1.51
أيرلندا	10/8.33	+1.39
أستراليا	10/8.33	+1.48

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

- The Economiste Intelligence Unit, **Op.Cit.**
- The World Bank, World Wide Governance Indicators, **Op.Cit.**

وتأكيدًا على ما سبق ذكره، فقد أوضحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **USAID** في مقال بعنوان: **مشاركة المواطنين والحوكمة التشاركية – التحديات وفرص تحسين الخدمات العامة على المستوى المحلي–** أن الأنظمة الديمقراطية ومن أجل زيادة نسب الحكم الراشد؛ فإنها تحتاج لتفعيل

[1]- مدحت أحمد يوسف غنايم، **مرجع سابق الذكر**، ص.21.

[2] - The Economiste Intelligence Unit , **Op.Cit.**

مشاركة المواطنين في صناعة القرار وخاصة على المستوى المحلي وإقرار مبدأ التشاركية في إعداد الخطط التنموية بين النظام السياسي والمواطنين.[1]

ومن أهم آليات التي تسمح بمشاركة المواطنين في الرقابة على السياسات العامة خاصة في النظم الديمقراطية ما يلي:

أولا: الديمقراطية التشاركية:

حيث أن زيادة معدلات الفقر وغياب التنمية في الدول واستفراد صناع القرار بالحكم وانتشار مظاهر البيروقراطية؛ جعل الأنظمة الديمقراطية تفكر في إعادة تحيين منظومتها الديمقراطية وهذا بإعادة تعريف مشاركة المواطنين في الحياة السياسية الذي وجب أن يتعدى المشاركة في الصنع والتأثير على السياسات العامة إلى الرقابة عليها.[2]

ومن أجل ذلك ظهرت الديمقراطية التشاركية **Participatory Democracy*** لتجاوز القصور الموجود في الديمقراطية التمثيلية التي لم تسمح برفع المطالب الحقيقة للمواطنين نظرًا لاستغلال السلطة من طرف ممثليهم في المجالس المنتخبة؛ ما جعل عالم الإجتماع الإنجليزي أنتوني غيدنز **Anthony Giddens** في كتابه الموسوم بـ: **"الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية"** يقول بأن: الديمقراطية التمثيلية قامت على إبعاد من هم في المستويات السفلى للمجتمعات والذين لا يجدون أمامهم قنوات تستوعبهم للتعبير عن أفكارهم واحتياجاتهم.[3]

إذ تنطلق المقاربة التشاركية من حق المواطنين في الحصول على فرصة الاختيار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي للارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل وتقاسم المسؤولية مع المواطنين والانفتاح على فواعل

---

[1] - USAID, "**Citizen Engagement and Participatory Governance- Challenges and Opportunities to Improve Public services at the Local Level-**", Accessed 28/02/2022 at: 12:18, https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadq127.pdf

[2] - باديس بن حدة، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد6، العدد1، (جانفي 2017)، ص.283.

* حيث قامت الباحثة الألمانية حنا أرندت **Hannah Arendt** بتعريفها بأنها: الفضاء العام الذي يسمح للمواطنين بالتعبير عن أفكارهم ومطالبهم والرقابة على عمليات صنع السياسيات العامة وجعلها سياسات تعمل على تكريس المصلحة العامة **أولًا** وتحقيق العدالة الاجتماعية **ثانيًا**.

[3] - مراد جاني، "الديمقراطية التشاركية في الجزائر: بين التشريع والممارسة"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد6، العدد11، (أكتوبر 2016) ص.179.

المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص وإشراك كل من يمكن إدماجه مثل: مجالس الأحياء والشباب والنوادي والجمعيات في عملية اتخاذ القرار والرقابة عليه.[1]

وبناءً على ما تم ذكره؛ فإن الديمقراطية التشاركية تسعى لإضفاء جملة من الامتيازات الإجرائية كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنتية المباشرة في عملية صنع القرار، أما الأهداف الجوهرية التي تسعى الديمقراطية التشاركية لتكرسيها ميدانيًا نجد: المحاسبة والمراقبة والتقييم والتقويم للتقليل من الخيارات غير الراشدة وبناء القرارات الراشدة على المستوى المحلي للوصول إلى التنمية والرضى المجتمعي، فالديمقراطية التشاركية إذن آلية مهمة في زيادة مشروعية الأنظمة السياسية.[2]

ثانيا: العضوية في المجالس المنتخبة:

يسعى المواطنون إلى الانضمام للأحزاب السياسية والعضوية في المجالس المنتخبة؛ حتى يتمكنوا من الرقابة على السياسيات العامة وتقويمها بما يتوافق مع الأهداف المجتمعية،[3] إذ تتيح السلطة التشريعية جملة من الآليات للمواطنين في الرقابة على السياسات العامة وأبرزها ما يلي:[4]

❖ **السؤال:**

هو حق شخصي لعضو البرلمان يوجهه إلى أحد أعضاء الوزارة قصد الاستيضاح منه حول قضية معينة، وللنائب فقط ولمرة واحدة أن يعقب على جواب الوزير، وليس لأعضاء البرلمان الآخرين التدخل لإثراء الموضوع، وإن لم يكن رد الوزير مقنعا أو كافيا أو واضحا من حق البرلمان تحويل السؤال إلى موضوع استجواب.

❖ **الاستجواب:**

يُعد الهدف الرئيسي من الاستجواب هو محاسبة رئيس الوزراء أو أحد نوابه أو الوزراء أو نوابهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، فلاستجواب في هذه الحالة يحمل معنى الاتهام أو النقد لسياسات معينة ويعني هذا أن؛ موجه الاستجواب قد تجمعت لديه المعلومات والأدلة الكافية لاتهام الحكومة بما

---

[1]- باديس بن حدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.285

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- نهى عبد الكريم، **صنع القرار في السياسة التعليمية (الأطراف الفاعلة والآليات)**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009)، ص.37.

[4]- صالح جواد كاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990)، ص.245.

يستلزم محاسبتها، إذ يثير الاستجواب مناقشة عامة حول موضوع معين، ويشارك فيه سائر أعضاء البرلمان، ويخلص الاستجواب إلى التصويت المباشر على ثقة الحكومة من عدمها.[1]

❖ **التحقيق:**

عندما يكون جواب الوزير على الاستجواب غير كافي أو غير واضح ويصر البرلمان على معرفة جميع الحقائق؛ في هذه الحالة فإن البرلمان يلجأ إلى تشكيل لجنة تحقيق تقوم بجمع المعلومات والتقصي وهذا باستخدام بجميع الوسائل الممكنة مثل: استدعاء الموظفين، استشارة الخبراء الذين يمكن الاستفادة منهم في التحقيق، إحضار الشهود الذين لديهم صلة بالموضوع، وبعد استكمال التحقيق يعرض تقرير اللجنة على البرلمان فإما أن يقنعها ويتهم الوزير ويقدم استقالته، أو أن مجلس لا يقتنع بما جاء في تقرير ويقرر بناءً على ذلك حفظ الموضوع واعتباره منتهيا.[2]

ثالثا: العضوية في جماعات المصالح:

يلجأ المواطنون إلى العضوية في جماعات المصالح والتي تعمل على مراقبة تنفيذ السياسات العامة الحكومية في جميع مراحلها، وهذا بالضغط على الحكومة على إقرار الشفافية في اعداد السياسات العامة ومساءلتها؛ إذا اتضح أن هناك تقصير في أداء الجهاز التنفيذي، كما تعمل جماعات المصالح على فضح المسؤولين السياسين المتورطين في قضايا فساد.[3]

وبناءً على ما تم ذكره؛ يمكن القول أن العضوية في جماعات المصالح ستمكن المواطنين من تقييم السياسات الحكومية والرقابة عليها وبناء سياسات عامة راشدة تعبر عن الأهداف الحقيقة للمجتمع.

رابعا: الاتصال بأعضاء الجهاز التنفيذي:

يلجأ المواطنون في بعض الأحيان إلى الاتصال بمسؤولي الجهاز التنفيذي؛ إذا كان هناك استخدام لصلاحيات تشريعية تخالف الإرادة الشعبية وتعرقل تحقيق أهداف التنمية، ففي هذه الحالة يطلب

[1]- مدحت أحمد يوسف غنايم، **وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام البرلماني**، (مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011)، ص، ص 397، 398.

[2]- صالح جواد كاظم، علي غالب العاني، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 71،72.

[3]-Transparency International, **Influence of interest groups on Policy – making,** Accessed 04/03/2022 at: 12:18, https://www.u4.no/publications/influence-of-interest-groups-on-policy-making.pdf

المواطنون من رئيس الدولة إجراء انتخابات مسبقة؛ حتى يتمكنوا من إعادة انتخاب أعضاء السلطة التشريعية الذين يعملون على تحقيق الصالح العام.[1]

خامسا: الرقابة عن طريق وسائل الاعلام:

تبرز أهمية وسائل الاعلام على أساس أنها وسيلة للمسؤولين السياسيين في عرض توجهاتهم حول القرارات التي يردونها والسياسات التي يطبقونها، إذ أن هذه القرارات والسياسات المعروضة في وسائل الإعلام ستكمن المواطنين من متابعتها وتقييمها والرقابة عليها.[2]

سادسا: الرقابة عن طريق اللجوء إلى القضاء:

يعتبر حق التقاضي من الحقوق الأساسية للمواطنين في استرداد حقوقهم، ويعد هذا الحق ردًا على الحقوق المصادرة من طرف الأنظمة السياسية؛ فلأنظمة الديمقراطية تعمل على تكريس حق التقاضي وتفعيله في دساتيرها، عكس النظم غير ديمقراطية التي تعمل على عرقلة لجوء المواطنين للقضاء.[3]

وفي ذات السياق، فقد نص **الإعلان العالمي لحقوق الانسان** في مادته 8 و**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في** المادة 2 على إمكانية لجوء المواطنين إلى السلطة القضائية في حال إقرار سياسيات تنموية واجتماعية وثقافية قائمة على التفرقة وعدم المساواة والتمييز العنصري.[4]

إذ يمثل لجوء إلى القضاء بعد إقرار السياسات العامة آلية رقابية مهمة في تكريس سياسات عامة راشدة قائمة على المشاركة الشعبية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وتأسيسًا على ما سبق؛ يمكن القول بأن مشاركة المواطن في الرقابة على السياسات العامة مدخل أساسي لتفعيل خصائص الحكم الراشد وأبرزها ما تعلق بالمساءلة والاستجابة ووصل إلى بناء التوافق حول القرارات المصيرية داخل المجتمع والعمل على زيادة فعالية وكفاءة مخرجات صانع القرار.

---

[1]- محمد باهي أبو يونس، **الرقابة على أعمال الحكومة في النظامي المصري والكويتي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002)، ص ص 19، 20.

[2]- نهى عبد الكريم، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[3]- عبد العزيز بن محمد الصغير، **الضمانات الدستورية للمواطنين بين الشريعة والقانون**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015)، ص.19.

[4]- الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان-**، 2005، ص.30

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن ترقية المشاركة السياسية من خلال المداخل الثلاثة **(السياسية- التنموية -الرقابية)؛** له تأثير مباشر على ترسيخ خصائص وأبعاد الحكم الراشد السياسية والاقتصادية والإدارية.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل أن المشاركة السياسية من أهم الآليات السياسية الحديثة التي يمكن من خلالها الوصول إلى الإجماع الوطني حول إدارة الشأن العام، إذ أن قنوات المشاركة السياسية هي الرابط الأساسي الذي يصل بين المواطنين والنظام السياسي، فكلما زاد الاهتمام بالعملية السياسية ومخرجاتها زادت نسب المشاركة السياسية والاستقرار السياسي؛ ولهذا فإن الأنظمة الديمقراطية تعمل على الدفع بمواطنيها للمشاركة السياسية عبر الانضمام للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني حتى يقوموا بالتعبير عن أفكارهم بطريقة قانونية، خلافا لهذا فإن النظم غير ديمقراطية تقل فيها نسب المشاركة السياسية؛ ما يجعل الاستقرار السياسي فهذه الدول يوصف بالهش، إذ تعمل هذه الأنظمة السياسية على عرقلة نشاط الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وهو الأمر الذي يدفع بمواطنيها للتعبير عن أفكارهم بطريقة غير قانونية ولا تخضع لمراقبة النظام السياسي، فالمشاركة السياسية الفاعلة تحتاج إلى بيئة تشجع على العمل السياسي؛ وهذا بحكم أن المشاركة السياسية الموسعة تعمل على رقابة السياسيات العامة والعملية السياسية وتُقومها بما يخدم الصالح العام.

حيث أن الوصول إلى رسم سياسات عامة راشدة لا يتم إلا بوجود رقابة ومشاركة شعبية ترسخ خصائص الحكم الراشد وتعمل على زيادة مؤشراته القياسية، فنموذج الحكم الراشد وحسب المنظمات الدولية يبنى على خاصية المشاركة، فإذا انعدمت أو قلت المشاركة لا يمكن الوصول إلى سياسات عامة راشدة، كما تعمل المشاركة السياسية كذلك على تقويم نظام الحكم والعملية السياسية، حيث أن الوصول إلى مشاركة سياسية قائمة على رشادة العملية السياسية يعني الوصول إلى نظام حكم قائم على العقلانية والشفافية في التسيير؛ وهو ما يمكننا من تطبيق توصيات البنك الدولي بشأن الأنظمة السياسية الراشدة القائمة في بعدها السياسي على الديمقراطية وسيادة القانون، أما في بعدها الاقتصادي فهي أنظمة ترتفع فيها معدلات التنمية الاقتصادية والبشرية وتقل فيها معدلات الفقر، أما في بعدها الإداري فهي أنظمة تقل فيها مظاهر البيروقراطية وتكرس فيها الأساليب الإدارة الحديثة القائمة في تسييرها على تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتطورة.

فتحقيق هذه الأبعاد يرتبط بتفعيل المشاركة السياسية وجعلها مدخلاً أساسًيا في ترسيخ خصائص الحكم الراشد؛ وهذا عبر تكامل أدوار الدولة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص.

الفصل الثاني:

المشاركة السياسية والحكم الراشد في الجزائر:

الواقع ومؤشرات القياس (1830-2020)

تمهيد:

عرفت المشاركة السياسية في الجزائر تطورات كثيرة بداية من العهد الاستعماري إلى إقرار التعددية الحزبية والتي من خلالها ظهرت عدة فواعل سياسية أصبحت تؤثر بشكل كبير على العملية السياسية خاصة في الشكل التقليدي للمشاركة السياسية والمتمثل في الانتخابات كأحد أهم الآليات السياسية للوصول إلى السلطة، إذ عملت الأحزاب السياسية الموالية للسلطة على التعبئة السياسية وحشد المواطنين للتصويت لها بكل الطرق من أجل رفع نسب المشاركة السياسية خلال الانتخابات، كما ساهمت الفواعل المجتمعية الأخرى في التأثير على العملية السياسية ونسب المشاركة السياسية مثل: المجتمع المدني والإعلام اللذان عملا على مساندة برامج النظام السياسي والدعاية له، أما الفئة الشبابية خاصة والمواطنين عامة فقد عبروا عن مواقفهم السياسية عن طريق الحَراك الشعبي والذي لم يعتمد في ظهوره على القنوات الرسمية للمشاركة السياسية؛ إذ جسد الحَراك الشعبي النمط غير تقليدي للمشاركة السياسية.

وعليه فقد هدفت المشاركة السياسية في الجزائر بنمطيها التقليدي وغير تقليدي على تحقيق مضامين حكم القانون، الشفافية، مكافحة الفساد، العدالة الاجتماعية، والتي لا يمكن تجسيدها إلا بتبني مفهوم الحكم الراشد وخصائصه، وفي هذا الإطار قام النظام السياسي بتأسيس مجموعة من المؤسسات التي من خلالها يُمكن توفير البيئة السياسية المناسبة؛ لتجسيد وترقية الحكم الراشد ومؤشراته القياسية الصادرة عن البنك الدولي.

وعليه سيتم دراسة هذا الفصل وفق أربع مباحث وهي كتالي:

- **المبحث الأول: المشاركة السياسية في الجزائر: المراحل، الفواعل المؤثرة والأشكال**
- **المبحث الثاني: المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية من خلال العملية الانتخابية**
- **المبحث الثالث: الحكم الراشد في الجزائر: دوافع الظهور وآليات التجسيد**
- **المبحث الرابع: الحكم الراشد في الجزائر: دراسة قياسية تفسيرية من منظور البنك الدولي**

المبحث الأول: المشاركة السياسية في الجزائر: المراحل، الفواعل المؤثرة والأشكال

سنتناول خلال هذا المبحث مسار المشاركة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال وصولًا إلى فترة فترة التعددية السياسية، وكذا أهم آليات المشاركة السياسية في الجزائر والتي تُعد الرابط بين الفرد والنظام السياسي وهي أساس عملية التغيير والتحديث السياسي للأنظمة السياسية، كما سنتعرض لتحديد أشكال المشاركة السياسية في الجزائر بنوعيها التقليدية وغير تقليدية ومساهمتها في بلورة السياسات العامة ودورها في رفع مطالب المواطنين لصناع القرار، كما سنتناول مؤشرات قياس المشاركة السياسية في الجزائر من خلال الانتخابات والتي حددنها في الفترة ما بين 2011- 2020.

المطلب الأول: مراحل المشاركة السياسية في الجزائر: قراءة تاريخية

لقد مرت المشاركة السياسية في الجزائر بثلاث مراحل أساسية والتي يمكن تحديدها كالأتي:

- ❖ المشاركة السياسية أثناء المرحلة الاستعمارية **(1830-1961)**
- ❖ المشاركة السياسية في مرحلة الأحادية الحزبية **(1962- 1988)**
- ❖ المشاركة السياسية في مرحلة التعددية الحزبية **(1989- 2010)**

❖ أولا- المشاركة السياسية أثناء المرحلة الاستعمارية:

بدأت مظاهر النشاط السياسي في الجزائر مطلع القرن العشرين في شكل نوادي وجمعيات قدمت عرائض ومطالب تعكس تطلعات الجزائريين المطالبين بالاستقلال، وترفض السياسات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تعمل على القضاء على مقومات الشعب الجزائري؛[1] خاصة بعد إصدار فرنسا مرسومًا في 4 مارس 1848 اعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية،[2] ومن أهم الوسائل التنظيمية العصرية التي اعتمدت آنذاك لمواجهة المحتل الفرنسي وسياساته العدائية ضد الشعب الجزائري، يمكن تحديد ما يلي:[3]

---

[1]- نبيل دريس، **مرجع سابق الذكر**، ص.138.

[2]- وليد بوشو، "الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1939)"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد5، العدد2، (ديسمبر2021)، ص.640.

[3]- نبيل دريس، **مرجع سابق الذكر**، ص.138.

1. المشاركة السياسية عن طريق الجمعيات والنوادي وحركات السياسية:

- **الجمعيات والنوادي:**

مثل: الجمعية الراشدية، الجمعية التوفيقة، نادي صالح باي، إذ كان محور اهتمام هذه الجمعيات نشر الثقافة الإسلامية والدعوة إلى المشاركة السياسية التي تهدف لتوعية المواطنين بضرورة العمل السياسي لمقاومة الاستعمار الفرنسي.

- **الحركات السياسية:**

لقد تمحور وجود الحركات السياسية لمقاومة أساليب الإدارة الفرنسية مثل: سياسة فرق تسد، الاعتقال التعسفي للمواطنين، بناء المحتشدات ومراكز التعذيب، والدفاع عن حقوق الجزائريين بتولي المناصب المدنية وحق المشاركة في الانتخابات وحرية التنقل، ومن بين أبرز الحركات السياسية النشطة آنذاك نجد: لجنة المغاربة، لجنة المحافظين، جماعة النخبة، حركة الشباب الجزائري، الحزب اللبرالي، الحركة الإصلاحية السياسية.[1]

2. المشاركة السياسية عن طريق تيارات الحركة الوطنية:

لقد كانت الحرب العالمية الأولى فرصة لاحتكاك الجزائريين بالمجتمع الأوروبي الذي كان يتمتع بالحرية والديمقراطية،[2] مما ساهم في نضج وتطور فكرهم السياسي وزاد من إحساسهم بضرورة التصدي للعوامل التي تحد من مشاركتهم في المجال السياسي،[3] كما أن طرد **الأمير خالد=** وتزوير الانتخابات المجالس البلدية والعامة؛ كلها عوامل ساهمت في رغبة الجزائريين في تأسيس الأحزاب السياسية ومنظمات الإصلاحية كإطار منظم لبداية نشاطهم السياسي المهيكل للدفاع عن حقوقهم المنتهكة،[4] وقد شكلت الأحزاب السياسية والمنظمات الإصلاحية ما سُمي **بالحركة الوطنية**، حيث ظهرت هذه الأخيرة في شكل تيارات وهي كتالي:[5]

---

[1]- نبيل دريس، **المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق**، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017،)، ص. 136- 138 .

[2]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية، (1939 - 1945) دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 2015/2014)، ص.27.

[3]- نبيل دريس، (المشاركة...)، **مرجع سابق الذكر**، ص.138.

= <u>الأمير خالد</u>: واسمه الكامل خالد بن هاشمي حفيد الأمير عبد القادر ولد بمدينة دمشق عام 1875، وهو سياسي جزائري من رواد العمل السياسي السلمي أثناء الاستعمار الفرنسي.

[4]- محمد شبوب، **مرجع سابق الذكر**، ص.27.

[5]- الطيب لباز، "الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1944)، (نشأتها وأهم اتجاهاتها)"، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد6، العدد3، (جوان 2021)، ص.14.

- **التيار الشيوعي:**

يُعد هذا التيار وليد الحزب الفرنسي الشيوعي والذي تأسس عام 1947، والذي ينادي بالعدالة الاجتماعية وتحرير العمال ولا يبحث عن تحقيق الاستقلال.

- **التيار الديني (الإصلاحي):**

يدعوا هذا التيار إلى المحافظة على الثوابت الوطنية والإسلامية للجزائريين متأثرين بالتيار الإصلاحي للمستشرقين، وقد تمحور اهتمام هذا التيار على التربية الدينية والتعليمية.[1]

- **التيار اللبرالي:**

بدأت بوادره تظهر مع بداية القرن العشرين من طرف الجزائريين المفرنسين؛ وأهم مطالبهم فيما يتعلق بالمشاركة السياسية تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ منح تسيير المؤسسات والمجالس المحلية.
- ✓ حق التمثيل في البرلمان الأوروبي.

كما نادى هذا التيار بالديمقراطية والمواطنة والعدالة والاندماج والتجنيس، مع إبقاء الأحوال الشخصية للجزائريين.

- **التيار الاستقلالي (الثوري):**

تزعمه مصالي الحاج والذي ضم حزب **نجم شمال أفريقيا** ثم **حزب الشعب الجزائري** ثم **حركة انتصار الحريات الديمقراطية**، والذي تبنى البناء الثلاثي (المواطنة، العدالة الاجتماعية، الهوية الإسلامية) والذي انبثقت منه المنظمة الخاصة التي فجرت الثورة باسم جبهة التحرير الوطني.

كما سعت تيارات الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها الإيديولوجية في المرحلة الاستعمارية إلى تأسيس دعامة الدولة الحديثة المتشبعة بالحداثة، ومقاومة السياسة الاستعمارية، كما سعت لترقية الهوية الوطنية التي حاولت فرنسا محوها.[3]

---

[1]- حفيظة بلعربي، مصطفى زاوي، "الانتخابات في تاريخ الجزائر المعاصر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد6، العدد1، (جوان 2019)، ص.8.

[2]- نبيل دريس، (المشاركة...)، **مرجع سابق الذكر**، ص.141.

[3]- حفيظة بلعربي، مصطفى زاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

3. المشاركة السياسية من خلال حزب جبهة التحرير الوطني:

عمل حزب جبهة التحرير الوطني إبان اندلاع الثورة التحريرية على تطوير مسار الثورة على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا من خلال بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام وبرنامج طرابلس.[1]

فمشاركة السياسية التي انتهجتها قيادة الحزب قائمة على العمل الثوري والدبلوماسي ومقاطعة فرنسا وسياساتها العدائية؛ تحقيقا للمطلب الأساسي للشعب الجزائري والمتمثل في الاستقلال وحق تقرير المصير.[2]

أما الجانب القانوني للمشاركة السياسية والمتمثل في الانتخابات فقد حاولت الإدارة الفرنسية تزوير الانتخابات وتحييد الجزائريين عن العملية السياسية.[3]

4. المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي:

هو استفتاء استقلال الجزائر عن فرنسا والذي تم يوم **1 جويلية 1962**، إذ صوت أغلب الجزائريين للاستقلال بحوالي **99.72 %** من الأصوات المعبر عنها في الاستفتاء، كما تم بعدها في 3 جويلية اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر.[4]

❖ ثانيا- المشاركة السياسية أثناء الأحادية الحزبية:

بعد الاستقلال مباشرة ومخافة من الفراغ التشريعي صدر قانون رقم **175/62** يوم 31 ديسمبر يتضمن بقاء التشريع الفرنسي وترك ما يتعارض مع السيادة الوطنية، إذ أن النصوص سارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية، ولمنع نشاطها صدر مرسوم رقم **297/63** مؤرخ في 14 أوت 1963 يتضمن في بنوده منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وقد تضمنت مادته الأولى ما يلي: **« يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات التي لها هدف سياسي»**، وهذا من أجل جعل حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي وقيادي والممثل الوحيد للسلطة السياسية باعتباره الواجهة السياسية التي فجرت الثورة التحريرية عام 1954.[5]

---

[1]- نبيل دريس، (المشاركة...)، **مرجع سابق الذكر**، ص.142.

[2]- عامر علي سمير الدليسي، **سقوط الأنظمة السياسية الانتفاضات والثورات الشعبية- أسباب وعوامل-**، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021) ص.135.

[3]- نبيل دريس، (المشاركة...)، **مرجع سابق الذكر**، ص.142.

[4]- باتريك إيفينو، جون بلانشيس، **حرب الجزائر ملفات وشهادات**، (الجزائر: دار الوعي، 2013)، ص.308.

[5]- أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، **مجلة الباحث**، المجلد4، العدد 4، (جوان 2006)، ص.123.

وما ميز هذه المرحلة وجود هيمنة لحزب جبهة التحرير الوطني على السلطة، وتراجع دور المجتمع المدني كداعم أساسي للمجتمع السياسي (الدولة)، والتوجه النخبة السياسية آنذاك لتبني الاشتراكية،[1] وهذا ما كرسه قانونيا دستور 1963 في مواده: 23، 24، 25، 26؛ إذ نصت المادة 24 منه أن: **« جبهة التحرير الوطني تحدد سيادة الأمة، وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة»**، أما المادة 25 منه تنص أن: "**جبهة التحرير الوطني تشخص مطامح العميقة للجماهير، وتهذبها وتنظمها وهي رائدة في تحقيق مطامحها**"، في حين أن المادة 26 نصت على أن: "**جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتُشيد الاشتراكية في الجزائر**" ومع صدور هذه النصوص الدستورية منع من تشكيل أو اعتماد أي حزب سياسي عبر كامل التراب الوطني.[2]

وعليه فإن واقع المشاركة السياسية خلال هذه المرحلة كان كما يلي:

- **واقع المشاركة السياسية في ظل دستور 1963:**

لقد احتكر حزب جبهة التحرير الوطني حق الترشيح في جميع المستويات؛ حيث يُنتخب أعضاء المجلس الوطني بناءً على الترشيح من قيادة الحزب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري وهذا ما توضحه المادة 27 من دستور 1963 إذ أوردت «**السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في المجلس الوطني ترشحهم جبهة التحرير الوطني، وينتخبون بالاقتراع العام المباشر والسري لمدة خمس سنين**».[3]

- **واقع المشاركة السياسية في ظل ميثاق 1964:**

يضع ميثاق 1964 نشاطا معينا ومحددا للمنظمات الجماهيرية يخدم التوجه الاشتراكي للبلاد من خلال التعبئة الجماهيرية، إذ أوجب على المنظمات الجماهيرية جميعها أن تكون في خدمة الحزب الواحد **(جبهة التحرير الوطني)** ، وهذا يعني ضمنيًا عدم السماح لها بالمشاركة السياسية الحقيقة في إدارة الشأن العام واقتراح السياسيات العامة، بل أكثر من ذلك جعلها هذا الميثاق أداة تعبئة لصالح حزب جبهة التحرير الوطني تساعده في تنفيذ أهدافه الاشتراكية.[4]

---

[1]- حفيظة بلعربي، مصطفى زاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.9.

[2]- **أُنظر**: دستور 1963.

[3]- مجلس الأمة، "**مجلة الفكر البرلماني**"، تاريخ الإطلاع: 2021/11/13، على الساعة: 19:00، http://www.majliselouma.dz/ -

[4]- **أُنظر:** ميثاق 1964.

- **واقع المشاركة السياسية في ظل دستور 1976:**

يعتبر كذلك الدستور الصادر عام 1976 تكريسا لمبدأ الأحادية الحزبية وهو ما توضحه مواده، إذ تنص المادة 94 منه على أن النظام التأسيسي الجزائري يقوم على مبدأ الحزب الواحد، وهو ما تؤكده أيضًا المادة 95 منه والتي أوضحت بأن**« جبهة التحرير الوطني هو الحزب الواحد في البلاد.....»**، أما المشاركة السياسية في هذه المرحلة أخذت طابع التعبئة أيضا وهو ما توضحه المادة 100 من نفس الدستور والتي نصت على أن: **"المنظمات الجماهيرية بإشراف الحزب ومراقبته، مكلفة بتعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كُبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها نتيجة البناء والنجاح في بناء الاشتراكية....."**، كما أن الترشح لعضوية المجلس الشعبي الوطني لا يكون إلا بالترشيح من قيادة الحزب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري.[1]

وما يلاحظ من خلال دساتير مرحلة الحزب الواحد أن حزب جبهة التحرير الوطني احتكر التمثيل السياسي لأعضائه فقط، إذ يوضح دستور 1963 و1976 أن العضوية في البرلمان تتم عبر الترشيح من قيادة الحزب، وهو نفس المنطق السياسي الذي اعتمد في انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية عن طريق **مرسوم 63-265** الذي جاء في دستور 1963،[2] أو قانون **الانتخابات 80-08** كأول قانون انتخابات في الجزائر والذي جاء في ظل دستور 1976.[3]

وفي ذات الإطار فقد نظمت الجزائر في مرحلة الحزب الواحد ثلاث انتخابات وهي: انتخابات المجالس الشعبية البلدية 05 فيفيري 1967، الانتخابات المحلية والولائية 25 فيفري 1969، الانتخابات المحلية البلدية 14 فيفري 1971.

وما يمكن استخلاصه أن الانتخابات في مرحلة الأحادية الحزبية لا تشكل عملية ضرورية لإرساء الشرعية ما دام الحزب يركز على الشرعية التاريخية، كما أن الوظيفة الجوهرية للانتخابات في هذه المرحلة تتمثل في تنفيذ السياسات العامة لحزب جبهة التحرير الوطني عن طريق مرشحيه الذين يبدون الولاء التام لكل المخرجات السياسية للحزب.[4]

---

[1]- أنظر: دستور 1976.

[2]- أنظر في: **المادة 66 من القانون رقم 80-08 المؤرخ في 25 أكتوبر 1980**، يتضمن قانون الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص. 1602.

[3]- عبد المومن عبد الوهاب، **النظام الانتخابي في الجزائر مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الجزائري**، (الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.69.

[4]- نبيل دريس، (الديمقراطية...)، **مرجع سابق الذكر**، ص.145.

❖ ثالثا-المشاركة السياسية في مرحلة التعددية الحزبية:

إن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها الجزائر خلال عامي 1988 و1989 وما جاءت به أحداث أكتوبر 1988، كانت تمهيدا للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري، وما يقوم عليه النظام الحزبي وشرعية الدستورية، إذ جاء دستور 1989 ليكون بداية التعددية الحزبية في الجزائر.[1]

وعليه فقد كرس دستور 1989 التعددية الحزبية بالنص عليها مباشرة في **المادة 40 « حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب»**[2] وبهذا تم وضع الحد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال، وقد ترتب عن التعددية الحزبية مبادئ وقواعد منصوص عليها دستوريا تجسد: حرية التعبير، إنشاء الجمعيات والاجتماع، إذ نصت **المادة 10** من دستور 1989 على أن: "**الشعب حر في اختيار ممثليه**"، أما **المادة 14** فقد نصت على أن: **« الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية»**.[3]

وقد جاء **قانون رقم 89-11** بتاريخ 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي لينظم العمل الحزبي وقد صدر القانون في 44 مادة و5 أبواب[4]، ويظهر من خلال المواده 5 و6 **(قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي)** تركيز المشرع على منع ظهور الأحزاب القائمة على الممارسات الطائفية والجهوية والإقطاعية، كما نلاحظ في هذا القانون الطابع الإلزامي بغية تقنين كل التظاهرات السياسية وتجنب الأخطار التي يمكن أن تنجم عن ظهور هذه الجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية، كما أن شروط تكوينها لا يخضع لصعوبات بيروقراطية وتنظيمية فعدد 15 شخص كافي لتشكيلها، وهذا ما يفسر لنا ظهور عدد كبير من الجمعيات ذات الطابع السياسي في ظرف وجيز.[5]

---

[1]- عبد النور ناجي، **تجربة الانتخابات الجزائرية في النظم التعددية السياسية 1990-2007**، (عنابة: منشورات جامعية باجي مختار، 2007)، ص.31.

[2]- **أنظر:** المادة 40 من دستور 1989.

[3]- حسين مزود، **الأحزاب السياسية والتداول على السلطة (1989-2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام 2012/2011)، ص.101.

[4]- عبد النور ناجي، **التجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص. 106.

[5]- خالد توازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005)، ص.107.

ولعل استخدام المشرع الجزائري لمصطلح الجمعيات السياسية بدلا من الأحزاب السياسية راجع إلى اعتبار مصطلح الجمعيات أضعف وطئا وأقل شئنا من الأحزاب السياسية التي ظل الإقرار بوجودها من الممنوعات، وهو ما يعني التدريجية في الانتقال من نظام سياسي مغلق لنظام سياسي مفتوح، فهذه التدرجية تهدف لنتيجتين تتعلقان أساسا بالمشاركة السياسية[1] وهما:[2]

- فرض قيود على جمعيات ذات طابع سياسي دون منحها حق المشاركة السياسية الفعالة في إدارة الشأن العام.
- عدم الرغبة في وجود جمعيات ذات طابع سياسي مؤهلة وقادرة على المنافسة السياسية.

ومن أهم التيارات الحزبية التي نشأت في هذه المرحلة:[3]

- **أحزاب التيار الوطني.**
- **أحزاب التيار العلماني.**
- **أحزاب التيار الإسلامي.**

وهناك من كتاب من يصنفها ومن بينهم **هواري العدي** إلى:[4]

- **أحزاب السلطة والإدارة** مثل: جبهة التحرير الوطني.
- **أحزاب إسلامية** مثل: الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- **أحزاب غير إسلاميه** مثل: حزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية.

ولتمكين هذه الجمعيات من المشاركة السياسية صدر قانون الانتخابات بموجب قانون **121/89** الذي تبنى طريقة الاقتراع النسبي مع الأفضلية للأغلبية، إذ نصت **المادة 62** من القانون: **"إذ تحصلت القائمة على أغلبية الأصوات المعبر عنها فإنها تحوز جميع الأصوات"**، ورغم صدور هذه القوانين التي تنص على التعددية نجد نقيض ذلك في بقاء حزب جبهة التحرير الوطني يتحكم في المجلس الشعبي الوطني وبقي ليكمل عهدته السياسية من 1987 إلى 1992.[5]

---

[1]- زهيرة بن علي،" تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية"، **مجلة القانون**، المجلد1، العدد 2، (جويلية 2010)، ص.205.

[2]- أمين الباز، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**، (الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، 2013)، ص.213.

[3]- نعيمة سمينة، "الانتخابات البرلمانية الجزائرية 2012 في ضوء التحولات السياسية العربية "، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد21، 2012، ص 24.

[4]- حسين مزود، **مرجع سابق الذكر**، ص.106.

[5]- عبد المؤمن عبد الوهاب، **مرجع سابق الذكر**، ص. 124.

وقد جرت أول انتخابات تعددية سنة 1990 وفازت بأغلبية أصواتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنتيجة **55.42%** من إجمالي المقاعد في الانتخابات المحلية،[1] أما الانتخابات التشريعية المقامة في 26 ديسمبر 1991 في دورها الأول ففقد عرفت أيضًا فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 180 مقعد ليتم بعدها حل الحزب وتوقيف المسار الانتخابي،[2] وقد شارك في هذه الانتخابات حوالي **7 ملايين** ناخب وهو مؤشر قوي للمشاركة السياسية بسبب الخطاب النقدي الموجه للسلطة من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولاعتمادها أيضًا على المرجعية الدينية في التسويق السياسي لبرنامج الانتخابي للحزب.[3]

بعدها دخلت الجزائر مرحلة انتقالية حيث اقتصرت المشاركة السياسية فيها على تعين بعض الشخصيات لإدارة الشأن السياسي والمؤسسات الانتقالية مثل: **المجلس الوطني الاستشاري*** الذي رفضت معظم الجمعيات ذات الطابع السياسي الانخراط فيه، كما تم أيضا تشكيل المجلس الأعلى للدولة، بعدها تم عقد ندوة الوفاق الوطني في 1994 التي صادقت على أرضية الوفاق الوطني بمشاركة الجمعيات ذات الطابع السياسي والتنظيمات الجماهيرية ما عدا الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، وقد حُدد في هذه الندوة مرحلة انتقالية بثلاث سنوات يتولى تسييرها:[4]

- **رئيس الدولة:** والذي يعينه المجلس الأعلى للأمن.
- **رئيس الحكومة:** يعينه وينهي مهامه رئيس الدولة.
- **المجلس الوطني الانتقالي:** يعين لمدة ثلاث سنوات والهدف منه العودة للمسار الانتخابي وبناء المؤسسات السياسية والمجالس المنتخبة وقد ضم 200 عضوا يمثلون الأطراف الفاعلة في الدولة: جمعيات ذات الطابع السياسي، القوى الاقتصادية، إذ يعينون بمرسوم رئاسي ويوزعون على النحو التالي:
- 30 مقعد للدولة (السلطة).
- 35 مقعد للجمعيات ذات الطابع السياسي.
- 35 مقعد للقوى الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- أحمد سويقات، **مرجع سابق الذكر**، ص.125.

[2]- نسيم حرار، **أدباء الجزائر مبدعو التسعينات الأكثر خظوة بالدراسات الجامعية**، (بريطانيا: إي- الكُتب، 2018) ص.26.

[3]- أحمد سويقات، **مرجع سابق الذكر**، ص.125.

*** هو برلمان انتقالي المكون من مجلس واحد والذي أنشأه المجلس الأعلى للأمن في جانفي 1994 لمساعدته في إدارة الشأن العام بعد توقيف المسار الانتخابي.**

[4]- عبد الله بلغيث، **الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر دراسة النظام والسلوك الانتخابي**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017)، ص. 158-171.

ولعل الهدف الأساسي لندوة الوفاق الوطني هو التحضير للانتخابات الرئاسية عام 1995 لاعتبار العملية الانتخابية أحد آليات المشاركة السياسية والتداول على السلطة وتحقيق الشرعية وتكريس الانتخابات كحل للأزمة السياسية والأمنية؛ خاصة بعد تَشكل جناح مسلح خاص بالجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، وعلى رغم من رفض الانتخابات من طرف العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي؛ إلا أنها أقيمت في وقتها لتعد أول انتخابات رئاسية في تاريخ الجزائر وقد شارك فيها: لمين زروال، محفوظ نحناح، سعيد سعدي، نور الدين بوكروح، أما قضية المشاركة السياسية فقد كانت التحدي الأكبر للسلطة لكنها تجاوزتها رغم الظروف الأمنية غير مستقرة ونداءات المقاطعة، إذ تم تسجيل 12 مليون ناخب من أصل 16 مليون ناخب؛ أي أن عدد ناخبين قدر نسبيا بـ **75%**، حيث سجلت هذه الانتخابات ارتفاعا في نسبة المشاركة عن تشريعيات 1991 بـ **17 %**.[1]

بعد هذه الانتخابات صدر دستور 1996 بناءً على استفتاء شعبي والذي من خلاله تم العودة إلى مسار التعددية السياسية، إذ لجأ هذه المرة المشرع الجزائري لاستخدام مصطلح الأحزاب السياسية صراحةً بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي، إذ نصت المادة 42 منه على أن: " **حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والتعليم ومكونات الأساسية للهوية الوطنية**"،[2] كما تم وضع مجموعة من الإصلاحات كإنشاء برلمان بغرفتيه مكون من مجلسين، وإصدار أول قانون عضوي للانتخابات بعد 1996 والمتمثل في **الأمر 07/97** والذي عُدل من خلال الأمر رقم **08/97**،[3] وعلى إثر ذلك تم تنظيم الانتخابات التشريعية في جويلية 1997 والتي فاز بها: حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي لم يتجاوزه تشكيله 6 أشهر، إذ حصل على أغلبية المقاعد والمقدرة بـ 156 مقعدا، ثم حركة مجتمع السلم بـ 65 مقعد، ثم حزب جبهة التحرير الوطني بـ 62 مقعد، وبعد الإعلان عن هذه النتائج تم تنظيم عدة مظاهرات تتهم السلطة بالتزوير.[4]

بعد هذه التشريعيات تم إجراء انتخابات رئاسية جعلت عبد العزيز بوتفليقة ثاني رئيس للجزائر سنة 1999، إذ عرفت البلاد في فترة حكمه تحولات سياسية ودستورية عملت على إصلاح الدولة مع المحافظة على البناء السياسي والدستوري الذي شهدته الجزائر بعد سنة 1995، أما عن المشاركة

---

[1]- خالد توازي، **مرجع سابق الذكر**، ص.157.

[2]- إسماعيل بن حفاف، "ممارسة حق إنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر على ضوء القانون العضوي 04-12 المتعلق بالأحزاب السياسية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد9، العدد3، (سبتمبر 2016)، ص.90.

[3]- عبد المؤمن عبد الوهاب، **مرجع سابق الذكر**، ص.88.

[4]- خالد توازي، **مرجع سابق الذكر**، ص.148.

السياسية للأحزاب السياسية في إدارة الشأن العام في هذه المرحلة فإنها عجزت عن مواجهة القطب سياسي عرف آنذاك **"بالتحالف الرئاسي"** الذي سيطر على جميع المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية وقد ضم هذا التحالف: **[جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي]**، وقد استمر هذا التحالف من سنة 1999 إلى غاية 2010.[1]

وعلى ضوء ما سبق يمكن الاستنتاج؛ بأن المرحلة الاستعمارية لم تكن للمشاركة السياسية المكانة الأساسية في الفكر الثوري ولا في صلب اهتمام قادة الثورة بقدر ما بحثوا عن تحقيق الاستقلال، إذ يمكن اعتبار أن المشاركة السياسية خلال هذه المرحلة كانت رمزية، أما المشاركة السياسية خلال المرحلة الأحادية الحزبية كانت محدودة وموجهة تأخذ شكل التعبئة الجماهيرية، كما تميزت باحتكار الترشيح وغياب عنصر المنافسة السياسية، أما المشاركة السياسية خلال مرحلة التعددية فقد كانت فعالة في بدايتها من خلال تبني أغلبية المواطنين خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما جعلهم يتوجهون للتصويت، ثم أصبحت بعدها شكلية بعد توقيف المسار الانتخابي وعدم احترام الإرادة الشعبية، حيث حاولت السلطة توجيه العملية السياسية والانتخابية بما يضمن بقاءها في الحكم.

المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في فهم سلوك المشاركة السياسية في الجزائر

نظرًا لتعقد العملية السياسية في الجزائر وتشعبها فإن الفواعل المؤثرة في نسب ومستويات المشاركة السياسية متعددة ومتنوعة، وهذا نتيجة رغبة كل فاعل في التأثير على مضامين السياسات العامة وطرح مخرجات تتوافق مع أجندته وأهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه سنتناول خلال هذا المطلب أهم الفواعل المؤثرة في فهم سلوك المشاركة السياسية خلال الفترة ما بين 2011- 2020 والتي يمكن تحديدها كما يلي:

- **الأحزاب السياسية؛**
- **المجتمع المدني؛**
- **القطاع الخاص؛**
- **وسائل الإعلام؛**
- **المؤسسة العسكرية.**

[1]- عبد الله بلغيث، **مرجع سابق الذكر**، ص.180-182.

أولا- الأحزاب السياسية:

لقد أقرت الإصلاحات السياسية لسنة 2011 اعتماد 39 حزب سياسي جديد ليصبح عدد الأحزاب السياسية النشطة في الجزائر 60 حزبا، وفيما يلي قائمة الأحزاب السياسية المتواجدة في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات السياسية لسنة 2011:[1]

أ. قائمة الأحزاب السياسية القديمة التي كانت قبل إصلاحات 2011:

جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال، حزب التجديد الجزائري، التجمع الجزائري، الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو، عهد 54، التجمع الوطني الجمهوري، حركة من أجل التنمية والديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حركة الوفاق الوطني، حركة الانفتاح، الحركة الوطنية للآمال، الحزب الجمهوري التقدمي.

ب. قائمة الأحزاب السياسية التي اعتمدت بعد إصلاحات 2011:

حزب الحرية والعدالة، جبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية، جبهة المستقبل، جبهة الجزائر الجديدة، حزب الكرامة، جبهة الوطنية للحريات، الحركة الشعبية الجزائرية، حزب الفجر الجديد، إتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية، جبهة التغيير، حركة المواطنين الأحرار، جيل جديد، الحزب الوطني الحر، العدل والبيان، جبهة الحكم الراشد، حزب النور الجزائري، حزب الجزائري الأخضر للتنمية، حزب أوفياء الوطن، جبهة التبادل الديمقراطي للمواطنة، الوسيط السياسي، الوحدة الوطنية للتنمية، الإتحاد من أجل التغيير والرقي، الجبهة الجزائرية للتنمية والحرية والعدالة، طلائع الحريات، حركة البناء الوطني.

إن تصنيف الأحزاب السياسية محل الدراسة ليس بالأمر السهل لأنها تخضع أساسا لعدة معايير ومستويات متعلقة بالظاهرة الحزبية والتعدد السوسيولوجي، إذ يرى الدارسون في مجال الأحزاب السياسية في الجزائر على وجود عدة تيارات تختلف من حيث التوجه فنجد التيار: الوطني، العلماني، الإسلامي، وهذا تصنيف يعتمد على الجانب الإيديولوجي، وهناك تصنيف أخر للأحزاب السياسية والمتمثل في:

[1]- موسوعة عريق، "**أحزاب الجزائر**"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/18، على الساعة: 11:00، https://areq.net/

أحزاب اليمين، الوسط واليسار، وهناك تصنيف أخر يضم الأحزاب الصغيرة والكبيرة؛ إذ يستند هذا التصنيف على قدرة الحزب على انتشار جغرافيا، وكذا قوة تواجده في الساحة السياسية.[1]

وبناء على ما تم ذكره؛ سنختار بعض الأحزاب سياسية التي لها القدرة على التأثير في العملية السياسية والتي لها انتشار جغرافي واسع؛ وهذا وفق التيار السياسي الذي تنتمي إليه ونفصل فيها من خلال ما يلي:

❖ **التيار الوطني:** والذي يضم:

- **حزب جبهة التحرير الوطني:** وهو الحزب المسيطر على الساحة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال تبنى الفكر الاشتراكي أثناء سبعينات القرن الماضي يضم في صفوفه جميع مكونات المجتمع الجزائري ومن أهم مبادئه: الأغلبية في اتخاذ القرارات، الانسجام في العمل، كما يتواجد الحزب في جميع ولايات الوطن.[2]
- **التجمع الوطني الديمقراطي:** وقد ظهر سنة 1997 يتبنى مرجعية بيان أول نوفمبر كعقيدة سياسية، يتواجد في جميع التراب الوطني، وينشط وفق قواعد الدستور وقوانين الجمهورية.[3]

❖ **التيار العلماني**: والذي يضم:

- **جبهة القوى الاشتراكية:** تعد جذور نشأة الحزب لأزمة صائفة 1962 وإخفاق "حسين أيت أحمد" في معارضته داخل المجلس التأسيسي لِيكَون بعدها حزب "جبهة القوى الاشتراكية" في 1963 بنشاط غير رسمي باعتبار أن تلك الفترة هي فترة الأحادية الحزبية.
- **التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:** يعتبر سعيد سعدي مؤسس الحزب بعد انسحابه من جبهة القوى الاشتراكية وتأكيده على البعد السياسي للقضية الأمازيغية، وقد شارك الحزب في انتخابات 1995 في محاولة لإضفاء البعد الوطني للحزب، إذ يتمحور خطاب السياسي للحزب حول الدفاع عن القيم الجمهورية والديمقراطية والمواطنة.[4]

---

[1]- أمين الباز، **مرجع سابق الذكر**، ص.220.

[2]- مهدي أيت جردات، **الأحداث السياسية والحركات الإسلامية في الوطن العربي**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص، ص 93، 94.

[3]- التجمع الوطني الديمقراطي، **القانون الأساسي ونظام الداخلي للحزب**، (الجزائر: منشورات الحزب، 2008)، ص.11- 13.

[4]- محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلة نقدية**، (سطيف: دار المجد للنشر والتوزيع، 2010)، ص، ص 63، 64.

- **حزب العمال**: تأسس هذا الحزب سنة 1990 وهو امتداد للمنظومة الاشتراكية التي كانت تعمل في سر قبل إعلان التعددية في الجزائر، وهو حزب يساري يتبنى المبادئ التروتسكية ومن أهم أهدافه: الدفاع عن حقوق العمال، محاربة الخوصصة واللبرالية.[1]

❖ **التيار الإسلامي:** والذي يضم:

- **حركة مجتمع السلم**: وهي عبارة عن حركة سياسية تدعوا إلى الالتزام بالإسلام كمرجعية مشتركة في إطار منهج الاعتدال والوسطية أسسها: محفوظ نحناح، ومن أهم مبادئ الحركة: الإسلام كعقيدة لتنظيم حياة الإنسان، المحافظة على الوحدة الوطنية، اعتبار اللغة العربية وعاءً للأمة، وللإشارة فقد سميت الحركة في بداية التعددية بحركة المجتمع الإسلامي.[2]
- **حركة البناء الوطني:** هي حزب سياسي إسلامي أسسه "مصطفى بلمهدي" عام 2014، وقد رشح الحزب رئيسه عبد القادر بن قرينة لرئاسيات 2019.[3]

ثانيا- المجتمع المدني:

ولعل أبرز مكونات المجتمع المدني في الجزائر، والتي تعمل على التأثير على القرارات الحكومية والسياسات العامة نجد ما يلي:

- **المنظمات النقابية:**

تُشكل التنظيمات النقابية أحد أهم مكونات المجتمع المدني في الجزائر فقد منحت جميع الدساتير الجزائرية حق العمل النقابي ومن أهم هذه النقابات نجد: نقابة المعلمين، نقابة طياري الخطوط الجوية الجزائرية، نقابة أطباء الصحة العمومة[4]، **الإتحاد العام للعمال الجزائريين***.[5]

---

[1]- سعاد بن قفة، **مرجع سابق الذكر**، ص.123.

[2]- مهدي أنس جردات، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 63، 64.

[3]- **أنظر في:** الموقع الرسمي لحركة البناء الوطني، تاريخ الإطلاع: 2021/01/20، على الساعة 23:00، https://elbinaa.com/.

[4]- محمد حسن بن مالك، "المجتمع المدني بين الاستقلالية والتبعية بعد إقرار التعددية في الجزائر"، **المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد2، العدد 2، (ديسمبر 2018)، ص، ص 241، 242.

[5]- ليندة لطادة بن محرز، **المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية دراسة تطبيقية- الجزائر أنموذجا**-(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016)، ص.112-116.

* أحد الجماعات المصلحية تابعة عن لحزب جبهة التحرير الوطني في الفترة الأحادية، لكن بعد إقرار التعددية يسعى الإتحاد لتحقيق الاستقلالية.

وفي ذات السياق فقد؛ تشكلت علاقة جيدة بين النقابات العمالية والحكومة، إذ تمكنت النقابات العمالية من تحقيق مطالب كثيرة فيما يخص الأجور وإصدار القوانين الأساسية للوظيفة العميومية، كما أصبحت شريك اجتماعي يحاور الحكومة ويناقش المسائل المهنية والاقتصادية من خلال ما سُمي **"الحوار الثلاثي"** فتفاوضت في الاتفاقيات الجماعية[1]، ومن أهم هذه الاتفاقيات: "**العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية**" سنة 2014 والذي أودع لدى وزارة الصناعة والمناجم في مارس 2014.[2]

- **الجمعيات:**

لقد شكلت الجمعيات بمختلف اتجاهاتها ونشطاتها أحد أبرز دعائم المجتمع المدني في الجزائر، إذ وصل عددها سنة 2011 لـ: 78323 جمعية[3] منها: 77361 محلية و96 وطنية حسب إحصائيات وزارة الداخلية ومن أهم الجمعيات الناشطة في الجزائر نجد: جمعية حماية المستهلك.[4]

ولعل أهم المعيقات التي تقف أمام تطوير نشاط الجمعيات في الجزائر وجود مشكلين أسياسين:[5]

المشكلة الأولى تتمثل**:** في بقاء المشاركة الجمعوية ضعيفة وتشكوا من العجز الكبير في أوساط الشبابية، ويرجع هذا إلى عدم مقدرة مؤسسات الدولة على إدماج هذه الفئة في مهمة التنمية وتقلد المناصب السياسية، إذ تمثل نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر في السنوات الممتدة من 2011 إلى غاية 2020 ما نسبته **5%** فقط، وتتضاعف أحيانا لتصل **11%**، وعلى سبيل المقارنة ففي فرنسا نسبة المشاركة الجمعوية تتراوح بين: **39 %** و**43 %**.

المشكلة الثانية تتمثل: في عدم اعتبار العمل الجمعوي للدفاع عن قضايا الأمة من أولويات الشباب الجزائري، ويظهر هذا من خلال ابتعادهم عن العمل الجمعوي والسبب في ذلك يرجع لعدم ثقتهم في الطبقة السياسة والمؤسسات السياسية للدولة.

---

[1]- رشيد واضح، "الحرية النقابية في الجزائر: من الأحادية إلى التعددية"، **مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد3، العدد10، (جوان 2018)، ص.521.

[2]- خالد عطوي، "الطبيعة القانونية للثلاثية الوطنية للحوار الاجتماعي في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد5، العدد10، (جوان 2018)، ص.112.

[3]- محمد حسن بن مالك، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 242، 241.

[4]- أمل غريب، جمال بن زروق، "استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الإلكترونية، دراسة في بنية المجتمع المدني في سكيكدة"، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد2، العدد 7، (مارس2017)، ص.230.

[5]- ليندة لطادة بن محرز، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 218، 219.

- **التنظيمات النسوية:**

وهي عبارة عن تنظيمات تعمل على تحقيق المطالب الفئوية النسوية ورفعها لصانع القرار، حيث تبحث هذه التنظيمات النسوية عن زيادة تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة ومراكز صنع القرار، ولعل أبرز المناصب السياسية التي ترافع عليها هذه التنظيمات منصب وزير، نائب، رئيس حزب سياسي.

- **منظمات حقوق الإنسان:**

تخص هذه المنظمات باهتمام الفئات النخبوية الثلاثة: فئة المحامين، فئة الجامعين، فئة الأطباء، ولعل أبرز التنظيمات الحقوقية النشطة: **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان** التي تعمل على كشف خروقات في هذا المجال، وكذا نشر ثقافة حقوق الإنسان في الجزائر، **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان** والتي تأسست عام 1987 وهي منظمة غير حكومية تعمل على ترقية وحماية حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الكرامة والحرية، **المرصد الوطني لحقوق الإنسان** والذي يمثل هيئة استشارية أنشأ لمواجهة الحملات الدعائية في مرحلة التسعينات بشأن انتهاكات حقوق الانسان في الجزائر.[1]

- **الحركات الطلابية:**

تعد الحركات الطلابية أبرز التنظيمات المجتمعية التي تهدف إلى حل مشاكل الأمة باعتبارها شريكا اجتماعيا، لكنها في الجزائر وفي ألفينيات تحولت إلى تيارات تخدم الأحزاب السياسية والنظام السياسي وتقوم بالدعاية له، ومن بين هذه الحركات: **تجمع الطلبة الجزائرين الأحرار، الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، التحالف من أجل التجديد الطلابي.**[2]

- **المنظمات الثورية:**

مثل: المنظمة الوطنية للمجاهدين، منظمة أبناء الشهداء، التنسيقية الوطنية أبناء الشهداء، الكشافة الإسلامية، حيث تعمل هذه المنظمات أساسا على إحياء الأعياد الوطنية والدفاع عن حقوق الأساسية لأبناء الشهداء والمجاهدين.[3]

---

[1]- محمد بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.26 – 84.

[2]- المديرية الفرعية للأنشطة العلمية، الثقافية والرياضية، **"التنظيمات الطلابية المعتمدة"**، تاريخ الإطلاع: تاريخ الإطلاع: 2022/10/31، على الساعة 13:00، http://sdascs.univ-guelma.dz/

[3]- محمد بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.85.

وبناءً على ما سبق؛ يمكن القول أن تنظيمات المجتمع المدني تساهم وبشكل نسبي في التأثير على السياسيات الحكومية من خلال التنظيمات النقابية التي ترافع من أجل حقوق العمال وبناء سياسات اقتصادية راشدة، إضافة لدور السياسي المهم الذي تأديه كل من التنظيمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان التي تعمل على حماية حق المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع وترقية الحقوق السياسية للمرأة وزيادة تمثيليتها، أما الحركات الطلابية فهي تؤدي كذلك أدورا سياسية مهمة في الدعاية للنظام السياسي والأحزاب السياسية؛ وعليه يمكن اعتبارها فاعلا مهما ومؤثرا على نسب ومستويات المشاركة السياسية في الجزائر، في حين يلاحظ اقتصار منظمات الثورية الدفاع عن حقوق منتسبيها دون العمل السياسي، أما الجمعيات ونظرا للمشاكل التي تعيق أدوارها فإن مساهمتها في ترقية مشاركة السياسية مرتهن بحل مشاكلها.

ثالثا - القطاع الخاص:

لقد عمل القطاع الخاص وخاصة **منظمات أرباب العمل** على التأثير في العملية السياسية ومخرجاتها من خلال استخدامهم لمواردهم المالية في تمويل الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب السياسية لفرض توازرات معينة في الساحة السياسية؛ وهذا من أجل أن يكون لهم ممثلون على المستوى المجالس المنتخبة، كما ترأس بعض رجال المال قوائم الأحزاب السياسية مثل: الانتخابات التشريعية لسنة 2012 مما أضر بنزاهة الانتخابات ومصداقيتها أمام الرأي العام، وعليه فقد كرس هذا الوضع عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية، إذ أن نتائج تشريعيات لسنة 2012 لم تتعدى نسبة **35%** من إجمالي المصوتين، كما أن ترشح رجال المال في المؤسسة التشريعية مكنهم من تأثير على عملية صنع السياسات العامة والسياسات الحكومية،[1] كما مكنهم من الضغط لإلغاء بعض القوانين وأهمها قانون **الضريبة على الثروة** سنة 2018، ومن أهم المنظمات الفاعلة في فترة حكم بوتفليقة منتدى رؤساء المؤسسات **(FCE)** صاحب أكبر تجمع لرجال الأعمال في الجزائر والذي ترأسه **علي حداد** في الفترة ما بين 2014- 2019 صاحب "**مجموعة حداد**"؛ حيث استفاد هذا الأخير من العديد من المشاريع التي أطلقتها الحكومة.[2]

[1]- محمد مرواني، الجزائر بين رجال السلطة ورجال المال، **جريدة الشعب**، العدد 257، (أوت2017).

[2]- عزة بوعيسي، محمد بلعسل، "دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد13، العدد2، (ماي 2021)، ص.520.

وللإشارة فقد تراجعت الأدوار السياسة لمنظمات أرباب العمل ورجال المال بعد انتخاب عبد المجيد تبون رئيسًا للجزائر سنة 2019، والذي عَمد على فصل **المال عن السياسة.**[1]

رابعا - وسائل الإعلام:

تُعد **وسائل الإعلام*** أحد وسائل تشيكل الرأي العام والدفع نحو المشاركة السياسية، إذ يعد الإعلام الوسيط بين الشعوب والحكومة، كما يلعب دورا هاما في التعبئة والدعم السياسي للحكومات وبعض قضايا المهمة، أما إذا كان العكس فإننا نتحدث عن مايُ سمى التوظيف السياسي للإعلام من طرف النخبة الحاكمة، كما تعمل وسائل الإعلام على زيادة الوعي السياسي من خلال إطلاع المواطنين على الأحداث السياسية، كما تساهم في بلورة الثقافة السياسية؛ فهي إذن أحد أدوات التنشئة السياسية في الوقت الراهن،[2]

وما يمكن ملاحظته أن قطاع الإعلام في الجزائر ارتبط بالأحداث السياسية؛ إذ أن أحداث 1989 سمحت بظهور أول قانون للإعلام التعددي وهو **قانون رقم 90-07** المؤرخ في 1990، حيث مكنت **المادة 41** منه بصدور الصحف الخاصة، ثم جاء قانون ثاني لينظم نشاط الإعلام سنة 2012 والذي ارتبط كذلك بأحداث سياسية أخرى؛ وهي أحداث الزيت والسكر سنة 2011، إذ نصت المادة 4 منه: **«يُ مارس حق الإعلام من خلال أي سند اتصالي كتابي أو إذاعي، صوتي، تلفزيوني»**،[3]

ولعل تأثير وسائل الإعلام التقليدي في الجزائر على العملية السياسية جد محدود بحكم أن صناعتها للخبر وخاصة الخبر السياسي عملية معقدة وتحدث وفق تفاعل بين الأنساق السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمة لوسائل الإعلام ومحيطها من وجهة، ومن جهة أخرى بين أجندة هذه الوسائل الإعلامية ومموليها،[4] هذا ما دفع المواطنين للإبداء عن مواقفهم السياسية من خلال وسائل الإعلام الجديد التي تتيح التعبير عن الآراء السياسية دون أي قيد أو شرط، وبالتالي فقد أصبحت هذه

---

[1] - **"تبون فصل المال عن السياسة ضرورة"**، تاريخ الإطلاع: 2022/03/19، على الساعة: 12:48، https://aurass.info/

* مجموعة من الوساط تهدف لنقل الأخبار والمعلومات للجمهور وتنقسم إلى **وسائل تقليدية**: والتي التي كانت موجودة قبل ظهور الانترنت وأبرزها: الصحف الورقية، المجالات، الراديو، التلفزيون، **ووسائل الاعلام الجدد :** والتي ارتبطت بظهور الانترنت وأهمها مواقع التواصل الاجتماعي مثل: الفايسبوك، التويتر، إنستغرام...إلخ.

[2] - فاطمة الزهراء بن عزة، قويدر سيكوك، "دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب الجزائري"، **مجلة الفكر المتوسطي**، العدد 11، (جويلية 2016)، ص.279.

[3] - طيب بلوضاح، **حق الرد وتصحيح في التشريعات الإعلامية والصحفية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2014)، ص.145.

[4] - عبد القادر بغداد باي، "بين الإعلام والسياسية أي علاقة بين الإعلام والأحزاب السياسية بالجزائر، دراسة ميدانية تحليلية متعددة الأبعاد"، **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية**، المجلد1، العدد 1، (مارس2017)، ص.42.

الوسائل على درجة كبيرة من التأثير على العملية السياسية والسياسات العامة، ويظهر هذا التأثير من خلال ثلاث مستويات وهي كتالي:[1]

- **المستوى السياسي:**

قيام بحملات انتخابية أو الدعوة لمقاطعتها، تنظيم المظاهرات مثل: المظاهرات المناهضة لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب **Donald Trump** بإعلان القدس عاصمة الكيان الصهيوني سنة 2017، مظاهرة الكرامة للأطباء المقيمين سنة 2018، وهي مظاهرات نظمت عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- **المستوى الاقتصادي:**

جاء تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الجانب الاقتصادي في تعبير المواطنين عن رفض بعض السياسيات الاقتصادية ومطالبة بتحقيق التنمية، فمثلا في ديسمبر 2017 نظمت حملة على " **الفايسبوك**" من طرف جمعية حماية المستهلك لجمع مليون توقيع لمنع رفع أسعار البنزين، كما صارت هذه المواقع سوقا افتراضية تنظم فيها كل التعاملات الاقتصادية من بيع وشراء.

- **المستوى الاجتماعي:**

ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تغيير بعض السلبيات والبحث عن الإيجابيات مثل: إدارة النقاشات الافتراضية حول ضرورة تحسين المنظومة التربوية والصحية والسكينة وتحيينها حسب متطلبات العصرنة والحداثة.

خامسا: المؤسسة العسكرية:

لقد لعبت المؤسسة العسكرية في الجزائر دورا مهما في العملية السياسية وذلك من خلال المسار التاريخي الثوري ومرحلة ما بعد الاستقلال، كما أن المؤسسة العسكرية حددت نهجا للأولويات الوطنية في التنمية وعملية بناء الدولة، حيث تبرز قوة المؤسسة العسكرية في الجزائر من خلال الدساتير حيث أن دستور 1963 منح المؤسسة العسكرية صلاحيات المشاركة في إدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي

[1]- خالد أسماء، "مواقع التواصل الاجتماعي ومظاهر التغيير في المجتمع الجزائري"، **مجلة التنوير**، المجلد2، العدد 5، (مارس 2018)، ص.164.

والسياسي والدفاعي، وهو ما توضحه ديباجة دستور 1963 التي تنص أن الجيش الوطني الشعبي في خدمة الشعب، يساهم في إطار حزب جبهة التحرير الوطني في النشاطات السياسية وفي مختلف التحديات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة للبلاد،[1]كما تَكمن قوة المؤسسة العسكرية أيضا في الجزائر إلى كونها المساهم الأول في بناء دولة وليس العكس،[2] وهو ما تأكده الباحثة الفرنسية ميراي دوتاي **Mireille Duteil** أن" **الجيش الجزائري أراد أن يكون مَالكًا للدولة التي صنعها، فهو الشرعية وهو السلطة**".[3]

أما فترة السبعينات فقد ظهرت أيضا قوة المؤسسة العسكرية من خلال دستور 1976 إذ أنها كُلفت بالمهام الدفاعية وتحقيق الوحدة الترابية وسلامتها، كما كلفت أيضا بمهام تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية،[4] وما يلاحظ في هذه الفترة حسب هذا التوجه الدستوري أن المؤسسة العسكرية لها مهام دفاعية والأمنية ولها مهام تنموية ما يعني ضمنيا الدور السياسي المباشر للمؤسسة العسكرية بنص القانون، وهو ما جعلها توصف بأنها الراعية والمؤمنة **Dépositaire** على سيادة البلاد في مختلف المجالات خاصة السياسية في هذه الفترة.[5]

أما فترة إقرار التعددية السياسية سنة 1989 فقد أسند للجيش الوطني الشعبي مهمة الدفاع والأمن والمحافظة على استقلال الوطني فقط دون التدخل في المجالات: السياسية والاقتصادية والتنموية للبلاد،[6] وعليه وفق هذه المقاربة الجديدة فقط سحبت المؤسسة العسكرية ممثليها من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ومختلف الهياكل القاعدية الأخرى، وقد وجهت القيادة العسكرية آنذاك وبتاريخ: 4 أفريل 1989 تعليمة توضح المهام الدستورية لأفراد الجيش الوطني الشعبي وواجباتهم وقد جاء فيها مايلي:" **لا**

---

[1]- مجلس الأمة، "**دستور 1963**"، تاريخ الإطلاع: 2020/11/26، على الساعة: 14:55،
http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1018-1963

[2]- عامر ضبع، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

[3]- رياض صيداوي، "**سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك 1**"، تاريخ الإطلاع: 2020/11/26، على الساعة: 14:50،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105

[4]- مجلس الأمة، "**دستور 1976**"، تاريخ الإطلاع: 1 /2020/11، على الساعة: 11:21،
http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1017-1976

[5]- الطاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 24، (جانفي 2017)، ص.30.

[6]- أُنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، **المادة 24**.

لأي عسكري مع كونه مواطنا كامل الحقوق التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي أو ضد أي تشكيل سياسي، سواء ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها".[1]

كما يلاحظ على طابع العلاقات المدنية العسكرية تدخل المؤسسة العسكرية في نهاية التسعينات لوقف المسار الانتخابي وإعادة التوازنات داخل السلطة بحجة الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، لتعود بعدها المؤسسة العسكرية في بدايات الألفيات لتأدية وظائفها الأصيلة والدستورية التي أنشأت لأجلها وتتبنى مقاربة إحترافية في الأداء وترك السياسة للسياسيين مثل جميع النظم الديمقراطية وهذا راجع لعاملين هما:[2]

- القيود الدستورية التي تحد من دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي.
- ظهور جيل جديد من الإطارات داخل المؤسسة العسكرية حاول الابتعاد عن المجال السياسي والتركيز على تطوير المنظومة الدفاعية والأمنية خاصة بعد ظهور أخطار الجريمة السيبرانية.

في حين عادت المؤسسة العسكرية للواجهة السياسية بعد أحداث الَحراك الشعبي سنة 2019 والذي طالب بتنحية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، إذ وجدت المؤسسة العسكرية نفسها مجبرة على تسيير المرحلة من خلال الدعوة إلى التعقل وبقاء سلمية المظاهرات والإشادة بها من طرف فريق الأركان الراحل **أحمد قايد صالح**، إذ اعتمدت المؤسسة العسكرية خلال هذه المرحلة على عدم التدخل المباشر في القرار السياسي بل اكتفت بالدعوة إلى تطبيق **المادة 102** من دستور وتنظيم انتخابات حرة ينتخب فيها رئيس الجمهورية بطريقة شفافة ونزيهة.[3]

وعليه تعتبر المؤسسة العسكرية فاعلا أساسيا في العملية السياسية سواء بطريقة مباشرة في فترة الستينات والسبعينات والتسعينات أو بطريقة غير مباشرة من خلال توجيه مسار الانتقال الديمقراطي بالاعتماد على الحلول الدستورية بدل تبني فكرة المجلس التأسيسي في فترة الَحراك الشعبي.

---

[1]- منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات– الميادين-التحديات**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015)، ص.126.

[2]- عامر ضبع، **مرجع سابق الذكر**، ص.299.

[3]- يونس بورنان، "**الجيش الجزائري يتبنى مطالب الحراك.. ومحللون الحل: الأمثل للأزمة**"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/31، على الساعة: 10:50، https://al-ain.com/article/algerian-army-constitutional-articles-102-7-8

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن بعض الفواعل مثل: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وخاصة وسائل الإعلام الجديد تعمل على الدفع نحو مزيد من المشاركة السياسية والمساهمة في ترقية العملية السياسية والسياسات العامة، لكن بالمقابل هناك بعض الفواعل مثل: القطاع الخاص والمؤسسة العسكرية التي ساهمت في تقليل من دافعية المواطنين نحو المشاركة السياسية بحكم نظرة المواطن بأن العملية السياسية هي محصلة مكاسب لرجال الأعمال، وأن صناعة القرار السياسي يكون من قبل المؤسسة العسكرية وليس الانتخابات والمؤسسات المنتخبة.

المطلب الثالث: أشكال المشاركة السياسية في الجزائر

تتجسد أشكال المشاركة السياسية في الجزائر في شكلين أساسين، فالشكل الأول يتمثل في النمط التقليدي للمشاركة السياسية والذي يركز على الانتخابات وتقلد الوظائف السياسية، أما الشكل الثاني فيتمثل في المشاركة السياسية غير تقليدية التي لا تعتمد على القنوات الرسمية في عملية صنع السياسات العامة بل على المظاهرات والحركات الاحتجاجية.

أولا: الشكل التقليدي للمشاركة السياسية في الجزائر:

والذي سنركز فيه على الانتخابات وتقلد الوظائف السياسية كأنشطة تقليدية للمشاركة السياسية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2011- 2020:

❖ الانتخابات كنشاط تقليدي للمشاركة السياسية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020:

عمل النظام السياسي الجزائري خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2020 على مقاربة تستند على مظاهر المشاركة التقليدية كآلية للتأثير على عملية صنع السياسات العامة؛ من خلال الانتخابات والتي تعد عملية قانونية وأخلاقية وسياسية معقدة ومركبة تمر بمراحل متعددة تبدأ يوم الدعوة للانتخابات وتنتهي بإعلان النتائج.[1]

حيث كانت الانتخابات في هذه الفترة أحد أهم أدوات الاستقرار السياسي الداخلي الذي يعزز قدرة النظام السياسي على الحفاظ على بقاءه واستمرار مؤسساته وتكيفه مع مختلف التغييرات الداخلية والخارجية، وقد عمل هذا الأخير على الدعاية بأن المشاركة السياسية عن طريق الانتخابات هي أساس

[1]- سرهنك حميد البرزنجي، **الأنظمة الانتخابية ومعايير الدولية لنزاهة الانتخابات**، (بيروت: منشورات الجلي، 2015)، ص.10.

عملية صنع القرار السياسي وأن الاستجابة لمطالب المواطنين وتحويلها من مدخلات **(Input)** إلى مخرجات **(Output)** يتم عبر العملية الانتخابية والتي وجب على المواطنين المشاركة فيها.[1]

وما ميز العملية الانتخابية في الجزائر في هذه الفترة استخدامها من طرف النظام السياسي لتحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:[2]

- إقناع المواطنين بشكل المشاركة السياسية المؤطرة والمناسباتية من خلال الانتخابات.
- جعل الانتخابات أحد أهم الأدوات السياسية في تجسيد الشرعية الدولية والمحلية؛ خاصة بعد استقالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2019؛ لتجاوز أزمة ما اصطلح عليه "**الفراغ الدستوري**"، إذ تم تنظيم هذه الانتخابات كحل وحيد لإعادة الاستقرار السياسي للجزائر والعودة لمسار الشرعية الشعبية.[3]
- إفراز نخبة سياسية يُمكن أن تشارك نسبيا وشكليا في تسيير المؤسسات السياسية من جهة، من جهة أخرى أن تعمل هذه النخبة كوسيط بين النظام السياسي والمواطن.[4]

وقد انعكس توظيف الانتخابات كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي من طرف النخبة الحاكمة على ظهور مجموعة من الظواهر السلبية التي أصبحت تَطبع العملية الانتخابية وأبرزها ما يلي:[5]

- ترسخ صورة داخل المجتمع بأن الانتخابات أمر شكلي، ولا يمكن للعملية الانتخابية أن تؤدي لتحسين ظروفهم الاجتماعية.
- يتصور أغلب المواطنون أن الانتخابات مزورة وتفوز بها دائما الأحزاب المساندة للسلطة.
- الانتخابات ما هي إلا أداة لتجدد النظام السياسي؛ ولا يمكنها أن تفرز نخب سياسية جديدة.

---

[1]- صادق حجال، "**إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: حالة الجزائر نموذجًا**"، تاريخ الإطلاع: 13/02/ 2020، على الساعة: 10:30، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/191128115711893.html

[2]- عبد الناصر جابي،" الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات الاستقرار أم الركود السياسي"، في: **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، تحرير علي خليفة كواري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.71.

[3]- الجزيرة، "**الانتخابات رئاسية في الجزائر ... من أبرز المترشحين؟ وما برامجهم**"، تاريخ الإطلاع: 2/02/ 2020، على الساعة: 10:30، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/27/

[4]- عبد الناصر جابي، **مرجع سابق الذكر**، ص.71.

[5]- عزوز غربي، "الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد9، العدد16، (جانفي 2020)، ص، ص 36، 37.

- سيطرة العصبية القبلية والعشائرية والعائلية في تحديد نتائج الانتخابات وخاصة في المناطق الداخلية، وهذا ما يدل على ضعف البناء المؤسساتي الحداثي في الجزائر وبقاء البناء التقليدي مسيطرًا على التوجهات السياسية للمواطنين، وهذا نتيجة عدم مقدرة النظام السياسي على دمج كل الفئات المجتمعية في مشروعه السياسي.[1]

❖ **تقلد المناصب السياسية كنشاط تقليدي للمشاركة السياسية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020:**

حيث خضع تقلد المناصب السياسية في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2020 كنمط تقليدي للمشاركة السياسية على مجموعة من الاعتبارات غير سياسية مثل: القرابة والولاء؛ مما أدى لتشويه العمل السياسي.

ولعل أبرز المظاهر السلبية التي انشرت وأثرت على جودة مخرجات السياسات العامة هو تحويل المناصب السياسية لتحقيق الحماية والحصانة البرلمانية وتعظيم المكاسب الشخصية، إضافة لانتشار الزبونية السياسية **Political Clientelism**[2] والتي كرست لمنطق الانغلاق السياسي واتجار بالنفوذ السياسي للتموقع في أجهزة الدولة.[3]

ثانيا: الشكل غير تقليدي للمشاركة السياسية في الجزائر:

فبالإضافة للأنشطة التقليدية للمشاركة السياسية؛ فقد عرفت الفترة ما بين 2011- 2020 كذلك انتشار الشكل غير تقليدي للمشاركة السياسية كآلية للتعبير عن المواقف السياسية وكآلية للتأثير على السياسات العامة وكرد فعل عن عدم فعالية الأنشطة التقليدية، ولعل أبرز الأنشطة غير تقليدية للمشاركة السياسية والتي انتشرت خلال الفترة ما بين 2011- 2020 نجد النمط الاحتجاجي بأنواعه المختلفة، وعليه سنفصل في أهم هذه الأنواع وفق ما يلي:

---

[1]- عثمان لحياني، "**العرش ... عصيّ على التجاهل في الانتخابات الجزائرية**"، تاريخ الإطلاع: 22 /2022/11، على الساعة: 11:21، https://www.alaraby.co.uk/

[2]- هي علاقة اجتماعية تجمع شخصين الراعي والزبون، فالراعي هو من يتحكم في الموارد والأموال وهذه الموارد متاحة للزبون تحت مجموعة من الظروف يحددها الراعي.

[3]- صالح زياني، "الانفتاح السياسي ومعضلة بناء قدرات آليات ممارسة الديمقراطية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، 2011، ص.6.

❖ الحَراك الاحتجاجي سنة 2011:

شهدت معظم الدول العربية حراكًا احتجاجيا منذ نهاية عام 2010 وبداية 2011 وما نجم عنه من تحولات سياسية في المنطقة العربية، حيث أن الجزائر كغيرها من الدول العربية شهدت مطلع 2011 حراكًا احتجاجيا تمظهر في:[1]

- **احتجاجات الزيت والسكر:** والتي انطلقت في جانفي 2011 في الغرب الجزائري ضد ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار مواد واسعة الاستهلاك وأبرزها مادتي (الزيت والسكر)، إذ رفع الشباب الجزائري خلال هذه المظاهرات مطالب تنادي بالتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عبرت هذه الاحتجاجات عن وجود فوارق في مستويات النمو بين المناطق الساحلية والداخلية،[2] وما يلاحظ أن هذه الاحتجاجات اتصفت بمظاهر العنف من أجل لفت الانتباه؛ من خلال غلق الطرق العامة، والاعتداء على مقرات الرسمية مثل: البنوك، مراكز البريد، وكل ما يرمز للدولة دون الاعتداء على الأشخاص.[3]
- **احتجاجات أيام السبت:** اعتبر النظام السياسي أن احتجاجات الزيت والسكر مطلبية ذات بعد اقتصادي في حين رآها حزب **التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** ذات بعد سياسي ودعا إلى تنظيم احتجاجات كل يوم سبت بداية من 22 جانفي 2011 بالجزائر العاصمة من أجل إعادة بناء المؤسسات السياسية وفق المتطلبات الشعبية والدستورية، ورغم عدة محاولات لتنظيمها إلا أن التطويق الأمني أفشل هذه الاحتجاجات التي لم تلقى استجابة واسعة من المواطنين.[4]

❖ الحراك الشعبي – 22 فيفري 2019-:

يقصد **بالحَرَاكْ الشَعْبِي** بفتح الحاء، ويعني حركة كلية شاملة للمجتمع بكل فئاته الاجتماعية مهما كان انتماءها، إذ تَدخل كل الفئات المجتمعية في عملية تشاركية تضامنية لتحقيق التغيير الجذري في طبيعة الحكم السياسي والاقتصادي، ولعل أهم الدوافع التي حركت انطلاق الحراك الشعبي في الجزائر

---

[1]- كريوسة عمراني، سهام زروال، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011"، **مجلة المعيار**، المجلد24، العدد49، (جانفي 2020)، ص.690.

[2] - Thomas Serves **, L'algerei Face à La Catastrophe Suspendue Gérere La Crise et Plàmer Le Peupl Sous Boutaflika(1999-2014)**, (tunis: karthage, 2019), p.206.

[3]- وليد صديق ميلود، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي، استطلاعية لرأي المجتمع الطلابي في العملية السياسية على ضوء التحولات السياسية في العالم**، (عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2015)، ص.133.

[4]- كريوسة عمراني، سهام زروال، **مرجع سابق الذكر**، ص.695.

هي رغبة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الترشح لعهدة خامسة، إضافة لغياب العدالة الاجتماعية والتضييق الممنهج على الممارسة السياسية والحريات العامة؛ وما يقابله من ارتفاع معدلات الفساد وظهور الطبقة الأوليغارشية التي أصبحت تؤثر في الحياة السياسية.

وفي ذات السياق، فإن الَحراك الشعبي الجزائري تميز بمجموعة من الخصائص أبرزها ما يلي:[1]

1. سلمية المسيرات الشعبية: وهي الصفة التي طَبعت على الَحراك الشعبي الجزائري منذ بدايته، إذ ساد إجماع بين مختلف مكونات الشعب والفواعل السياسية على المحافظة على سلمية المطالب بحكم فشل التغيير عن طريق العنف مثل: أعمال العنف في سنوات العشرية السوداء، وأعمال العنف التي رافقت أحداث الزيت والسكر.

2. استخدام الوسائط الاجتماعية لتنظيم المسيرات: لقد استخدم الشباب الجزائري مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة من وسائل الإعلام الجديد في التوعية وتعزيز قيم المواطنة الرقمية من أجل الحفاظ على طابع السلمي للمظاهرات من خلال تنظيم ورشات افتراضية حول أساسيات التظاهر السلمي وطرق التعبير عن المواقف السياسية بشكل حداثي، وعليه تم إنشاء صفحات خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة" **الفايسبوك**" تعمل في هذا المجال للتعبير عن الواقع المعاش وطرق التغيير السلمي.[2]

3. غياب التأطير: ظهر الَحراك الشعبي مستقلا عن التأطير، إذ تم رفض معظم الأحزاب السياسية من المشاركة في المظاهرات الشعبية، كما لم يحدد الَحراك الشعبي رموزه ومؤطريه للتفاوض مع السلطة السياسية فبقي َحراكا مجتمعيا.[3]

4. عنصر الوحدة الوطنية: عكس الَحراك الشعبي صورة إيجابية عن الوحدة الوطنية؛ إذلم تُرفع مطالب عنصرية وإثنية تطالب بالتقسيم الجهوي أو الحكم الذاتي فقد تمكن الَحراك الشعبي من الحفاظ على الوحدة الوطنية الجامعة.[4]

---

[1]- فاطمة سايح،" دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر - دراسة عينة من مشاركين في الَحراك الشعبي"، **مجلة التكامل الإقتصادي**، المجلد7، العدد3، (سبتمبر 2019)، ص.35-37.

[2]- خيرة مركتاز، "الَحراك الشعبي في ظل إعلام النقرة (دراسة ميدانية لعينة من المتظاهرين)"، **مجلة الدراسات الإعلامية**، العدد 7، (ماي 2019)، ص، ص 136، 137.

[3]- عبد القادر بوعرفة، "الَحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد1، العدد7، (أكتوبر 2019)، ص.23.

[4]- فاطمة سايح، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

5. تجدد الشعارات: توحدت شعارات الَحراك الشعبي في أغلب الولايات الجزائرية والتي رفعها المتظاهرون في كل جمعة وثلاثاء، كما أن هذه الشعارات تتكيف مع مختلف الأحداث المتغيرة والسريعة وقد استخدم فيها: الرسومات الكاريكاتورية واللافتات.[1]

❖ **الاحتجاج الإلكتروني أو العصيان الإلكتروني:**

وهذا النوع من الاحتجاج يكون منطلقه وسائط التواصل الاجتماعي؛ حيث يرفع فيه المجتجون مطالب فئوية ومتتجدة، ومن أمثلة عن الاحتجاجات الإلكترونية في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2020 ما يلي:[2]

- تظاهر ألآلاف المحتجين في عين صالح سنة 2015 ضد الغاز الصخري.
- خروج تلاميذ ثانويات في ديسمبر 2016 للمطالبة بإلغاء قرار وزيرة التربية الوطنية بخصوص رزنامة العطل المدرسية.

[1]- حنان العربي، فائزة التونسي، "سلوك المواطنة الفعالة من خلال الدلالة اللغوية لشعارات الحراك الاجتماعي بالجزائر، تحليل محتوى مضمون شعارات لافتات الحراك الاجتماعي"، **مجلة أفاق فكرية**، المجلد7، العدد3، (ديسمبر 2019)، ص.30.

[2]- بن عطية بوعيد الله، عبد المجيد رمضان،" الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد9، العدد 16، (جانفي 2017)، ص.85.

المبحث الثاني: المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية من خلال العملية الانتخابية

تُعتبر الانتخابات أحد أهم آليات المشاركة السياسية في التعبير عن المواقف السياسية واختيار القيادة السياسية التي تسند لها مهمة صناعة القرار، إذ اعتمدت الجزائر على المقاربة القانونية التي تركز على الانتخابات كآلية لتكيف المؤسسات السياسية في الجزائر مع مختلف التطورات السياسية، وعليه سنتناول خلال هذا المبحث المواعيد الانتخابية الممتدة من 2011 إلى 2020؛ إذ سنستعرض فيها قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال دراسة العملية الانتخابية والتي سنركز فيها على ثلاث مؤشرات وهي: مؤشر الدورية، مؤشر التمثيلية، ومؤشر النزاهة.

المطلب الأول: قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الانتخابات التشريعية لسنتي: 2012 و2017

تُعد الانتخابات التشريعية من أهم المواعيد الانتخابية والتي تُمكن المواطنين من أن يحددوا القيادة السياسية ممثلة في نواب المجلس الشعبي الوطني؛ من أجل صناعة القرار السياسي بما يتوافق مع متطلباتهم وأهدافهم الاجتماعية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لقياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الانتخابات التشريعية لسنتي 2012 و2017؛ اعتمادًا على مؤشر الدورية، مؤشر التمثيلية، ومؤشر النزاهة.

أولا- الانتخابات التشريعية لسنة 2012

أ. مؤشر دورية الانتخابات:

لقد جرت هذه انتخابات في 10 ماي 2012 خلال موعدها المحدد؛ لكن في ظل مجموعة من الظروف الإقليمية (ما سمي إعلاميا بالربيع العربي) والمحلية (احتجاجات الزيت والسكر).

ب. مؤشر التمثيلية:

يمكن توضيح مؤشر تمثيلية الهيئة الناخبة في هذه الانتخابات من خلال قراءة نسب المشاركة السياسية في ولايات الجزائرية والمهجر، وكذا نسبة المشاركة العامة، ونسبة تمثيلية الأحزاب السياسية للمواطنين، ونسبة تمثيلية المرأة في المجلس الشعبي الوطني، وهذا من خلال الجداول أدناه:

الجدول رقم (4): نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في تشريعيات 2012

الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %
أدرار	**64.77**	تلمسان	**48.45**	قسنطينة	**39.23**	تيندوف	**83.65**
شلف	**41.07**	تيارت	**54.00**	المدية	**45.62**	تيسمسلت	**50.43**
أغواط	**61.17**	تيزي وزو	**19.96**	مستغانم	**47.54**	الوادي	**42.18**
أم بواقي	**44.73**	الجزائر	**30.94**	المسيلة	**50.34**	خنشلة	**56.02**
باتنة	**38.62**	الجلفة	**41.61**	معسكر	**49.56**	سوق أهراس	**49.94**
بجاية	**25.13**	جيجل	**43.42**	ورقلة	**45.52**	تيبازة	**49.96**
بسكرة	**48.87**	سطيف	**46.47**	وهران	**44.30**	ميلة	**44.91**
بشار	**58.59**	سعيدة	**49.22**	البيض	**60.96**	عين الدفلى	**42.50**
البليدة	**40.68**	سكيكدة	**48.77**	إليزي	**59.63**	النعامة	**55.16**
البويرة	**34.08**	سيدي بلعباس	**53.56**	برج بوعريرج	**51.49**	عين تيموشنت	**57.95**
تامنغست	**59.02**	عنابة	**50.40**	بومرداس	**34.20**	غرداية	**51.38**
تبسة	**51.08**	قالمة	**58.39**	الطارف	**60.22**	غليزان	**44.78**
المهجر	**17.75**						

المصدر: أُنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01/إ. م. د/ 12 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1433 الموافق لـ 15 ماي 2012، **يتضمن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 32، السنة 49، 26 ماي 2012، ص، ص 28، 29.

وما يُلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسب المشاركة السياسية في أغلب ولايات الوطن كانت متوسطة في حدود **40%** و**50 %**، في حين سجلت ولايات: **تيزي وزو وبومرداس وبجاية** أقل نسب من حيث المشاركة في هذه الانتخابات إضافة إلى الجالية في الخارج.

في حين عرفت المشاركة الوطنية العامة في هذه التشريعيات ما نسبته **43.14 %** بمشاركة أكثر من **تسع ملايين ناخب**، في مقابل **56.86 %** كنسبة عزوف؛ أيّ أكثر من **12 مليون** ممتنع عن التصويت كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (5): نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2012

عدد الناخبين المسجلين	21645841
عدد الناخبين الذين صوتوا	**9339026**
عدد الأصوات الملغاة	**1704047**
نسبة الأصوات المعبر عنها	**7634979**
نسبة المشاركة	**%43.14**

المصدر: المرجع نفسه، ص.5.

وفي ذات الإطار، فإن مؤشر التمثيلية يتم دراسته من خلال نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2012؛ إذ ستسمح لنا قراءة نتائج تشريعيات 2012 من تحديد الأحزاب الأكثر تمثيلية للمواطنين في المجلس الشعبي الوطني ونسب التصويت عليها، كما توضح هذه النتائج في الجدول أدناه بقاء سيطرة الأحزاب الكبيرة مثل: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي على تمثيلية المواطنين في المجلس الشعبي الوطني، وما يمكن ملاحظته كذلك أن حزب جبهة التحرير الوطني ولوحده تحصل على أكثرية الأصوات وعلى الأغلبية البرلمانية والتي تمثلت بـ **60%** من مجموع المقاعد الموجودة والتي قدرت بـ **221** من أصل **462**، في حين أن الأحزاب الإسلامية تراجعت في عدد المصوتين لبرامجها إذ لم تتحصل مجتمعة إلا على 47 مقعد.[1]

[1]- سميحة مناصرية، وافية عوايجية ،" تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية- دراسة تحليلية لنتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2012-2017"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد5، العدد1، (جانفي 2018)، ص.388.

الجدول رقم (6): ترتيب الأحزاب السياسية أكثر تمثيلا في الانتخابات التشريعية لسنة 2012

الأحزاب السياسية والقوائم الحرة	نسبة التمثيل في المجلس الشعبي الوطني%	عدد المقاعد المتحصل عليها من أصل 462 مقعد	عدد النساء	الأحزاب السياسية والقوائم الحرة	نسبة التمثيل في المجلس الشعبي الوطني %	عدد المقاعد المتحصل عليها	عدد النساء
جبهة التحرير الوطني	47.84	221	68	جبهة العدالة والتنمية	1.52	7	1
التجمع الوطني الديمقراطي	15.15	70	23	الحركة الشعبية الجزائرية	1.30	6	2
تكتل الجزائر الخضراء	10.17	47	14	الفجر الجديد	1.08	5	1
جبهة القوى الاشتراكية	4.55	21	7	جبهة التغيير	0.87	4	1
الأحرار	4.11	19	5	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	0.87	4	1
حزب العمال	3.68	17	8				
الجبهة الوطنية الجزائرية	1.95	9	3				

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد32، **مرجع سابق الذكر**، ص.27.

في حين أن هناك أحزاب وقوائم الحرة تحصلت **ثلاث مقاعد** مثل: الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية، عهد 54، إتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية، التحالف الوطني الجمهوري، وهناك بعض الأحزاب والقوائم الحرة التي تحصلت على **مقعدين** وهي: جبهة المستقبل، حزب الكرامة، الحركة الوطنية للأمل، التجمع الجزائري، حركة المواطنين الأحرار، التجمع الوطني الجمهوري، حزب الشباب، حزب النور الجزائري، وأحزاب القوائم الحرة تحصلت على **مقعد** مثل: حركة الانفتاح، حركة التجديد الجزائري، الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام، الجبهة الوطنية الديمقراطية.

ورغم حصول الأحزاب الكبيرة على أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني إلا أنها تبقى أحزاب غير تمثيلية للهيئة الناخبة، حيث أن حزب جبهة التحرير الوطني تحصل على **1324363** صوتا وهو ما يعادل نسبة **6.11%** من مجموع الهيئة الناخبة، أما التجمع الوطني الديمقراطي فقد تحصل على **524057** صوتا وهو ما يعادل **2.42%** من مجموع الهيئة الناخبة، وتكتل الجزائر الخضراء (أحزاب التيار الإسلامي مجتمعة) فقد تحصل على 9**47504** وهو ما يعادل **2.19%** من مجموع الهيئة الناخبة، أيّ أن هذه الأحزاب مجتمعة تحصلت على نسبة تصويت تقدر بـ: **10.72%** من مجموع الهيئة الناخبة وهو رقم ضعيف لا يعبر عن تمثيلية هذه الأحزاب للهيئة الناخبة.

في حين أوضحت نتائج تشريعيات 2012 حصول المرأة على **143** مقعدًا من أصل **462** مقعد؛ أي بنسبة تمثيل تعادل **30.95%**، وهو مؤشر على وجود تمثيل سياسي معتبر للمرأة في المجلس الشعبي الوطني.[1]

ج. مؤشر النزاهة:

أوضح تقرير مراقبي الإتحاد الأوروبي انتقاده الصريح للانتخابات التشريعية لسنة 2012، إذ أكد تسجيله العديد من نقاط السلبية على العملية الانتخابية والتي سنوضحها فيما يلي:[2]

- رفض وزارة الداخلية تسليم نسخة من البطاقة الوطنية للناخبين بحجة وجود معلومات سرية خاصة بالمواطنين.
- وجود إختلالات في نظام تسجيل قوائم الناخبين مما لا يسمح برقابة على عدد مسجلين.

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص. 6-27.

[2] - Union européenne**,rapport final**: **Èlections Légeslative Algéria 2012**, (Union européenne: Union européenne mission d' observation électoral**,** 2012) P. 3-5.

كذلك سجلت اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، وكذلك اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات تجاوزات تمثلت في:[1]

- استخدام فضاءات غير مرخصة للدعاية الانتخابية.
- استخدام الملصقات الحزبية بشكل فوضوي.
- رفض وزارة الداخلية اعتماد الورقة الواحدة في التصويت تضم كافة قوائم المترشحين.

كما أرسلت **منظمة التعاون الإسلامي** 23 عضوا لمراقبة الانتخابات التشريعية لسنة 2012 من أجل التحقق في مسار الديمقراطية والحكم الراشد في الدول الأعضاء، إذ أوضح بيان المنظمة أن هذه الانتخابات كانت نزيهة ولم تعرف أي تجاوزات يمكن أن تؤثر على النتائج النهائية للانتخابات.[2]

أما بعثة **الإتحاد الأفريقي** فقد خَلُص بيانها بوجود انتخابات حرة وشفافة ونزيهة من خلال عدم تسجيل البعثة لأي تجاوزات، كما أوضحت بأن هذه الانتخابات جرت في ظروف أمنية جيدة.[3]

ثانيا- الانتخابات التشريعية لسنة 2017

أ. مؤشر دورية الانتخابات:

لقد جرت هذه انتخابات في 4 ماي 2017 خلال موعدها المحدد قانوناً.[4]

ب. مؤشر التمثيلية:

يمكن توضيح مؤشر تمثيلية الهيئة الناخبة في انتخابات التشريعية لسنة 2017 من خلال قراءة نتائج المشاركة السياسية في الولايات الجزائرية والمهجر، وكذا نسبة المشاركة العامة ونسبة تمثيلية الأحزاب السياسية للمواطنين، ونسبة تمثيلية المرأة في المجلس الشعبي الوطني، وهذا من خلال الجداول أدناه:

---

[1]- عبد الله بلغيث، **مرجع سابق الذكر**، ص.342.

[2]- منظمة التعاون الإسلامي، **"فريق من منظمة التعاون الإسلامي لمراقبة الانتخابات التشريعية في الجزائر"**، تاريخ الإطلاع: 18 /2022/04، على الساعة: 22:42، https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=6791&ref=2812&lan=ar

[3]- أُنظر: الاتحاد الأفريقي، **"بيان أولي صادر عن بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي للانتخابات التشريعية الجزائرية ليوم 10 مايو 2012"**، ص.10.

[4]- لقرع بن علي، **"الانتخابات التشريعية في الجزائر4 ماي 2017: دراسة تحليلية"**، تاريخ الإطلاع: 18 /2022/04، على الساعة: 22:42، https://democraticac.de/?p=48593

الجدول رقم (7): نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في تشريعيات 2017

الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %
أدرار	**52.15**	تلمسان	**39.67**	قسنطينة	**25.54**	تيندوف	**62.8**
شلف	**28.43**	تيارت	**42.1**	المدية	**44.95**	تيسمسلت	**69.77**
أغواط	**51.85**	تيزي وزو	**17.43**	مستغانم	**42.2**	الوادي	**44.79**
أم بواقي	**29.59**	الجزائر	**23.3**	المسيلة	**43.07**	خنشلة	**47.48**
باتنة	**45.97**	الجلفة	**35.02**	معسكر	**48.66**	سوق أهراس	**37.83**
بجاية	**18.44**	جيجل	**31.26**	ورقلة	**38.61**	تيبازة	**35.78**
بسكرة	**40.2**	سطيف	**29.26**	وهران	**42.64**	ميلة	**29.06**
بشار	**43.57**	سعيدة	**41.02**	البيض	**50.25**	عين الدفلى	**34.4**
البليدة	**34.64**	سكيكدة	**37.98**	إليزي	**65.37**	النعامة	**47.42**
البويرة	**26.58**	سيدي بلعباس	**42.04**	برج بوعريرج	**42.07**	عين تيموشنت	**45.35**
تامنغست	**57.38**	عنابة	**34.4**	بومرداس	**27.69**	غرداية	**44.77**
تبسة	**40.97**	قالمة	**38.21**	الطارف	**43.33**	غليزان	**41.84**
المهجر	**11.19**						

المصدر: أُنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01/إ.م.د/ 17 المؤرخ في 21 شعبان عام 1438 الموافق لـ 18 ماي 2017، **يتضمن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 34، السنة57، 7 جوان 2017، ص، ص 63، 64.

حسب الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة المشاركة السياسية في الولايات الجزائرية والجالية في الخارج في تشريعات 2017 كانت متوسطة وضعيفة في بعض الولايات؛ حيث انحصرت نسبة المشاركة ما بين **30%** و**50%**، كما نلاحظ تراجع نسب المشاركة السياسية في الولايات الجزائرية والجالية في الخارج في هذه التشريعات، إذ بلغت أدنى نسبة في ولاية تيزي وزو بـ: **17.43%** عكس تشريعيات 2012 التي سجلت فيها أدنى نسبة بـ **19.96%** في نفس الولاية أيضا وبانخفاض قدره **2.53%**، كذلك

تراجعت نسب المشاركة السياسية بالنسبة للجالية الجزائرية بانخفاض قدره **6.65%**، حيث سَجلت سنة 2012 نسبة **17.75 %**، أما سنة 2017 فسجلت نسبة **11.19%**.

كما عرفت تشريعيات 2017 ارتفاع عدد الهيئة الناخبة ليصل لأكثر من **23 مليون ناخب**؛ أي بزيادة قدرها مليوني ناخب عن تشريعيات 2012 والتي سُجل فيها 21 مليون ناخب، إذ عرفت المشاركة العامة الوطنية في هذه التشريعيات ما نسبته **35.37%** بمشاركة أكثر من ثمان ملايين ناخب، في مقابل عزوف أكثر من **64.63%** أي أكثر من **15 مليون** ممتنع عن التصويت، كما عرفت هذه التشريعات انخفاض المشاركة العامة وبنسبة تقدر بـ: **7.77%** عن تشريعات 2012، كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (8): نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2017

عدد الناخبين المسجلين	23251503
عدد الناخبين الذين صوتوا	8225123
عدد الأصوات الملغاة	1788373
نسبة الأصوات المعبر عنها	6446750
نسبة المشاركة	%35.37

المصدر: المرجع نفسه، ص.36.

وما يمكن ملاحظته من خلال نتائج تشريعيات 2017 والموثقة في الجدول أدناه بقاء سيطرة أحزاب الكبيرة وهي: حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي على تمثيلية المواطنين في المجلس الشعبي الوطني؛ وهذا بحصولهما على أغلبية المقاعد البرلمانية والمقدرة بـ **161** مقعدًا من أصل 462 مقعد، في حين تراجعت بعض الأحزاب في نسبة التمثيل السياسي في البرلمان مثل: حزب العمال، جبهة القوى الاشتراكية، والتي كان لها تمثيل سياسي معتبر في تشريعيات 2017، كما يوضح الجدول أدناه حصول بعض الأحزاب الجديدة على عدد مقبول من المقاعد مقارنة بالأحزاب القديمة، إذ حصل حزب تجمع أمل الجزائر على 20 مقعد مقارنة بحزب العمال الذي تحصل على 11 مقعد.

الجدول رقم (9): ترتيب الأحزاب السياسية أكثر تمثيلا في الانتخابات التشريعية لسنة 2017

الأحزاب السياسية والقوائم الحرة	نسبة التمثيل في المجلس الشعبي الوطني %	عدد المقاعد المتحصل عليها من أصل 462 مقعد	عدد النساء	الأحزاب السياسية والقوائم الحرة	نسبة التمثيل في المجلس الشعبي الوطني%	عدد المقاعد المتحصل عليها	عدد النساء
جبهة التحرير الوطني	**25.67**	**161**	**49**	الحركة الشعبية الجزائرية	**3.74**	**13**	**3**
التجمع الوطني الديمقراطي	**14.96**	**100**	**33**	حزب العمال	**2.92**	**11**	**3**
تحالف حركة مجتمع السلم	**6.12**	**34**	**6**	تجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	**1.02**	**9**	**3**
تجمع أمل الجزائر	**4.20**	**20**	**4**	التحالف الوطني الجمهوري	**1.89**	**6**	**3**
الإتحاد من أجل النهضة والعدالة وبناء	**3.71**	**15**	**4**	حركة الوفاق الوطني	**0.81**	**4**	**0**
جبهة المستقبل	**4.12**	**14**	**2**	القائمة الحرة الوحدة	**0.66**	**3**	**1**
جبهة القوى الاشتراكية	**2.37**	**14**	**3**	حزب الكرامة	**1.26**	**3**	**0**

المصدر: المرجع نفسه، ص، ص 60، 61.

في حين أن بعض الأحزاب السياسية والقوائم الحرة تحصلت على **مقعدين** هي: جبهة النضال الوطني، حزب الحرية والعدالة، حزب الوطني للتضامن والتنمية، جبهة الديمقراطية الحرة، حزب عهد 54، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب الشباب، الونشريس، أما الأحزاب والقوائم الحرة التي تحصلت على **مقعد** فهي: التواصل، نداء الأوفياء، الوفاء والتواصل، الهلال، الإتحاد من أجل التضامن الوطني، الوحدة والتداول، الوفاء، صوت الشعب، الجبهة الوطنية الجزائرية، أمل وعمل، تحالف تكتل الفتح، النجاح، الإشراق.

كما أوضحت نتائج تشريعيات 2017 حصول المرأة على **119** مقعدًا من أصل **462** في المجلس الشعبي الوطني؛ أي بنسبة تمثيل تعادل **25.76%**، وهو ما يدل على انخفاض تمثيلية المرأة بـ 24 مقعدا أي بنسبة انخفاض تعادل **5.2 %** مقارنة بنتائج تشريعيات 2012.

ورغم حصول الأحزاب الكبيرة على أغلبية المقاعد في المجلس الوطني الشعبي إلا أنها تبقى أحزاب غير تمثيلية للهيئة الناخبة، حيث أن حزب جبهة التحرير الوطني تحصل **1655040** صوتا وهو ما يعادل نسبة **7.11%** من مجموع الهيئة الناخبة، أما تجمع الوطني الديمقراطي فقد تحصل على **964729** صوتا وهما يعادل نسبة **4.14 %** من مجموع الهيئة الناخبة، أما تحالف حركة مجتمع السلم فقد تحصل على **394833** صوتا وهو ما يعادل **1.69 %** من مجموع الهيئة الناخبة، وعليه فإن هذه الأحزاب مجتمعة تحصلت على نسبة تصويت تقدر بـ: **12.94 %** وهو رقم ضعيف لا يعبر عن تمثيلية هذه الأحزاب للهيئة الناخبة.[1]

ج. مؤشر النزاهة:

أوضح تقرير الإتحاد الأوروبي حول الانتخابات التشريعية لسنة 2017 بأن الهيئة المكلفة بمراقبة الانتخابات شكلية فقط ولا تتمتع بالاستقلالية الكاملة التي تمكنها من ضمان نزاهة الانتخابات والسير الحسن للعملية الانتخابية باعتبار أن أعضائها تم تعيينهم من الحكومة وهو ما يتعارض مع المبادئ الدستورية الجزائرية التي تكرس لنزاهة العملية الانتخابية.[2]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 37- 62.

[2]- مولود صياد، "**دربال ينتقد البعثة الأوروبية لمراقبة الإنتخبات**"، تاريخ الإطلاع: 26 /2022/03، على الساعة: 11:21، /https://www.elhiwar.dz/national/90699

في حين أوضح البيان الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي التي كانت طرفا في مراقبة الانتخابات التشريعية لسنة 2017؛ أن العملية الانتخابية تميزت بالشفافية والنزاهة من خلال الزيارات التفقدية التي قام بها أعضاء البعثة لمراكز الاقتراع.[1]

أما بعثة الإتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات التشريعية لسنة 2017 فقد أوضحت من خلال تقاريرها على نزاهة العملية الانتخابية من خلال المراكز التي تواجدوا فيها، حيث لاحظ أعضاء البعثة بأن أغلب صناديق الاقتراع كانت مغلقة، كما أن سرية التصويت كانت مجسدة بنسبة **99.4** %، اضافة لتواجد ممثلي الأحزاب والمراقبون بما سمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.[2]

كما تم رفع 38 إخطار من طرف السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات للنواب العاميين، حول وجود تجاوزات في العملية الانتخابية وهذا بمحاولة بعض الأفراد والأحزاب السياسية توجيه العملية الانتخابية ونتائجها النهائية.[3]

وعلى ضوء ما سبق؛ وما يمكن استخلاصه أن الانتخابات التشريعية لسنتي 2012 و2017 جرت في موعدها المحدد؛ أي أنها انتخابات دورية، وعليه فإن هذه الانتخابات كرست عمليا لوجود لمؤشر الدورية، أما فيما يخص مؤشر تمثيلية الانتخابات للهيئة الناخبة في هذه التشريعيات فتبقى في الحدود المتوسطة والضعيفة بحكم بقاء انحصار نسب المشاركة ما بين **43.14%** و**35.37%**، أما فيما يخص النتائج التي أفرزتها والتي أقرت فوز الأحزاب الكبيرة وغالبيتها أحزاب الموالية السلطة في توجهاتها السياسية؛ عدم قدرتها على تمثيلية الهيئة الناخبة؛ وهذا راجع لعدم وصولها لنسب مقبولة وانحصارها في نسب جد ضعيفة ما بين **10.94%** و**12.94%**، وما يمكن استنتاجه كذلك انخفاض نسب المشاركة في تشريعيات 2017 مقارنة بتشريعيات 2012؛ وهذا راجع لتقارير الإتحاد الأوروبي التي أوضحت بعدم نزاهة العملية الانتخابية في تشريعات 2012 وهو ما زاد من شكوك المواطنين، وانعكس على عدم مشاركتهم سياسيا في تشريعيات 2017.

---

[1] - لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع: إلى بيان **منظمة التعاون الإسلامي** حول الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2017.

[2] - Union Africaine, **Rapport mission d' observation de l'union africaine pour les élection legislatives du 4 mai 2017 République algérienne démocratique et populaire** ,(Union Africaine: **mission d' observation electoral de l'union africaine,** 2017,) p, p 21, 22.

[3] - مركز الجزيرة للدراسات، "**التشريعيات الجزائرية...إعادة التشكيل في ظل الاستمرار**"، تاريخ الإطلاع: 26 /2022/03، على الساعة: 11:11، https://studies.aljazeera.net/en/node/4171

المطلب الثاني: قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الانتخابات المحلية لسنتي 2012-2017

تعد الانتخابات المحلية أحد أهم الآليات السياسية لإدارة الشأن المحلي فهي الأساس الذي من خلاله يتم اختيار صناع القرار على المستوى المحلي بغية تحقيق التنمية المحلية وتجسيد متطلبات الديمقراطية التشاركية والتي لا يمكن تحقيقها إلا بالمشاركة الفاعلة للمواطنين في العملية الانتخابية لاختيار أفضل ممثليهم، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لقياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال محليات 2012 و2017 وذلك اعتمادا على ثلاث مؤشرات والتي حددنها في: مؤشر دورية الانتخابات، مؤشر التمثيلية، مؤشر النزاهة.

أولا: الانتخابات المحلية لسنة 2012

أ. مؤشر دورية الانتخابات:

تُدعى هذه الانتخابات بالمحلية أو انتخابات **المجالس الشعبية البلدية والولائية** والتي تنظم دوريا كل خمس سنوات، و**بتاريخ 29 نوفمبر 2012** جرت الانتخابات المحلية وفي موعدها الرسمي والمحدد، إذ كانت المنافسة بين الأحزاب السياسية والقوائم الحرة على **1541** مجلس بلدي و**48** مجلس ولائي يتوزعون على **48** ألف و **54** مركز انتخاب.[1]

ب. مؤشر التمثيلية:

يمكن توضيح مؤشر تمثيلية هذه الانتخابات من خلال نسبة المشاركة العامة، ونسبة تمثيلية الأحزاب السياسية للمواطنين في المجالس الشعبية البلدية والولائية، وهذا من خلال الجداول أدناه.

حيث يوضح الجدول رقم **(10)** أن نسبة المشاركة العامة في المجالس الشعبية البلدية قدرت بـ: **44.26%** وفي المجالس الشعبية الولائية قدرت بـ **42.92%**، وهي نسب متوسطة ومقبولة سياسيا، ويأتي اهتمام المواطنين بالانتخابات المحلية نظرا لبحثهم عن ممثلين أكفاء يُمكنهم تحقيق التنمية المحلية من وجهة، ومن جهة أخرى يأتي هذا الاهتمام كتعبير عن التعاطف ومساندة المترشحين الذين يقربونهم أو ينتمون لنفس عشيرتهم وجهتهم.

[1]- عامر ضبع، **مرجع سابق الذكر**، ص.234.

الجدول رقم (10): نسب المشاركة السياسية خلال الانتخابات المحلية لسنة 2012

	المجالس الشعبية البلدية	المجالس الشعبية الولائية
عدد المسجلين	**21445621**	
عدد الناخبين	**9494003**	**9204543**
عدد الأصوات المعبر عنها	**8468042**	**7922949**
عدد الأصوات الملغاة	**1025964**	**1263494**
نسبة المشاركة العامة	**%44.26**	**%42.92**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

- حميدة دريادي، "الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر.....تعزيز المسار الديمقراطي أم حفاظ على الوضع القائم"، **مجلة الأبحاث**، المجلد1، العدد1، 2016، ص، ص 35، 36.
- الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية بخصوص نتائج محليات 2012.

أما نتائج الانتخابات **المجالس الشعبية البلدية** لسنة 2012 لأهم الأحزاب السياسية والتي ستمثل المواطنين في بلدياتهم، فقد جاءت تراتيبا كما يلي:

الجدول رقم (11): ترتيب الأحزاب السياسية وفق عدد البلديات المتحصل عليها في انتخابات المجالس الشعبية البلدية لمحليات لسنة 2012

الترتيب	الحزب	عدد البلديات
1	**جبهة التحرير الوطني**	**159**
2	**التجمع الوطني الديمقراطي**	**132**
3	**التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية**	**13**
4	**الحركة الشعبية الجزائرية**	**12**
5	**جبهة القوى الاشتراكية**	**11**
6	**تكتل الجزائر الخضراء**	**10**
7	**الجبهة الوطنية الجزائرية**	**9**

المصدر: أنظر: حركة مجتمع السلم، "**القراءة في نتائج الانتخابات المحلية 2012**"، تاريخ الاطلاع: 2020/07/04، على الساعة 11:20،

http://hmsalgeria.net/portal/archives/mahaliat2012/3226.html

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق؛ سيطرة الأحزاب الكبيرة على المجالس الشعبية البلدية، حيث أن جبهة التحرير الوطني فاز بأغلبية البليدات؛ والمقدرة بـ **159** بلدية من أصل **1541** أي بنسبة تمثيل تعادل **10.31%** وهو مؤشر ضعيف لتمثيلية هذا الحزب للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة.

أما نتائج **الانتخابات المجالس الشعبية الولائية لـمحليات 2012** وحسب الجدول رقم (12) فقد أقرت هي كذلك فوز جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد؛ حيث حصل هذا الحزب على أكثر من 685 مقعدًا متفوقا على صاحب المركز الثاني حزب التجمع الوطني الديمقراطي بأكثر من 198 مقعد.

الجدول رقم (12): ترتيب الأحزاب السياسية وفق عدد المقاعد المتحصل عليها في المجالس الشعبية الولائية لـمحليات 2012

الترتيب	الحزب	عدد المقاعد
1	جبهة التحرير الوطني	685
2	التجمع الوطني الديمقراطي	487
3	تكتل الجزائر الخضراء	130
4	الحركة الشعبية الجزائرية	103
5	جبهة القوى الاشتراكية	91
6	الأحرار	76
7	حزب العمال	72

المصدر: حركة مجتمع السلم، القراءة في نتائج الانتخابات المحلية 2012، **مرجع سابق الذكر**.

ج. مؤشر النزاهة:

بعد التقرير السلبي من طرف بعثة الإتحاد الأوروبي حول تشريعات ماي 2012 الذي كشف عن عدم وجود الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية، وعلى هذا الأساس قرر وزير الداخلية **دحو ولد قابلية** أن الجزائر لن تستدعي المراقبين الدوليين في محليات 2012 الذي شككوا في نزاهة الانتخابات التشريعية

ماي 2012 والاكتفاء فقط بممثلي الأحزاب السياسية،[1] وبالتالي فإن الحكم على نزاهة العملية الانتخابية يبقى صعب في غياب تقارير الدولية والتي من خلالها يمكن توضيح مدى نزاهة هذه المحليات.

ثانيا: الانتخابات المحلية لسنة 2017

أ. مؤشر دورية الانتخابات:

جرت هذه الانتخابات المحلية في **23 نوفمبر 2017** في موعدها المقرر مرة كل خمس سنوات، إذ كانت المنافسة بين الأحزاب السياسية والقوائم الحرة على **1541** مجلس بلدي و**48** مجلس ولائي.[2]

ب. مؤشر التمثيلية:

يمكن توضيح مؤشر تمثيلية الهيئة الناخبة في الانتخابات المحلية لسنة 2017 من خلال نسبة المشاركة العامة ونسبة تمثيلية الأحزاب السياسية للمواطنين في المجالس البلدية والولائية، وهذا من خلال الجداول التالية.

الجدول رقم (13): نسبة المشاركة السياسية العامة خلال الانتخابات المحلية لسنة 2017

	المجالس الشعبية البلدية	المجالس الشعبية الولائية
عدد المسجلين	22883772	
عدد الناخبين	10579719	10141639
عدد الأصوات المعبر عنها	9490217	8653673
عدد الأصوات الملغاة	1089502	1487966
نسبة المشاركة العامة	%46.83	%44.96

المصدر: بوحنيفة القوي، **"المحليات الجزائرية في أفق الرئاسيات: استمرار في ظل الثبات"، في:** https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/12/171224085533196.html، تاريخ الإطلاع: 2022/04/28.

[1] - **أنظر**: شبكة المعرفة الانتخابية حول المراقبين الدوليين في الجزائر، تاريخ الإطلاع 2022/03/28، على الساعة 12:27، https://aceproject.org/electoral-advice/index-ar?set_language=ar

[2] - وزارة الداخلية والجماعات، **"النتائج الأولية للانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017"**، تاريخ الإطلاع 2022/03/28، على الساعة 12:27، https://interieur.gov.dz/index.php/ar/

من خلال قراءة الجدول رقم **(13)** يتضح أن هناك ارتفاع لعدد الهيئة الناخبة بأكثر من مليون ناخب عن محليات 2012؛ فيما جاءت نسبة المشاركة الوطنية متوسطة ومقبولة، وما يمكن ملاحظته من خلال هذه المحليات ارتفاع نسبة المشاركة في المجالس الشعبية البلدية بنسبة تقدر بـ **2.57%** عن محليات 2012، وارتفاع نسبة المشاركة في المجالس الولائية بنسبة تقدر بـ **2.04%** عن محليات 2012، وهذا ما يدل على اهتمام المواطنين بالانتخابات المحلية ورغبتهم في تحقيق التغيير على المستوى المحلي.

فيما جاءت نتائج الانتخابات المحلية 2017 لأهم الأحزاب السياسية كتالي:

الجدول رقم (14): ترتيب الأحزاب السياسية وفق عدد البلديات المتحصل عليها في انتخابات المجالس الشعبية البلدية لمحليات 2017

الترتيب	الحزب	عدد البلديات
1	جبهة التحرير الوطني	603
2	التجمع الوطني الديمقراطي	451
3	جبهة المستقبل	71
4	جبهة القوى الاشتراكية	64
5	الحركة الشعبية الجزائرية	62
6	حركة مجتمع السلم	49
7	تجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	37

المصدر: بوحنيقة القوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.4.

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق؛ سيطرة الأحزاب الكبيرة على المجالس الشعبية البلدية، وما يمكن ملاحظته كذلك بقاء جبهة التحرير الوطني في صدارة الأحزاب الأكثر تمثيلا في المجالس البلدية، حيث تحصل هذا الحزب على **603** بلدية من أصل **1541**؛ أي بنسبة تمثيل تعادل **39.13%**، أي بزيادة قدرها **28.82%** عن محليات 2012، وعليه فإن نسبة التمثيل السياسي والمقدرة بـ **39.13 %** مقبولة وتكرس لقدرة حزب جبهة التحرير الوطني على التعبئة للتصويت على برامجه ومرشحيه.

أما نتائج **الانتخابات المجالس الشعبية الولائية لـمحليات 2017** وحسب الجدول رقم (15) فقد أقرت هي كذلك فوز جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد؛ حيث حصل هذا الحزب على أكثر من 711 ببزيادة تقدر 108 مقعد عن محليات 2012، ومتفوقا على صاحب المركز الثاني حزب التجمع الوطني الديمقراطي بأكثر من 198 مقعد.

الجدول رقم (15): ترتيب أهم الأحزاب السياسية وفق عدد المقاعد المتحصل عليها في المجالس الشعبية الولائية لـمحليات 2017

الترتيب	الحزب	عدد المقاعد
1	جبهة التحرير الوطني	711
2	تجمع الوطني الديمقراطي	527
3	حركة مجتمع السلم	152
4	جبهة المستقبل	131
5	تحالف تاج	91
6	الجبهة الوطنية الجزائرية	68
7	جبهة القوى الاشتراكية	63

المصدر: المكان نفسه.

ج. مؤشر النزاهة:

ما يمكن ملاحظته حول محليات 2017 غياب المراقبين الدوليين، وهذا بعد التقرير السلبي الذي وضعه الاتحاد الأوروبي حول غياب النزاهة في تشريعات 2017، إذ أوضح **عبد الوهاب دربال** رئيس **الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات** أن الجزائر قادرة على تنظيم انتخابات المجالس الشعبية البلدية والمحلية لسنة 2017 بكل نزاهة وشفافية.[1]

وبناءً على ما سبق فإن الحكم على مدى نزاهة هذه المحليات يبقى صعبا في ظل غياب التقارير الدولية.

[1]- جريدة الإخبارية،" **دربال سنثبت للمشككين أننا قادرون على تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/01، على الساعة: 33: 13، https://elikhbaria.dz/27651/

وعلى ضوء ما سبق؛ وما يمكن قوله أن نتائج الانتخابات المحلية لسنتي 2012 و2017 كانت دورية وجرت في موعدها المحدد، أما فيما يخص مؤشر تمثيلية الانتخابات للهيئة الناخبة في هذه المحليات فتبقى في الحدود المتوسطة، في حين أن تمثيلية الهيئة الناخبة من طرف متصدري الانتخابات المحلية لسنتي 2012 و2017 فتبقى ضعيفة ومتوسطة نسبيا وتكرس لبقاء نفس الأحزاب السياسية المتصدرة لنتائج الانتخابات.

المطلب الثالث: قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الانتخابات الرئاسية لسنتي 2014 و2019

تُعد الانتخابات الرئاسية أحد أهم المواعيد الانتخابية في الجزائر نظرا للقوة السياسية التي تتمتع بها السلطة التنفيذية في إدارة الشأن السياسي، وعليه سنتطرق في هذا المطلب للانتخابات الرئاسية لسنتي 2014 و2019 وذلك من خلال ثلاث مؤشرات والتي حددنها في: مؤشر دورية الانتخابات، مؤشر التمثيلية ومؤشر النزاهة.

أولا: الانتخابات الرئاسية لسنة 2014

أ. مؤشر دورية الانتخابات:

جرت الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 في موعدها المحدد مرة كل خمس سنوات، وبالتحديد يوم: 17 أفريل 2014.[1]

ب. مؤشر التمثيلية:

يمكن توضيح مؤشر تمثيلية الهيئة الناخبة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 من خلال قراءة نتائج المشاركة السياسية في الولايات الجزائرية والمهجر، وكذا نسبة المشاركة العامة، وكذا نسبة تمثيلية المترشح الفائز للهيئة الناخبة، كما توضحه الجداول التالية:

[1] - يمينة حناش، "إصلاح النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد0، المجلد1، (جانفي2017)، ص.37.

الجدول رقم (16): نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في رئاسيات 2014

الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %
أدرار	**68.50**	تلمسان	**63.19**	قسنطينة	**34.05**	تيندوف	**78.38**
شلف	**56.6**	تيارت	**63.12**	المدية	**54.68**	تيسمسلت	**71.56**
أغواط	**70.41**	تيزي وزو	**20.11**	مستغانم	**80.39**	الوادي	**59.46**
أم بواقي	**43.45**	الجزائر	**37.79**	المسيلة	**54.79**	خنشلة	**53.84**
باتنة	**42.72**	الجلفة	**72.76**	معسكر	**69.74**	سوق أهراس	**51.47**
بجاية	**23.44**	جيجل	**44.08**	ورقلة	**44.38**	تيبازة	**54.06**
بسكرة	**52.26**	سطيف	**46.63**	وهران	**51.25**	ميلة	**43.28**
بشار	**60.86**	سعيدة	**64.3**	البيض	**69.82**	عين الدفلى	**49.96**
البليدة	**43.77**	سكيكدة	**52.7**	إليزي	**46.86**	النعامة	**62.1**
البويرة	**34.22**	سيدي بلعباس	**66.89**	برج بوعريريج	**49.56**	عين تيموشنت	**66.06**
تامنغست	**69.85**	عنابة	**53.52**	بومرداس	**39.36**	غرداية	**54.92**
تبسة	**54.91**	قالمة	**57.65**	الطارف	**65.34**	غليزان	**82.12**
المهجر	25.14						

المصدر: أُنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الدستوري رقم 02/ إ. م. د/ المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1435 الموافق لـ 22 أفريل سنة 2014، **المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية**، الجريدة الرسمية، العدد 23، السنة 51، 23 أفريل 2014، ص، ص 7، 8.

وحسب الجدول **رقم (16)**، نلاحظ أن نسبة المشاركة السياسية في أغلب الولايات الجزائرية في رئاسيات 2014 كانت متوسطة وفي بعض الولايات كانت النسب مرتفعة، حيث سجلت الولايات الداخلية أكبر نسب في التصويت، ومثال على ذلك: ولاية غليزان بنسبة تصويت **82.12%**، ولاية الأغواط بنسبة تصويت **70.41%**، وولاية تيسمسيلت بنسة **71.56%**، ويرجع ارتفاع نسب المشاركة السياسية في رئاسيات 2014 مقارنة بالتشريعيات؛ لأهمية منصب رئيس الجمهورية لدى المواطنين واعتباره فاعل أساسي في عملية اتخاذ القرار؛ نظرا لصلاحيات الدستورية الواسعة التي تمنح له.

في حين جاءت المشاركة العامة الوطنية متوسطة بنسبة تقدر بـ **50.70%** من إجمالي عدد المصوتين المسجلين في القوائم الانتخابية؛ وهي نسبة جد مقبولة في العمليات الانتخابية؛ كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال رئاسيات 2014

عدد الناخبين المسجلين	**22880678**
عدد الناخبين الذين صوتوا	**11600984**
عدد الأصوات الملغاة	**1132136**
نسبة الأصوات المعبر عنها	**10468848**
نسبة المشاركة	**%50.70**

المصدر: المرجع نفسه، ص، ص 5، 6.

وبناء على هذه المعطيات؛ فقد أفرزت نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 تصدر عبد العزيز بوتقلية لنتائج الانتخابات وهو ما يسمح له ضمنيا بتولي منصب رئاسة الجمهورية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (18): ترتيب مترشحي رئاسيات 2014

الترتيب	اسم المترشح	عدد الأصوات	نسب التصويت من إجمالي الناخبين
1	عبد العزيز بوتفليقة	8531311	%81.49
2	علي بن فليس	1288338	%12.31
3	عبد العزيز بلعيد	328030	%3.13
4	لويزة حنون	157792	%1.51
5	محمد فوزي رباعين	105223	%1
6	موسى تواتي	58154	%0.56

المصدر: المرجع نفسه، ص.8.

ومن خلال النتائج السابقة نلاحظ أن عدد الأصوات التي تحصل عليها الفائز في رئاسيات 2014 تقدر بـ: **8531311** والتي مثلت ما نسبته **%81.49** من إجمالي أصوات الناخبين وهو معدل جد مرتفع لكن وبالمقابل فإن هذه الأصوات لا تمثل من الهيئة الناخبة والبالغ عددها إجماليا 8**22880678** سوى ما نسبته **%37.28** وهو رقم ضعيف ومتوسط ويدل على عدم اقتناع الهيئة الناخبة بالبرامج السياسية المقدمة من طرف المترشحين.

ج. مؤشر النزاهة:

أوضح البيان الصادر عن **منظمة التعاون الإسلامي** الصادر في 20 أفريل 2014 أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في 17 أفريل 2014 كانت نزيهة وشفافة وهذا حسب ما اطلع عليه مراقبوا المنظمة، كما أكد ذات البيان بأن هذه الانتخابات هي الأساس الذي يؤكد الإرادة السياسية للسلطة السياسية الجزائرية في التوجه نحو تفعيل آليات المشاركة السياسية.[1]

في حين أكد بيان جامعة الدول العربية لوجود إيجابيات وسلبيات خلال سير العملية الانتخابية، إذ أن **الجوانب الإيجابيات** تمثلت في: دخول مراكز التصويت في وقتها، توفر المواد اللوجسية لسير الحسن للعملية الانتخابية، إلمام موظفي مكاتب التصويت بخطوات إجراء العملية الانتخابية، إغلاق مكاتب

[1]- منظمة التعاون الإسلامي، **"الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يهنئ الشعب الجزائري بمناسبة نجاح الانتخابات الرئاسية"**، تاريخ الإطلاع: 2022/04/29، على الساعة: 16:59، https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=9013&ref=3608&lan=ar

التصويت في موعدها المحدد، اتسام عملية الفرز بالشفافية، أما **الجوانب السلبية** تمثلت في: ارتفاع عدد الأصوات الملغاة، كما لُوحظ في بعض المراكز قيام الناخب بالبصم قبل التصويت، كما لوحظ كذلك في بعض المراكز عدم تشميع الصناديق وغياب ممثلي المرشحين في بعض مراكز التصويت.

وفي ختام هذا التقرير أوضحت جامعة الدول العربية على أن الانتخابات الرئاسية بشكل عام جرت بشكل شفاف على الرغم من وجود بعض التجاوزات الفنية والتي لا تؤثر على نتائج النهائية للانتخابات.[1]

ثانيا: الانتخابات الرئاسية لسنة 2019

أ. مؤشر دورية الانتخابات:

عرفت الانتخابات الرئاسية المقرر إجراءها في أفريل 2019 تأخرا نوعا ما نتيجة ظروف داخلية مرت بها الجزائر ومتمثلة في الحَراك الشعبي الذي فرض استقالة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الذي كان ينوي الترشح لعهدة خامسة، ونتيجة لهدا الوضع تأخرت الانتخابات الرئاسية حتى جويلية 2019 والتي لم تجرى بسبب عدم وجود مترشحين بناءً على إعلان المجلس الدستوري،[2] وعليه فقد تأخرت الانتخابات الرئاسية مرتين **(الأولى في أفريل وثانية في جويلية)** حتى تم ضبط ما سُمي **لجنة الوساطة والحوار** التي هيأت لتأسيس **"السلطة الوطنية للإشراف على الانتخابات"** والتي أشرفت على تنظيم انتخابات 12 ديسمبر 2019.[3]

ب. مؤشر التمثيلية:

يمكن توضيح مؤشر تمثيلية الهيئة الناخبة في رئاسيات 2019 من خلال قراءة نتائج المشاركة السياسية في الولايات الجزائرية والمهجر، وكذا نسبة المشاركة العامة، وكذا نسبة تمثيلية المترشح الفائز للهيئة الناخبة كما هو موضح من خلال الجداول التالية:

---

[1] - جامعة الدول العربية، "**بيان بعثة جامعة الدول العربية الملاحظة للانتخابات الرئاسية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي جرت في 17 أفريل 2014**"، 18 أفريل 2014، ص. 1-3.

[2] - محمد بركات، "الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019 تؤسس لجزائر جديدة"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد4، العدد2، ص، ص 214، 215.

[3] - يونس بورنان، "**سلطة مستقلة وشروط ترشح جديدة.. خطوات مسار الانتخابات بالجزائر**"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/29، على الساعة: 16:59، https://al-ain.com/article/presidential-elections-in-algeria2019

الجدول رقم (19): نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في رئاسيات 2019

الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %	الولاية	نسبة المشاركة %
أدرار	**61.21**	تلمسان	**47.63**	قسنطينة	**39.5**	تيندوف	**63.91**
شلف	**40.48**	تيارت	**53.25**	المدية	**47.96**	تيسمسلت	**49.4**
أغواط	**56.34**	تيزي وزو	**0.001**	مستغانم	**47.76**	الوادي	**45.45**
أم بوافي	**38.43**	الجزائر	**23.93**	المسيلة	**47.55**	خنشلة	**46.09**
باتنة	**43.61**	الجلفة	**46.4**	معسكر	**51.48**	سوق أهراس	**44.97**
بجاية	**0.29**	جيجل	**42.39**	ورقلة	**50.14**	تيبازة	**45.35**
بسكرة	**43.21**	سطيف	**43.01**	وهران	**41.65**	ميلة	**42.91**
بشار	**56.39**	سعيدة	**54.79**	البيض	**60.82**	عين الدفلى	**48.61**
البليدة	**42.08**	سكيكدة	**47.83**	إليزي	**54.92**	النعامة	**55.52**
البويرة	**20.61**	سيدي بلعباس	**53.38**	برج بوعريرج	**40.86**	عين تيموشنت	**54.15**
تامنغست	**55.09**	عنابة	**42.28**	بومرداس	**24.73**	غرداية	**45.18**
تبسة	**38.33**	قالمة	**49.01**	الطارف	**52.69**	غليزان	**49.56**
المهجر	**8.83**						

المصدر: أُنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الدستوري رقم 03/إ.م.د/ المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1441 الموافق لـ 16 ديسمبر سنة 2019، **المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية**، الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة 56، 18 ديسمبر 2019، ص، ص 18، 19.

وحسب الجدول **رقم (19)**، نلاحظ أن نسبة المشاركة السياسية في أغلب الولايات الجزائرية في رئاسيات 2019 كانت متوسطة، وفي بعض الولايات كانت نسب المشاركة ضعيفة جدا ومثال على ذلك: ولاية تيزي وزو كأدنى نسب تصويت بـ **0.001%** وولاية بجاية بنسبة تصويت تعادل **0.29 %**، وما يلاحظ كذلك من خلال هذه الانتخابات التراجع الكبير لنسب التصويت لدى الجالية الجزائرية بالخارج فقد انخفضت نسبة التصويت بـ **16.31%** مقارنة برئاسيات 2014، ويرجع انخفاض نسب المشاركة

السياسية في رئاسيات 2019 مقارنة برئاسيات 2014؛ إلى ظروف السياسية التي مرت بها الجزائر في فترة الحَراك الشعبي والتي طالب فيها السياسيون وبعض المواطنين بتأجيل الانتخابات وتشكيل مجلس تأسيسي، والتوافق على شخصيات وطنية تدير مرحلة انتقالية لتهيئة ظروف اقامة الانتخابات، وبحكم توجه النظام السياسي للحلول الدستورية بدل السياسية فقد قاطع هذه الانتخابات المطالبون بمرحلة انتقالية ما أدى لتسجيل نسب منخفضة في هذه الرئاسيات.

في حين عرفت المشاركة العامة الوطنية كما يوضحه الجدول التالي ما نسبته **39.88%** من إجمالي عدد المصوتين المسجلين في القوائم الانتخابية، وهو ما يعني انخفاض بنسبة المشاركة العامة بـ **10.82%** مقارنة برئاسيات 2014، كما نلاحظ كذلك ارتفاع الهيئة الناخبة بأكثر من مليوني مترشح.

الجدول رقم (20): نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال رئاسيات 2019

عدد الناخبين المسجلين	24464161
عدد الناخبين الذين صوتوا	**9755340**
عدد الأصوات الملغاة	**1244925**
نسبة الأصوات المعبر عنها	**8510415**
نسبة المشاركة	**%39.88**

المصدر: المرجع نفسه، ص.17.

وبناءً على هذه المعطيات؛ فإن نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 كما يوضحه الجدول رقم **(21)** توضح تصدر عبد المجد تبون لهذه الرئاسيات، وهو ما يسمح له ضمنيا بتولي منصب رئاسة الجمهورية ولمدة خمس سنوات كاملة، كما نلاحظ انخفاض نسب التصويت من إجمالي الناخبين، فقد انتخب عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 2014 بنسبة تعادل **81.49%** من إجمالي الناخبين، أما عبد المجيد تبون فقد انتخب في رئاسيات 2019 بنسبة تعادل **58.13%** من إجمالي الناخبين، وهو ما يعني انخفاض بنسبة المصوتين على رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بنسبة تقدر بـ **23.36%**، وهو مؤشر على عدم اقتناع المواطنين بمخرجات العملية الانتخابية.

الجدول رقم (21): ترتيب مترشحي رئاسيات 2019

الترتيب	اسم المترشح	عدد الأصوات	نسبة التصويت من إجمالي عدد الناخبين
1	عبد المجيد تبون	4947523	%58.13
2	بن قرينة عبد القادر	1477836	%17.37
3	بن فليس علي	897831	%10.55
4	ميهوبي عز الدين	619225	%7.28
5	بلعيد عبد العزيز	568000	%6.67

المصدر: المرجع نفسه، ص.19.

ومن خلال النتائج السابقة نلاحظ أن عدد الأصوات التي تحصل عليها الفائز في رئاسيات 2019 تقدر ب: **4947523** والتي مثلت ما نسبته **%58.13** من إجمالي أصوات الناخبين وهو معدل متوسط ومقبول سياسيا، وبالمقابل فإن هذه الأصوات لا تمثل من الهيئة الناخبة والبالغ عددها إجماليا **24464161** سوى ما نسبته **%20.22** وهو رقم ضعيف ويدل على عدم اقتناع الهيئة الناخبة بالبرامج السياسية المقدمة من طرف المترشحين **والخارطة السياسية** المقدمة من طرف النخبة الحاكمة والتي تكرس للحلول الدستورية بدل الحلول السياسية.

ج. مؤشر النزاهة:

أوضح المكلف بالإعلام في السلطة المستقلة للإشراف على الانتخابات **علي ذراع** أن الجزائر قادرة على تنظيم الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 ولن تقوم باستدعاء المراقبين الدوليين، وعليه سيغيب المراقبون الدوليون في هذه الرئاسيات عكس رئاسيات 2014.[1]

وبالتالي فإن الحكم على مدى نزاهة العملية الانتخابية في هذه الرئاسيات مرتبط بالإرادة السياسية للنظام السياسي باحترام الإرادة الشعبية في اختيار الرئيس.

[1]- عبد الرزاق عبد الله، **"الجزائر تعلن غياب المراقبين الدوليين عن الانتخابات الرئاسية"**، تاريخ الإطلاع: 2020/30/09، على الساعة 12:00، https://www.aa.com.tr/

وعلى ضوء ما سبق؛ وما يمكن قوله أن نتائج الانتخابات الرئاسية لسنتي 2014 و2019 كانت دورية وجرت في موعدها المحدد رغم التأخر الذي عرفته الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 والتي تأخرت عن موعدها بحوالي ثمان أشهر من أفريل 2019 إلى ديسمبر 2019، وعليه فإن الانتخابات الرئاسية كرست عمليا لوجود لمؤشر دورية، أما فيما يخص مؤشر تمثيلية الانتخابات للهيئة الناخبة في هذه الانتخابات فتبقى في الحدود المتوسطة والضعيفة بحكم انحصار نسب المشاركة ما بين **50.70%** و**39.88%**، أما فيما يخص تمثيلية الهيئة الناخبة من طرف متصدري رئاسيات 2014 و2019 تبقى ضعيفة جدا، حيث انحصرت ما بين **20.22%** و**37.28%**، ويرجع انخفاض نسب المشاركة لعدم اقتناع الهيئة الناخبة بفعالية الانتخابات وقدرتها على تغيير الواقع السياسي وعدم اقتناعهم كذلك بنزاهة وحيادية **اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات** التي أشرفت على رئاسيت 2014 أو **السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات** التي أشرفت على رئاسيات 2019.

المطلب الرابع: قياس المشاركة السياسية وتحليلها من خلال الاستفتاء الدستوري لسنة 2020

يُعد الاستفتاء الدستوري أحد أهم مظاهر الديمقراطية في الدول الغربية والذي تبنته في إعداد دساتيرها، إذ أن الاستفتاء يمنح حق الشعب في التصويت على الدستور سواء بالقبول أو الرفض حسب توجه الأغلبية الناخبة، ونظرا لأهمية الاستفتاء الدستوري في تحقيق المشروعية السياسية، فإن رئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** بعد انتخابه تبنى هذه آلية **(الاستفتاء على الدستور)** بدل تمريره على البرلمان لكي يحصل على الثقة المواطنين الذين انتخبوه ويجعل من الدستور منطلقا في تنفيذ التزاماته السياسية.

كما عَمد هذا الاستفتاء الدستوري في الجزائر على التعبير عن الديمقراطية المباشرة التي تمنح حق المواطن في الاستشارة الشعبية في مختلف القرارات، ويمنح أيضا تصورا جديدا للعملية الانتخابية التي كرست سابقا لمشاركة المواطن في صنع القرار عن طريق ممثليه في المؤسسات السياسية فقط.

أ. مؤشر دورية الانتخابات:

إن الاستفتاء الدستوري لا يحدد بفترة زمنية معينة بل هو نتيجة رغبة السلطة التنفيذية في إقرار إجراء الاستفتاء نتيجة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمينة حسب تقدير السلطة التنفيذية، وهذا

بفعل النص الدستوري الذي كرس حق الدعوة لإجراء الاستفتاء الدستوري من صلاحيات رئيس الجمهورية فقط،[1] إذ تم هذا الاستفتاء الدستوري يوم:1 **نوفمبر 2020.**[2]

وللإشارة فإن أخر استفتاء دستوري جرى في الجزائر كان في سنة 1996.[3]

ب. مؤشر التمثيلية:

يمكن توضيح مؤشر تمثيلية الهيئة الناخبة في الاستفتاء الدستوري الذي جرى سنة 2020 من خلال قراءة نتائج المشاركة السياسية في الولايات الجزائرية والمهجر، وكذا نسبة المشاركة العامة، كما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (22): نسبة المشاركة داخل الولايات الجزائرية والمهجر في الاستفتاء الدستوري لسنة 2020

الولاية	نسبة المشاركة %	المصوتون بـ (نعم)		المصوتون بـ (لا)		الولاية	نسبة المشاركة %	المصوتون بـ (نعم)		المصوتون بـ (لا)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة			العدد	النسبة	العدد	النسبة
أدرار	41.76	65182	63.75	37071	36.25	سكيكدة	28.09	96224	62.13	58660	37.87
شلف	20.90	96601	71.15	39175	28.85	سيدي بلعباس	32.76	101240	74.42	34802	25.58
أغواط	31.72	37947	44.82	46713	55.18	عنابة	27.08	79110	73.08	29137	26.92
أم بواقي	19.97	57746	74.22	20054	25.78	قالمة	26.62	63841	68.97	28717	31.03

[1]- راجع **المادة 91** الفقرة 10 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية، **"الاستفتاء حول مشروع تعديل الدستوري"**، تاريخ الإطلاع: 11 /2020/11، على الساعة: 13:07، http://www.aps.dz/ar/algerie/91428-1

[3]- نسيم حرار، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

باتنة	21.95	101365	73.29	36941	26.71	قسنطينة	22.34	82459	66.97	40669	33.03
بجاية	0.25	351	34.51	666	65.49	المدية	27.66	94665	69.21	42123	30.79
بسكرة	21.63	54627	55.88	43126	44.12	مستغانم	29.90	94813	73.54	34113	26.46
بشار	37.79	37433	57.12	28098	42.88	المسيلة	25.45	86016	54.04	73135	45.95
بليدة	29.46	139904	75.35	45764	24.65	معسكر	34.38	134885	76.32	41855	23.68
البويرة	11.82	93849	70.55	16632	29.45	ورقلة	26.93	41581	47.93	45174	52.07
تامنغست	41.33	38999	62.36	23537	37.64	وهران	24.45	167994	72.05	65163	27.95
تبسة	21.35	64296	69.98	27587	30.2	البيض	34.69	11895	41.39	16847	58.61
تلمسان	27.59	124629	71.34	50076	28.66	إليزي	44.25	11895	41.39	16847	58.61
تيارت	30.91	104916	68	49365	32	برج بوعريرج	20.39	55632	65.89	28799	34.11

تيزي وزو	0.07	382	81.97	84	18.03	بومرداس	14.44	46873	72.68	17617	27.32
الجزائر	14.46	169901	69.44	74769	30.56	الطارف	32.45	74454	76.37	23035	23.63
الجلفة	25.18	50146	36.36	87781	63.64	تيندوف	52.09	18242	42.28	2403	55.72
جيجل	21.46	49785	59.44	33966	40.56	تيسمسلت	33.18	36202	70.12	154236	29.88
سطيف	21.41	126516	65.52	66582	34.48	الوادي	22.92	41794	55.27	33823	44
سعيدة	32.50	53372	75.12	17681	24.88	خنشلة	21.17	42111	79.85	10627	20.15
سوق أهراس	26.80	62429	76.29	19407	23.71	النعامة	34.31	29524	60.11	19591	39.89
تيبازة	27.62	75063	73.05	27696	26.95	عين تيموشنت	33.36	70199	75.31	23014	24.69
ميلة	22.37	67212	65.88	34807	34.12	غرداية	26.10	21814	39.17	33880	60.83
عين الدفلى	29.79	91939	71.61	36443	28.39	غليزان	29.80	80689	69.61	35229	30.39
المهجر	4.97	32776	78.02	9233	21.98						

المصدر: أُنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الدستوري رقم 01/إ.م.د/ المؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1442 الموافق ل 12 نوفمبر سنة 2020، **يتضمن النتائج النهائية لاستفتاء أول نوفمبر 2020 حول مشروع تعديل الدستور**، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 57، 3 ديسمبر 2020، ص.5.

حيث نلاحظ أن نسبة المشاركة السياسية في أغلب الولايات الجزائرية في هذا الاستفتاء الدستوري كانت ضعيفة جدا، حيث سجلت بعض الولايات ما نسبته صفر بالمائة مثل ولاية تيزي وز كأدنى نسب مشاركة بـ **0.07%**، وما يلاحظ كذلك من خلال هذا الاستفتاء أن الولايات المتواجدة في المناطق الصحراوية والداخلية والتي كانت تشارك وبنسب مقبولة فقد عرفت هي كذلك عزوفا عن التصويت، ولعل أهم الولايات التي وافقت هذا الدستور شكلا ومضمونا من خلال هذه النتائج وبنسب مرتفعة **من إجمالي عدد المصوتين** نجد ولاية تيزي وزو بنسبة قبول تعادل **81.97 %**، ولاية خنشلة بنسبة قبول تعادل **79.85%**، أما الولايات التي رفضت هذا التعديل الدستوري وبنسب مرتفعة **من إجمالي عدد المصوتين** نجد ولاية غرداية بنسبة تعادل **60.83% من إجمالي عدد المصوتين**، وولاية إليزي بنسبة تعادل **58.61% من إجمالي عدد المصوتين**، ويرجع انخفاض نسب المشاركة السياسية في هذا الاستفتاء الدستوري إلى الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر في فترة الحَراك الشعبي والتي طالب فيها السياسيون وبعض المواطنين بتأجيل الانتخابات وتشكيل مجلس تأسيسي والتوافق على شخصيات وطنية تدير المرحلة الانتقالية لتهيئة ظروف اقامة الانتخابات، وبحكم توجه النظام السياسي للحلول الدستورية بدل السياسية فقد قاطع هذه الانتخابات المطالبون بمرحلة انتقالية؛ ما أدى لتسجيل نسب منخفضة في هذا الاستفتاء.

ومن خلال الجدول رقم **(23)** نلاحظ أن نسب المشاركة العامة الوطنية كانت في حدود **23.84%** من إجمالي عدد المصوتين المسجلين في القوائم الانتخابية، كما نلاحظ كذلك أن نسبة المشاركة في هذا الاستفتاء الدستوري تبقى ضعيفة بـ **23.84%** من إجمالي عدد المصوتين المسجلين في القوائم الانتخابية، كما أن نسبة **66.80%** من إجمالي المصوتين لا تمثل من الهيئة الناخبة إلا **13.71%** وهي نسبة جد ضعيفة جدا، ولا يمكنها أن تعبر عن تمثيلية الهيئة الناخبة.

الجدول رقم (23): نسبة المشاركة السياسية النهائية خلال الاستفتاء الدستوري لسنة 2020

عدد الناخبين المسجلين	**24466618**	
عدد الناخبين الذين صوتوا	**5661551**	
عدد الأصوات الملغاة	**637308**	
عدد الأصوات المعبر عنها	**5024239**	
عدد ونسبة المصوتون بـ "نعم"	**3356091**	**%66.80**
عدد ونسبة المصوتون بـ "لا"	**1668148**	**%33.20**
نسبة المشاركة	**% 23.84**	

المصدر: المرجع نفسه، ص.4.

ج. مؤشر النزاهة:

بعد إنشاء **السلطة المستقلة للانتخابات كجهاز** للإشراف على الانتخابات جعل الجزائر تستغني عن المراقبين الدوليين في هذا الاستفتاء الدستوري، وبالتالي فإن الحديث عن الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية الخاصة بالاستفتاء الدستوري لسنة 2020 سيكون محل تقارير التي ستصدرها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أكدت عن طريق رئيسها **محمد شرفي** أن: "الاستفتاء الدستوري جرى في ظروف جيدة ولا وجود لحالات تزوير وهو الأمر الذي عملت السلطة على تكريسه في جميع مراكز التصويت من أجل ضمان نزاهة العملية الانتخابية"،[1] وما هو مؤكد أن غياب المراقبين الدوليين سيجعل الحكم على نزاهة العملية الانتخابية من عدمها أمرا صعبا جدا نظرا للاعتماد على تقرير جهة واحدة وهي السلطة الوطنية المستقلة للإشراف على الانتخابات.

وللإشارة فإن الانتخابات المحلية والتشريعية لسنة 2012 والرئاسيات 2014 نظمتها **اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات**، أما الانتخابات المحلية والتشريعة لسنة 2017 فقد نظمتها الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، أما رئاسيات 2019 والاستفتاء الدستوري لسنة 2020 فقد نظمته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

[1]- جريدة الخبر، **"الجزائر كسبت دستور حلال"**، تاريخ الإطلاع: 12/1/ 2020، على الساعة: 14:20،
/https://www.elkhabar.com/press/article/175731

المبحث الثالث: الحكم الراشد في الجزائر: دوافع الظهور وآليات التجسيد

يُعتبر الحكم الراشد من بين أهم المتغيرات الدولية الحديثة، والذي جاء ليعبر عن سياسات وجب على الدول والحكومات إتباعها باعتباره مقاربة جديدة تقوم على رشادة القرارات ومكافحة الفساد، ولعل الجزائر من بين الدول التي أرادت محاكاة نموذج الحكم الراشد في نظام حكمها؛ نظرا لمجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي فرضت عليها تبني هذا المفهوم، وعليه وقصد تجسيد مقاربة الحكم الراشد عمليًا، فقد أنشأت الجزائر مجموعة من المؤسسات والتي يتمحور هدفها الجوهري في وصول الجزائر إلى نسبب مقبولة من الحكم الراشد.

المطلب الأول: الأسباب الدافعة لتبني الجزائر نموذج الحكم الراشد

لقد تعددت دوافع تبني الجزائر مفهوم الحكم الراشد إلى دوافع سياسية واقتصادية - اجتماعية وإدارية، حيث أن كل دافع له درجة تأثير على رغبة صانع القرار في التوجه نحو تبني نموذج الحكم الراشد، وفيما يلي سنحدد هذه الدوافع ونفسرها.

أولا- الأسباب السياسية: والتي يمكن تحديدها في العناصر التالية:

1. **طبيعة نظام الحكم في الجزائر:**

صنف الباحث بوزيد بومدين **في مقاله بعنوان "التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال"** نظام الحكم في الجزائر ضمن نمط الدولة النيوبترمونيالية **Néo- Patrimonialisme** أي **الأبوية الجديدة** والتي تقوم على تكريس مجموعة من القيم والعلاقات داخل المجتمع والتي يعتمد عليها النظام السياسي للمحافظة على بقاءه في السلطة أكبر وقت ممكن، ومن أهم مميزات هذه الأنظمة هو وجود مجموعة من الظواهر السلبية التي تُكرس في نظام الحكم وأبرزها: المحسوبية والزبونية والرشوة و**العصبوية*** **Fractionnism**.[1]

* تنظيم على شكل الائتلاف وتحالف بين مجموعة من العناصر على أساس مبدأ، وقد يكون هذا المبدأ دمويا (النسب والقرابة) وهذا حال عصبيات القبلية والعشائرية والعائلية، أو روحيا (علاقات الطائفية والمذهبية)، وقد تكون مبنية على الجوار (العلاقات المناطقية)؛ فلاعتصاب لا يعني فقط التضامن فقط بل يعني أيضا التوحد.

[1]- بوزيد بومدين، "التجربة الديمقراطية وعوائق الإنتقال"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 289، (2003)، ص.149.

في حين وصف هواري عدي نظام الحكم في الجزائر بأنه نظام حكم تسلطي قائم على شخصنة السلطة ودوران الداخلي للنخب مع غياب حرية الإعلام والحريات المدنية والسياسية.[1]

2. أهم الأزمات السياسية التي يتعرض لها النظام السياسي الجزائري كمدخل لفهم توجه النخبة الحاكمة نحو تبني نموذج الحكم الراشد والتي حددنها فيما يلي:

- **أزمة الشرعية:** تُعرف الشرعية حسب المفكر **عبد الباقي الهرماس** بأنها **«عقد بين الرعية والسائس، إذ يستوجب هذا العقد لتحقيق الاستقرار شيئا من التنازل بين الطرفين»**، وما يلاحظ في الجزائر أن النظام السياسي يعتمد في حكمه على **الشرعية الثورية** كمصدر أساسي للشرعية السياسية من منطلق قيادته للثورة وتبنيها، و**الشرعية التاريخية** لحزب حزب جبهة التحرير الوطني كطرف سياسي له الفضل في تدويل القضية الجزائرية واندلاع الثورة الجزائرية، وعليه فهذين الشرعيتان (الثورية والتاريخية) لا تعتمدان على الشرعية الدستورية والمشاركة السياسية الشعبية الواسعة والفعالة في الحياة السياسية.[2]

- **أزمة المشاركة السياسية:** تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية؛ فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء الحريات الفردية والجماعية وهو نفس السلوك الذي استمر حتى بعد تبني التعددية السياسية التي عمل فيها النظام السياسي على تحييد القوى الحزبية والمجتمعية عن عملية صنع القرار، وعمل كذلك على الاحتكار الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر للمشاركة السياسية الفعالة،[3] وهذا الأمر الذي كرس لأزمة المشاركة السياسية والتي تظهر أكثر من خلال عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات؛ حيث سجلت الجزائر انخفاض الكبير في نسب التصويت في تشريعيات 2017 والتي قدرت بـ: **35.37 %** بعدما وصلت سنة 2012 لنسبة **43.14%** أي بانخفاض قدره **7.77%.**[4]

- **أزمة الهوية:** ويقصد بها عدم انصهار كافة أفراد المجتمع في مشروع واحد يتجاوز انتماءاتهم التقليدية والضيقة؛ أي عدم قدرة المجتمع على الانتقال إلى المجتمع العصري تسود فيه قيم الولاء للدولة الأمة بدل الهويات التقليدية،[5] وبناءً على تعريف "**أزمة الهوية**" وبإسقاطه على الحالة الجزائرية نجد أن

---

[1]- هواري عدي، "**هل يعتبر نظام الحكم الجزائري، دكتاتورية عسكرية؟**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/3، على الساعة 12:48، https://irzazen.net

[2]- عبد الدين بن عمراوي، "أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد4، العدد 9، (فيفري 2016)، ص ص 105، 122.

[3]- إلياس قسايسة، جهيدة ركاش، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

[4]- **أنظر:** الجريدة الرسمية العدد 32 لسنة 2012 والجريدة الرسمية العدد 34 لسنة 2017، **مرجع سابق الذكر**.

[5]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1978)، ص.31.

أزمة الهوية من بين أخطر الأزمات التي يمكن أن تهدد وحدة الأمة الجزائرية وهذا باعتبار انقسام المجتمع الجزائري إلى عدة اتجاهات فمثلا نجد: الاتجاه العروبي والاتجاه الإسلامي، والاتجاه العلماني واتجاه ينادي بالهوية الأفريقية البربرية،[1] مما أدى لاختلاف حول رؤية موحدة حول مفهوم الدولة الأمة، حيث يعمل كل اتجاه على تكريس فلسفته الخاصة في الحكم وإدارة الشأن العام، دون الاعتبار للاتجاهات الهوياتية والفكرية الأخرى، وهو ما يدل على بقاء قيم الولاء للهويات التقليدية مقابل ضعف الولاء للدولة الأمة ما يعني ضمنيا وجود أزمة هوية في الجزائر.

- **أزمة التوزيع:** ونعني بأزمة التوزيع ليس فقط كيفية توزيع عوائد التنمية، وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية كفرض سياسية ضريبة موحدة على جميع دون تمييز،[2] وإذا توجهنا لدراسة أزمة التوزيع في الجزائر فهي تظهر من خلال غياب التفرقة بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عملية التوزيع؛ حيث توزع الموارد والقيم حسب درجة الولاء والقرابة، كما تظهر أزمة التوزيع في غياب التخطيط وخارطة طريق توضح كيفية توزيع الموارد بطريقة متساوية وعادلة.[3]

- **أزمة التغلغل:** يعرف الأمريكي جوزيف لابلومبرا **Joseph LaPalombara** أزمة التغلغل بأنها **"عدم الامتثال لسياسية العامة المعلنة من قبل الحكومة، وعدم قدرة السلطة على النفاذ جغرافيا".**[4]

وإذ درسنا حالة الجزائر فنلاحظ عدم مقدرة النظام السياسي على النفاذ الكلي داخل جميع الأقاليم الجغرافية؛ فأحداث العنف في ولاية غرداية سنة 2013 وإن فسرت على أنها صراع مذهبي (إباضي-مالكي) أو صراع إثني (عرب - أمازيغ)، فهناك من يفسرها على أنها مجرد رد فعل على غياب التنمية في الجنوب الجزائري وما غرداية إلا عينة منه.[5]

---

[1]- مريم مالكي، **الإصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر الفترة الممتدة ما بين 2007-2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف مسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص.101.

[2]- أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق الذكر**، ص.31.

[3]- يوسف أزروال، **الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، مذكرة ماجستيير منشورة، (جامعة العقيد حاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/ 2009)، ص.112.

[4]- محمد فراحي، "التنمية السياسية ومكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد: الجزائر نموذجا"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد1، العدد1، (جويلة 2017)، ص.184.

[5]- نصيرة سيد علي، "**أحداث غرداية هل الدولة في أزمة تغلغل**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/3، على الساعة 22:32، /https://www.elhiwar.dz/national/21605

3. استقلالية الدولة عن المجتمع:

لا تحتاج الدولة الريعية **Rentier State** إلى بناء اقتصاد قوي يعتمد على الانتاج كما أنها ليست بحاجة لتحصيل الضرائب من سكانها، وحتى وإن فرضت الضرائب فنسبتها قليلة جدا، إذ تعمل **الدولة الريعية** كما هو الحال في الجزائر في استقلالية تامة عن المجتمع نظرا للموارد المالية الناتجة عن تصدير الريع النفطي، فالنظام السياسي في هذه الحالة مكلف بإدارة الحكم وأكثر من ذلك يتولى محاسبة المجتمع عكس الأنظمة غير ريعية التي تعتمد على ضرائب مواطنيها وبالتالي فهي مسؤولة أمامهم.[1]

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن تطبيق نموذج الحكم الراشد في المجال السياسي سيسمح بدمقرطة نظام الحكم، وتجاوز أزمات التي يتعرض لها النظام السياسي، كما سيسمح الحكم الراشد ببناء علاقة قوية بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

ثانيا - الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

1) الأسباب الاقتصادية:

من بين أهم الأسباب الاقتصادية التي دفعت الجزائر نحو تبني نموذج الحكم الراشد؛ هو وجود مجموعة من الإختلالات في بنية الاقتصاد ومحاولة معالجتها، إضافة لرغبتها في الانتقال من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد المنتج، وفيما يلي سنوضح هذه الأسباب:

طبيعة الاقتصاد الجزائري: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي **Économie Rentière** إذ يقوم على إستراتجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا حسب إستراتجية التصنيع المحلي والطلب العالمي، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهينة الايرادات الريعية المحققة من الأسواق الدواية، ومن مميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات **(أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)**، كما يعتبر القطاع الخاص المسيطر على المجال الصناعي بنسبة **80%** من الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة.[2]

[1] - لقرع بن علي، **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة الجزائر – الكويت**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016)، ص، ص 85، 86.

[2] - France, La Commission Des Affaires ÉtranGéres, **Rapport D' Information Sur L'algerie**, (France: Assemblèe National, 2013), p.56.

انتشار السوق الموازية: لقد أثرت مظاهر انتشار الفساد في الجزائر على حركة النشاط الاقتصادي ومجلاته وحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وأنتج تعطيل المنظومة الرقابية، فازدادت معه شبكات السوق الموازي والاحتكار وأصبحت هذه الفواعل مصدرا لتسيير شؤون الاقتصاد الجزائري؛ مما أضعف دور الدولة وأفقدها الثقة مع مواطنيها، وهذا نتيجة غياب **الرقمنة** والتي كانت ستساهم في ضبط السوق التجارية.[1]

ارتفاع الواردات مقابل تراجع أسعار النفط: باعتبار أن الجزائر ذو اقتصاد ريعي فإنها تستورد غذائها ولا تنتجه، وعليه فقد بلغت فاتورة واردات الحبوب والدقيق **3.69 مليار دولار** سنة 2008، وبلغت فاتورة واردات القمح سنة 2010 حوالي **2.85 مليار دولار**، وحوالي **2.11 مليار دولار** سنة 2012، وبلغت فاتورة استيراد الحليب **1.1 مليار دولار** سنة 2011، وهذا ما يعني أن تحقيق **الأمن الغذائي** أصبح تحدي أمام النظام السياسي، مما عجل في تبني مُقاربة الحكم الراشد كمدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر[2] والتي تهدف لتحقيق الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والقادمة من غذاء وتعليم وصحة ذات نوعية؛ خاصة مع تراجع أسعار النفط سنة 2014، إذ وصل سعر البرميل **59.5 دولار** شهر ديسمبر بتراجع قدره **16.1** دولار للبرميل أي ما يعادل **21.3%** عن السعر المسجل سابقا في بداية السنة، مما أثر على مداخيل الخزينة العمومية ومختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى التي كانت تمول بعوائد النفط.[3]

الرغبة في تحقيق الانتقال الطاقوي: لقد سعت الحكومة الجزائرية للبحث عن سبل بديلة لاستغلال الطاقة ما بعد عهد النفط، كما مهدت لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة سمي"**الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية 2011 -2030**"، وتستند الحكومة في رؤيتها على إستراتجية تركز على استغلال الموارد التي لا تنضب مثل:[4]

---

[1]- هجيرة عبد الجليل، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة أبو بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2017/2016)، ص.77.

[2]- رابح حمدي، فاطمة بكدي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، (عمان: مركز الكاتب الاكاديمي، 2016)، ص.327.

[3]- مراد علة، " تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلة للفترة: (2000-2014)"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد9، العدد3، (ديسمبر 2016)، ص.20.

[4]- سنوسي بن عبو، سعيدة بن طيب، "إستراتجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة"، **مجلة الدراسات السياسية**، المجلد2، العدد4، (ديسمبر 2018)، ص.32.

- ✓ الطاقة الشمسية؛
- ✓ الطاقة الريحية؛
- ✓ الطاقة الحرارية؛
- ✓ الطاقة المائية؛
- ✓ طاقة الحرارة الجوفية؛
- ✓ طاقة الكتلة الحيوية.

حيث يهدف **الانتقال الطاقوي*** في الجزائر إلى تنويع مداخيل الخزينة العمومية والتخلص من تبعية الطاقات الناضبة وبناء اقتصاد خالق للثروة والقيمة المضافة.

2) الأسباب الاجتماعية:

تعمل الجزائر على تطوير الجانب الاجتماعي المتعلق أساسا بتحسين النظام التعليمي والصحي والمستوى المعيشي، وعليه فقد عَمد النظام السياسي على تطوير السياسيات الاجتماعية في الجزائر منذ 1990 ولكن بوتيرة بطيئة إذا ما قورن بالدول العربية والخليجية، ولقد احتلت الجزائر حسب **مؤشر التنمية البشرية (**I.D.H**)**[1] سنة 2012 المرتبة **189/93** في مجال التنمية البشرية، والمرتبة **189/83** سنة 2014 في نفس المجال،[2] وهذا ما يدل على ضعف السياسات الاجتماعية في الجزائر.

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن تطبيق نموذج الحكم الراشد في المجال الاقتصادي والاجتماعي سيمكن الجزائر من بناء اقتصاد انتاجي يكرس لزيادة معدلات التنمية البشرية ويُحسن من الظروف المعيشية للفرد الجزائري.

ثالثا - الأسباب الادارية:

من بين أهم الأسباب الدافعة لتبني الجزائر نموذج الحكم الراشد في الإدارة العامة؛ هو وجود مجموعة من الإختلالات المكرسة في التسيير الإداري؛ ما أدى لضعف مخرجاتها وسوء أدائها التنظيمي، وفيما يلي سنتعرض أهم هذه الأسباب:

---

[1] - هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يقيس مستوى رفاهية الشعوب في العالم، وهذا من خلال ثلاث مؤشرات وهي: التعليم، الصحة والمستوى المعيشي. **(راجع تقرير التنمية البشرية لسنة 2019 ص.303)**

[2] - الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقارير التنمية البشرية لسنة 2012 و2014**.

1) أصبح المنصب الاداري وسيلة للمقايضة مقابل الحصول على تسهيلات إدارية؛

2) انتشار مظاهر مثل: الرشوة والمحسوبية في الجهاز الإداري بعدما منحت الحكومة لهذا الجهاز أغلفة مالية ضخمة لتنفيذ مضمون السياسات التنموية رغم نقص خبرة وكفاءة هذا الجهاز، ومن بين البرامج التنموية التي أسندت للجهاز الإداري نجد: **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**؛ إذ خصص فيه مبلغ **10 ملايير دولار**، وكذلك برنامج دعم **النمو الاقتصادي 2005- 2009** والذي خصص فيه **60 مليار دولار**؛[1]

3) البطء في اتخاذ القرارات وتنفيذها راجع لتعدد المستويات الإدارية والحَرفية الشديدة في تطبيق اللوائح والقرارات المسندة من طرف الرؤساء الإداريين.

4) المركزية الشديدة وعدم تفويض الصلاحيات والمهام ما أدى إلى تعطيل مصالح المواطنين.[2]

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن تطبيق نموذج الحكم الراشد في الإدارة العامة سيمكن الجزائر من التخلص من البيروقراطية الصلبة، كما سيمكنها من تكريس قيم النزاهة لدى الموظف العمومي، كما سيساهم الحكم الراشد في جعل الإدارة العامة أكثر فعالية.

المطلب الثاني: آليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر

لقد قامت الجزائر بصياغة مجموعة من الآليات التي من خلالها يمكن تجسيد الحكم الراشد ميدانيا وإخراجه من إطاره التنظيري، وعليه سنتناول هذه الآليات ونفسرها من خلال هذا المطلب.

❖ التوقيع على الاتفاقيات الإقليمية والدولية:

إن تجسيد خصائص الحكم الراشد في الجزائر أوجب عليها الانضمام إلى عدة اتفاقيات والتي من خلالها يمكن الاستعانة بالخبرات الدولية والإطلاع على القوانين الجديدة في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، ومن بين هذه الاتفاقيات يمكن تحديد ما يلي:[3]

---

[1]- ميلود قاسم، "الفساد والبيروقراطية: ودورها في تأكل مضامين الديمقراطية"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد9، العدد 29، (جوان 2017)، ص.309.

[2]- عبد النور زوامبية، "الإدارة العمومية الجزائرية: الواقع وحتمية التغيير"، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، مجلد2، العدد1، (جانفي 2013)، ص.122.

[3]- بوزيد سايح، **مرجع سابق**، ص.428.

أ. على المستوى الإقليمي صادقت الجزائر على:

- ✓ إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية سنة 1990.
- ✓ التشريع الخاص بحماية حقوق المعاقين عام 2002.
- ✓ الموافقة على ميثاق العرب لحقوق الإنسان ماي 2004

ب. على المستوى الدولي صادقت الجزائر على:

- ✓ البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالمعهد الدولي للحقوق الدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية عام 1989.
- ✓ اتفاقية حقوق الطفل عام 1993.
- ✓ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1996.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 بمرسوم رئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 19 أفريل 2004.[1]
- ✓ اتفاقية حماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرتهم سنة 2005.[2]

❖ **إصدار تشريعات لمكافحة الفساد:**

- الأمر 66/165 المؤرخ في 8 جوان 1966 المعدل والمتمم في القانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2009.[3]
- قانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وقد حددت مادته الأولى أهداف الجزائر في مجال الوقاية ومكافحة الفساد والتي تضمنت في محتواها ما يلي:[4]
  - دعم تدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
  - تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 04-128** المؤرخ في 19 أفريل 2004، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة الأمم المتحدة 31 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية، العدد26، ص.12.

[2]- بوزيد سايح، **مرجع سابق الذكر**، ص.428.

[3]- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: **القانون رقم 09-01** المؤرخ في 25 فيفري 2009، يعدل ويتمم الأمر 66- 156 المؤرخ في جويلية 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

[4] - voir :**loi n° 06/01**, du 20 février 2006, p.3-9.

- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.
- كما نصت المادة 15 من نفس القانون على مشاركة المجتمع المدني في مكافحة ووقاية من الفساد ومكافحته بتدابير التالية:
  - اعتماد الشفافية، وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.
  - إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع.
  - تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد على مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن العام والنظام العام وحياد القضاء.

❖ **ضبط المشرع الجزائري لمفهوم الحكم الراشد وآليات ترقيته:**

حيث تم تعريف الحكم الراشد من قبل المشرع الجزائري في القانون التوجيهي للمدينة وبالتحديد الفصل الأول (مجال المبادئ العامة) في المادة الثانية بأنه: **« ذلك الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية»**، أما المادة 11 من نفس القانون أوردت آليات ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:[1]

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.
- تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة
- دعم التعاون بين المدن.

❖ **انضمام الجزائر إلى المبادرات الإقليمية:**

في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد؛ أُنشأت الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء (**African Peer Review Mechanisme**) وذلك بقمة الإتحاد الأفريقي في جنوب أفريقيا في جويلية سنة 2002.[2]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 06-06**، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، ص. 18- 20.

[2]- جميل عبد الجليل، "النيباد والحكم الراشد: أي تجانس إصلاحي تنموي في خدمة القارة الأفريقية"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد5، العدد5، (أفريل 2015)، ص.29

حيث تسعى هذه الآلية لترقية متطلبات الحكم الراشد في الدول الأفريقية والتي جاءت كتجسيد لأهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وقد هدفت هذه المبادرة على تحقيق التنمية وتحرير الدول الأفريقية من: النزاعات، الفقر والتخلف.[1]

كما تعمل الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء لفرض تصوراتها على الدول الأفريقية من خلال وضع مؤشرات مفصلة لمقاربة الحكم الراشد من أجل تنفيذ توصيات النيباد في مجال الحكم الراشد،[2] كما تهدف الآلية لمراجعة مستوى الكفاءة والأداء في الدول الأفريقية، وتحديد أدوات العمل المشترك من خلال تبادل المعرفة واستفادة الدول الأفريقية من تجارب وخبرات بعضها البعض.[3]

وبانضمام الجزائر إلى هذه الآلية الأفريقية سنة 2003[4] أطلقت عدة برامج اصلاحية مثل: الإدارة الاقتصادية السليمة، كما أسست **اللجنة الوطنية للحكم الراشد** والتي تتكون من 100 ممثل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني[5] والتي من خلالها تم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب هذه المحاور:[6]

- ✓ **محور الحكم الراشد والديمقراطية؛**
- ✓ **محور الحكم الراشد والتسيير الاقتصادي؛**
- ✓ **محور تسيير المؤسسات؛**
- ✓ **محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

ومن أجل توضيح جهود الجزائر في تطبيق توصيات **الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء** قامت بعقد ورشة علمية يومي 8 و9 نوفمبر 2008 تحت مسمى **"تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"**، وقد تم تقسيم تقرير الحكامة إلى أربع مجالات وهي:[7]

---

[1]- عبد العزيز قتال، محمد مصدق جدلة، "دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة بالجزائر"، **مجلة النماء والاقتصاد والتجارة**، المجلد1، عدد خاص، (أفريل 2018)، ص.152.

[2]- أحمد نصير، يونس زين، "الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة"، **مجلة القريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد3، العدد1، جانفي 2019، ص.34.

[3]- سعيدة محمد عمر، **إشكالية التحول الديمقراطي في أفريقا دراسة (حالة جيبوتي)**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2016)، ص.68.

[4]- أحمد نصير، يونس زين، **مرجع سابق الذكر**، ص.35.

[5]- بوزيد سايح، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 425، 426.

[6]- محمد المهدي شين، عصام الشيخ، "**الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء**"، تاريخ الاطلاع: 5/4/ 2022، على الساعة: 22: 22، http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_8316.html

[7]- الجزائر، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، (الجزائر: نقطة الارتكاز الوطنية، 2008)، ص.10.

1) الحكامة السياسية:

وقد تم التطرق فيها إلى موضوع المصالحة الوطنية، مجال الحقوق، العقد الاقتصادي والاجتماعي، واقع قطاع العدالة، وضعية الوظيف العمومي ومدى ملائمة قوانينه مع تحديات الاقتصادية والاجتماعية، موضوع مشاركة المجتمع المدني ودوره في ترقية مفهوم المواطنة، قضايا الفساد وآليات مكافحته، قضايا حقوق المرأة والطفل، وكذا أدوات حماية الفئات الضعيفة.

2) الحكامة الاقتصادية:

تناول فيها التقرير: إصلاح نظام المحاسبة، الانضمام إلى النظام العام لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي، ضوابط الاصلاح المالي، واقع الاقتصاد الكلي، استراتجية التنمية الفلاحية المستدامة، سياسة التجديد الريفي، الإستراتجية الصناعية المنتهجة، إصلاح النظام الضريبي المحلي وعصرنة إدارة الضرائب، مكافحة الفساد وتبييض الأموال وكذا أدوات تحقيق الاندماج الإقليمي.

3) الحكامة والمؤسسات:

وتناول فيها التقرير: مناخ الأعمال، موضوع العقار، صناديق ضمان الاستثمار تحسين ظروف عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، التعجيل بعملية الخوصصة، تقليص السوق الموازية.

4) التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

إذ تناول فيها التقرير: موضوع النمو المستدام، موضوع التشغيل، التشاور والحوار الاجتماعي، عصرنة الوظيف العمومي، موضوع الضمان الاجتماعي، تعميم الوصول إلى التعليم وإستراتجية محو الأمية، موضوع الصحة والبيئة، حماية ذوي الاحتياجات الخاصة، تحسين وضع المرأة.[1]

❖ استحداث مؤسسات خاصة لترقية الحكم الراشد:

أنشأت الجزائر من أجل تحسين مؤشرات الحكم الراشد مجموعة من المؤسسات التي من خلالها يمكن أن تجسد مضامين هذا المفهوم وإخراجه من إطاره النظري إلى التجسيد العملي، ومن بين هذه المؤسسات نجد ما يلي:

[1]- **المرجع نفسه**، ص.12-25.

1. مجلس المحاسبة: Accounting Council

أُنشئ مجلس المحاسبة أو ما يطلق عليه "**محكمة مراجعي الحسابات**" بموجب المادة 190 من دستور 1976،[1] إذ يتولى مجلس المحاسبة مهمة الرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة،[2] وقد كرس التعديل الدستوري لسنة 2016 في **مادته 192** استقلالية المؤسسة وعزز من أدوارها في مجال الرقابة على الأموال العمومية، كما منح هذا التعديل الدستوري لمجلس المحاسبة مهمة المساهمة في رشادة المال العام وترقية الشفافية في التسيير العمومي.

وفي ذات السياق فإن مجلس المحاسبة يخضع في تسييره للأمر **رقم 95-20** المؤرخ في جويلية 1995 المعدل والمتمم تحت **رقم 10-02** المؤرخ في 26 أوت 2010 والذي يخوله صلاحيات إدارية وقضائية ويمنحه اختصاص شامل للرقابة على كل الأموال العمومية.[3]

2. المفتشية العامة للمالية: The General Inspectorate of Finance

تعتبر المفتشية العامة للمالية هيئة دائمة تابعة للدولة تسهر على مراقبة تسيير أموال الدولة العامة والخاصة من حيث التسيير والاستغلال، إذ رخص المشرع لهذه الهيئة بمقتضى الأمر **08-01** المؤرخ في 28 فيفري 2008؛ بالتدخل والرقابة والتدقيق في المؤسسات العمومية الاقتصادية، بالرغم من كونها من أشخاص القانون الخاص وباعتبارها شركة ذات رؤوس أموال تخضع في إنشاءها وتنظيمها وتسييرها لأحكام شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري،[4]

إذ جاء هذا القانون بهدف الحفاظ على المؤسسات العمومية الجزائرية التي أصبحت تعاني من تبديد الأموال العمومية وسوء التسيير الإداري، فجاءت هذه الهيئة كمحاولة لإقامة نظام رقابي فعال على المال العام.

وللإشارة فإن هذه الهيئة مستحدثة منذ أكتوبر 1980.[5]

---

[1]- خديجة حرمل، "دور مجلس المحاسبة في حماية المال العام"، **مجلة صوت القانون**، المجلد6، العدد2، (نوفمبر 2019)، ص.1334.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 16-01** المؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص.33.

[3]- خديجة حرمل، **مرجع سابق الذكر**، ص.1334.

[4]- وردة سالمي، "طبيعة تدخل المفتشية العامة للمالية للرقابة وتدقيق على سير المؤسسات العمومية الاقتصادية بعد الأمر 08-01"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد4، العدد 2، (جوان 2015)، ص، ص 34، 35.

[5]- صالح يسمينة صفاء، شهرزاد مجدوبي، "المفتشية العامة للمالية للرقابة كأداء لقياس عمل المؤسسات العمومية الاقتصادية"، **مجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، المجلد7، العدد1، (جانفي 2016)، ص.68.

3. خلية معالجة الاستعلام المالي: The Financial Inquiry Processing Cell

تعد خلية الاستعلام المالي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والتي أنشأت بناءً على المرسوم **التنفيذي رقم 02- 127** سنة 2002[1] المعدل والمتمم تحت رقم 13-157 الموافق لـ أفريل 2013،[2] إذ تتمتع هذه الهيئة بمجموعة من الصلاحيات أهمها:[3]

- تسليم تصريحات الاشتباه المتعلقة بعمليات تبييض الأموال وتمويل الارهاب المرسلة من قبل الأشخاص المخولين قانونا بإخطار الخلية مثل: البنك، الموثقون، محافظوا البيع بالمزايدة، خبراء المحاسبة، السماسرة، وكلاء الجمارك، أعوان الصرف، الوسطاء في عمليات البورصة، الوكلاء العقاريون، مؤسسات الفوترة، تجار الأحجار الكريمة.
- معالجة هذه الإخطارات بكافة الوسائل.
- تُرسل عند اقتضاء الملفات إلى وكيل الجمهورية المختص إقليما كلما رأت أن الوقائع المعنية تستلزم المتابعة الجزائية.
- تقترح كل النصوص التشريعية المتعلقة بتبييض الأموال ومكافحة الإرهاب والوقاية منه.

ويعود سبب إنشاء هذه الخلية بغرض مكافحة جريمتي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من جهة، ورغبة الجزائر في تكييف تشريعاتها مع التشريعات الدولية من جهة أخرى،[4] كما أن الجزائر صادقت على **اتفاقية باليرمو** 2002 والتي ألزمت الدول الأعضاء بإنشاء وحدة إستخبراتية مالية مهمتها جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بتبييض الأموال.[5]

4. وسيط الجمهورية: Mediator of The Republic

يعمل الوسيط في النظام الديمقراطي على الرقابة وحماية المواطنين من الغش وهو جهاز مختص يرأسه موظف عام يقدم للمواطنين خدمات عمومية مجانية، ويكون الوسيط على مستوى عالٍ من المهنية،

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 02- 127** المؤرخ في 7 أفريل 2002، يتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية، العدد23، ص.16.

[2]- كمال فرحاتية، "أليات هيئة استعلام المالي المعتمد في مكافحة جريمة تبييض الأموال في الجزائر"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد11، العدد1، (جويلية 2016)، ص.186.

[3]- وهيبة هاشمي، "خلية معالجة الاستعلام المالي"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد2، العدد4، (جوان 2013)، ص. 171- 176.

[4]- عبد الله بخباز، **جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية، دراسة مقارنة**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017)، ص.256.

[5]- الصادق ضريفي،" دور خلية الاستعلام في مكافحة جريمة تبييض الأموال"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد2، العدد8،(ديسمبر 2017)، ص. 74- 80.

ويُنشأ الوسيط عن طريق تشريع خاص يضمن له الاستقلالية[1] وهناك من يسميه الأمبودسمان **Ombudsman** كالسويد أو المفوض البرلماني كانجلترا.[2]

وعليه شكل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون **هيئة وسيط الجمهورية** سنة 2020، إذ يعمل وسيط الجمهورية في الجزائر على حماية المواطنين وضمان حرياتهم، وضمان قانونية سير المؤسسات والإدارات العمومية، كما يعمل على رقابة مدى حسن علاقة الإدارة بالمواطن، وفي هذا السياق يمكن لأي شخص طبيعي استنفذ كل طرق الطعن ويرى أنه وقع ضحية سوء تسيير أن يخطر هيئة الوسيط، كذلك يخول القانون لهيئة الوسيط بإجراء التحريات بخصوص تحقيق المصلحة العامة، كما يقترح وسيط الجمهورية في التقارير التي يرفعها إلى رئيس الجمهورية التدابير والقرارات التي ينبغي اتخاذها ضد الإدارات وموظفيها المقصرين في واجباتهم، كما يقوم أيضا برفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية حول جودة خدمات الإدارة العمومية والصعوبات تنفيذ برامجها.[3]

وللإشارة فإن هذه الهيئة كانت موجودة بداية من 23 مارس 1996 وتم حلها في 2 أوت 1999.[4]

5. مركز حوكمة الجزائر: Algeria Governance Center

تم إنشاء هذه الهيئة عام 2010 لتكون بمثابة مؤسسة مختصة لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بخصائص الحكم الراشد وتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، إذ يعتبر تأسيس مركز **"حوكمة الجزائر"** خطوة إيجابية للحكومة والقطاع الخاص ليصلا معا إلى تحسين المناخ الاقتصادي ودفع نمو الاقتصادي في البلاد إلى مستويات مقبولة، وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.[5]

6. الديوان المركزي لقمع الفساد: The Central Office For Suppression of Corruption

تم إنشاء **الديوان المركزي لقمع الفساد** بموجب مرسوم رئاسي **رقم 11-426** المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، والذي حدد تشكيلته وتنظيمه وكيفيات تسييره، إذ تنص المادة 2 منه: أن الديوان المركزي

---

[1]- عبد الرزاق مقري، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد بين الحداثة المصطلح وأصالة المضمون**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2004)، ص. 59.

[2] - Linda Reuf, **The Ombudsman Good Gouvernance and The International Humain Right System**, (The Nertherland: Martinud Puplishers, 2004) p.126.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم رقم 20-45** مؤرخ في 15 فيفيري 2020، والذي يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد9، ص.4.

[4]- منصور جلطي، "النظام القانوني لوسيط الجمهورية في التشريع الجزائري والمقارن"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، المجلد2، العدد14، (جوان 2020)، ص ص 160، 168.

[5]- ميلودي محمد كريم، "واقع وتحديات حوكمة المؤسسات في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، المجلد12، العدد35، (جويلية 2018)، ص.151.

لقمع الفساد: «**مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القاضئية، تكلف بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد**»، كما تعد المصلحة تابعة لوزير المالية وذات استقلالية في عملها وتسييرها.[1]

7. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات: The National Independent Authority For Elections

تعتبر السلطة الوطنية المستقلة مؤسسة مستحدثة بموجب **قانون عضوي 19-07 المؤرخ في سبتمبر 2019** والذي جاء في ظل ظروف سياسية معقدة تمثلت في الحَراك الشعبي الذي انطلق يوم 22 فيفري 2019 الرافض للوضع السياسي القائم والُمطالب برشادة الُحكم، إذ تهدف هذه السلطة من خلال أعضاءها وأجهزتها على ضمان السير النزيه للعملية الانتخابية.[2]

وعليه منح هذا القانون العضوي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، كما توضح **المادة 6** من نفس القانون الإرادة السياسية للنظام السياسي في رشادة الحكم بعد الحَراك الشعبي إذ نصت على ما يلي:**« تتكفل السلطة بتجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي المؤدي للتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة»**.[3]

8. السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: The Supreme Authority For Transparancy, Prevention and Combating corruption

تم انشاء هذه الهيئة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 ومن مهام هذه الهيئة المستقلة:[4]

- وضع استراتجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذها ومتابعتها.
- جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها ووضعها في متناول الأجهزة المختصة.
- إخطار مجلس المحاسبة والأجهزة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات، وإصدار أوامر عند الاقتضاء للمؤسسات والأجهزة المعنية.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 11-426** المؤرخ في ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، الجريدة الرسمية، العدد 68، ص، ص 10، 11.

[2]- بوعلام بن سماعيلي، عبد الرحمان بن جيلالي، "السلطة الوطنية للانتخابات كآلية مستخدمة لتنظيم الانتخابات"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد4، العدد 4، (ديسمبر 2019)، ص.157.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 19- 07** المؤرخ في سبتمبر 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد55، 15 سبتمبر2019، ص.6.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد82، **التعديل الدستوري لسنة 2020**، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ص.43.

- المساهمة في تدعيم قرارات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مكافحة الفساد.
- إبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات صلة بمجال الاختصاص.
- المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية من الفساد.
- المساهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد.

9. المحكمة الدستورية: The Constitutional Court

تم استحداث المحكمة الدستورية بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 وهي محكمة تهدف لضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية تتشكل من 12 عضوا، كما تضطلع هذه المحكمة أيضا بالنظر في مدى دستورية المعاهدات قبل المصادقة عليها والقوانين قبل إصدارها، كما يمكن إخطار هذه المحكمة بشأن دسترة التنظيمات، كما تنظر في الطعون المقدمة لها حول النتائج المؤقتة للانتخابات، كما يمكن إخطار هذه المحكمة لتفسير الأحكام الدستورية والدفع بعدم دستورية القوانين؛ كما أن قراراتها نهائية وملزمة لجميع السلطات العمومية.[1]

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 39- 41.

المبحث الرابع: الحكم الراشد في الجزائر: دراسة قياسية تفسيرية من منظور البنك الدولي

تسعى الجزائر لتطبيق خصائص الحكم الراشد وتجسيدها في مختلف المجالات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، ولمعرفة مدى تقدمها في مجال رشادة الحكم؛ فإننا سنستعين بالمؤشرات القياسية الست الصادرة عن البنك الدولي **World Bank** من سنة 2011 إلى سنة 2020 والتي تقيس تطورات الحكم الراشد في الجزائر، كما سنعمل من خلال هذا المبحث على تفسير نتائج هذه المؤشرات القياسية.

حيث ظهرت مؤشرات قياس الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي سنة 1996[1] والتي اعتمدت على ست مؤشرات قياسية، وقد جاء تعريف مؤشرات الحكم الراشد على أنها: **« مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس أداء إدارة الحُكم على المتغيرات الاقتصادية».**

إذ تم تصنيف الدول وفق مؤشرات الحكم الراشد حسب نسبة مئوية تتراوح بين **0 و100%**، إذ قسم هذا دليل مؤشر الحكم الراشد إلى خمس مستويات كما هو مبين أدناه:[2]

- **1- المستوى الأول أعلى من 75%** ← **وضع ممتاز**
- **2- المستوى الثاني أعلى من 50%** ← **وضع جيد**
- **3- المستوى الثالث أعلى من 25%** ← **وضع متوسط**
- **4- المستوى الرابع أعلى من 10%** ← **وضع ضعيف**
- **5- المستوى الخامس أقل من 10%** ← **وضع ضعيف جدا**

كما تعد التقديرات الخاصة بمؤشر الحكم الراشد حسب البنك الدولي ما بين **(-2.5، 2.5+)**، فالقيمة الأولى السالبة تشير إلى مستويات منخفضة من الحكم الراشد، أما القيمة الثانية الموجبة فتشير إلى وجود قيم عالية في مجال تطبيق الحكم الراشد.[3]

---

[1] - World Wide Governance Indicator, "**The World Wide Governance Indocator (WIG) Project**", Accessed 11/04/2022 at: 10:54, http://info.worldbank.org/governance/wgi/

[2] - يوسف أزروال، (الحكم...)، **مرجع سابق الذكر**، ص.185.

[3] - World Wide Governance Indicator, **Op. Cit.**

المطلب الأول: مؤشر حق التعبير والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

يرتبط هذين المؤشرين ببعضهما البعض فكلاهما يعزز الأخر، فعندما يكون هناك تمثيل سياسي حقيقي ناتج عن انتخابات حرة ونزيهة فإن آليات المساءلة والرقابة تكون فعالة، مما يساهم في تكريس دولة الحق والقانون وتحقيق الاستقرار السياسي، إذ سنعمل من خلال هذا المطلب على قياس هذين المؤشرين وتفسيرهما من منظور البنك الدولي.

أولا: مؤشر حق التعبير والمساءلة **Voice and Accountability Indicator**

حيث جاءت مؤشرات قياس هذا المؤشر وفق منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2020 كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (24): تطور مؤشر حرية التعبير والمساءلة خلال الفترة ما بين 2011-2020

	السنوات	عدد المصادر	مؤشر الحكم الراشد	النسبة المئوية %
مؤشر حق التعبير والمساءلة	2011	16	-1.00	%20.19
	2012	16	-0.91	% 22.54
	2013	16	-0.89	% 23.94
	2014	13	-0.82	% 25.12
	2015	12	-0.85	% 24.63
	2016	12	-0.86	% 23.65
	2017	12	-0.90	% 23.15
	2018	12	-1.00	% 21.26
	2019	11	-1.06	%19.81
	2020	10	-1.10	%18.36

Source: World Wid Governance Indicatores**, op.cit.**

وما يلاحظ من خلال تقارير البنك الدولي حول مؤشر حرية التعبير والمساءلة في الجزائر ضعف نسب هذا المؤشر، إذ لم يصل إلى النسب الموجبة فقد سجلت سنة 2020 أدنى نسبة ب (1.10–) مع تسجيل ارتفاع طفيف سنة 2014 والذي قدر ب (0.82-)؛ بنسبة مئوية تراوحت بين 20 % و25%

أي في المستوى الضعيف والمتوسط، وعليه فإن الشكل التالي يوضح انخفاض وتراجع النسب المئوية لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر في مجال حرية التعبير والمساءلة في الفترة ما بين 2011- 2020.

الشكل رقم (6): التمثيل البياني لمؤشر حق التعبير والمساءلة في الفترة ما بين 2011 - 2020

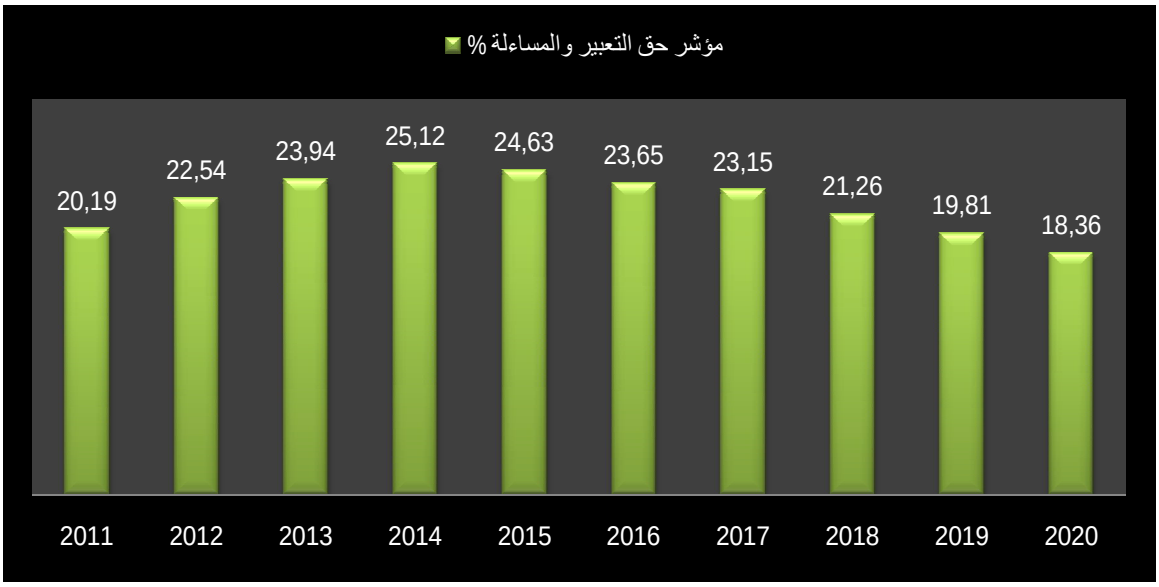

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الجدول رقم (24).

ويمكن تفسير تدني قيم هذا المؤشر إلى مجموعة من العوامل وأهمها:

❖ **ضعف حرية الإعلام:**

حيث أشار مؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة **مراسلون بلا حدود** بأن الجزائر تحتل مراتب جد متدنية في مجال حرية الصحافة كما هو موضح في الجدول أدناه؛ نظرا للتضيقات التي تمارس على الصحفيين ووسائل الإعلام.

الجدول رقم (25): ترتيب الجزائر في مجال حرية الصحافة في الفترة ما بين 2018- 2020

البلد	الأعوام	المرتبة	معدل التقييم %
الجزائر	2018	180 /136	43.13
	2019	180 /141	45.75
	2020	180/146	45.25

المصدر: - أنظر، مراسلون بلا حدود، "**مشهد إعلامي مقيد بقوانين سالبة للحرية**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/11، على الساعة: 15:32، https://rsf.org/ar/ljzyr

- إلهام بوثلجي، "**الجزائر تدرج إلى المركز 141 في التصنيف العالمي للصحافة**"، تاريخ الإطلاع: 2020/03/3، على الساعة: 15:30، https://www.echoroukonline.com

❖ **تقيد نشاط الجمعيات:**

لقد عمد النظام السياسي الجزائري على تقيد نشاط الجمعيات عن طريق مجموعة من الآليات والتي يمكن تحديدها فيما يلي:[1]

- تعطيل أدوار الجمعيات من خلال فرض الرقابة المالية عليها، وربط المساعدات المالية والإعانات بالتعبير عن الولاء للنظام السياسي وخلق انشقاقات داخل التشكيلات الجمعوية التي تنشط في القضايا الإستراتجية.
- ممارسة الضغوطات الإدارية والقضائية للحد من الجمعيات التي تُظهر استقلاليتها عن النظام السياسي.
- إنشاء النظام السياسي جمعيات جزائرية لكي تنافس الجمعيات الدولية مثل إنشاءه الجمعية الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان التي جاءت كرد فعل على نشاط الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

❖ **عدم قدرة المواطنين على المشاركة في إدارة الحكم:**

لقد أوضحت مؤسسة إبراهيم لقياس الحكم الراشد في الدول الأفريقية **Ibrahim Index of African Governance**؛ أن الجزائر ضمن الدول التي تغيب فيها مقومات المشاركة في الحكم نظرا لاحتكار آليات صنع القرار، حيث جاء تنقيط الجزائر حسب مؤشر المشاركة سنة 2011 في حدود **100/28.4**، أما سنة 2014 فقد وصل تنقيط هذا المؤشر **100/23**، وهي معدلات جد منخفضة والتي تدل بعدم مقدرة المواطنين على إدارة شؤون الحكم.[2]

[1]- يوسف حميطوش، "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة المفكر**، المجلد10، العدد 1، (مارس 2015)، ص، ص 421، 422.

[2] -Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance, **Op. Cit.**

وعلى ضوء ماسبق؛ نتيجة تدني حرية الصحافة والتضييق على نشاط الجمعيات وعدم قدرة المواطنين المشاركة في الحكم جعل **مؤشر الديمقراطية Democracy Index** الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية **The Economist Intelligence Unite** لقياس الديمقراطية في 167 بلدًا، يضع الجزائر ضمن الأنظمة التسلطية؛ كما هو موضح أدناه:[1]

الجدول رقم (26): تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر حسب وحدة الاستخبارات الاقتصادية في الفترة ما بين 2011- 2017

السنوات	التنقيط	الوصف
2011	10/2.92	نظام تسلطي
2012	10/2.53	نظام تسلطي
2013	10/2.87	نظام تسلطي
2014	10/2.87	نظام تسلطي
2015	10/2.79	نظام تسلطي
2016	10/2.79	نظام تسلطي
2017	10/2.71	نظام تسلطي

Source: The Economist intelligence Unite**, Democracy Index 2011 – 2017.**

ثانيا: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف **Political Stability and Absence of Violence Indicator**

حيث جاءت مؤشرات قياس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف **Political Stability and Absence of Violence Indicator** وفق منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011- 2020؛ كما هو موضح في الجدول أدناه:

[1] -The Economist intelligence unite**, Op.Cit.**

جدول رقم (27): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال فترة 2011- 2020

	السنوات	عدد المصادر	مؤشر الحكم الراشد	النسبة المئوية %
مؤشـــــــر الاستقرار السياسي وغياب العنف	2011	7	-1.36	**%10.43**
	2012	7	-1.33	**%9.48**
	2013	7	-1.20	**%12.80**
	2014	7	-1.19	**%9.52**
	2015	7	-1.09	**%11.90**
	2016	7	-1.10	**%12.38**
	2017	7	-0.92	**%16.19**
	2018	7	-0.84	**%17.92**
	2019	6	-1.04	**%13.21**
	2020	5	-0.86	**%17.45**

Source : World Wid Governance indicatores**, op.cit.**

وما يُلاحظ من خلال أرقام البنك الدولي حول "**مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف**" ضعف نسب هذا المؤشر إذ بلغ أدنى قيمة له سنة 2012 بـ (1.33-)، في حين عرف هذا المؤشر أفضل قيمه سنة 2018 بـ (0.8-).

ويرجع انخفاض قيم هذا المؤشر للاحتجاجات المتكررة التي تعرفها الجزائر منذ سنة 2011 وأبرزها الحراك الاحتجاجي لسنة 2011 أو ما يعرف باحتجاجات الزيت والسكر والتي تم تنظيمها في مختلف الولايات الجزائرية، كما عرفت السنوات الممتدة من 2012 إلى 2018 العديد من الاحتجاجات القطاعية مثل: إضراب أساتذة التعليم الابتدائي سنة 2016، إضراب الأطباء المقيمين سنة 2018، اضافة للاحتجاجات المنظمة من طرف الشباب الجزائري بسبب البطالة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري، إضافة لأحداث غرداية الدموية سنة 2013، كلها عوامل ساهمت في تراجع **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف** في الجزائر، حيث أن هذه الحركات الاحتجاجية جعلت الاستقرار السياسي في الجزائر يوصف بالهش، وهو ما وضع تقديرات هذا المؤشر تتراوح ما بين **9.48%** كأدنى نسبة مئوية

و**17.92%** كأعلى نسبة مئوية أي في المستوى الضعيف، كما يوضحه التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والذي يبين بدقة عدم تجاوز هذا المؤشر لنسب 20%.

الشكل رقم (7): التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الفترة ما بين 2011-2020

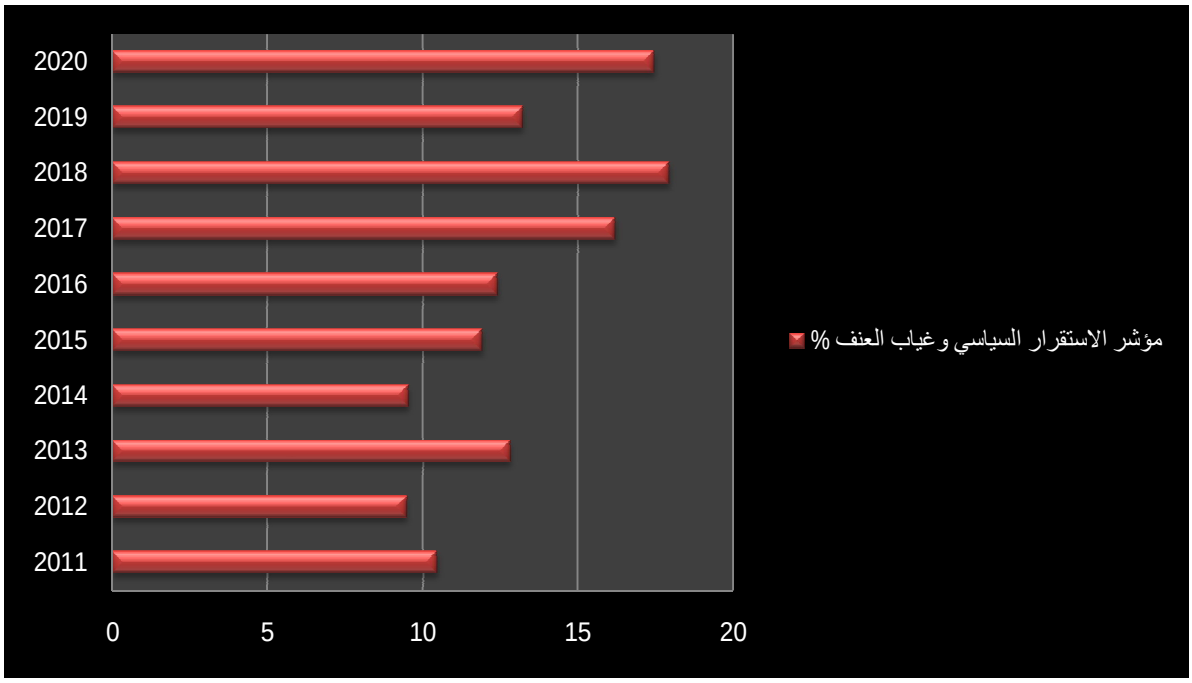

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بناء على الجدول رقم (27).

المطلب الثاني: مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية

يرتبط هذان المؤشران بطريقة مباشرة بأعمال الحكومة وقدرتها على تنفيذ السياسات العامة المخطط لها ومدى التزامها بمختلف البرامج الحكومية.

أولا: مؤشر فعالية الحكومة **Government Effectiveness Indicator**

سنتناول نسب هذا المؤشر من خلال البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2020؛ كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (28): تطور مؤشر فعالية الحكومة خلال فترة ما بين 2011- 2020

	السنوات	عدد المصادر	مؤشر الحكم الراشد	النسبة المئوية %
مؤشـــــــر فعالية الحكومة	2011	10	-0.56	**%36.02**
	2012	10	-0.53	**%35.07**
	2013	11	-0.53	**%35.07**
	2014	11	-0.48	**%35.10**
	2015	11	-0.50	**%35.58**
	2016	11	-0.53	**%35.58**
	2017	11	-0.59	**%30.77**
	2018	10	-0.53	**%34.13**
	2019	10	-0.52	**%33.65**
	2020	8	-0.53	**%33.65**

Source: World Wid Governance Indicatores**, Op.Cit.**

وما يمكن ملاحظته من خلال الاحصائيات الرقمية المقدمة من طرف أرقام البنك الدولي حول مؤشر فعالية الحكومة **Government Effectiveness Indicator** أن قيم هذا المؤشر لم تتعدى النسب الموجبة بل بقيت في المجال السالب ما بين **(-0.59)** كأدنى نسبة سجلت سنة 2017 و**(-0.56)** كأعلى نسبة سجلت سنة 2011، وهو ما يدل على ضعف نسب الحكم الراشد في مجال مؤشر فعالية الحكومة.

وفي ذات السياق؛ فإن هذه النسب المتدنية لقيم هذا المؤشر جعلت تقديراته تنحصر في المجال المتوسط وبنسب مئوية جد متدنية تراوحت بين أفضل نسبة والتي قدرت ب **%36.02** سنة 2011، وأدنى نسبة قدرت بـ **%30.77** سنة 2017، وعليه فإن الشكل البياني التالي يوضح النسب المئوية المسجلة لهذا المؤشر في الفترة ما بين 2011- 2020.

الشكل رقم (8): التمثيل البياني لمؤشر فعالية الحكومة في الفترة ما بين 2011- 2020

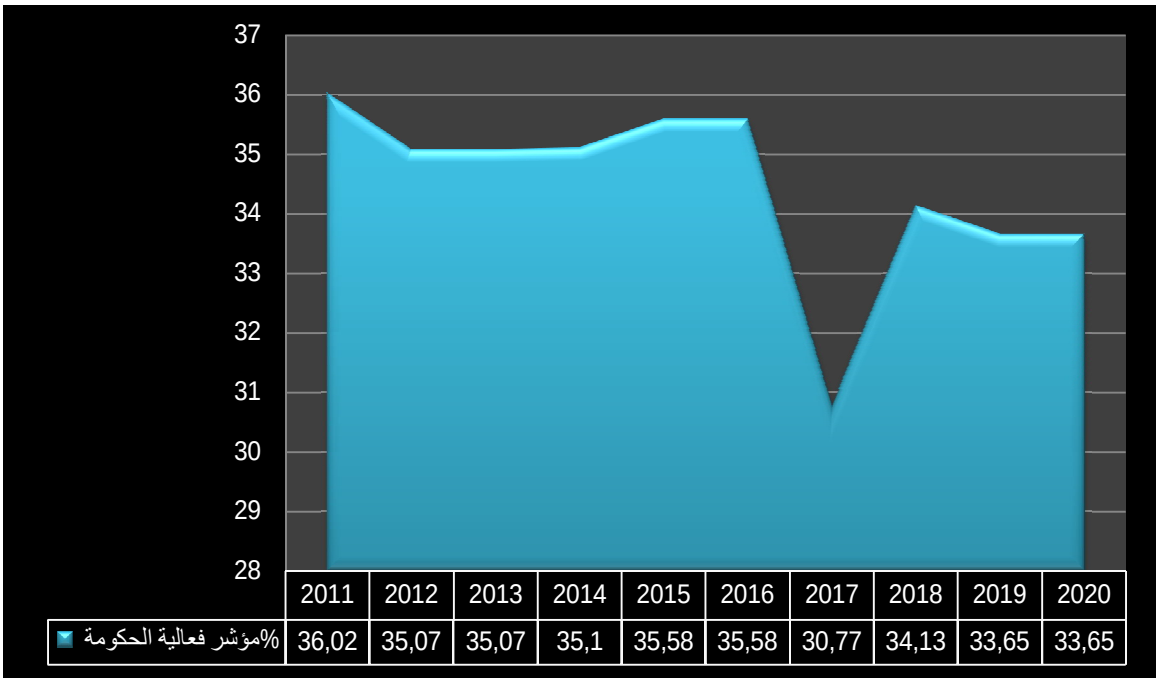

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (28).

وما يمكن استخلاصه من **الشكل البياني رقم (8)**؛ أن هناك ضعف في مؤشر فعالية الحكومة **Government Effectiveness Indicator** والذي انحصر في المستوى المتوسط؛ وهذا راجع لجملة من العوامل وأبرزها: استمرار الحكومة في النهج البيروقراطي في تسيير المنظومة الإدارية مع وجود مركزية مشددة في عملية صنع القرار الإداري وحَرفية في اتحاذ القرارات الإدارية، وعدم قدرت الأعوان الإداريين على تبسيط الاجراءات الإدارية؛ وعدم قدرتهم كذلك على الانتقال الحقيقي إلى الحكومة الإلكترونية التي التزمت الدولة بتطبيقها في الإدارات العمومية من أجل تقديم خدمات ذات جودة وبأقل التكاليف؛ وهو ما يوضحه **مؤشر الأمم المتحدة لقياس تطور الحكومة الالكترونية (E.G.D.I)*** والذي يتكون من: **مؤشر الخدمة الالكترونية، مؤشر البنية التحتية للاتصالات، مؤشر رأس المال البشري**،[1] والذي وضع الجزائر ضمن الدول غير متطورة في مجال الإدارة الالكترونية وصنفها في المراكز الأخيرة؛ كما هو مبين في الجدول التالي:

[1]- توفيق غفصي، "إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول- بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية"، **مجلة الدفاتر الاقتصادية**، المجلد 10، العدد1، (ماي 2019)، ص.348.

*** عبارة عن مؤشر مركب يقيس قدرات الإدارات الوطنية على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل تقديم الخدمات العمومية.**

الجدول رقم (29): ترتيب الجزائر حسب مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في سنوات: 2012، 2014، 2018.

الأعوام	الترتيب العالمي	معدل تطور الحكومة الإلكترونية	مؤشر الخدمة الإلكترونية	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر رأس المال البشري
2012	190 /132	0.3608	0.2549	0.1812	0.5463
2014	189/136	0.3106	0.0787	0.1988	0.6543
2018	192 /130	0.3608	0.2153	0.6640	0.3889

Source: United Nation**, E Goverment Survey 2012, 2014, 2018.**

كما تعاني الجزائر من التبعية في استيراد مختلف الأدوية ولجوء أغلب المواطنين للعلاج في الخارج وهو ما يعني ضمنيا ضعف نُظم الرعاية الصحية في الجزائر، وهو الأمر الذي بينه الموقع العالمي نومبيو **Numbeo** المختص في الأبحاث وتصنيف الدول والذي وضع الجزائر سنة 2020 في المرتبة 80 من أصل 95 دولة في مجال الرعاية الصحية وهي مرتبة جد متأخرة مقارنة ببعض الدول العربية مثل: قطر التي احتلت المرتبة 18 في نفس السنة.[1]

كما يُفسر تراجع تقييمات هذا المؤشر كذلك لعدم وجود استقرار في الجهاز الحكومي فقد تعاقب على الحكومة الجزائرية من 2011 إلى 2020 عدة حكومات وهي كتالي:[2]

- حكومة عبد المالك سلال في الفترة الممتدة من سبتمبر 2012 إلى 24 ماي 2017؛
- حكومة عبد المجيد تبون من 24 ماي إلى 15 أوت 2017 وهو ما يفسر انخفاض مؤشر فعالية الحكومة في 2017 الذي وصل لنسبة **30.77%** كأدنى تقييم؛
- حكومة أحمد أويحي من 15 أوت إلى 11 مارس 2019؛
- حكومة نور الدين بدوي 11 مارس 2019 إلى 19 ديسمبر 2019؛
- حكومة عبد العزيز جراد في 28 ديسمبر 2020.

[1] - Numbio**, "Helath Care Index by Country 2020"**, Accessed 12/04/2022 at: 22:54, https://www.numbeo.com/health-care/rankings_by_country.jsp?title=2020

[2] - المعرفة، **"قائمة رؤساء الحكومة الجزائرية"**، تاريخ الإطلاع: 2022/04/12، على الساعة 57: 22، https://www.marefa.org/

وعلى ضوء ما سبق؛ ومن خلال الأمثلة التفسيرية المتعلقة بالجانب الإلكتروني والصحي، وكذا الجانب المتعلق بالاستقرار الحكومي؛ تم توضيح وبدقة السبب الرئيسي لتدني تقييمات هذا المؤشر.

ثانيا: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية **Regulatory Quality Indicator**

حيث سنتناول هذا المؤشر من خلال البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2020 كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (30): تطور مؤشر نوعية الأطر التنظيمية خلال فترة ما بين 2011- 2020

	السنوات	عدد المصادر	مؤشر الحكم الراشد	النسبة المئوية %
مؤشـــــــر نوعية الأطر التنظيمية	2011	9	-1.19	**%9.95**
	2012	9	-1.28	**%9.00**
	2013	9	-1.17	**%11.85**
	2014	9	-1.28	**%8.17**
	2015	9	-1.17	**%10.58**
	2016	9	-1.17	**%10.10**
	2017	9	-1.19	**%10.58**
	2018	9	-1.23	**%8.65**
	2019	8	-1.30	**%7.69**
	2020	6	-1.29	**%8.13**

Source: World Wid Governance Indicatores**, Op.Cit.**

وما يمكن ملاحظته من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف البنك الدولي حول مؤشر الأطر التنظيمية **Regulatory Quality Indicator** ضعف تقييمات هذا المؤشر، إذ تراوحت أعلى قيمة له سنة 2013 بنسبة قدرت بـ **(-1.17)**، وبنسبة مئوية قدرت كذلك بـ **11.85%**، في حين سجل هذا المؤشر أدنى تقديراته سنة 2019 بـ **(-1.30)** وبنسبة مئوية قدرت ب **7.69%**، وهو ما جعل هذا المؤشر في المستوى الضعيف حيث أنه لم يستطع تجاوز حدود **12%**؛ كما هو موضح أدناه:

الشكل رقم (9): التمثيل البياني لمؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الفترة ما بين 2011- 2020

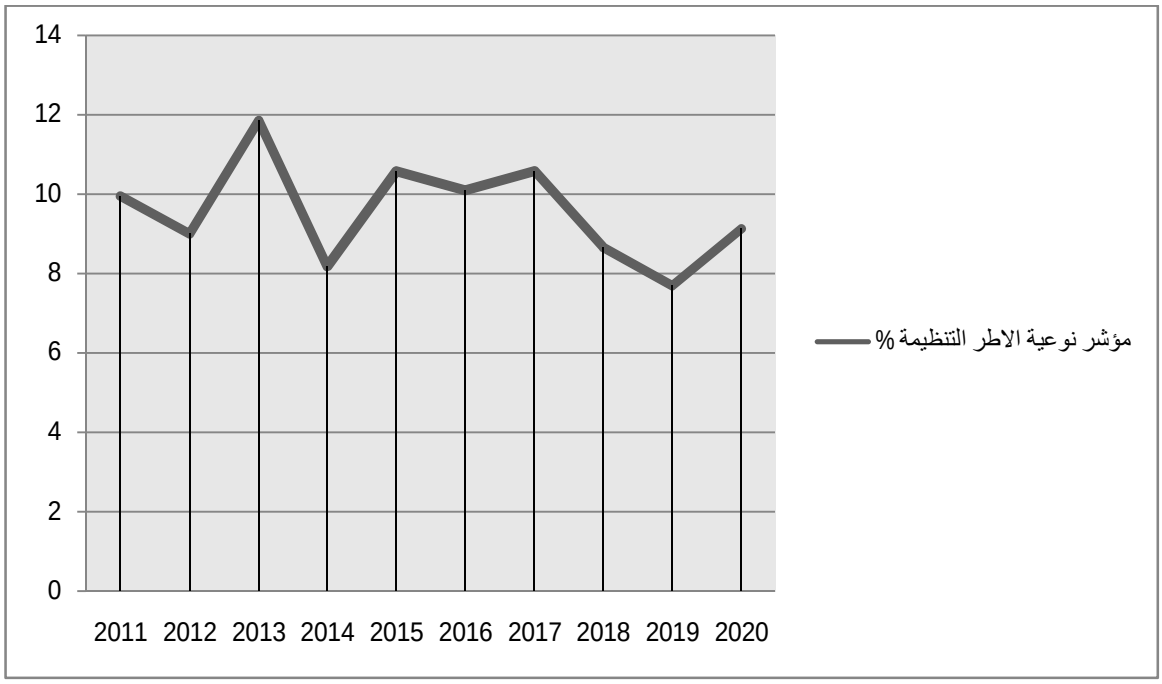

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (30).

حيث تُعبر هذه الأرقام الاحصائية للبنك الدولي عن ضعف مؤشر الأطر التنظيمية في الجزائر وهو ما يدل على وجود اختلالات في مجال نشاط القطاع الخاص، وعليه سنفسر ضعف هذا المؤشر بالتركيز على العناصر التالية:

1. **مؤشر الحرية الاقتصادية:**

هو مؤشر أنشأته مؤسسة التراث **The Heritage Foundation** هدفها قياس درجة الحرية الاقتصادية في العالم حيث تُصنف هذه المؤسسة الدول إلى اقتصاديات حرة بتنقيط يقدر بـ **(80.0-100)**، واقتصاديات حرة إلى حد كبير بتنقيط **(70.0-97.9)**، واقتصاديات حرة إلى حد ما بتنقيط **(60.0-69.9)**، واقتصاديات غير حرة إلى حد كبير بتنقيط **(50.0-59.9)**، واقتصاديات مقموعة بتنقيط **(0-49.0)**،[1] وعليه سنتناول هذا المؤشر لمعرفة واقع الحرية الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال ما يلي.

[1]-The Heritage Foundation, "**Key Findings of The 2022 Index**", Accessed 13/04/2022 at:22: 40, https://www.heritage.org/index/about

الشكل رقم (10): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر في الفترة ما بين 2011 - 2019

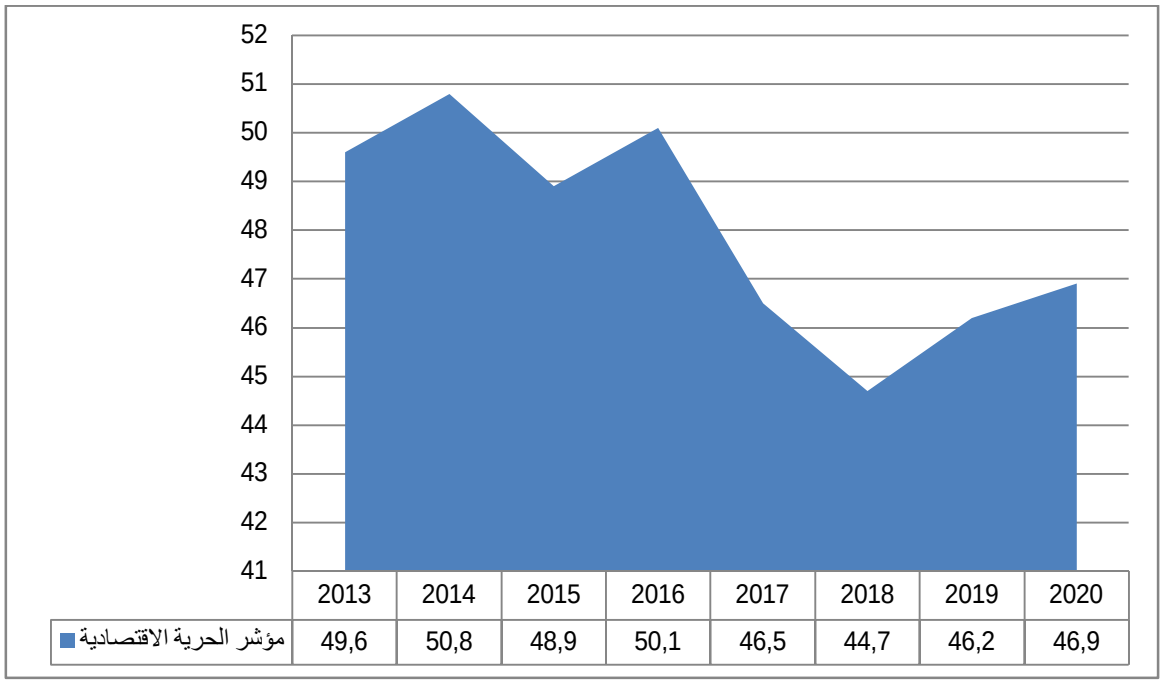

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر الحرية الاقتصادية	49,6	50,8	48,9	50,1	46,5	44,7	46,2	46,9

Source: The Heritage Foundation, "**2022 Index of Economic Freedom -Graphe The Data-**", in: https://www.heritage.org/index/visualize, Accessed 13/04/2022, at:22: 40.

بناء على المنحنى البياني السابق؛ نلاحظ أن مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2013 -2020) انحصر ما بين 44.7 كأدنى قيمة له و50.10 كأعلى قيمة له من مجموع 100 نقطة، حيث جعلت هذه الأرقام الجزائر في المستوى الاقتصاديات غير حرة ومقموعة واستند هذا المؤشر إلى مجموعة من المصادر الفرعية مثل: الاستثمار وتسهيلات منح القروض وامتيازات المنح العقاري.

2. مؤشر سهولة القيام بالأعمال:

هو مؤشر من إعداد البنك الدولي يقيس التنظيمات والقوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية الاستثمارية ومدى مساهمتها في تطوير القطاع الخاص،[1] إذ جاء في التقرير الذي أعده البنك

[1]- البنك الدولي، "**قياس أنشطة الأعمال**"، تاريخ الإطلاع: 28/ 04/ 2020، على الساعة 22:58، https://arabic.doingbusiness.org/

الدولي حول هذا مؤشر احتلال الجزائر مراتب جد متأخرة حيث أن سنة 2020 احتلت المرتبة 157 من أصل 190 دولة وبسلم تنقيط 100/48.6.[1]

3. مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية:

يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير واستراد البضائع، إذ يظهر من خلال هذا المؤشر في دراسته لحالة الجزائر ارتفاع التكلفة والوقت الطويل للاستيراد السلع المقدرة بحوالي شهر، أما عند تصديرها قدرت زمنيا بحوالي نصف شهر ويرجع السبب في ذلك للضبط المفرط في المجال التجاري وكثرة الاجراءات الإدارية والتنظيمية، كما يبينه الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (31): الوقت المستغرق للاستيراد والتصدير في الجزائر وفق مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية في الفترة ما بين 2012-2015

السنة / المؤشر			2012	2013	2014	2015
التجارة عبر الحدود الدولية	عدد الاجراءات	**الاستيراد**	9	9	9	9
		التصدير	8	8	8	8
	الوقت بالأيام	**الاستيراد**	27	27	27	26
		التصدير	17	17	17	17
	التكلفة (بالدولار على الحاوية)	**الاستيراد**	1683	1439	1362	1330
		التصدير	1594	1363	1301	1270

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على تقارير البنك الدولي المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في الفترة ما بين 2012 – 2015.

[1]- United State, World Bank Groub**, Doing Business 2020**, 2020, p.4.

[2] -The World Bank, "**Busniss Enabling Environment**", 13/04/2022, at:22: 40, https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploretopics/trading-across-borders

4. مؤشر معدل الضريبة على العمل:

يشير معدل الضريبة على العمل الصادر عن **المنتدى الاقتصادي العالمي** لارتفاع معدلات الضريبة في الجزائر كما هو موضح في الجدول أدناه؛ مما أدى بالمقاولين في قطاع الخاص لتوجه نحو الاستيراد بحثا عن الربح السهل بدل الاستثمار المنتج.

الجدول رقم (32): ترتيب الجزائر وفق مؤشر نسب الضرائب على العمل لسنوات 2017 - 2019

السنة	نسبة الضرائب %	الترتيب
2017	% 65.6	137/131
2018	% 30.6	140/124
2019	% 31.1	141/125

Source: World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2017-2019.**

المطلب الثالث: مؤشر حكم القانون ومؤشر ضبط الفساد

يرتبط حكم القانون بوجود تشريعات ومواد تعمل على الوقاية ومكافحة الفساد، إذ أن حكم القانون يعني أن القاعدة القانونية عامة تعاقب المخالفين والمعتدين دون تمييز، وعليه فإن قل الفساد في الدولة فهذا يعني التطبيق الصارم لمؤشر حكم القانون، أما في حال كانت الدولة غارقة في الفساد فهذا يدل على انخفاض مؤشر حكم القانون، وعليه فإن مؤشر حكم القانون لديه علاقة وثيقة بمؤشر ضبط الفساد.

أولا: مؤشر حكم القانون Rule of Law Indicator

وعليه سنتناول هذا المؤشر من خلال البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2020؛ والذي يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (33): تطور مؤشر حكم القانون خلال فترة 2011-2020

	السنوات	عدد المصادر	مؤشر الحكم الراشد	النسبة المئوية %
مؤشـــــــر حكم القانون	2011	16	-0.81	**%24.41**
	2012	16	-0.77	**%26.76**
	2013	16	-0.69	**%30.99**
	2014	14	-0.77	**%24.04**
	2015	14	-0.86	**%19.23**
	2016	13	-0.86	**%18.75**
	2017	13	-0.86	**%319.2**
	2018	13	-0.74	**%23.56**
	2019	12	-0.82	**%20.67**
	2020	10	-0.78	**%21.63**

Source: World Wid Governance Indicatores**, Op.Cit.**

وما يلاحظ من خلال البيانات الرقمية المتحصل عليها من البنك الدولي **World Bank** حول مؤشر حكم القانون **Rule of Law Indicator** ضعف تصنيفات هذا المؤشر والذي لم يصل إلى التقديرات الإيجابية وانحصر في المجال السالب.

حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2018 والتي قدرت بـ **(-0.86)** وبنسة مئوية قدرت بـ **18.75%**، في حين أن أدنى تقديرات هذا المؤشر كانت سنة 2013 والتي قدرت ب **(-0.69)** وبنسبة مئوية قدرت ب **30.99%** وهو ما يضع هذا المؤشر في المجال السالب، وفي المستوى المتوسط في كما يوضحه التمثيل البياني أدناه.

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لمؤشر حكم القانون في الفترة ما بين 2011- 2020

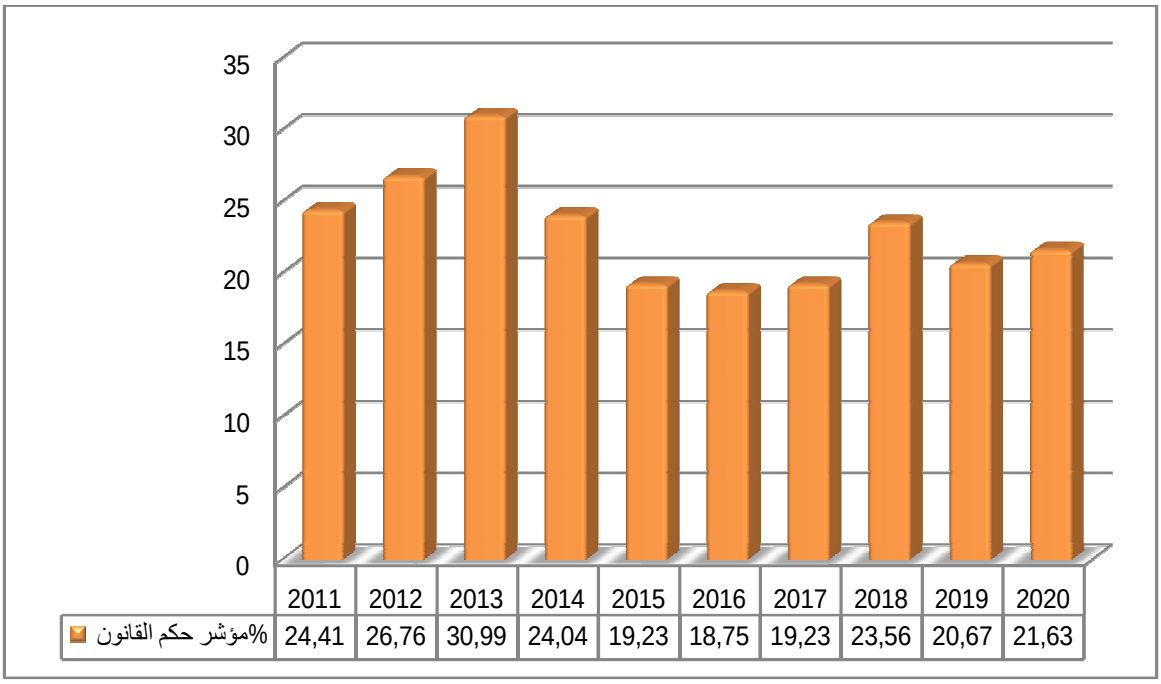

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (33).

وتعكس هذه المؤشرات الوضع المتدني لمؤشر حكم القانون، وعليه سنحلل هذا المؤشر بناء على مجموعة من العناصر وهي كتالي:

1. مؤشر إنفاذ القانون:

وهو مؤشر يعني تطبيق القانون المُعد من طرف المشرع الجزائري، إذ يلاحظ وجود بعض المواد القانونية التي لا تطبق فمثلا: القوانين التي تحمي حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال شغل وفي الوظيفة العمومية؛ فإنها لا تطبق ولا تحترم حيث تبين المادة **24 من قانون 09/02** المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم أنه: **لا يجوز إقصاء أي مترشح بسبب إعاقته من مسابقة أو اختبار أو امتحان مهني أو الإلتحاق بوظيفة عمومية أو غيرها**، في حين أن مسابقة القضاة تمنع كل شخص ذي إعاقة من الترشح لمنصب قاضي، كذلك عدم احترام بعض المستخدمين لنسبة **1%** من المناصب لذوي الاحتياجات الخاصة حسب **المادة 27** من نفس القانون،[1] كذلك فيما تعلق بإصدار القاضي لأحكام

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 02- 09**، المؤرخ في 8 ماي 2002، والذي يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، الجريدة الرسمية، العدد34، ص، ص 10، 11.

الإعدام كأقصى عقوبة كما نص عليه قانون العقوبات لسنة 2015 في **المادة 5** والتي يصدر فيها القاضي حكم الإعدام، لكن لا يسري تطبيق هذا القانون بل يستبدل بحكم **السجن المؤبد".**[1]

2. مؤشر إنفاذ العقود:

هو مؤشر يقيس مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في النزاع التجاري، ويتم الحصول على بياناته عن طريق تتبع أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة، وتُجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، إضافة لاستقصاءات تشمل محامين محليين مختصين في التقاضي بالإضافة للقضاة،[2] وقد صنفت الجزائر في المراتب الأخيرة كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (34): ترتيب الجزائر وفق مؤشر إنفاذ العقود خلال سنتي 2012 و2020

السنة	2011	2020
الترتيب	183/127	190/113
عدد الإجراءات	45	/
الوقت بالأيام	630	630
التكلفة% (من القيمة المضافة)	23.8	21.8
جودة الإجراءات القضائية (0-18)	/	5.5

Source: - The World Bank, Doing Business**, op.cit.**

- شعبان فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص.227.

3. مؤشر معدلات الجريمة:

عرفت سنوات المبينة في الشكل البياني أدناه انتشار العنف وجرائم القتل في الجزائر بشكل متزايد، إذ بلغ المعدل ذروته سنة 2014 بتسجيل: 1.5 قتيل في كل **100.000 نسمة**، فيما يخص جرائم القتل العمدي حسب **مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات.**

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 66-156** المؤرخ في 8 جوان 1996، الذي يتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، ص.3.

[2] - البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2011- من أجل مساندة أصحاب الأعمال-**، (الولايات المتحدة الأمركية: البنك الدولي، 2011) ص.34.

الشكل رقم (12): مؤشر معدلات الجريمة في الجزائر ما بين 2011 - 2015

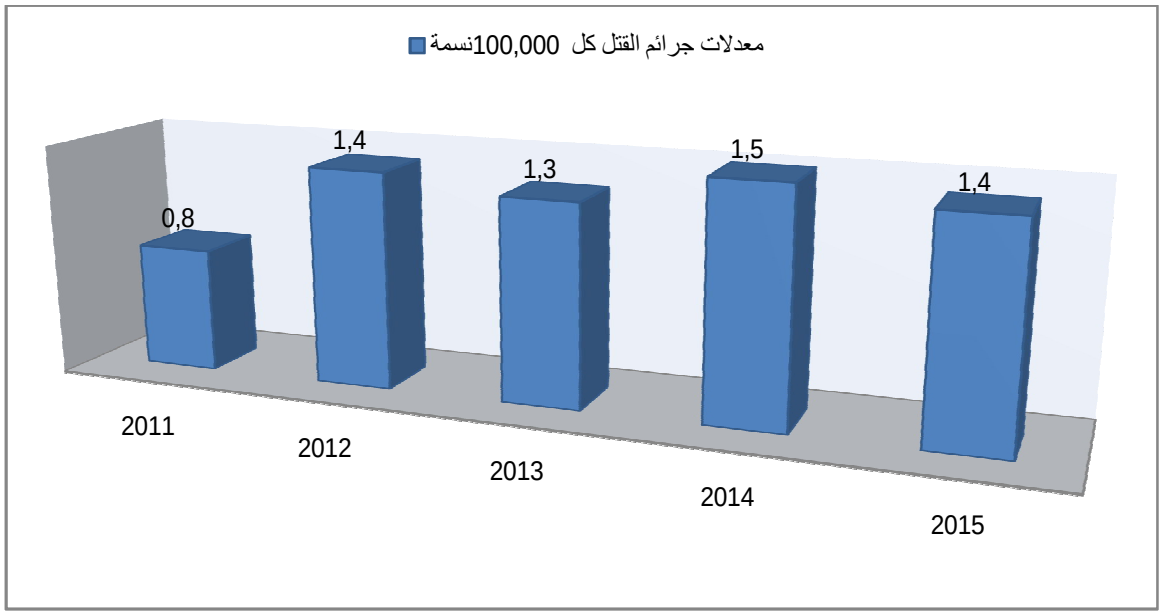

Source: United Nation Office on Drugs and Crime, "**International Homicide Vctime**", in: https://dataunodc.un.org/content/Country56-profile?country=Algeria, Acecessed 15/04/2022, at:22: 40.

يوضح الشكل البياني السابق؛ ارتفاع معدلات الجريمة في الجزائر؛ وهذا راجع لسياسة العفو الرئاسي على المساجين، وضعف موثوقية خدمات الشرطة حسب تقرير **المنتدى الاقتصاد العالمي**، إذ احتلت الجزائر المرتبة 56 من أصل 141 دولة سنة 2019،[1] وقد نعكس ضعف الثقة في المنظومة الرقابية لتوجه الأفراد لتطبيق القوانين بأنفسهم دون التوجه للتقاضي.

ثانيا: مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption Indicator

وعليه سنتناول هذا المؤشر من خلال البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2020 كما هو موضح في الجدول أدناه.

[1]- The Global Competitiveness Report 2019, **Op.Cit,** P.56.

جدول رقم (35): تطور مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة ما بين 2011- 2020

	السنوات	عدد المصادر	مؤشر الحكم الراشد	النسبة المئوية %
مؤشـــــــر ضبط الفساد	2011	13	-0.54	**%35.07**
	2012	14	-0.50	**%37.44**
	2013	14	-0.47	**%39.34**
	2014	13	-0.60	**%32.21**
	2015	12	-0.65	**%29.81**
	2016	12	-0.68	**%27.88**
	2017	12	-0.60	**%30.77**
	2018	11	-0.64	**%27.88**
	2019	10	-0.62	**%29.33**
	2020	8	-0.64	**%28.37**

Source: World Wid Governance Indicatores**, Op.Cit.**

وما يمكن استخلاصه من البيانات الرقمية المستخلصة من معطيات البنك الدولي حول مؤشر الفساد **Control of Corruption Indicator** في الجزائر ضعف التقديرات الكمية لهذا المؤشر.

حيث أن مؤشر الحكم الراشد في مجال مكافحة الفساد لم يصل إلى القيم الموجبة بل بقي محصورا في القيم السالبة، فقد بلغ أفضل تقييماته سنة 2013 بـ: **(-0.47)**، في حين أن نسب المئوية لهذا المؤشر تراوحت في المستوى الثالث أي المتوسط ما بين **28%** و**29 %** كما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): التمثيل البياني لمؤشر ضبط الفساد في الفترة ما بين 2011 - 2020

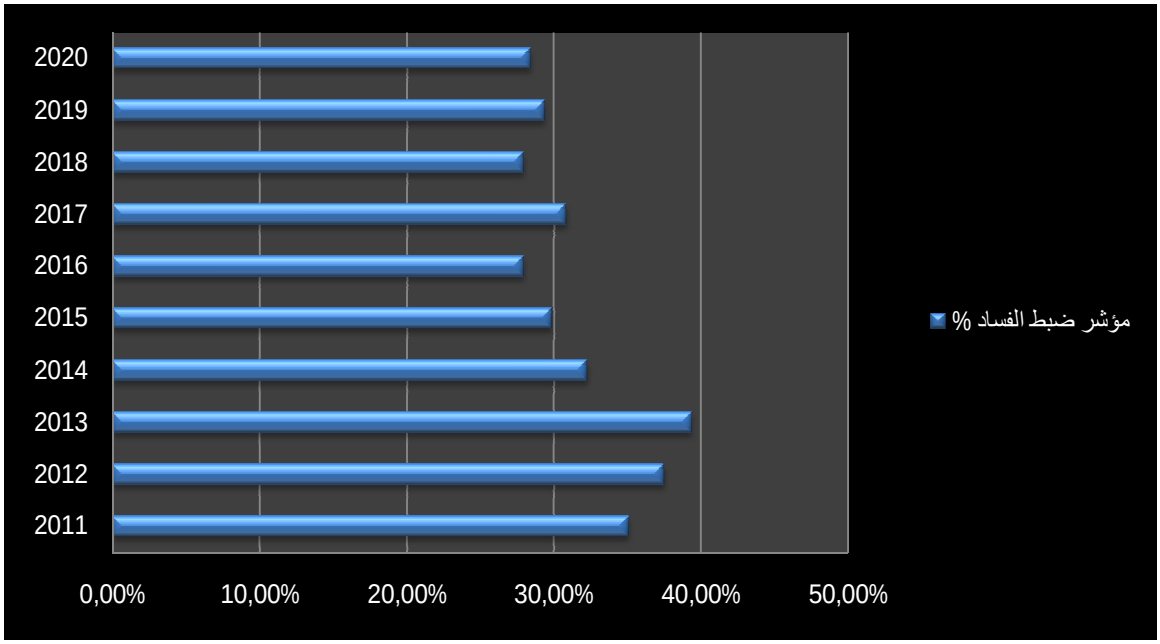

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (35).

ويأتي استمرار الفساد في الجزائر نتيجة ضعف المنظومة القضائية وعدم استقلاليتها وهو ما أشارت إليه تقارير **التنافسية العالمية** والتي تقيس استقلالية القضاء عن تأثيرات الحكومية والمواطنين والشركات، إذ وضعت هذه التقارير الجزائر ضمن الدول لا تتمع بقضاء مستقل وصنفتها في المراكز الأخيرة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (36): ترتيب الجزائر في مجال استقلالية القضاء لسنوات 2011 - 2018

السنة	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014	2014/ 2015	2015/ 2016	2016/ 2017	2017/ 2018
القيمة	7/2.5	7/2.5	7/3.2	7/3.5	7/3.3	7/3.4	7/3.6
الرتبة	/126 142	/123 144	/95 148	/85 144	/95 140	/101 138	/80 140

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2011-2018, **Op.Cit.**

وهناك من يرجع أسباب الفساد في الجزائر لريعية الاقصاد الوطني أمثال: الباحث محمد حليم ليمام،[1] المفكر ناصر جابي والذي أوضح بأن اعتماد النظام السياسي على مقاربة الريع مقابل الولاء وتقلد الوظائف العمومية وخاصة السياسية؛ أدى لتعميق مظاهر الفساد بالجزائر وأهمها: الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.[2]

[1]- محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة الاستبدادية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص.134.

[2]- ناصر جابي، **العائلة ... السياسية والفساد في الجزائر**، تاريخ الإطلاع: 2022/04/15، على الساعة: 14:57، https://www.alquds.co.uk/

خلاصة الفصل:

وما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل حول المشاركة السياسية في الجزائر بأنها مشاركة جد محدودة وضعيفة، وهذا نتيجة ضعف الفواعل المؤثرة على العملية السياسية مثل: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وحتى الإعلام وعدم مقدرتها على رفع مطالب المواطنين للنظام السياسي وتحويلها من - مدخلات- إلى قوانين – مخرجات-؛ مما أجبرهم على التعبير عن مواقفهم السياسية عن طريق الاحتجاج والتظاهر دون التوجه إلى الآليات القانونية التي تنشأها السلطة من أجل تغيير الواقع السياسي مثل: الانتخابات؛ والتي تُسجل فيها مستويات قياسية من المقاطعة في بعض الولايات وهو ما جسدته الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 في ولاية تيزي وزر بنسبة مشاركة جد متدنية بـ: **0.001%**، وهذا لضعف الأجهزة المكلفة بالرقابة على العملية الانتخابية من جهة، ومن جهة أخرى التشكيك بنزاهة العملية الانتخابية سواء من المواطنين أو بعض التقارير الدولية التي أشارت بأن الانتخابات في الجزائر غير نزيهة.

في حين جاء تتبني الجزائر لنموذج الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة عن طريق استحداثها جملة من المؤسسات والآيات القانونية كخطوة لتعزيز موثوقية المواطنين بالنظام السياسي ودفعهم للمشاركة عن طريق الأطر القانونية، وتحسين الظروف المحيطة بسير العملية السياسية والانتخابية، والعمل على زيادة دافعية المواطنين للتشرح في الانتخابات؛ بحكم أن هذا النموذج يعمل في مضامينه على ترقية الشفافية ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، ورغم جهود الجزائر في ترقية نموذج الحكم الراشد إلا أنها اتسمت بعدم الفعالية بحكم أن المؤشرات القياسية الصادرة عن البنك الدولي في فترة ما بين **2011- 2020** توضح بأن تقييمات الحكم الراشد انحصرت في المستويات الضعيفة والمتوسطة؛ وهذا راجع لعدة أسباب أهمها: البيروقراطية، عدم وجود الاستقرار في الجهاز الحكومي، انتشار ثقافة الفساد لتصبح أحد أدوات تحقيق المكاسب غير مشروعة، عدم استقلالية القضاء حسب تقارير التنافسية العالمية، ضعف الأطر القانونية التي تنظم نشاط القطاع الخاص.

كما تظهر تقييمات الحكم الراشد بأن المشاركة السياسية **بنمطها غير تقليدي** سنة 2011 أو أثناء فترة الحَراك الشعبي 2019- 2020، أو المشاركة **بنمطها التقليدي** سنوات 2012- 2018 لم تَسطع تحسين تصنيفات الجزائر في مجال الحُكم الراشد وبقيت منحصرة في المجال السالب.

الفصل الثالث:

المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد في الجزائر دراسة في: الإمكانات، المعوقات وإستراتجيات الترقية

تمهيد:

تُعد المشاركة السياسية أحد أبرز الآليات السياسية التي يعتمد عليها النظام السياسي حتى يحافظ على بقاءه في السلطة، حيث أن مسألة رفع نسب المشاركة السياسية في الانتخابات وزيادة دافعية المواطنين للانضمام إلى منظمات المجتمع المدني من بين أهم الأهداف بالنسبة للنظام السياسي حتى يستطيع تأطير الجماهير مؤسساتيا.

إذ تعتبر المشاركة السياسية غير المؤطرة سنة 2011 إعلانًا لانطلاق مسار الإصلاح وتعميق الديمقراطية في الجزائر؛ إذ تم من خلالها اصدار جملة من الإصلاحات والتي مست مجالات مختلفة ومنها: السياسية، الدستورية، الاقتصادية، الإدارية، القضائية، التربوية، وقد هدفت هذه الإصلاحات إلى تَعزيز قدرات المواطنين في مجال المشاركة السياسية والتأثير على عملية بناء الدولة، وهذا من خلال إقرارها لجملة من الآليات أبرزها: مفهوم الديمقراطية التشاركية، الدفع بعدم دستورية القوانين من طرف المواطنين.

ولكن رغم إقرار هذه الإصلاحات فإن مسار تعزيز مقومات المشاركة السياسية كمدخل أساسي لرشادة الحكم في الجزائر؛ يواجه عدة معوقات أبرزها انتشار مظاهر الفساد، إذ أصبحت الجزائر من بين أكثر الدول فسادا حتى أن ثقافة الفساد انتشرت بين كبار المسؤوليين في الدولة؛ مما أثر على دافعية المواطن نحو المشاركة السياسية وأثر بالسلب على علاقة الدولة بالمجتمع؛ حيث أصبحت الهوة كبيرة جدا بين المواطن والدولة، كما أن أبوية النظام الجزائري جعل كل القرارات التسييرية تنبثق من المؤسسات السياسية الموجودة على المستوى المركزي، ولعل عدم تجسيد مبدأ فصل بين السلطات الثلاث ومنح صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية؛ مقابل ضعف صلاحيات السلطة التشريعية والقضائية عطل آلية الرقابة والمساءلة، كما تعد مسألة الهشاشة الاقتصادية وارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار الريع النفطي ووجود إختلالات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وآليات تسييره؛ أدى لخلق بيئة طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعليه فإن ترقية الإصلاحات التي جاء بها النظام السياسي وتجاوز أهم معوقات بناء دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية؛ يحتاج لتطبيق مجموعة من المبادئ والأسس الحديثة في إدارة العملية السياسية كإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي ستمنح فرص أكثر لإشراك المواطن في عملية

صنع القرار والرقابة عليه، إضافة لإقرار جملة الآليات الَعملية لإعادة تفعيل أدوار فواعل الحكم الراشد لكي تكون أبرز المساهمين في رشادة الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع استغلال جميع الموارد المالية والبشرية الموجودة حتى تصل الجزائر لتحسين نسب المشاركة السياسة ورشادة الحكم.

وعليه سيتم تناول ثلاث مباحث لدراسة هذا الفصل وهي كتالي:

المبحث الأول: دراسة في إمكانات تعزيز المشاركة السياسية كمدخل لرشادة الحكم في الجزائر من خلال سياسة الإصلاحات والبرامج التنموية.

المبحث الثاني: دراسة في معوقات رشادة الحكم من منظور المشاركة السياسية.

المبحث الثالث: إستراتجيات ترقية المشاركة السياسية كمدخل لبناء الحكم الراشد في الجزائر.

المبحث الأول: دراسة في إمكانات تعزيز المشاركة السياسية كمدخل لرشادة الحكم في الجزائر من خلال سياسة الإصلاحات

تعد مسألة رفع نسب المشاركة السياسية وبناء مؤسسات سياسية راشدة تحديا أمام النظام السياسي الجزائري؛ مما جعله يعتمد على مقاربة إصلاحية متعددة الجوانب ركز فيها على بناء مؤسسات سياسية قوية وسن القوانين لمكافحة الفساد والوقاية منه وتعزيز قيم الشفافية في التسيير تجسيدا لدولة الحق والقانون وجعل المشاركة السياسية محورا هاما في رشادة الحكم، وعليه سنتناول خلال هذا المبحث أهم ما جاء في هذه الاصلاحات ودورها في تعزيز المشاركة السياسية كمدخل لرشادة الحكم في الجزائر وهذا من خلال ثلاث مطالب ففي المطلب الأول سنتناول الإصلاحات السياسية والدستورية، أما في المطلب الثاني سنتناول الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، أما في المطلب الثالث سنتناول الإصلاحات القضائية والتربوية.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية والدستورية

تعمل الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر على المساهمة في دمقرطة نظم الحكم والسماح لكل أفراد المجتمع من المشاركة السياسية والتعبير عن مواقفهم السياسية بكل حرية، كما تعمل على التمكين السياسي للنخب والتوجه نحو دسترة الحقوق الأساسية والفصل الصريح بين السلطات وإقامة التوازن بينها، حيث كانت المتغيرات الإقليمية والداخلية الدافع الأساسي للنظام السياسي في الجزائر للقيام بإصلاحات سياسية ودستورية تتوافق مع تطلعات المواطنين الهادفة لبناء مؤسسات سياسية تمثيلية.

أولا: الإصلاحات السياسية:

1. قوانين الإصلاحات السياسية ما بين 2011-2012:

حيث أطلق كل من الباحثين **يحي الزوبير وأحمد أوغروت** مصطلح **قطار الإصلاحات** وهذا بعد إقرار السلطة عدة قوانين للتشجيع على المشاركة السياسية ورشادة الحكم؛ وقد تمثلت هذه القوانين في قانون وقف حالة الطوارئ والقوانين العضوية الست وبعض القوانين الأخرى والتي يمكن تحليلها وفق ما يلي:

1) قانون رفع حالة الطوارئ:

تم رفع حالة الطوارئ سنة 2011 بعد صدور **الأمر 11-01**؛[1] إذ اعتبر هذا الإجراء أول خطوات الإصلاح السياسي في الجزائر والعودة إلى الحياة السياسية الطبيعية، وللإشارة فإن قانون إعلان حالة الطوارئ أصدر سنة 1992 بعد وقف المسار الانتخابي بحجة مكافحة الإرهاب ما أدى لتقييد الحريات المدنية، وعليه فإن هذا قانون كان محل انتقاد من طرف الطبقة السياسية في الجزائر، ما جعل النظام السياسي يلغيه بعد تحسن الأوضاع الأمنية.[2]

2) القوانين العضوية الست:

جاءت هذه القوانين لإعادة هندسة العملية السياسية وجعلها أكثر رشادة، إذ يمكن تحديد هذه القوانين فيما يلي:

أ) القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالانتخابات:

يهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد القواعد المتعلقة بنظام الانتخابات، إذ تم فيه تحديد آلية الإقتراع العام المباشر والسري، كما عمل هذا القانون المتكون من 7 أبواب و238 مادة على تعزيز مضامين المشاركة السياسية كمدخل أساسي لرشادة الحكم من خلال جملة من الآليات والتي يمكن تحدديها فيما يلي:[3]

- الزامية استعمال صناديق اقتراع الشفافة خلال العملية الانتخابية.
- تحدد السن الأدنى للتشرح للمجلس الشعبي البلدي والولائي بـــ 23 سنة بدل 25 سنة.
- استبدال التوقيع على لائحة الناخبين ببصمات الأصبع.
- تمكين المترشحين المستقلين وممثلي الأحزاب السياسية أن يطلعوا على لائحتهم الانتخابية.
- كما تم رفع عدد نواب الغرفة السفلى من 389 مقعدا إلى 462 مقعد، كما تم تخفيض سن الترشح للمجلس الشعبي الوطني من 28 سنة إلى 25 سنة في إطار سياسية التشبيب.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **أمر رقم 11-01**، المؤرخ في 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد12، ص.4.

[2]- كمال تيمزار، **مرجع سابق الذكر**، ص.129.

[3]- سميحة مناصرية، وافية عوايجية، **مرجع سابق الذكر**، ص.384-392.

ب) القانون العضوي 12-02 المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية:

يُ قصد بالتنافي بمفهوم هذا **القانون العضوي رقم 12-02** الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى، أو بينهما وبين المهام والوظائف أو الأنشطة المحددة في **المادة 3** من هذا القانون والتي نصت على تنافي العهدة البرلمانية مع: وظيفة عضو في الحكومة، العضوية في مجلس الدستوري، عهدة انتخابية أخرى في مجلس منتخب، وظيفة أو منصب في الهيئات والإدارات العمومية والجماعات المحلية الإقليمية والمؤسسات العمومية أو العضوية في أجهزتها وهياكلها الاجتماعية، وظيفة أو منصب في مؤسسة أو شركة أو تجمع تجاري أو مالي أو صناعي أو حرفي أو فلاحي، ممارسة نشاط تجاري، مهنة حرة شخصية أو باسمه، مهنة في القضاء، وظيفة أو منصب لدى دولة أجنبية أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية، رئاسة الأندية الرياضية أو الاتحادات المهنية"، إذ صدر هذا القانون بهدف وضع حد للمكاسب الشخصية للنواب نضرا لما تمنحه العهدة البرلمانية من مكاسب مالية وحصانة، وإعطاء صورة حسنة عن العمل التشريعي بأنه عمل يهدف لتحقيق الصالح العام وليس الخاص؛ ما يجعل المواطن يشارك في الانتخابات التشريعية ويراقبها.

ج) القانون العضوي رقم 12-03 المحدد لكيفية توسيع تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة:

جاء هذا القانون في شكل مواد بلغ عددها ثمانية فقط، إذ يعد هذا القانون خطوة نحو توسيع حظوظ تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة، حيث نصت المادة 2 **منه: "أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن نسب المحددة أدناه بحسب المقاعد المتنافس عليها".**[1]

- **انتخابات المجلس الشعبي الوطني:**
- **20%** عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد.
- **30%** عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد.
- **35%** عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 14 مقعد.
- **40%** عندما يكون عدد المقاعد يساوي 32 مقعد.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 12-02 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية**، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، العدد 1، ص.41-47-

- **50%** بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية بالخارج.
- **انتخابات المجالس الشعبية الولائية:**
- **30%** عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 مقعدا.
- **35%** عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.
- **انتخابات المجالس الشعبية البلدية:**
- **30%** في المجالس الشعبية الموجودة في مقرات الدوائر وبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة.

كما منح هذا القانون الأحزاب السياسية إمكانية الحصول على المساعدات المالية خاصة من طرف الدولة بحسب عدد مرشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية والبرلمان وهذا دعما لتواجد المرأة في المجالس المنتخبة.[1]

د) القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية:

لقد عمل المشرع الجزائري على حماية تأسيس الأحزاب السياسية؛ من خلال جملة من الضمانات الإدارية والقضائية كأدوات للدفع نحو المشاركة الحزبية في العملية السياسية، ومن هذه الضمانات ما يلي:

- **الضمانات الإدارية:** من بين أهم هذه الضمانات ما يلي:
  - **مبدأ حياد الإدارة:**

حيث أكد الفقيه الفرنسي جاك روبرت **Jack Robert** على أهمية مبدأ حياد الإدارة عندما قال"**لا يمكن كفالة الحريات العامة إلا إذا كان المرفق محايدا".**

وتأسيسًا على ما سبق فإن المشرع الجزائري حسب **القانون العضوي 12-04** ألزم على الإدارة تهيئة جميع الظروف الملائمة لتأسيس الأحزاب السياسية بعيدا عن كل أشكال التمييز تحقيقًا لمبدأ حياد الإدارة في تعاملاتها مع المواطنين، إذ يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ الدستورية التي تضمن حماية الحقوق الأساسية للمواطنين.[2]

[1]- **المرجع نفسه**، ص.47.

[2]- عماد دمان ذبيح، "الضمانات القانونية لحماية حق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية"، **مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية**، المجلد3، العدد9، (جوان 2016)، ص، ص 411، 412.

- **الضمانات الإدارية المتعلقة بالتصريح التأسيسي للأحزاب السياسية:**

لقد نص المشرع الجزائري في القسم الثاني من هذا القانون على شروط التصريح التأسيسي للحزب السياسي كما هو محدد في المادتين **18 و19** منه لكن بالمقابل وضع جملة من الضمانات الإدارية لعدم تعسف السلطة في رفض وتعطيل مطابقة التصريحات التأسيسية للأحزاب السياسية ومن بين أهم هذه الضمانات ما يلي:[1]

- ألزم المشرع الجزائري وزارة الداخلية بقبول جميع ملفات المواطنين دون أي تمييز بعد التحقق من الوثائق المطلوبة.
- تحديد مدة 60 يوما للوزير المكلف بالداخلية للتأكد من محتوى التصريحات ليتم بعدها الترخيص للحزب بعقد مؤتمره التأسيسي.
- إن سكوت الادارة بعد انقضاء أجل 60 يوما المتاح لها، بمثابة ترخيص للأعضاء المؤسسيين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي في أجال المنصوص عليها وهذا حسب المادة 23 منه.

- **الضمانات الإدارية المتعلقة بالاعتماد الرسمي للحزب:**

حسب هذا القانون يمر اعتماد الأحزاب السياسية بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة **عقد المؤتمر التأسيسي** ومرحلة **قررا اعتماد الحزب السياسي**، وعليه منح المشرع الجزائري عدة ضمانات لاعتماد الأحزاب السياسية دون تميز ومن بين أهم هذه ضمانات نجد:

- أن سكوت الادارة بعد انقضاء أجل 60 يوما المتاح لها، بمثابة اعتماد للحزب السياسي ويبلغه الوزير المكلف بالداخلية.
- منح وزارة الداخلية إمكانية تمديد أجال عقد المؤتمر التأسيسي لأسباب قاهرة مرة واحدة من قبل الوزير المكلف بالداخلية بطلب من الأعضاء المؤسسين ولا يمكن أن يتجاوز التمديد 6 أشهر وهذا حسب المادة 26 من نفس القانون.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 12-04 المتعلق بإنشاء الأحزاب السياسية**، المؤرخ في 8 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، العدد 2، ص، ص 13، 14.

- منحت المادة 27 من هذا القانون مدة 30 يوما لأعضاء الحزب من أجل عقد مؤتمرهم التأسيسي من أجل إيداع طلب الاعتماد لدى وزارة الداخلية، أما المادة 29 فقد حددت مدة 60 يوما للوزير المكلف بالداخلية لمطابقة طلب الاعتماد.

o **الضمانات القضائية**: تعمل الضمانات القضائية على حماية الحق السياسي في إنشاء الأحزاب السياسية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:[1]

- **الضمانات القضائية المتعلقة بالتصريح بتأسيس الحزب السياسي:** في حالة رفض وزارة الداخلية إعطاء تصريح بتأسيس الحزب جاز للأعضاء المؤسسين أن يطعنوا أمام مجلس الدولة.
- **الضمانات القضائية المتعلقة بعقد المؤتمر التأسيسي:** في حالة رفض وزير الداخلية منح الترخيص للحزب بعقد المؤتمر التأسيسي جاز للمؤسسين الطعن في هذا القرار أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ التبليغ، كما أنه في حالة رفض وزارة الداخلية تمديد أجال عقد المؤتمر التأسيسي جاز للمؤسسين كذلك اللجوء إلى مجلس الدولة للطعن في هذا القرار في أجل لا يتعدى 15 يوما.
- **الضمانات القضائية المتعلقة بالاعتماد:** منح القانون في حالة رفض الاعتماد المعلل من قبل وزير الداخلية جاز للمؤسسين الطعن فيه أمام مجلس الدولة خلال شهرين من تاريخ تبليغه، وإذا ما تم قبول الطعن المقدم فإن الحزب السياسي سيتعمد مباشرة من قبل الوزير المكلف بالداخلية.[2]

هـ) القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام:

لقد جاء هذا القانون ليحدد ضوابط النشاط الإعلامي وحرية الصحافة؛ مع العمل على تحديث المجال الإعلامي ليتلاءم مع النظام التعددي وترسيخ الاحترافية في العمل الصحفي، إذ سمح هذا القانون بإنشاء القنوات التليفزيونية والإذاعية الخاصة، كما تم من خلاله رفع التجريم عن الجنحة الصحفية، كما نص هذا القانون كذلك على تأسيس مجلس أعلى للآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة مع إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وسلطة ضبط السمعي البصري.[3]

---

[1]- عماد دمان ذبيح، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 413، 414.

[2]- القانون 12-04 المتعلق بإنشاء الأحزاب السياسية، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

[3]- لحبيب بلية، "نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011-2016"، **مجلة القانون**، المجلد6، العدد1، (أكتوبر 2018)، ص.206.

وفي ذات السياق فقد عمل هذا القانون على ترقية العمل الصحفي واستمراريته من خلال إمكانية حصول الوسيلة الإعلامية على إعانات من طرف الدولة كما توضحه المادة 127 منه" **تمنح الدولة إعانات لترقية حرية التعبير لاسيما من خلال الصحافة الجوارية والصحافة المتخصصة".**[1]

ويأتي هذا القانون لدعم مسار الإصلاح الإعلامي وجعل الإعلام وسيط بين المواطن والدولة؛ باعتبار أن الإعلام أيضا أحد أهم الفواعل التي يمكن الاعتماد عليها في رفع نسب المشاركة السياسية والرقابة على الفعل السياسي ولإداري والاقتصادي والاجتماعي.

و) القانون العضوي رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات:

جاء هذا القانون بهدف فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني في تأطير المواطنين وتوجيههم للمشاركة في عملية صنع القرار في إطار **الديمقراطية التشاركية** التي تعمل الجزائر على تكريسها تحقيقا لمقومات الحقيقة لرشادة الحكم،[2] كما منح ذات القانون الجمعيات المعتمدة الشخصية المعنوية والأهلية المدنية وأقر لها حق التقاضي والدفاع عن حقوق أعضاءها وأهدافها؛ إذا ما تم إلحاق الضرر بها ردعا لتعسف السلطة ضدها، كما عمد هذا القانون على إعادة هيكلة الحركة الجمعوية حيث أتى أكثر صرامة من قانون **90-31** إذ أن هذا القانون فصل الجمعيات عن باقي فواعل السياسية كمسعى لاستقلالية هذه التنظيمات عن المؤسسات الأخرى كما هو موضح في **المواد 2 و3** منه.[3]

3) قانون الولاية والبلدية:

لقد هدف كل من **قانون البلدية والولاية** لجعل المشاركة السياسية آلية لرشادة الحكم وهذا نظرا لما يحتويانه من مواد وآليات تدعم صناعة القرار الراشد، وعليه يمكن التفصيل فيهما وفق ما يلي:

أ) قانون البلدية 11-10:

أمام عجز الديمقراطية التمثيلية في تعزيز دور المواطن في التنمية المحلية، والذي لا يجب أن يكون منحصرا في حق الترشح أو تصويت أو دخول مجالس المنتخبة فقط، بل وجب أن يتعداه إلى

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 12 جانفي 2012 الجريدة الرسمية، العدد2، **مرجع سباق الذكر**، ص.32.

[2]- لحبيب بلية، **مرجع سابق الذكر**، ص.206.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، العدد2، **مرجع سابق الذكر**، ص.34-36.

المشاركة الفعلية في العمل المحلي وذلك عن طريق آلية جديدة عُوفت **بالديمقراطية التشاركية**،[1] إذ تعد مشاركة المواطن ومدى فعاليتها عنصر مهم في المقاربة التشاركية، كما أن مشاركته تعتبر ركيزة الحكم الراشد الذي تسعى إليه جميع المجتمعات، وذاك باعتباره أن الديمقراطية التشاركية داعمة لمقومات رشادة الحكم مثل: الشفافية والرقابة، فالشفافية هي أحد آليات التي تسمح للمواطنين على الاطلاع بمضامين السياسات المحلية ورقابتها والإشراف عليها والتأثير فيها، فالمواطنون هنا بإمكانهم المشاركة باتخاذ القرارات الأكثر ملائمة لمتطلباتهم،[2] وعلية فقد أقر المشرع الجزائري في قانون البلدية **11-10** تعزيزا لمسار الإصلاحات السياسية إدراج ولأول مرة باب جديد بعنوان"**مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"** وهذا من خلال المواد 11 -14 والتي أقرت الآليات التالية:

- **المشاركة الشعبية:**

وهو ما توضحه المادة 11 فقرة 1 على مبدأ المشاركة الشعبية في التسيير البلدي بنصها "**تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري**"، كما َمكن ذات القانون في المادة 14 إمكانية إطلاع المواطنين على مداولات المجلس الشعبي البلدي وكل قرارات البلدية تعزيزا لمبدأ الشفافية والرقابة الشعبية.

- **الاستشارة الشعبية:**

حسب المادة 13 يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية؛ أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية أو خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.[3]

- **المبادرة المحلية:**

أدرج المشرع الجزائري لأول مرة ما أسماه المبادرة المحلية كشكل من أشكال المشاركة المحلية التي تهدف لإشراف المواطنين على شؤونهم المحلية كما أوردته المادة 12 حيث أوضحت" **قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس**

---

[1]- نوال لصلج، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية 11-10"، **مجلة الحقيقة**، المجلد17، العدد3، (سبتمبر 2018)، ص.189.

[2]- عمر بوجلال، **الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989- 2014 الواقع وآليات التفعيل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014) ص.55.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 11-10 يتعلق بالبلدية**، المؤرخ في 3 جويلية 2011، الجريدة الرسمية، العدد37، ص.8.

الشعبي البلدي على وضع الإطار الملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروفهم".[1]

- **الجمعيات العامة للمواطنين كأسلوب لإشراك المواطنين وإعلامهم:**

تتضمن الفقرة 4 من المادة 11 على شكل هام من أشكال الديمقراطية التشاركية،[2] في دول العالم وهو الجمعيات العامة السنوية التي تقام بحضور المواطنين، حيث مكنت هذه المادة المجلس الشعبي البلدي من تقديم عرض مفصل عن نشاطاته السنوية أمام المواطنين، وهو الأمر الذي سيمكنهم من تقديم اقترحتاهم حول مضامين هذه النشاطات وتقويمها.

ب) قانون الولاية 12-07:

حيثُ يؤسس هذا القانون لأرضية بناء أسس جديدة للنظام اللامركزي كترجمة لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل الدولة وأهداف الدولة من أجل رشادة القرارات على المستوى المحلي، إذ تضمن هذا القانون في مواده تدعيم المقاربة التشاركية في تسيير الشؤون المحلية،[3] وهو ما توضحه المادة 36 منه "**يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شأنه أن يقدم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته وخبرته**"، كما منح هذا القانون للأعضاء المنتخبين في المجلس الولائي إمكانية توجيه الأسئلة كتابية لأي مدير أو مسؤول من مديري أو مسؤولي المصالح أو مديريات غير ممركزة للدولة المكلفة بمختلف القطاعات النشاط في إقليم الولاية، إذ أوجب هذا القانون على مديري ومسؤولي المديريات والمصالح الإجابة كتابيا على تلك الأسئلة في أجال لا يتعدى 15 يوم.[4]

2. قوانين الإصلاحات السياسية ما بين 2016- 2019:

جاءت هذه القوانين تدعيما لمسار الإصلاحات السياسية التي بدأت بداية سنة 2011، وقد عملت هذه القوانين الجديدة على اعطاء ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية حتى تحفز المواطن على المشاركة المؤسساتية التقليدية في بناء دولة القانون ورفض مظاهر المشاركة الاحتجاجية، ووصول لبناء مؤسسات سياسية شرعية وتمثيلية، وعليه يمكن تحديد أبرز هذه القوانين فيما يلي:

---

[1]- **المكان نفسه**.

[2]- عبد الله نوح، "الديمقراطية التشاركية في النظام البلدي الجزائري"، **مجلة البحوث**، المجلد12، العدد 2، (أكتوبر 2018)، ص.30.

[3]- عمر بوجلال، **مرجع سابق الذكر**، ص.122.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 12-07 يتعلق بالولاية**، المؤرخ في 21 فيفري 2012، الجريدة الرسمية، العدد12، ص.12.

أ. القانون العضوي رقم 16- 10:

لقد جاء هذا القانون لإعادة النظر في أحكام القانون العضوي للانتخابات لسنة 2012 من خلال إدراج أحكام من شأنها ضمان نزاهة العملية الانتخابية عبر إنشاء هيئة عليا مستقلة تكلف بالرقابة على نزاهة العملية الانتخابية حتى تطمأن الطبقة السياسية الراغبة في الترشح والمشاركة في العملية الانتخابية.[1]

ب. القانون العضوي رقم 16-11:

وقد تم إصدار قانون خاص رقم **16-11** يوضح عمل الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث مُنحت لها بموجب هذا القانون عدة صلاحيات في الفصل الثالث قبل الاقتراع وخلال الاقتراع وبعد الاقتراع، وأهم هذه الصلاحيات:[2]

- تدخل في حالة مخالفة القانون العضوي للانتخابات.
- العمل على احترام أجال استلام العرائض التي تقدمها الأحزاب السياسية.
- تطلب الهيئة كل الوثائق والمعلومات من المؤسسات المعنية بتنظيم العمليات الانتخابية وسيرها.
- تعمل الهيئة على اشعار المؤسسات بأي تقصير أو نقص تم معاينته في تنظيم العملية الانتخابية.
- تؤهل الهيئة لإشعار الأحزاب السياسية ومترشحين وممثليهم بكل ملاحظة أو تجاوز صادر عنهم.
- تفصل الهيئة المسائل التي في صلاحيتها وتكون غير قابلة للطعن.
- تؤهل الهيئة لإخطار وسائل الإعلام وتَستخدم هذه الأخيرة لإبلاغ الرأي العام.
- تبليغ النائب العام بأي واقعة تحمل وصفا جزائيا.

ج. القانون العضوي رقم 19-08:

جاء هذا القانون في ظل ظرف سياسي صعب وهو الحَراك الشعبي، وقد هدف هذا القانون لإعطاء ضمانات أكثر حول نزاهة العملية الانتخابية وحرية اختيار الرئيس ودعوة المتظاهرين إلى المشاركة عبر انتخاب مؤسسات سياسية قوية ونزهية وإنهاء المظاهرات الشعبية، وقد تضمن هذا القانون مجموعة من

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 16-10 يتعلق بتنظيم الانتخابات**، المؤرخ في 25 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص.11.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 16-11 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات**، المؤرخ في 11 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص.44.

الآليات الجديدة الهادفة لدفع الناخبين نحو مزيد من المشاركة السياسية وإسهامهم في بناء المؤسسات السياسية، وعليه فقد تضمن هذا القانون ما يلي:[1]

- **استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات** وبهذا تم تحييد الإدارة نهائيا عن مراجعة القوائم الانتخابية، إذ أصبحت البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة بموجب هذا التعديل تحت مسؤوليتها، إذ منحها هذا القانون أيضا حق استدعاء الهيئة الناخبة وإعلان نتائج الأولية، كما منحها القانون صلاحية الفصل في الطعون المتعلقة بمراجعة القوائم الانتخابية خلال 10 أيام الموالية لتعليق النتائج النهائية و5 أيام خلال المراجعة الاستثنائية.
- اضافة شرط الشهادة العلمية في الانتخابات الرئاسية للمترشح الموضحة في المادة 139 حيث اشترطت الشهادة العملية أو شهادة معادلة لها.

والهدف من المادة 139 الدفع نحو المشاركة السياسية باعتبار أن غالبية المواطنين ترفض الانتخاب والمشاركة السياسية بعد تصدر القوائم الانتخابية من طرف أشخاص غير متعلمين.

وللإشارة فإنه بموجب صدور هذا القانون تم الغاء الهيئة العليا مستقلة للانتخابات.

وفي ذات السياق فقد عمد المشرع الجزائري ومن خلال هذه القوانين الانتخابية على تأسيس **نظام انتخابي*** تمثيلي، إذ اعتمد على نظام التمثيل النسبي في الانتخابات المجالس المحلية والمجلس الوطني الشعبي وهذا ما سمح بوصول عدة أحزاب سياسية إلى المجالس المنتخبة، ومنه تتعدد الرؤى والبرامج والاقتراحات وستزيد آليات الرقابة،[2] أما انتخابات مجلس الأمة تكون بالأغلبية حسب نموذج الاقتراع المتعدد الأسماء في الدور الواحد على مستوى الولاية من طرف هيئة انتخابية مكونة من مجموع أعضاء المجلس الولائي، أعضاء المجالس الشعبية البلدية،[3] مع إضافة الثلث الرئاسي المعين ويكون هذا الإجراء تعزيزا للأفكار والرؤى من القاعدة المنتخبة القريبة من المواطن إلى اطارات الدولة المعينين والقريبين من

---

[1] -الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 19-08 المعدل والمتمم للقانون العضوي 16-10**، المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، الجريدة الرسمية، العدد 55، ص.13-18.

***النظام الانتخابي أحد أهم الأدوات القانونية لممارسة الحكم والمشاركة السياسية وتسيير الشأن العام عبر ممثلين منتخبين، وللإشارة فإن النظام الانتخابي في الجزائر لم يتغير منذ 2012 رغم صدور قوانين انتخابية أخرى.**

[2] - ليلى دراغلة، رقية عواشرية، "النظام الانتخابي وأثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمة**، المجلد7، العدد1، (جانفي 2020)، ص.39.

[3] - القانون العضوي رقم 16-10، يتعلق بتنظيم الانتخابات، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

السلطة، أما انتخاب رئيس الجمهورية فيكون عن طريق الاقتراع على الاسم واحد في دورتين بالأغلبية المطلقة حتى يكون هذا الرئيس ممثلا للأغلبية الناخبة. [1]

ثانيا:الإصلاحات الدستورية:

1. التعديل الدستوري لسنة 2016:

تضمن التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وبمشاركة الطبقة السياسية والحركة الجمعوية وبعض الشخصيات الوطنية 38 مادة دستورية جديدة و84 تعديلا وذلك من أجل بناء دولة الحق والقانون وتعميق مضامين الممارسة الديمقراطية في الجزائر، إذ عملت هذه الإصلاحات الدستورية على تحسين البيئة السياسية وجعلها مشجعة على العمل السياسي من خلال جعل المواطن محورا هاما فيها؛ بحثا عن تفعيل الرشادة السياسية،[2] وأهم ما جاء فيها:

- **في مجال تعزيز قيم الديمقراطية:**

عمل هذا التعديل الدستوري على تكريس مبدأ التداول على السلطة من خلال نص **المادة 88** والتي أوضحت أن مدة العهدة الرئاسية خمس سنوات مع امكانية تجديد مرة واحدة فقط؛ وجاء تعديل هذه المادة لغلق العهدات التي كانت مفتوحة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008، كما أجبر هذا التعديل الدستوري استشارة رئيس الجمهورية للوزير الأول قصد تعين الحكومة حتى لا ينفرد بسلطة التعين، كما أوجب على الحكومة تقديم بيان السياسة العامة لنواب المجلس الشعبي الوطني حتى يتم مناقشته،[3] كما تم دسترة مفهوم **الديمقراطية التشاركية** تشجيعا لمشاركة المواطن في عملية صنع القرار المحلي.[4]

- **في مجال التنمية المستدامة:**

أشار صناع القرار في هذا التعديل ولأول مرة عن الاستعمال الراشد للموارد الطبيعية وضرورة المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة،[5] وهذا نتيجة الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية وبالمقابل عدم وجود عدالة اجتماعية في التوزيع؛ مما أثر على دافعية المواطنين للتصويت، وهذا بحكم أن البرامج

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.27.

[2]- الطاهر غيلاني، "التعديل الدستوري الجديد وعملية تنظيم سلطة الدولة الجزائرية في ظل مبدأ الفصل بين السلطات"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 9، العدد12، (ديسمبر2016)، ص.174.

[3]- الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 06-01 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016**، المؤرخ في 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص، ص 17، 18.

[4]- محمد حمودي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية على مستوى الجماعات الإقليمية في الجزائر"، **مجلة صوت القانون**، المجلد 6، العدد12، (جوان 2019)، ص.122.

[5]- القانون رقم 06-01 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

التنموية المطبقة في أجندة أحزاب السلطة لا تراعي مقومات التنمية الحقيقة، وتأتي هذه المادة كنص دستوري وجب تطبيقه لدى صناع القرار على المستوى المركزي والمحلي؛ لاسترجاع ثقة المواطنين في البرامج السياسية للنخبة الحاكمة التي وجب عليها أن تحمي الموارد الطبيعية.

- **في مجال تعزيز قيم المواطنة والحريات العامة:**

تنص **المادة 27** في هذا التعديل بأن الدولة تعمل على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم، كما تعمل على الحفاظ على المقومات الأساسية في هويتهم، كما نصت أيضا على حرية التظاهر السلمي في إطار القانون، كما أقرت حماية حرية الصحافة بجميع أشكالها كمبدأ دستوري.

- **في مجال ترقية مشاركة المرأة في الحياة العامة:**

عمل هذا التعديل على تعزيز مكانة المرأة من خلال العمل على ترقية التناصف بينها وبين الرجل، وكذا تشجيعها على تولي المناصب السياسية والإدارية.

- **في مجال تعزيز مضامين الشفافية:**

منح هذا التعديل الدستوري أحقية حصول المواطنين على المعلومات والوثائق والإحصائيات من مؤسسات الدولة تعزيزا لقيم الشفافية والحق في المعلومة والإعلام.[1]

- **في مجال الرقابة:**

منح التعديل الدستوري لسنة 2016 للمواطن والطبقة السياسية آليات جديدة للرقابة على دستورية القوانين؛ إذ أن مشاركتهم في عملية الرقابة على القوانين هو أحد الأهداف الأساسية لرشادة العملية السياسية، حيث منح هذا التعديل الدستوري للمواطنين إمكانية إخطار المجلس الدستوري بالدفع بعدم دستورية القوانين كما هو مبين في المادة 188 والتي نصت بأنه**ي" مكن إخطار المجلس الدستوري بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة عندما يدعي أحد أطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك حقوق والحريات التي يضمنها الدستور**".[2]

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص.9-12.

[2] - سعوداوي صديق، "آلية الدفع بعدم الدستورية كضمانة لإعلاء الدستور -دراسة في تحليل المادة 188 من الدستور الجزائري-"، **مجلة صوت القانون**، المجلد4، العدد7، (جوان 2017)، ص.154.

كما تم توسيع جهات الإخطار لتشمل أعضاء البرلمان، فتفعل هذه الآلية عن طريق 30 نائبا في المجلس الشعبي الوطني و50 عضوا في مجلس الأمة، كما شمل توسيع آلية الإخطار الجهاز التنفيذي ممثلا في الوزير الأول.

كما منع هذا القانون التجوال السياسي لكل منتخب في البرلمان أثناء عهدته، مع إعطاء الأولوية لمجلس الأمة في معالجة القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، كما منح المعارضة بعض الحقوق التي تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية من خلال: تقديم الإعانات المالية، حرية الاجتماع، المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية.[1]

2. التعديل الدستوري لسنة 2020:

جاء هذا **التعديل الدستوري** لتكملة مسار الإصلاحات الدستورية التي انطلقت في الجزائر سنة 2016 لتعميق مسار الديمقراطية وترقية مقومات الحكم الراشد ومكافحة الفساد، وعليه فقد تضمن دستور 2020 في ديباجته الإشارة إلى **الحَراك الشعبي 22 فيفري 2019** كأحد أهم مظاهر المشاركة السياسية في الجزائر بطابعها السلمي، وقد أوضحت الديباجة بأن هذا الدستور جاء تلبية لمطالب الحراك الأصيل في إقامة تحولات عميقة في الجوانب السياسية والاجتماعية؛ بما يتوافق مع تطلعات المواطنين، كما منح هذا التعديل الدستوري إمكانية مشاركة الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود لحماية المصالح الإستراتجية للجزائر لكن بعد موافقة **الأغلبية البرلمانية** أي **3/2 من الغرفتين** وعدم إنفراد رئيس الجمهورية بسلطة إقرار حق إرسال الجيش خارج الحدود بل ترك القرار النهائي من حق شاغلي مناصب السياسية وممثلي الشعب من البرلمانين المنتخبين، كما تقرر ولأول مرة وفي حالة حصول الأغلبية البرلمانية سيتم تعين **رئيس حكومة** حسب **المادة 103** من هذا الدستور وهو قرار سياسي مشجع على التعبئة السياسية للمواطنين لدخول الانتخابات وتصويت على القائمة التي تكرس في برنامجها تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما عمد هذا الدستور على حماية وترقية الفواعل المهمة في المشاركة السياسة مثل: الأحزاب السياسية، الجمعيات ووسائل الإعلام فقد نصت مواد هذا الدستور بأنه لا يمكن حل أي حزب سياسي أو جمعية أو وسيلة إعلام إلا بمقتضى قرار قضائي، كما أنه تم إنشاء محكمة دستورية بدل من المجلس الدستوري والتي منحت أيضا حق الاعتراض على أي نص تشريعي أو تنظيمي قد يمس من الحقوق الأساسية للمواطن الجزائري، كما تم أيضا دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهذا لطمأنة

[1]- القانون رقم 06-01 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 22، 33.

الطبقة السياسية أن هذه الهيئة لن تحل وستبقى من أجل ضمان نزاهة العملية الانتخابية، وفي مجال ترقية فواعل المشاركة السياسية والحكم الراشد؛ فقد استحدث هذا التعديل الدستوري **المرصد الوطني للمجتمع المدني** كمؤسسة استشارية هدفها رصد أراء وانشغالات أعضاء المجتمع المدني وهذا بهدف ترقية قيم المواطنة والممارسة الديمقراطية في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات الإدارية والاقتصادية

تعمل الجزائر على مسايرة التطورات التي تحدث على المستوى الدولي، وهذا في مختلف المجالات خاصة الإدارية والاقتصادية تحسينا لمؤشرات الحكم الراشد، إذ يأتي الإصلاح الإداري كآلية لتحسين مؤشرات المشاركة السياسية عن طريق تقريب المواطن من مؤسسات الدولة؛ وهذا بعد اتباع أساليب إدارية جديدة في تسيير الشأن العام، كما أن تحسين الجوانب الإدارية يتطلب أيضا تحسين الظروف الاقتصادية للمواطن، إذ أن توفير منظومة اقتصادية قوية سيجعل من المواطنين يشاركون أكثر في العملية السياسية.

أولا: الإصلاحات الإدارية

لقد مر **الإصلاح الإداري*** في الجزائر بمرحلتين أساسيتين؛ ففي **المرحلة الأولى (1966-2007)** تم التركيز على **النموذج البيروقراطي** كآلية للتسيير الإداري؛ حيث عملت الجزائر على إصلاح الإدارة العمومية بالاعتماد على هذا النمط بداية من سنة 1966 عند إنشاء مديرية عامة للتنظيم والإصلاح الإداري؛ وصولا لسنة 2003 عند إنشاء المديرية العامة للإصلاح الإداري، إذ عرفت هذه السنوات المركزية في التسيير وغياب آليات الرقابة والروتين الإداري، أما في **المرحلة الثانية (2008- 2020)** تم التركيز على **النموذج الإدارة الإلكترونية** والتي بدأت منذ سنة **2008** بعد طرح وزارة البريد مشروع **الجزائر الإلكترونية أو ما يسمى مشروع الحكومة الإلكترونية (2008-2013)**؛ حيث اعتمدت هذه المرحلة على استخدام شبكة الانترنت في القيام بالمعاملات الإدارية وهذا نظرا لما تقدمه هذه آلية من

[1]- أنظر في: دستور 2020، **مرجع سابق الذكر**.

* لقد انقسم الإصلاح الإداري في العالم إلى اتجاهين وهما:

- **الاتجاه الأنجلوسكسوني** حيث حول القطاع العمومي إلى شبه قطاع خاص بإدخال جملة من التغييرات الحديثة حتى أصبح القطاع العمومي يضاهي القطاع الخاص في المرونة والفعالية.

- **الاتجاه الفرانكفوني** والذي يركز على عصرنة مجالات الخاصة بالإدارة ومحاولة التقليل من مظاهر التعقيدات الإدارية.

رشادة للخدمة العمومية، والسماح للمواطنين بالتعبير عن تطلعاتهم في بلديات إقامتهم،[1] إذ يعمل هذا الإصلاح الإداري الجديد على ترقية المشاركة السياسية كآلية لرشادة الحكم، وهذا من خلال القيام بإجراءات من شأنها الوصول إلى تسهيلات إدارية هدفها تقريب المواطن من مؤسسات السياسية وجعله فاعلا أساسيا في عملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أن هذا الإصلاح سيكرس لتفعيل المنظومة الرقابية على المال العام من خلال رقمنة مختلف التعاملات الإدارية، ويعمل هذا الإصلاح أيضا على التقليل من الوثائق الإدارية حتى يكون محفزا للمواطنين على إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات والمؤسسات الاقتصادية، كما أن تبني مشروع الجزائر الإلكترونية سيسمح للمواطنين بالإطلاع على كل مضامنين السياسات العامة وإمكانية معارضتها وتقيمها موضوعيا، ووصولا لهذه الأهداف فقد تضمن **مشروع الحكومة الإلكترونية E- Goverment***[2]، جملة من الآليات التي تعمل على جعل مشاركة المواطن محورا هاما في عملية صنع القرار الراشد والرقابة على المال ومكافحة بالفساد، وعليه يمكن تحديد أهم هذه الآليات وفق ما يلي:

1. مشروع البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

يعتبر **المرسوم الرئاسي 10-236** المؤرخ 2010/07 حاليا الأساس القانوني لإبرام الصفقات العمومية غير أنه عدل سنة 2011 وسنة 2012 وأخر تعديل كان سنة 2013، إضافة إلى إصدار مجموعة من القرارات التي تغيير محتوى هذا المرسوم وأهمها القرار المؤرخ في **2013/11/17** والذي نص على إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية من خلال المواد 173 و174، إذ نصت **المادة 173** على إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، أما **المادة 174** فتخص تبادل المعلومات بطريقة إلكترونية حيث مكنت هذه المادة المصالح المتعاقدة أن تضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المترشحيين للصفقات العمومية الإلكترونية،

---

[1]- فتيحة فرطاس، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة للمواطنين"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد7، العدد2، (فيفري 2016)، ص.311- 316.

*تعد الحكومة الإلكترونية في الوقت الراهن وحدة قياس مهمة في العالم، حيث أنها مؤشر لتطور الدولة وتخلفها، وقد جاءت الحكومة الإلكترونية بعد انتشار الفساد الإداري، والذي تحولت فيه الوظيفة العمومية لتحقيق مصالح غير مشروعة، وعليه فإن أي إصلاح إداري اليوم للمرافق العمومية يستلزم توفير البنية الأساسية للحكومة الإلكترونية، والجزائر إذن كغيرها من الدول تعاني من فساد وتبديد للمال العام وهو ما يفسر لنا توجهها لهذا النموذج الحداثي.

[2]- سفيان بطاطا، عبد الكريم بعدا، "مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة تقيمية ومقارنة بين تونس والمغرب، باستعمال مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة،" **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلد14، العدد1، (افريل 2020)، ص.186.

كما يمكن لهم أن يردوا على دعوة المنافسة بطريقة إلكترونية،[1] وعليه ستعمل هذه البوابة على نشر المعلومات والوثائق التالية:[2]

- النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.
- الاستشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية.
- قائمة المقصيين والممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية.
- البرامج التقديرية لمشاريع المصالح المتعاقدة وقوائم الصفقات المبرمة أثناء السنة المالية السابقة، وكذا المؤسسات والتجمعات المستفيدة منها.
- تقارير المصالح المتعاقدة المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية.
- قائمة المؤسسات التي سحبت منها شهادة التصنيف والكفاءة.
- الأرقام الاستدلالية للأسعار.
- نشر أي وثيقة أو معلومة لها علاقة بموضوع البوابة.

ومن أجل أن تكون هذه البوابة فعالة ومحينة مع مختلف التطورات فإنها ستقوم بمجموعة من الوظائف أهمهما ما يلي:[3]

- تسجيل المصالح المتعاقدة عبر البوابة؛
- تسجيل المتعاملين الاقتصاديين عبر البوابة؛
- التنبيه عن أخر المستجدات؛
- التعهد عن طريق البوابة؛
- امكانية تبادل المعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين عبر البوابة؛
- ترميز الوثائق والإمضاء الإلكتروني؛
- الإعلام عن كل الأخبار عبر صحيفة الأحداث؛
- دلائل تفاعلية لمستخدمي البوابة.

---

[1]- محمد البشرير مركان، بوعبد الله ودان، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية"، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد2، العدد2، (سبتمبر2015)، ص.109.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 يحدد كيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية**، الجريدة الرسمية، العدد 21، 9 أفريل 2014، ص.27.

[3]- أمين بن سعيد، عبد الرحيم نادية، "الحكومة الإلكترونية ومساهماتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية دراسة حالة البوابة الإلكترونية الجزائرية للصفقات العمومية"، **مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد2، العدد 4، (جوان 2015)، ص.69.

إذ ستمكن هذه البوابة المواطنين والمختصين من تقييم ومتابعة مختلف الصفقات العمومية؛ حيث تعد هذه البوابة أحد آليات تنفيذ التزامات السياسية من طرف صناع القرار، وبالتالي فإن إقرار هذه البوابة سيكرس الشفافية والنزاهة ويحمي المال العام من الفساد مما سيزيد الثقة بين المواطن وحكومته؛ وسينعكس ايجابيا على دافعية المواطنين وخاصة الفاعلين الاقتصاديين وأصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة على المشاركة في العملية السياسية عن طريق تحسيس موظفيهم للانخراط في العمل السياسي وخاصة في العملية الانتخابية ودعوتهم إلى اختيار القيادة التي تضمن لهم ترقية هذه البوابة واستمراريتها، كما سيمكن هذا الإجراء المتعاملين الاقتصاديين من المشاركة في عملية التنمية وتطوير مؤسسات الدولة دون خوف من الإقصاء ومنح الصفقات على أساس الولاء بدل الكفاءة والاستحقاق، كما أن تقديم الصفقات العمومية للأكفأ سينتج عنه خدمات عمومية ذات جودة والتي ستزيد من دافعية المواطن نحو المشاركة السياسية من وجهة، ومن جهة أخرى ستزيد من الرضى المجتمعي.

2. مشروع رقمنة الوثائق الإدارية:

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية برقمنة مختلف الوثائق الإدارية وهذا تجسيدا لمشروع الجزائر الإلكترونية؛ حيث سمح هذه الإجراء برقمنة جميع سجلات الحالة المدنية من خلال استحداث سجل وطني ألي للحالة المدنية؛ مما سيُسهل للمواطنين من إنشاء الأحزاب والجمعيات بعيدا عن التعقيدات الإدارية وهذا عبر استخراج جل الوثائق المطلوبة لإنشاء التنظيمات السياسية والجمعوية مثل: شهادة الميلاد والجنسية، وبالتالي فإن انخراط المواطن في مثل هذه التنظيمات سيساهم في رقابته على العملية السياسية في جميع أبعادها خاصة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

3. مشروع البلدية الإلكترونية:

من بين أهم أهداف البلدية الإلكترونية في إطار الديمقراطية التشاركية تشجيع المواطن على إدارة البلدية والرقابة على منتخبيها، إذ أعلنت المديرية العامة للتوثيق والمعلومات عن وضع منصة إلكترونية تسمح للمواطنين بإبداء رأيهم حول قضياهم المحلية تكريسا لمبدأ الشفافية، حيث ستكمن هذه المصنة المواطنين من معرفة ما يلي:[2]

- سير عمل البلدية ومعرفة المشاريع المدرجة في إطار الميزانية التشاركية.

[1]- نوالي معزيلي، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر ضمن الخطاب السياسي كآلية لتحقيق الحكامة الرشيدة دراسة في الانجازات وتشخيص للمعيقات"، **مجلة الواحات للدراسات للبحوث والدراسات**، المجلد10، العدد1، (جوان 2017)، ص.499-500.

[2] -République Algérienne Démocratique et Populaire, Deriction General de la Modernisation de la Documentation et des Archives**, Projet Commune Electronique**, Janvier 2018, p.10.

- إعلام المواطن بالصفقات والاستشارات وبمداولات البلدية.
- إطلاع المواطن على برامج الأعياد والمناسبات الوطنية المقامة في البلدية حتى يبدي رأيه فيها.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية

يعتبر المتغير الاقتصادي محفزا أساسيا للمشاركة السياسية؛ حيث أن توفير التنمية سيمنح للفرد قدرا من الاستعداد للمشاركة السياسية،[1] حيث أن التنمية الاقتصادية المرتفعة ستؤدي إلى توسيع القاعدة المشاركة السياسية وإلى تدعيم مسار الديمقراطي في أي دولة وتحقيق متطلبات الاستقرار السياسي وارتفاع الدخل الفردي؛ وهذا ما يفسر لنا ارتفاع معدلات المشاركة السياسية في الدول الغربية وانخفاضها في الدول النامية.

وتأسيسا على ما سبق فإن المشاركة السياسية الواسعة تتطلب مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، ولعل الجزائر كغيرها من الدول النامية ضعيفة من ناحية التنمية اقتصادية؛ مما يفسر لنا ضعف نسب المشاركة السياسية فيها، ونظرا لأهمية هذه الأخيرة في عملية بناء المؤسسات وصناعة القرار الراشد، فقد عمد النظام السياسي على إدخال جملة من الإصلاحات على الاقتصاد الوطني هدفها التحول من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد الإنتاجي ورفع مستويات التنمية الاقتصادية من وجهة، ومن جهة أخرى رفع نسب المشاركة السياسية، ومن بين أهم هذه الإصلاحات يمكن تحديد ما يلي:

1. الإصلاح الجبائي:

يعد الإصلاح الجبائي من الخطوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، إذ يشكل هذا الإصلاح مركزا حيويا في الاقتصاد المالي لأي دولة، إذ عملت الجزائر على القيام بعدة إصلاحات جبائية عبر مراحل متعددة تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية، وقد أُدرجت هذه الإصلاحات في مختلف قوانين المالية، حيث عملت على تحقيق تحفيزات جبائية بهدف تحسين مناخ الاستثمار وتشجيعه، وكذا تسهيل الحصول على الجباية وتوسيع الوعاء الضريبي؛ وهذا عبر رقمنة قطاع الضرائب، وعليه فقد تبنت الجزائر في الفترة مابين **2011- 2020** جملة من الآليات للوصول لهذه الأهداف وأهمها ما يلي:[2]

- تعميم تقنية الربط عن بعد بواسطة الانترنت والأنترانات بين مختلف المصالح الجبائية؛
- إنشاء موقع الكتروني خاص بمديرية الضرائب؛

[1]- سعيد تاج الدين، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

[2]- أحمد وشان، بلعزوز بن علي، "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية**، المجلد9، العدد1، (جانفي2017)، ص، ص 70، 71.

- الانتقال التدريجي نحو مقاربة **الفحص الضريبي** وهو نظام يعتمد على الانتقال من الاعتماد على نظام المعالجة اليدوية إلى المحاسبة الإلكترونية؛
- تبني آلية الترقيم الجبائي عن بعد حيث ستُمكن هذه الآلية المكلفين بالضرائب من حصول على رقم التعريف الجبائي **(NIF)** عن بعد؛
- استحداث **نظام جديد لتسيير الضرائب سُمي جباتيك** وهذا بالاستعانة **بالمتعامل الاسباني (indra systems)** قصد رفع من مستوى النظام المعلوماتي الجبائي المكرس في الجزائر ولترقيته وفق المعايير الدولية.[1]

وفي ذات السياق فقد أعطت هذه الاصلاحات بعض النتائج الايجابية؛ حيث ارتفعت نسب الجباية العادية كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (37): تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة مابين 2011 - 2014

السنة	القيمة	النسبة
2011	1.54852 مليار دج	**%28.97**
2012	1.94458 مليار دج	**%32.42**
2013	2.07209 مليار دج	**%36.04**
2014	2.12446 مليار دج	**%38.52**

المصدر: المكان نفسه.

2. الإصلاح البنكي:

بعد خروج المستعمر الفرنسي مباشرة سعت الجزائر إلى بناء نظام بنكي خاص بها، إلا أن السنوات الأولى من الاستقلال عرفت هيمنة المؤسسات البنكية الأجنبية، وقد استمر هذا الواقع حتى سنة 1966؛ حيث تقرر تأميم ثلاث بنوك جزائرية وهي: **البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري**، لتأتي بعدها مرحلة السبعينات والثمانيات والتي عرف فيها القطاع المصرفي الجزائري عدة إصلاحات، إلا أن التأسيس الحقيقي للنظام البنكي في الجزائر كان في **14 أفريل 1990** بعد

[1]- بلبقرة عبلة، حنان سعيدي، "برنامج عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر الواقع والمأمول"، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد2، العدد4، (ديسمبر2019)، ص، ص 65. 66.

صدور **قانون القرض والنقد 10/90**،[1] ثم جاء **الأمر 11/03** ليلغي قانون القرض والنقد **10/90**، ثم تلاها عدة قوانين وتنظيمات تُسير النشاط المصرفي أبرزها الأمر **04/10** الذي عمل على تفعيل الرقابة البنكية ومساعدة المؤسسات الاقتصادية عن طريق تقديم الاستشارة والهندسة المالية لها،[2] و**نظام 01/14** الذي كان يهدف إلى تحديد نسب الملائمة المطبقة على البنوك والمؤسسات فبموجبه أصبحت البنوك ملزمة باحترام الحد الأدنى للملائمة المقدر بـ: **9.5%** بين مجموع أموالهم الخاصة ومجموع مخاطر القرض والنقد وكذا مخاطر السوق.[3]

وصولا لأخر قانون خاص **بالنقد والقرض 10/17** الذي كان يهدف لإعادة الاستقرار المالي والرقابة على السيولة المالية من خلال البحث عن إعادة التوازنات إلى الخزينة العمومية وميزان المدفوعات،[4] كما عمل هذا قانون على توفير الاحتياجات المالية خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2014 بسبب تهاوي أسعار النفط ووقف الاحتجاجات القطاعية مثل: احتجاج متقاعدي الجيش الوطني الشعبي، وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية عن طريق تبني خطة التمويل غير التقليدي والتي اعتمدت استراتجية ما يعرف بلوحة النقود **La planche à billets** والتي تعني إصدار النقود من طرف البنك المركزي بدون مقابل حقيقي وهذا استثناءًولمدة خمس سنوات.[5]

3. تبني مشروع الصيرفة الإسلامية:

جاء مشروع تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية بالنسبة للبنوك العمومية مارس 2020؛ بعد أن كانت هذه الخدمات حكرا على البنوك الخاصة؛ تلبية لمطالب المواطنين وبعض تنظيمات المجتمع المدني التي رافعت من أجل بتبني مشاريع مالية تتوافق مع العقيدة الإسلامية، والتي تحرم الربا وتقر نظام المرابحة، وعليه فقد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق هذا المشروع عبر اتخاذ جملة من الإجراءات وهي كتالي:[6]

---

[1]- أسيا كرومي، "الإصلاحات البنكية ومدى استجابة البنوك التجارية لها"، **مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال**، المجلد4، العدد1، (ماي 2020)، ص.32.

[2]- العباس بهناس، لخضر بن أحمد، "النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وتحديات الراهنة له"، **مجلة دفاتر الاقتصادية**، المجلد 4، العدد2، (سبتمبر 2013) ، ص، ص 35، 42.

[3]- أسيا كرومي، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقرض**، المؤرخ في 11 أكتوبر 2018، الجريدة الرسمية، العدد57، المادة الأولى، ص.4.

[5]- حمزة رملي، "التمويل غير تقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ,,, هل يتعلق الأمر بالتيسير الكمي"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد4، العدد1، (جوان 2018) ص، ص 218، 219.

[6]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **نظام رقم 20-04، مارس2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص، ص 33، 34.

- يجب على البنوك لكي تسوق المنتجات الإسلامية أن تحصل على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة، تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء لصناعة المالية الإسلامية.
- استحداث شباك خاص بالصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية؛ حيث يتمتع هذا الشباك بالاستقلالية المالية عن باقي الهياكل الأخرى.
- إلزامية إنشاء هيئة للرقابة الشرعية مهامها مطابقة نشاطات البنك مع مضامين الصيرفة الإسلامية.
- وجب أن تكون المعاملات البنكية الاسلامية عن طريق إحدى المعاملات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.
- إعلام زبائن البنوك الإسلامية بجداول التسعيرات والشروط التي سوف تطبق عليهم، كما يجب على البنوك إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول خصائص ذات صلة بطبيعة حساباتهم.

4. تبني مشروع الطاقات المتجددة: أطلقت الحكومة الجزائرية **برنامج تنمية الطاقات المتجددة** في 2011 وتم مراجعته سنة 2015 كأحد أهم المطالب المرفوعة من المواطنين والأخصائيين الاقتصاديين؛ حيث يعزز هذا التوجه الثقة بين النظام السياسي وشعبه ومنه سترتفع نسب المشاركة السياسية، إذ سيتم تطبيق هذا برنامج على ثلاث مراحل وهي:[1]

- **<u>المرحلة الأولى(2011-2013):</u>** وتخص إقامة مشاريع الريادية لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة من خلال تأسيس قدرة انتاجية بـ: **110 ميغاواط**.
- **<u>المرحلة الثانية (2014 – 2015):</u>** نشر البرنامج ثم الوصول إلى قدرة انتاجية تقارب **650 ميغاواط**.
- **<u>المرحلة الثالثة (2016– 2020):</u>** تأسيس قدرة إنتاجية بحوالي **2600 ميغاواط** وإمكانية تصدير **2000 ميغاواط**.
- **<u>المرحلة الرابعة (2021-2030)</u>**: تأسيس قدرة تقارب **12000 ميغاواط** للسوق الوطني والمحتمل تصدير ما يقارب 10000 **ميغاواط.**

حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أهداف الطاقات المتجددة أفاق **2030** وفق نسب التالية:

[1]- فاطمة بكدي، **الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق**، (عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2020)، ص، ص 75، 76.

60% وقود أحفوري و **40%** طاقات متجددة.

5. تبني مشروع برنامج النمو الاقتصادي الجديد كآلية للتنمية الاقتصادية:

بعد الأزمة النفطية سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية على اقتراح برنامج سمي **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي** يمتد من 2016 إلى أفاق 2030 على ثلاث مراحل وهي كتالي:[1]

أ) **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** حيث تهدف هذه المرحلة لتطوير مختلف القطاعات وزيادة إنتاجيتها.

ب) **مرحلة التحول (2020-2025)**: وتهدف هذه المرحلة إلى استدراك أهم الأخطاء الموجودة في الاقتصاد الوطني.

ج) **مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030)**: في نهاية هذا المخطط سيكون الاقتصاد الوطني قد استدرك جميع الأخطاء، ليتوجه بعدها لتحقيق القيمة المضافة في جميع القطاعات.

ومن أهم الأهداف المسطرة في هذا البرنامج ما يلي:[2]

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات بـ **6.5 %** سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- ارتفاع الدخل الفردي من الناتج المحلي ليصل إلى نسبة **2.3%**.
- مضاعفة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من **5.3 %** عام 2015 إلى **10%** من الناتج المحلي سنة 2030.
- ترقية وتحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي ثم التوجه نحو التصدير.
- تنويع الصادرات وتحقيق الانتقال الطاقوي.

وبناءً على ما سبق، وما يمكن قوله أن النظام السياسي عمل على توفير جملة من الإمكانات الاقتصادية من خلال ضبط نظام الجبائي والبنكي، واستحداث مشاريع وبرامج اقتصادية تتوافق وتتوائم مع تطلعات المواطنين من أجل إعطاء ضمانات أن هناك عمل سياسي يراعي متطلبات التنمية الاقتصادية وتحدياتها، وهذا من أجل زيادة دافعية المواطنين للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن أجل تزكية المواطنين وانتخابهم لممثلي النظام السياسي في المجالس المنتخبة.

[1] - عبد الحكيم قلوح، الغالي بن براهيم، "تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016-2030)"، **مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال**، المجلد9، العدد1، (أفريل 2020)، ص.56.

[2] - Alger, Ministère des finances, **le nouveau modele de croissance (synthese)**, juillet 2016, p.11.

وعليه فإن هذه الإصلاحات والمشاريع التنموية الهادفة لتحقيق التنمية وزيادة الإنتاجية وخلق القيمة المضافة؛ تعد بمثابة دافع للمواطنين للمشاركة السياسية من أجل تدعيمها وترقيتها والعمل على تصحيح بعض الأخطاء التي يمكن أن تتضمنها.

المطلب الثالث: الإصلاحات القضائية والتربوية

إن جعل المشاركة السياسية محورا هاما في رشادة الحكم لا يمر إلا عبر تكريس منظومة قضائية مستقلة تُطبق فيها القوانين على الجميع دون استثناء تجسيدا لمقولة القاعدة القانونية عامة ومجردة، كما أن بناء عدالة مستقلة لا يكفي إلا بتأسيس لفكرة المواطنة وتبنيها لدى جميع مكونات المجتمع؛ وهذا عبر جعل المنظومة التربوية تفعل هذا الطرح وتعمل على ترقيته ميدانيا.

أولا: الإصلاحات القضائية:

إن إصلاح الجهاز القضائي وتوفير الإطار القانوني الصارم والمطبق على عامة المواطنين، سيسمح لجميع مكونات المجتمع بالتعبير على مواقفهم السياسية بكل حرية **فالعدل أساس الُملك**، حيث أن المشاركة السياسية تفرض وجود استقلالية للعدالة خاصة مع الجهاز التنفيذي، إذ يرتبط الإصلاح القضائي أيضا بوجود ضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ مما سيساعد الأحزاب السياسية على التعبئة للمشاركة في الانتخابات وحماية أصوات الناخبين؛ وهو الطرح الذي أكده **محمد ناصر مهنا** عندما قال: **"ما من مجتمع غابت فيه كلمة القانون، إلا وضاعت معه الحرية السياسية، إنّ الحرية السياسية وحكم القانون صنوان متلازمان"**[1]، كما أن إصلاح الجهاز القضائي وبناء قضاء مستقل سيسمح للمواطنين بالمشاركة في التبليغ عن قضايا الفساد والتزوير في العملية الانتخابية، كما أن القضاء المستقل سيضمن المشاركة السياسية الفعالة التي تسمح بانتخاب القيادة السياسية الراشدة، والتي ستمنحهم حق المشاركة في عملية صنع القرار والرقابة عليه؛ ما سيجعل هذه القرارات تتوافق مع الدستور وطموحات المواطنين، كما أن القضاء المستقل سيمكن المواطنين من رفع دعاوى قضائية وتقديم عرائض وقيام بوقفات احتجاجية في حالة عدم دستورية أي قرار سياسي، وتأتي العدالة المستقلة كأحد أهم أدوات بناء المؤسسات الديمقراطية، وهذا ما ذهب إليه الباحث الأمريكي جون راولز **John Rawls** في مقاله بعنوان "**العدالة هي الإنصاف**" حيث يرى أن أهم الغايات الأساسية في أي نظام سياسي هي إقامة مؤسسات ديمقراطية قائمة على أسس

[1]- محمد ناصر مهنا، **تطور النظريات والمذاهب السياسية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص، ص 129، 130.

أخلاقية للمجتمع الديمقراطي والتي تعطي لكل ذي حق حقه، وهذا استنادا إلى القواعد الدستورية ومختلف القوانين المنظمة للدولة، وفي حال غياب الإنصاف بين الفئات المجتمعية ستغيب العدالة.[1]

ونظرا لأهمية الجهاز القضائي عملت الجزائر على تحيين منظومتها القضائية وفق المتطلبات الدولية؛ رغبة منها في تجسيد مضامين استقلالية القضاء التي ينادي بها أغلب المواطنون، وعليه فقد عرفت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إتباع التنظيم القضائي الفرنسي في بنوده ومواده التي لا تتعارض مع السيادة الوطنية، حيث أن صفة التدرجية طغت على عملية الإصلاح وصولا إلى تأسيس لجنة إصلاح العدالة بتاريخ **20 أكتوبر 1999** وتبعته عدة إصلاحات قضائية حتى تكيف الجزائر نفسها مع مختلف التطورات، اذ أن إصلاح جهاز العدالة أتى ليتقاطع مع توصيات **برنامج الأمم المتحدة لإصلاح العدالة الوطنية United Nation Programme For National Justice Reforme**،[2] ومن أهم ورشات إصلاح المنظومة القضائية والتي لها علاقة مباشرة بزيادة دافعية المواطنين نحو المشاركة السياسية يمكن تحديد ما يلي:

❖ **مراجعة المنظومة التشريعية:**

تنفيذا لتوصيات لجنة إصلاح العدالة عملت الجزائر على تكيف التشريع الوطني مع المقاييس العالمية في مجال حقوق الإنسان، ومطابقة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية، وجعله يساير التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، وهذا عبر مرحلتين وقد جاء فيهما ما يلي:[3]

- **المرحلة الأولى:** ركزت على القوانين المتعلقة بالحقوق الأساسية واستقلالية القضاء وتحسين أداء الجهاز القضائي.
- **المرحلة الثانية:** ركزت على وضع القوانين التي تكرس لدولة الحق والقانون.

❖ **عصرنة قطاع العدالة:**

عملت الجزائر على عصرنة قطاع العدالة بداية من سنة **2015** وهذا بإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التقاضي وأبرز مظاهر عصرنة جهاز العدالة: إنجاز أرضية الانترنيت **(ISP)**، إدماج تقنية

---

[1] - Colin Farrelly, **An introduction to contemporary political theory,** (London: Sage Publication, 2004), p.13.

[2] - عبد الحفيظ طاشور، "إصلاح العدالة في الجزائر المظاهر وأفاق"، **مجلة القانون**، المجلد1، العدد1، (فيفري 2020)، ص، ص 94، 95.

[3] - وزارة العدل الجزائرية، **"الإنجازات والآفاق"**، تاريخ الإطلاع: 2021/05/24، على الساعة: 11:29، https://www.mjustice.dz/ar/realisations-2/

التصديق والتوقيع الإلكتروني في مجال التقاضي، قواعد خاصة بالأرشيف والأوامر بالقبض والكف عن البحث، استخدام البصمة الوراثية **ADN** في الإجراءات القضائية، اعتماد تقنية السوار الإلكتروني، النظام الآلي لصحيفة السوابق العدلية.[1]

❖ **تنيمة الموارد البشرية:**

نتيجة لما افرزته العولمة والتوجه نحو اقتصاد السوق، وظهور بعض المنازعات لم يكن يعرفها القضاء من قبل وتطور وتعقد الجرائم وعلى رأسها الفساد والجرائم العابرة للحدود وجرائم المترتبة عن تطور تقنيات الإعلام والاتصال مثل: **الجريمة السيبرانية**، وعليه فقد عملت وزارة العدل على تطوير المورد البشري حتى يساير مختلف هذه الجرائم من خلال إصدار **المرسوم الرئاسي رقم 16-159** لزيادة سنة واحدة لتصبح أربع سنوات في التكوين بالنسبة للطلبة القضاة حتى يتلقوا تكوينا نوعيا وشاملا؛ كما عملت وزارة العدل سنة **2020** على تفعيل مقاربة التكوين المستمر للقضاة من خلال برمجة 27 دورة تكوين مستمر بالمدرسة العليا للقضاة لفائدة 810 قاض بمعدل 30 قاضي في كل دورة والتي تدوم أسبوعا والتي تشمل أهم المواضيع المستجدة، كما عملت الوزارة في القانون الأساسي للأسلاك المشتركة على وضع آليات لتكوين مستخدمي أمانات الضبط.[2]

وتأسيسا على ما سبق فإن هذه الإصلاحات القضائية جاءت لتعبر عن رغبة صانع القرار في بناء دولة الحق والقانون، حيث أن تكيف التشريعات الوطنية مع الدولية هدفها الوصول إلى المساواة بين المواطنين ووجود قضاء مستقل والذي من خلاله يمكن حماية حقوق المواطنين خاصة في المجال السياسي والذي عبرت عنه المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صراحة" **لكل إنسان الحق على قدر المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة ومحايدة، نظرًا منصفا وعلنًيا للفصل في حقوقه والتزاماته، وفي أي تهمة جزائية توجه إليه،**[3] أما عصرنة العدالة وتنمية المورد البشرية فهي خطوات تسعى الجزائر من خلالها لإعطاء تصورات بأنها تعمل على تطوير نظامها القضائي بما يتوافق مع التطورات الدولية؛ حيث أن هذا التطور يأتي كضامن لبناء عدالة مسقلة تستطيع الجزائر من خلالها حماية حقوق المواطنين.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 15-03 يتعلق بعصرنة العدالة**، المؤرخ في 1 فيفري 2015، الجريدة الرسمية، العدد 6، ص.4- 16.

[2] - وزارة العدل الجزائرية، **مرجع سابق الذكر**.

[3] - الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، 10 ديسمبر 1948، ص.3.

ثانيا: الإصلاحات التربوية:

تُعد **التربية** أداة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فالدولة تسعى من خلال مناهجها التربوية إلى إحداث تحولات إيجابية في سلوكيات الفرد والمجتمع وفق رؤية متوازنة ومعتدلة في كل شيء؛ حيث تسعى التربية إلى بناء شخصية المواطن المتزن في مواجهة ثنائية صعبة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، إذ أن الموائمة بين هذه الثنائية سيؤدي إلى تحقيق التنمية بجميع أبعادها.[1]

كما تعد التربية في عصرنا الحالي أحد أهم الأدوات والمناهج الحديثة في عملية بناء الإنسان وترسيخ قيم المواطنة، إذ تعمل التربية على تحسيس وتشجيع المواطنين بضرورة الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، كما تعمل المنظومة التربوية على توعية المواطنين بأهمية المشاركة في الحياة السياسية وخاصة أيام المواعيد الانتخابية، وكما تهدف لزيادة دافعية المواطنين لتقلد الوظائف العامة كأحد صور التعبير عن أخذ الحقوق والمشاركة في الحياة السياسية، وبالمقابل فإن تقلد الفرد للوظائف العامة سيجعله يدافع عن قيم المجتمع في مؤسسات الدولة ويعارض أي قانون أو سياسية تخالف هذه القيم، وكما تسعى التربية لبناء ثقافة مُواطنة التي تُبعد المواطنين عن مظاهر المشاركة العنفية كقطع الطرقات واستخدام طرق غير شرعية لتحقيق المصالح الخاصة.

كما أن تجسيد نظام تربوي يؤسس لفكرة المواطنة سيكرس لبناء مجتمع حداثي يشارك مواطنوه في العملية السياسية في إطار الشرعية الدستورية التي تنص أن عملية صنع واختيار القيادة السياسية يتم عبر اختيار الأغلبية لمنتخبيها في المؤسسات السياسية وهذا عبر الآليات الانتخابية، وعليه فإن الوصول إلى نظام تربوي يعمل على زيادة دافعية المواطنين للمشاركة السياسية يحتاج إلى تحينه وإصلاحه بما يتوافق مع تحديات العولمة وبناء المواطنة المشاركة.

وفي ذات السياق فان أي **الإصلاح التربوي*** قائم على إصلاح المناهج التربوية بالأساس؛ حيث تركز هذه المناهج على ثلاث أبعاد أساسية وهي كتالي:[2]

- **البعد الأول:** المعرفة حيث تهدف الجمع بين **تربية المواطنة=** والمعرفة المَدنية.

---

[1]- زينب الغزيبية، "إستراتجية تعزيز التربية من أجل المواطنة في المدرسة الحديثة"، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، المجلد10، العدد2، (ديسمبر 2015)، ص.11.

*** هو عملية تغيير في النظام التعليمي أو جزء منه نحو الأحسن، ويتضمن الإصلاح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية.**

[2]- عبد الباسط الهويدي، الساسي حوامدي، "المناهج التربوية ودورها في تنمية قيم المواطنة"، **مجلة دراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد4، العدد1، (مارس 2020)، ص.58.

= عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب اتجاه الوطن، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن واحترام الدولة ورموزها، وتعريف النشء ببلدهم ومؤسساته.

- **البعد الثاني:** المتعلق بالقيم وهذا عبر تزويد المتعلم بعناصر ذات أبعاد أخلاقية، وهذا من خلال تلقينهم بعض المصطلحات مثل: حقوق الفرد، التضامن، الديمقراطية.
- **البعد الثالث:** المهارات التي وجب اكتسابها والتي ركز فيها الباحثون مطلع الثمانيات على العلاقة الموجودة بين **مهارة المدنية والمشاركة السياسية** من خلال المناهج التعليمية التي وجب التركيز فيها على المهارات التي تساعد على بناء المجتمع الحداثي مثل: تقنيات الاتصال أو ما يعرف **بالايتيكت** (آداب وأخلاقيات الاتصال في إطار العلاقات الاجتماعية)، التعليم الذاتي، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، المسؤوليات والواجبات، الإحساس بالهوية والانتماء.

ولعل الجزائر كغيرها من الدول أرادت تحين نظامها التربوي وجعله يتوافق مع تحديات العصر، وهذا عبر تبنيها لجملة من الإصلاحات التربوية كمدخل أساسي لتعميق مفاهيم المواطنة وبناء الإنسان؛ إذ مرت الإصلاحات التربوية في الجزائر بتعديلات جزئية في سنوات الممتدة من 1963 حتى 1996،[1] لكن أهم الإصلاحات كانت سنة 1976 أو ما يسمى أمرية 35، فيما عرفت بداية الألفينات إصلاحات تربوية وأطلق عليها بإصلاحات بن زاغو سنة 2003، كما شهدت هذه الفترة أيضا صدور **القانون التوجيهي للتربية** 23 جانفي 2008 الذي جاء لمسايرة مختلف التطورات السياسية والاجتماعية؛[2] حيث أوضح القانون التوجيهي للتربية أن اعتماد التعددية السياسية في الجزائر يستلزم نظاما تربويا يتبنى مفهوم الديمقراطية مما يساهم في تكوين قيم المواطنة لدى التلميذ الجزائري، إذ أن اعتماد مفهوم الديمقراطية في النظام التربوي يتم عن طريق المناهج التعليمية التي يتم من خلالها تعريف التلميذ بخصائص المواطن الصالح مثل: مفهوم المواطنة، الحكومة، النظام السياسي، الانتخابات، الحقوق والواجبات.[3]

في حين جاءت إصلاحات الجيل الثاني لسنة 2016 لسد ثغرات المناهج السابقة وبرامجها التعليمية، وتعزيز المنظومة التعليمة بمقاربة جديدة سيمت بـ: **المقاربة بالكفاءات** كمقاربة بيداغوجية

---

[1] - سعيدة بن عمارة، محمود سمايلي، "إسهام الإصلاحات التربوية للمناهج الدراسية الجزائرية في تربية المواطنة القومية والعالمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد12، العدد1، (جانفي 2018)، ص.15.

[2] - مشيه بن يحي بن، عطا الله سحوان، "جودة المناهج التربوية في ظل الإصلاحات التربوية"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد6، العدد4، (جوان 2019)، ص.89.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04**، المؤرخ في 23 فيفري 2008، ص.5.

تعتمدها المدرسة الجزائرية، كما عملت إصلاحات الجيل الثاني على تحسين نوعية التحصيل الدراسي للتلميذ وتطوير بعدين هامين فيه وهما:[1]

- **البعد القيمي والأخلاقي:** من خلال تعزيز القيم المَدنية والهوياتية للتلميذ الجزائري وتحسيسه بمبادئ حقوق الإنسان.
- **البعد الإبستيمولوجي:** والذي يركز على ضبط المفاهيم وربط التلميذ الجزائري بواقعه المعاش من خلال تنظيم زيارات لمختلف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والهدف منها تربية جيل متشبع بقيم المواطنة وتحويل المفاهيم النظرية إلى مفاهيم عَملية.

وعليه فان تجسيد قيم المواطنة داخل النشء سيشكل جيلا متشبعا بمظاهر المشاركة السياسية الإيجابية؛ مما يؤدي إلى خلق مؤسسات سياسية تعمل على صناعة القرار الراشد الذي يلبي تطلعات المواطنين وأهدافهم، وهو ما يوضحه الشكل أدناه الذي يربط بين المواطنة المكرسة عبر النظام التعليمي والتي تأسس للمشاركة السياسية الفعالة والواسعة؛ والتي بدورها ستعمل على رشادة الحكم والسلطة.

الشكل رقم (14): أهمية النظام التربوي في تفعيل المشاركة السياسية كمدخل لرشادة الحكم

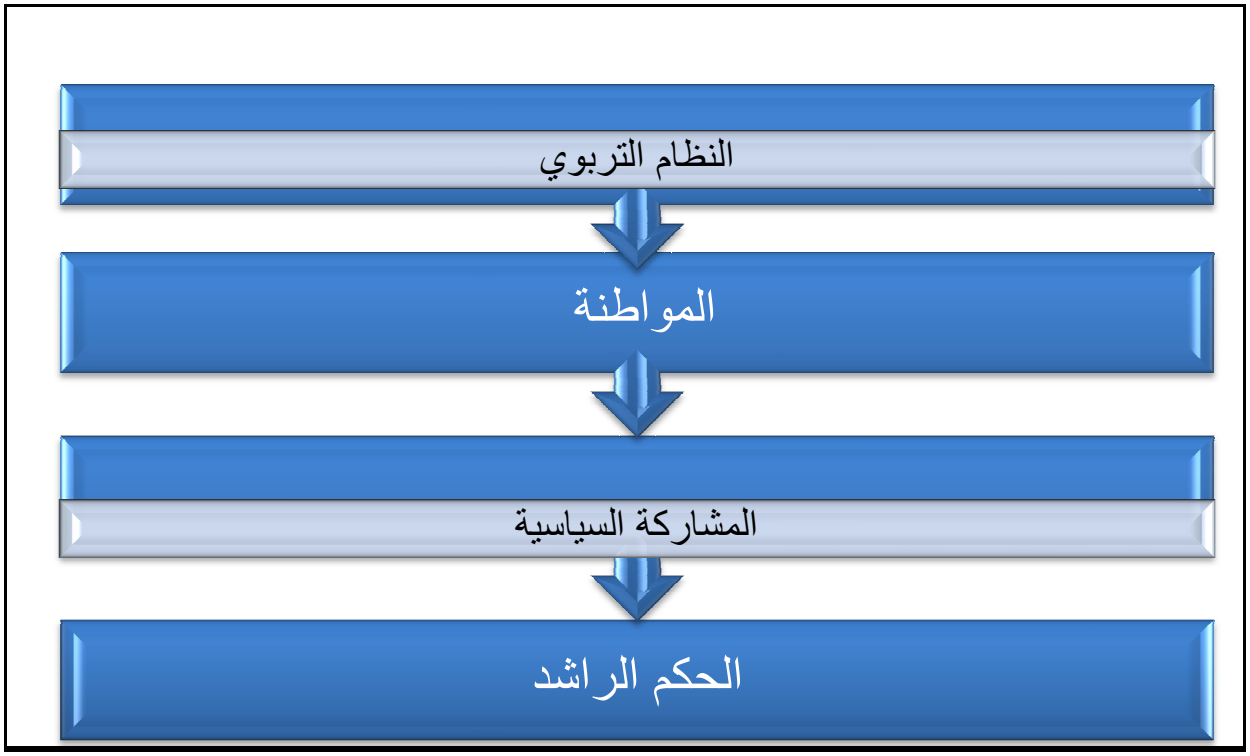

[1]- ليلى لعور، أسمهان بلوم، ا"لأبعاد الإبستيمولوجية والقيمية في إصلاحات الجيل الثاني " قراءة سوسيوتربوية لتفعيل التحصيل الدراسي"، **مجلة المعيار**، المجلد 24، العدد49، (جانفي 2020)، ص، ص 810، 811.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الطرح السابق.

وتأسيسيا على ما سبق يتضح أن هذه الإصلاحات جعلت المشاركة السياسية محورا هاما في عملية بناء الحكم الراشد، وعليه يمكن تحديد أدوار هذه الإصلاحات في مجال بناء الحكم الراشد وفق ما يلي:

الإصلاح السياسي: عمل على تحسين **مؤشر حق التعبير والمساءلة** من خلال توسيع حقوق المرأة في المجالس المنتخبة، إصدار قوانين انتخابية تعمل على تكريس النزاهة والشفافية، تبني نظام انتخابي يضمن حصول جميع الناخبين على أصواتهم، إضافة لتبني النظام السياسي لمفهوم الديمقراطية التشاركية، وكذا حرية الإعلام وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية وإلغاء قانون حالة الطوارئ كمداخل أساسية لراشدة الفعل السياسي، كما عمل الإصلاح السياسي على ترقية **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف** من خلال إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لإدارة العملية الانتخابية كمؤسسة ضامنة لمسار إعادة بناء المؤسسات السياسية بطريقة ديمقراطية بعيدا عن العنف السياسي.

الإصلاح الدستوري: ركز هذا الإصلاح على رفع نسب **مؤشر حرية التعبير والمساءلة** نحو القيم الموجبة؛ وهذا من خلال إقرار جملة من الحريات في مجال الحريات العامة وحقوق المرأة، كما ضمن هذا الإصلاح في بنوده مواد تعزز قيم الشفافية والنزاهة والديمقراطية، كما عمل أيضا على تحسين قيم مؤشر أخر من مؤشرات الحكم الراشد وهو **مؤشر ضبط الفساد** من خلال التركيز على تعزيز قيم المواطنة وروح الانتماء للوطن، كما ضمن هذا الإصلاح أيضا آليات تعزز المساءلة من خلال منح المواطنين حق إخطار المجلس الدستوري.

الإصلاح الإداري: يعمل هذا الإصلاح على ترقية مجموعة من المؤشرات أبرزها **مؤشر فعالية الحكومة** وهذا من خلال اقرار مشروع الجزائر الإلكترونية في سنة 2013، و**مؤشر حرية التعبير والمساءلة** من خلال اقرار مشروع البلدية الإلكترونية الذي يسمح للمواطن بالإطلاع على أعمال المجلس الشعبي البلدي ورفع التظلمات إليه، إضافة **لمؤشر ضبط الفساد** من خلال إقرار البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

الإصلاح الاقتصادي: يعمل هذا الإصلاح على تحسين **مؤشر نوعية الأطر التنظيمية** إذ قام النظام السياسي بمجموعة من الإصلاحات من أجل تحسين مناخ الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وهذا من خلال الإصلاحات الضريبية والبنكية المعتمدة.

الإصلاح القضائي: عمل هذا الإصلاح على ترقية **مؤشر فعالية الحكومة** من خلال إقرار برامج لعصرنة العدالة وهذا من أجل تقديم خدمات قضائية ذات جودة تواكب التطورات الدولية، كمل عمل هذا الإصلاح على ترقية **مؤشر ضبط الفساد** من خلال تنمية الموارد البشرية وتكوينها على التعامل مع مختلف الجرائم خاصة ما تعلق بجرائم الفساد، كما جاء هذا الإصلاح لترقية **مؤشر حرية التعبير والمساءلة** من خلال مراجعة المنظومة التشريعية والتي تمحورت أساسا حول ترقية حقوق الإنسان الأساسية، وكيفية تجسيد دولة الحق والقانون، كما عمل هذا الإصلاح أيضا على ترقية **مؤشر حكم القانون** من خلال تأهيل القضاة وتحيين معارفهم حول كل القوانين الجديدة في القطاع وهذا من خلال الدورات التدريبية.

الإصلاح التربوي: هدف هذا الإصلاح على تعزيز **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف** من خلال دعوة المواطنين للتعبير عن انشغالاتهم بالطرق السلمية بدل قطع الطرقات وغلق المقرات الرسمية للدولة، كما عمل هذا الإصلاح على تحسين **مؤشر ضبط الفساد** من خلال العمل على تعزيز السلوكيات الايجابية للفرد والتي تكرس في مضامينها لقيم النزاهة.

كما تتقاطع هذه الإصلاحات الهادفة لتعزيز المشاركة السياسية مع أبعاد الحكم الراشد وهذا من خلال ما يلي:

البعد السياسي: إذ عملت هذه الإصلاحات على محاولة تدعيم مسار الديمقراطية في الجزائر وخلق بيئة مشجعة للعمل السياسي.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: إذ عملت هذه الإصلاحات وخاصة البرامج التنموية على تحسين مستويات التنمية الاقتصادية وخلق اقتصاد قوي وإنتاجي لتحسين الظروف الاجتماعية للمواطن الجزائري وهذا لزيادة دافعيته للمشاركة السياسية.

البعد الإداري: حيث جعلت هذه الإصلاحات من مواطن محورها الأساسي، وهذا من خلال إقرار آليات تمنحه القدرة على الرقابة على المال العام، وهذا من خلال تبني مقاربة جديدة في العمل الإداري عبر التوجه نحو **نموذج الإدارة الإلكترونية** بدل الإدارة الورقية، حيث تعد الإدارة الإلكترونية في عصرنا الحالي أحد أهم أساليب تعزيز الرشادة في الحكم.

المبحث الثاني: دراسة في معيقات بناء نظام الحكم الراشد في الجزائر من منظور المشاركة السياسية

رغم مجهودات التي قام بها النظام السياسي الجزائري والتي ظهرت من خلال سياسة الإصلاحات وهادفة لجعل المشاركة السياسية محورا هاما في رشادة الحكم، إلا أن هذه الإصلاحات صاحبتها جملة من المعوقات عطلت أدوات المشاركة السياسية وكانت سببا رئيسا في عرقلة بناء الحكم الراشد، وعليه سنتناول خلال هذا المبحث معوقات رشادة الحكم من منظور المشاركة السياسية في الجزائر من خلال ثلاث مطالب أساسية: ففي المطلب الأول سنتناول ظاهرة الفساد وكيف أثرت على طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع، وكذا القوانين الانتخابية المعطلة للمشاركة السياسية مع تحديد نمط الثقافة السياسية المنتشرة في الجزائر وأثرها على المنظومة السياسية، أما في المطلب الثاني سنركز على طبيعة السياسات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على عملية رشادة القرار الاقتصادي، أما في المطلب الثالث سنتناول الهندسة الدستورية في الجزائر والمعقيات التي تضمنتها من خلال منح المؤسس الدستوري صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية وفي المقابل تقويضه لصلاحيات السلطات الأخرى، وخاصة السلطة التشريعية ما جعل أداءها يتميز بالضعف وعدم المقدرة على القيام بمهامها الرقابية وهو ما انعكس سلبا على دافعية المواطنين في المشاركة الحزبية والسياسية.

المطلب الأول: الفساد، الثقافة السياسية، قانون الانتخابات: متغيرات لفهم جديلة ضعف المشاركة السياسية ومؤشرات الحكم الراشد في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم وخاصة السائرة في طريق النمو من تفشي ظاهرة الفساد، إذ أن هذه الظاهرة أصبحت في تزايد مستمر خاصة مع ارتفاع أسعار النفط مطلع الألفيات؛ حيث استغل المسؤولون الجزائريون مناصبهم الإدارية والسياسية لتحقيق المصلحة الخاصة بدل العامة، كما أن طبيعة الثقافة السياسية الموجودة في أذهان العامة لا تقوم على المعارضة السياسية للنخبة الحاكمة، ولا ترى أن الانتخابات أحد أهم آليات التغيير والتحديث في البنى المؤسساتية؛ بل ترى أن الانتخابات توضع في قوالب قانونية تخدم النظام السياسي؛ ما جعل المواطن لا يتهم بالعملية السياسية ولا يشارك فيها، كلها عوامل ثبطت من مشاركة المواطن في عملية صنع القرار الراشد.

أولا: الفساد كمعيق للمشاركة السياسية وصناعة القرار الراشد في الجزائر

تُعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات في العالم وخاصة دول السائرة في طريق النمو، إذ أصبحت هذه الظاهرة عائقا أمام التنمية وضعف مؤشرات المشاركة السياسية؛ حيث يظهر أن هناك علاقة طردية بين تحقيق المشروعية السياسية ومكافحة الفساد، حيث أن الدول التي يقل فيها الفساد تزيد فيها نسب المشاركة السياسية، في حين أن الدول التي يزيد فيها الفساد تسجل نسب متدنية من المشاركة السياسية؛ وهو ما يفسر لنا ضعف نسب المشاركة السياسية في الدول التي تعاني من مظاهر الفساد كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): علاقة الفساد بضعف نسب المشاركة السياسية

البلد	السنة	سلم ترتيب الفساد	نسب المشاركة السياسية
الولايات المتحدة الأمريكية	2020	180/25	**66.8**% في الانتخابات الرئاسية
مصر		180/117	**29.50**% في الانتخابات البرلمانية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

- Transparency International, "**Corruption Perceptions Index**", In: https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl, Accessed 28/02/2022 at: 12:18.
- United State Election Project," **2020 Novembre General Election Turnout Rates**", In: http://www.electproject.org/2020g, Accessed 28/02/2022 at: 12:18.
- إبراهيم قاسم، محمد عبد العظيم، "**الهيئة الوطنية: 29% نسبة المشاركة في المرحلة الثانية لانتخاب النواب**"، في: https://www.youm7.com ، تاريخ الإطلاع: 2021/06/14، على الساعة: 13:13.

ولعل الجزائر كغيرها من الدول العالم تعاني من بعض الظواهر السلبية في إدارة الحكم ومن أبرزها ظاهرة الفساد؛ ومن بين أسباب التي تفسر لنا انتشار الفساد في الجزائر وجود الريع النفطي وما داخليه المرتفعة مطلع الألفيات حيث أن الريع أدى لعدم امتلاكنا لاقتصاد قوي ومنتج؛ حيث حصر هذا الواقع مناصب الشغل في القطاع العمومي نظرا لهشاشة القطاع الخاص وعدم توفره على مناصب الشغل بالقدر الكافي؛ إذ أن هذا الوضع تم استغلاله من طرف النظام السياسي الذي ربط بين تقلد المناصب والوظائف العمومية بإبداء الولاء للسلطة الحاكمة من خلال المواعيد الانتخابية؛ وهذا بالتصويت على مرشحيها أو الانضمام للتنظيمات السياسية التي تدعم طرحها، كما يُفسر لنا ظهور الفساد في الجزائر بتبني النظام السياسي مقاربة سياسية تعمل إضعاف قنوات المشاركة السياسية وإضعاف المعارضة وهذا بوضع جملة من العراقيل الإدارية والقانونية لعدم نشاطها أو تقليل من وجودها وتمثيليتها في المؤسسات السياسية للدولة، إذ جعلت هذه المقاربة السياسية من **المجتمع المدني تابع (المجتمع المدني الكوربوراتي- Corporate Civil Society)** للسلطة وهذا بممارسة نوع من الازدواجية في التعامل معه؛ حيث يتم منح الاعتمادات المالية فقط للمنظمات التي تعمل وفق تصور السلطة، في حين أن منظمات التي تبدي نوعا من الاستقلالية يتم التضييق عليها ولا تمنح لها الاعتمادات المالية؛[1] وهذا ضمانًا لاحتكار سلطة والإبقاء على نفس النخب في الحكم **(دوران الداخلي للنخب)**؛ وعدم إشراك الفواعل الأخرى في عملية صنع القرار مع حرية تصرف المسؤولين السياسين في جميع المجالات دون وجود المساءلة السياسية والقضائية للسلطة.[2]

وتأسيسا على ما سبق ذكره؛ فقد أدى هذا الوضع إلى افراغ العملية السياسية من محتواها وتمييعها؛ مما أثر بشكل كبير على مصداقية الدولة وأضعف الثقة بين الحاكم والمحكوم؛ كما أنتج هذا الوضع عدم إقبال المواطنين على المشاركة السياسية مثل: المشاركة في الانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية نتيجة عدم اقتناعهم بنزاهة المسؤولين ومؤسسات الدولة، كما كرس هذا الوضع لانتشار جميع أشكال الفساد في الجزائر.[3]

---

[1]- فايزة مجبور، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014)، ص، ص 85، 86.

[2]- خالد عليمات، **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن**، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020)، ص.105.

[3]- علي محمد جار الله، **كفى فسادا**، (مصر: سما للنشر والتوزيع، 2019)، ص.27.

وفي ذات السياق، فإن أهم مظاهر الفساد التي انتشرت في الجزائر: **الرشوة، الاختلاس، المحسوبيةتقاضي العُ ملات، استغلال النفوذ.**[1]

وإذا أردنا قياس حجم الفساد في الجزائر أو معرفة قيمه فإنه يصعب علينا ذلك لانعدام الشفافية واستحالة الحصول على المعلومات في هذا الشأن؛ بحكم وجود سرية تطغى على معرفة وتقدير الحجم الحقيقي للفساد، فلا توجد أي هيئة حكومية جزائرية تصدر بيانات حول وضعية الفساد في الجزائر، لتبقى المعلومات المتوفرة حول الفساد معظمها تصدر من طرف وسائل الإعلام أو بعض المحللين المتابعين للشأن الاقتصادي أو بعض المنظمات الدولية، وخلال فترة ما بين **2011- 2020** عرفت الجزائر عدة قضايا فساد وأبرزها: **قضية سونطراك 1، قضية سونطراك 2، قضية الطريق السيار شرق- غرب، قضية تركيب السيارات.**[2]

ولعل هذه القضايا المتعلقة بالفساد جعلت المنظمات الدولية وأبرزها **منظمة الشفافية الدولية** تضع الجزائر من بين أكثر الدول فسادا، حيث توضح خريطة أدناه واقع انتشار الفساد على المستوى العالمي وموقع الجزائر فيها؛ حيث تنتمي الجزائر إلى فئة **اللون البرتقالي الفاتح** سنة 2020 والتي سجلت فيها درجات متدنية من النزاهة.

الشكل رقم (15): موقع الجزائر من الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية لسنة 2020

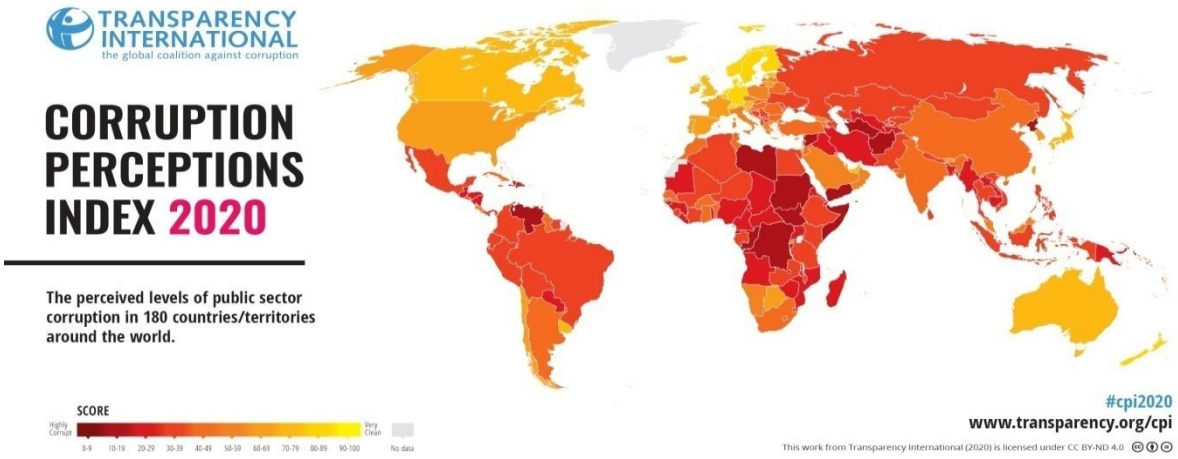

[1] - Marina Zaloznaya, **The Politics of Bureaucratic Corruption in Post- Trasitional Eastern Europ**, (United Kingdom: Cambridge uvinersity press, 2017), p49.

[2]- شعبان فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص.250.

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index **Op.Cit.**

كما تصدر هذه المنظمة الدولية مؤشرا خاصا بقياس الفساد وهو مؤشر يدعى **مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index (C.P.I)**؛ خاص بقياس الفساد في الدول؛ يصدر كل سنة؛ استنادا لدرجة تتراوح بين 5 نقاط: **وهي دول الأكثر فسادا** و100 نقطة: **وهي الدول أكثر نزاهة**، إذ يوضح الجدول التالي رتبة ونقاط مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية 2020.[1]

الجدول رقم (39): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال فترة ما بين 2012- 2020

السنة	الترتيب حسب دول الدراسة	نقاط المؤشر
2012	**105/198**	100/34
2013	**94/100**	100/36
2014	**100/198**	100/36
2015	**88/198**	100/36
2016	**108/198**	100/34
2017	**112/198**	100/33
2018	**105/198**	100/35
2019	**106/180**	100/35
2020	**104/180**	100/36

Source: Loc.cit

من خلال الجدول أعلاه وما يمكن استخلاصه أن إستراتجيات الجزائر في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه من خلال مؤشر مدركات الفساد غير فعالة؛ حيث صنفت الجزائر من بين الدول أكثر فسادا في سنوات الممتدة من 2012 إلى غاية 2020 مع سلم تنقيط تراوح بين 34 و35 من مجموع 100 نقطة في نفس الفترة، وعليه فإن هذه الأرقام توضح بقاء مظاهر الفساد في الجزائر رغم الانتقال من نمط **المشاركة التقليدية** (2012 - 2018) والتي كرست لانتشار كل مظاهر الفساد، إلى نمط **المشاركة غير تقليدية** والمتمثل في الحراك الشعبي سنة 2019 والذي بفضله تم معالجة الكثير من قضايا الفساد والزج

[1]- علي محمد جار الله، **مرجع سابق الذكر**، ص.278.

بالعديد من المسؤولين السياسيين في السجون بسبب تورطهم في قضايا فساد؛ إلا أن **مؤشر مدركات الفساد** أبقى الجزائر في مراكز متأخرة في مجال مكافحة الفساد؛ وهذا راجع لما وصفه **نداء 22 فيفيري** (وهي مبادرة أطلقها أبرز نشطاء الحراك الشعبي مطالبين المواطنين بالعودة للساحات العمومية وتظاهر وهذا بعد تعليق المظاهرات بسبب **جائحة كوفيد 19)** بأن هناك بروزًا لمظاهر **"العدالة الإنتقائية"** بحيث تم محاسبة جزء من المسؤولين الذين تورطوا في قضايا فساد، في حين أن جزءًا أخر لم يتم محاسبته.

ثانيا: تحديد طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر كمدخل أساسي لفهم تراجع مؤشرات المشاركة السياسية والحكم الراشد

لكل مجتمع خصوصية تعكسها الثقافة السائدة بين أفراده؛ حيث أن الثقافة تحكمها وتطورها مجموعة من القيم والمعارف التي يكتسبها الإنسان عبر ميراثه التاريخي والحضاري وموقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة نظام الحكم السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى مجموع المؤثرات الخارجية التي تساهم في بلورة أي منظور ثقافي لأي مجتمع كان،[1] إذ أوضح في هذا الجانب الأنثربولوجي الإنجليزي **سير إدوارد بيرنت تِيلور Sir Edward Burnett Tylor** أن الثقافة: "هي كل معتقد من القيم والعقائد والعادات والتقاليد وأخلاقيات وأنماط السلوك التي يكتسبها الإنسان وهو عضو في مجتمع معين"،[2] إذ تتكون الثقافة من مجموع العناصر المتمثلة في: الفن، القانون، السياسية...إلخ، والتي لها علاقة بالتفكير والشعور والسلوك؛ حيث أن الجماعة تكتسبها وتتعامل بها بشكل دوري.

أما **الثقافة السياسية** فهي جزء من الثقافة بمفهومها العام؛ حيث أنها تُعبر عن طرق التفكير والسلوك السياسي الذي تتخذه جماعة، وعليه يمكن القول أن خصائصها هي نفس خصائص الثقافة العامة المطبقة على المستوى السياسي، إذن فالثقافة السياسية هي ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل، وهذه الثقافة تؤثر بشكل كبير على ثقافة المجتمع في المجال السياسي.[3]

وعليه فقد قدم كل من الأمريكيان غابرييل ألموند **Gabriel Almond** وسيدني فيربا **Sidney Verba** من خلال مؤلفهما **الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول**

---

[1]- فريد فاطمي، **أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية- دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2008/2007)، ص.81.

[2]- حسين الأنصاري، **الدور الثقافي للقنوات العربية**، (عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2015)، ص.114.

[3]- فريد فاطمي، **مرجع سابق الذكر**، ص.81.

The Civil Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations ثلاث نماذج من الثقافة السياسية[1] وهي كتالي:[2]

- **الثقافة السياسية الضيقة (المحلية):Parochial Political Culture**

وبشكل عام نجد هذا النموذج في البلدان المتخلفة ومجتمعات القبلية حيث يكون فيها أفراد المجتمع لا يعرفون إلا القليل جدا من المعارف السياسية وليس لديهم أي اهتمام بالظواهر والمتغيرات السياسية.

- **الثقافة السياسية الخاضعة (الرعوية): A Subject Political Culture**

وهي الثقافة التي تُكون لدى أفراد المجتمع تصور واضح عن النظام السياسي لكن دون أن يكون لهم تأثير على قراراته، وغالبا ما يكون موقفهم سلبيا لأنهم يحسبون نفسهم عاجزين وغير قادرين على التعبير أو التأثير في العملية السياسية، وهو ما يجعلهم يخضعون للأمر الواقع ويساندون قرارات النظام السياسي.

- **الثقافة السياسية المشاركة: Participant Political Culture**

ويكون هذا النمط في الدول الديمقراطية التي يعبر فيها المواطن عن تطلعاته وأهدافه ويشارك فعليا في بلورة السياسات العامة والتأثير المباشر عليها عن طريق ممثليه في المؤسسات السياسية والمجالس المنتخبة شعبيا.

من خلال نموذج **ألموند Almond وفيربا Verba** يتضح أن الثقافة السياسية في الجزائر تتمحور أكثر في النموذج الثاني وهو نموذج الثقافة السياسية الرعوية وبدرجة أقل في نموذج الثقافة السياسية الضيقة، إذ أن **الثقافة السياسية في الجزائر غالبا هي ثقافة خضوع** لا تشجع على المشاركة السياسية وتكرس للتسلط السياسي واحتكار أدوات صنع القرار، إذ أن أغلبية المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ومستوياته التعليمية يرى بأن التغيير السياسي يكون من الأعلى من طرف صناع القرار الفعليين وأن تأثير

[1]- Encyclopedia Britanica, "**Political Culture",** Accessed 18/05/2022 at: 10:54, https://www.britannica.com/topic/populism

[2] - Howard Wiarda, **Comparative Politics: Approaches and Issues**, (New York: Rowman Publisher, 2007), p.71.

المواطنين على مسار العملية السياسية جد محدود؛ كما يرون أيضا أن المشاركة في العملية السياسية بمثابة إعطاء الشرعية للنظام السياسي الذي يرفضونه، كما ينظر المجتمع الجزائري للدولة بأنها الراعي الوحيد لشؤون الأمة وهي من تدير العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن مشاركتهم فيها يعني مشاركة رمزية ليس إلا، والمشكل الأعمق في هذا النوع من المشاركة هو أن الفواعل السياسية مثل: الأحزاب السياسية والإعلام تعلم بوجود هذه اختلالات وانحرافات في تجسيد بعض السياسات العامة إلا أنها ترفض الاعتراض عليها وعادة تؤيدها وتقوم بالدعاية بصحتها.

فيما تبدي بعض الفواعل الأخرى التي لديها نوع من الاستقلالية معارضتها لبعض السياسات العامة لكن ثقافة الخضوع للنظام السياسي تجعلهم يعتبرون أن هذا الرفض غير مؤثر ولن يغير شيئا في العملية السياسية التي يتحكم فيها النظام السياسي؛ مما أنتج مجتمعا متشبعا بثقافة: العجز، الاتكالية، الخضوع للأقوى ...الخ.[1]

وتأتي هذه الثقافة السياسية محصلة لثلاث عومل أساسية تتعلق أساسا بما يلي:

- **العامل السياسي:**

يرى غالبية الجزائريين أن النظام السياسي ناقص للشرعية ويفتقد للحد الأدنى من المشروعية السياسية أيضا، إذ أن النظام السياسي يوظف أدوات العنف المادي المشروع لتحقيق بقاءه فلا يحتاج إلى دعامة المواطنين للمشاركة السياسية لإحداث التغيير بل يحتاج إلى تعبئة جماهيرية لمساندة قرارتته، كما يعتقدون أن معارضة النظام السياسي لا تنتج إلا المتابعات القضائية والإقصاء من الحياة المدنية، ولهذا فإن إقامة علاقة زبائنية مع النظام السياسي أفضل من المعارضة؛ مما أنتج نخب بعيدة عن تطلعات وأهداف المواطنين وأدى إلى اتساع الهوة وأزمة ثقة عميقة بين الحاكم والمحكوم.

- **العامل الديني:**

والذي يتمثل في تبني بعض رواد الفكر الإسلامي لمقاربة **طاعة ولي الأمر** والتي تم استغلالها من طرف بعض السياسيين على أنه حكم ديني ووجب العمل به وعدم الخروج عن السياسات المطبقة من الحاكم وقبولها دون أدنى نقاش سياسي مما أنتج **ثقافة خضوع** لكل قرارات السلطة.

[1]- فريد فاطمي، **مرجع سابق الذكر**، ص.98.

- **العامل الاقتصادي:**

المعلوم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وعليه فإن **القطاع العام** هو المحتكر للثروة الوطنية من خلال إدارته لمشاريع النفط والغاز بدل القطاع الخاص المعروف بهشاشته، وعليه فإن الفرد الموظف في القطاع العام ستمنح له مجموعة من الامتيازات مثل: **منح المردودية والتأمين الشهري** في حين تغيب هذه الامتيازات في أغلب مؤسسات القطاع الخاص، وعليه فإن أي فرد جزائري يطمح لنيل وظيفة في القطاع العمومي؛ هذا الواقع الاقتصادي استفاد منه النظام السياسي؛ حيث أصبح يوزع الوظائف العامة حسب درجة الولاء والقرابة منه؛ ما رسخ في أذهان المواطنين ثقافة المهادنة والخضوع للنظام السياسي وعدم معارضته، حيث أن معارضة النظام السياسي حسب تفكيرهم تعني الاقصاء من القيم المعونية والمادية.

إن هذه الثقافة السياسة السائدة في المجتمع الجزائري أنتج لنا وضعا يتميز بما يلي:[1]

- غياب **الثقافة المدنية Civic Culture** داخل المجتمع الجزائري التي تعمل على تأدية المواطنين لواجباتهم خاصة في العملية الانتخابية ومشاركتهم في عضوية الأحزاب السياسية والجمعيات.
- غياب ثقافة سياسية قائمة على المشاركة والتعددية أدى إلى تغييب الثقافة الديمقراطية داخل أحزاب السلطة ومنظمات الجماهيرية التابعة لها.
- تكريس ثقافة سياسية تحكمها المصالح الشخصية والاعتبارات الزبائنية.
- أزمة **تنشئة سياسية** والتي تظهر في عجز المؤسسات الاجتماعية والسياسية في بلورة ثقافة مشاركة وخروج من دائرة الخضوع والتبعية.

ثالثا: مضامين القانونية للانتخابات

أقر القانون العضوي رقم **16-10** المتعلق بالانتخابات في **مادة 73 و94** شروطا تقصي بعض الفواعل السياسية مثل الأحزاب السياسية الصغيرة؛ إذ اشترط القانون بالنسبة للترشح في عضوية **المجالس الشعبية البلدية والولائية** حصول الأحزاب السياسية على **4 %** من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية للمترشح أو تزكية 10 منتخبين على الأقل في المجالس المنتخبة قي المجالس البلدية أو ولائية،

[1]- مريم مالكي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 151، 152.

أما في حالة تقديم قائمة تحت رعاية حزب سياسي يشارك لأول مرة في الانتخابات أو في حالة تقديم قائمة بعنوان قائمة حرة فإنه يجب أن يدعمها على الأقل بـ: 50 توقيع من ناحية الدائرة الانتخابية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله، كما اشترط ذات القانون أيضا بالنسبة للترشح لعضوية **المجلس الشعبي الوطني** حصول الأحزاب السياسية على **4 %** من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية للمترشح أو تزكية 10 منتخبين، أما في حالة تقديم قائمة تحت رعاية حزب سياسي يشارك لأول مرة في الانتخابات أو في حالة تقديم قائمة بعنوان قائمة حرة فإنه يجب أن يدعمها على الأقل بـ: 250 توقيع من ناحية الدائرة الانتخابية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله، أما بالنسبة للدوائر الانتخابية في الخارج وجب تقديم قائمة المترشحين إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية أو بعنوان قائمة حرة مدعمة بـ: 200 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من التوقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية.[1]

ولو حللنا مضمون هذا القانون فهو يعمل على تسهيل دخول الانتخابات لأحزاب السلطة التي تمتلك الأغلبية في المجالس المنتخبة، إذ أنها تمتلك أكثر من **4%** في حين أن بعض الأحزاب الصغيرة لم تتحصل على هذه النسبة وخاصة الأحزاب الجديدة، كما فرض هذا القانون في حالة عدم تسجيل هذه النسبة التوجه للهيئة الناخبة لجمع التوقيعات وهو ما يصعب المهمة على المترشحين بحكم أن الثقافة السياسية والتنشئة السياسية المنتشرة في الجزائر ترفض كل الانتخابات وتراها أنها مجرد أداة لاستمرار نفس النخب في الحكم.

كما أن هذا القانون أعاق ترشح الجزائريين المغتربين؛ إذ أوضحت **المادة 139** منه بأنه ومن بين شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أن يكون المعني مقيما بالجزائر على الأقل 10 سنوات دون انقطاع.[2]

إذ يعد هذا القانون عائقا لبعض الشخصيات الوطنية المقيمة بالخارج من الترشح والتي احتكت بخبرات أجنبية وفي مختلف المجالات، كما يعد عاملا أساسيا في التقليل من نسب المشاركة السياسية؛ إذ أن المواطنين الذين عزموا التصويت لصالح هذه الكفاءة المقيمة بالخارج سيقاطعونها لأن مرشحهم غير موجود ضمن قائمة الترشيحات.

[1] - القانون العضوي للانتخابات 16-10، **مرجع سابق الذكر**، ص.18-23.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.27.

المطلب الثاني: المعيقات الاقتصادية وأثرها على تراجع مؤشرات المشاركة السياسية وعملية بناء الحكم الراشد في الجزائر

إن طبيعة الاقتصاد الريعي القائم على المحروقات كممول أساسي للخزينة العمومية جعل الاقتصاد الوطني رهين ارتفاع أسعاره، إذ عمل هذا المورد نظرا لتقلبات أسعاره في السوق الدولية على عرقلة التنمية باعتبار أن صانع القرار الاقتصادي جعل منه محور الاقلاع الاقتصادي؛ خاصة وأن سعره المرجعي هو الأساس الذي تبني عليه الحكومة تصوراتها الاقتصادية في مختلف قوانين المالية، وعليه فإن هذا الوضع جعل الاقتصاد الوطني يتصف بالضعف والهشاشة، وعليه سنتناول في هذا المطلب أهم الأسباب التي كرست لبقاء اقتصاد الريع والذي يعتبر من أهم معيقات تجسيد الحكم الراشد باعتبار أن هذا الأخير يبحث عن بناء اقتصاد قوي وإنتاجي يسعى لحماية حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروات الناضبة واستنزافها بطريقة عقلانية ومتساوية، كما أن هذا الريع وجه لفئات مجتمعية معينة دون الأخرى مما أثر على نسب المشاركة السياسية.

وفي ذات السياق فإن هناك مجموعة من العوامل التي جعلت الاقتصاد الوطني يتميز بالهشاشة وضعف مستويات التنمية الاقتصادية؛ والتي تعد من بين أهم أسباب تراجع مؤشرات ونسب المشاركة السياسية وتعطيل منظومة الحكم الراشد في الجزائر والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

أولا: فشل الخيارات الإستراتجية الكبرى في تسيير الاقتصاد الوطني:

لا يمكن أن نفهم بنية أي اقتصاد وأسسه إلا بالرجوع إلى تطوره وإدراك العوامل المؤثرة فيه، إذ أن تبني الجزائر لمنظور التسيير الاشتراكي بعد الاستقلال أنتج لنا بعض الظواهر السلبية والتي عملت على عدم تطوير المسار التنموي وأهممها:[1]

- انتزاع الأراضي من الفلاحين تحت مسمى تأميم الملكية؛
- احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي؛ حيث أن هذا الوضع كرس لمنطق الانغلاق الاقتصادي وتعطيل القطاع الخاص وقتل المبادرات الفردية؛
- إفلاس المؤسسات العمومية بسبب التسيب واللامبالاة.[2]

[1]- أمينة لمباركية، **"الجزائر بين الرأسمالية والاشتراكية"**، تاريخ الإطلاع: 2021/06/14، على الساعة: 13:13.
https://www.sasapost.com/opinion/capitalism-and-socialism/

[2]- محمد شاهين، **التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو**، (مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017)، ص.103.

كل هذه الظواهر السلبية أفشلت النموذج الاشتراكي؛ مما أجبر صناع القرار في الجزائر للتوجه نحو **اقتصاد السوق وتبني النموذج الرأسمالي** تماشيا مع الظروف الدولية والمحلية التي كانت سائدة في تلك الفترة خاصة بعد انخفاض أسعار النفط سنة 1986، وقد أقرت الجزائر خلال هذه المرحلة جملة من الإصلاحات الاقتصادية لتحرير الاقتصاد الوطني والتي لم تعكس في مضامينها البحث عن التنمية بالقدر ما كانت تبحث عن تسيير هذه المرحلة والتي عرفت فيها الميزانية عجزا قدر بـ: **65.4** مليار دينار و**108.1** مليار دينار لعامي 1994 و1998 على التوالي من الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد بقاء اعتماد الجزائر على التمويل الخارجي المتعلق بارتفاع أسعار النفط،[1] وقد عرفت هذه مرحلة كذلك بقاء ذهنية التسيير الاشتراكي مسيطرة على العديد من المديرين والإداريين؛ إذ أنهم سيروا المرحلة الرأسمالية بمنظور اشتراكي.[2]

وعليه يمكن القول أن الخيار الاشتراكي أنتج ظواهر سلبية بقت حتى في المرحلة التسيير الرأسمالي، حيث أن هذه الأخيرة سُيرت وفق مقاربة اشتراكية مما أبقى الاقتصاد الوطني رهين أسعار النفط دون البحث عن بدائل اقتصادية أخرى.

ثانيا: غياب الإرادة السياسية في خلق اقتصاد منتج للثروة:

إن بناءاقتصاد قوي يُسير وفق التوجهات الدولية والتطلعات الشعبية يحتاج إلى تفعيل بعد أساسي في أي نظام سياسي وهو: الإدارة السياسية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري عدة أزمات تمثلت في انخفاض أسعار النفط وأهمها أزمة 1986 و2014 وهذا راجع إلى العوامل الخارجية بحتة، كما أن الفترة الممتدة من سنة **1986 إلى غاية 2020** ورغم وجود عدة سياسات للإصلاح الاقتصادي؛ إلا أن الاقتصاد الوطني يعاني من التبعية للمحروقات، وهو من يفسر لنا بأن صناع القرارات السياسية يغيب عنهم الإرادة السياسية في بناء اقتصاد منتج للثروة، وهذا راجع إلى طبيعة النظام السياسي الذي يريد التحكم في الموارد والمداخيل؛ لأن التحكم فيها يعني بقاء سيطرته على السلطة، وبالتالي فإن هذا الوضع سيسمح له بالاستمرار في الحكم عن طريق توزيع الريع لزبائنه السياسيين وإقصاء الآخرين؛ مما يؤدي بالعامة إلى الخضوع للأمر الواقع وإقرار مشروعية السلطة، كما يظهر غياب **الإرادة السياسية** في الجزائر بغياب مشروع اقتصادي قوي يحمل في بنوده ثلاث مستويات زمنية وهي: المدى القريب، المتوسط

[1]- بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، المجلد1، العدد1، (جوان 2004)، ص.194.

[2]- أمينة لمباركية، **مرجع سابق الذكر**.

والبعيد، ويحمل كذلك الأهداف الرئيسية ومؤشرات النمو في الاقتصاد الكلي الواجب الوصول إليها مثل بعض الدول التي حققت نهضة اقتصادية ومن بينها دولة **سنغافورة**.

كما يظهر أن الإرادة السياسية مغيبة في تسيير الاقتصاد الوطني، حيث أن بعض القطاعات الاستراتجية والتي تعد محورا هاًما في عملية البناء الاقتصادي وهي قطاع: **الفلاحة، السياحة، الصناعة؛** تتغير طرق تسييرها وإستراتجيتها مع تغير الوزراء، وبهذا المنطق يعني أن هذه القطاعات لا تسيير بخارطة طريق **Road Map** أو البرنامج بل تسيير عبر التصور شخصي للوزير، وهو ما يفسر لنا في حال وجود أي تعديل حكومي في الجزائر تتغير طرق تسيير هذه القطاعات بتغيير شخص الوزير والعودة لنقطة الصفر وعدم وجود استمرارية؛ وهذا ما يتعارض مع المنطق الاقتصادي.

ثالثا: معيقات تتعلق بالاستثمار الأجنبي:

يعد الاستثمار الأجنبي في أي دولة أحد العوامل المساهمة في خلق مناصب الشغل وتحريك عجلة التنمية؛ حيث أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر رغم أهميته في التنمية الاقتصادية إلا أنه يعاني من جملة من المعوقات أبرزها:

1. إلزامية إنجاز الاستثمارات الأجنبية في إطار الشراكة:

حيث ألزم المشرع الجزائري في قانون المالية الصادر سنة 2009 على أن إنجاز الاستثمارات الأجنبية لا يكون إلا في إطار الشراكة والتي تمثل المساهمة الوطنية فيها ما قيمته **51%** على الأقل من الرأسمال، أما المساهمة المستثمر الأجنبي فقدرت بـ: **49%** من رأسمال في إطار الاستثمارات المنجزة بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهي نفس النسبة عند استيراد السلع بغرض إعادة بيع الواردات، حيث تقييد مساهمة المستثمرين الأجانب بـ: **49%** والمساهمة الوطنية بـــ: **51%** على الأقل.[1]

ونظرا لنفور الاستثمار الأجنبي من الجزائر فقد تم بموجب قانون المالية 2020 تعديل هذه القاعدة إذ أصبحت تطبق فقط على القطاعات الإستراتجية في الاقتصاد الوطني مثل: قطاع المحروقات.[2]

[1]- حدة طعابة، عيسى لحاق، "معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد5، العدد1، (جانفي 2019)، ص.150.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 20-07**، المؤرخ في 4 جويلية 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 33، المادة 49، ص.14.

2. مشكل تسيير ملف وعاء العقاري الصناعي:

يعتبر العقار الصناعي أحد أبرز المعيقات التي تثبط نشاط الاستثمار الأجنبي في الجزائر وهذا راجع لمجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

- **سوء التسيير الإداري للملف:**

إذ أشارت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي يقدر بـ: 180 مليون هكتار بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** 80 مليون هكتار، وعليه فإن الأزمة ليست في ندرة العقار الصناعي لكن متعلقة بالدرجة الأولى بسوء التسيير وارتباط هذا الملف بالفساد، إذ مُنحت العقارات الصناعية من طرف المسؤولين عن طريق المحاباة والمحسوبية، كما أن تحديد الأسعار لم يخضع لقانون السوق؛ وإنما لسلطة الإدارة، ما ساهم في زيادة حجم المضاربة في أسعار العقار وهو الأمر الذي منع المستثمرين من الحصول على العقار بسبب ارتفاع أسعاره.

- **عدم التسوية القانونية للعقارات:**

إن عدم امتلاك عقود الملكية بالنسبة للمستثمرين سبب لهم التأخير في إمكانية حصولهم على التمويل البنكي.[1]

3. عدم استقرار الأطر التشريعية:

إن التعديلات المستمرة للأطر التشريعية أو القانونية للاستثمار تجعل المستثمر الأجنبي يصف الجزائر من بين الدول التي تكون فيها درجة المخاطرة عالية جدا، وهو ما تسميه بعض الأدبيات بغياب **الأمن القانوني** ومن الأمثلة الواقعية للتغيير المستمر في النظام التشريعي الخاص بالاستثمار نجد إصدار أمر **06-11** الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل على الأراضي التابعة الدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، إذ تم تحديد مدة العقد بسنة على الأقل قابلة للتجديد،[2] وتطبيقا للأمر صدرت عدة نصوص تطبيقية سنة 2007: **المرسوم التنفيذي رقم 07-121** المتضمن تطبيق الأمر 06-11، المرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، مرسوم تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار، ثم تم إلغاء الأمر 06-11 بموجب الأمر **08-04** وبموجبه تم تغيير مدة عقد الامتياز بـ: 33 سنة على الاقل و99 سنة على الأكثر، ثم تم إصدار قانون

[1]- حدة طعابة، لحاق عيسى، **مرجع سابق الذكر**، ص.151-152.

[2]- هواري معراج، حاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، (عمان: كنوز المعرفة، 2013)، ص.205.

11-11 المتضمن في قانون المالية التكميلي لسنة 2011 والذي جاء ليعدل عدة مواد في الأمر 08-04.[1]

4. إقرار حق الشفعة:

إن اقرار حق الشفعة في القانون الجزائري يعني أحقية امتلاك الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية المشاريع التي يرغب المستثمر الأجنبي ببيعها، إلا أن هذا الإجراء القانوني سيؤدي إلى تأخير عملية تحويل الملكية مقارنة بالتنازل التجاري نظرا لطول الإجراءات الإدارية المتبعة في هذا الإجراء، كما أن ممارسة حق الشفعة سيعيق المالك من الحصول على العرض المالي الأنسب، كذلك فإن هذا الإجراء يعد تقيدا صريحا للعلاقات المالية مع المستثمر الأجنبي وتميزا صريحا بين المستثمر المحلي والأجنبي.[2]

5. عدم الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة:

إن عدم انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المنظمة إلى هاته المنظمة؛ نظرا لما تمنحه هذه الأخيرة من امتيازات لصالح المستثمرين الأجانب من امتيازات جبائية وقوانين حمائية، إذ أن عدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة جعلها من بين الاقتصاديات التي لا ترغب الشركات الأجنبية الدخول إليها، ومخاطرة برأسمالها في بيئة غير التي تعودت النشاط فيها بحكم أن: "**رأس المال جبان**".[3]

رابعا: معيقات تتعلق بالبنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية **Infrastructure** القاعدة التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية بمختلف نشاطاتها؛ وذلك تبعا لما تلعبه في توفير المناخ الملائم للمؤسسات الاقتصادية لممارسة نشاطها، كما تساهم في تحسين مستوى الانتاجية على المدى الطويل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن هذا المنطلق اعتمدت الجزائر على الإنفاق العام كخيار لرفع من مستوى الهياكل القاعدية لتحفيز وتحقيق التنمية الاقتصادية،[4] ولكن رغم هذا يلاحظ التأخر في مشاريع البنى التحتية مثل: المشاريع الخاصة بالطرق والنقل والمواصلات والمرافق العمومية والاتصالات مع تركيزها في مناطق الشمال على الجنوب

---

[1]- شول بن شهرة، محمد أيت عودية، "الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر"، **مجلة دراسات في الوظيفة العامة**، المجلد 3، العدد 2، (ديسمبر 2018)، ص.6.

[2]- لامية حساييني، "حق الشفعة في القانون الاستثماري الجزائري: ألية حماية الاقتصاد الوطني أم قيد تميزي اتجاه المستثمر الأجنبي"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 12، العدد 2، (ديسمبر 2015)، ص.539-542.

[3]- بولعيد بعلوج، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، المجلد3، العدد4، (جوان 2006) ص، ص 86، 87.

[4]- أسماء بشوني، محمد شويح، "تأسيس البنية التحتية في ظل البرامج التنموية خلال فترة 2001-2016"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، المجلد16، العدد2، (ديسمبر2019)، ص.202.

وعدم تنافسية أسعارها، إذ يلاحظ ارتفاع سعر تذكرة السفر في وسائل النقل الجزائرية خاصة النقل الجوي مقارنة مع دول المغرب العربي،[1] كما يلاحظ تردي مشاريع البنى التحتية في مجال الاتصالات، كل هذه المؤشرات سالفة الذكر جعلت الجزائر تحتل مراكز متأخرة في **تقرير التنافسية العالمية** الصادر عن **المنتدى الاقتصادي العالمي** لسنة 2019 حيث احتلت الجزائر المرتبة **82** من أصل **141** في مجال البنية التحتية؛ وهذا بالاستناد لأهم ما تم انجازه في مجال: السكك الحديدية، خدمات النقل الجوي، خدمات الموانئ البحرية، البنية التحتية للمرافق العمومية، خدمات النقل البري.[2]

ونظرا لهذه المعيقات فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019؛ انخفاضًا من **2581 مليون دولار** سنة 2011 لتصل حدود **1382 مليون دولار** سنة 2019، مع تسجيل أدنى قيمة في سنة 2015 بـ: **585- مليون دولار**، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2019

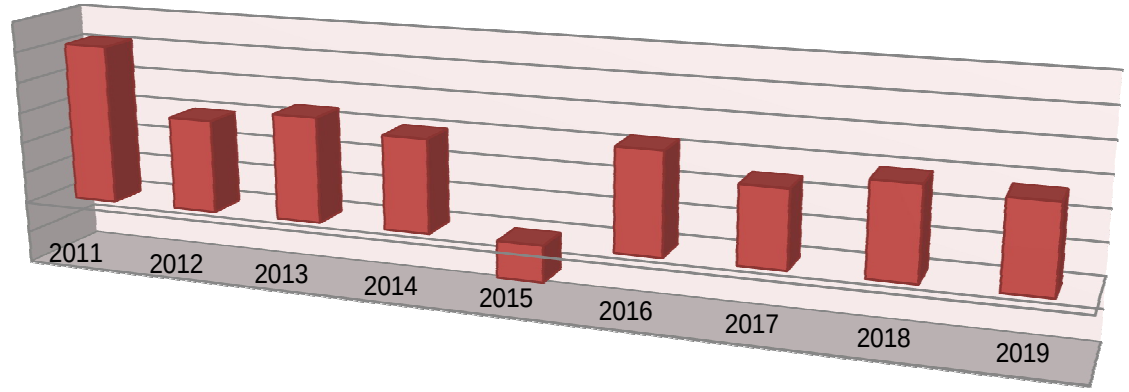

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمارات بمليون دولار	2581	1499	1697	1507	-585	1636	1232	1466	1382

Source: Unctad State, In: https://unctadstat.unctad.org/FR/, Accessed 19/05/2022 at: 12:18.

[1] - يزيد تقرارت وآخرون، "أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحية في الجزائر"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد3، العدد4، (جوان 2018)، ص.111.

[2] - تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، **مرجع سابق الذكر**، ص.51.

وفي ذات السياق فإن هذه المعيقات الاقتصادية لها أثار سلبية على مؤشرات التنمية البشرية كما أن لهذه الأخيرة كذلك انعكاسات سلبية على مؤشرات المشاركة السياسية، حيث أوضح تقرير **التنمية البشرية لسنة 1992** أن هناك علاقة طردية بين التنمية البشرية والاستعداد للمشاركة السياسية؛ فكلما انخفضت مؤشرات التنمية البشرية كلما قل استعداد الأفراد للمشاركة في العملية السياسية، أما في حال ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية يزداد اهتمام واستعداد الأفراد للمشاركة السياسية وصناعة القرار السياسي وتأثير عليه.[1]

حيث يوضح الجدول أدناه هذا الطرح؛ ويبين بدقة العلاقة بين ضعف مؤشرات التنمية البشرية وضعف مؤشرات المشاركة السياسية وهذا من خلال الحالة الجزائرية.

الجدول رقم (40): أثر مؤشرات التنمية البشرية على مؤشرات المشاركة السياسية في الجزائر

السنوات	2014	2016	2017
مؤشر التنمية البشرية	1/0.736	1/0.745	1/0.754
المرتبة	189/83	189/83	189/85
مؤشر المشاركة السياسية	100/43.2	100/45.6	100/45.8

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

- **تقارير التنمية البشرية لسنوات:** 2014، 2016، 2017.
- Mo Ibrahim Foundation, (The Most…), **Op.cit**.

المطلب الثالث: أثر البناء الدستوري على ضعف مؤشرات المشاركة السياسية والحكم الراشد

يعمل النظام السياسي الجزائري من خلال دساتيره على منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة وبالمقابل إضعاف السلطات الأخرى أبرزها السلطة التشريعية والقضائية، وهو ما أثر على دافعية المواطنين في المشاركة السياسية وتعطيل أدوارها المساهمة في ترقية الرشادة السياسية.

[1]- عادل رفاعي، **محاضرات في إعداد المدربين في التنمية البشرية**، (مصر: جامع الأزهر، 2013)، ص.16.

أولا: المعيقات الدستورية

جعلت الدساتير الجزائرية وأخرها التعديل الدستوري لسنة 2020 **رئيس الجمهورية** يحظى بمكانة كبيرة جدا جعلته من أبرز صناع القرار وهذا نظرا لصلاحيات الواسعة التي منحت له ما جعل النظام الجزائري يوصف بالنظام الأوتوقراطي (وهو النظام الذي يقوم فيه شخص بجمع كل صلاحيات)، ومن هذه أهم هذه الصلاحيات ما هو مذكور في المادة 91 و92 من دستور 2020 والتي تمنح لرئيس الجمهورية الحق في: ترأس مجلس الوزراء، اصدار العفو وتخفيض العقوبات، توجيه السياسية الخارجية، توقيع المراسيم الرئاسية، إستدعاء الهيئة الناخبة، وبالمقابل إضعاف السلطات الأخرى: التشريعية والقضائية؛ ويظهر هذا من خلال التدخل المباشر لرئيس الجمهورية في أنشطة هاتين السلطتين:

السلطة القضائية: وهذا من خلال منح المؤسس الدستوري لرئيس الجمهورية حق تعين القضاة، ورئاسة المجلس الأعلى للقضاء وهو ما يتعارض مع إستقلالية السلطة القضائية وروح الدستور في **مادته 16** التي تنص صراحةً على مبدأ الفصل بين السلطات.

السلطة التشريعية: من خلال منح المادة 141 لرئيس الجمهورية الحق في التشريع بالأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطلة البرلمانية والذي أصبح قاعدة وليس استثناء.

كما وضع المؤسس الدستوري جملة من العراقيل التي تحد من الأدوار الرقابية للسلطة التشريعية مثل: إمكانية حل المجلس الشعبي الوطني في حال عدم موافقته على برنامج الحكومة للمرة الثانية حسب **المادة 108** وهو بين أبرز المعيقات التي تحد من العمل التشريعي ومشاركة المعارضة في تعديل البرامج الحكومية، إضافة لإمكانية حل هذا المجلس من طرف رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات قبل أوانها.[1]

كذلك يظهر ضعف السلطة التشريعية في ترتيب جدول الأعمال وأولوية السلطة التنفيذية في تحديد أولويات مناقشة القوانين، إذ تنص المادة 15 من **القانون العضوي رقم: 16-12 المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة** على أن ضبط جدول أعمال كل دورة برلمانية يكون تبعا لترتيب الذي تحدده الحكومة.[2]

وعليه وبناءً على ما سبق وما يمكن استخلاصه؛ بأن أدوار المشرع البرلماني حسب المؤسس الدستوري تبقى جد محدودة والتي لها الأثر السلبي كبير على المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد؛

[1]- التعديل الدستوري لسنة 2020، **مرجع سابق الذكر**، ص.9- 32.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 16-12 المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة**، المؤرخ في 25 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 50، المادة 15، ص.56.

حيث أن تقليل من الأدوار الرقابية للمشرع البرلماني سيؤدي إلى تثبيط توجه المواطنين للتصويت والترشح في المجلس الشعبي الوطني، وكذا تثبيط ترشح النخبة الأكاديمية والسياسية في المجلس الشعبي الوطني؛ مما سيسمح للمتطفلين على الحياة السياسية من الترشح وتشوهيه العملية السياسية، وبالتالي فإن أغلبية المواطنين سيكون أمامهم مترشحين غير أكفاء؛ مما يجبرهم هذا الوضع لعدم التصويت والاكتفاء بمتابعة النتائج النهائية للانتخابات.

المبحث الثالث: إستراتجيات ترقية المشاركة السياسية كمدخل لبناء الحكم الراشد في الجزائر

يُعد ترقية المشاركة السياسية هدفا أساسيا للنظام السياسي في الجزائر، حيث أن ترقية هذه الأخيرة سينتج مشروعية سياسية أكبر للمنتخبين لتولي مهام إدارة المؤسسات السياسية وبالتالي تعزيز مقومات الرقابة والشفافية في التسيير، كما أن ترقية المشاركة السياسية ميدانيا يتطلب تبني آليات حديثة في إدارة العملية السياسية وهو ما سيتم تناوله في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتناول سبل ترقية أدوار فواعل المشاركة السياسية والحكم الراشد، أما في المطلب الثالث سنتناول أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري ودوره في ترقية المشاركة السياسية وتعزيز مقومات الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الأول: إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة العملية السياسية

إن ترقية المشاركة السياسية كمدخل مهم في عملية بناء الحكم الراشد وجب أن يتوافق مع المتطلبات الحديثة التي تعتمد على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة لتعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار والتأثير عليه؛ وهذا من خلال تبني النظام السياسي آليات ومقاربات حديثة تعمل على ترقية مضامين المشاركة السياسية مثل: التصويت الإلكتروني، الديمقراطية الإلكترونية التعاونية، الحوكمة المفتوحة.

أولا: التصويت الإلكتروني- Electronic voting -

إن التصويت بالطرق التقليدية في الانتخابات الجزائرية عن طريق الاقتراع الورقي ساهم بشكل كبير بانخفاض وتراجع مستويات ونسب المشاركة السياسية في الجزائر، إذ أن الحكم الراشد يفرض في الجانب السياسي وجود انتخابات حرة ونزيهة؛ وعليه فإن التطور التكنولوجي الذي حدث مع مطلع الألفية الثالثة ساهم في بروز بعض المصطلحات والمقاربات الحديثة التي تعمل على تكريس الشفافية ونزاهة في العملية السياسية وأبرزها التصويت الإلكتروني **E- Vote** حيث عُرف هذا الأخير بأنه" **استخدام التقنيات الإلكترونية في جميع مراحل عملية التصويت ضمن بيئة خاضعة للإشراف والفرز الإلكتروني، مع جدولة النتائج جزئيا أو كليا وبوسائل إلكترونية**".[1]

[1]- محمد خنافيف، قويدر معيزي، "التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد7، العدد13، (جوان2018)، ص.57.

كما عُرف التصويت الإلكتروني كذلك بأنه: مباشرة الحق السياسي في الانتخابات واختيار المترشحين من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بدل الطرق التقليدية كأوراق وصناديق الاقتراع وهذا عبر تخزين النتائج في أنظمة الحاسوب الآلي وفق معايير تقنية آمنة قصد تحقيق أقصى درجات الشفافية والدقة مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية.

وتمر عملية التصويت الإلكتروني بأربع مراحل أساسية والتي يمكن تحديدها فيما يلي:[1]

- ✓ تسجيل الناخبين لدى دائرة التسجيل المختصة قانونا؛
- ✓ إصدار وثائق خاصة بالعملية الانتخابية تشمل الناخبين والمترشحين المؤهلين؛
- ✓ التصويت باستخدام أحد الأدوات الإلكترونية الحديثة؛
- ✓ الحصر الإلكتروني والتي تعني تحديد النتائج إلكترونيا بتحديد عدد الناخبين ونتائج التصويت.

كما يأخذ التصويت الإلكتروني نمطين أو شكلين، وهو ما أشار إليه السياسي الأمريكي **كيفين كولمان Kevin Coleman** بوجود نمطين مختلفين من التصويت الإلكتروني وهما كتالي:[2]

- **النمط الأول:**

هو التصويت الإلكتروني عبر المواقع التقليدية للاقتراع من خلال آلات التصويت الإلكترونية المتصلة بشبكة الانترنت والتي تكون موجودة في الأماكن الرسمية للاقتراع.

- **النمط الثاني:**

وهو الأكثر تطورا وحداثة حيث أن العملية الانتخابية تتم من خلال شبكة الانترنت بشكل مباشر، وهذا عبر توفير برامج وتطبيقات خاصة بحماية أصوات الناخبين، وكل هذا يتم عن بعد دون حاجة الناخب للذهاب إلى مراكز التصويت فيكتفي فقط بالاتصال عن طريق شبكة الانترنت بأحد وسائل التكنولوجية الحديثة للتصويت والمشاركة في العملية الانتخابية.

إذ تستطيع الجزائر محاكاة هذا النموذج في تسيير العملية السياسية وهذا بتوفير جملة من المتطلبات والشروط والتي يمكن تحديدها وفق ما يلي:[3]

---

[1]- عبد العالي هبال، "التصويت الإلكتروني: تجارب دولية"، **مجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، المجلد 8، العدد 15، (جويلية 2019)، ص.81.

[2]- غادة البطريق، **المواقع الإخبارية والحراك السياسي العربي**، (مصر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2017)، ص.198.

[3]- محمد خنافيف، قويدر معيزي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 59، 60.

أ) **توفر الإرادة السياسية**: والمقصود بها أن النظام السياسي يؤمن بهذا المشروع ويدعمه ويوفر له كل المستلزمات الضرورية لإنجاحه.

ب) **توفير التشريعات واللوائح التنظيمية:** وهذا عبر تحديد القواعد القانونية التي تضبط عملية التصويت الإلكتروني، اضافة لتحديد العقوبات اللازمة لكل مخل بأحكام العملية الانتخابية.

ج) **توفير الموارد المالية:** ونقصد به توفير الغلاف المالي؛ وهذا من أجل اقتناء الحواسيب والبرمجيات التي تدعم هذا النموذج الحداثي في إدارة العملية الانتخابية.

د) **توفير المورد البشري:** وهذا عبر توفير مهندسين مختصين في مجال الإعلام الألي، وتكوين مختلف الكوادر البشرية التي لها علاقة بتسيير العملية الانتخابية.

هـ) **توفير نظام معلوماتي كفء:** من خلال سعي النظام السياسي لتوفير البنية التحتية المتعلقة بالجانب الرقمي حتى تَسهل عملية التصويتكما وجب إنشاء موقع خاص بالتصويت يُمنح من خلاله المواطنون أرقاما سرية خاصة بهم من أجل التصويت.

إذ يسمح التصويت الإلكتروني للجزائر بتحقيق جملة من الأهداف والمزايا وهي كتالي:[1]

- يُسهل مهمة إدارة العملية الانتخابية بدقة وفعالية؛ وهذا من حيث حفظ وتخزين البيانات وسرعة معالجتها وكذا إعلان عن النتائج.
- توفير تكاليف الانتخابات؛ إذ أن المشاركة السياسية بهذا النمط ستسمح للدولة بتقليص النفقات المتعلقة بسير الانتخابات مما يمكنها من تحويل هذه الأموال إلى مشاريع تنموية أخرى.
- يقلل التصويت الإلكتروني من عمليات التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات؛ إذ ستمكن هذه الآلية من التداول على السلطة وتشجيع المواطنين على الإدلاء بأصواتهم.
- يساهم التصويت الإلكتروني بتوسيع المشاركة السياسية ورفع نسبها، حيث سيُمكن مختلف شرائح المجتمع من التصويت مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأشخاص القاطنون في أمكان معزولة.

ثانيا: الديمقراطية الإلكترونية التعاونية -Collaborative electronic democracy-

إن سبل ترقية مشاركة الأطراف غير حكومية وخاصة المواطنين في إقرار مختلف السياسات العامة وإبداء الرأي فيها وتعديلها وصولا إلى تطبيقها؛ سيسمح ببناء سياسات راشدة وعقلانية قائمة على النزاهة

[1]- محمد خنافيف، قويدر معيزي، **مرجع سابق الذكر**، ص.57.

والشفافية؛ حيث تُعد **الديمقراطية الإلكترونية التعاونية** أحد أهم الآليات التي تعمل على جعل الأطراف غير حكومية فاعلا مهما في عملية صنع القرار.

حيث عرفها كلاوس بيتيرك **Klaus Petrik** على أنها: نموذج سياسي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة العملية السياسية؛ وهدفها زيادة جودة صنع السياسات العامة من خلال إشراك المواطن بشكل مباشر وغير مباشر في العملية السياسية.[1]

كما أن مفهوم **الديمقراطية الإلكترونية التعاونية** يجمع بين السمات الأساسية للديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية والديمقراطية الإلكترونية التي تعمل على استخدام تقنيات الإعلام والاتصال في العملية السياسية؛ حيث يعد استخدام هذه الوسائل الجديدة جوهر العملية السياسية نظرا لما تمنحه من شفافية وحرية إبداء الرأي والفكر.

وفي ذات السياق، فإن الديمقراطية الإلكترونيةالتعاونية تعمل على تَعاون الأطراف الحكومية مثل: الأحزاب المتواجدة في السلطة، الوزراء، أعضاء البرلمان مع الأطراف غير حكومية مثل: الجمعيات، الاتحادات، الرابطات ومع مواطنين بصفة عامة في وضع القوانين والسياسات العامة، وتمارس عملية صنع **السياسة التعاونية** على موقع حكومي خاص؛ حيث تكون جميع الأطراف المتعاونة أعضاءًفيه، إذ أن المسؤولين الحكوميين يباشرون الأغلبية العظمى من عملية وضع القوانين **(الديمقراطية التمثيلية)** في حين يحتفظ المواطنون بقوة التصويت النهائي في كل مسألة **(الديمقراطية المباشرة)**كما يُسمح للمواطنين والفواعل الأخرى من رفع المبادرات إلى المسؤولين الحكوميين عبر وسائل الإعلام والاتصال **(الديمقراطية الإلكترونية)**.[2]

كما يوضح الباحث الأمريكي جاك مارتن **Jack Martin** بأن النموذج التعاوني يمنح للمواطنين والفواعل الأخرى حق استبدال المسؤولين الحكوميين (يطلق عليهم في النموذج التعاوني المندوبون أو الوكلاء) في أي وقت عندما ترفض ما نسبته **10 %** من المواطنين مسؤولا ما ليعينوا شخص بدله ويصبح الممثل والمندوب الجديد في السياسة التعاونية.[3]

---

[1] - Petrik Klaus, "Deliberation and collaboration in the Policy process: A web 2.0 approach", **journal of Deocracy,** volum1, numéro2, 2010, p.20.

[2] - رند عتوم، "**ماهي الديمقراطية الإلكترونية التعاونية؟**"، تاريخ الإطلاع: 2021/09/8، على الساعة: 16:26، https://e3arabi.com

[3] - Collaborative Democracy advancing civilization together**,** "**Collaborative Democracy How It woks**", Accessed 11/02/2021 at: 9:50, http://www.collaborative-democracy.com/

وفي ذات السياق فإن هذا النموذج التعاوني في صنع وبلورة السياسات العامة سيوفر نظامين لمشاركة المواطنين والفواعل غير حكومية في التصويت على القرارات وهما:[1]

- **الطريقة المباشرة**: عبر التصويت الشخصي والمباشر من طرف المواطنين والفواعل غير حكومية على القرارات والسياسات الحكومية.
- **الطريقة غير مباشرة:** من خلال تفويض التصويت للمندوب حكومي، أما في حالة ما رأى المواطنون والفواعل غير حكومية أن المندوب الحكومي سيصوت بطريقة تخالف أهدافهم فيمكنهم تغيير المندوب وتصويت بشكل مستقل.

ولعل صنع السياسات العامة في الديمقراطية الإلكترونية التعاونية يتم عبر أربع مراحل أساسية وهي كالأتي:

- **المرحلة الأولى:** اقتراح الأفكار والاستراتجيات؛
- **المرحلة الثانية**: التقييم والتقويم التعاوني للأفكار؛
- **المرحلة الثالثة:** اتخاذ القرارات بشكل الجماعي بشأن الخيارات المتاحة؛
- **المرحلة الرابعة**: عملية التقييم الجماعي لنتائج المتحصل عليها بعد عملية التنفيذ.

كما يرى كلاوس بيتيرك **Klaus Petrik** أن صنع السياسات العامة في نموذج التعاوني الإلكتروني عبارة عن دورة تعليم **Learning Cycle** وأخلية ردود فعل جماعية يُ حسن من خلالها المواطنون تدريجيا مهاراتهم في عملية اتخاذ القرار؛ والتي تبدأ بتحديد المشكلة المجتمعية وتنتهي باتخاذ القرار وتنفيذه في عملية مستمرة غير متوقفة، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- Petrik Klaus, **Op.Cit.** p.20-26.

الشكل رقم (17): حلقة ردود الفعل في صنع السياسات العامة حسب كلاوس بيتريك Klaus Petrik

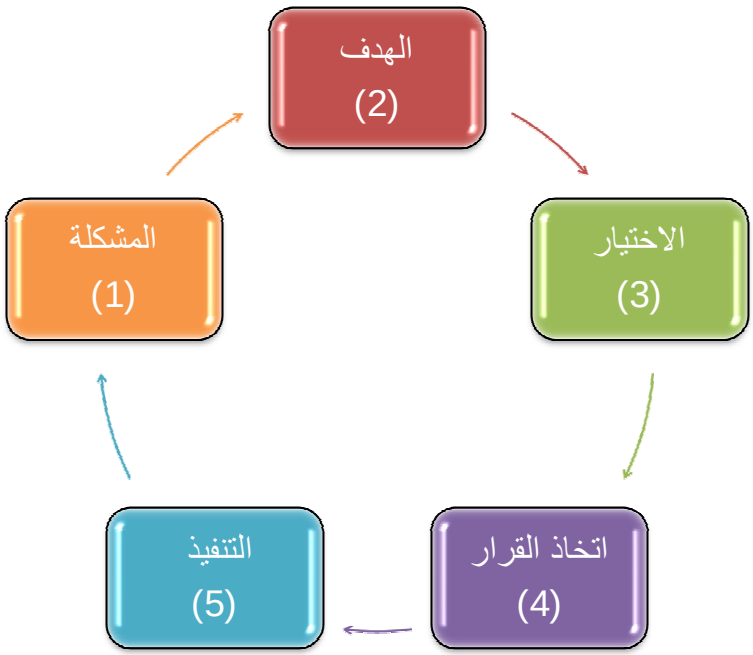

Source: Petrik Klaus, "**Participation and e- Democracy how to utileze web 2.0 for Policy Décision making**", in: https://eprints.qut.edu.au/41614/2/DGO_2009_FINAL_collaborative_democracy.pdf, Accessed 11/02/2021 at: 9:50.

ولعل تبني الديمقراطية الإلكترونية التعاونية سيمنح العملية السياسية في الجزائر عدة امتيازات مما سيعزز مستويات ونسب المشاركة السياسية كمدخل هام لبناء الحكم الراشد، وأهم هذه الامتيازات ما يلي:

- **تحقيق الشفافية**:

إن تبني الديمقراطية الإلكترونية التعاونية سيسمح ببناء سياسات عامة واضحة الرؤية مما سيساهم في التقليل من الفساد.

- **توسيع المشاركة السياسية:**

سيسمح هذا النموذج بمشاركة جميع الأفراد في العملية السياسية مما سيحفزهم لمتابعة الأحداث السياسية والسياسات العامة وتقويمها بما يخدم الصالح العام.

- **بناء سياسات عامة ذات جودة:**

سيسمح نظام الديمقراطية التعاونية بمعرفة تطلعات المواطنين مما سيجعل الحكومة تبني سياسات عامة ذات جودة ومن منظور المواطنين.

- **المساواة وتكافئ الفرص:**

سيسمح هذا النظام بتحقيق المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز، كما أنه سيجعل جميع المواطنين سواء رجل أو امرأة يشاركون بنفس القدر في صنع القرارات والسياسات العامة مما سيعزز من مبدأ تكافئ الفرص بين جميع المواطنين ويلغي التمييز العرقي أو الإثني.

- **الرشادة في تسيير المال العام:**

وهذا من خلال إقرار سياسات عامة تتصف بالعقلانية والاستغلال الراشد لجميع الموارد المتاحة وخاصة المواد المالية.

ثالثا: الحوكمة المفتوحة -Open Government-

تسند **الحوكمة المفتوحة** على مسلمة مفادها أن الديمقراطية الحقيقة هي عملية تشاركية بين الموطنين والسلطات العمومية في مجال صنع القرار، حيث عرفتها **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ESCWA** بأنها: بناء حكومة ذات قدرة عالية من الكفاءة؛ حيث تُسيير أعمالها بطريقة شفافة وتخضع للمساءلة، كما أن خدماتها متاحة للجميع فهي تستجيب لرغبات مواطنيها وتسمح لهم بالمشاركة في عملية صنع القرار، وهذا اعتمادًا على التكنولوجيا الحديثة في إدارة الشأن السياسي.[1]

بينما عرفها الباحثان **دانيال لاثروب Daniel Lathrop** و**لورال روما Laurel Ruma** بأنها: عبارة عن نظام يسمح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات الحكومية والمشاركة عن طريق برمجيات الحديثة في عملية صنع القرار.[2]

أما منظمة **التعاون والتنمية الاقتصادية** فقد عرفتها بأنها: ثقافة الُحكم القائم على سياسات وممارسات مبتكرة مستوحاة من مبادئ الشفافية والمشاركة التي تعزز الديمقراطية والنمو الشامل.[3]

وفي ذات السياق؛ تقترح **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ESCWA** في ورقة بحثية الصادرة سنة 2018 بعنوان: **تعزيز الحوكمة المفتوحة في المنطقة العربية**؛ خمس مراحل لتطبيق الحوكمة المفتوحة في الدول العربية ومن بينها الجزائر، وعليه يمكن تحديد هذه الخطوات فيما يلي:[4]

---

[1]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **تعزيز الحوكمة المفتوحة في المنطقة العربية**، 2018، ص.3.

[2] - Daniel Lathrop, Laurel Ruma, **Open Government: Collaboration, Transparency, and Partiipation in Practice,** (United State :Oreinlly media, 2016), p.xix.

[3]- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، **تعزيز الحوكمة المفتوحة: السياق العالمي والأفاق المستقبلية**، 2016، ص.1.

[4]- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **مرجع سابق الذكر**، ص 12-14.

❖ **الخطوات التمهيدية:**

قبل الشروع في تطبيق **مفهوم الحوكمة المفتوحة** لا بد على الدول العربية أن تشرحه لمواطنيها عن طريق صياغة ورقة مفاهيم كدليل للحوكمة المفتوحة ونشرها على أوسع نطاق، اضافة لتدريب الموارد البشرية على الجوانب التكنولوجية والإجراءات الخاصة بالحوكمة المفتوحة، ووضع شبكات اتصالية تسهل تواصل المواطنين مع الإدارات العمومية، كما وجب على الحكومة في هذه المرحلة صياغة "**وثيقة السياسات**" والتي هي بمثابة المرجع والإطار العام للحوكمة المفتوحة والتي تحتوي على مبادئ وآليات توجيه عملية اتخاذ القرار.

❖ **المرحلة الأولى: (الانفتاح)**

يتم في هذه المرحلة نشر البيانات الحكومية مع الحفاظ على تحديثها دوريا، كما وجب نشر الوعي لدى المواطنين والعاملين في الحكومة بأهمية البيانات المفتوحة، حيث تهدف هذه المرحلة لتحقيق الانفتاح من أجل الشفافية وهي مدخل أساسي لتنفيذ الحكومة المفتوحة.

❖ **المرحلة الثانية: (المشاركة المفتوحة)**

تعمل هذه المرحلة على دفع المواطنين على تقديم اقتراحاتهم وتطلعاتهم للحكومة للاستفادة منها وهذا باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي.

❖ **المرحلة الثالثة: (التعاون المفتوح)**

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز التعاون المفتوح بين الإدارة الحكومية والمواطنين وكذا منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص حول كيفية وضع السياسات العامة وتعديلها وفق رغبات المواطنين، وتعتمد هذه المرحلة على زيادة التفاعل بين الحكومة والمواطن عبر مختلف وسائط التواصل الاجتماعي؛ إذ يسمح هذا التعاون من تقديم خدمات عمومية ذات جودة وبأقل التكاليف نظرا لوجود مساهمات كثيرة في إعداد السياسات العامة.[1]

❖ **المرحلة الرابعة: (الإشراك الكلي)**

تهدف هذه المرحلة للوصول لإشراك المواطن بتعزيز المراحل السابقة ونقل الشفافية والمشاركة والتعاون إلى مستوى المشاركة الفعلية في العمل الحكومي؛ بحيث يُشارك المواطن وجميع الأطراف في

[1]- **المكان نفسه.**

رسم السياسات العامة وصنع القرار، كما تهدف هذه المرحلة إلى بناء حكومة خاضعة لآلية المساءلة مع وضع المواطن ضمن أولويات اهتماماتها.وفي ذات السياق فقد حددت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ESCWA** في ذات التقرير ست مبادئ للحوكمة المفتوحة وهي كتالي:[1]

- **المساءلة:** وهي تعني وجود قواعد ومعايير موضوعية لضمان تحمل الحكومات مسؤوليتها عن مختلف القرارات المتخذة.
- **الشفافية:** وهي التي تعني توفير آليات تسمح للمواطن للوصول الفعال والحيني **Timely** إلى المعلومات المتعلقة بالوظائف الحكومية.
- **التشميلية**: والتي تعني المساواة في المعلومة والمساواة في المشاركة.
- **التخيريـة:** وتعني إتاحة المجال أمام المواطنين لاختيار الحكومة والموظفين الرسميين والسياسات العامة المراد تطبيقها.
- **الفعالية:** تحديد الأدوات والإمكانات الموجودة فيما يتعلق بالتخطيط والإدارة المالية، وتقديم الخدمات والاستجابة لرغبات الجمهور.
- **التجاوبية:** وهو التزام الحكومة بتنفيذ رغبات المواطنين المرفوعة لديهم.

وترجع أسباب مطالبة **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا** الدول العربية خاصة بتبني الحوكمة المفتوحة نظرا لأهميتها في بناء الثقة مع المواطنين، ومكافحة الفساد، وتحديث القطاع العام، وكذا إمكانية تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المسطرة، وعليه فإن تطبيق هذه المقاربة في تسيير الشأن العام في الجزائر سيسمح بما يلي:[2]

- ✓ كسب ثقة المواطنين وزيادة نسب المشاركة السياسية؛
- ✓ ترقية مضامين الشفافية في عملية صنع القرار؛
- ✓ المشاركة المباشرة للمواطنين في عملية صنع القرار؛
- ✓ الوقاية من الفساد وتقديم خدمات عمومية ذات جودة؛

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، "**تعزيز الحوكمة المفتوحة في المنطقة العربية**"، تاريخ الإطلاع: 2021/09/8، على الساعة: 16:26، https://archive.unescwa.org/ar

[2]- محمد بلهادي، "الحوكمة المفتوحة كآلية لتحسين الحوكمة المحلية في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 12، العدد1، (جانفي 2021)، ص، ص 29، 30.

المطلب الثاني: تفعيل أدوار فواعل المشاركة السياسية والحكم الراشد

يعد تفعيل أدوار كل من المجتمع المدني، القطاع العام، القطاع الخاص، الأحزاب السياسية والإعلام؛ هدفا أساسيا لأي نظام سياسي يبحث عن خلق بيئة سياسية شفافة تقوم على محاربة كل أشكال الفساد؛ قصد الوصول لبناء منظومة ديمقراطية تنافسية، حيث ستسمح هذه الفواعل ببناء سياسات راشدة تشاركية لا تقصي أحدا من المجتمع.

أولا: **تفعيل أدوار المجتمع المدني**

يشكل الاهتمام بتفعيل أدوار المجتمع المدني وترقيته غاية أي نظام سياسي، فالمجتمع المدني الحر والمستقل هو الأداة الحقيقية والفعالة في تحقيق التنمية بجميع أبعادها، إذ يعد المجتمع المدني أحد أهم فواعل المشاركة السياسية والذي يعمل على بلورة مقترحات المواطنين وتقديمها للنظام السياسي، وعليه فإن تمكين المجتمع المدني في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة أمر لابد منه من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي يعمل على تفعيل مؤشرات الحكم الراشد.[1]

وفي ذات السياق فإن تفعيل أدوار المجتمع المدني في الجزائر وجعله كشريك إستراتيجي في إدارة الشأن العمومي يرتبط بمدى توفر الاستقلالية المالية والإدارية؛ خاصة وإذا علمنا أن الجمعيات في الجزائر لا تستطيع النشاط إلا عبر التمويل العمومي والمقدم من الدولة والمنصوص عليه في **المادة 29** من القانون **06/12** الخاص بالجمعيات؛[2] حيث يعد هذا النص إشكال حقيقي يطرح مدى استقلاليتها، إذ أن تفعيل أدوار المجتمع المدني يفرض أولاً مسألة استقلالية الجمعيات كأحد أهم العناصر المكونة للمجتمع المدني عن الدولة من حيث التمويل حتى تستطيع القيام بأدوارها الحقيقة بكل حرية.

كما يحتاج المجتمع المدني لوجود نظام قضائي مستقل يضمن من خلاله القدرة على التأثير في السياسات العامة ومحاربة الفساد بمعزل عن تدخل السياسين في توجيه القضاء.[3]

كذلك يرتبط تفعيل المجتمع المدني في الجزائر بإحداث تغيير **في الأطر الثقافية ومنظومة القيم السائدة**؛ وهذا بالانتقال من الولاءات القبلية والعشائرية والإثنية إلى الولاء للدولة حيث يكون المجال مفتوح على التكامل والتفاعل والمعرفة لقيمة الأخر عندها سيصل المواطن الجزائري للممارسة المدنية الصحيحة،

---

[1]- سفيان فوكة، **تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي قيود وفرص التحول الديمقراطي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013)، ص.262.

[2]- قانون الجمعيات 12- 06، المادة 29، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[3]- خيرة بن عبد العزيز، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية**، مذكرة ماجستير غير منشور في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007/2006)، ص.114.

فلإشكال المطروح هنا ليس بإفراغ المواطن الجزائري من انتماءاته الضيقة بل دعوته إلى عدم التعصب والتحيز لجماعته المحلية في ممارسة أي نشاط يخدم المصلحة العامة، حيث أن تعصبه لجماعته يمكن أن يمس بمبدأ المصلحة العامة؛ وهذا عبر تقديمه لامتيازات لجماعته وإقصاء الجماعة التي لا ينتمي إليها.[1]

وعليه فإن توفر الشروط الضرورية لنشاط المجتمع المدني ووضعه في بيئة ديمقراطية سيمكنه من القيام بعدة أدوار أهمها ما يلي:[2]

- **خلق ثقافة مناهضة للفساد داخل المجتمع:**

من بين أهم أداور المجتمع المدني: التوعية الاجتماعية والاتصال الجواري مع المواطنين، وهذا عن طريق مختلف الأنشطة التي يقوم بها مثل: الندوات الفكرية، والأيام الدراسية والحملات التحسيسية ضد بعض الظواهر السلبية والتي انتشرت في المجتمع وأبرزها اليوم الفساد، حيث أن تحسيس بخطورة هذه الظاهرة سينعكس على وجود ثقافة مناهضة للفساد ويعزز قيم النزاهة داخل المجتمع.

- **المساءلة وحماية المال العام:**

تستطيع منظمات المجتمع المدني بحكم نشاطاتها من امتلاك المعلومة حول كيفية إدارة المال العمومي؛ فإذا لاَحَظتْ أن هناك حالات من تبذير وسوء التسيير يمكنها إخطار الجهات الوصية من أجل التدخل، أما في حالة وجود شبهات فساد فمن حقها رفع دعاوى قضائية والتأسيس كطرف مدني والدفاع عن المال العام.

- **المشاركة في صنع السياسات العامة وتقويمها:**

يلعب المجتمع المدني دورا مهما في إيصال انشغالات المواطنين إلى السلطات العمومية، حيث يهدف لأن يكون همزة وصل بين الدولة والمواطنين، كما يهدف للتأثير على القرارات الحكومية التي لا تتوافق مع أهداف المجتمع، كما يسعى كذلك لأن يكون شريكا فاعلا في رسم السياسات العامة.

وتأسيسا على ما سبق، فإن تفعيل وتطوير المجتمع المدني سينعكس على بناء روح المواطنة لدى المواطن الجزائري؛ مما يجعله يشارك إيجابيا في الحياة السياسية.

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص، ص 147، 148.

[2] - فايزة مجبور، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 189، 190.

ثانيا: تفعيل أدوار القطاع الخاص

يُعد تنمية القطاع الخاص أمرا ضروريا للدفع نحو زيادة الربحية في الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ تعد هذه الشركات مصدرا لتوظيف مختلف خريجي الجامعات والمعاهد، كما تلعب هذه الشركات دورا هاما في زيادة مداخيل الدولة من خلال دفعها للضرائب، وعليه فإن بناء قطاع خاص قوي وجب أن يرافقه مناخ أعمال ملائم ومساعد على الإنتاجية؛ حيث أن خلق بيئة مواتية يتطلب العمل على جميع المستويات مثل: السياسة التجارية، القضايا التشريعية والبنية التحتية.[1]

وما هو معروف أن القطاع الخاص في الجزائر يعاني من عدة مشاكل جعل مساهمته في التنمية وترقية المشاركة السياسية محدودة جدا؛ وهذا نظرا لمجموعة من الصعوبات التي تعيق أداء وظائفه، وأبرزها ما تعلق بما يلي:[2]

- محدودية القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام؛
- المعيقات الإدارية والتنظيمية مثل: تداخل الصلاحيات وطول الإجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة في المشاريع الاستثمارية؛
- مشاكل العقار الصناعي مثل: غلاء العقار، صعوبة الحصول على أرض مهيأة للنشاط الصناعي؛
- مشكل الفساد وأثاره السلبية على بيئة الأعمال؛
- مشكل القطاع الموازي.

وعليه يحتاج تنمية القطاع الخاص وتفعيل أدواره التنموية في الجزائر إلى مجموعة من الضوابط والتي يمكن تحديدها وفق ما يأتي:

1. تسهيل استثمار القطاع الخاص في بعض القطاعات الاستراتجية مثل: الطيران، الموارد المائية.
2. تطوير الأطر التنظيمية التي تساهم في تنمية القطاع الخاص.
3. إصلاح بيئة الأعمال ومعالجة المشاكل التي تعاني منها الشركات الصغيرة الناشطة في مجال المناولة.
4. تشجيع الشراكة **Partnership** بين القطاعين العام والخاص.

---

[1]- إكونوسيو، "**تنمية القطاع الخاص**"، تاريخ الإطلاع: 2021/09/11، على الساعة: 14:32، http://www.equinoccio.eu/ar/practice-areas/private-sector-development

[2]- مولاي لخصر، شعيب بونوة، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، **مجلة دفتر ميكا**، المجلد 4، العدد 1، (ديسمبر 2008)، ص.385-411.

5. تقديم تسهيلات للحصول على المساعدات المالية والعقارية.
6. عصرنة المنظومة المالية والمصرفية.
7. توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول شروط الاستثمار.

حيث يترتب تحسين بيئة الأعمال تنمية القطاع الخاص وتحسين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية كأحد أهم مؤشرات قياس الحكم الراشد، كما أن تفعيل القطاع الخاص سيكون له الأثر الإيجابي على زيادة مناصب الشغل وتحسين الخدمات المقدمة مما سيؤدي لشعور الفرد بنوع من الارتياح والرضى ما سيزيد من رغبته في الانتخاب والترشح، والمشاركة في الحياة السياسية.

ثالثا: تفعيل أدوار الأحزاب السياسية

ما يمكن ملاحظته في التجربة الحزبية في الجزائر في الفترة ما بين 2011 إلى 2020 ضعف أداء هذه الأحزاب، إذ أن هذه الأخيرة لم تؤدي أدوارها التي أنشأت لأجلها وأبرزها: تعبئة الجماهير وتجميع المصالح والتعبير عنها، والتأثير على السياسات الحكومية، وهذا راجع لطبيعة العلاقة التي تجمع النظام السياسي بالقوى الحزبية ومدى قوة هذه الأخيرة فحسب **جوال ميجدال Joel Migdal**، فإن قوة الأحزاب السياسية هي من تفرض نمط العلاقة ودرجة الاستجابة بينها وبين النظام السياسي.

إذ ما يلاحظ تاريخيا سيطرة النظام السياسي على كل فعاليات السياسية، وكذا سيطرته على العملية السياسية وتوجيهها بما يتوافق مع مصالحه منذ إقرار التعددية السياسية منذ 1982، ولعل قراءة علاقة النظام السياسي مع القوى الحزبية يمكن تحليلها من **منظور كوربوراتي** حسب الباحث الأمريكي **فيليب شمايتر Phillippe schmitter** حيث يرى أن الأنظمة السياسية في الديمقراطيات الناشئة وفي دول العالم الثالث مثل الجزائر تمثل **نظام خاص لتمثيل المصالح**َ نتظم فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفيا وهراركيا وتنظيميا من خلال الإكراهية أو الإجبارية في الانتماء إليها، والمعترف بها من قبل الدولة، وبل تكون الدولة هي من أنشأتها أصلا، وتنتج هذه الوحدات حق احتكار تمثيلية المواطنين داخلها وبالمقابل تمنحهم حق المشاركة في اختيار القادة وتنظيم المطالب والمساندة.[1]

[1]- محمد العفاني، عبد العزيز بن طرمول، "الأحزاب السياسية ولشكالية التمثيل السياسي في الجزائر"، **مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية**، المجلد7، العدد1، (أفريل 2009)، ص. 102-113.

ومن خلال هذا الطرح التنظيري المقدم من **شمايتر schmitter** يمكن القول أن الجزائر دولة قائمة على نظام سياسي مغلق يعمل على خلق تنظيمات سياسية تابعة للدولة وبالمقابل فإن التنظيمات المعارضة يُ وضع لها قيود من أجل التحكم فيها والتقليل من أدوارها السياسية.

وعليه فقد أفرز هذا الوضع وجود أحزاب كبرى مولاة تساند قرارات الحكومة بدون مناقشة في المجالس المنتخبة مع وجود معارضة شكلية لا تتمتع بأي صلاحيات للتأثير في السياسات العامة المنتهجة، وقد أثرت هذه الهندسة السياسية على أدوار الأحزاب السياسية وفي علاقتها مع المواطنين، حيث أصبحت هذه الأحزاب لا تحظى بثقة المواطنين، وقد ظهر هذا الأمر أكثر في الجزائر في فترة **الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019** والذي خرج فيه المواطنون للشارع مباشرة دون غطاء حزبي وهو دليل قطعي لعدم ثقة المواطنين في منتخبيهم وضعف أدائهم في المجالس المنتخبة.

وعليه وجب تفعيل أدوار الأحزاب السياسية في الجزائر حتى تكون فاعلا أساسيا في عملية بناء منظومة الحكم الراشد؛ حيث يتطلب تفعيل أدوار الأحزاب السياسية ما يلي:

1. المأسسة الحزبية:

ونقصد بالمأسسة وجود قوانين وإجراءات تعمل على التمايز الوظيفي والبنيوي في عمل أجهزة الحزب حتى لا يؤدي غياب الشخص المؤسس للحزب لضعفه داخليا، إذ وجب بناء الحزب على قواعد متينة تضمن استمرار نشاطاته وتكيفه مع مختلف الأحداث.

2. بناء إستراتجية اتصالية فعالة:

يؤكد كارل دويتش **Karl Deutsch** على ضرورة تفعيل القدرات الاتصالية مؤسساتية للأحزاب السياسية بشقيها الداخلي والخارجي؛ حيث وجب على هذه الأحزاب أن تعمل على مستوى الاتصال المؤسساتي الداخلي على: تعبئة مناضليها وتعريفهم على مختلف نشاطات حزبهم وأهم المستجدات، أما على المستوى الاتصال المؤسساتي الخارجي الموجه للجمهور الخارجي والمتعاطفين مع الحزب فوجب أن تعمل على: التجنيد والاستقطاب مما سيساهم في وصولها لتعبئة شعبية مقبولة سياسيا والتي ستمكنهم من زيادة تمثيليتهم في المجالس المنتخبة.[1]

[1] - نفيسة رزيق، "التجربة الحزبية في المنطقة العربية: قراءة في أسباب التعثر وسبل ترشيد العمل الحزبي"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 14، العدد1، (جوان 2019)، ص.227.

3. دمقرطة الحزب:

بما أن الأحزاب السياسية تعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية في الجزائر فعليها أولاً أن ترسخ ثقافة ديمقراطية داخلية من خلال إقرار آلية التداول على الرئاسة الحزب، ومختلف المكاتب الولائية والمحلية، مع العمل على تنمية روح التشاور السياسي واتخاذ القرار بصفة جماعية بعيدا عن أشكال الفردانية في اتخاذ القرار.[1]

4. ضرورة تطوير الخطاب السياسي:

من أهم المشاكل التي وجب على الأحزاب السياسية بناء برامجها على أُسسها الشق الاجتماعي والاقتصادي، فيلاحظ في الجزائر استمرار الأحزاب السياسية في استعمال الشعارات الايديولوجية التي أصبحت دون أثر في المجتمع.

5. ضرورة انخراط الأحزاب السياسية في العمل الاجتماعي:

إن الأحزاب السياسية في العصر الحالي هي مؤسسات سياسية واجتماعية بامتياز، إذ أن الموائمة بين العمل السياسي للحزب والعمل الاجتماعي سيزيد من شعبيتهم وقربهم من المواطنين.[2]

رابعا: تفعيل أدوار وسائل الإعلام

ما يميز واقع الإعلام والممارسة الإعلامية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011- 2019 وجود نوع من الانفتاح والحرية في التعامل مع الخبر خاصة السياسي، واستمر هذا الوضع حتى مع انطلاق الحراك الشعبي الذي غطته القنوات التلفزيونية الخاصة والعمومية، إلا أن واقع الممارسة الإعلامية بعد انتخاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يوم **12 ديسمبر 2019** عرفا نوعا من التقييد في الطرح.

حيث لم تعد وسائل الإعلام الجماهيري وخاصة القنوات التليفزيونية تدعوا ممثلي المعارضة لطرح توجهاتهم كما كان سابقا؛ ما عرقل عمل السلطة الرابعة التي وجب أن لا تنحاز لأي طرف كان لأنها ليست عنصرا من عناصر العملية السياسية بل هي وسيط بين حكومة والمواطن.[3]

---

[1]- محمد العفاني، عبد العزيز بن طرمول، **مرجع سابق الذكر**، ص.117.

[2]- رابح لعروسي، "الإصلاح الحزبي في الجزائر: مدخل لمتطلبات ترشيد الحكم"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 2، العدد 3، (ديسمبر 2014)، ص، ص 96، 97.

[3]- محمد لمين بزاز، **"هل شهدت حرية التعبير في الجزائر انتكاسة خلال الفترة الأخيرة؟ وهل يمكن للدستور المقبل تغيير الوضع؟"**، تاريخ الإطلاع: 2022/05/28، على الساعة: 12:32، https://arabic.euronews.com/2020/09/30/analyst-no-freedom-of-expression-in-algeria

ولكي يكون الإعلام الجزائري حرًا ومستقلا وجب تفعيل أدوراه حتى يستطيع تقديم رسالة إعلامية موضوعية وصادقة وهذا بتوفير الشروط التالية:[1]

- عدم توجيه السياسات التحريرية لوسائل الإعلام.
- عدم تدخل الأجهزة التنفيذية في نشاط وسائل الإعلام.
- جعل **سلطة ضبط السمعي البصري** منتخبة لا معينة، حيث أنها تتشكل مما يلي:[2]
  - ✓ خمس أعضاء من بينهم رئيس سلطة ضبط السمعي البصري يختارهم رئيس الجمهورية؛
  - ✓ عضوان غير برلمانيان يقترحهما رئيس مجلس الأمة؛
  - ✓ عضوان غير برلمانيان يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- وجب توزيع الإشهار العمومي وفق ضوابط وآليات واضحة دون الأخذ بالاعتبارات سياسية.
- تسهيل نشاط وسائل الإعلام والسماح لها بالحصول على المعلومات من مؤسسات الدولة.
- مراجعة وسائل الإعلام لطبيعة المورد البشري المكون لها؛ إذ انها أصبحت لا تخضع لضوابط مهنية وقيمية تراعي خصوصية المجتمع الثقافية والدينية في عملية التوظيف؛ حيث أن وسائل الإعلام الجزائرية اعتمدت على استقطاب الدخلاء على مهنة الإعلام؛ مما أثر على صورتها لدى المواطن.
- وجب تركيز وسائل الإعلام على القضايا المصيرية والتي تهم المواطن وعدم التركيز على بعض الطابوهات في المجتمع والتي لا معنى لها، إذ أن بقاء تركيز الإعلام على مثل هذه القضايا (الطابو) سينقله من الإعلام البناء إلى الإعلام الهابط.

خامسا: تفعيل أدوار القطاع العام

يعمل القطاع العام على تقديم خدمات عمومية للمواطنين من خلال تهيئة البنية الاقتصادية والتحتية المناسبة؛ وهذا من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، كما يستهدف القطاع العام تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وتحينها وفق التطورات الدولية والهدف منها تقديم خدمات عمومية ذات جودة، وما يلاحظ في الجزائر ضعف مردودية القطاع العام والذي يعتبر من أبرز فواعل

[1]-عبد المنعم نعيمي، "الضمانات القانونية لحياد سلطة ضبط الإعلام في الجزائر"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد1، العدد2، (نوفمبر 2016)، ص.68.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الإعلام 14-04 يتعلق بنشاط السمعي البصري**، المؤرخ في 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية، العدد 16، المادة 57، ص.15.

الحكم الراشد حيث من خلاله يتم بناء الرضى المجتمعي حول مخرجات السياسات العامة؛ فكلما كانت مخرجات هذه السياسيات راشدة ومقبولة اجتماعية كلما زادة نسب المشاركة السياسية كما هو الحال في الدول الغربية، أما في حالة كانت هذه المخرجات غير راشدة ولا تتصف بأدنى معايير الجودة فإن نسب المشاركة السياسية تقل كما هو الحال في دول العربية ومن بينها الجزائر؛ [1] وعليه فمن الضروري تفعيل أدوار القطاع العام وفق متطلبات العصرنة وهذا عبر إتباع الشروط التالية:[2]

1) تجسيد مقاربة التسيير العمومي الجديد ميدانيا **The New Public Management** والتي تعني إدخال جملة من الآليات والمبادئ الموجودة في القطاع الخاص إلى القطاع العام، إذ أن هذا الأخير في الجزائر يسير وفق مقاربة التسيير الهرمي البيروقراطي والتي وجب استبدالها بمبادئ أخرى موجودة في القطاع الخاص مثل: ثقافة المقاولاتية؛ مما سيسمح للقطاع العام من تقديم خدمات ذات نوعية.

2) هندسة البناء التنظيمي للإدارة العامة **(الهندرة) Reengineering** وهي أحد أساليب تطوير أداء الإدارات الحكومية؛ حيث تهدف هذه المقاربة للتخلص من مظاهر التعقيد الإداري، وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص.[3]

3) مكافحة ظاهرة الفساد داخل الإدارات العمومية عن طريق إصلاح نظام الأجور، وتحسين الوضعية الاجتماعية لموظفي القطاع العمومي؛ من أجل الوقاية من ظاهرتي الرشوة والمحسوبية التي أصبحت منتشرة بكثرة في القطاع العمومي.[4]

4) ضرورة فصل الممارسة السياسية عن الإدارة الحكومية؛ فالموظف الحكومي وجب أن يؤدي أدواره التي أنشأ من أجلها وهي تقديم خدمة عمومية في إطار قانوني، وأن لا يستغل منصبه الإداري لخدمة مصالح حزبية أو سلطوية خاصة في الانتخابات؛ حيث أن تدخل الموظف الإداري في توجيه العملية الانتخابية سيؤدي بفئة كبيرة من المجتمع لمقاطعها نظرًا لغياب

---

[1]- يوسف أزروال، (الحكم .....التجسيد)، **مرجع سابق الذكر**، ص.292.

[2]- صورية بوطرفة، "التوظيف في القطاع العام بالجزائر في ظل التسيير العمومي الجديد الوكالة الولائية للتشغيل –التبسة-"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد5، العدد9، (جوان 2018)، ص.767.

[3]- نادية بن أحمد، ليلى حسيني، "الاتجاهات الحديثة لإصلاح بيروقراطية الإدارة من منظور الحكم الراشد"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد3، العدد1، (جوان 2014)، ص.131.

[4]- شافية جاب الله، "واقع ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحته"، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، المجلد2، العدد1، (سبتمبر 2011)، ص.93.

الشفافية والنزاهة في العمل السياسي، كما وجب على الموظف الإداري عدم التحيز في دراسة ملفات الجمعيات والأحزاب السياسية.[1]

المطلب الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر

إن رفع نسب المشاركة السياسية وتمكين السياسي لجميع فئات المجتمع يعد أهم خطوات تجسيد الحكم الراشد؛ حيث يحتاج رفع نسب المشاركة السياسية والتي من خلالها يتم اختيار القيادة السياسية ذات برنامج الجادة إلى النظر في الطاقات البشرية كمدخل أساسي لتحقيق الحكم الراشد، إذ لا يمكن تصور منظومة حكم راشد دون وصول الكفاءات إلى مراكز صنع القرار، كما وجب على الجزائر تبني مقاربة تعتمد على استغلال هذه الكفاءات في مشروع مجتمعي حقيقي.

وفي ذات السياق فإن الوصول إلى نسب مقبولة من المشاركة السياسية وبناء حكم راشد يخلو من مظاهر الفساد والبيروقراطية يحتاج إلى بناء **المواطن الصالح Good Citizen** قبل كل شيء، إذ أن تفعيل المشاركة السياسية كمقاربة لتجسيد الحكم الراشد يتطلب من النظام السياسي الاستثمار في الرأس المال البشري والطاقات الشبابية وهذا عن طريق تعزيز **قيم المواطنة**، الاهتمام **بالتنشئة السياسية** الهادفة، **الدوران الخارجي للنخب، دعم البحوث العلمية وخلايا التفكير** التي تعني بتطوير المورد البشري وجعله فعالا في المجتمع؛ وعليه فإن تحقيق هذه الأهداف يستوجب التوجه نحو بناء الإنسان اولاً، ثم إتاحة الفرصة لجميع مكونات المجتمع في إدارة الشأن العام مع خلق بيئة عِلمية تشجع على الإنتاج المعرفي وتعمل على زيادة نسب المشاركة السياسية وتُشجع الحكم الراشد، مع العمل على تجسد أبعاد الأمن الانساني كمدخل مهم في ترقية العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

<u>أولا</u>: تعزيز قيم المواطنة تجسيدا لمفهوم المواطن الصالح:

إذا ما نظرنا للقوانين التي تحمي حقوق المواطنة في الجزائر فهي مجسدة في أبعادها الثلاثة: السياسية والقانونية والاجتماعية وهذا حسب المؤسس الدستوري الجزائري، لكن واقعيا وما جاء به الحراك الشعبي السلمي من مطالب يدل على غياب أبعاد المواطنة في الجزائر ؛ حيث طالب الحَراك بما يلي:[2]

- ✓ **التوزيع العادل للثروات تجسيدا للعدالة الاجتماعية؛**

[1]- فرانسيسكو كردونا، سفين إيركسن، **أدلة الحوكمة الرشيدة -المهنية والنزاهة في قطاع الخدمة العامة-**، ترجمة حلف الشمال الأطلسي الناتو، (النرويج: مركز النزاهة في قطاع الدفاع، 2012)، ص.5-9.

[2]- عبد القادر بوعرفة، "الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد1، العدد7، (أكتوبر 2017)، ص.21.

- ✓ **الحرية والكرامة الانسانية؛**
- ✓ **احترام الحقوق الأساسية للمواطنين المكرسة دستوريا.**

وعليه من الضروري إقامة علاقة متينة بين المواطن ودولته؛ وهذا لا يتجسد إلا عبر احترام الدولة لأبعاد المواطنة لأن عدم احترام هذه الأبعاد سيؤدي إلى بناء علاقة هشة بين الدولة والمجتمع، فينتج حسب **جوال ميجدال Joel Migdal** نمط الدولة القوية والمجتمع الضعيف.

وفي ذات السياق، فإن أي دولة تريد زيادة نسب المشاركة السياسية فعليها احترام حقوق المواطنة المكرسة في قوانينها ودساتيرها، كما أن تجسيد الحكم الراشد لا يتم إلا من خلال تعزيز وترقية العلاقة بين المجتمع والدولة، كما أن تفعيل هذه المواطنة يكون عبر الاهتمام بالفرد من خلال البرامج والسياسات الحكومية التي بفضلها يمكن أن نصل لبناء علاقة متينة بين الدولة ومواطنيها، وهذا من خلال ما يلي:

1. إقرار سياسات تربوية تعمل على توضيح مفهوم المواطنة؛
2. تنشيط آليات الاتصال الجواري بين السلطات المحلية والمواطنين؛
3. جعل السياسات العامة محورها تطلعات المواطنين؛
4. اقامة المساواة الفعلية بين مختلف المواطنين دون تميز: عرقي، ديني، إثني...الخ.

إن تبني هذه الخطوات الهادفة إلى بناء الإنسان عبر مفهوم المواطنة سيسمح بوصول الدولة الجزائرية إلى بناء المواطن الصالح والذي من مواصفاته ما يلي:[1]

1) **المشاركة:** بمعنى أن يكون مواطن مُشاركًا بشكل فعال في مختلف المجالات خاصة السياسية، من خلال التصويت في المواعيد الانتخابية أو الدعوة للمشاركة فيها، وكذا مراقبة مدى نزاهتها، كما يشارك المواطن الصالح في المجالات الأخرى مثل: المجال التطوعي لمساعدة الفئات المحرومة في المجتمع، وعليه يمكن القول بأن المواطن الصالح هو مواطن يُساهم في تحمل أعباء الحياة المجتمعية.
2) **الإطلاع:** ومعناها أن يكون المواطن الصالح متابعا لمختلف التطورات التي تحدث داخل المجتمع ومحيطه، وأن لا ينخدع بأي دعاية إعلامية كانت بل وجب أن يكون أحد قادة الرأي

[1] - أسامة الفاعوري، "**المواطن الصالح....مواصفاته؟**"، تاريخ الإطلاع: 2021/09/14 على الساعة: 19:11، http://alrai.com/article/10481226

Opinion Leaders الذين يساهمون في تقديم المعلومات الصحيحة للمواطنين تجنًبا لأي توظيف سياسي للمادة الإعلامية من طرف وسائل الإعلام.

3) **الاستثمار:** حيث يعمل المواطن الصالح على المحافظة على كل الإنجازات التي قامت بها الدولة، بل أكثر من ذلك يستغل أمواله وطاقته في خدمة وطنه ويستثمر فيه، كما يدعوا أيضا المستثمرين الأجانب للاستثمار معه.

4) **الالتزام:** وبمعنى أن يلتزم بدفع الضرائب، وكذا كل الالتزامات التي وجب عليه تأديتها.

ثانيا: العمل على تكريس تنشئة سياسية مشاركة في الحياة السياسية:

تبرز أهمية تفعيل أدوار **مؤسسات التنشئة السياسية** كونها تبحث عن مشاركة الفرد بطريقة إيجابية في الحياة السياسية، وهذا عبر تلقينه مجموعة من قيم والمبادئ السياسية ليصبح فاعلا ومترجما لتلك القيم ومبادئ إلى سلوك حيوي، ويشترط في ذلك استقلالية هذه مؤسسات عن مختلف التوجهات السياسية وتوظيفاتها، وبمعنى أدق استقلاليتها عن السلطة كما أوضحه الإيطالي أنطونيو غرامشي **Antonio Gramsci** من خلال أبحاثه والذي يرى أن مؤسسات التنشئة السياسية تمثل أدوات في يد النظام للهيمنة الثقافية والفكرية، وبالتالي استقلاليتها مفروضة لبناء ثقافة سياسية تخدم المقاربة التشاركية وتُفعلها.

وما هو ملاحظ أن هناك رؤية سلبية للمواطن الجزائري للعملية السياسية، حيث أن نتائج هذا الواقع تتحمله جميع مؤسسات التنشئة السياسية ابتداءًمن المؤسسات التعليمية إلى الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، نتيجة ضعفهم في تأطير وإدماج الفرد الجزائري في الحياة السياسية وتنشئته على سلوكيات لا تدعم المشاركة السياسية، وعليه وجب على المؤسسات التعليمة أن تقوم بإعداد برامج تعليمية وتثقيفية للتلاميذ لرفع من مستوى تفاعلهم مع الحياة السياسية مستقبلاً، أما بالنسبة لزيادة الوعي السياسي للطلبة فيتم عبر تحسيسهم بأهمية الانتخاب، مع برمجة زيارات لمؤسسات السياسية للدولة، وكذا المجالس المنتخبة مثل: البرلمان للتعرف على المهام التشريعية؛ وهذا من أجل ترسيخ ثقافة سياسية مشاركة ترسخ لديهم أفكار ومعتقدات إيجابية بخصوص العملية السياسية.[1]

[1]- عمر بوجلال، **مرجع سابق الذكر**، ص.185-187.

ونفس اللأمر بالنسبة للتنظيمات الجماهيرية كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني فلا بد من تفعيل أدوارها في مجال التنشئة السياسية من خلال عملها على توعية المواطنين بأهمية العمل السياسي، وتكريسها لقيم وسلوكيات مبنية على ثقافة الحوار والمشاركة داخل المجتمع، وكذا توعية المواطنين بأهمية العضوية داخل التنظيمات الجماهيرية لما لها من إيجابيات على التنمية بجميع أبعادها، حيث أن عضوية الفرد الواحد في هذه التنظيمات سيفتح المجال أمام محيطه سواءً من العائلة والأصدقاء أو الأقارب للعضوية في هذه التنظيمات والمشاركة في العمل السياسي والاجتماعي، كما وجب بلورة ثقافة مُشاركة داخل هذه التنظيمات عبر السماح لجميع الأعضاء من الوصول للمناصب القيادية وإبداء الرأي بكل حرية في أي قضية محل خلاف حتى يتم الوصول عبر هذه التنظيمات إلى تنشئة سياسية تدعم مظاهر المشاركة السياسية الإيجابية.[1]

وعليه ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأن تلقين التنشئة السياسية الايجابية لدى الفرد الجزائري سنعكس ايجابا على مفهوم الثقافة السياسية المكرسة حاليا وهي الثقافة السياسية الرعوية، وتحويلها إلى ثقافة سياسية مشاركة في إدارة شؤون الأمة للوصول إلى تحقيق الراشدة في الحكم، وتكريس الديمقراطية باعتبار أن الهدف الأسمى للتنشئة السياسية في النظم الديمقراطية هو مشاركة المواطن في اختيار القيادة السياسية واتخاذ القرارات.

ثالثا: تكريس الدوران الخارجي للنخب وتشجيع البحوث العملية وخلايا التفكير:

إن رفع نسب المشاركة السياسية وزيادة دافعية المواطنين للاهتمام بالعملية السياسية ومخرجاتها، وكذا دفعهم لمتابعة الأحداث السياسية وصناعة القرار؛ يحتاج إلى زيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وهذا عبر وجود التداول السلمي والسلس على قيادة المؤسسات السياسية والإدارية بين النخب المجتمعية من وجهة، ومن جهة أخرى وجب على النظام السياسي ترقية البحوث العلمية التي تعني بمواضيع المشاركة السياسية والحكم الراشد وتمويلها وتوفير البيئة المناسبة لنشاطها؛ باعتبار أن الوصول إلى مؤشرات مقبولة من الحكم الراشد يعني الوصول إلى فلسفة حكم توصف بالديمقراطية والتي تعمل على تشجيع ممارسة العمل السياسي والنقابي، وعليه سنكز من خلال هذا الطرح على عنصر **الدوران الخارجي للنخب** و**البحوث العلمية** وأثرهما على المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد، وهذا وفق ما يلي:

[1] - **المكان نفسه.**

- **زيادة نسب المشاركة وتحسين مؤشرات الحكم الراشد عبر وجود نخب جديدة:**

تَتشكل **النخبة*** الحاكمة في الجزائر من نخب عسكرية ومالية وسياسية وبيروقراطية؛ حيث اعتمدت هذه النخبة في تسييرها لأمور الدولة والمحافظة على استمرارها وبقاءها على مجموعة من المصادر والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1. استخدام القوة والترهيب ضد المعارضين السياسيين؛
2. احتكار المعلومة؛ حيث أن النخبة الحاكمة في الجزائر تعتمد على احتكار المعلومة وعدم وجود الشفافية في تعاملاتها الداخلية والخارجية حتى لا يتمكن المعارضون من الرقابة عليها ومساءلتها؛
3. **الريع النفطي**: وهو الجانب المالي الموظف من طرف النخبة الحاكمة للسيطرة.

إن توظيف هذه المصادر في الحكم جعل النخبة الحاكمة في الجزائر تستطيع تجديد نفسها كل مرة، حيث أنتج هذا الوضع بقاء نفس النخبة في الحكم منذ الاستقلال وهذا من خلال اعتمادها على تعطيل الدوران الخارجي للنخب، وعدم السماح بظهور نخب سياسية جديدة تسير الشأن السياسي من خلال السيطرة على الإعلام واختراق الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتمكين أحزاب السلطة من تسيير المجالس المنتخبة وحشد الجماهير للتصويت على مرشحيها، كما عملت النخبة الحاكمة في الجزائر على جعل الجهاز الإداري عاملا مساعدا لها في البقاء في السلطة؛ مما جعل المؤسسات المنتخبة لا تحظى بشعبية ولا دعم ولا تشجع أصلا على مشاركة السياسية.[1]

وعلى المستوى التنظيري فقد قدم المفكر الأمريكي صامويل هنتنغتون **Samuel Huntington** في كتابة "**Political Order in Changing Societies**" معايير المؤسسية السياسية للمنظمة أو الدولة عبر محورين هامين، حيث سنحدد من خلالهما الآثار السلبية للدوران الداخلي للنخب على فعالية المؤسسات السياسية، وهذا من خلال ما يلي:[2]

---

* عرف **هارولد لاسويل Harold Lasswell** النخبة الحاكمة بأنها: **"الأفراد الحائزون للقوة في النسق السياسي وهي أعلى درجات القوة".**

[1]- كريمة بلهواري، "النخبة الحاكمة بين المحافظة والتغيير"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد7، العدد3، (أكتوبر 2015)، ص.63-83.

[2] - Samuel Huntington, **Political Ordre in Changing Soceities**, (United State: Yale University, 1968), p, p 12, 13.

❖ **المحور الأول: نطاق الدعم Scope of Support**

ويقصد به هنتنغتون **Huntington** الدعم الذي تحظى به المؤسسات السياسية في الدولة ودرجة مقوبليتها في المجتمع، فإذا عبرت هذه المؤسسات السياسية على شريحة صغيرة في المجتمع فنطاقها دعمها محدود، أما إذا عبرت عن شريحة واسعة من المجتمع فهي ذات نطاق دعم واسع.

وإذا اسقطنا هذا المعيار على الحالة الجزائرية نجد أن المؤسسات السياسية في الجزائر لا تحظى بدعم شعبي، وأبرز مثال على ذلك ضعف نتائج الانتخابات، ولجوء المواطن للشارع بدل رفع مطالبه عبر هذه المؤسسات لاعتقاده بأن هذه الأخيرة تعبر عن فئة معينة ولا تعبر عن أفكاره ومطالبه، كما يرى أن هذه المؤسسات نتاج نخبة واحدة فقط تعمل على المحافظة على مصالحها.

❖ **المحور الثاني: مستوى المؤسسية The Level of Institutionnalisme**

ويعرفها هنتنغتون **Huntington** على أنها العملية التي تكتسب من خلالها المنظمات والمؤسسات القيمية والاستمرار، كما يمكن حسبه تحديد مستوى مأسسة من خلال القدرة على: التكيف، التعقيد، الاستقلالية، التماسك.[1]

وإذا اخترنا مثلا معيار التكيف **(الزمني- الجيلي)** وأسقطناه على الحالة الجزائرية سنجد أن هناك استمرار في عمل المؤسسات السياسية الجزائرية لكنها بالمقابل تعرف غياب **التكيف الجيلي** الذي تفرضه المؤسسية والذي يعمل على تغيير القيادات السياسية من جيل لأخر، حيث أن المؤسسات السياسية الجزائرية تتغير فيها القيادات السياسية من جيل لنفس الجيل وهو جيل الثورة **(الدوران الداخلي للنخب)** وهو ما يتعارض مع مبادئ هذا المعيار، فلفجوة بين العمر الزمني والجيليي للمؤسسات السياسية قد يحدث اختلالا بين الجيل الأول والأجيال اللاحقة؛ مما يشكل تهديدا حقيقيا لاستمرار هذه المؤسسات.

وما يلاحظ من خلال ما قدمه هنتنغتون **Huntington** أن احتكار السلطة من طرف النخبة الحاكمة قد أفقدها مجال الدعم ومستوى المؤسسية مما أدى لوجود نخب لا تعبر عن المجتمع، وعليه فإن التوجه نحو الدوران الخارجي للنخب أمر لا بد منه حتى يكون نطاق الدعم عالي للمؤسسات السياسية من وجهة ومن جهة أخرى تحسين مستوى المؤسسية، كما أن الدوران الخارجي للنخب سيسمح بالوصول إلى:

- ✓ **زيادة نسب المشاركة السياسية؛**
- ✓ **إقامة مؤسسات سياسية راشدة وتمثيلية.**

[1]- **Loc.cit.**

- **تشجيع البحوث العلمية وخلايا التفكير التي تهتم بمواضيع المشاركة السياسية والحكم الراشد:**

إن تحسين مؤشرات المشاركة السياسية كعامل مهم في بناء منظومة الحكم الراشد يحتاج إلى مجموعة من الآليات والضوابط التي وجب على النظام السياسي توفيرها، إذ يعد البحث العلمي أحد أهم هذه الآليات، حيث أن تحسين مؤشرات المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد يتم عبر ربط هذين المتغيرين بالبحث العلمي، إذ تُعد البحوث العلمية مصدرًا مهما في ترقية المشاركة السياسية من خلال تجسيدها لمجموعة من البحوث الميدانية التي تعمل على الكشف عن أسباب تدني مستويات المشاركة السياسية ونسبها، كما تعمل هذه البحوث للوصول إلى توصيات عِلمية وعَملية تقدمها لصناع القرار الرسمي.

وفي ذات الصدد، فإن صناعة القرار في الجزائر تحتاج إلى خلايا التفكير **Think Thank** المتعمدة في الدول المتقدمة والتي لها المساهمة في تطوير السياسات العامة واتخاذ القرارات العقلانية والراشدة، حيث عرفها قاموس **ميريام ويبستر Merriam Webster** على أنها: "**معهد أو مؤسسة أو مجموعة علمية تقوم بإعداد البحوث العلمية وتقديم الأفكار والمعلومات والمشورة**"،[1] كما عرفها كل من ديان ستون **Diane Stone** ومارك غارنيت **Mark Garnett** في كتابهما المشترك: **خلايا التفكير عبر الدول: منهج مقارن** بأنها: "مجموعة من التنظيمات المستقلة نسبيا تحاول التأثير على السياسات الحكومية المنتهجة عن طريق الحجج العلمية"، وفي ذات السياق فقد حدد ستيفن باوتشر **Stephen Boucher** الأدوار الأساسية لخلايا التفكير وهي: تقديم الحلول للسلطات الحكومية، واقتراح السياسات العامة، والعمل على تحقيق المصلحة العامة.[2]

وفي ذات السياق، فإن غياب التخطيط من خلال خلايا التفكير في الجزائر، جعل هذه الأخيرة لا تعمل على انشاءها نظرا لمركزية اتخاذ القرار وعدم وجود رغبة لدى صانع القرار في الاعتماد عليها، ما جعل الجزائر تتذيل مراكز التصنيف العالمي في عدد خلايا التفكير، وهذا حسب تقرير الصادر سنة 2014 عن جامعة بنسلفانيا **Université of Pennsylvania** والتي تقوم بتصنيف خلايا التفكير في

[1]- Merriam Webster**, "think thank",** Accessed 30/05/2022 at: 12:54, **https://www.merriam-webster.com/dictionary/think%20tanks**

[2]- Pierre Lepetit, "**le rôle des think tanks,**" Accessed 30/05/2022 at: 12:54, **https://institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/noteple-thinktanks.pdf**

العالم، إذ تم إحصاء 9 خلايا تفكير في الجزائر في المقابل 1871 خلية في الولايات المتحدة الأمريكية؛[1] حيث تدل هذه الأرقام على عدم وجود رغبة لدى صانع القرار للأخذ بالبحوث التي تنتج على مستوى خلايا التفكير لتطوير السياسات العامة.

وتأسيسا على ما سبق؛ فإن تشجيع البحوث العلمية وخلايا التفكير سيسمح للنظام السياسي ببناء سياسات عامة راشدة ووفق أسس علمية مبينة على حقائق واقعية مما سيؤدي إلى تعزيز التنمية في مختلف أبعادها وإلى رفع نسب المشاركة السياسية.

رابعا: تعزيز مقاربة الأمن الإنساني كمدخل لترقية المشاركة السياسية وتجسيد منظومة الحكم الراشد

لقد ركز مفهوم الأمن القومي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية القرن العشرين، على **أمن الدولة** وكيفية حماية هذه الأخيرة لسيادتها من أي تهديد ذو طابع عسكري، لكن في ظل التحولات الكبرى التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن القومي يركز على **أمن الأفراد** وهذا عبر حماية الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي....إلخ.[2]

وفي ذات السياق، تُعد مسألة الأمن إحدى الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والجماعات، حيث أن الكل يسعى لتجنب الخوف والضرر والعيش في بيئة تعرف أمنا وسكينة، وعليه فإن تجسيد مقومات الأمن في أي دولة يحتاج لتبني نموذج **الأمن الإنساني (Human Security)**[3] كآلية لحماية حقوق الإنسان خاصة حقوق الجيل الأول مثل: الحقوق المرتبطة بالحريات والتي تشمل حق الحياة، عدم

[1] -Mc Gann, james G, **2019 Global Go To Think Tank Index Repport**, (United State: University of Pennsylvanie, 2019), p.45.

[2]- مراد لطاي، "الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة"، **مجلة دراسات والبحوث القانونية**، المجلد2، العدد3، (جوان 2017)، ص.160.

[3]- حيث خضع هذا المفهوم إلى عدة تعريفات أبرزها **تقرير التنمية البشرية** الصادر عن الأمم المتحدة" **هو التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف**"، أما باري بوزان **Barry Buzzan** فقد عرفه بأنه: **تحول من التركيز على الأمن القومي الذي يركز على القوة العسكرية إلى أمن الأفراد الذي يركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية**"، كما أن للأمن الانساني عدة أبعاد والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ **الأمن الاقتصادي؛**
- ✓ **الأمن الغذائي؛**
- ✓ **الأمن الصحي؛**
- ✓ **الامن البيئي؛**
- ✓ **الأمن المجتمعي؛**
- ✓ **الأمن السياسي.**

التعرض للتعذيب، المشاركة السياسية، حرية التعبير والرأي وحرية التفكير، الانضمام إلى الجمعيات والمشاركة في المظاهرات.

وعليه لا يمكن الحديث عن أمن إنساني في غياب حقوق الجيل الأول والتي هي الركيزة الأساسية في مسار بناء المؤسسات السياسية وتحديث السياسي، كما أن غياب الحريات والمشاركة السياسية الفاعلة معناه غياب مقومات الأمن الإنساني في أي دولة.[1]

وعلى الرغم من أن القوانين والدساتير الجزائرية تعمل على تكريس الأمن الإنساني خاصة في شقه السياسي وهذا ما يظهر من خلال **التعديل الدستوري لسنة 2020 في المادة 35** بأن الدولة تعمل على ضمان المساواة بين كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات؛ وهذا بإزالة كل المعيقات التي تمنعهم من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

وفي ذات السياق؛ فإن رغبة المؤسس الدستوري في تجسيد مقاربة الأمن الإنساني في شقه السياسي من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 لا يكفي بل يجب أن يرافقه احترام إرادة المواطنين في اختيار حُاكمهم ومنحهم الفرصة في المشاركة الفعلية في العملية السياسية باعتبار أن الأمن الإنساني في شقه السياسي يقوم على أسس الديمقراطية التشاركية والتعددية السياسية.

وعليه فإن توفير الأمن الإنساني في الجزائر وخاصة في الشق السياسي يحتاج إلى وجود مشاركة سياسية فاعلة والتي تسمح بانتخاب القيادة الراشدة لتولي الحكم والتي تكرس في برامجها تطوير السياسات الاقتصادية وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين مستويات التنمية الاجتماعية.

[1]- سلمى مشري، "الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: من الاقصاء والتهميش إلى التمكين"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد5، العدد10، (جوان 2018)، ص.52.

[2]- التعديل الدستوري لسنة 2020، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

خلاصة الفصل:

لقد هدفت الإصلاحات التي تبناها النظام السياسي على جعل المشاركة السياسية مقوما أساسيا في ترقية الحكم الراشد في الجزائر؛ وهذا عبر إقراره مجموعة من الآليات أهمها الديمقراطية التشاركية ونموذج البلدية الإلكترونية حيث تعمل هذه الآليات على ترقية دور المواطن في عملية صنع القرار والتأثير عليه على المستوى المحلي، لكن فشل مؤسسات التنشئة السياسية في بناء ثقافة سياسية مشاركة عطل من مساهمات المواطنين في الرقابة على العملية السياسية ورشادتها، كما عملت هذه الإصلاحات على تحفيز دافعية المواطنين للمشاركة السياسية عبر إقرار سياسيات تنموية تعمل على رفع من مستويات التنمية البشرية وتحقيق الاستقرار السياسي؛ لكن ارتفاع معدلات الفساد بشكل مطرد عبر استغلال النفوذ وتوزيع الريع لزبائن النظام السياسي؛ أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية في الجزائر؛ حيث أصبح المواطن لا يستفيد من الريع والتنمية؛ إذا لم يكن ضمن زبائن النظام السياسي، وبالتالي فإن هذا الوضع رسخ في أذهان المواطن أن العملية السياسية مجرد وسيلة للكسب الشخصي وأن تحسين مخرجات السياسات العامة ليس ضمن برامج النظام السياسي، كما تضمنت القوانين الانتخابية آليات جديدة لضمان نزاهة العملية الانتخابية وهذا تشجيعا للأحزاب السياسية والمواطنين لدخول الانتخابات؛ لكنها في نفس الوقت تضمنت آليات اقصائية مثل ما تعلق بوضع نصاب قانوني للتشرح.

وفي ذات السياق وما يمكن استخلاصه أن جهود النظام السياسي في تطوير مقاربة المشاركة السياسية كآلية لبناء الحكم الراشد من خلال سياسة الإصلاحات؛ تبقى محدودة وضعيفة وهذا راجع لوجود مجموعة من المعيقات أثرت بشكل كبير على خلق مواطن يؤمن بثقافة المشاركة في العملية السياسية والرقابة عليها.

وعليه فإن تجاوز هذه المعيقات وإعادة تفعيل الإمكانات الموجودة يتم عبر محاكاة النظام السياسي لنماذج رائدة في تفعيل المشاركة السياسية مثل: **الديمقراطية الإلكترونية التعاونية، الحوكمة المفتوحة،** والعمل كذلك على استعادة ثقة الناخبين وهذا عبر تبني آلية **التصويت الإلكتروني** التي من خلالها يمكن حماية أصوات الناخبين من التزوير، كما أن إعادة تفعيل المشاركة السياسية كمقاربة سياسية للوصول إلى ترقية مؤشرات الحكم الراشد؛ يتوقف على إعادة تفعيل أدوار فواعل المشاركة السياسية والحكم الراشد والعمل على جعل اهتمامات المواطن محور أي تغيير سياسي أو اجتماعي.

الفصل الرابع:

المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد في الجزائر: الإمكانات المتوفرة، المعيقات و استراتيجيات الترقية

-دراسة ميدانية-

تمهيد:

لقد أصبحت البحوث العلمية في عصرنا الحالي أحد أهم وسائل تطوير المجتمع وتحقيق التنمية؛ لما تقدمه هذه البحوث من حلول للمشاكل التي يعانيها الإنسان في محيطه، حيث تعمل البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية على البحث عن إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي يعانها الإنسان وتفسير الظواهر الاجتماعية وقياسها؛ وهذا باعتماد على مجموعة من الأسس والإجراءات العلمية التي وجب على الباحثين إتباعها بهدف الوصول إلى أهداف الدراسة وهذا استنادا على مجموعة من الأدوات البحثية لجمع المعلومات، حيث تعد **المقابلة** و**الاستبيان** أحد أهم مصادر المعلومات؛ إذ أن المقابلة تتيح الفرصة للمبحوث للتعبير الحر عن أفكاره وآرائه دون أي قيد أو شرط؛ ما سيمكننا من الحصول على نتائج دقيقة وتفسير الظاهرة محل الدراسة تفسيرا علميا، في حين أن الاستبيان بشقيه التقليدي والإلكتروني يعد اليوم أهم الوسائل في قياس الظواهر الاجتماعية والذي مكن العلوم الاجتماعية الانتقال من الدراسات الوصفية إلى الدراسات الكمية بالاعتماد على برامج متطورة والتي من خلالها نستطيع قياس أراء الجمهور وأبرزها اليوم: **برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS**؛ إذ سنتعمد على هذا برنامج بغية تحليل نتائج الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة، وهذا بهدف معرفة أرائهم حول موضوع المشاركة السياسية ودوره في ترقية مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق ولتحليل معطيات دراستنا الميدانية تحليلا شاملا، سنعالج هذا الفصل من خلال مبحثين وهما كتالي:

- **المبحث الأول: معالجة معطيات المقابلات والاستنتاجات المستخلصة منها**
- **المبحث الثاني: معالجة وتحليل معطيات الاستبيان واستخلاص النتائج**

المبحث الأول: معالجة معطيات المقابلات والاستنتاجات المستخلصة منها

تعتبر المقابلة من أهم المصادر الأولية للحصول على المعلومات فهي بذلك تساعد الباحث على الوصول إلى نتائج علمية تمكنه من تفسير الظاهرة محل الدراسة، وعليه سنقوم في هذه دراسة بإجراء مقابلات مع مدراء مخابر البحث في تخصص العلوم السياسية؛ بغية معرفة أرائهم حول موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد والمشاريع البحثية التي يقومون بها في هذا المجال، واستخلاص أهم الآليات التي يُمكن من خلالها أن تلعب المشاركة السياسية دورا هاما في عملية ترسيخ مقومات الرشادة في الجزائر.

المطلب الأول: المعلومات المتحصل عليها في إطار المقابلات مع مدراء المخابر البحثية

تتجه أغلب الدراسات في العلوم الاجتماعية اليوم إلى المزاوجة بين الدراسة النظرية والميدانية وهذا بغية فهم الظاهرة المدروسة أكثر والحصول على نتائج علمية، وعليه سنقوم خلال هذا الجزء بإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع مدراء مخابر البحث في العلوم السياسية؛ قصد إثراء دراستنا ومعرفة أهم النتائج البحثية التي وصلوا إليها.

أولا: مقابلة مع مدير مخبر "الدراسات السياسية والدولية" التابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو الأستاذ: عبد الوهاب عمروش

السؤل رقم (1):[1]

- هل المخبر الذي تشرفون عليه قام بدراسات بحثية حول موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد؟

الجواب: نعم لقد أشرف مخبرنا على عدة دراسات بحثية حول موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد وهذا من خلال تنظيم العديد من الأيام الدراسية والملتقيات الوطنية حول هذين الموضوعين، اضافة لوجود فرقة بحث خاصة أترئسها شخصيا تهتم بدراسة موضوع الحكم الراشد والموسومة ب: **دور الحكم الرشيد في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر 2015- 2030**.

[1] - **مقابلة مع الأستاذ الدكتور عبد الوهاب عمروش**، مدير مخبر الدراسات السياسية والدولية، قسم العلوم السياسية بودواو، يوم: 3 نوفمبر 2021 على الساعة 11:00، بمقر مخبر الدراسات السياسية والدولية على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو.

السؤل رقم (2):

- بعيدا عن نشاطكم البحثي وبالعودة إلى الواقع السياسي الجزائري، كيف تقيمون نسب المشاركة السياسية في الجزائر؟

الجواب: أرى شخصيا أن نسب المشاركة السياسية في الجزائر ضعيفة جدا؛ وهذا راجع لمجموعة من الأسباب وأهمها تمييع العملية السياسية، حيث ارتبط المنصب السياسي بالمصلحة الشخصية بدل المصلحة العامة؛ حيث لاحظنا أن الانتخابات التي نظمت في عهد الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة كانت انتخابات شكلية ومحسومة ولم تسمح ببروز نخب جديدة بل كرست لمنطق الانغلاق السياسي ومنح الأغلبية في تسيير المجالس المنتخبة لأحزاب المولاة في كل مرة، اضافة لانتشار ظاهرة دخيلة على الممارسة السياسية وهي تزاوج المال والسياسية وهذا من خلال ترأس رجال الأعمال القوائم الانتخابية خاصة التشريعيات طمعا في الحصانة البرلمانية وليس لرفع انشغالات المواطنين كما هو معمول به في كل دول العالم؛ مما أضر بصورة العملية السياسية عامة والانتخابات خاصة، اضافة لعامل أخر وهو أن العملية السياسية في الجزائر موجهة من طرف النظام السياسي، في حين تبقى باقي الفواعل الأخرى وخاصة المعارضة السياسية مجرد "ديكور" في الواجهة لا تستطيع التأثير أو التغيير ولو جزء بسيط من السياسيات المنتهجة من طرف النظام السياسي، كما أن تردي الظروف الاجتماعية من خلال انتشار البطالة وارتفاع معدلات الفقر والحرمان أدى لعدم اهتمام المواطن بالعملية السياسية ما أفقد الثقة بالمسؤولين السياسين الذين بقوا في مناصبهم دون تغيير الواقع الاجتماعي للمواطن الجزائر، إذ تشير أغلب الدراسات اليوم بأن المحرك الأساسي للمشاركة السياسية هو وجود معدلات مقبولة من تنمية الاقتصادية والبشرية.

السؤل رقم (3):

- هل ترون أن المشاركة السياسية في شكلها غير تقليدي أكثر فعالية من المشاركة في شكلها التقليدي؟

الجواب: نعم شخصيا أرى أن المشاركة السياسية في شكلها غير التقليدي من خلال المشاركة في تنظيم المسيرات والمظاهرات فعالة وجد مؤثرة على الحياة السياسية وأبرز دليل على هذا ثورات الربيع العربي التي استطاعت إزاحة حكومات وتغييرها، والجزائر كغيرها من الدول العربية يعتمد مواطنوها على تنظيم المسيرات والمظاهرات للتعبير عن مواقفهم السياسية وهذا بحكم أن ممثليهم على مستوى المجالس

المنتخبة لا يؤدون دورهم في ايصال الانشغالات والمشاكل الحقيقة التي يعاني منها مواطنوهم؛ مما دفع بأغلبهم لتنظيم مسيرات واضرابات واحتجاجات كوسيلة ضغط على الحكومة؛ حيث أن بعض هذه المسيرات والمظاهرات استطاعت تغيير: ولاة، رؤساء دوائر، وزراء .....إلخ مما يدل على قوة تأثيرها على صانع القرار في الجزائر، كما استطاعت هذه المسيرات الفئوية أن تنظم نفسها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتحدد نفس المطالب ونفس التاريخ للمطالبة بمزيد من الحريات والعدالة الاجتماعية وإيقاف مظاهر الفساد وهذا من خلال ما اصطلح عليه **بالَحراك الشعبي** والذي من خلاله تم توقيف ترشح الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة ومحاسبة المسؤولين السياسيين المتورطين في قضايا فساد وتبديد المال العام.

السؤال رقم (4):

- ما هي أبرز الفواعل التي ترونها فعلا مؤثرة على أشكال ونسب المشاركة السياسية في الجزائر؟

الجواب: حسب رأي هناك عدة فواعل تؤثر على نسب وأشكال المشاركة السياسية في الجزائر بدرجات متفاوتة، وعليه سأحدد لك تراتبيا الفاعل الأقوى إلى الأقل تأثيرًا وهذا وفق ما يلي:

<u>أولا</u>: الأحزاب السياسية: إذ اعتبر أن الأحزاب السياسية هي الفاعل الأكثر تأثيرا على نسب وأشكال المشاركة السياسية في الجزائر وهذا راجع للدور القوي الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تسيير المجالس المنتخبة؛ حيث أن نجاح الأحزاب السياسية في تسيير هذه المجالس سيكون له الأثر الإيجابي في رفع نسب المشاركة السياسية وإعادة الثقة بين المسؤولين والمواطنين، في حين أن فشلها في تسيير المجالس المنتخبة سيكون له الأثر السلبي والذي يظهر في فقدان الثقة بين المواطنين ومنتخبيهم مما يؤدي إلى التقليل من نسب المشاركة السياسية، وبالعودة للحالة الجزائرية أرى أن أحزاب المولاة أو أحزاب السلطة وخاصة حزب جبهة التحرير الوطني هو أكثر الأحزاب تأثيرا على الحياة السياسية وهذا راجع لقوة انتشار الحزب، إذ أنه متواجد في 48 ولاية من وجهة، ومن جهة أخرى يستمد هذا الحزب قوة تأثيره من الشرعية التاريخية حيث ارتبط اسم جبهة التحرير الوطني بالكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي والذي أكسب الحزب تعاطفا سياسيا مع مختلف مكونات المجتمع خاصة فئة الشيوخ؛ مما مكنه من تحقيق الأغلبية في مختلف المواعيد الانتخابية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

<u>ثانيا</u>: الإعلام: اعتبر كذلك الإعلام فاعلا أساسيا في العملية السياسية وهذا نظرا لقوة تأثير الإعلام على الجمهور واتجاهات الرأي العام وهذا إما بالدعوة إلى المشاركة أو مقاطعة أي نشاط سياسي، إذ نلاحظ في الوقت الراهن بروز **الإعلام الجديد** وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أهم وسائل

المشاركة السياسية في طابعها الرقمي وهو ما اصطلح عليه اليوم **بالمشاركة الإلكترونية** والتي تسمح بمشاركة أكبر عدد من المواطنين في صناعة القرار والتأثير عليه؛ وهذا بالاعتماد على مجموعة من الوسائل التكنولوجية، كما أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي نافذة لمختلف الايديولوجيات لتعبير عن مواقفها السياسية دون أي قيد أو شرط عَكْسْ ما كان عليه سابقا، كما مكنت هذه المواقع مستعمليها من المشاركة في الحياة السياسية من خلال تنظيم حملات سياسية افتراضية، حملات مقاطعة للعملية الانتخابية، تنظيم حركات احتجاجية، اعتصامات، مظاهرات شعبية....الخ، إذ أصبحت هذه مواقع وسيلة قوية للضغط من طرف مؤثري ورواد مواقع التواصل الاجتماعي والمدونون على السياسيات التي تنتهجها الحكومة.

ثالثا: المؤسسة العسكرية: اعتبر المؤسسة العسكرية كذلك فاعلا أساسيا في العملية السياسية وتوجيه مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث تدخلت هذه المؤسسة في العملية السياسية بشكل مباشر في التسعينات بإيقافها المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية والتشريعية، كما تدخلت هذه المؤسسة أيضا في فترة **الحَراك الشعبي الذي انطلق يوم 22 فيفري2019** وهذا من خلال دعوة قائد الأركان الراحل أحمد قايد صالح الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة إلى الاستقالة وتطبيق نص المادة 102 من التعديل الدستوري لسنة 2016، وأيضا من خلال دعوته للهيئة الناخبة وهو الأمر الذي من المفترض أن يقوم به رئيس الدولة الراحل عبد القادر بن صالح.

السؤل رقم (5):

- هل تعتقدون أن المشاركة السياسية قادرة على تغيير الواقع السياسي الجزائري؟

الجواب: لا أعتقد أن المشاركة السياسية في الوقت الراهن قادرة على تغيير الواقع السياسي في الجزائر وهذا نظرا لتداخل مجموعة من الظروف السياسية وأهمها حسب رأي عدم وجود إرادة حقيقة في التغيير ومنح فرصة للأجيال الجديدة في إدارة الشأن العمومي وتسيير المجالس المنتخبة.

السؤل رقم (6):

- كيف تقيمون جهود الجزائر في تطبيق نظام الحكم الراشد خاصة في شقه السياسي؟

الجواب: ما يمكن قوله أولا أن الجزائر قامت بمجهود كبير جدا في تطبيق فلسفة الحكم الراشد في تسيير شؤون الحكم؛ وهذا عبر استحداث مجموعة من المؤسسات والقوانين التي تعمل على تطبيق

توصيات الأمم المتحدة بشأن الحكم الراشد ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، إلا أني أرى أننا مازلنا بعيدين كل البعد عن التطبيق الحقيقي لمسار لحكم الراشد خاصة في جانبه السياسي، إذ أن انتقالنا من الحكم غير راشد إلى الحكم الراشد يحتاج إلى مجموعة من الضوابط السياسية الواجب احترامها وأبرزها: الابتعاد عن الضبابية وتكريس الشفافية في مختلف التعاملات، منح استقلالية أكبر للعدالة وتمكينها من تفعيل أدوات الرقابة والمساءلة للحد من انشار الفساد.

السؤل رقم (7):

- أشارت إحصائيات **البنك الدولي** إلى انخفاض مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2020 بما تفسرون ذلك؟

الجواب: يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى الانتشار المطرد لمظاهر الفساد في الجزائر وعدم قدرة السلطة القضائية على التدخل في الوقت المناسب للحد من الفساد ومخاطره على الاقتصاد الوطني، إذ أن السلطة القضائيةحسب رأي مازلت تحتاج مزيدا من الاستقلالية خاصة عن السلطة التنفيذية حتى ذ ُمكنها من مكافحة الفساد بجميع اشكاله.

السؤل رقم (8):

- لقد قام النظام السياسي الجزائري بعد 2011 بإصلاحات متعددة الجوانب هدفها الأساسي رشادة القرار السياسي وتحسين نسب المشاركة السياسية، ففي رأيكم ما هي أبرز الإمكانات التي يمكن للمواطن أن يعتمد عليها في التأثير على عملية صنع القرار خاصة على المستوى المحلي؟

الجواب: أبرز هذه الإمكانات حسب رأي هي: **الديمقراطية التشاركية** والتي ستمكن المواطنين من مراقبة ومتابعة مختلف التطورات التي تحدث في محيطهم المحلي؛ حيث ستجعل منهم فاعلا أساسيا في صناعة القرار المحلي.

السؤل رقم (9):

- حسبكم، ما هي أبرز المعيقات التي تقف دون أن تكون للمشاركة السياسية أدوار مساهمة في ترقية مؤشرات الحكم الراشد؟

الجواب: أبرز المعيقات التي يمكن أن تؤثر على المشاركة السياسية كمدخل لبناء الحكم الراشد حسب رأي متعددة الجوانب ومنها المعيقات السياسية وأبرزها: التضييق على العمل الحزبي والسياسي،

وكذلك عدم وجود مجتمع مدني حقيقي ومستقل فأبرز منظمات المجتمع المدني تابعة للسلطة وأكثر من ذلك فإن أغلب هذه المنظمات تبحث عن الريع بدل النشاط في القضايا التي تهم الأمة وخاصة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية؛ حيث أنها تنشط أكثر في القضايا ذات الطابع الاجتماعي وليس ذات الطابع السياسي، وعليه أرى أن هذه المنظمات مازلت تحتاج إلى مراجعة أدوراها في المجتمع وتحيين أنشطتها بما يخدم الأمة والصالح العام، اضافة إلى المعيقات الثقافية والتي لها الدور الرئيسي في عدم وجود نخب حقيقة تعبر عن المطالب المجتمعية حيث أن طبيعة الثقافة المنتشرة في بعض المناطق الداخلية في الوطن مازالت تكرس لمنطق الانتماءات العشائرية وما نسميه "**بالعروشية**" حيت أنه وبمجرد ترشح شخص ينتمي لنفس العرش يتم تزكيته ودعمه في الانتخابات دون الاطلاع على قدراته العملية وكفاءته؛ مما يؤدي لوجود أشخاص غير أكفاء في مراكز صنع القرار والذي ينتج عنه ضعف المؤسسات السياسية وعدم مقدرتها على تلبية مطالب المواطنين، أما المعيقات الاجتماعية والتي أرى أنها متمثلة في غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروة والانتشار الرهيب لمظاهر الفقر وتراجع القدرة الشرائية للمواطن الجزائر، إضافة لانتشار البطالة لدى فئة الشباب وخاصة حاملي الشهادات العليا، كلها عوامل سلبية تعرقل من مساهمة المواطن في العملية السياسية.

وعليه فإذا أردنا أن نفعل المشاركة السياسية وجب علينا توفير بيئة سياسية مناسبة للمشاركة السياسية أولاً، وثانيًا رفع معدلات التنمية والنمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

السؤل رقم (10):

- هل تقترحون استراتجيات جديدة مطبقة في دول غربية نستطيع محاكاتها في الجزائر والتي من خلالها يمكن للمشاركة السياسية أن تكون عاملا أساسيا في ترقية مؤشرات الحكم الراشد؟

الجواب: شخصيًا أنا لست مع الحلول التي تأتي من الدول الأخرى لأن لكل دولة بيئتها وظروفها وتاريخها الخاص الذي يختلف عنا، وبالتالي فإن نجاح تجربة في بيئة لا يعني نجاحها في بيئة أخرى، ولهذا أنا مع اعتماد استراتجيات نابعة من بيئتنا والتي تكون منسجمة مع تاريخنا وعداتنا وتقاليدنا، وعليه فأنا أقترح تفعيل المؤسسات التقليدية مثل: الجمعيات الدينية، والزوايا وتاجماعت في منطقة القبائل فهي أحسن نماذج للمشاركة المجتمعية الهادفة، حيث أن الفرد في مجتمعنا لدية الولاء لهذه المؤسسات التقليدية أكثر من المؤسسات الحديثة، إذ أن الآليات التي تعمل بها هذه المؤسسات أكثر عدالة وفعالية على جميع

المستويات؛ فلهذا فأنا أقترح تدعيم هذه المؤسسات باعتبارها مدارس يتعلم فيها الفرد قيم الوطنية والقيم الدينية والأخلاقية التي تؤهله للمشاركة الفاعلة في مجتمعه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

السؤل رقم (11):

- **أخيرا**؛ هل ترون أن المشاركة السياسية مستقبلا قادرة على تحسين نسب مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر؟

الجواب: مستقبلا أرى أن هناك إمكانية لأن تكون للمشاركة السياسية أدوار مساهمة في تعزيز مقومات الحكم الراشد في الجزائر؛ نظرا للوعي الكبير لشبابنا اليوم بأهمية المشاركة السياسية وتغيير الواقع المعاش، إذ أن أغلب الشباب الجزائري وبفضل مواقع التواصل الاجتماعي أصبح مُطلعا على نماذج الدول الغربية في إدارة بلدانهم ويريدون تطبقيها في وطنهم بما يخدم الصالح العام، وعليه فأنا جد متفاءل بوصول الجزائر لنسب مقبولة من المشاركة السياسية والحكم الراشد.

ثانيا: مقابلة مع مدير مخبر " البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي" التابع للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الأستاذة: إبستام أوعشرين

السؤل رقم (1):[1]

- هل المخبر الذي تشرفون عليه قام بدراسات بحثية حول موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد؟

الجواب: أكيد لأن المخبر الذي أشرف عليه يتهم بالسياسة العامة والتنمية وهذين الموضوعين جد مرتبطين بالمشاركة السياسية والحكم الراشد، إذ لا يمكن الحديث عن سياسية عامة ذات جودة دون مشاركة سياسية واسعة والتي لها المساهمة في اتخاذ القرارات العقلانية والراشدة، كما يَظم مخبر " **البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي**" فرق اهتمت تحديدا بمواضيع المشاركة السياسية والحكم الراشد ومنها:

- **فرقة التحديات السسيوثقافية وتأثيرها على دول المغرب العربي.**
- **فرقة سياسات الأمن الغذائي في الجزائر.**

[1] - **مقابلة مع الدكتورة إبتسام أوعشرين**، مدير مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يوم: 3 جانفي 2022 على الساعة 13:00، بمقر مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

ومن خلال هاتين الفرقتين فقد قمنا بعدة أنشطة علمية ومن بينها: الملتقيات بنوعيها الوطنية والدولية، والأيام الدراسية، والندوات العلمية، حيث تناولنا القضايا التي لها صلة مباشرة بموضوع المشاركة السياسة والحكم الراشد مثل: قضايا التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

السؤل رقم (2):

- بعيدا عن نشاطكم البحثي وبالعودة إلى الواقع السياسي الجزائري، كيف تقيمون نسب المشاركة السياسية في الجزائر؟

الجواب: يمكن أن نقيم نسب المشاركة السياسية في الجزائر من خلال توصيفها بأنها نسب جد متدنية، وهذا راجع لعدة عوامل والتي سأحددها لك تبعا لترتيب التالي:

❖ **العوامل المرتبطة بالجانب السياسي:**

حيت أن طبيعة النظام السياسي القائم على احتكار عملية صنع القرار السياسي وعدم إشراك الفواعل السياسية في العملية السياسية أدى لتراجع نسب المشاركة السياسية؛ حيث أن احتكار آليات صنع القرار عامل مثبط لمشاركة النخب والمواطنين في العملية السياسية وهذا نتيجة عِلمهم أن هذه العملية غير تشاركية بل تخضع لسلطة النظام السياسي.

❖ **العوامل المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية:**

وهنا يمكن أن أوضح لك نقطة جد مهمة وهي أن هناك فشل في عملية التنشئة الاجتماعية للمواطن الجزائري وخلل في عملية بناء المواطن؛ ما أدى لوجود مواطنين لا يساهمون في العملية السياسية ولا يهتمون بها، وهذا راجع لفشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أرى أنها لم تؤدي أدوراها بشكل جيد في إعداد مواطن يؤمن بفكرة المواطنة من خلال تأديته لمختلف واجباته اتجاه وطنه ومنها واجب المشاركة في العملية الانتخابية على سبيل الذكر وليس الحصر.

❖ **العوامل المرتبطة بالجانب التاريخي:**

وأقصد بهذا الجانب أن هناك تعود من المواطنين على العزوف عن الحياة السياسية منذ الاستقلال نتيجة بقاء نفس الممارسات السياسية من طرف النظام السياسي في تسييره لشؤون الدولة والحكم ما أفقد الثقة بين المواطن وحُكامه.

السؤل رقم (3):

- هل ترون أن المشاركة السياسية في شكلها غير تقليدي أكثر فعالية من المشاركة في شكلها التقليدي؟

الجواب: ما نعنيه بالشكل التقليدي هو الموسمية حيث يرتبط بالاستحقاقات الانتخابية من حملات انتخابية واقتراع، وحتى من هذا الجانب لا تكون النسب مقبولة، إلا ما تعلق بالانتخابات المحلية؛ حيث يميل فيها الناخب للتصويت على المترشحين بناءً على الولاءات القبيلة والعصبية والعشائرية على حساب البرامج الانتخابية، ونتيجة ذلك تكون مخرجات العملية الانتخابية رؤساء مجالس شعبية بلدية وولائية يفتقرون لأدنى معايير الكفاءة والمهنية؛ ما سيجعل من تحقيق الرشادة على المستوى المحلي أمرا مستحيلا.

وعليه وما يمكن استنتاجه بأن المشاركة السياسية في شكلها التقليدي أقل فعالية من المشاركة في شكلها غير التقليدي؛ وهذا راجع لقوة تأثير الاحتجاجات والعصيان المدني مقارنة بحجم تأثير المشاركة في العملية السياسية والانتخابية عبر آلية التصويت والترشح للمجالس المنتخبة.

السؤال رقم (4):

- ما هي أبرز الفواعل السياسية التي ترونها فعلا مؤثرة على أشكال ونسب المشاركة السياسية في الجزائر؟

الجواب: يبقى الفاعل الرسمي ممثلا في النظام السياسي ومكوناته أكثر الفواعل تأثيرا في العملية السياسية ومخرجاتها، بحكم امتلاكهم للموارد المالية والإمكانيات المادية، إذ تبقى قدرتهم على التعبئة كبيرة جدًا خاصة أثناء المواعيد الانتخابية.

فالنظام السياسي يبقى الداعم الأكبر لأحزاب الموالاة وهذا بمنحها تسهيلات لنشاطاتها السياسية وبالمقابل فإن هذه الأحزاب تعمل على تنفيذ أجندة النظام السياسي وتدافع عن قراراته في المجالس المنتخبة، كما يستمد النظام السياسي قوته واستمراره كأبرز الفواعل المؤثرة على العملية السياسية من خلال سيطرته على وسائل الإعلام خاصة الإعلام التقليدي حيث يقوم بتوجيهه بما يتوافق مع طرحه السياسي، إضافة لسيطرته على المؤسسات غير رسمية الممثلة في المجتمع المدني (النقابات العمالية، الاتحادات، الرابطات....الخ) والتي تستعمل كأدوات للدعاية الانتخابية أو تستعمل كآليات لاختراق العمل المدني وتوجيهه بما يخدم استمرار النظام السياسي.

السؤل رقم (5):

- هل تعتقون أن المشاركة السياسية قادرة على تغيير الواقع السياسي الجزائري؟

الجواب: شخصيا وبكل تأكيد أرى أن المشاركة السياسية قادرة على تغيير الواقع السياسي الجزائري، فكلما توسعت دائرة المشاركة السياسية أنتجت لنا وعيا لدى المواطن بأن لديه القدرة على التأثير في العملية السياسية ومخرجاتها، حيث وجب على المواطن أن يشارك في العملية السياسية من خلال العضوية في مختلف الجمعيات والنقابات والأحزاب، وأن يكون نشطًا في المجال السياسي وبصفة مستمرة طوال السنة، إذ أن هذه المشاركة ستجعل عملية التغيير تخضع لإرادة المواطن وليس لتوجهات النظام السياسي.

أما قضية العزوف السياسي في الجزائر فهي نتيجة حتمية لعدم إيمان المواطن بدوره السياسي نتيجة انتشار الثقافة الرعوية، وعليه وجب أن نغيير هذه الثقافة بالتحسيس بأهمية الممارسة المدنية والمشاركة المجتمعية حتى نتمكن من أن ننشأ جيلا متشبعا بقيم المواطنة عندها سنتمكن من أن نغير الثقافة الرعوية إلى ثقافة مشاركة.

السؤل رقم (6):

- كيف تقيمون جهود الجزائر في تطبيق نظام الحكم الراشد خاصة في شقه السياسي؟

الجواب: لازالت جهود الجزائر غير كافية وبعيدة عن تطلعات المواطنين والتوصيات الدولية، فالحكم الراشد لا يرتبط بالنصوص القانونية والدستورية، إذ لا يكفي سن القوانين والتشريعات دون أن يكون لها تأثير في الواقع، وعليه فإن الحكم القائم على الرشادة السياسية هو محصلة وجود إرادة سياسية فعلية مبنية عن قناعة سياسية تمارسها السلطة ثم يتبناها المجتمع، فتصبح سلوكًا سياسيا يتحول لعرف اجتماعي مستديم.

السؤل رقم (7):

- أشارت احصائيات **البنك الدولي** إلى انخفاض مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2020 بما تفسرون ذلك؟

الجواب: يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى سببين وهما كتالي:

أولاً: مؤشرات البنك الدولي هي مؤشرات وضعت وفق معطيات وخلفيات مسيسة وتخضع لاعتبارات معينة تهيمن عليها القوى الغربية اللبيرالة، لكن ذلك لا يعني أن وضعية الحكم الراشد في الجزائر جيدة، وهذا الأمر كنا قد أشرنا إليه من خلال السؤال السابق.

ثانيا: أكيد أن الواقع يبين وباعتراف السلطات الرسمية أن حيز الفساد في تزايد، وأن أداء المؤسسات السياسية ضعيف جدا، كما أن العراقيل البيروقراطية لازالت تحول دون تحقيق الاقلاع الاقتصادي، يضاف لها وضعية الإعلام والمجتمع المدني والأحزاب السياسية التي تشهد أنشطتها تضيقا واضحا، فضلا عن عدم احترام النظام السياسي للحريات الأساسية، من بينها الحق في التظاهر السلمي والذي تم تقيد أكثر بعد فترة الَحراك الشعبي.

السؤل رقم (8):

- لقد قام النظام السياسي الجزائري بعد 2011 بإصلاحات متعددة الجوانب هدفها الأساسي رشادة القرار السياسي وتحسين نسب المشاركة السياسية، ففي رأيكم ما هي أبرز الإمكانات التي يمكن للمواطن أن يعتمد عليها في التأثير على عملية صنع القرار خاصة على المستوى المحلي؟

الجواب: حسب رأي سأعدد لك جملة من الوسائل التي يمكن للمواطن أن يعتمد عليها من أجل المساهمة في رشادة القرار المحلي وأهمها ما يلي:

1) الاهتمام بالشأن المحلي ومعرفة حدود وصلاحيات الجماعات المحلية؛

2) الاطلاع على مختلف القوانين التي تنظم عمل الجماعات المحلية؛

3) المشاركة في الاجتماعات الدورية للمجالس المنتخبة باعتبار أن القانون يتيح ذلك؛

4) الرقابة الدائمة عبر كتابة التقارير للسلطات المركزية والوصاية، وإخطار الصحافة في حال وجود شبهات فساد من خلال استغلال المنتخبين المحليين لمناصبهم السياسية لأغراض خاصة؛

5) المشاركة في الجمعيات المحلية وتنظيم المطالب وترتيبها حسب الأولويات ورفعها لصناع القرار.

السؤل رقم (9):

- حسبكم، ما هي أبرز المعيقات التي تقف دون أن تكون للمشاركة السياسية أدوار مساهمة في ترقية مؤشرات الحكم الراشد؟

الجواب: حسب رأي فإن أبرز هذه المعيقات يمكن تلخصيها في ثلاث نقاط أساسية وهي كتالي:

أولًا: غياب الإرادة السياسية في جعل المشاركة السياسية عاملا مساهما رشادة الحكم من خلال احتكار صناعة القرار من طرف النظام السياسي وإقصاءه للفواعل الأخرى.

ثانيًا: استقالة المواطن من العمل السياسي وهذا نتيجة وجود بيئة غير محفزة على المشاركة السياسية.

ثالثًا: انتشار الفساد بشكل متزايد في جميع مؤسسات الدولة؛ وهو الأمر الذي عمق الهوة بين هذه المؤسسات والمواطنين وانعكس سلًبا على دافعيتهم نحو المشاركة السياسية.

السؤل رقم (10):

- هل تقترحون استراتجيات جديدة مطبقة في دول غربية نستطيع محاكاتها في الجزائر والتي من خلالها يمكن للمشاركة السياسية أن تكون عاملا أساسيا في ترقية مؤشرات الحكم الراشد؟

الجواب: أفضل إستراتجية حسب رأي أن تتبنى الجزائر مفهوم الرقمنة، فهذه الأخيرة تؤدي إلى شفافية التعاملات وإلغاء الحواجز البيروقراطية؛ إذ من خلالها سيتكمن المواطنون من معرفة مختلف الإجراءات التي يقوم بها النظام السياسي والتي ستمكنهم من مراقبتها، ومساءلته حول أي سياسية يقوم بها.

السؤل رقم (11):

- **أخيرا**؛ هل ترون مستقبلا أن المشاركة السياسية قادرة على تحسين نسب مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر؟

الجواب: في حال تم الاعتماد على المقترحات المشار إليها سابقا أعتقد أن المشاركة السياسية قادرة على تحسين نسب مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر، فالديمقراطيات الحديثة ترتكز على التشاركية المجتمعية في بناء الحكم الراشد، إذ لا يمكن الوصول إلى رشادة الحكم دون الانفتاح على المجتمع، ودون تفعيل المواطنة والتي من مقوماتها المشاركة السياسية الفعالة.

المطلب الثاني: الاستنتاجات المستخلصة من المقابلات مع مدراء المخابر البحثية

إن أي مقابلات تحتاج إلى تحليل مضامينها واستخلاص الاستنتاجات العلمية منها، إذ سنركز في هذا الجزء على أهم الاستنتاجات التي استخلصها الباحث من خلال مقابلته مع مدير مخبر **"الدراسات السياسية والدولية" الأستاذ: عبد الوهاب عمروش**، ومدير مخبر **"البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي" الأستاذة: إبستام أوعشرين.**

حيث استخلص الباحث من خلال المقابلات التي أجراها مع مدراء المخابر، جملة من الاستنتاجات والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. يوجد اهتمامات بحثية لتطوير المشاركة السياسية والوصول إلى الحكم الراشد؛ وهذا بحكم وجود عدة فرق بحث تابعة لكل من مخبر **"الدراسات السياسية والدولية"** ومخبر **"البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي"**، إذ عملت هذه الفرق البحثية على تنظيم عدة لقاءات علمية هدفها ترقية المشاركة السياسية والحكم الراشد.
2. ترجع أسباب انخفاض المشاركة السياسية في الجزائر، إلى جملة من الأسباب المتداخلة ومنها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، لكن أكثر هده الأسباب تأثيرا على نسب المشاركة السياسية هي الأسباب السياسية المتعلقة بطبيعة الممارسات السياسية التي يقوم بها النظام السياسي وآليات إدارته لشؤون الحكم، حيث عمل على توجيه العملية السياسية بما يخدم بقاءه في الحكم أطول مدة؛ مما أدى لتميع العملية السياسية وأفقدها قيمتها، كما كرست هذه الممارسات السياسية على جعل المعارضة السياسية مجرد **"ديكور"** في الواجهة لا تستطيع التأثير أو التغيير ولو جزء بسيط من السياسيات المعتمدة من طرف النظام السياسي، كما جعلت من تأثير المنتخبين المحليين جد محدود وهو الأمر الذي ساهم في جعل المواطنين لا يهتمون بالعملية السياسية ومخرجاتها ولا يشاركون في التأثير على عملية صنع القرار السياسي والسياسات الحكومية المنتهجة.
3. إن المشاركة السياسية في الجزائر بشكلها التقليدي مثل: الانتخابات، الترشح للمناصب السياسية والإدارية غير فعالة وتأثيرها محدود على العملية السياسية مقارنة مع المشاركة غير التقليدية والمتمثلة في: المظاهرات والمسيرات التي لها الأثر الكبير في تغيير

السياسيات الحكومية، وعليه فإن إقرار بأن المشاركة التقليدية أقل تأثيرًا من المشاركة غير التقليدية هو دليل على ضعف المنتخبين والمؤسسات المنتخبة وهو ما يفسر لنا كثرة الاحتجاجات في الجزائر؛ والتي يرى فيها المواطنون الآلية الأكثر نجاعة في تحصيل الحقوق وتعديل مخرجات السياسات العامة.

4. تعتبر الفواعل التي يتحكم فيها النظام السياسي أكثر الفواعل تأثيرًا على العملية السياسية ونسب المشاركة السياسية في الجزائر، حيث نجد بعضها يؤثر بشكل علني ومباشر في العملية السياسية، والبعض الأخر يؤثر بشكل خفي وغير مباشر في العملية السياسية، وعليه يمكن تحديد تأثير هذه الفواعل كما يلي:

الفواعل المؤثرة بشكل علني ومباشر في العملية السياسية:

أحزاب السلطة: والتي تعمل على تنفيذ البرامج والسياسات الحكومية التي يقرها النظام السياسي، كما تعمل على التعبئة السياسية والتجنيد السياسي لصالح النخب الحاكمة.

الإعلام الحكومي والخاص التابع للنظام السياسي: حيث يعمل على الدعاية للنظام السياسي خاصة في المواعيد الانتخابية؛ إذ يساند مترشحي هذا الأخير ويدعوا بالتصويت عليهم، كما يعمل على بناء صورة ذهنية ايجابية عن النشاطات الحكومية، ويروج لمختلف السياسيات الحكومية بأنها سياسية راشدة وعقلانية، وبالتالي وجب مساندتها.

مؤسسات المجتمع المدني التابعة للنظام السياسي: تعمل هذه المؤسسات على مساندة قرارات السلطة والدعاية لها، كما تعمل على التعبئة السياسية خاصة في الأيام الانتخابية وهذا بدعم مترشحي النظام السياسي والتصويت عليهم.

الفواعل المؤثرة بشكل خفي وغير مباشر على العملية السياسية:

المؤسسة العسكرية:

يُعد تأثير المؤسسة العسكرية في التعاملات السياسية يكون غير ظاهر، وهذا بحكم أن الدستور الجزائري حدد مهام المؤسسة العسكرية ولم يمنحها حق التدخل في الشؤون السياسية، وبالتالي فلا يمكن لها أن تؤثر في العملية السياسية، إضافة لعامل أخر وهو أن النظام السياسي الجزائري بنص الدستور هو نظام ديمقراطي ومن أُسس الأنظمة الديمقراطية فصل العسكري عن ممارسة الأعمال السياسية.

كما يوجد بعض الفواعل المستقلة والمؤثرة بشكل كبير على العملية السياسية وفي نسب المشاركة السياسية، ومن أهمها وسائل الإعلام الجديد وخاصة **مواقع التواصل الاجتماعي** التي يستخدمها أغلبية الشباب الجزائري في التعبير عن أفكارهم وأرائهم لِلُمطالبة بتعديل بعض السياسات الحكومية أو إقالة مسؤول سياسي أو مقاطعة الانتخابات.

5. ترتبط قدرة المشاركة السياسية في تغيير الواقع السياسي الجزائري؛ بمدى توفر الإرادة السياسية للنظام السياسي ورغبته في وجود مشاركة سياسية مجتمعية واسعة تستطيع التأثير على السياسيات العامة الحكومية وصناعة القرار.

6. عدم فعالية القوانين والمؤسسات المستحدثة لترقية الحكم الراشد في الجزائر، راجع لوجود جملة من المعيقات والتي يمكن تحديدها كما يلي:

- غياب الإرادة السياسية في تجسد الحكم الراشد ميدانيا وبقاءه مجرد طرح نظري فقط؛
- انعدام الشفافية في مختلف التعاملات؛
- وجود عدالة غير مستقلة مما أدى لعدم قدرتها على تفعيل أدوات الرقابة والمساءلة السياسية.

7. يُفسر انخفاض مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2020؛ لوجود جملة من الأسباب، وأهمها الفساد والذي انتشر بشكل كبير في مؤسسات الدولة حيث أصبح من أهم صفات النظام السياسي الجزائري، كما أن انتشاره أدى لإهدار المال العام واستنزاف الموارد الطبيعة الناضبة بشكل غير عقلاني.

8. إن مشاركة المواطن عبر الديمقراطية التشاركية في صناعة القرار المحلي ورقابته من أهم مداخل الإصلاح السياسي والوصول إلى تفعيل نموذج الحكم الراشد.

9. إن تعطيل أدوار المشاركة السياسية في ترقية مؤشرات الحكم الراشد راجع لجملة من الأسباب السياسية والمتمثلة في تضيق النظام السياسي على نشاط الصحافة والجمعيات والأحزاب السياسية، حيث أن هذه الفواعل لم تستطع القيام بأدوارها في التجنيد والتعبئة السياسية للمواطنين وتحسيسهم بأهمية العمل السياسي ودوره في رشادة القرارات، اضافة لتكريس النظام السياسي الجزائري لثقافة التبعية والخضوع كثقافة سياسية تتحكم في السلوك السياسي للمواطنين من أجل توجيه العملية السياسية وعدم وجود معارضة شعبية

لقرارته، كما أن انتشار الفساد أفقد المواطنين الثقة بمؤسسات الدولة ومنتخبيهم وهو الأمر الذي انعكس على ابتعادهم عن العملية السياسية التي أصبحوا يرون بأنها عامل لزيادة الثروة وتحقيق المصلحة الخاصة بدل المصلحة العامة، إضافة لغياب التنمية والعدالة الاجتماعية؛ والتي أدت لتعميق الهوة بين المواطن والحكومة وهو ما يفسر لنا كثرة الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

10. الانتقال إلى نموذج الإدارة الإلكترونية والمواطنة من أهم المداخل التي يمكن من خلالها تطوير المشاركة السياسية وجعلها أداة مساهمة في ترقية الحكم الراشد، حيث ستسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة مختلف التعاملات التي يقوم بها النظام السياسي في الشق السياسي والاقتصادي مما سيسمح بالرقابة عليها وتقويمها، أما المواطنة وتفعليها سيجعل من المواطنين يشاركون في العملية السياسية وينخرطون في العمل السياسي بل وأكثر من ذلك سيساهمون بالتحسيس بضرورة المشاركة السياسية وأهميتها على مسار بناء المؤسسات السياسية من خلال مختلف الأنشطة التي يقومون بها مثل: تنظيم الأيام الدراسية والندوات والملتقيات العلمية.

11. إن جعل المشاركة السياسية عامل مساهم في تعزيز مقومات الحكم الراشد في الجزائر يرتبط بتوفر شرطين أساسين وهما:

أولا: مساهمة الشباب الجزائري في العملية السياسية وجعلها من أولويات اهتماماتهم، وهذا عبر ترشحهم في المجالس المنتخبة والتي ستمكنهم من إقرار أفكار وآليات تدعم رشادة الحكم وتراعي خصوصية المجتمع والتطورات الدولية.

ثانيا: توفر الإرادة السياسية للنظام السياسي بانفتاح على المجتمع وتوفيره للبيئة المناسبة للعمل السياسي.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل معطيات الاستبيان واستخلاص النتائج

يعد الاستبيان من أهم أدوات جمع المعلومات حول موضوع أي دراسة علمية، إذ يسمح الاستبيان بتكميم الظاهرة الاجتماعية وقياسها، وعليه فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاستبيان لمعرفة أراء عينة من أستاذة وطلبة العلوم السياسية حول موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد، حيث تضمن هذا الاستبيان جملة من الأسئلة في ثلاث محاور أساسية؛ وهذا قصد تفسير الظاهرة محل الدراسة واستخلاص أهم النتائج العلمية.

المطاب الأول: تفريغ نتائج الاستبيان وتحليلها

سنقدم من خلال هذا الجزء النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية؛ وهذا عبر توضيح نتائج الاستبيان التي جاءت في شكل جداول وأشكال بناءً على الإجابات المقدمة من طرف عينة الدراسة، كما سنعمل على تحليل هذه النتائج وتفسيرها.

أولًا: نتائج تفريغ البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

حيث جاءت نتائج تفريغ البيانات الشخصية لعينة الدراسة كما يلي:

1. نتائج تفريغ البيانات الشخصية حسب الجنس:

الجدول رقم (41): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	التكرار	النسبة %
ذكر	106	35.3
أنثى	194	64.7
المجموع	300	100.0

المصدر: برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**.

فيما جاء التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الجنس موضحا في الشكل أدناه:

الشكل رقم (18): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس

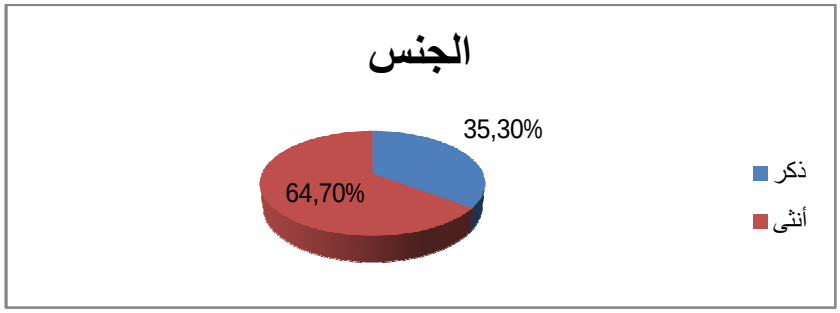

المصدر: المكان نفسه.

2. نتائج تفريغ البيانات الشخصية حسب السن:

الجدول رقم (42): توزيع عينة الدراسة حسب السن

المتغير	التكرار	النسبة %
من 18 سنة إلى 30 سنة	259	86.3
من 31 سنة إلى 59 سنة	41	13.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

فيما جاء التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب السن موضحا في الشكل أدناه:

الشكل رقم (19): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب السن

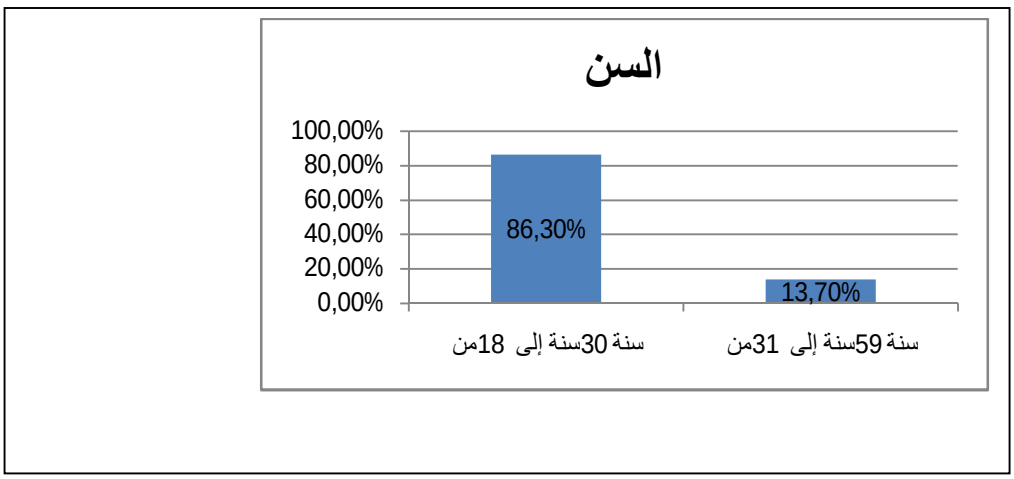

المصدر: المكان نفسه.

3. نتائج تفريغ البيانات الشخصية حسب الحالة المهنية:

الجدول رقم (43): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة المهنية

المتغير	التكرار	النسبة %
عامل	69	23.0
عاطل	231	77.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

فيما جاء التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الحالة المهنية موضحا في الشكل أدناه:

الشكل رقم (20): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الحالة المهنية

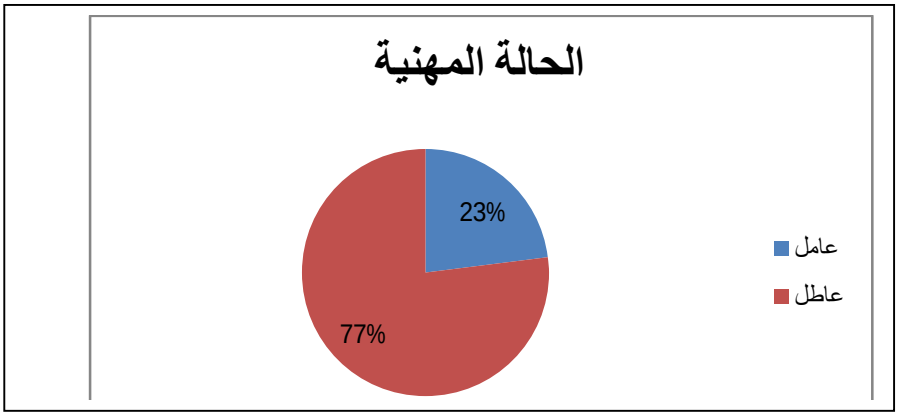

المصدر: المكان نفسه.

4. نتائج تفريغ البيانات الشخصية حسب الصفة البيداغوجية:

الجدول رقم (44): توزيع عينة الدراسة حسب الصفة البيداغوجية

المتغير	التكرار	النسبة %
أستاذ	17	5.7
طالب	283	94.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

فيما جاء التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الصفة البيداغوجية موضحا في الشكل أدناه:

الشكل رقم (21): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الصفة البيداغوجية

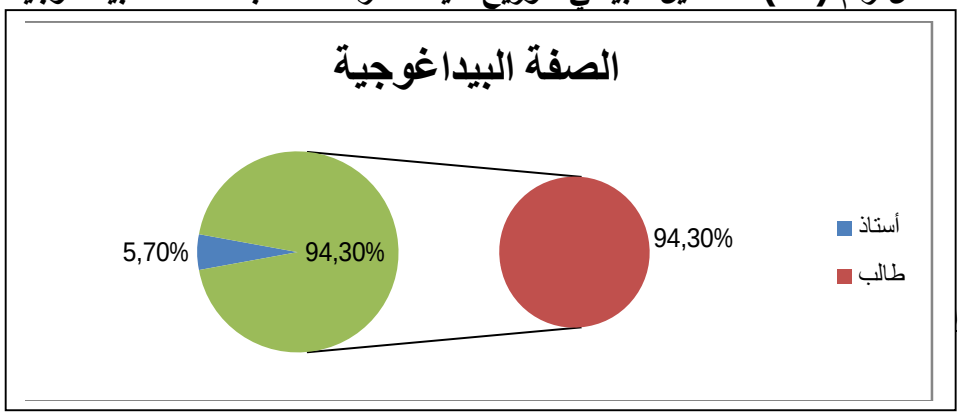

المصدر: المكان نفسه.

5. نتائج تفريغ البيانات الشخصية حسب الحالة المدنية:

الجدول رقم (45): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية

المتغير	التكرار	النسبة %
أعزب	273	91.0
متزوج	27	9.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

فيما جاء التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الحالة المدنية موضحا في الشكل أدناه:

الشكل رقم (22): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية

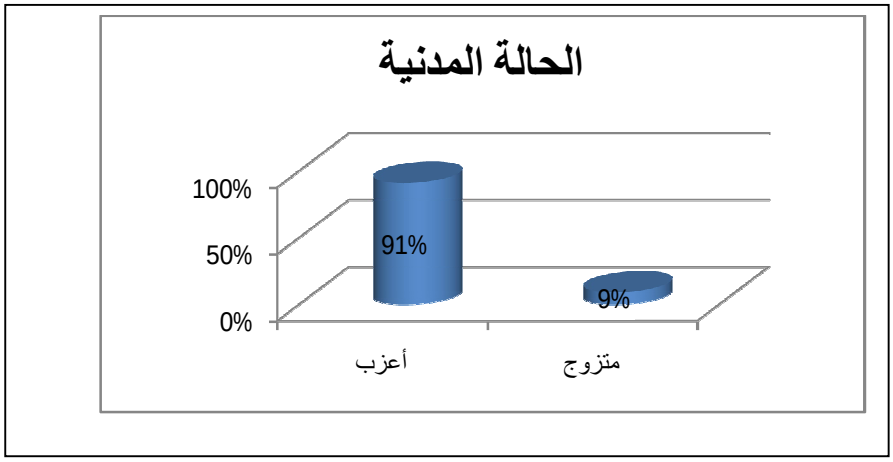

المصدر: المكان نفسه.

6. نتائج تفريغ البيانات الشخصية حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (46): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المتغير	التكرار	النسبة %
ليسانس	154	51.3
ماستر	129	43.0
ماجستير	5	1.7
دكتوراه	12	4.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

فيما جاء التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي موضحا في الشكل أدناه:

الشكل رقم (23): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

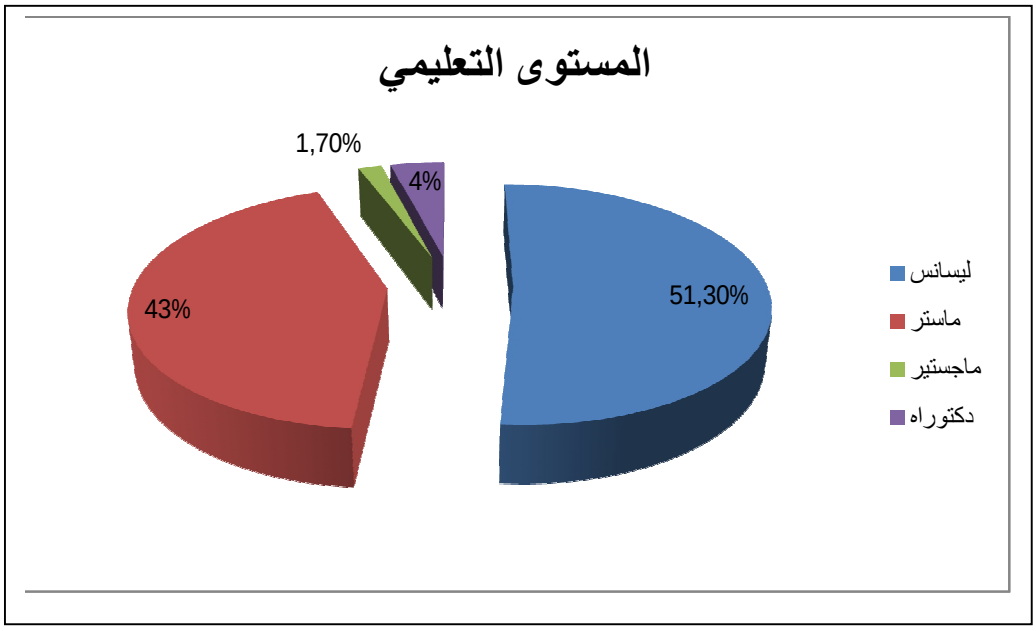

المصدر: المكان نفسه.

ثانيًا: نتائج تفريغ أجوبة الاستبيان وتحليلها:

جاءت نتائج أجوبة الدراسة الميدانية موضحة في شكل جداول بسيطة ومركبة ومقسمة على ثلاث محاور أساسية؛ وقد عمل الباحث على تحليل هذه الأجوبة تحليلا علميا وموضوعيا، كما هو مبين أدناه:

المحور الأول: المشاركة السياسية لدى الأساتذة والطلبة الجامعيين: المستويات والأشكال

السؤال الأول: هل تتابع الأخبار السياسية باستمرار؟

الجدول رقم (47): نسب متابعة الأخبار السياسية بالنسبة لعينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	203	67.7
لا	97	32.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق بأن نسب متابعة الأخبار السياسية بالنسبة لعينة الدراسة مقبول والذي وصل لنسبة **67.7%**، وهذا بحكم أن هذه العينة تتكون من أساتذة وطلبة في مجال العلوم السياسية.

فيما جاءت متابعة الأخبار السياسية مرتفعة بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (48): نسب متابعة الأخبار السياسية حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل تتابع الأخبار السياسية باستمرار؟	نعم	التكرار	77	126	203
		النسبة %	72.6 %	64.9 %	67.7%
	لا	التكرار	29	68	97
		النسبة%	27.4 %	35.1 %	32.3%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة %	100.0 %	100.0 %	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

السؤال الثاني: هل تأخذ معلوماتك السياسية من مواقع التواصل الاجتماعي؟

الجدول رقم (49): نسب الأفراد الذين يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	178	59.3
لا	122	40.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه النسب الموضحة في الجدول أعلاه؛ أن هناك اعتماد كبير على مواقع التواصل الاجتماعي في تحصيل المعلومة السياسية بنسبة **59.3%** على رغم من أن هذه المواقع ليست مصادر رسمية وهو ما يدل على ضعف موثوقية المواطنين في المصادر الحكومية الرسمية.

ويُفسر الأفراد الذين أجابوا بـ **"نعم"** سبب اعتمادهم على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية إلى جملة من الأسباب والتي سنوضحها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (50): أسباب اعتماد الأفراد المجيبون بـ "نعم" على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية

المتغير	التكرار	النسبة %
بغرض التثقيف	75	25.0
لأنها مصادر متعددة المجالات، ومصادر يمكن الاعتماد عليها	51	17.0
مصادر سريعة في نقل الأخبار والمعلومات	52	17.3
بدون اجابة	122	40.7
المجموع	**300**	**100.0**

المصدر: المكان نفسه.

وقد جاء التمثيل البياني **للجدول رقم (50)** موضحا كما يلي:

الشكل رقم (24): التمثيل البياني للأسباب المفسرة لاعتماد الأفراد المجيبون ب "نعم" على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة السياسية

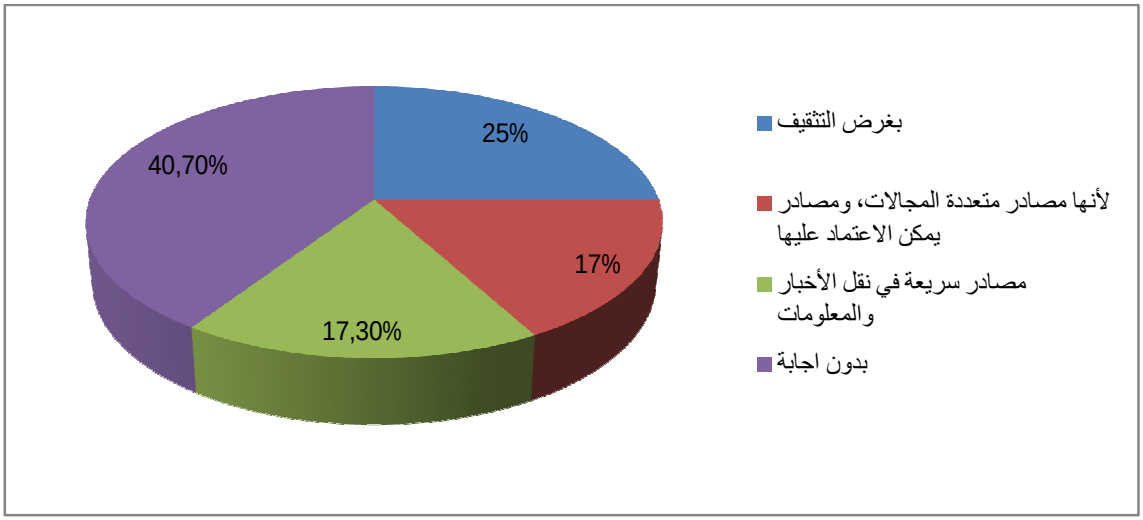

المصدر: المكان نفسه.

فيما توزعت نسب الأفراد الذين يأخذون معلوماتهم السياسية من مواقع التواصل الاجتماعي حسب السن كما يلي:

الجدول رقم (51): نسب الأفراد الذين يأخذون معلوماتهم السياسية من مواقع التواصل الاجتماعي حسب السن

			السن		المجموع
			من 18 سنة إلى 30 سنة	من 31 سنة إلى 59 سنة	
هل تأخذ معلوماتك السياسية من مواقع التواصل الاجتماعي؟	نعم	التكرار	158	20	178
		النسبة %	61.0%	48.8%	59.3%
	لا	التكرار	101	21	122
		النسبة %	39.0%	51.2%	40.7%
المجموع		التكرار	259	41	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن الفئة العمرية من 18 سنة إلى 30 سنة وهي الفئة الشبابية جاءت متابعتها لمواقع التواصل الاجتماعي أعلى من الفئة العمرية من 31 سنة إلى 59 سنة وهي فئة الكهول بفارق **12.2%**، ويأتي اهتمام الشباب في تحصيل المعلومات السياسية من مواقع التواصل

الاجتماعي أعلى من فئة الكهول؛ راجع لكون هذه المواقع تتيح لهم (الشباب) اقامة علاقات اجتماعية مع العديد من الأطراف من مختلف الجنسيات، وتتيح لهم حرية التعبير وإبداء الرأي حول أي سياسية حكومية يقوم بها النظام السياسي.

السؤال الثالث: هل تناقش القضايا السياسية مع زملائك؟

الجدول رقم (52): نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	214	71.3
لا	86	28.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق بأن نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم جد مرتفعة والتي وصلت إلى نسبة **71.3**% وهو مؤشر على وجود وعي سياسي لدى الطلبة والأساتذة حول ما يحدث حولهم من قضايا سياسية.

الجدول رقم (53): نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل تناقش القضايا السياسية مع زملائك؟	نعم	التكرار	83	131	214
		النسبة %	78.3%	67.5%	71.3%
	لا	التكرار	23	63	86
		النسبة %	21.7%	32.5%	28.7%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ بأن فئة الذكور أكثر مناقشة للقضايا السياسية بنسبة **78.3%** وهذا نظرا لوجود تطلعات سياسية وحزبية تريد فئة الذكور الوصول إليها، عكس فئة الإناث التي عادة لا

تمتلك طموحات سياسية ولا تهتم بالمواضيع السياسية؛ خاصة وأن طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ كرس لثقافة مجتمعية بأن ممارسة السياسة من مهام الرجل، وأن المرأة لها مهام تتعلق أكثر بالأمور الأسرية والتربوية.

كما نلاحظ من خلال **الجدول رقم (54)**؛ أن هناك تأثير كبير جدا من متغير الحالة المهنية على مناقشة القضايا السياسية والتي تعتبر مدخلا هاما للمشاركة السياسية، حيث أجابت فئة العاطلين بأنهم لا يهتمون بمناقشة القضايا السياسية بنسبة **32.9%**، فالفرد الذي تكون وضعيته الاجتماعية صعبة يبحث عن تحسينها ولا يهتم بالحياة السياسية ولا يعتبرها أولوية من أولوياته.

الجدول رقم (54): نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم حسب الحالة المهنية

			الحالة المهنية		المجموع
			عامل	عاطل	
هل تناقش القضايا السياسية مع زملائك؟	نعم	التكرار	59	155	214
		النسبة %	85.5%	67.1%	71.3%
	لا	التكرار	10	76	86
		النسبة %	14.5%	32.9%	28.7%
المجموع		التكرار	69	231	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

فيما يوضح **الجدول رقم (55)** أدناه أن نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم ترتفع كلما زاد المستوى التعليمي، وترجع أسباب ارتفاع نسب مناقشة القضايا السياسية لدى الفئة الأكثر تعليما نظرًا لوعيها السياسي من وجهة، ومن جهة أخرى رغبتها في تقييم وتقويم العملية السياسية.

الجدول رقم (55): نسب مناقشة القضايا السياسية بين أفراد العينة وزملائهم حسب المستوى التعليمي

		المستوى التعليمي				
		ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	المجموع
نعم	التكرار	104	95	5	10	214
	النسبة %	67.5%	73.6%	100.0%	83.3%	%71.3
لا	التكرار	50	34	0	2	86
	النسبة %	32.5%	26.4%	0.0%	16.7%	%28.7
المجموع	التكرار	154	129	5	12	300
	النسبة %	100.0 %	100.0 %	100.0 %	100.0 %	100.0 %

المصدر: المكان نفسه.

السؤال الرابع: هل حضرت تجمعات سياسية من قبل؟

الجدول رقم (56): نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	83	27.7
لا	217	72.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

من خلال هذه الأرقام الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه؛ يظهر أن أفراد عينة الدراسة لا يهتمون بالحضور للتجمعات السياسية، إذ بلغت مقاطعة التجمعات السياسية نسبة **72.3%**، فيما بلغت نسبة الحضور **27.7%**؛ ويمكن تفسير مقاطعة أفراد عينة الدراسة للتجمعات السياسية لعدم امتلاكهم رغبة في اكتشاف وممارسة العمل السياسي نظرا لصعوبة هذا الميدان وتشعبه.

في حين جاء التمثيل البياني للجدول رقم **(56)** كما يلي:

الشكل رقم (25): التمثيل البياني لنسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة

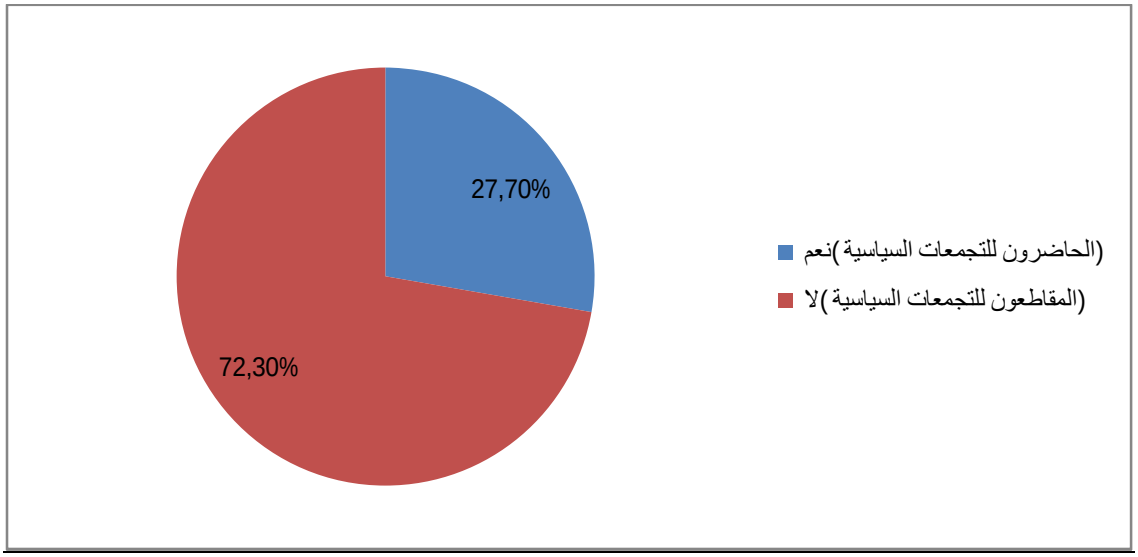

المصدر: المكان نفسه.

الجدول رقم (57): نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل حضرت تجمعات سياسية من قبل؟	نعم	**التكرار**	38	45	83
		النسبة %	35.8 %	23.2 %	27.7 %
	لا	**التكرار**	68	149	217
		النسبة %	64.2 %	76.8 %	72.3 %
المجموع		**التكرار**	106	194	300
		النسبة %	100.0 %	100.0 %	100.0 %

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن ملاحظته من خلال **الجدول رقم (57)** أن نسب مقاطعة التجمعات السياسية بالنسبة للذكور بلغت ما نسبته **64.2%**، أما الإناث فقد بلغت نسبة **76.8%**؛ وترجع هذه المقاطعة لانتشار

ثقافة سياسية داخل المجتمع الجزائري والتي ترى بأن العملية السياسية موجهة، وأن النظام السياسي نظام اقصائي غير تشاركي وهو الأمر الذي أدى لعدم حضور عينة الدراسة للتجمعات السياسية.

الجدول رقم (58): نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حسب السن

			السن		المجموع
			من 18 سنة إلى 30 سنة	من 31 سنة إلى 59 سنة	
هل حضرت تجمعات سياسية من قبل؟	نعم	التكرار	65	18	83
		النسبة %	25.1%	43.9%	27.7%
	لا	التكرار	194	23	217
		النسبة %	74.9%	56.1%	72.3%
المجموع		التكرار	259	41	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن ملاحظته من خلال **الجدول رقم (58)** أن نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة للفئة العمرية ما بين (18 سنة إلى 30 سنة) ضعيف جدا بنسبة حضور بلغت **25.1%**، مقارنة بنسبة حضور الفئة العمرية ما بين (31 سنة إلى 59 سنة) والتي بلغت **43.9%**؛ وهذا راجع كون هذه الفئة العمرية الأخيرة تبحث عن الحصول على المناصب السياسية وتقلد الوظائف العمومية، في حين أن الفئة العمرية ما بين 18 سنة إلى 30 ترى بأن المناصب السياسية بعيدة عنها؛ كون أغلب المسؤولين السياسيين في الجزائر ليسوا شباًبا.

الجدول رقم (59): نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حسب الحالة المهنية

			الحالة المهنية		المجموع
			عامل	عاطل	
هل حضرت تجمعات سياسية من قبل؟	نعم	التكرار	33	50	83
		النسبة %	47.8%	21.6%	27.7%
	لا	التكرار	36	181	217
		النسبة %	52.2%	78.4%	72.3%
المجموع		التكرار	69	231	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن ملاحظته من خلال **الجدول رقم (59)** أن نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة للعاملين **(47.8%)** أكثر من العاطلين عن العمل (**21.6%**)، وهو ما يؤكد لنا بأن العامل الاجتماعي عامل متحكم في السلوك السياسي لأفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (60): نسب حضور التجمعات السياسية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حسب الصفة البيداغوجية

			الصفة البيداغوجية		المجموع
			أستاذ	طالب	
هل حضرت تجمعات سياسية من قبل؟	نعم	**التكرار**	4	79	83
		النسبة %	23.5%	27.9%	27.7%
	لا	**التكرار**	13	204	217
		النسبة %	76.5%	72.1%	72.3%
المجموع		**التكرار**	17	283	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن ملاحظته من خلال **الجدول رقم (60)** أن هناك توافق في الرؤى بين الأستاذة والطلبة فيما يخص حضور التجمعات السياسية والتي قاطعوها وبنسب عالية، حيث قاطع الطلبة حضور التجمعات السياسية بنسبة **76.5%**، أما مقاطعة الأساتذة فقد كان أقل بقليل من الطلبة حيث بلغت نسبت مقاطعتهم **72.1%**، وهذا ما يدل على عدم موثوقية أسرة العلوم السياسية (أساتذة - طلبة) في الأحزاب السياسية والعملية السياسية ومخرجات العملية الانتخابية الأمر الذي ساهم في انخفاض نسب حضورهم للتجمعات السياسية.

السؤال الخامس: هل تنتمي إلى أحد التنظيمات التالية: حزب سياسي، جمعية، تنظيم طلابي؟

الجدول رقم (61): نسب انتماء عينة الدراسة للتنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	30	10.0
لا	270	90.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن ملاحظته من خلال **الجدول رقم (61)** بأن هناك عزوف عن العضوية في التنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني من طرف عينة الدراسة وبنسبة عالية جدا وصلت **90%**؛ ويمكن تفسير هذا الوضع نتيجة الثقافة المجتمعية السائدة بأن التنظيمات السياسية والمدنية مخترقة من طرف النظام السياسي، كما أنها تعمل لصالحه وليس للصالح العام.

فيما يوضح الجدول أدناه **(الجدول رقم 62)** نسب انتماء عينة الدراسة للتنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني حسب الجنس، حيث نلاحظ أن فئة الذكور الأكثر عضوية في التنظيمات السياسية والمدنية من فئة الإناث، حيث سجلنا في فئة الذكور **20 فردًا** منظما إلى التنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، في حين سجلنا في فئة الإناث **10 أفراد** فقط.

وعليه حتى وإن كانت فئة الذكور أكثر من الإناث من حيث العضوية في هذه التنظيمات سالفة الذكر، إلا ما يلاحظ بأن هناك أكثر من **270** فردا من الفئتين غير منظم إلى هذه التنظيمات، وهو ما يوضح لنا بأن الجنسين الذكور والإناث غير مهتمون بالعمل السياسي والمدني.

الجدول رقم (62): نسب انتماء عينة الدراسة للتنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل تنتمي إلى أحد التنظيمات التالية حزب سياسي-جمعية-تنظيم طلابي؟	نعم	التكرار	20	10	30
		النسبة %	18.9%	5.2%	10.0%
	لا	التكرار	86	184	270
		النسبة %	81.1%	94.8%	90.0%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه ضعف نسب عضوية عينة الدراسة في التنظيمات السياسية والتنظيمات المدنية؛ إذ قدرت نسب المنظمين من فئة عمال ب **(20.3%)** وهي نسبة ضعيفة، في حين جاءت نسب مساهمة العاطلين عن العمل في العملية السياسية من خلال العضوية في التنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني بنسبة أضعف (**6.9%**)، وهو ما يوضح لنا بأن العامل الاجتماعي والمهني له الدور الرئيسي في توجيه السلوك السياسي للفرد الجزائري.

الجدول رقم (63): نسب انتماء عينة الدراسة للتنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني حسب الحالة المهنية

			الحالة المهنية		المجموع
			عامل	عاطل	
هل تنتمي إلى أحد التنظيمات التالية حزب سياسي-جمعية-تنظيم طلابي؟	نعم	التكرار	14	16	30
		النسبة %	20.3%	6.9%	10.0%
	لا	التكرار	55	215	270
		النسبة %	79.7%	93.1%	90.0%
المجموع		التكرار	69	231	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

السؤال السادس: هل سبق أن راسلت مسؤولا سياسيا حول قضية تهم المجتمع؟

الجدول رقم (64): نسب مراسلة عينة الدراسة للمسؤولين السياسيين حول القضايا المجتمعية

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	32	10.7
لا	268	89.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن نسب مراسلة عينة الدراسة للمسؤولين السياسيين حول القضايا المجتمعية جاءت ضعيفة جدا بـ **10.7%**، وهو ما يدل على ابتعادهم عن متابعة قضاياهم المجتمعية.

الجدول رقم (65): نسب مراسلة عينة الدراسة للمسؤولين السياسيين حول القضايا المجتمعية حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل سبق أن راسلت مسؤولا سياسيا حول قضية تهم المجتمع؟	نعم	التكرار	23	9	32
		النسبة%	21.7%	4.6%	10.7%
	لا	التكرار	83	185	268
		النسبة%	78.3%	95.4%	89.3%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

وما يمكن ملاحظته من خلال **الجدول رقم (65)** بأن نسب مراسلة عينة الدراسة للمسؤولين السياسيين حول القضايا المجتمعية حسب الجنس جد منخفضة، حيث بلغت نسبة عدم مراسلة المسؤولين بالنسبة لفئة الذكور **78.3%**، و**95.4%** بالنسبة لفئة الإناث، ويمكن تفسير هذه النسب المتدنية في عدم موثوقية المواطنين في المسؤولين السياسيين، والذي ينظر إليهم بأنهم يعملون على خدمة مصالحهم الشخصية بدل المصلحة العامة.

كما يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (66) بوجود عزوف من طرف فئة العزاب والمتزوجين في مراسلة المسؤوليين السياسيين حول القضايا المجتمعية، لكن ما يلاحظ أيضًا أن فئة العزاب أكثر مراسلة للمسؤولين السياسيين **(11%)** من فئة المتزوجين **(7.4%)** وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المساهمة بالنسبة لفئة العزاب لكنها تبقى نسبة ضعيفة جدا، حيث أن هناك **243 فردا** من فئة العزاب أي ما يعادل نسبة **(89%)** لم يراسل أي مسؤول سياسي حول القضايا المجتمعية.

الجدول رقم (66): نسب مراسلة عينة الدراسة للمسؤولين السياسيين حول القضايا المجتمعية حسب الحالة المدنية

			الحالة المدنية		المجموع
			أعزب	متزوج	
هل سبق أن راسلت مسؤولا سياسيا حول قضية تهم المجتمع؟	نعم	التكرار	30	2	32
		النسبة %	11.0%	7.4%	10.7%
	لا	التكرار	243	25	268
		النسبة %	89.0%	92.6%	89.3%
المجموع		التكرار	273	27	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

السؤال السابع: هل سبق لك المشاركة في تنشيط حملة انتخابية لحزب سياسي أو مرشح معين؟

الجدول رقم (67): نسب مشاركة عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	28	9.3
لا	272	90.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن نسبة مشاركة عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية جد ضعيف **(9.3%)**؛ حيث يمكن توضيح هذا الأمر إلى جملة من الأسباب خاصة أطروحة تزوير العملية

الانتخابية وعدم فعاليتها، في حين أرجعت الفئة المشاركة أسباب تنشيطها للحملات الانتخابية إلى جملة من الأسباب وهي كتالي:

الشكل رقم (26): التمثيل البياني لأسباب مشاركة أفراد عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية

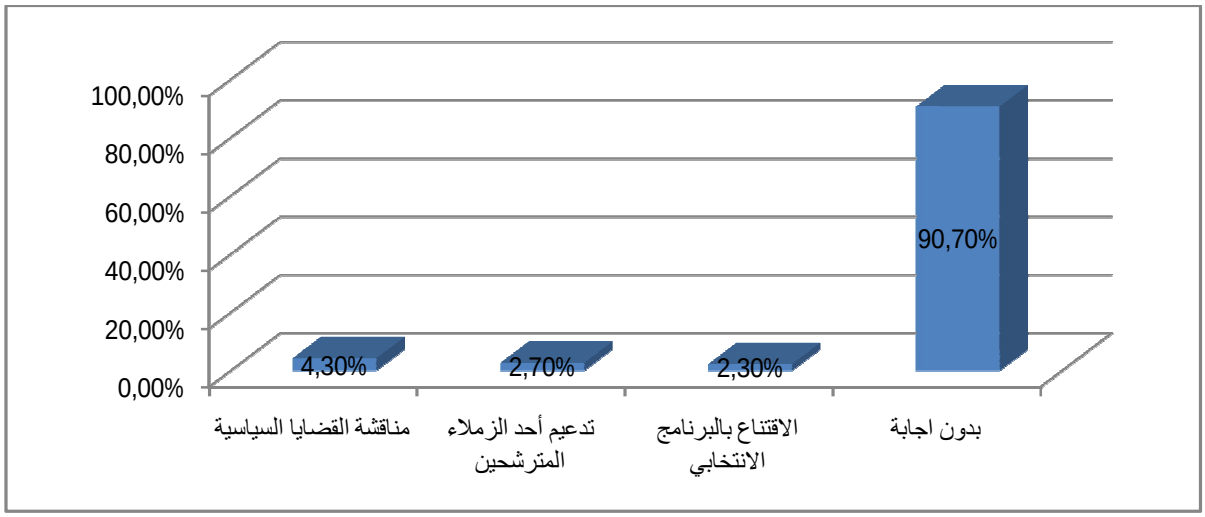

المصدر: المكان نفسه.

الجدول رقم (68): نسب مشاركة عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل سبق لك المشاركة في تنشيط حملة انتخابية لحزب سياسي أو مرشح معين؟	نعم	التكرار	15	13	28
		النسبة %	14.2%	6.7%	9.3%
	لا	التكرار	91	181	272
		النسبة %	85.8%	93.3%	90.7%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق؛ أن هناك تقارب في الرؤى بين فئة الذكور والإناث فيما يخص موضوع تنشيط الحملات الانتخابية، حيث أن كلتا الفئتين قاطعتا تنشيط الحملات الانتخابية؛ حيث قاطع الذكور تنشيط الحملات الانتخابية بنسبة **85.8%** و**93.3%** بالنسبة لفئة الإناث؛ وهذا راجع لتأثرها بثقافة مقاطعة العملية الانتخابية.

الجدول رقم (69): نسب مشاركة عينة الدراسة في تنشيط الحملات الانتخابية حسب الحالة المهنية

			الحالة المهنية		المجموع
			عامل	عاطل	
هل سبق لك المشاركة في تنشيط حملة انتخابية لحزب سياسي أو مرشح معين؟	نعم	التكرار	10	18	28
		النسبة %	14.5%	7.8%	9.3%
	لا	التكرار	59	213	272
		النسبة %	85.5%	92.2%	90.7%
المجموع		التكرار	69	231	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

يوضح الجدول أعلاه أن العامل الاجتماعي له الأثر السلبي على عدم مشاركة أفراد عينة الدراسة في العملية السياسية، حيث أن أكثر من **213 فردًا** من فئة العاطلين عن العمل رفض المشاركة في تنشيط الحملات الانتخابية.

السؤال الثامن: هل سبق لك أن ترشحت للانتخابات؟

الجدول رقم (70): نسب ترشح عينة الدراسة للانتخابات

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	13	4.3
لا	287	95.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك عزوفا من طرف عينة الدراسة للترشح للانتخابات، حيث أن نسبة عدم الترشح بلغت رقما عاليا قدر بـ **(95.7%)**، ويفسر هذا الوضع من خلال الثقافة السائدة لدى عامة المواطنين بأن العملية الانتخابية مزورة ومحسومة لصالح أحزاب السلطة.

الجدول رقم (71): نسب ترشح عينة الدراسة للانتخابات حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل سبق لك أن ترشحت للانتخابات؟	نعم	التكرار	8	5	13
		النسبة%	7.5%	2.6%	4.3%
	لا	التكرار	98	189	287
		النسبة%	92.5%	97.4%	95.7%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

من خلال **الجدول رقم (71)** نلاحظ أن نسبة ترشح عينة الدراسة للانتخابات حسب الجنس ترتفع أكثر لدى فئة الذكور **(7.5%)** مقارنة بفئة الإناث **(2.6%)**، وعلى الرغم من هذا تبقى هذه المشاركة لدى الفئتين في الترشح للانتخابات ضعيفة جدا، حيث سجلنا 98 فردًا مقاطعا الترشح للانتخابات من فئة الذكور، و189 فردًا من فئة الإناث.

الجدول رقم (72): نسب ترشح عينة الدراسة للانتخابات حسب السن

			السن		المجموع
			من 18 سنة إلى 30 سنة	من 31 سنة إلى 59 سنة	
هل سبق لك أن ترشحت للانتخابات؟	نعم	التكرار	7	6	13
		النسبة%	2.7%	14.6%	4.3%
	لا	التكرار	252	35	287
		النسبة%	97.3%	85.4%	95.7%
المجموع		التكرار	259	41	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

من خلال **الجدول رقم (72)** نلاحظ بأن الفئتين العمريتين قد قاطعتا الترشح للانتخابات، في حين جاءت الفئة العمرية من 31 سنة إلى 59 سنة الأكثر ترشحا للانتخابات بنسبة **(14.6%)**؛ وهذا راجع كون هذه الفئة العمرية الأكثر تمثيلية في المجالس المنتخبة والمؤسسات السياسية، وهو ما عكس صورة

سلبية لدى فئة الشباب الممتدة من 18 سنة إلى 30 سنة بأن المناصب السياسية دائما تكون من نصيب فئة الكهول وهو ما جعلهم يمتنعون عن الترشح في الانتخابات.

السؤال التاسع: خلال الفترة ما بين 2011 - 2020، عرفت فيها الجزائر تنظيم عدة انتخابات، فهل سبق لك أن صوت في أحد هذه المواعيد الانتخابية؟

الجدول رقم (73): نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة ما بين 2011-2020

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	109	36.3
لا	191	63.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن أفراد عينة الدراسة في الفترة ما بين 2011-2020 قد امتنعوا عن التصويت في الانتخابات بنسبة قدرت بـ: **(63.7%)**، فيما بلغت نسبة مشاركتهم **(36.3%)**؛ وقد فسروا عدم مشاركتهم إلى جملة من الأسباب وهي كتالي:

الجدول رقم (74): الأسباب المفسرة لعدم تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة ما بين 2011-2020

المتغير	التكرار	النسبة %
لصغر سني وهذا ما يجعلني غير قادر على التمييز بين البرامج الانتخابية	64	21.3
لا أملك بطاقة الناخب	49	16.3
غير مهتم	44	14.7
عدم وجود برامج انتخابية مقنعة	34	11.3
بدون إجابة	109	63.3
المجموع	300	100

المصدر: المكان نفسه.

الجدول رقم (75): نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
خلال الفترة ما بين 2011-2020 عرفت فيها الجزائر تنظيم عدة انتخابات فهل سبق لك أن صوت في أحد هذه المواعيد الانتخابية؟	نعم	التكرار	47	62	109
		النسبة %	44.3%	32.0%	36.3%
	لا	التكرار	59	132	191
		النسبة %	55.7%	68.0%	63.7%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك مقاطعة للعملية الانتخابية بالنسبة للجنسين، حيث جاءت نسب تصويت الذكور **(44.3%)** أعلى من فئة الإناث **(32%)**؛ وهذا راجع كون الطبيعة الجندرية للذكور أكثر ميلا للسياسية من الإناث، إضافة لطبيعية الثقافة المجتمعية المحافظة والتي ترفض في الغالب مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

كما نلاحظ من خلال **الجدول رقم (76)** أن نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة خلال الفترة ما بين 2011-2020 حسب السن؛ تعرف ارتفاعًا لدى الفئة العمرية من 31 سنة إلى سنة 59 **(58.5%)** مقارنة بالفئة العمرية من 18 سنة إلى 30 سنة **(32.8%)**؛ حيث يمكن تفسير ارتفاع نسب التصويت لدى الفئة العمرية من 31 سنة إلى 59 لبحثها عن تحقيق بعض المصالح الشخصية مثل: الاستفادة من السكن الاجتماعي؛ حيث تنتشر بعض المعلومات المغلوطة بين العامة بأن وجود ختم التصويت في بطاقة الناخب ضروري من أجل الاستفادة من السكنات الاجتماعية، في حين يمكن تفسير انخفاض نسب التصويت لدى الفئة العمرية من 18 سنة إلى 30 وهي فئة الشباب لعدم اقتناعهم بجدوى العملية الانتخابية والتي يرون بأن مخرجاتها لا تخدم أهدافهم وتطلعاتهم.

الجدول رقم (76): نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 حسب السن

			السن		المجموع
			من 18 سنة إلى 30 سنة	من 31 سنة إلى 59 سنة	
خلال الفترة ما بين 2011-2020 عرفت فيها الجزائر تنظيم عدة انتخابات فهل سبق لك أن صوت في أحد هذه المواعيد الانتخابية؟	نعم	التكرار	85	24	109
		النسبة%	32.8%	58.5%	36.3%
	لا	التكرار	174	17	191
		النسبة%	67.2%	41.5%	63.7%
المجموع		التكرار	259	41	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

كما يوضح الجدول أدناه أن للعامل الاجتماعي الأثر سلبي على التصويت الانتخابي، حيث جاءت نسب المقاطعة لدى فئة العاطلين **(65.8%)** أكثر من فئة العاملين **(56.5%)**، كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم (77): نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 حسب الحالة المهنية

			الحالة المهنية		المجموع
			عامل	عاطل	
خلال الفترة ما بين 2011-2020 عرفت فيها الجزائر تنظيم عدة انتخابات فهل سبق لك أن صوت في أحد هذه المواعيد الانتخابية؟	نعم	التكرار	30	79	109
		النسبة %	43.5%	34.2%	36.3%
	لا	التكرار	39	152	191
		النسبة %	56.5%	65.8%	63.7%
المجموع		التكرار	69	231	300
		النسبة %	100.0 %	100.0 %	100.0 %

المصدر: المكان نفسه.

فيما يوضح الجدول أدناه بوجود علاقة طردية بين التصويت في الانتخابات والمستوى التعليمي، إذ نلاحظ بأنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما زادت نسب التصويت، ويمكن أن نفسر هذا الوضع بأن الأشخاص الأكثر تعليماً هم الأكثر دراية بأهمية العملية الانتخابية في بناء مؤسسات الدولة.

الجدول رقم (78): نسب تصويت عينة الدراسة في الانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 حسب المستوى التعليمي

			المستوى التعليمي				المجموع
			ليسانس	**ماستر**	**ماجستير**	**دكتوراه**	
خلال الفترة ما بين 2011-2020 عرفت فيها الجزائر تنظيم عدة انتخابات فهل سبق لك أن صوت في أحد هذه المواعيد الانتخابية؟	نعم	التكرار	42	56	3	8	109
		النسبة %	27.3%	43.4%	60.0%	66.7%	36.3%
	لا	التكرار	112	73	2	4	191
		النسبة %	72.7%	56.6%	40.0%	33.3%	63.7%
المجموع		التكرار	154	129	5	12	300
		النسبة %	100.0 %	100.0 %	100.0 %	100.0 %	100.0 %

المصدر: المكان نفسه.

السؤال العاشر: هل سبق لك أن شاركت في حركات احتجاجية من قبل؟

الجدول رقم (79): نسب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	132	44.0
لا	168	56.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول السابق؛ بأن نسبة مشاركة أفراد عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية قد بلغ **(44%)**، في حين جاءت نسبة الأفراد غير المشاركين في الحركات الاحتجاجية أكبر بقليل والتي قدرت ب **(56%)**.

فيما جاء التمثيل البياني لنسب المشاركين وغير المشاركين في الحركات الاحتجاجية كما يلي:

الشكل رقم (27): التمثيل البياني لأفراد عينة الدراسة المشاركين وغير المشاركين في الحركات الاحتجاجية

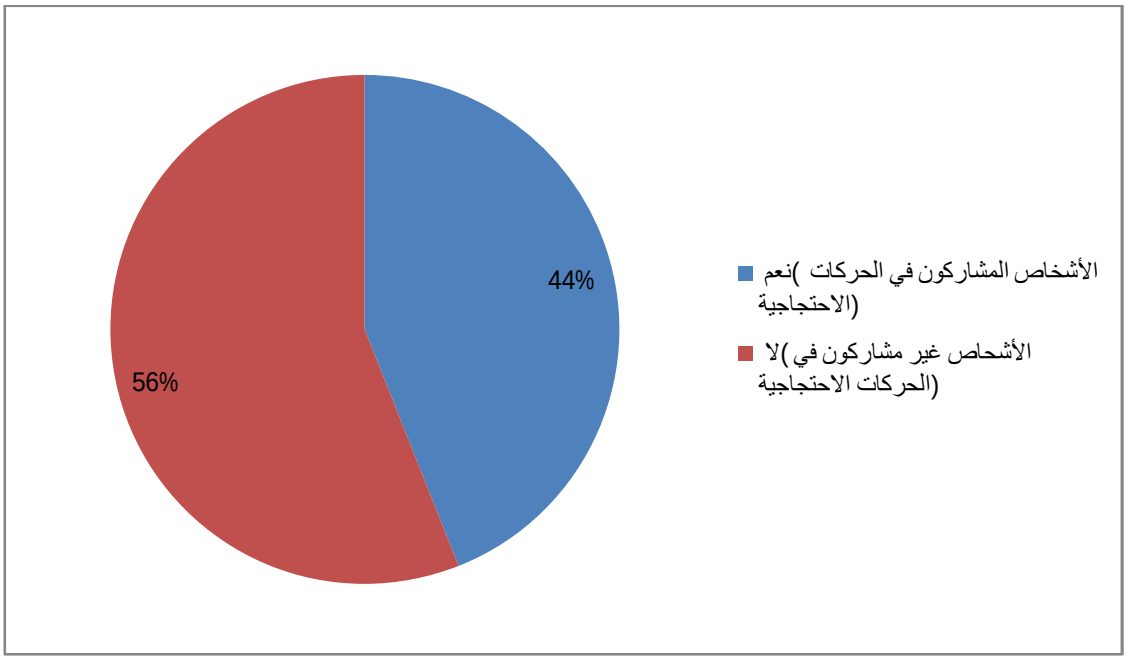

المصدر: المكان نفسه.

وقد فسرت القلة المشاركة أسباب مساهمتها في الحركات الاحتجاجية لما يلي:

الجدول رقم (80): أسباب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية

المتغير	التكرار	النسبة %
بغرض تغيير النظام	55	18.3
بناء دولة جديدة	40	13.3
ضد العهدة الخامسة	28	9.3
ضعف التسيير	9	3.0
بدون اجابة	168	56.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه بأن هناك تقارب في نسب المشاركة في الحركات الاحتجاجية بين فئتي الذكور **(48.1%)** والإناث **(41.8%)** وهي نسب مرتفعة جدا (تعادل تقريبا نصف إجمالي عينة الدراسة)؛ وهذا نظرًا للثقافة المنتشرة بين عامة المواطنين والتي رسخت في أذهانهم بأن تحصيل الحقوق يكون عبر آلية الاحتجاج وليس عبر المشاركة في العملية الانتخابية.

الجدول رقم (81): نسب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل سبق لك أن شاركت في حركات احتجاجية من قبل؟	نعم	التكرار	51	81	132
		النسبة%	48.1%	41.8%	44.0%
	لا	التكرار	55	113	168
		النسبة%	51.9%	58.2%	56.0%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

الجدول رقم (82): نسب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية حسب السن

			السن		المجموع
			من 18 سنة إلى 30 سنة	من 31 سنة إلى 59 سنة	
هل سبق لك أن شاركت في حركات احتجاجية من قبل؟	نعم	التكرار	118	14	132
		النسبة %	45.6%	34.1%	44.0%
	لا	التكرار	141	27	168
		النسبة %	54.4%	65.9%	56.0%
المجموع		التكرار	259	41	300
		النسبة %	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

ما يمكن استخلاصه من خلال الجدول السابق بأن الفئة العمرية ما بين 18 سنة إلى 30 سنة؛ هي الفئة الأكثر مشاركة في الحركات الاحتجاجية، وبالمقابل فإن هذه الفئة أقل تصويتا في العملية الانتخابية مقارنة بالفئة العمرية من 31 سنة إلى 59 سنة.

الجدول رقم (83): نسب مشاركة عينة الدراسة في الحركات الاحتجاجية حسب الحالة المهنية

			الحالة المهنية		المجموع
			عامل	عاطل	
هل سبق لك أن شاركت في حركات احتجاجية من قبل؟	نعم	التكرار	32	100	132
		النسبة%	46.4%	43.3%	44.0%
	لا	التكرار	37	131	168
		النسبة%	53.6%	56.7%	56.0%
المجموع		التكرار	69	231	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المشاركة في الحركات الاحتجاجية لا يرتبط بالحالة المهنية والوضعية الاجتماعية؛ حيث أن المشاركة في الاحتجاجات ناتج عن ثقافة سياسية والتي يرى فيها أغلبية المواطنين بأن تحصيل الحقوق والتحسين من مخرجات السياسيات العامة يكون عبر آلية الاحتجاج.

السؤال الحادي عشر: هل ترى أن كثرة تنظيم الحركات الاحتجاجية من قبل المواطنين والنقابات العمالية دليل على ضعف التسيير الحكومي؟

الجدول رقم (84): رأي عينة الدراسة حول وجود علاقة إرتباطية بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	234	78.0
لا	66	22.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

فيما جاء التمثيل البياني للجدول رقم (84) كما يلي:

الشكل رقم (28): التمثيل البياني للجدول رقم 84

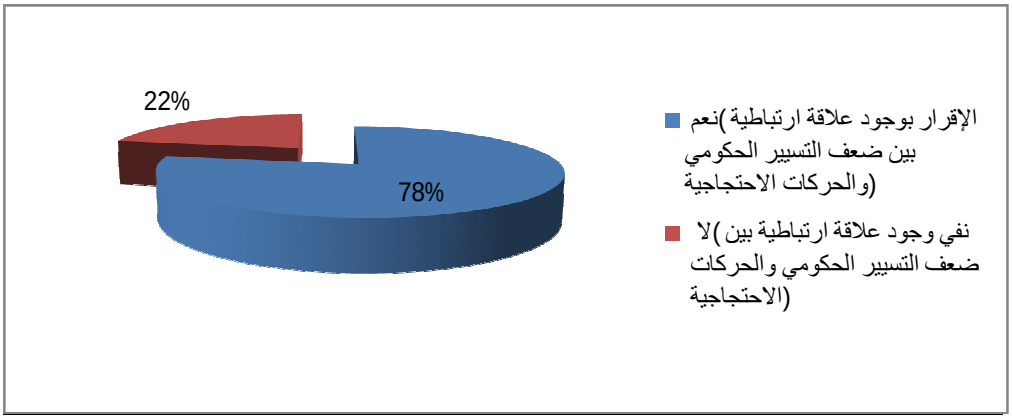

المصدر: المكان نفسه.

فيما نلاحظ من خلال الجدول أدناه بأن هناك اتفاق بين فئتي الذكور والإناث حول ارتباطية العلاقة بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي.

الجدول رقم (85): رأي عينة الدراسة حول وجود علاقة ارتباطية بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل ترى أن كثرة تنظيم الحركات الاحتجاجية من قبل المواطنين والنقابات العمالية دليل على ضعف التسيير الحكومي؟	نعم	التكرار	82	152	234
		النسبة%	77.4%	78.4%	78.0%
	لا	التكرار	24	42	66
		النسبة%	22.6%	21.6%	22.0%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

الجدول رقم (86): رأي عينة الدراسة حول وجود علاقة إرتباطية بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي حسب السن

			السن		المجموع
			من 18 سنة إلى 30 سنة	من 31 سنة إلى 59 سنة	
هل ترى أن كثرة تنظيم الحركات الاحتجاجية من قبل المواطنين والنقابات العمالية دليل على ضعف التسيير الحكومي؟	نعم	التكرار	203	31	234
		النسبة%	78.4%	75.6%	78.0%
	لا	التكرار	56	10	66
		النسبة%	21.6%	24.4%	22.0%
المجموع		التكرار	259	41	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك اتفاق بين الفئات العمرية للدراسة حول ارتباطية العلاقة بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي.

كما نلاحظ أيضا من خلال **الجدول رقم (87)** بأن هناك اتفاق بين الفئة العاطلين والعاملين حول ارتباطية العلاقة بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي.

الجدول رقم (87): رأي عينة الدراسة حول وجود علاقة إرتباطية بين الحركات الاحتجاجية وضعف التسيير الحكومي حسب الحالة المهنية

			الحالة المهنية		المجموع
			عامل	عاطل	
هل سبق لك أن شاركت في حركات احتجاجية من قبل؟	نعم	التكرار	32	100	132
		النسبة%	46.4 %	43.3 %	44.0 %
	لا	التكرار	37	131	168
		النسبة%	53.6 %	56.7 %	56.0 %
المجموع		التكرار	69	231	300
		النسبة%	100.0 %	100.0 %	100.0 %

المصدر: المكان نفسه.

السؤال الثاني عشر: هل تعتقد أن المشاركة في الحراك الشعبي سيساهم في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر؟

الجدول رقم (88): رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة الحراك الشعبي في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	198	66.0
لا	102	34.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن غالبية عينة الدراسة **(66%)** ترى بأن المشاركة في الحراك الشعبي عامل مهم في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر.

في حين بررت القلة غير مشاركة في الحراك الشعبي موقفها من خلال جملة من الأسباب وهي كتالي:

الجدول رقم (89): أسباب عدم مشاركة بعض أفراد عينة الدراسة في الحراك الشعبي

المتغير	التكرار	النسبة %
لأن الحراك في الجزائر تم تحويل مساره من قبل قوى خارجية	38	12.7
عدم توافق الشعب في مطالبهم	34	11.3
ضعف التنظيم وعدم وضوح الهدف	30	10.0
بدون اجابة	198	66.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

الجدول رقم (90): رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة الحراك الشعبي في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل تعتقد أن المشاركة في الحراك الشعبي سيساهم في تقويم نظام وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر؟	نعم	التكرار	62	136	198
		النسبة%	58.5%	70.1%	66.0%
	لا	التكرار	44	58	102
		النسبة%	41.5%	29.9%	34.0%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الفئة الأكثر تفاؤلاً بمساهمة الحراك الشعبي في تقويم نظام وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر هي فئة الإناث، في حين أن فئة الذكور ترى عكس ذلك بحكم

زيادة معدلات البطالة في أوساطهم، إضافة لفقدانهم الأمل في التغيير السياسي كونهم ساهموا في العديد من المرات في عملية التغيير مثل: أحداث الزيت والسكر لكن دون جدوى.

في حين يوضح **الجدول رقم (91)** بأن الفئة الأكثر تفاؤلاً هي فئة الشباب والتي ترى بأن الحراك الشعبي مدخل أساسي لرشادة الحكم في الجزائر خاصة بعد سجن العديد من المسؤولين السياسيين الذين تورطوا في قضايا فساد والوعود التي أعلنها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بمكافحة الفساد وفصل المال عن الممارسة السياسية، في حين أن فئة الكهول ترى عكس ذلك بحكم عدم مقدرة العديد من الأحداث السياسية مثل: انتفاضة أكتوبر 1988 من تقويم نظام الحكم.

الجدول رقم (91): رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة الحراك الشعبي في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر حسب السن

			السن		المجموع
			من 18 سنة إلى 30 سنة	من 31 سنة إلى 59 سنة	
هل تعتقد أن المشاركة في الحراك الشعبي سيساهم في تقويم نظام وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر؟	نعم	التكرار	176	22	198
		النسبة%	68.0%	53.7%	66.0%
	لا	التكرار	83	19	102
		النسبة%	32.0%	46.3%	34.0%
المجموع		التكرار	259	41	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

السؤال الثالث عشر: هل ترى أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري؟

الجدول رقم (92): موافقة أغلبية عينة الدراسة بأن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري

المتغير	التكرار	النسبة %
نعم	253	84.3
لا	47	15.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أغلبية عينة الدراسة **(84.3%)** ترى بأن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري، وفي المقابل فإن ما نسبته **15.7%** فقط ترى عكس ذلك.

فيما جاء التمثيل البياني للجدول رقم 92 موضحا في الشكل أدناه:

الشكل رقم (29): التمثيل البياني للجدول رقم 92

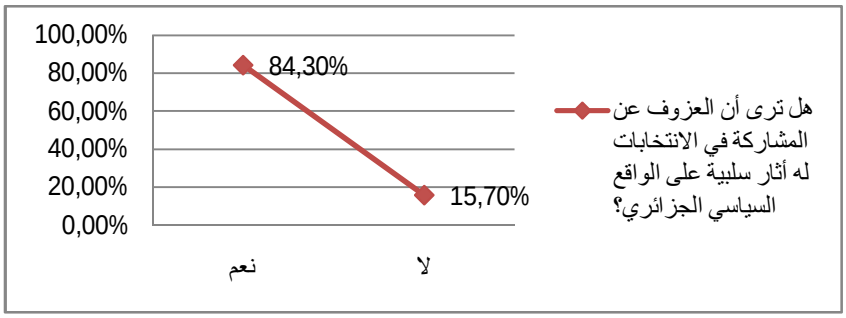

المصدر: المكان نفسه.

وقد ردت القلة التي ترى بأن العزوف عن المشاركة في الانتخابات ليس له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري لجملة من المبررات وهي كتالي:

الجدول رقم (93): تفسير أفراد العينة المجيبون ب (لا) أسباب التي تجعل من العزوف عن المشاركة في الانتخابات دون آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري

المتغير	التكرار	النسبة %
تزوير الانتخابات	21	7.0
جميع المترشحين لم يقدموا شيئا للوطن	11	3.7
بسبب الفساد والمحسوبية	15	5.0
بدون إجابة	253	84.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

فيما وضح الجدول أدناه موافقة الذكور بنسبة **84%** بأن العزوف عن الانتخابات له أثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري، أما الإناث فقد وافقوا بنسبة **84.5%** وهو ما يدل على وجود رؤية متقاربة بين فئة الذكور والإناث؛ حول الآثار السلبية للعزوف الانتخابي.

الجدول رقم (94): موافقة أغلبية عينة الدراسة بأن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري حسب الجنس

			الجنس		المجموع
			ذكر	أنثى	
هل ترى أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له أثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري؟	نعم	التكرار	89	164	253
		النسبة%	84.0%	84.5%	84.3%
	لا	التكرار	17	30	47
		النسبة%	16.0%	15.5%	15.7%
المجموع		التكرار	106	194	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

الجدول رقم (95): موافقة أغلبية عينة الدراسة بأن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري حسب السن

			السن		المجموع
			من 18 سنة إلى 30سنة	من 31 سنة إلى 59سنة	
هل ترى أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له أثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري؟	نعم	التكرار	218	35	253
		النسبة%	84.2%	85.4%	84.3%
	لا	التكرار	41	6	47
		النسبة%	15.8%	14.6%	15.7%
المجموع		التكرار	259	41	300
		النسبة%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: المكان نفسه.

فيما وضح الجدول أعلاه موافقة الفئة العمرية من 18 سنة إلى 30 سنة (الشباب) بنسبة **84.2%** بأن العزوف عن الانتخابات له أثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري، أما الفئة العمرية من 31 سنة إلى 59 سنة (الكهول) فقد وافقت هي كذلك على أن للعزوف الانتخابي أثار سلبية على الحياة السياسية بنسبة **85.4 %** وهو ما يدل على وجود رؤية متقاربة بين فئة الشباب والكهول حول آثار العزوف الانتخابي.

المحور الثاني: الإمكانات المتوفرة لترقية المشاركة السياسية ومساهماتها في بناء الحكم الراشد

السؤال الرابع عشر: هل ترى أن الديمقراطية التشاركية في الجزائر ستساهم في صناعة القرار السياسي الراشد؟

الجدول رقم (96): رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة الديمقراطية التشاركية في الجزائر في صناعة القرار السياسي الراشد

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	16	5.3
غير موافق	34	11.3
محايد	70	23.3
موافق	119	39.7
موافق بشدة	61	20.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

من خلال الجدول رقم (96) نلاحظ بأن أغلبية عينة الدراسة قد وافقت على أن الديمقراطية التشاركية بإمكانها صناعة القرار السياسي الراشد في الجزائر، حيث أجاب بموافق ما نسبته **39.7%**، كما أجاب بموافق بشدة ما نسبته **20.3%**، في حين عارض هذا التصور السياسي القلة المجيبون بغير موافق والبالغ نسبتهم **11.3%** ويضاف لهم الأشخاص المجيبون بـغير موافق بشدة بنسبة قدرت بـ **5.3%.**

ويأتي موافقة أغلبية عينة الدراسة بأن الديمقراطية التشاركية بإمكانها صناعة القرار السياسي الراشد في الجزائر، كونها آلية سياسية حديثة والتي تسمح للمواطن بالرقابة على العملية السياسية.

السؤال الخامس عشر: هل تعتبر أن القانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام سيحمي الممارسة الصحفية وإبداء الرأي؟

الجدول رقم (97): رأي عينة الدراسة حول امكانية مساهمة القانون الإعلام 12-05 في حماية الصحافة وحرة وإبداء الرأي

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	23	7.7
غير موافق	73	24.3
محايد	86	28.7
موافق	96	32.0
موافق بشدة	22	7.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن رأي عينة الدراسة حول امكانية مساهمة القانون الإعلام **12-05** في حماية الصحافة وحرة وإبداء الرأي جاء منقسما ومتقاربا بين من هم غير موافقون بنسبة **24.3**% والمحايدون بنسبة **28.7%** والموافقون بنسبة **32.0%**، حيث أن الفرق بين غير موافقين والموافقون بلغ نسبة **7.7%**، ويمكن ارجاع موافقة عينة الدراسة على أن قانون الإعلام سيساهم في ترقية العمل الصحفي نظرا للأحكام التي تضمنها هذا قانون كرفع التجريم عن جنحة الصحافة، وفتح المجال السمعي البصري.

السؤال السادس عشر: هل تعتبر أن نظام المحاصصة آلية فعالة لترقية دور المرأة في المجالس المنتخبة؟

الجدول رقم (98): رأي عينة الدراسة حول فعالية نظام المحاصصة في ترقية دور المرأة في المجالس المنتخبة

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	34	11.3
غير موافق	55	18.3
محايد	92	30.7
موافق	89	29.7
موافق بشدة	30	10.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن عينة الدراسة ترى بأن نظام المحاصصة آلية فعالة في ترقية دور المرأة في المجالس المنتخبة؛ حيث أجاب الموافقون والموافقون بشدة بنسبة تقدر ب **39.7 %**، أما الرافضون فقد أجابوا بغير موافق وغير موافق بشدة بنسبة **29.6%.**

ويرجع موافقة عينة الدراسة لهذا القرار كونه يعمل على زيادة تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة مما سيكسبها الخبرة في المجال السياسي.

السؤال السابع عشر: هل ترى أن القانون العضوي للأحزاب السياسية والقانون العضوي للجمعيات آليات مناسبة لحماية الممارسة الحزبية والجمعوية؟

الجدول رقم (99): رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة القانون العضوي للأحزاب السياسية والقانون العضوي للجمعيات في حماية الممارسة الحزبية والجمعوية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	19	6.3
غير موافق	42	14.0
محايد	122	40.7
موافق	88	29.3
موافق بشدة	29	9.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن أغلب عينة الدراسة قد أجابوا بـ: **محايد** والتي بلغت نسبة **40.7%** وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالنسب الأخرى، حيث لم تبدى عينة الدراسة موقفا داعمًا أو رافضًا لقانون الأحزاب السياسية والجمعيات.

السؤال الثامن عشر: هل ترى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المستحدثة في القانون العضوي 16 - 10 للانتخابات؛ ستتمكن من ضمان نزاهة العملية الانتخابية؛ مما سيزيد من دافعية المواطنين للترشح والتصويت؟

الجدول رقم (100): رأي عينة الدراسة حول قدرة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من ضمان نزاهة العملية الانتخابية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	44	14.7
غير موافق	70	23.3
محايد	87	29.0
موافق	61	20.3
موافق بشدة	38	12.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة المجيبة بمحايد سجلت أعلى النسب ب **29%**، في حين أن الإجابات الأخرى انحصرت في نسب ما بين **12.7%** إلى حدود **23.3%** بالمائة، لكن إذا أردنا معرفة توجهات عينة الدراسة ورأيهم فيما يخص إمكانية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في ضمان نزاهة العملية الانتخابية؛ فإننا سنجمع نسب الاجابات الموافقة والموافقة بشدة، والإجابات غير الموافقة وغير موافقة بشدة، حيث أجابوا بموافق وموافق بشدة بنسبة **33%**، وأجابوا ب: غير موافق وغير موافق بشدة بنسبة **38%.**

وعليه يمكن القول بأن عينة الدراسة ترى بعدم قدرة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في ضمان نزاهة العملية الانتخابية؛ وهذا راجع لطبيعة الثقافة السياسية المنتشرة في الجزائر والتي يرى من خلالها المواطنون بأن النظام السياسي يزور الانتخابات ويتحكم في جميع المؤسسات ويوجهها لصالح مرشحيه.

السؤال التاسع عشر: هل تعتقد أن آلية الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية سيحمي الحقوق الأساسية للمواطنين؟

الجدول رقم (101): رأي عينة الدراسة حول فعالية آلية الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	16	5.3
غير موافق	66	22.0
محايد	98	32.7
موافق	92	30.7
موافق بشدة	28	9.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال **الجدول رقم 101** بأن أغلب الإجابات جاءت محايدة بنسبة **32.7%**، في حين نجد أن الرأي الغالب بين من هو معارض وموافق لقرار فعالية الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية هو رأي الأفراد الموافقون، حيث أجاب هؤلاء بـ: موافق وموافق بشدة بنسبة **40%**، أما الأفراد الذين عارضوا فقد أجابوا بـ: غير موافق وغير موافق بشدة بنسبة **27.3%**.

وتأتي موافقة أغلبية عينة الدراسة كون الدفع بعدم الدستورية القوانين سيمكن المواطنين من تحصيل حقوقهم خاصة إذا كانت بعض الأحكام القضائية تتنافى مع الدستور.

السؤال العشرون: هل تعتبر نموذج البلدية الالكترونية آلية مناسبة لمشاركة المواطن في صناعة القرار الراشد على المستوى المحلي؟

الجدول رقم (102): رأي عينة الدراسة حول فعالية البلدية الإلكترونية في صناعة القرار الراشد على المستوى المحلي

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	20	6.7
غير موافق	35	11.7
محايد	59	19.7
موافق	94	31.3
موافق بشدة	92	30.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة كانت ضمن الإجابات ب: موافق، حيث قدرت هذه النسبة ب **31.3%**، فيما جاءت أقل نسبة ب **6.7%** بالنسبة للأفراد المجيبين بغير موافق بشدة، وعليه فإن عينة هذه الدراسة ترى بأن نموذج البلدية الإلكترونية قادر على صناعة القرار الراشد على المستوى المحلي بحكم أن هذا النموذج سيمكن المواطنين من متابعة مختلف القرارات الصادرة على المستوى المحلي والرقابة عليها.

السؤال الواحد والعشرون: هل ترى أن تضمين مفهوم المواطنة والديمقراطية في المناهج التربوية سيساهم في بلورة ثقافة سياسية مشاركة تعمل على صناعة القرار الراشد؟

الجدول رقم (103): رأي عينة الدراسة حول إمكانية مساهمة المواطنة والديمقراطية المكرسة في المناهج التربوية في بلورة ثقافة سياسية مشاركة تعمل على صناعة القرار الراشد

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	15	5.0
غير موافق	38	12.7
محايد	47	15.7
موافق	102	34.0
موافق بشدة	98	32.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن غالبية عينة الدراسة قد أجابوا بموافق بنسبة **34%** كأعلى نسبة، في حين جاءت الإجابة بغير موافق بشدة بنسبة **5%** كأدنى نسبة.

وتأتي هذه الموافقة من أغلبية عينة الدراسة؛ نظرًا لأهمية الديمقراطية والمواطنة في ترسيخ قيم المشاركة السياسية الإيجابية، حيث أن هذه الأخيرة ستعمل على انتخاب القيادة السياسية الراشدة التي تعمل على تكريس الشفافية ومحاربة الفساد بجميع أشكاله.

السؤال الثاني والعشرون: هل ترى أن تضمين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد مُشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد سيقلل منه؟

الجدول رقم (104): رأي عينة الدراسة حول تضمين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد مُشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	25	8.3
غير موافق	26	8.7
محايد	52	17.3
موافق	116	38.7
موافق بشدة	81	27.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن عينة الدراسة قد وافقت على أن تضمين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد مُشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد سيقلل منه بنسبة **38.7%** وهي أعلى النسب.

وتأتي هذه الموافقة نظرا للميكانزيمات التي يتمتع بها المجتمع المدني في الرقابة والتدقيق على كل التعاملات التي يقوم بها السياسيون وهو ما يجعل تضمنين مشاركته (المجتمع المدني) في هذه السلطة اضافة حقيقية في محاربة الفساد بجميع أشكاله.

المحور الثالث: معيقات بناء الحكم الراشد من منظور المشاركة السياسية

السؤال الثالث وعشرون: هل تعتبر ارتفاع معدلات الفساد في الجزائر عامل مساهم في تراجع نسب المشاركة السياسية؟

الجدول رقم (105): رأي عينة الدراسة حول العلاقة الموجودة بين معدلات الفساد وتراجع نسب المشاركة السياسية في الجزائر

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	8	2.7
غير موافق	25	8.3
محايد	17	5.7
موافق	65	21.7
موافق بشدة	185	61.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن عينة الدراسة قد أجابت بموافق بشدة بنسبة **61.7%** كأعلى النسب، وأجابت بغير موافق بشدة بنسبة **2.7%** كأدنى النسب، وعليه فإن الغالبية الموافقة ترى بأن هناك علاقة ارتباطية بين الفساد والمشاركة السياسية؛ باعتبار أن الفساد سيجعل مؤسسات الدولة لا تحظى بثقة المواطنين مما سيقلل من دافعيتهم نحو المشاركة في الحياة السياسية.

السؤال الرابع والعشرون: هل ترى أن الثقافة السياسية المنتشرة في الجزائر جعلت مشاركة المواطن في العملية السياسية محدودة وضعيفة؟

الجدول رقم (106): رأي عينة الدراسة حول أثر الثقافة السياسية على مشاركة المواطن في العملية السياسية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	10	3.3
غير موافق	33	11.0
محايد	35	11.7
موافق	106	35.3
موافق بشدة	116	38.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن غالبية عينة الدراسة قد أجابت بموافق بشدة بنسبة **38.7%**، حيث ترى هذه الغالبية بأن هناك علاقة ارتباطية بين الثقافة السياسية وضعف المشاركة في العملية السياسية.

إذ أن الثقافة السياسية الخاضعة وهي أكثر نمط منتشر في الجزائر قد أثرت على دافعية المواطنين في المشاركة السياسية، حيث أصبح المواطنون يرون بأن تأثيرهم ضعيف ومحدود على العملية السياسية؛ وهذا باعتبار أن النظام السياسي وحده من يمتلك سلطة صناعة القرار، ولا يمكن تغيير سياساته أو معارضتها، وهو الأمر الذي جعلهم يبتعدون عن العمل السياسي.

السؤال الخامس والعشرون: هل تعتبر أن ضعف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية ساهم في تراجع دافعية المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية؟

الجدول رقم (107): رأي عينة الدراسة حول العلاقة الموجودة بين ضعف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية وتراجع دافعية المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	10	3.3
غير موافق	28	9.3
محايد	44	14.7
موافق	100	33.3
موافق بشدة	118	39.3
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أكثرية عينة الدراسة قد أجابت بموافق بشدة بنسبة **39.3%**، حيث ترى هذه الأكثرية بأن هناك علاقة ارتباطية بين ضعف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية وتراجع دافعية المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية، إذ أن غياب التنمية حسبهم سيقلل من توجههم نحو المشاركة السياسية.

السؤال السادس والعشرون: هل ترى أن البرامج السياسية المقدمة من الأحزاب لم تلقى مقبولية لدى الهيئة الناخبة؟

الجدول رقم (108): رأي عينة الدراسة حول مقبولية البرامج السياسية المقدمة من طرف الأحزاب

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	19	6.3
غير موافق	39	13.0
محايد	70	23.3
موافق	88	29.3
موافق بشدة	84	28.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإجابات على **السؤال (26)** جاءت متقاربة بين المتغيرات التالية: محايد بنسبة **23.3%**، وموافق بشدة بنسبة **28%**، وموافق بنسبة **29.3**% والتي كانت أعلى النسب، وهو ما يدل على أن الأحزاب السياسية حسب عينة الدراسة لم تقدم برامج سياسية لها مقبولية لدى المواطنين، حيث يمكن تفسير هذا الرأي كون الأحزاب السياسية في الجزائر عملت في الفترة ما بين 2011-2020 على ممارسة الدعاية الإعلامية بدعم مرشحي النظام السياسي دون إعداد البرامج سياسية تعمل على خلق الثروة وزيادة معدلات التنمية.

السؤال السابع والعشرون: هل تعتبر أن محدودية صلاحيات السلطة التشريعية وبالمقابل وجود صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية عامل أساسي لتراجع نتائج الانتخابات التشريعية؟

الجدول رقم (109): رأي عينة الدراسة حول أثر محدودية صلاحيات السلطة التشريعية وتوسعة صلاحيات رئيس الجمهورية في تراجع نتائج الانتخابات التشريعية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	17	5.7
غير موافق	42	14.0
محايد	91	30.3
موافق	96	32.0
موافق بشدة	54	18.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية عينة الدراسة قد أجابت على السؤال **(رقم 27)** بموافق بنسبة **32%** كأعلى النسب، في حين تم تسجيل أدنى النسب في الإجابة بغير موافق بشدة بنسبة **5.7%.**

وعليه يمكن القول بأن تقليص صلاحيات السلطة التشريعية وتوسعة صلاحيات رئيس الجمهورية عامل أساسي في تراجع نتائج الانتخابات التشريعية، حيث أن الناخب إذا لاحظ بأن السلطة التشريعية شكلية وغير قادرة على تمثيله فإنه لن يتوجه لمكاتب التصويت.

السؤال الثامن والعشرون: هل ترى أن مؤسسات التنشئة السياسية لم تؤدي دورها في تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار؟

الجدول رقم (110): رأي عينة الدراسة حول مدى فعالية أدوار مؤسسات التنشئة السياسية في تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	31	10.3
غير موافق	32	10.7
محايد	63	21.0
موافق	64	21.3
موافق بشدة	110	36.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن غالبية عينة الدراسة قد وافقت على أن مؤسسات التنشئة السياسية لم تؤدي دورها في تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار، حيث أجابت عينة الدراسة على موافق بنسبة **21.3%** وموافق بشدة بنسبة **36.7%** وهي أعلى النسب، وهو ما يدل على أن هذه المؤسسات لم تستطع القيام بأدوارها المتعلقة بالتوعية السياسية وتنشئة المواطنين على قيم تدعم المشاركة في العملية السياسية.

السؤال التاسع والعشرون: هل ترى أن طبيعة نظام الحكم في الجزائر أثرت على مشاركة المواطنين في العملية السياسية؟

الجدول رقم (111): رأي عينة الدراسة حول تأثير نظام الحكم في الجزائر على مشاركة المواطنين في العملية السياسية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	17	5.7
غير موافق	36	12.0
محايد	56	18.7
موافق	93	31.0
موافق بشدة	98	32.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(111)** أعلاه أن عينة الدراسة قد أجابت على السؤال **(رقم 29)** بموافق بشدة بنسبة **32.7%** كأعلى النسب المسجلة، في حين أن أدنى النسب سجلت في المتغير غير موافق بشدة والتي قدرت بـ **5.7%**، وعليه يمكن القول بأن عينة الدراسة قد وافقت بأن نظام الحكم في الجزائر له أثار سلبية على مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وتأتي هذه الموافقة كون النظام السياسي الجزائري يتحكم في العملية السياسية وفي جميع مراحلها وهو الأمر الذي قلل من دافعية المواطنين نحو المشاركة السياسية.

السؤال الثلاثون: هل ترى أن هناك علاقة تأثير سلبية بين توزيع الريع النفطي ومستويات المشاركة السياسية في الجزائر؟

الجدول رقم (112): رأي عينة الدراسة حول العلاقة الموجودة بين سوء توزيع الريع النفطي ومستويات المشاركة السياسية في الجزائر

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	43	14.3
غير موافق	59	19.7
محايد	95	31.7
موافق	55	18.3
موافق بشدة	48	16.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أعلى النسب جاءت في الإجابة بمحايد والتي قدرت ب **31.7%**، في حين أن رأي عينة الدراسة كان تقريبا متساوًيا بين الموافقة وعدم الموافقة حول علاقة التأثير السلبية لتوزيع الريع النفطي على مستويات المشاركة السياسية في الجزائر، حيث بلغت تقييمات المتغيرين موافق وموافق بشدة ما نسبته **34.3%**، أما المتغيرين غير موافق وغير موافق بشدة فقد بلغت نسبتهما **34%**، ويأتي التقدم الطفيف لنسب الموافقة كون توزيع عوائد الريع بطريقة غير متساوية سيكون له أثار سلبية في فقدان الثقة بالمسؤول السياسي مما سينعكس على التقليل من دافعية المواطنين نحو المشاركة في الحياة السياسية.

السؤال الواحد والثلاثون: هل تعتبر أن الدوران الداخلي للنخب أثر على دافعية المواطنين في المساهمة في العملية السياسية؟

الجدول رقم (113): رأي عينة الدراسة حول أثر الدوران الداخلي للنخب على دافعية المواطنين في المساهمة في العملية السياسية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	20	6.7
غير موافق	35	11.7
محايد	90	30.0
موافق	86	28.7
موافق بشدة	69	23.0
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أعلى تقييم جاء في الإجابة بمحايد بنسبة **30%**، في حين أن رأي عينة الدراسة بالنسبة للموافقة من عدمها فقد جاء في الإجابة بموافق بنسبة **28.7%** كأعلى النسب، في حين سجلنا أدنى نسبة في المتغير غير موافق بشدة بنسبة **6.7%**، وتأتي موافقة عينة الدراسة كون وجود الدوران الداخلي للنخب سيكرس بقاء نفس الذهنيات والممارسات في الحكم والتي تقوم على عدم السماح للمواطنين في التأثير على عملية صنع القرار والسياسيات العامة وهو الأمر الذي سيقلل من دافعية المواطنين نحو المشاركة السياسية.

السؤال الثاني والثلاثون: هل ترى أن اعتماد نظام التصويت الورقي بدل الإلكتروني عزز أطروحة تزوير العملية الانتخابية؟

الجدول رقم (114): رأي عينة الدراسة حول تأثير نظام التصويت الورقي بدل الإلكتروني على نزاهة العملية الانتخابية

المتغير	التكرار	النسبة %
غير موافق بشدة	31	10.3
غير موافق	32	10.7
محايد	63	21.0
موافق	64	21.3
موافق بشدة	110	36.7
المجموع	300	100.0

المصدر: المكان نفسه

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن نسب الإجابات كانت متقاربة بين المتغيرات، حيث جاءت الإجابة على غير موافق بنسبة **10.7%** وغير موافق بشدة بنسبة **10.3**%، كما جاء التقارب كذلك بين نسب الإجابات: محايد بنسبة **21%** وموافق بنسبة **21.3%**، في حين جاءت أعلى النسب في الإجابات على المتغير موافق بشدة والتي قدرت ب **(36.7%)**، وهو ما يدل على أن نظام التصويت الورقي بدل الإلكتروني عزز أطروحة تزوير العملية الانتخابية، ويأتي هذا توجه نتيجة تنشئة المواطنين على أن النظام السياسي يعتمد آلية الانتخاب الورقي نظرًا لإمكانية التزوير والتلاعب في نتائج ومحاضر النهائية للتصويت.

المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من تفريغ معطيات الاستبيان

سنتطرق في هذا الجزء إلى أهم النتائج المستخلصة من تفريغ معطيات الاستبيان الخاص بموضوعنا.

وعليه فقد استخلص الباحث من خلال هذا الاستبيان جملة من النتائج والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1) انحصار مستوى المشاركة السياسية عند عينة الدراسة حسب نموذج ليستر والتر ميلبارث **Lister Walter Milbarth** في المستوى الأول وهي أنشطة المتفرجين والتي تتعلق أساسا بـ**:** الدخول في المناقشات السياسية، ومتابعة الأحداث السياسية، دون الوصول إلى المستوى الثاني (الأنشطة الانتقائية) من المشاركة السياسية المتعلق أساسا في: حضور التجمعات السياسية، مراسلة مسؤول سياسي، أو المستوى الثالث المتعلق بـ: العضوية في المنظمات السياسية، الترشح للانتخابات.
2) تركيز عينة الدراسة على أخد معلوماتها من مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من مصادر الإعلام الأخرى مثل: التلفزة والإذاعة؛ وهو مؤشر على ضعف هذه الأدوات الاتصالية التقليدية في ايصال المعلومات والأخبار للمواطنين بشكل سريع وموثوق.
3) وجود علاقة تأثير عالية جدا بين الحالة المهنية لأفراد عينة الدراسة والمشاركة السياسية، إذ أن الأفراد العاطلين عن العمل أقل مشاركة من الأفراد العاملين.
4) تتأثر المشاركة السياسية بالمستوى التعليمي، حيث كلما زاد المستوى التعليمي لعينة الدراسة كلما زاد الاهتمام بالمشاركة السياسية، وهو الأمر الذي يؤكد الطرح النظري الذي قدمه الباحث الأمريكي ألكسندر ماير **Alexander Mayer**؛ والذي يرى بأن الأفراد المتعلمين أكثر مشاركة في الحياة السياسية.
5) فئة الذكور أكثر اهتماما بالمشاركة السياسية من فئة الإناث عند عينة الدراسة، وهو ما يؤكد الطرح النظري الذي قدمه سيدنا فيربا **Sidney Verba** ومجموعة من الباحثين بأن الرجال **(فئة الذكور)** أكثر مشاركة واهتماما بالحياة السياسية مقارنة بالنساء **(فئة الإناث)**.
6) الفئة العمرية من 31 سنة إلى 59 سنة وهي فئة الكهول أكثر مساهمة في العملية السياسية من خلال حضورهم التجمعات السياسية وترشح للانتخابات من الفئة العمرية من 18 سنة إلى 30 سنة (الشباب)، وهو الأمر الذي يتطابق مع الطرح النظري الذي

قدمه كل من ميلبارث **Milbarth** وجول **Goal** بأن المشاركة السياسية تزداد مع تقدم العمر وتبلغ ذروتها في الأربعينات والخمسينات.

7) هناك مقاطعة واسعة من عينة الدراسة للانتخابات المنظمة في الفترة ما بين 2011-2020 وهو ما يدل على عدم ثقتهم بمخرجات العملية الانتخابية.

8) نلاحظ أن نسبة مشاركة عينة الدراسة في العملية الانتخابية قد بلغ **36.6%**، في حين بلغت نسبة مشاركتهم في الحركات الاحتجاجية **44%**، وهو الأمر الذي يسمح لنا بتحديد شكل المشاركة السياسية الذي يغلب على عينة الدراسة؛ وهو الشكل غير تقليدي للمشاركة السياسية والذي يركز على الاحتجاجات.

9) يستطيع الرأي الشعبي أن يُقوم نظام الحكم ويساهم في بناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر؛ كون هذا النمط من المشاركة يعمل على زيادة الرقابة الشعبية على الفعل السياسي ما يضمن التقليل من الفساد وأثاره السلبية على العملية السياسية والتعاملات الاقتصادية.

10) ضرورة عودة المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وخاصة أيام المواعيد الانتخابية لأن التقليل من المشاركة في العملية الانتخابية سيؤدي لوصول نخب ضعيفة من ناحية الدعامة الشعبية.

11) نموذج الديمقراطية التشاركية آلية مناسبة لترقية مشاركة المواطنين في العملية السياسية وتقويم نظام الحكم في الجزائر.

12) تعتبر قوانين الإصلاحات السياسية المعتمدة سنة 2011 آليات مناسبة لترقية المشاركة السياسية والوصول لبناء نموذج الحكم الراشد في الجزائر؛ حيث ستُمكن هذه القوانين من ترقية حرية الإعلام والجمعيات والأحزاب السياسية وزيادة تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة؛ وهو الأمر الذي يجعل من هذه القوانين ضوابط عملية مناسبة لحماية حقوق المواطنين ما سيمكنهم من أن يصبحوا فواعل أساسية في صناعة السياسات العامة والرقابة عليها والعمل على رشادتها بكل الوسائل القانونية المتاحة.

13) إن آلية الدفع بعدم دستورية القوانين ونموذج البلدية الإلكترونية من بين الآليات السياسية التي ستمكن المواطنين من المساهمة في العملية السياسية والرقابة عليها.

14) إن تكريس مفهوم المواطنة والديمقراطية في المناهج التربوية عامل أساسي في بلورة ثقافة سياسية مشاركة تعمل على صناعة القرار الراشد في الجزائر.

15) هناك موثوقية في فعالية أدوار المجتمع المدني في مكافحة الفساد؛ وهذا عبر تثمين عينة الدراسة تضمين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومُشاركة المجتمع المدني في الوقاية ومكافحة الفساد.

16) هناك علاقة عكسية بين الفساد والمشاركة السياسية حسب عينة الدراسة؛ بحيث كلما زادت نسب الفساد كلما تراجعت نسب المشاركة السياسية.

17) عدم موثوقية المواطنين في نتائج العملية الانتخابية المقدمة من طرف المؤسسات الرقابية التي تعمل على تنظيمها وهو ما يفسر لنا النسب المتدنية للمشاركة السياسية في المواعيد الانتخابية خاصة الانتخابات التشريعية المنظمة في الفترة ما بين 2011- 2020.

18) فشل مؤسسات التنشئة السياسية في خلق ثقافة سياسية مشاركة؛ وهو الأمر الذي كرس لوجود مواطنين لا يهتمون بالعملية السياسية ومخرجاتها.

19) عمل نظام الحكم في الجزائر من خلال الهندسة الدستورية على توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية والتقليل من صلاحيات المشرع البرلماني من أجل بقاء نفس النخب في السلطة؛ وهو الأمر الذي ساهم في تراجع نسب التصويت في الانتخابات التشريعية.

20) غياب العدالة في توزيع عوائد الريع النفطي، إذ وزع هذا الريع لزبائن النظام السياسي دون عامة المواطنين وهو الأمر الذي جعلهم لا يهتمون بمخرجات العملية السياسية ومختلف السياسيات العامة الموضوعة والتي يرون بأنها تقصيهم من الاستفادة من الموارد الطبيعية لبلدهم.

خلاصة الفصل:

تتأثر المشاركة السياسية في الجزائر بجملة من المعيقات وأهمها: المعيقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدستورية، وحتى الثقافية، لكن أكثر هذه المعيقات تأثيرا على نسب ومستويات المشاركة السياسية؛ هي المعيقات السياسية بحكم أن النظام السياسي عمل على توجيه العملية السياسية بما يضمن بقاءه في الحكم ودون وصول نخب جديدة في إدارة شؤون الدولة، كما عمل على وجود ثقافة سياسية غير مشاركة وخاضعة له من خلال تحكمه في مؤسسات التنشئة السياسية، إضافة للمعيقات الاقتصادية والتي تمثلت في ضعف مؤشرات التنمية وغياب العدالة الاجتماعية والتوزيع غير العادل لعوائد الريع النفطي، وكذا غياب السياسات الاستثمارية الحقيقة أدى لتعطيل التنمية الاقتصادية والتي تعد محركًا أساسيا لزيادة دافعية المواطنين نحو المشاركة السياسية.

وعليه فقد أثرت هذه المعيقات على شكل المشاركة السياسية ومستوياتها في الجزائر، حيث أن الشكل السائد للمشاركة السياسية في الجزائر والذي أصبح المواطن يعتمد عليه أكثر هو الشكل غير التقليدي للمشاركة السياسية من خلال تنظيم وقفات احتجاجية كرد فعل على مختلف السياسيات العامة، إذ اعتبر المواطن أن هذا الشكل من المشاركة الوسيلة الأكثر نجاعة وفعالية في تحقيق المطالب السياسية من التصويت الانتخابي الذي هو عملية موجهة ونتائجه غير نزيهة، كما أثرت هذه المعيقات في بقاء مستويات المشاركة السياسية لدى الفرد الجزائري في المستوى الأول وهو المستوى الضعيف في مجال المشاركة السياسية، وفي هذا الإطار فإن هذه المعيقات جعلت من الإمكانات التي وفرها النظام السياسي لتفعيل المشاركة السياسية مجرد آليات شكلية وتأثيرها محدود على مؤشرات الحكم الراشد، حيث وجب الموائمة بين الإمكانات المطروحة الموفرة من النظام السياسي والاستراتجيات الترقية المقترحة التي وجب تطبيقها للوصول إلى مشاركة سياسية فاعلة تعمل تحقق نسب مقبولة من مؤشرات حكم راشد.

وبناءً على هذا الواقع فإن هناك تطابق بين الطرح النظري (المقدم في الفصل الثالث) والتطبيقي الذي وافقت فيه غالبية عينة الدراسة بأن الإمكانات المتوفرة آليات مناسبة لجعل المشاركة السياسية عاملا مساهما في بناء نموذج الحكم الراشد في الجزائر، لكن المعيقات سالفة الذكر عطلت المشاركة السياسية ونموذج الحكم الراشد، حيث وجب أن يرافق هذه الإمكانات أيضًا جملة من استراتجيات الترقية والتي تعمل على تحسين البيئة السياسية والتقليل من نسب الفساد في الجزائر.

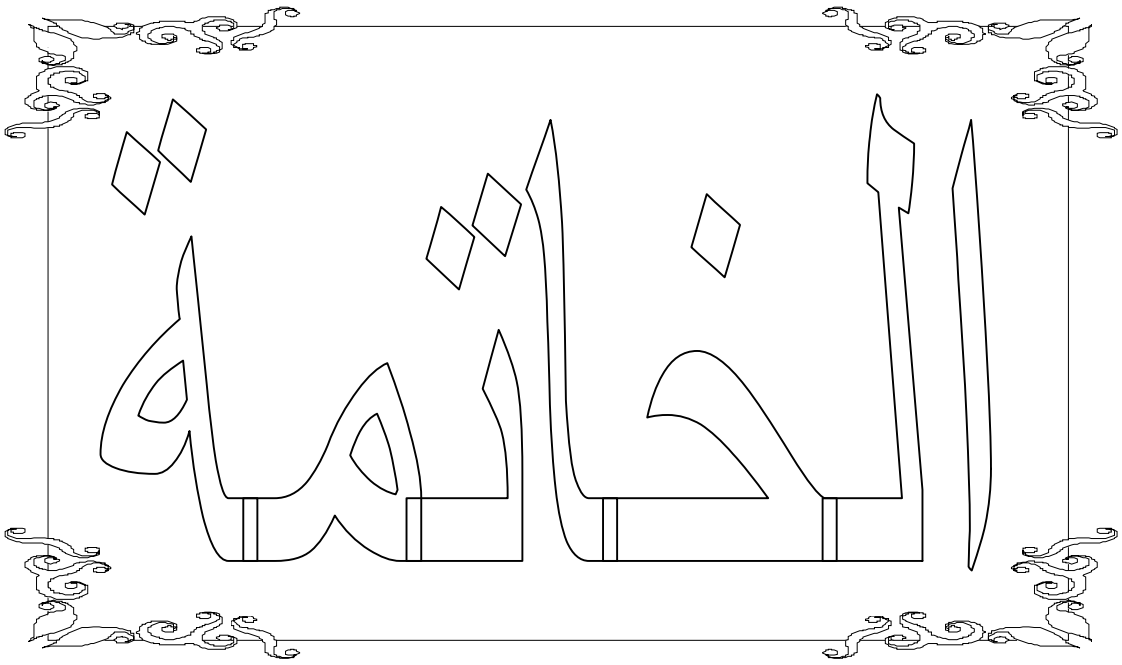
الخاتمة

الخاتمة:

انطلاقا من العرض التحليلي لموضوع الدراسة يظهر بأن المشاركة السياسية من أهم مداخل الإصلاح وترقية الاستقرار السياسي والمجتمعي في الدول، وكذا من بين أهم آليات ترقية خصائص الحكم الراشد في الدول، وهو الأمر الذي دفع النظام السياسي الجزائري لجعل المشاركة السياسية مقوما أساسيا لرشادة الحكم في الفترة ما بين 2011-2020 والتي وضع من خلالها جملة من الإمكانات متعددة الجوانب، لكن بالمقابل فإن هذه الإمكانات قد واجهت جملة من المعوقات المثبطة لرشادة الحكم في الجزائر.

وتأسيسًا على ما سبق؛ وبعد التفصيل الدقيق والتفسيري لموضوع الدراسة والذي بحث في ترابطية العلاقة الموجودة بين المشاركة السياسية وبناء الحكم الراشد في الجزائر، فقد توصلنا لجملة من الاستنتاجات والتي جاءت كما يلي:

1. تعد المشاركة السياسية من بين أهم المفاهيم والمقاربات والتي طورت على مستوى التنظير الغربي، والتي تعمل على اشراك المواطن في العملية السياسية بحثا عن زيادة الاستقرار المجتمعي ووصول لبناء سياسيات عامة عقلانية وراشدة، حيث أن زيادة المشاركة السياسية يعني زيادة مؤشرات الحكم الراشد، وتظهر هذه العلاقة الطردية بين المشاركة السياسية والحكم الراشد من خلال ارتفاع نسب المشاركة السياسية في الدول الديمقراطية والذي يقابله ارتفاع مؤشرات الحكم الراشد، في حين أن الدول غير ديمقراطية والتي تقل فيها نسب المشاركة السياسية يلاحظ فيها انخفاض نسب الحكم الراشد.
2. المشاركة السياسية هي محصلة تفاعل المواطن مع بيئته؛ فالبيئة المشجعة على العمل السياسي والنقابي عامل مساهم في زيادة دافعية المواطنين نحو المشاركة السياسية، فلبيئة الديمقراطية يشارك مواطنوها سياسيا عبر الأطر القانونية التي تضعها الدولة، وبالمقابل فإن الدول التي تمنع المشاركة السياسية فإن مواطنيها سيشاركون سياسيا عبر الأطر غير قانونية والتي تعد عاملا في زيادة الهوة بين الحاكم والمحكوم.
3. جاء تبني مفهوم الحكم الراشد في ظل أزمات التي عرفها النموذج الغربي الديمقراطي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وبالتالي فإن اسقاط هذا النموذج الحداثي في إدارة شؤون الحكم والسلطة

في النظم السياسية غير ديمقراطية يحتاج لتكيفه مع الخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الأنظمة.

4. إن تحليل ضعف نسب ومستويات المشاركة السياسية في الجزائر يرتبط بعدم توفر الإدارة السياسية من النظام السياسي الجزائري لجعلها عاملا مساهما في رشادة الحكم، حيث عملت النخبة الحاكمة على إضعاف التنظيمات السياسية والمجتمعية، من خلال اختراق الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والصحافة وهذا عبر فرض الرقابة السياسية والقضائية عليها لتقليل من فعاليتها وجعلها غير قادرة على القيام بأدوارها المتعلقة أساسا بـ: المساءلة، والرقابة على العمل السياسي والسياسات الحكومية المتخذة.
5. فرض النظام السياسي الجزائري منطق الزبائنية في العملية السياسية، وقد عمل على توسعته لصالح أهدافه السياسية ومنتخبيه، حيث منحهم امتيازات مالية وسياسية وإدارية؛ وهذا قصد الاستمرار في الحكم أطول مدة.
6. ضعف الثقة بين الحاكم والمحكوم، وكذا ضعف الأدوات الاتصالية بينهما جعلت المواطنين ينظرون للعملية الانتخابية بأنها غير نزيهة وموجهة لصالح النظام السياسي ومرشحيه؛ وهو ما قلل من نسب مشاركتهم في المواعيد الانتخابية المنظمة في الفترة ما بين 2011- 2020، وقد انعكست هشاشة العلاقة بين الدولة والمجتمع في توجه المواطنين نحو المشاركة غير تقليدية والمتمثلة أساسا في تنظيم الحركات الاحتجاجية والمسيرات الشعبية.
7. عدم فعالية المؤسسات المستحدثة والقواعد القانونية والدستورية التي جاءت كمداخل لرشادة الحكم في الجزائر، حيث تم تسجيل نسب منخفضة من الحكم الراشد في الفترة ما بين 2011-2020 وهذا حسب الاحصائيات الرقمية المقدمة من طرف البنك الدولي.
8. عدم مقدرة الإمكانات التي وفرها النظام السياسي في جعل المشاركة السياسية آلية لرشادة الحكم، وهذا لعدم توفر البيئة السياسية الداعمة لهذا التوجه السياسي، حيث أن النظام الجزائري عمل على تبني الأحادية في الطرح وإقرار السياسات العامة، وهو ما جعل المواطن الجزائري ينظر لآلية صنع القرار بأنها محصلة تفاعلات داخل النظام السياسي، وليس من صلاحياته معارضتها أو مراقباتها أو حتى تقييمها.

9. انتشار الفساد في أجهزة الدولة وبين المسؤولين السياسيين، وكذا غياب التخطيط التنموي، اضافة للتوزيع غير عادل لعوائد الريع النفطي، من بين أبرز العوامل التي قللت من دافعية المواطنين نحو مشاركة في العملية السياسية.
10. يرتبط تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر الموائمة بين الإمكانات المتوفرة والإستراتجيات المقترحة التي تعتمد بالأساس على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

وبناءً على هذه النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي تعمل على تدعيم المشاركة السياسية ووصول لبناء نموذج الحكم الراشد في الجزائر، وعليه فقد جاءت هذه التوصيات كما يلي:

- العمل على تفعيل الاتصال المؤسساتي بين مؤسسات الدولة والمواطنين؛ وهذا بهدف توضيح أهمية المشاركة السياسية في بناء المؤسسات السياسية وتعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي.
- ضرورة انفتاح النظام السياسي على المجتمع؛ وهذا عبر جعل المواطن الفاعل الأساسي في العملية السياسية.
- جعل عملية صنع واتخاذ القرار ورسم السياسيات العامة عملية تشاركية بين النظام السياسي والمعارضة السياسية ومختلف التنظيمات الاجتماعية.
- عدم تدخل الأجهزة التنفيذية والإدارية في الأنشطة القانونية التي يقوم المجتمع المدني والصحافة، والعمل على منحهم استقلالية أكبر في القيام بمهامهم المجتمعية المتعلقة بالرقابة والمساءلة.
- خلق بيئة محفزة على المشاركة السياسية؛ وهذا عبر الاهتمام بالمطالب المرفوعة من المواطنين.
- استقلالية السلطة القضائية عن باقي السلطات الأخرى وخاصة السلطة التنفيذية؛ حتى لا يتأثر الجهاز القضائي بتعليمات الجهاز التنفيذي.
- تحيين أدوار مؤسسات التنشئة السياسية وهذا بجعلها تعمل على خلق مواطن يؤمن بالتغيير عبر العملية السياسية والانتخابية؛ وهذا ما سيسمح بالانتقال من ثقافة الخضوع والتبعية إلى ثقافة المشاركة.
- اقامة التوازن بين صلاحيات السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، حتى يكون هذا التوازن حافزا للمواطن للمشاركة في مختلف الاستحقاقات البرلمانية.
- التوزيع العادل للثروات الطبيعية ومنها الثروات الناضبة وخاصة الريع النفطي تحقيقا للعدالة الاجتماعية وهو ما سيضمن لنا تحقيق الإنصاف الاقتصادي بين عامة المواطنين.

- مكافحة الفساد بجميع أشكاله، وتسليط أقصى العقوبات ضد المتورطين في قضايا استغلال الوظيفة العمومية وتبديد المال العام، مع التوجه نحو رقمنة جميع التعاملات وخاصة الاقتصادية حتى يسهل مراقبتها.

- العمل على تحقيق التنمية في جميع أبعادها وخاصة التنمية البشرية المستدامة وهو ما سيمكن النظام السياسي من زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والبشرية والتي تعد من بين أبرز الحوافر لزيادة نسب المشاركة السياسية في الجزائر.

- ضرورة تطوير خطابات وبرامج الأحزاب السياسية وتحيينها وفق متطلبات العصر، حيث وجب أن يراعى فيها تحديات العولمة، والظروف الاجتماعية التي يعيشها المواطن في حياته اليومية.

- توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة؛ مع ضرورة إقرار علاقة تشاركية في عملية صنع القرار المحلي بين المنتخب والمواطنين ما سيضمن لنا مخرجات سياسية راشدة يراعي فيها الاستغلال العقلاني للموارد المالية والبشرية المتاحة.

- الإهتمام بالإنفاق الاستثماري حتى ننتقلْ من الاقتصاد الريعي غير انتاجي إلى الاقتصاد المنتج للثروة والقيمة المضافة، حيث سيمسح هذا التوجه الاقتصادي من زيادة ثقة بين المواطن والنخبة الحاكمة، وبالتالي سينعكس على وجود علاقة قوية بين الدولة والمجتمع ما سيؤدي لرفع نسب المشاركة السياسية في الجزائر.

- الاعتماد على آلية التصويت الإلكتروني بدل التصويت الورقي الذي زاد من شكوك المواطنين بتزوير نتائج الانتخابات من طرف النخبة الحاكمة.

- تكريس الدوران الخارجي للنخب بدل الدوران الداخلي؛ وهذا بهدف تجديد النخبة الحاكمة، ووصول كفاءات ذات قدرات عالية في التسيير.

- تدعيم التعاون المشترك بين مكونات الثلاثة للحكم الراشد والمتمثلة في الدولة ومؤسساتها المختلفة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، حيث أن ايجاد علاقة تعاونية بين هذه المكونات من شأنه بناء سياسيات عامة راشدة وذات جودة مما سيساهم في زيادة مشروعية النظام السياسي.

- تفعيل المواطنة كمقاربة سياسية قصد جعل المواطن يشارك وبقوة في أي عمل سياسي أو انتخابي.

ومن خلال ما تم ذكره من استنتاجات وتوصيات؛ والتي توضح أهمية المشاركة السياسية في ترسيخ دعائم الحكم الراشد في الجزائر؛ سيتم عرض ثلاث سيناريوهات مستقبلية محتملة لواقع المشاركة السياسية ورشادة الحكم في الجزائر، وقد جاءت هذه السيناريوهات كتالي:

أولًا: السيناريو التشاؤمي: - اضعاف المشاركة السياسية وعدم قدرتها على ترقية دعائم الحكم الراشد في الجزائر -

سيعمل النظام السياسي الجزائري لعرقلة أي تغيير سياسي عن طريق المشاركة السياسية، وهذا قصد الاستمرار في الحكم، حيث أن النخبة الحاكمة ترى بأن المشاركة السياسية وجب أن تكون موجهة لصالحها ما سيجعلها تفرض مزيدًا من الرقابة السياسية والقضائية على التنظيمات السياسية والاجتماعية، كما ستسعى لإقصاء المواطنين من المشاركة في أي عملية سياسية كانت، وعليه فإن إضعاف المشاركة السياسية يعني بقاء نفس النخب في الحكم دون ايجاد نخب جديدة ذات مستوى عالٍ من التسيير، وهو الأمر الذي سيسمح للنظام السياسي من التحكم وتقييد آلية الرقابة والمساءلة والمحاسبة السياسية؛ وبالتالي إضعاف خصائص ومؤشرات الحكم الراشد في الجزائر.

وتأسسيا على ما سبق ذكره؛ فإن هذا الواقع السياسي يعني استمرار النظام السياسي في الحكم وإضعاف المشاركة السياسية والتي ستنعكس سلبا على مؤشرات الرشادة في الجزائر.

ثانيًا: السيناريو التفاؤلي: -مساهمة المشاركة السياسية في ترقية دعائم الحكم الراشد في الجزائر -

سيتوجه النظام السياسي نحو المواطنين من أجل توضيح أهمية المشاركة السياسية في دعم الرشادة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون الحكم، كما سيعمل على تدعيم الإمكانات المتوفرة لرشادة الحكم عبر آليات جديدة يراعي فيها خصوصية المجتمع والدولة، كما سيسعى النظام السياسي الجزائري لتطبيق جملة من الالتزامات السياسية ومنها: ضمان نزاهة العملية الانتخابية، الوقاية من الفساد ومكافحته، عدم التضييق على نشاط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والصحافة، ويأتي هذا التوجه السياسي نتيجة التحديات التي تواجه الجزائر خاصة على مستوى الاقتصادي والتي تحتاج إلى دعامة شعبية ومشروعية سياسية.

وتأسسيا على ما سبق ذكره؛ فإن هذا الواقع السياسي سيسمح بارتفاع معدلات المشاركة السياسية والتي ستنعكس إيجابا على راشدة الحكم في الجزائر.

ثالثاً: سيناريو بقاء الوضع القائم: - محدودية المشاركة السياسية في ترقية دعائم الحكم الراشد في الجزائر -

حيث سيبقى المواطنين غير مهتمين بالعملية السياسية والانتخابية، وفي المقابل سيعملون على تنظيم بعض الحركات الاحتجاجية والمظاهرات الشعبية في فترات زمنية متقطعة وبشكل ظرفي قصد التأثير على السياسات العامة المتخذة من طرف الحكومة، دون أن يبحثوا عن المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار.

وعليه فإن هذا الواقع سيكرس لبقاء نفس النخب في الحكم مع محدودية تأثير المشاركة السياسية على رشادة الحكم في الراشد.

ومن خلال عرض هذه السيناريوهات يبقى السيناريو الأقرب لتوضيح مستقبل المشاركة السياسية والحكم الراشد؛ حسب رأي الباحث هو السيناريو التفاؤلي ، وهذا نتيجة ما أظهره الحَراك الشعبي من ضعف علاقة الدولة بالمجتمع، حيث سيعمل النظام السياسي على إصلاح هذه العلاقة من خلال جملة الالتزامات السياسية التي وعد بها الرئيس المنتخب عبد المجيد تبون سنة 2019 وأهمها: محاربة الفساد، والتمكين الفعلي للمواطنين من المشاركة في الرقابة وصنع القرار عبر مؤسسات منتخبة شعبيا، هذا ما سيؤدي لرفع نسب المشاركة السياسية وترقية دعائم الحكم الراشد في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

- **القرأن الكريم:**

سورة الكهف، الأية (29).

- **الدساتير والمواثيق الجزائرية:**

1. الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 06-01 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016**، المؤرخ في 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص، ص 17، 18.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لسنة 2016.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد82، **التعديل الدستوري لسنة 2020**، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق 1964.

- **الوثائق القوانينة:**

1. الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 19-08 المعدل والمتمم للقانون العضوي 16-10**، المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، الجريدة الرسمية، العدد 55.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01/إ. م. د/ 12 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1433 الموافق لـ 15 ماي 2012، **يتضمن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 32، السنة 49، 26 ماي 2012.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01/إ.م.د/ 17 المؤرخ في 21 شعبان عام 1438 الموافق لـ 18 ماي 2017، **يتضمن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**، الجريدة الرسمية، العدد 34، السنة57، 7 جوان 2017.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الدستوري رقم 01/إ.م.د/ المؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1442 الموافق لـ 12 نوفمبر سنة 2020، **يتضمن النتائج النهائية لاستفتاء أول نوفمبر 2020 حول مشروع تعديل الدستور**، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 57، 3 ديسمبر 2020.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الدستوري رقم 02/ إ. م. د/ المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1435 الموافق لـ 22 أفريل سنة 2014، **المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية**، الجريدة الرسمية، العدد 23، السنة 51، 23 أفريل 2014.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الدستوري رقم 03/إ.م.د/ المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1441 الموافق لـ 16 ديسمبر سنة 2019، **المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية**، الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة 56، 18 ديسمبر 2019.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 66-156** المؤرخ في 8 جوان 1996، الذي يتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 12-04 المتعلق بإنشاء الأحزاب السياسية، والقانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام**، و**القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات**، المؤرخ في 8 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، العدد 2.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 12-02 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، والقانون العضوي رقم 12-03 المحدد لكيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة** المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، العدد 1.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 16-10 يتعلق بتنظيم الانتخابات**، المؤرخ في 25 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 50.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 16-11 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات**، المؤرخ في 11 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 50.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 16-12 المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة**، المؤرخ في 25 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 50، المادة 15.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم 19- 07** المؤرخ في سبتمبر 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد55، 15 سبتمبر 2019.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 02- 09**، المؤرخ في 8 ماي 2002، والذي يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، الجريدة الرسمية، العدد34.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 06-06**، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15.
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 09-01** المؤرخ في 25 فيفري 2009، يعدل ويتمم الأمر 66- 156 المؤرخ في جويلية 1966 والمتضمن قانون العقوبات.
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 11-10 يتعلق بالبلدية**، المؤرخ في 3 جويلية 2011، الجريدة الرسمية، العدد37.

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 12-07 يتعلق بالولاية**، المؤرخ في 21 فيفري 2012، الجريدة الرسمية، العدد12.
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 15-03 يتعلق بعصرنة العدالة**، المؤرخ في 1 فيفري 2015، الجريدة الرسمية، العدد 6.
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 16-01** المؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14.
21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 يحدد كيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية**، الجريدة الرسمية، العدد 21، 9 أفريل 2014.
22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 66 من القانون رقم 80-08 المؤرخ في 25 أكتوبر 1980**، يتضمن قانون الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 44.
23. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 02- 127** المؤرخ في 7 أفريل 2002، يتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية، العدد23.
24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 04-128** المؤرخ في 19 أفريل 2004، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة الأمم المتحدة 31 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية، العدد26، ص.12.
25. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 11-426** المؤرخ في ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، الجريدة الرسمية، العدد 68.
26. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **أمر رقم 11-01**، المؤرخ في 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد12.
27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الإعلام 14-04 يتعلق بنشاط السمعي البصري**، المؤرخ في 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية، العدد 16، المادة 57.
28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقرض**، المؤرخ في 11 أكتوبر 2018، الجريدة الرسمية، العدد57، المادة الأولى.
29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 20-07**، المؤرخ في 4 جويلية 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 33، المادة 49.
30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم رقم 20-45** مؤرخ في 15 فيفيري 2020، والذي يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد9.

31. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **نظام رقم 20-04، مارس2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية،** المؤرخ في 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية، العدد 16.

32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، **القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04،** المؤرخ في 23 فيفري 2008.

- **القواميس والمعاجم والموسوعات:**

1. **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية،** سعيفان أحمد، لبنان: مكتبة لبنان، 2004.

2. **قاموس المصطلحات السياسية والمدنية،** الجبالي صقر وآخرون، فلسطين: مركز حقوق الانسان والديمقراطية -شمس-، 2014.

3. **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية،** هرميه غي وآخرون، ترجمة اللمع هيثم، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

4. **لسان العرب،** إبن المنظور، القاهرة: دار المعارف، 1119.

5. **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية،** جاد الرب حسام الدين، القاهرة: دار العلوم، 2010.

6. **معجم المصطلحات السياسية والدستورية أكثر من 1000 مصطلح،** الكلاب يوسف، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2018.

7. **معجم المصطلحات السياسية،** العلوي ياسر، مملكة البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014.

8. **الموسوعة السياسية،** الكيالي عبد الوهاب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، 1986.

9. **الموسوعة السياسية،** الكيالي عبد الوهاب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، 1986.

10. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية،** عبد الفتاح إسماعيل، القاهرة: دار الكتب العربية، د. س. ن.

- **المواثيق الدولية:**

1. الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،** 10 ديسمبر 1948.
2. الأمم المتحدة، **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**

- **الكتب:**

1. أبراش إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي**، لندن: أي للكتب، 2011.
2. أبو يونس محمد باهي، **الرقابة على أعمال الحكومة في النظامي المصري والكويتي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.
3. أحمد الحمداني قحطان، **الأسس في العلوم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، 2014.
4. أحمد الخطيب نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان: دار الثقافة، ط7، 2011.
5. أرزقي محمد نسيب وآخرون، **القانون الدستوري السعودي (دراسة قانونية تطبيقية)**، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد 2011.
6. أزروال يوسف، **الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، 2016.
7. إسماعيل الصيني سعيد، **مدخل إلى الرأي العام والمنظور الإسلامي**، لبنان: مؤسسة الرسالة، 2008.
8. إسماعيل حسن سيد أحمد، **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1978.
9. ألموند غابرييال، باول بينغهام، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر(نظرة عالمية)**، ترجمه هشام عبد الله، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
10. أندرسون جيمس، ترجمة عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998.
11. الأنصاري حسين، **الدور الثقافي للقنوات العربية**، عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2015.
12. أيت جردات مهدي، **الأحداث السياسية والحركات الإسلامية في الوطن العربي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
13. إيفينو باتريك، بلانشيس جون، **حرب الجزائر ملفات وشهادات**، الجزائر: دار الوعي، 2013.
14. بابلي نبيل، **الحكم الرشيد الأبعاد ومعايير ومتطلبات**، المعهد المصري للدراسات، 9 جانفي 2018.
15. الباز أمين، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، 2013.

16. بخباز عبد الله، **جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية، دراسة مقارنة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017.

17. براود فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1988.

18. البرزنجي سرهنك حميد، **الأنظمة الانتخابية ومعايير الدولية لنزاهة الانتخابات**، بيروت: منشورات الجلي، 2015.

19. بركات نظام وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع، ط 10، 2010.

20. البطريق غادة، **المواقع الإخبارية والحراك السياسي العربي**، مصر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2017.

21. بكدي فاطمة، **الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق**، عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2020.

22. بلغيث عبد الله، **الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر دراسة النظام والسلوك الانتخابي**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017.

23. بلوضاح طيب، **حق الرد وتصحيح في التشريعات الإعلامية والصحفية**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2014.

24. بن علي لقرع، **المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت**، عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2019.

25. بن محمد الصغير عبد العزيز، **الضمانات الدستورية للمواطنين بين الشريعة والقانون**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.

26. بوجلال عمر طيبي، **إدماج المقاربة التشاركية في الاصلاحات السياسية**، الأردن: مركز الكاتب الأكاديمي، 2017.

27. بوضياف محمد، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلة نقدية**، سطيف: دار المجد للنشر والتوزيع، 2010.

28. تاج الدين أحمد سعيد، **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2010.

29. تورين آلان، ترجمة حسن قبيسي، **ماهية الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، بيروت: دار أكساقي، 1995.

30. جابي عبد الناصر،" الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات الاستقرار أم الركود السياسي"، في: **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، تحرير علي خليفة كواري، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

31. جبران البدران أحمد، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014.

32. جبوري حمد، **حقوق الإنسان السياسية في الاسلام والنظم العالمية**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1971.

33. جواد كاظم صالح، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990.

34. جودت البرغوثي سمير، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

35. حاتم عبد المنعم، **التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع**، القاهرة: بورصة الكتب للنشر والتوزيع، 2015.

36. حرار نسيم، **أدباء الجزائر مبدعو التسعينات الأكثر حظوة بالدراسات الجامعية**، لندن: الكتب للنشر والتويع، 2018.

37. حسن يوسف، **إيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية**، عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2017.

38. حمدي رابح، بكدي فاطمة، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، عمان: مركز الكاتب الاكاديمي، 2016.

39. خضر صالح ساميا، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، مصر: د. د. ن، 2005.

40. خلف محي الدين، **التخطيط والسياسة الاجتماعية المفاهيم والأطر والآليات**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020.

41. خوالدة صالح عبد الرزاق، **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921-2007 دراسة حول تأثير النظام الانتخابي على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية**، الأردن: دار خليج، 2017.

42. داود عدنان، **الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016.

43. درويش محمد فهيم، **مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010.

44. دريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

45. دريس نبيل، **المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

46. الدليمي محمد عثمان، **مواقع التواصل الاجتماعي: نظرة عن قرب**، الأردن: دار غيداء للنشر وللتوزيع، 2019.

47. دوفرجيه موريس، ترجمة عبد الحسن سعد علي المقلد، **الأحزاب السياسية**، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

48. ديلو ستيفن، ترجمة ربيع وهبة، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2000.

49. رفاعي عادل، **محاضرات في إعداد المدربين في التنمية البشرية**، مصر: جامع الأزهر، 2013.

50. ركينة سهام، "الحكم الرشيد بين المفهوم والأثر على التنمية"دراسة حالة رواندا"، في: **الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال أفريقيا: الأبعاد والآليات التشاركية**، تحرير أمين البار، سمير باهي، الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2021.

51. الزهيري محسن، **مناهج البحث التربوي**، الأردن: مركز ديبونو لتعليم التفكير، 2017.

52. الزيات عبد الحليم، **دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

53. سامح فوزي، **ألوان الحرية الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم رؤية مصرية**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

54. سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة**، بيروت: دار النضال للنشر والتوزيع، ط2، 1989.

55. سمير الدليسي عامر علي، **سقوط الأنظمة السياسية الانتفاضات والثورات الشعبية- أسباب وعوامل-**، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.

56. شاهين محمد، **التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو**، مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017.

57. شطي إسماعيل وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ونقاشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

58. شعبان توق محي الدين، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، لأردن: دار الشروق لنشر والتوزيع، 2014.

59. شقير حفيظة، **دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات**، تونس: معهد العربي لحقوق الإنسان، 2004.

60. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي-المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.

61. صادق الشريفي نداء، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: جهينة للنشر والتوزيع، 2007.

62. صبري نجدت، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلة**، عمان: دار الدجلة، 2011.

63. الصوراني غازي، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، القاهرة: مكتب جزيرة الورد، ط2، 2015.

64. الصيرفي محمد، **الاحتراف الإداري الحكومي**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

65. طاشمة بومدين، **الأصول في منهجية تحليل الظاهرة السياسية، المفاهيم، الأدوات، المناهج، المقاربات**، الإسكندرية: دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2017.

66. طاشمة بومدين، عبد النور ناجي، **أصول منهجية البحث في علم السياسة**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ، 2014.

67. الطاهر أحمد، أحمد السعودي، **الديمقراطية الكويتية: التاريخ- الواقع- المستقبل**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011.

68. عارف نصر محمد، **إبستومولوجيا السياسة المقارنة –نموذج معرفي –النظرية-المنهج**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

69. عبد العظيم بن محسن الحمدي، **الحكم الرشيد عند عظماء الملوك والحكام- ذو القرنين نموذجًا**-، صنعاء: دار الكتب الوطنية،2021.

70. عبد العظيم بن محسن الحمدي، **الحكم الرشيد في صدر الدولة الاسلامية والاتجاهات المعاصرة**، صنعاء: مؤسسة أبررا للنشر والتوزيع، 2018.

71. عبد الغفار عادل، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة – رؤية تحليلية واستشرافية**، القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2009.

72. عبد الكريم نهى، **صنع القرار في السياسة التعليمية (الأطراف الفاعلة والآليات)**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009.

73. عبد المومن عبد الوهاب، **النظام الانتخابي في الجزائر مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الجزائري**، الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011.

74. العلواني طه جاب وأخرون، **المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام**،الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1996.

75. علي أحمد فؤاد، **وسائل الاعلام والمشاركة السياسية**، الأردن: دار امجد للنشر والتوزيع، 2016.

76. علي الجنابي كاظم، **المسؤولية السياسية لرئيس الدولة في النظام البرلماني دراسة مقارنة**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.

77. عليمات خالد، **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن**، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020.

78. العمارات محمد فارس، **دور المرأة الأردنية في الحياة العامة**، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2021.

79. عواد مشابقة أمين، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد(إطار نظري)**، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012.

80. العولة علي، **سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الأردن دراسة حالة)**، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2017.

81. العولة علي، **سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية**،

82. غازي ساعاتي فهد سيف الدين، **الإدارة الرياضية -مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية-**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014.

83. الغزالي حرب أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1978.

84. فوكة سفيان، بوضياف مليكة، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في تنمية"، في: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية النموذج الجزائري**، تحرير محمد غربي وآخرون، الجزائر: إبن نديم، 2013.

85. فيصل حسين غازي، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014.

86. كامل الخزرجي ثامر، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتجية إدارة الأزمات**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

87. كامل محمد الخزرجي ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة معاصرة في استراتجية إدارة السلطة-**، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

88. كردونا فرانسيسكو، إيركسن سفين، **أدلة الحوكمة الرشيدة -المهنية والنزاهة في قطاع الخدمة العامة-**، ترجمة حلف الشمال الأطلسي الناتو، النرويج: مركز النزاهة في قطاع الدفاع، 2012.

89. لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات– الميادين -التحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015.

90. لطادة بن محرز ليندة، **المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية دراسة تطبيقية- الجزائر أنموذجا-**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

91. ليلة علي، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، مصر: مكتبة أنجلو المصرية، 2013.

92. محمد جار الله علي، **كفى فسادا**، مصر: سما للنشر والتوزيع، 2019.

93. محمد حسن وفا دنيا، **المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي**، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015.

94. محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة الاستبدادية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

95. محمد عمر سعيدة، **إشكالية التحول الديمقراطي في أفريقا دراسة (حالة جيبوتي)**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2016.

96. محمدي صليحة، بخوش سامي، "الحكم الرشيد بين تعدد الأبعاد ومتطلبات التطبيق"، في: **الديمقراطية والحكم الرشيد في شمال أفريقيا: الأبعاد والآليات التشاركية**، تحرير أمين البار، باهي سمير، الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2021.

97. مسيري عبد الوهاب، **اشكالية التحيز – رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج2، 1997.

98. مصرالي كمال وأخرون، **أهمية الحكامة والحكم الرشيد بالمغرب**، تطوان: مطبعة الخليج العربي، 2016.

99. معراج هواري، سعيد عمر حاج، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، عمان: كنوز المعرفة، 2013.

100. مفتي محمد، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية-دراسة تحليلية نقدية-**، الرياض: مركز البحوث والدراسات، 2014.

101. مقري عبد الرزاق، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد بين الحداثة المصطلح وأصالة المضمون**، الجزائر: دار الخلدونية، 2004.

102. مهنا محمد ناصر، **تطور النظريات والمذاهب السياسية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

103. ناجي عبد النور، **التجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

104. ناجي عبد النور، **تجربة الانتخابات الجزائرية في النظم التعددية السياسية 1990-2007**، عنابة: منشورات جامعية باجي مختار، 2007.

105. ناجي عبد النور، ساحلي مبروك، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.

106. ناجي عبد النور، **منهجية البحث السياسي**، الأردن: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، 2019.

107. نجيب العزاوي وصال، **المرأة العربية والتغيير السياسيي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

108. النوري أحمد، **السياسة الخارجية**، الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2010.

109. ولد الصديق ميلود، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي، استطلاعية لرأي المجتمع الطلابي في العملية السياسية على ضوء التحولات السياسية في العالم**، عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2015.

110. ولد الصديق ميلود، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي**، عمان: دار الكاتب الأكاديمي، 2015.

111. ولد الصديق ميلود، **الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية**، عمان: مركز الكاتب الأكاديمي، 2015.

112. يوسف حنان، **الاعلام والسياسة: مقاربة ارتباطية**، القاهرة: الأطلس للنشر والإنتاج العلمي، 2006.

113. يوسف غنايم مدحت أحمد، **تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة تأصيلة**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014.

114. يوسف غنايم مدحت أحمد، **وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام البرلماني**، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011.

- **المجلات:**

1. أبو بكر أبو سالم، وسيلة بوفنش، "التوجه نحو القطاع الخاص كخيار إستراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر"، **مجلة إنماء اقتصاد والتجارة**، المجلد2، عدد خاص، أفريل 2018.

2. أزروال يوسف، "دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية"، **مجلد الحقيقة**، المجلد16، العدد41، جوان 2014.

3. أسماء خالد، "مواقع التواصل الاجتماعي ومظاهر التغيير في المجتمع الجزائري"، **مجلة التنوير**، المجلد2، العدد 5، مارس 2018.

4. باي عبد القادر بغداد، "بين الإعلام والسياسية أي علاقة بين الإعلام والأحزاب السياسية بالجزائر، دراسة ميدانية تحليلية متعددة الأبعاد"، **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية**، المجلد1، العدد 1، مارس 2017.

5. بركات محمد، "الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019 تؤسس لجزائر جديدة"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد4، العدد2. جانفي 2020.

6. بشوني أسماء، شويح محمد، "تأسيس البنية التحتية في ظل البرامج التنموية خلال فترة 2001-2016"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، المجلد16، العدد2، ديسمبر2019.
7. بطاطا سفيان، بعدا عبد الكريم، "مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة تقيمية ومقارنة بين تونس والمغرب، باستعمال مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة،" **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلد14، العدد1، افريل 2020.
8. بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، المجلد3، العدد4، جوان 2006.
9. بلعربي حفيظة، زاوي مصطفى، "الانتخابات في تاريخ الجزائر المعاصر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد6، العدد1، جوان 2019.
10. بلهادي محمد، "الحوكمة المفتوحة كآلية لتحسين الحوكمة المحلية في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 12، العدد1، جانفي 2021.
11. بلهواري كريمة، "النخبة الحاكمة بين المحافظة والتغيير"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد7، العدد3، أكتوبر 2015.
12. بلية لحبيب، "نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011-2016"، **مجلة القانون**، المجلد6، العدد1، أكتوبر 2018.
13. بن أحمد نادية، حسيني ليلى، "الاتجاهات الحديثة لإصلاح بيروقراطية الإدارة من منظور الحكم الراشد"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد3، العدد1، جوان 2014.
14. بن حدة باديس، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد6، العدد1، جانفي 2017.
15. بن حفاف إسماعيل، "ممارسة حق إنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر على ضوء القانون العضوي 04-12 المتعلق بالأحزاب السياسية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد9، العدد3، سبتمبر 2016.
16. بن سعيد أمين، نادية عبد الرحيم، "الحكومة الإلكترونية ومساهماتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية دراسة حالة البوابة الإلكترونية الجزائرية للصفقات العمومية"، **مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد2، العدد 4، جوان 2015.
17. بن سماعيلي بوعلام، عبد الرحمان بن جيلالي، "السلطة الوطنية للانتخابات كآلية مستخدمة لتنظيم الانتخابات"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد4، العدد 4، ديسمبر 2019.
18. بن شعبان محمد الصالح، "تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد26، العدد4، ديسمبر 2015.

19. بن شهرة شول، أيت عودية محمد، "الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر"، **مجلة دراسات في الوظيفة العامة**، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2018.

20. بن عبو سنوسي، بن طيب سعيدة، "إستراتجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة"، **مجلة الدراسات السياسية**، المجلد2، العدد4، ديسمبر 2018.

21. بن عزة فاطمة الزهراء، سيكوك قويدر، "دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب الجزائري"، **مجلة الفكر المتوسطي**، العدد 11، جويلية 2016.

22. بن عشي حفيظة، بن عشي حسين، "ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل قانون العضوي المحدد لكيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة"، **مجلة المفكر**، المجلد9، العدد11، سبتمبر 2014.

23. بن علي زهيرة، " دور الإصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الراشد"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد2، العدد5، ديسمبر 2017.

24. بن علي زهيرة،" تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية"، **مجلة القانون**، المجلد1، العدد 2، جويلية 2010.

25. بن عمارة سعيدة، سمايلي محمود، "إسهام الإصلاحات التربوية للمناهج الدراسية الجزائرية في تربية المواطنة القومية والعالمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد12، العدد1، جانفي 2018.

26. بن عمراوي عبد الدين، "أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد4، العدد 9، فيفري 2016.

27. بن يحي بن مشيه، سحوان عطا الله، "جودة المناهج التربوية في ظل الإصلاحات التربوية"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد6، العدد4، جوان 2019.

28. بن يحي فاطمة، طواهري ميلود، "دور عملية التنشئة السياسية في إرساء المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد6، العدد12، جوان 2019.

29. بهناس العباس، بن أحمد لخضر، "النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وتحديات الراهنة له"، **مجلة دفاتر الاقتصادية**، المجلد 4، العدد2، سبتمبر 2013.

30. بودرهم فاطمة، "أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد3، العدد2، جويلية 2013.

31. بوشو وليد، "الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1939)"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد5، العدد2، ديسمبر 2021.

32. بوطرفة صورية، "التوظيف في القطاع العام بالجزائر في ظل التسيير العمومي الجديد الوكالة الولائية للتشغيل –التبسة-"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد5، العدد9، جوان 2018.

33. بوعرفة عبد القادر، "الحَراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، المجلد1، العدد7، أكتوبر 2019.

34. بوعيد الله بن عطية، عبد المجيد رمضان،" الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد9، العدد 16، جانفي 2017.

35. بوعيسى عزة، بلعسل محمد، "دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 2.

36. بومدين بوزيد، "التجربة الديمقراطية وعوائق الإنتقال"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 289، 2003.

37. بومدين عربي، بوزيدي يحي، "أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد2، العدد3، أكتوبر 2014.

38. تقرارت يزيد وآخرون، "أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحية في الجزائر"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد3، العدد4، جوان 2018.

39. تيمزار كمال، "الإصلاحات السياسية والدستورية و بناء الحكم الرشيد في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد2، العدد4، جوان 2015.

40. جاب الله شافية، "واقع ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحته"، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، المجلد2، العدد1، سبتمبر 2011.

41. جابو ربي اسماعيل، "أسس فكرة الأمن القانوني وعناصرها"، **مجلة تحولات**، المجلد1، العدد2، جوان 2018.

42. جاني مراد، "الديمقراطية التشاركية في الجزائر: بين التشريع والممارسة"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد6، العدد11، أكتوبر 2016.

43. جعفورة مصعب، دلاسي أمحمد، "سوسيولوجيا المشاركة السياسية (دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية)"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد11، العدد5، سبتمبر 2017.

44. جلطي منصور، "النظام القانوني لوسيط الجمهورية في التشريع الجزائري والمقارن"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، المجلد2، العدد14، جوان 2020.

45. حرمل خديجة، "دور مجلس المحاسبة في حماية المال العام"، **مجلة صوت القانون**، المجلد6، العدد2، نوفمبر 2019.

46. حمودي محمد، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية على مستوى الجماعات الإقليمية في الجزائر"، **مجلة صوت القانون**، المجلد 6، العدد12، جوان 2019.

47. حميطوش يوسف، "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة المفكر**، المجلد10، العدد 1، مارس 2015.

48. حناش يمينة، "إصلاح النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد0، المجلد1، جانفي2017.

49. خنافيف محمد، معيزي قويدر، "التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد7، العدد13، جوان 2018.

50. خيري عبد الرزاق، "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 35، جويلية 2007.

51. دباغي سارة، "آليات تفعيل المجتمع المدني تكريسا للمشاركة السياسية الواعية"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد5، العدد1، جوان 2021.

52. دراغلة ليلى، عواشرية رقية، "النظام الانتخابي وأثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمة**، المجلد7، العدد1، جانفي 2020.

53. دريادي حميدة، "الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر.....تعزيز المسار الديمقراطي أم حفاظ على الوضع القائم"، **مجلة الأبحاث**، المجلد1، العدد1، 2016.

54. دلباز كمال، "البنية الفكرية لمدلول المشاركة السياسية في الميزان النظري: قراءة في المفاهيم والأشكال والمستويات والنماذج"، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، المجلد1، العدد1، نوفمبر 2019.

55. ذبيح عماد دمان، "الضمانات القانونية لحماية حق تكوين الأحزاب السياسية في ظل القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية"، **مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية**، المجلد3، العدد9، جوان 2016.

56. رباحي زهيدة،" ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة: بين ضمانات القانونية ومعوقات العملية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد4، العدد1، فيفيري 2016.

57. رزيق نفيسة، "التجربة الحزبية في المنطقة العربية: قراءة في أسباب التعثر وسبل ترشيد العمل الحزبي"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 14، العدد1، جوان 2019.

58. رزيق نفيسة، "المواطنة في الجزائر وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد6، العدد2، ديسمبر 2017.

59. رشاشي نسيم، "مبدأ المواطنة والمشاركة السياسية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، المجلد15، العدد3، ديسمبر 2020.

60. رملي حمزة، "التمويل غير تقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ,,, هل يتعلق الأمر بالتيسير الكمي"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد4، العدد1، جوان 2018.

61. زايري بلقاسم، "الحكم الصالح والكفاءة الاقتصادية"، **مجلة دفتر الملاحظات**، المجلد2، العدد1، أفريل 2006.

62. زوامبية عبد النور، "الإدارة العمومية الجزائرية: الواقع وحتمية التغيير"، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، مجلد2، العدد1، جانفي 2013.

63. سالمي وردة، "طبيعة تدخل المفتشية العامة للمالية للرقابة وتدقيق على سير المؤسسات العمومية الاقتصادية بعد الأمر 08-01"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد4، العدد 2، جوان 2015.

64. سايح فاطمة،" دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر - دراسة عينة من مشاركين في الحَراك الشعبي"، **مجلة التكامل الإقتصادي**، المجلد7، العدد3، سبتمبر 2019.

65. سعود الطاهر، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 24، جانفي 2017.

66. سمينة نعيمنة، "الانتخابات البرلمانية الجزائرية 2012 في ضوء التحولات السياسية العربية "، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد21، 2012.

67. سويقات أحمد، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، **مجلة الباحث**، المجلد4، العدد 4، جوان 2006.

68. صابر حوحو أحمد، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، **مجلة المفكر**، المجلد5، العدد1، مارس2010.

69. صديق سعوداوي، "آلية الدفع بعدم الدستورية كضمانة لإعلاء الدستور -دراسة في تحليل المادة 188 من الدستور الجزائري-"، **مجلة صوت القانون**، المجلد4، العدد7، جوان 2017.

70. صفاء صالح يسمينة، مجدوبي شهرزاد، "المفتشية العامة للمالية للرقابة كأداء لقياس عمل المؤسسات العمومية الاقتصادية"، **مجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، المجلد7، العدد1، جانفي 2016.

71. ضريفي الصادق،" دور خلية الاستعلام في مكافحة جريمة تبييض الأموال"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد2، العدد8، ديسمبر 2017.

72. طاشور عبد الحفيظ، "إصلاح العدالة في الجزائر المظاهر وأفاق"، **مجلة القانون**، المجلد1، العدد1، فيفري 2020.

73. طعابة حدة، لحاق عيسى، "معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد5، العدد1، جانفي 2019.

74. طكوش صبرينة، فاضل صباح، "واقع الحكم الراشد في الجزائر"، **مجلة العلوم التجارية**، المجلد17، العدد2، ديسمبر2018.

75. عابد شريط، جلول ياسين بن حاج، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الإستراتجية والتنمية**، المجلد 10، العدد 10، جانفي 2016.

76. عبد الجليل جميل، "النيباد والحكم الراشد: أي تجانس إصلاحي تنموي في خدمة القارة الأفريقية"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد5، العدد5، أفريل 2015.

77. عبد الله بسام البسام، "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد1، العدد 11، جوان 2014.

78. عبلة بلبقرة، سعيدي حنان، "برنامج عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر الواقع والمأمول"، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد2، العدد4، ديسمبر2019.

79. العربي حنان، التونسي فائزة، "سلوك المواطنة الفعالة من خلال الدلالة اللغوية لشعارات الحراك الاجتماعي بالجزائر، تحليل محتوى مضمون شعارات لافتات الحراك الاجتماعي"، **مجلة أفاق فكرية**، المجلد7، العدد3، ديسمبر 2019.

80. عزي لخصر، غالم جلطي، "الحكومة الإلكترونية أداة لتحقيق مقومات الحكم الرشيد"، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، المجلد4، العدد1، سبتمبر 2012.

81. عطوي خالد، "الطبيعة القانونية للثلاثية الوطنية للحوار الاجتماعي في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد5، العدد10، جوان 2018.

82. العفاني محمد، بن طرمول عبد العزيز، "الأحزاب السياسية وإشكالية التمثيل السياسي في الجزائر"، **مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية**، المجلد7، العدد1، أفريل 2009.

83. علة مراد، " تطورات أسعار النفط في الاسواق العالمية دراسة تحليلة للفترة: (2000-2014)"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد9، العدد3، ديسمبر 2016.

84. علي بطاهر، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، المجلد1، العدد1، جوان 2004.

85. عمراني كربوسة، زروال سهام، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011"، **مجلة المعيار**، المجلد24، العدد49، جانفي 2020.

86. العمراني محمد لمين، "تأطير الحريات العامة في النظام القانوني الجزائري"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، مجلد8، العدد 4، جوان 2019.

87. غربي عزوز، "الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد9، العدد16، جانفي 2020.

88. غريب أمل، بن زروق جمال، "استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الإلكترونية، دراسة في بنية المجتمع المدني في سكيكدة"، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد2، العدد 7، مارس2017.

89. الغزيبية زينب، "إستراتجية تعزيز التربية من أجل المواطنة في المدرسة الحديثة"، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، المجلد10، العدد2، ديسمبر 2015.

90. غفصي توفيق، "إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول- بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية"، **مجلة دفاتر الاقتصادية**، المجلد 10، العدد1، ماي 2019.

91. غنو أمال، صافو محمد، "المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد9، العدد16، جانفي 2020.

92. غيلاني الطاهر، "التعديل الدستوري الجديد وعملية تنظيم سلطة الدولة الجزائرية في ظل مبدأ الفصل بين السلطات"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 9، العدد12، ديسمبر2016.

93. فراحي محمد، "التنمية السياسية ومكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد: الجزائر نموذجا"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد1، العدد1، جويلة 2017.

94. فرحاتية كمال، "أليات هيئة استعلام المالي المعتمد في مكافحة جريمة تبييض الأموال في الجزائر"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد11، العدد1، جويلية 2016.

95. فرطاس فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة للمواطنين"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد7، العدد2، فيفري 2016.

96. قاسم ميلود، "الفساد والبيروقراطية: ودورها في تأكل مضامين الديمقراطية"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد9، العدد 29، جوان 2017.

97. قتال عبد العزيز، مصدق جدلة محمد، "دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة بالجزائر"، **مجلة النماء والاقتصاد والتجارة**، المجلد1، عدد خاص، أفريل 2018.

98. قسايسية إلياس، ركاش جيهدة، "إشكالية التنمية السياسية بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة إلى ترشيد الحكم"، **مجلة الأبحاث**، المجلد1، العدد2، ديسمبر2016.

99. قلوح عبد الحكيم، بن براهيم الغالي، "تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016-2030)"، **مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال**، المجلد9، العدد1، أفريل 2020.

100. القوي بوحنيفة، "تعلمية المولد في العلوم السياسية- الأسس المنهجية والمعارف النظرية: ملاحظات أولية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد8، 2010.

101. كاهي مبروك، "التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع"، **مجلة تحولات**، المجلد1، العدد1، جانفي 2018.

102. كرومي أسيا، "الإصلاحات البنكية ومدى استجابة البنوك التجارية لها"، **مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال**، المجلد4، العدد1، ماي 2020.

103. لامية حساييني، "حق الشفعة في القانون الاستثماري الجزائري: ألية حماية الاقتصاد الوطني أم قيد تميزي اتجاه المستثمر الأجنبي"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 12، العدد 2، ديسمبر 2015.

104. لباز الطيب، "الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1944)، (نشأتها وأهم اتجاهاتها)"، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد6، العدد3، جوان 2021.

105. لخصر مولاي، بونوة شعيب، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، **مجلة دفتر ميكا**، المجلد 4، العدد 1، ديسمبر 2008.

106. لصلج نوال، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية 11-10"، **مجلة الحقيقة**، المجلد17، العدد3، سبتمبر 2018.

107. لطاي مراد، "الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة"، **مجلة دراسات والبحوث القانونية**، المجلد2، العدد3، جوان 2017.

108. لعجال أعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد7، العدد 12، نوفمبر 2007.

109. لعروسي رابح، "الإصلاح الحزبي في الجزائر: مدخل لمتطلبات ترشيد الحكم"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 2، العدد 3، ديسمبر 2014.

110. لعور ليلى، بلوم أسمهان، ا"لأبعاد الإبستيمولوجية والقيمية في إصلاحات الجيل الثاني " قراءة سوسيوتربوية لتفعيل التحصيل الدراسي"، **مجلة المعيار**، المجلد 24، العدد49، جانفي 2020.

111. محمد حسن بن مالك،" المجتمع المدني بين الاستقلالية والتبعية بعد إقرار التعددية في الجزائر"، **المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد2، العدد 2، ديسمبر 2018.

112. محمد فريحات أيمن، "معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص"، **مجلة الاقتصاد والتنمية**. المجلد1 ،العدد1، جانفي 2013.

113. محمد كريم ميلودي، "واقع وتحديات حوكمة المؤسسات في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، المجلد12، العدد35، جويلية 2018.

114. مركان محمد البشرير، ودان بوعبد الله، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية"، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد2، العدد2، سبتمبر2015.

115. مركتاز خيرة، "الحَراك الشعبي في ظل إعلام النقرة (دراسة ميدانية لعينة من المتظاهرين)"، **مجلة الدراسات الإعلامية**، العدد 7، ماي 2019.

116. مشري سلمى، "الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: من الاقصاء والتهميش إلى التمكين"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد5، العدد10، جوان 2018.

117. معزيلي نوالي، "الإدارة الالكترونية في الجزائر ضمن الخطاب السياسي كآلية لتحقيق الحكامة الرشيدة دراسة في الانجازات وتشخيص للمعيقات"، **مجلة الواحات للدراسات للبحوث والدراسات**، المجلد10، العدد1، جوان 2017.

118. مناصرية سميحة، عوايجية وافية،" تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية- دراسة تحليلية لنتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2012-2017"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد5، العدد1، جانفي 2018.

119. موساوي عبد الحليم، "تكريس الحريات العامة كسبيل لاسترجاع هيبة الدولة على ضوء متطلبات الحكم الراشد"، **مجلة المعيار**، المجلد11، العدد 21، أفريل 2010.

120. نصير أحمد، زين يونس، "الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة"، **مجلة القريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد3، العدد1، جانفي 2019.

121. نعيمي عبد المنعم، "الضمانات القانونية لحياد سلطة ضبط الإعلام في الجزائر"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد1، العدد2، نوفمبر 2016.

122. نوح عبد الله، "الديمقراطية التشاركية في النظام البلدي الجزائري"، **مجلة البحوث**، المجلد12، العدد 2، أكتوبر 2018.

123. هاشمي وهيبة، "خلية معالجة الاستعلام المالي"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد2، العدد4، جوان 2013.

124. هبال عبد العالي، "التصويت الإلكتروني: تجارب دولية"، **مجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، المجلد 8، العدد 15، جويلية 2019.

125. الهويدي عبد الباسط، حوامدي الساسي، "المناهج التربوية ودورها في تنمية قيم المواطنة"، **مجلة دراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد4، العدد1، مارس 2020.

126. واضح رشيد، "الحرية النقابية في الجزائر: من الأحادية إلى التعددية"، **مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد3، العدد10، جوان 2018.

127. وشان أحمد، بن علي بلعزوز، "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية**، المجلد9، العدد1، جانفي2017.

128. ياسين حبيب زينب، "دور التنمية السياسية في استقرار النظام السياسي في البلدان العربية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 38، العدد6، 2016.

- **الأطروحات والمذكرات:**

1) أبراشدة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2014/2013.
2) أبو حسن مصطفي موسى، **معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى: أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، 2017/2016.
3) أزروال يوسف، **الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، مذكرة ماجستيير منشورة، جامعة العقيد حاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/ 2009.
4) بن سعيد الدرمكي علي بن سليمان، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطن عمان (1981-2012)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الأداب والعلوم، 2012/2011.
5) بن عبد العزيز خيرة، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية**، مذكرة ماجستير غير منشور في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007/2006.
6) بن علي لقرع، **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة الجزائر – الكويت**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016.
7) توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005.
8) حريزي زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حاج لخصر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
9) سايح بوزيد، **دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

10) شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية، (1939 - 1945) دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 2015/2014.

11) ضبع عامر، **المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي- دراسة حالة الجزائر، تركيا**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015.

12) عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2017/2016.

13) عمر بوجلال، **الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل**، مذكرة ماجستيير غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.

14) فاطمي فريد، **أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية- دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2008/2007.

15) فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.

16) فوكة سفيان، **تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي قيود وفرص التحول الديمقراطي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013.

17) مالكي مريم، **الإصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر الفترة الممتدة ما بين 2007-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف مسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

18) مجبور فايزة، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014.

19) مزود حسين، **الأحزاب السياسية والتداول على السلطة (1989-2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام 2012/2011.

20) هوشات رؤوف، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/ 2018.

- **الملتقيات العلمية:**

1. بلية لحبيب، **نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية 2011-2016**، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ: "حقوق الإنسان – المجتمع المدني والحكم الراشد"، المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية بمستغانم يومي 19 و20 أفريل 2016.
2. حكيمي توفيق، **التنشئة السياسية وتعزيز شعور المواطنة: قراءة في دور عملية التنشئة في تقليص أثر التمايز الاجتماعي والعرقي**، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى وطني حول الاتصال والمواطنة في الجزائر، عنابة، 10- 11 ماي 2011.

- **الأبحاث والدراسات:**

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **تعزيز الحوكمة المفتوحة في المنطقة العربية**، 2018.
2. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخمة التنمية البشرية المستدامة**، جانفي 1997.
3. الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان-**، 2005.
4. الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، **مؤشرات غياب التنمية السياسية في سورية في الفترة 1963-2011 وأفاق تطورها**، 2020.
5. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، **تعزيز الحوكمة المفتوحة: السياق العالمي والأفاق المستقبلية**، 2016.

- **التقارير والبيانات:**

1. الاتحاد الأفريقي، "**بيان أولي صادر عن بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي للانتخابات التشريعية الجزائرية ليوم 10 مايو 2012**".
2. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **تقرير الحوكمة في المنطقة العربية: التنمية المؤسساتية في سياقات ما بعد النزاع نحو مجتمعات سلمية وإدماجية ومؤسسات خاضعة للمساءلة**، لبنان: مطبوعات الأمم المتحدة، 2019.
3. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقارير التنمية البشرية لسنة 2012 و2014.**
4. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقارير التنمية البشرية لسنوات:** 2014، 2016، 2017.

5. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، **تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال حقوق الإنسان وحمايتها**، نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2013.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2002: خلق فرص للأجيال القادمة**، عمان: المطبعة الوطنية، 2002.
7. البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2011- من أجل مساندة أصحاب الأعمال-**، الولايات المتحدة الأمركية: البنك الدولي، 2011.
8. تقارير البنك الدولي المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في الفترة لسنوات 2012 – 2015.
9. جامعة الدول العربية، "**بيان بعثة جامعة الدول العربية لملاحظة الانتخابات الرئاسية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي جرت في 17 أفريل 2014**"، 18 أفريل 2014.
10. الجزائر، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، الجزائر: نقطة الارتكاز الوطنية، 2008
11. مجموعة البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 2019: الطبيعة المتغيرة للعمل**، واشنطن: البنك الدولي، 2019.

- **القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية:**

- التجمع الوطني الديمقراطي، **القانون الأساسي ونظام الداخلي للحزب**، الجزائر: منشورات الحزب، 2008.

- **الجرائد:**

  - مرواني محمد، الجزائر بين رجال السلطة ورجال المال، **جريدة الشعب**، العدد 257، أوت2017.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية بخصوص نتائج محليات 2012 تاريخ الإطلاع: 2021/09/6، على الساعة: 12:27، https://interieur.gov.dz/index.php/ar/
2. إكونوسيو، "**تنمية القطاع الخاص**"، تاريخ الإطلاع: 2021/09/11، على الساعة: 14:32، http://www.equinoccio.eu/ar/practice-areas/private-sector-development

3. بزاز محمد لمين، "**هل شهدت حرية التعبير في الجزائر انتكاسة خلال الفترة الأخيرة؟ وهل يمكن للدستور المقبل تغيير الوضع؟**"، تاريخ الإطلاع: 2022/05/28، على الساعة: 12:32، https://arabic.euronews.com/2020/09/30/analyst-no-freedom-of-expression-in-algeria

4. بن علي لقرع، "**الانتخابات التشريعية في الجزائر4 ماي 2017: دراسة تحليلية**"، تاريخ الإطلاع: 2022/05/8، على الساعة: 12:32،

5. https://democraticac.de/?p=48593

6. البنك الدولي، "**أهمية الحكم الرشيد وفرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/02، على الساعة: https://www.albankaldawli.org/ar/news/pressrelease/2011/09/21/governnce-matters-for-growth-and-jobs-in-middle-east-and-north-africa

7. البنك الدولي، "**قياس أنشطة الأعمال**"، تاريخ الإطلاع: 28/ 04/ 2020، على الساعة 22:58، https://arabic.doingbusiness.org/

8. البنك الدولي، "**مؤشرات عالمية لإدارة الحكم تظهر أن بعض البلدان تحقق تقدما في مجال إدارة الحكم وفي محاربة الفساد**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/02، على الساعة: 12:12، http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0__CO-19.HTM

9. بوتلجي إلهام، "**الجزائر تدرج إلى المركز 141 في التصنيف العالمي للصحافة**"، تاريخ الاطلاع: 2020/03/3، على الساعة: 15:30، https://www.echoroukonline.com

10. بورنان يونس، "**الجيش الجزائري يتبنى مطالب الحراك.. ومحللون الحل: الأمثل للأزمة**"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/31، على الساعة: 10:50، https://al-ain.com/article/algerian-army-constitutional-articles-102-7-8

11. بورنان يونس، "**سلطة مستقلة وشروط ترشح جديدة.. خطوات مسار الانتخابات بالجزائر**"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/29، على الساعة: 16:59،

12. https://al-ain.com/article/presidential-elections-in-algeria2019

13. بيان **منظمة التعاون الإسلامي** حول الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2017، تاريخ الإطلاع: 15 /2022/04، على الساعة: 22:40، https://www.oic-oci.org/home/?lan=ar

14. **تبون فصل المال عن السياسة ضرورة**"، تاريخ الإطلاع: 2022/03/19، على الساعة: 12:48، https://aurass.info/

15. جابي ناصر، **العائلة ... السياسية والفساد في الجزائر**، تاريخ الإطلاع: 2022/04/15، على الساعة: 14:57، https://www.alquds.co.uk/

16. جريدة الإخبارية،" **دربال سنثبت للمشككين أننا قادرون على تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/01، على الساعة: 33: 13، https://elikhbaria.dz/27651/

17. جريدة الخبر، "**الجزائر كسبت دستور حلال**"، تاريخ الإطلاع: 12/1/ 2020، على الساعة: 14:20، https://www.elkhabar.com/press/article/175731/

18. الجزيرة، "**الانتخابات رئاسية في الجزائر... من أبرز المترشحين؟ وما برامجهم**"، تاريخ الإطلاع: 02/2/ 2020، على الساعة: 10:30، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/27/

19. جواد محمد، "**الحريات العامة أساس الحكم الرشيد**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/15، على الساعة: 10:01، http://mesc.com.jo/OurVision/2011/7.html

20. جودة محمد خليفة محمد، "**اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة**"، تاريخ الإطلاع: 2022/07/27، على الساعة: 19:57، https://democraticac.de/?p=550

21. حجال صادق، "**إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: حالة الجزائر نموذجًا**"، تاريخ لإطلاع: 02/13/ 2020، على الساعة: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/191128115711893.html

22. حركة البناء الوطني، تاريخ الإطلاع: 2021/01/20، على الساعة 23:00، https://elbinaa.com/

23. حركة مجتمع السلم، "**القراءة في نتائج الانتخابات المحلية 2012**"، تاريخ الاطلاع: 2020/07/04، على الساعة 11:20، http://hmsalgeria.net/portal/archives/mahaliat2012/3226.html

24. سيد علي نصيرة، "**أحداث غرداية هل الدولة في أزمة تغلغل**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/3، على الساعة 22:32، https://www.elhiwar.dz/national/21605/

25. السيد مصطفى كامل، "**القرار الاقتصادي والحكم الرشيد**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/23، على الساعة: 10:01، https://gate.ahram.org.eg

26. شبكة المعرفة الانتخابية حول المراقبين الدوليين في الجزائر، تاريخ الإطلاع 2022/03/28، على الساعة 12:27، https://aceproject.org/electoral-advice/index-ar?set_language=ar

27. شين محمد المهدي، الشيخ عصام، "**الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء**"، تاريخ الاطلاع: 4/ 2022، على الساعة: 22: 22، http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_8316.html

28. صدفة محمود محمد، "**العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة**"، تاريخ الاطلاع 2021/02/8، على الساعة: 14:45، http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/good-governance/511/index.html

29. صياد مولود، "**دربال ينتقد البعثة الأوروبية لمراقبة الإنتخبات**"، تاريخ الإطلاع: 26 /2022/03، على الساعة: 11:21، https://www.elhiwar.dz/national/90699/

30. صيداوي رياض، "**سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك 1**"، تاريخ الإطلاع: 2020/11/26، على الساعة: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105

31. عبد الله عبد الرزاق، "**الجزائر تعلن غياب المراقبين الدوليين عن الانتخابات الرئاسية**"، تاريخ الإطلاع: 2020/30/09، على الساعة 12:00، https://www.aa.com.tr/

32. عتوم رند، "**ماهي الديمقراطية الإلكترونية التعاونية؟**"، تاريخ الإطلاع: 2021/09/8، على الساعة: 16:26، https://e3arabi.com

33. عثمان محمد عادل، "**تأصيل مفهوم المشاركة السياسية**"، تاريخ الإطلاع: 2021/11/13، على الساعة: 19:57، https://democraticac.de/?p=36026

34. عدي هواري، "**هل يعتبر نظام الحكم الجزائري، دكتاتورية عسكرية؟**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/3، على الساعة 12:48، https://irzazen.net

35. الفاعوري أسامة، "**المواطن الصالح....مواصفاته؟**"، تاريخ الإطلاع: 2021/09/14 على الساعة: 19:11، http://alrai.com/article/10481226

36. قاسم إبراهيم، محمد عبد العظيم، "**الهيئة الوطنية: 29% نسبة المشاركة في المرحلة الثانية لانتخاب النواب**"، في: https://www.youm7.com ، تاريخ الإطلاع: 2021/06/14، على الساعة: 13:13.

37. القوي بوحنيفة، "**المحليات الجزائرية في أفق الرئاسيات: استمرار في ظل الثبات**"، **في:** https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/12/171224085533196.html، تاريخ الإطلاع: 2022/04/28.

38. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **تعزيز الحوكمة المفتوحة في المنطقة العربية**، تاريخ الإطلاع: 2021/09/8، على الساعة: 16:26، **https://archive.unescwa.org/ar**

39. لحياني عثمان، "**العرش ... عصيّ على التجاهل في الانتخابات الجزائرية**"، تاريخ الإطلاع: 22 /2022/11، على الساعة: 11:21، https://www.alaraby.co.uk/

40. لمباركية أمينة، "**الجزائر بين الرأسمالية والاشتراكية**"، تاريخ الإطلاع: 2021/06/14، على الساعة: 13:13، https://www.sasapost.com/opinion/capitalism-and-socialism/

41. مجلس الأمة، "**دستور 1963**"، تاريخ الإطلاع: 2020/11/26، على الساعة: 14:55، http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1018-1963

42. مجلس الأمة، "**دستور 1976**"، تاريخ الإطلاع: 1 /2020/11، على الساعة: 11:21، http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1017-1976

43. مجلس الأمة، "**مجلة الفكر البرلماني**"، تاريخ الإطلاع: 2021/11/13، على الساعة: 19:00، http://www.majliselouma.dz/ -

44. المديرية الفرعية للأنشطة العلمية، الثقافية والرياضية، "**التنظيمات الطلابية المعتمدة**"، تاريخ الإطلاع: تاريخ الإطلاع: 2022/10/31، على الساعة 13:00، http://sdascs.univ-guelma.dz/

45. مراسلون بلا حدود، "**مشهد إعلامي مقيد بقوانين سالبة للحرية**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/11، على الساعة: 15:32، https://rsf.org/ar/ljzyr

46. مركز الجزيرة للدراسات، "**التشريعيات الجزائرية...إعادة التشكيل في ظل الاستمرار**"، تاريخ الإطلاع: 26 /2022/03، على الساعة: 11:11، https://studies.aljazeera.net/en/node/4171

47. المعرفة، "**قائمة رؤساء الحكومة الجزائرية**"، تاريخ الإطلاع: 2022/04/12، على الساعة 57: 22، https://www.marefa.org/

48. مقبول إدريس، "**دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الحكم الرشيد: مقاربة مناهجية**"، تاريخ الإطلاع: 2022/02/02 على الساعة: 11:49، https://kl-forum.org/ar/kl2511

49. المنتصر فرفر علي، "**المواطنة والمشاركة السياسية: الحالة الليبية**"، تاريخ الإطلاع: 2021/02/8، على الساعة: 13:45، https://www.alarabiya.net/

50. منظمة التعاون الإسلامي، **"الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يهنئ الشعب الجزائري بمناسبة نجاح الانتخابات الرئاسية"**، تاريخ الإطلاع: 2022/04/29، على الساعة: 16:59، https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=9013&ref=3608&lan=ar

51. منظمة التعاون الإسلامي، **"فريق من منظمة التعاون الإسلامي لمراقبة الانتخابات التشريعية في الجزائر"**، تاريخ الإطلاع: 18 /2022/04، على الساعة: 22:42، https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=6791&ref=2812&lan=ar

52. موسوعة عريق، **"أحزاب الجزائر"**، تاريخ الإطلاع: 2022/03/18، على الساعة: 11:00، https://areq.net/

53. مؤيد سامر، **"ما بين الديمقراطية والحكم الرشيد: وحدة الهدف وتكامل الوسائل"**، تاريخ الإطلاع: 2022/01/05، على الساعة: 13:16، https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/11207

54. وزارة الداخلية والجماعات، **"النتائج الأولية للانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017"**، تاريخ الإطلاع 2022/03/28، على الساعة 12:27، https://interieur.gov.dz/index.php/ar/

55. وزارة العدل الجزائرية، **"الإنجازات والآفاق"**، تاريخ الإطلاع: 2021/05/24، على الساعة: 11:29، https://www.mjustice.dz/ar/realisations-2/

56. وكالة الأنباء الجزائرية، **"الاستفتاء حول مشروع تعديل الدستوري"**، تاريخ الإطلاع: 11 /2020/11، على الساعة: 13:07، **http://www.aps.dz/ar/algerie/91428-**

- **المقابلات:**

1. مقابلة مع الأستاذ الدكتور عبد الوهاب عمروش، مدير مخبر الدراسات السياسية والدولية، قسم العلوم السياسية بودواو، يوم: 3 نوفمبر2021 على الساعة 11:00، بمقر مخبر الدراسات السياسية والدولية على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو.

2. مقابلة مع الدكتورة إبتسام أوعشرين، مدير مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يوم: 3 جانفي 2022 على الساعة 13:00، بمقر مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

ثانيًا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- **Legal Documents:**

- **loi n° 06/01**, du 20 février 2006.

- Ensclopr dias:

1. **International Encyclopedia of Political Science**, Badei Bertrand and Others, London: Sage Puplication, Volume 6, 2011.
2. **International Encyclopedia of Political Science**, Badei Bertrand and Others, London: Sage Puplication, Volume 4, 2011.
3. **International Encyclopedia Of Political Science**, Badei Bertrand and Others, London: sage puplication, Volume 1, 2011.

- Books:

1. Bonde Améndée, **Droit Constitutionnel: Cours de Première Année**, Paris: Librairie Dalloz, 1914.
2. Cvetek Nina, Daiber Friedel, Qu'est- **ce la société civile**?, Antanivo: Freidriech Best Stifing, 2009.
3. Deth Van and Others, **Citizenchip and Involvement in European Democracy a Comparative Analysis,** New York: Routeldge, 2007.
4. Farrelly Colin, **An introduction to contemporary political theory,** London: Sage Publication, 2004.
5. Faulke Keith, **Political Sociologie**, New York :Washington Press, 2000.
6. Gann Mc, G james, **2019 Global Go To Think Tank Index Repport**, United State: University of Pennsylvanie, 2019.
7. Huntington Samuel, Nelson Joan, **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries,** United state: Harvard University Press, 1976.
8. Huntington Samuel, **Political Ordre in Changing Soceities**, United State: Yale University, 1968.
9. Ishtiaq Jamil and Others, **Governance In South Southeast and Est Asia Trends, Issues and Challenges**, Switzerland: Springer Publisher, 2015.

10. Janda Kenneth and Others, **The Challenge of Democracy American Government in Global Politics**, United State: Gengage Learning, Edition 14, 2016.

11. Khan Harron, **The Idea of Good Governance and The Politics of The Global South An Analysis of Its Effects,** New York: Routledg, 2015.

12. Lathrop Daniel, Ruma Laurel, **Open Government: Collaboration, Transparency, and Partiipation in Practice,** United State :Oreinlly media, 2016.

13. Reuf Linda, **The Ombudsman Good Gouvernance and The International Humain Right System**, The Nertherland: Martinud Puplishers, 2004.

14. Sartori Giovanni, **Partei and Party: System a Framework for Analysis**, London: Cambridge university press, 1976.

15. Serres Thomas, **L'algèrie Face à La Catastrophe Suspendue: 10.0 Gérer La Crise et Blâmer Le Peuple Sous Bouteflika (1999-2014)**, L'algerei: Le Concoure Du Service De Coopération et D'action Culturelle De L'ambassade De France, 2009.

16. Stewart Joseph, and others, **Public Policy: An Evolutionary Approche**, United state: Cengage Learning,3 édition, 2007.

17. Verba Sidney and Others, **Participation and Political Equality: a Seven- Nation Comparison,** United State: The University of Chicago Press, 1987.

18. Verba Sidney and Others**, Voice and Equality -Civic Voluntarisme In American Politics-,** London: Harvard University, 1995.

19. Walters Vicky, **Water, Democracy and Neolibiralisme in India: the Power to Reforme**, United Nation: Routledge, 2013.

20. Wiarda Howard, **Comparative Politics: Approaches and Issues**, New York: Rowman Publisher, 2007.

21. Zaloznaya Marina, **The Politics of Bureaucratic Corruption in Post-Trasitional Eastern Europ**, United Kingdom: Cambridge uvinersity press, 2017.

- **Journals :**

1. Chilton Stephen, "Defining Political Culture", **Sage Journal**, volume 41, numéro 3, septembre 1988.
2. Klaus Petrik, "Deliberation and collaboration in the Policy process: A web 2.0 approach", **journal of Deocracy,** volum1, numéro2, 2010.
3. Mayer Alexander, "Does Education Increase Political Participation?", **The Journal of Politics**, Volume 73, Numéro 3, August 2011.
4. Russell Keith and others, "Political Participation and Income Level: An Exchange", **journal of Public Choice,** Volume 13, Septempre1972.
5. Verba Sidney and others, "Gender and Citizen Participation: Is the a Different Voice American"**, journal of Political Science,** Volume 39, Numéro 2, may 1995.

- **Theses:**

❖ Ali Alazzam Amine, **Political Participation in Jordan: The Impact of Party and Tribal Loyalties Since 1989**, Thesis of Doctorat en Philosophie, Durham University, 2008.

- **Conference:**

- Klein Hans, **The Right To Political Participation and The Information Society**, Paper Presented at a Global Democracy Conference, Montreil Canada, may 29 - 1jun 2005.

- **Research and studies:**

1. Alger, Ministère des finances, **le nouveau modele de croissance (synthese)**, juillet 2016.
2. République Algérienne Démocratique et Populaire, Deriction General de la Modernisation de la Documentation et des Archives**, Projet Commune Electronique**, Janvier 2018.

3. United Nation, Economic and Social Council, **Definition of basic concepts and terminologies in governance and public administration,** New York: Secretariat of United Nation, 2006.
4. United Nations, Human Rights Commitee**, International Covenant on civil and Political Rights**, July 2011.
5. United State, World Bank Groub, 2020**, Doing Business 2020**.

- **Report**:

1. France, La Commission Des Affaires ÉtranGéres, **Rapport D'Information Sur L'algerie**, France: Assemblèe National, 2013.
2. Union Africaine, **Rapport mission d'observation de l'union africaine pour l'élection legislatives du 4 mai 2017 République algérienne démocratique et populaire,** Union Africaine: **mission d'observation electoral de l'union africaine,** 2017.
3. Union européenne**, rapport final**: **Èlections Légeslative Algéria 2012**, Union européenne: Union européenne mission d'observation électoral**,** 2012.
4. United Nation**, E Goverment Survey Report 2012, 2014, 2018.**
5. World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2017-2019.**

- **Website:**

1) CIPFA, "**International Framework: good governance in the public Sector**"**,** Aceessed 02/02/2022 at: 12:18, https://www.cipfa.org/policy-and-guidance/standards/international-framework-good-governance-in-the-public-sector
2) Collaborative Democracy advancing civilization together**,** "**Collaborative Democracy How It woks**", Accessed 11/02/2021 at: 9:50 http://www.collaborative-democracy.com/
3) Dictionnaire Le Parisien,"**Initiative populaire**"**,** Aceessed 16/12/2021 at: 14:06,

http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/Initiative%20populaire/fr-fr/

4) Encyclopedia Britanica, "**Political Culture",** Accessed 18/05/2022 at: 10:54, https://www.britannica.com/topic/populism
5) France Archives, "**Rechercher Un cahier de doléances de 1789**", Aceessed 16/12/2021 at: 15:46, https://francearchives.fr/fr/article/163458854
6) GDRC Programme on Urban Governance, "**Characteristics of Good Governance",** Accessed 29/01/2022 at: 12:18, https://www.gdrc.org/u-gov/g-attributes.html-
7) Kasserwan Arteau, "**Quelle est l'importance d'une bonne gouvernance?**", Accesssed 02/02/2022 at: 12:18, https://kesserwanarteau.voog.com/blogue-et-nouvelles/qu-est-ce-que-la-gouvernance
8) Klaus Petrik, "**Participation and e- Democracy how to utileze web 2.0 for Policy Décision making**", Accessed 11/02/2021 at: 9:50, https://eprints.qut.edu.au/41614/2/DGO_2009_FINAL_collaborative_democracy.pdf
9) La toupie, "**Veto Populaire**", Aceessed 15/12/2021 at: 13:06, https://www.toupie.org/Dictionnaire/Veto_populaire.htm
10) Lepetit Pierre, "**le rôle des think tanks,**" Accessed 30/05/2022 at: 12:54, **https://institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/noteple-thinktanks.pdf**
11) Mo Ibrahim Foundation, "**Ibrahim Index of African Governance**", ceessed 28/01/2022 at: 18:56, https://mo.ibrahim.foundation/iiag
12) Mo Ibrahim Foundation, "**The Most comprehensive dataset of African Governance ",** Aceessed 28/01/2022 at: 18:56, https://iiag.online/
13) Monetary Fund International, "**Good Governance The Imf's Role** **,** Accessed 30/12/2021 at: 20:42, https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govern.pdf

14) Neudorf Anja Smets, Kaat**,** "**Political Socialization and The Making of Citizen**", Accessed 16/11/2021 at: 13:54, https://www.oxfordhandbooks.com

15) Numbio**,** "**Helath Care Index by Country 2020**", Accessed 12/04/2022 at: 22:54, https://www.numbeo.com/health-care/rankings_by_country.jsp?title=2020

16) Organization for Security and Co-operation in Europe, "**Seminar on Transparency and Good Governance In Economic Matters**"**,** Accessed 31/12/2021 at: 19:36, https://www.osce.org/eea/64759

17) Oxford Learner's Dictionaries, "**Participate**"**,** Accessed 21/04/2022 at: 13:54, https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/participate?q=participate

18) Oxford Reference, "**Political Development**", Aceessed17/02/2022 at: 12:18, https://www.oxfordreference.com/

19) The Economiste Intelligence Unit, "**Democracy Index 2020 in Sickness and in Heath?**"**,** Accessed 28/02/2022 at: 12:18, https://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438/images/democracy-index-2020.pdf

20) The Heritage Foundation, "**Key Findings of The 2022 Index**", Accessed 13/04/2022 at:22: 40, https://www.heritage.org/index/about https://www.files.ethz.ch/isn/122184/govgoodgov.pdf

21) The Heritage Foundation, "**2022 Index of Economic Freedom - Graphe The Data-**", Accessed 13/04/2022, at:22: 40, https://www.heritage.org/index/visualize,

22) The World Bank, "**World Wide Governance Indicators**", Aceessed 04/21/2022 at: 15:18, https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

23) The World Bank, "**Busniss Enabling Environment**", 13/04/2022, at:22: 40, Accessed,

https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploretopics/trading-across-borders ,

24) The world bank, "**Sub- Saharan Arica From Cisis to Sustainable Growth",** Accessed 30/12/2021 at: 19:54, https://documents1.worldbank.org/curated/en/498241468742846138/pdf/multi0page.pdf

25) The World Bank, "**World Wide Governance Indicators**", Aceessed 04/21/2022 at: 15:18, https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

26) Transparancy International, "**Good Governance Is The Golden Thread Liking G8 Ambitions",** Accessed 31/12/2021 at:19:36, **https://www.transparency.org/en/press/20070605-good-governance-is-the-golden-thread-linking-g8-ambitions**

27) Transparency International, "**Corruption Perceptions Index**", Accessed 28/02/2022 at: 12:18, https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl https://www.heritage.org/index/visualize

28) Transparency International, **Influence of interest groups on Policy – making,** Accessed 04/03/2022 at: 12:18, https://www.u4.no/publications/influence-of-interest-groups-on-policy-making.pdf

29) Unctad State**,** Accessed 19/05/2022 at: 12:18 **https://unctadstat.unctad.org/FR/**

30) United Nation Human Right -Office Of The High Commissioner-, "**Declaration On Right Development**", Accessed 21/11/2021 at: 10:54, https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/righttodevelopment.aspx

31) United Nation Office on Drugs and Crime, **International Homicide Vctime**", Acecessed 15/04/2022, at:22: 40, https://dataunodc.un.org/content/Country56-profile?country=Algeria

32) United Nations Human Right Office of The High commissionner, "**What are Human Rights?",** Accessed 06/01/2022 at: 19:36, **https://www.ohchr.org/EN/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx**

33) United Nations Human Right Office of The High commissionner, "**About Good Governance",** Accessed 06/01/2022 at: 14:11, https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AboutGoodGovernance.aspx

34) United State Election Project," **2020 Novembre General Election Turnout Rates**", Accessed 28/02/2022 at: 12:18, http://www.electproject.org/2020g

35) Unpd, "**Human Development Report 1994**", Accessed 10/01/2022 at: 14:18, http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

36) USAID, "**Citizen Engagement and Participatory Governance- Challenges and Opportunities to Improve Public services at the Local Level-**", Accessed 28/02/2022 at: 12:18, https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadq127.pdf

37) Webster Merriam**,** "**think thank",** Accessed 30/05/2022 at: 12:54, **https://www.merriam-webster.com/dictionary/think%20tanks**

38) World Wide Governance Indicator, "**The World Wide Governance Indocator (WIG) Project**", Accessed 11/04/2022 at: 10:54, http://info.worldbank.org/governance/wgi/

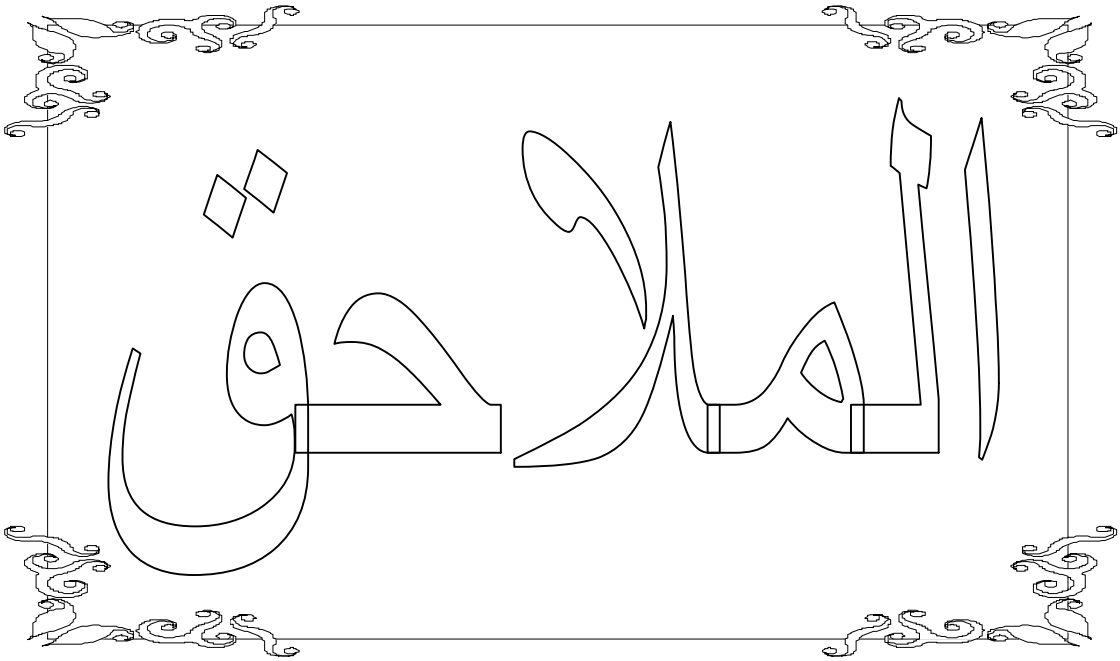
الملاحق

الملحق رقم -1-: الأسئلة المتعلقة بالمقابلة مع مدراء المخابر البحثية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الأسئلة المتعلقة بالمقابلة مع مدراء المخابر البحثية:

السؤل رقم(1):

- هل المخبر الذي تشرفون عليه قام بدراسات بحثية حول موضوع المشاركة السياسية والحكم الراشد؟

السؤل رقم(2):

- بعيدا عن نشاطكم البحثي وبالعودة إلى الواقع السياسي الجزائري، كيف تقيمون نسب المشاركة السياسية في الجزائر؟

السؤل رقم(3):

- هل ترون أن المشاركة السياسية في شكلها غير تقليدي أكثر فعالية من المشاركة في شكلها التقليدي؟

السؤال رقم(4):

- ما هي أبرز الفواعل التي ترونها فعلا مؤثرة على أشكال ونسب المشاركة السياسية في الجزائر؟

السؤل رقم(5):

- هل تعتقون أن المشاركة السياسية قادرة على تغيير الواقع السياسي الجزائري؟

السؤل رقم(6):

- كيف تقيمون مجهود الجزائر في تطبيق نظام الحكم الراشد خاصة في شقه السياسي؟

السؤل رقم(7):

- أشارت احصائيات **البنك الدولي** إلى انخفاض مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2020 بما تفسرون ذلك؟

السؤل رقم(8):

- لقد قام النظام السياسي الجزائري بعد 2011 بإصلاحات متعددة الجوانب هدفها الأساسي ترشيد القرار السياسي وتحسين نسب المشاركة السياسية، ففي رأيكم ما هي أبرز الإمكانات التي يمكن للمواطن أن يعتمد عليها في التأثير على عملية صنع القرار خاصة على المستوى المحلي؟

السؤل رقم(9):

- حسبكم، ما هي أبرز المعيقات التي تقف دون أن تكون للمشاركة السياسية أدوار مساهمة في ترقية مؤشرات الحكم الراشد؟

السؤل رقم(10):

- هل تقترحون استراتجيات جديدة مطبقة في دول غربية نستطيع محاكاتها في الجزائر والتي من خلالها يمكن للمشاركة السياسية أن تكون عاملا أساسيا في ترقية مؤشرات الحكم الراشد؟

السؤل رقم(11):

- **أخيرا**؛ هل ترون مستقبلا أن المشاركة السياسية قادرة على تحسين نسب مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر؟

من إعداد طالب الدكتوراه:

- **فضيل مولود**

الملحق رقم -2-: اشهاد الأستاذ عمروش عبد الوهاب

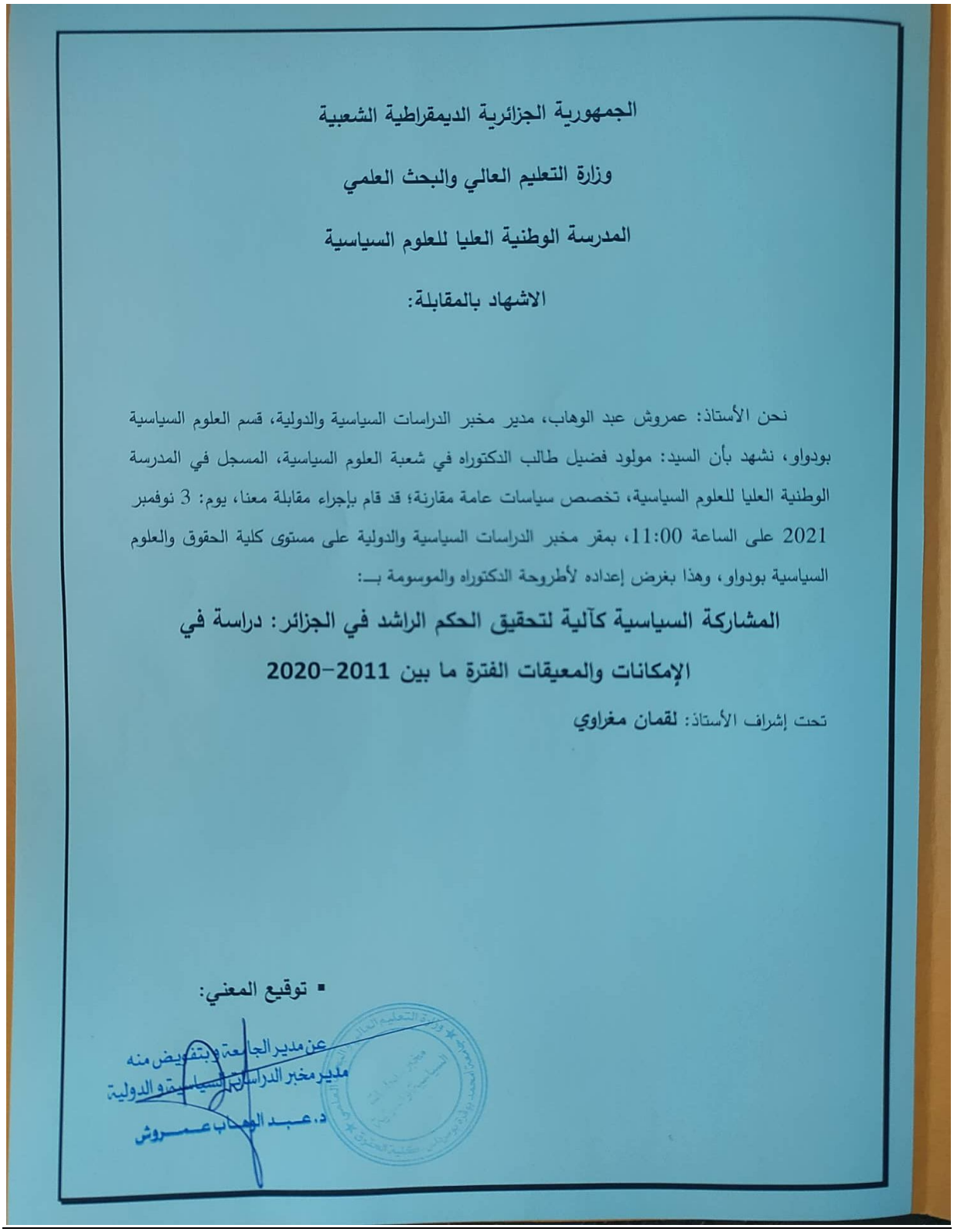

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الاشهاد بالمقابلة:

نحن الأستاذ: عمروش عبد الوهاب، مدير مخبر الدراسات السياسية والدولية، قسم العلوم السياسية بودواو، نشهد بأن السيد: مولود فضيل طالب الدكتوراه في شعبة العلوم السياسية، المسجل في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة؛ قد قام بإجراء مقابلة معنا، يوم: 3 نوفمبر 2021 على الساعة 11:00، بمقر مخبر الدراسات السياسية والدولية على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، وهذا بغرض إعداده لأطروحة الدكتوراه والموسومة بـــ:

المشاركة السياسية كآلية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة في الإمكانات والمعيقات الفترة ما بين 2011-2020

تحت إشراف الأستاذ: **لقمان مغراوي**

- **توقيع المعني:**

عن مدير الجامعة وبتفويض منه
مدير مخبر الدراسات السياسية والدولية
د. عبد الوهاب عمروش

الملحق رقم -3-: إشهاد الأستاذة إبستام أوعشرين

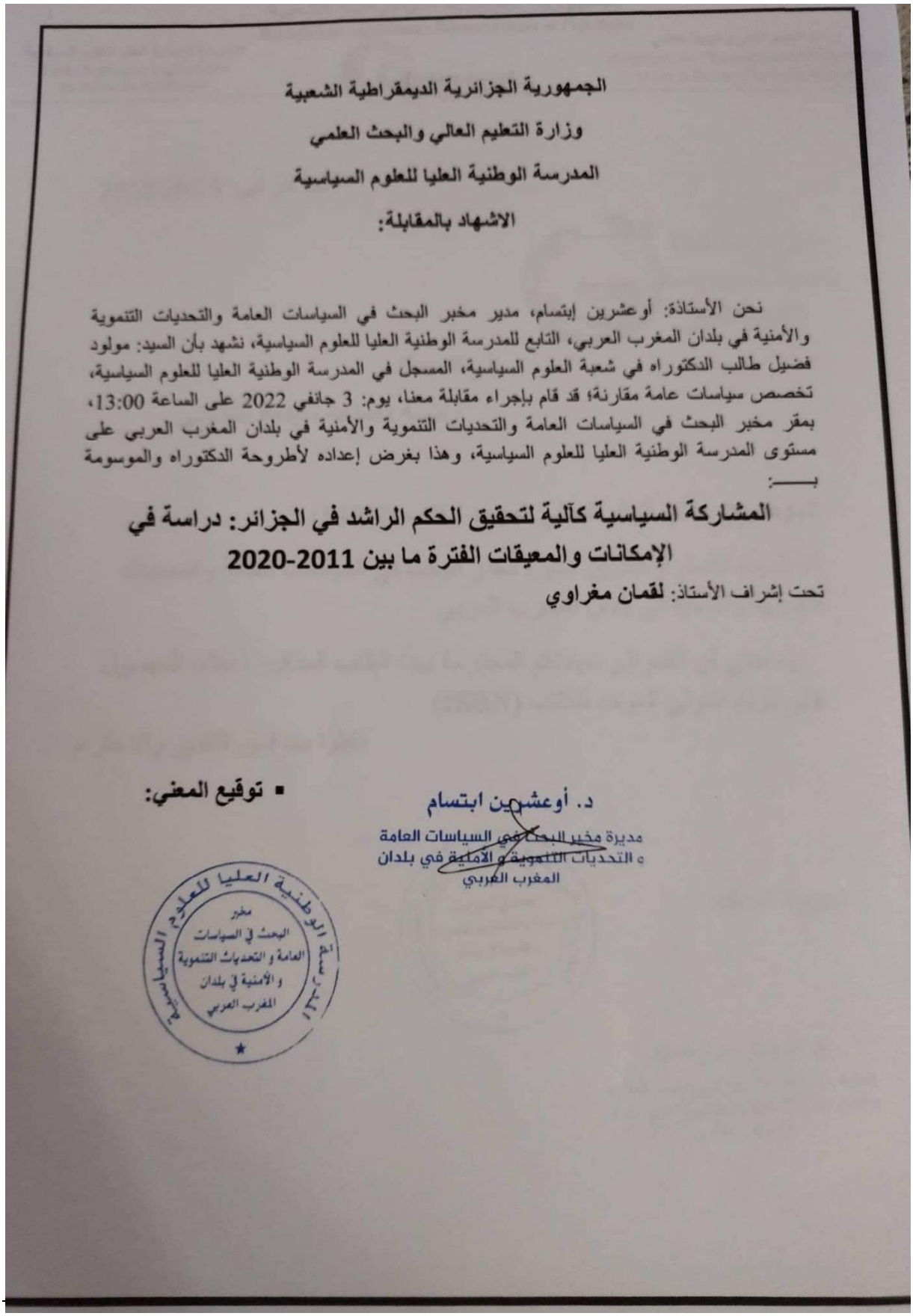

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الاشهاد بالمقابلة:

نحن الأستاذة: أوعشرين إبتسام، مدير مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، التابع للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، نشهد بأن السيد: مولود فضيل طالب الدكتوراه في شعبة العلوم السياسية، المسجل في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة؛ قد قام بإجراء مقابلة معنا، يوم: 3 جانفي 2022 على الساعة 13:00، بمقر مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وهذا بغرض إعداده لأطروحة الدكتوراه والموسومة بـــــ:

المشاركة السياسية كآلية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة في الإمكانات والمعيقات الفترة ما بين 2011-2020

تحت إشراف الأستاذ: **لقمان مغراوي**

▪ **توقيع المعني:**

د. أوعشرين ابتسام

مديرة مخبر البحث في السياسات العامة
و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان
المغرب العربي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر
البحث في السياسات
العامة و التحديات التنموية
و الأمنية في بلدان
المغرب العربي

الملحق رقم -4-: الأسئلة الخاصة بالاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

من تصميم طالب الدكتوراه: فضيل مولود

استمارة بحث بعنوان:

المشاركة السياسية ودورها في بناء الحكم الراشد في الجزائر

أعزائي أستاذة وطلبة العلوم السياسية يشرفني أن أطلب منكم المساهمة في هذا العمل العلمي، وهذا بالإجابة عن الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة، والتي سندرس من خلالها أثر المشاركة السياسية على عملية بناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر، وذلك في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه في شعبة العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة المقارنة، تحت **اشراف الأستاذ: مغراوي لقمان.**

وعليه نرجو الإجابة بدقة عن الأسئلة المطروحة حتى تكون النتائج المتوصل إليها موضوعية وعلمية، ولعلمكم فإن المعلومات الواردة في نتائج هذه الدراسة لن تخرج عن نطاقها العلمي، فرجاءً ملأ الاستمارة بوضع العلامة (x) أمام خانة اختياركم مع الانتباه لتعليل الأسئلة التي تحتاج مزيدا من التوضيح، ولكم منا جزيل الشكر والعرفان.

❖ المعلومات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: [18-30] ☐ [31-59] ☐ [60 فما فوق] ☐

الحالة المهنية: عامل ☐ عاطل ☐

الصفة البيداغوجية: أستاذ ☐ طالب ☐

الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

المستوى التعليمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

المحور الأول: المشاركة السياسية لدى الأساتذة والطلبة الجامعيين: المستويات والأشكال

رقم السؤل (1):

- هل تتابع الأخبار السياسية باستمرار؟

نعم ☐ لا ☐

رقم السؤال (2):

- هل تأخذ معلوماتك السياسية من مواقع التواصل الاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

في حال الإجابة بـ (نعم) لماذا؟

.....

.....

.....

رقم السؤال (3):

- هل تناقش القضايا السياسية مع زملائك؟

نعم ☐ **لا** ☐

رقم السؤال (4):

- هل حضرت تجمعات سياسية من قبل؟

نعم ☐ **لا** ☐

رقم السؤال (5):

- هل تنتمي إلى أحد التنظيمات التالية: **حزب سياسي، جمعية، تنظيم طلابي؟**

نعم ☐ **لا** ☐

رقم السؤال (6):

- هل سبق أن راسلت مسؤولا سياسيا حول قضية تهم المجتمع؟

نعم ☐ **لا** ☐

رقم السؤال (7):

- هل سبق لك المشاركة في تنشيط حملة انتخابية لحزب سياسي أو مرشح معين؟

نعم ☐ **لا** ☐

في حال الإجابة بـ (نعم) لماذا؟

.....

.....

.....

رقم السؤال (8):

- هل سبق لك أن ترشحت للانتخابات؟

نعم ☐ **لا** ☐

رقم السؤال (9):

- خلال الفترة ما بين 2011-2020، عرفت فيها الجزائر تنظيم عدة انتخابات، فهل سبق لك أن صوت في أحد هذه المواعيد الانتخابية؟

نعم ☐ **لا** ☐

في حالة الإجابة بـ (لا) لماذا؟

.....

.....

.....

رقم السؤال (10):

- هل سبق لك أن شاركت في حركات احتجاجية من قبل؟

نعم ☐ **لا** ☐

في حالة الإجابة بـ (نعم) لماذا؟

.....

.....

.....

رقم السؤال (11):

- هل ترى أن كثرة تنظيم الحركات الاحتجاجية من قبل المواطنين والنقابات العمالية دليل على ضعف التسيير الحكومي؟

نعم ☐ **لا** ☐

رقم السؤال (12):

- هل تعتقد أن المشاركة في الحراك الشعبي سيساهم في تقويم نظام الحكم وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر؟

نعم ☐ **لا** ☐

في حالة الإجابة بـ (لا) لماذا؟

.....

.....

.....

رقم السؤال (13):

- هل ترى أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري؟

نعم ☐ **لا** ☐

في حالة الإجابة بـ (لا) لماذا؟

.....

.....

.....

المحور الثاني: الإمكانات المتوفرة لترقية المشاركة السياسية ومساهماتها في بناء الحكم الراشد

نص السؤال	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	هل ترى أن الديمقراطية التشاركية في الجزائر ستساهم في صناعة القرار السياسي الراشد؟					
15	هل تعتبر أن القانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام سيحمي الممارسة الصحفية وإبداء الرأي؟					
16	هل تعتبر أن نظام المحاصصة آلية فعالة لترقية دور المرأة في المجالس المنتخبة؟					
17	هل ترى أن القانون العضوي للأحزاب السياسية والقانون العضوي للجمعيات آليات مناسبة لحماية الممارسة الحزبية والجمعوية؟					

18	هل ترى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المستحدثة في القانون العضوي 16-10 للانتخابات؛ ستتمكن من ضمان نزاهة العملية الانتخابية؛ مما سيزيد من دافعية المواطنين للتشرح والتصويت؟					
19	هل تعتقد أن آلية الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية سيحمي الحقوق الأساسية للمواطنين؟					
20	هل تعتبر نموذج البلدية الالكترونية آلية مناسبة لمشاركة المواطن في صناعة القرار الراشد على المستوى المحلي؟					
21	هل ترى أن تضمين مفهوم المواطنة والديمقراطية في المناهج التربوية سيساهم في بلورة ثقافة سياسية مشاركة تعمل على صناعة القرار الراشد؟					
22	هل ترى أن تضمين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد مُشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد سيقلل منه؟					

المحور الثالث: معيقات بناء الحكم الراشد من منظور المشاركة السياسية

نص السؤال	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
23	هل تعتبر ارتفاع معدلات الفساد في الجزائر عامل مساهم في تراجع نسب المشاركة السياسية؟					
24	هل ترى أن الثقافة السياسية المنتشرة في الجزائر جعلت مشاركة المواطن في العملية السياسية محدودة وضعيفة؟					
25	هل تعتبر أن ضعف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية ساهم في تراجع دافعية المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية؟					

26	هل ترى ان البرامج السياسية المقدمة من الأحزاب لم تلقى مقبولية لدى الهيئة الناخبة؟					
27	هل تعتبر ان محدودية صلاحيات السلطة التشريعية وبالمقابل وجود صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية عامل اساسي لتراجع نتائج الانتخابات التشريعية؟					
28	هل ترى ان مؤسسات التنشئة السياسية لم تؤدي دورها في تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار؟					
29	هل ترى ان طبيعة نظام الحكم في الجزائر أثرت على مشاركة المواطنين في العملية السياسية؟					
30	هل ترى ان هناك علاقة تأثير سلبية بين توزيع الريع النفطي ومستويات المشاركة السياسية في الجزائر؟					
31	هل تعتبر ان الدوران الداخلي للنخب اثر على دافعية المواطنين في المساهمة في العملية السياسية؟					
32	هل ترى ان اعتماد نظام التصويت الورقي بدل الالكتروني عزز اطروحة تزوير العملية الانتخابية؟					

الملحق رقم -5 -: الانحرافات والمتوسطات الحسابية الخاصة بالاستبيان

Statistiques

العبارات	N		المتوسط الحسابي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ادنى دلالة	قيمة اقصى دلالة	المجموع
	العدد	الغير مدخلة						
الجنس	300	0	1.6467	2.0000	.47880	1.00	2.00	494.00
السن	300	0	1.1367	1.0000	.34407	1.00	2.00	341.00
الحالة المهنية	300	0	1.7700	2.0000	.42154	1.00	2.00	531.00
الصفة البيداغوجية	300	0	1.9433	2.0000	.23159	1.00	2.00	583.00
الحالة المدنية	300	0	1.0900	1.0000	.28666	1.00	2.00	327.00
المستوى التعليمي	300	0	1.5833	1.0000	.71980	1.00	4.00	475.00
هل تتابع الأخبار السياسية باستمرار؟	300	0	1.3233	1.0000	.46853	1.00	2.00	397.00
هل تأخذ معلوماتك السياسية من مواقع التواصل الاجتماعي؟	300	0	1.4067	1.0000	.49203	1.00	2.00	422.00
في حالة الإجابة ب"نعم "لماذا؟	300	0	2.7367	3.0000	1.22978	1.00	4.00	821.00
هل تناقش القضايا السياسية مع زملائك؟	300	0	1.2867	1.0000	.45296	1.00	2.00	386.00
هل حضرت تجمعات سياسية من قبل؟	300	0	1.7233	2.0000	.44810	1.00	2.00	517.00
هل تنتمي الى أحد التنظيمات التالية حزب سياسي-جمعية-تنظيم طلابي؟	300	0	1.9000	2.0000	.30050	1.00	2.00	570.00
هل سبق أن راسلت مسؤولا سياسيا حول قضية تهم المجتمع؟	300	0	1.8933	2.0000	.30920	1.00	2.00	568.00
هل سبق لك المشاركة في تنشيط حملة انتخابية لحزب سياسي أو مرشح معين؟	300	0	1.9067	2.0000	.29139	1.00	2.00	572.00
في حال الإجابة ب"نعم "لماذا؟	300	0	3.7933	4.0000	.69202	1.00	4.00	1138.00
هل سبق لك أن ترشحت للانتخابات؟	300	0	1.9567	2.0000	.20395	1.00	2.00	587.00
خلال الفترة ما بين 2011 -2020 عرفت فيها الجزائر تنظيم عدة انتخابات فهل سبق لك أن صوت في أحد هذه المواعيد الانتخابية؟	300	0	1.6367	2.0000	.48176	1.00	2.00	491.00
في حالة الإجابة ب"لا "لماذا؟	300	0	3.2500	3.0000	1.59037	1.00	5.00	975.00
هل سبق لك أن شاركت في حركات احتجاجية من قبل؟	300	0	1.5600	2.0000	.49722	1.00	2.00	468.00
في حالة الإجابة ب"نعم "لماذا؟	300	0	3.6500	5.0000	1.65023	1.00	5.00	1095.00
هل ترى أن كثرة تنظيم الحركات الاحتجاجية من قبل المواطنين والنقابات العمالية دليل على ضعف التسيير الحكومي؟	300	0	1.2200	1.0000	.41494	1.00	2.00	366.00
هل تعتقد أن المشاركة في الحراك الشعبي سيساهم في تقويم نظام وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر؟	300	0	1.3400	1.0000	.47450	1.00	2.00	402.00
في حالة الإجابة ب"لا "لماذا؟	300	0	3.2933	4.0000	1.09451	1.00	4.00	988.00

هل ترى أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري؟	300	0	1.1567	1.0000	.36409	1.00	2.00	347.00
في حالة الإجابة بـ"لا "لماذا؟	300	0	3.6667	4.0000	.84732	1.00	4.00	1100.00
هل ترى أن الديمقراطية التشاركية في الجزائر ستساهم في صناعة القرار السياسي الراشد؟	300	0	3.5833	4.0000	1.09562	1.00	5.00	1075.00
هل تعتبر أن القانون العضوي 05-12 المتعلق بالإعلام سيحمي الممارسة الصحفية وإبداء الرأي؟	300	0	3.0700	3.0000	1.07810	1.00	5.00	921.00
هل تعتبر أن نظام المحاصصة آلية فعالة لترقية دور المرأة في المجالس المنتخبة؟	300	0	3.0867	3.0000	1.15337	1.00	5.00	926.00
هل ترى أن القانون العضوي للأحزاب السياسية والقانون العضوي للجمعيات آليات مناسبة لحماية الممارسة الحزبية والجمعوية؟	300	0	3.2200	3.0000	1.01408	1.00	5.00	966.00
هل ترى أن السلطة المستقلة للانتخابات في القانون العضوي 10-16 ستتمكن من ضمان نزاهة العملية مما سيزيد من دافعية المواطنين للترشح والتصويت؟	300	0	2.9300	3.0000	1.23701	1.00	5.00	879.00
هل تعتقد أن آلية الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية سيحمي الحقوق الأساسية للمواطنين؟	300	0	3.1667	3.0000	1.04364	1.00	5.00	950.00
هل تعتبر نموذج البلدية الالكترونية آلية مناسبة لمشاركة المواطن في صناعة القرار الراشد على المستوى المحلي؟	300	0	3.6767	4.0000	1.21258	1.00	5.00	1103.00
هل ترى أن تضمين مفهوم المواطنة والديمقراطية في المناهج التربوية سيساهم في بلورة ثقافة سياسية مشاركة تعمل على صناعة القرار الراشد؟	300	0	3.7667	4.0000	1.17906	1.00	5.00	1130.00
هل ترى أن تضمين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد مشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد سيقلل منه؟	300	0	3.6733	4.0000	1.19920	1.00	5.00	1102.00
هل تعتبر ارتفاع معدلات الفساد في الجزائر عامل مساهم في تراجع نسب المشاركة السياسية؟	300	0	4.3133	5.0000	1.07347	1.00	5.00	1294.00
هل ترى أن الثقافة السياسية المنتشرة في الجزائر جعلت مشاركة المواطن في العملية السياسية محدودة وضعيفة؟	300	0	3.9500	4.0000	1.11579	1.00	5.00	1185.00

هل تعتبر أن ضعف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية ساهم في تراجع دافعية المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية؟	300	0	3.9600	4.0000	1.10263	1.00	5.00	1188.00
هل ترى أن البرامج السياسية المقدمة من الأحزاب لم تلقى مقبولية لدى الهيئة الناخبة؟	300	0	3.5967	4.0000	1.20228	1.00	5.00	1079.00
هل تعتبر أن محدودية صلاحيات السلطة التشريعية وبالمقابل وجود صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية عامل أساسي لتراجع نتائج الانتخابات التشريعية؟	300	0	3.4267	3.5000	1.10848	1.00	5.00	1028.00
هل ترى أن مؤسسات التنشئة السياسية لم تؤدي دورها في تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار؟	300	0	3.7700	4.0000	1.08058	1.00	5.00	1131.00
هل ترى أن طبيعة نظام الحكم في الجزائر أثرت على مشاركة المواطنين في العملية السياسية؟	300	0	3.7300	4.0000	1.19801	1.00	5.00	1119.00
هل ترى أن أولوية الإنفاق العسكري على الإنفاق الاستثماري أثر على دافعية المواطن في المشاركة في صنع القرار عبر العملية الانتخابية؟	300	0	3.2800	3.0000	1.37887	1.00	5.00	984.00
هل ترى أن هناك علاقة تأثير سلبية بين توزيع الريع النفطي ومستويات المشاركة السياسية في الجزائر؟	300	0	3.0200	3.0000	1.26422	1.00	5.00	906.00
هل تعتبر أن الدوران الداخلي للنخب أثر على دافعية المواطنين في المساهمة في العملية السياسية؟	300	0	3.4967	4.0000	1.16095	1.00	5.00	1049.00
هل ترى أن اعتماد نظام التصويت الورقي بدل الإلكتروني عزز أطروحة تزوير العملية الانتخابية؟	300	0	3.6333	4.0000	1.34347	1.00	5.00	1090.00

الملحق رقم -6-: معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبيان

Statistiques de fiabilité	
Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
45	.679

Statistiques de total des éléments				
Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	
.674	.230	115.637	118.5733	الجنس
.682	-.067-	118.625	119.0833	السن
.678	.112	117.038	118.4500	الحالة المهنية
.680	-.031-	118.341	118.2767	الصفة البيداغوجية
.681	-.037-	118.388	119.1300	الحالة المدنية
.678	.106	116.072	118.6367	المستوى التعليمي
.681	-.004-	118.060	118.8967	هل تتابع الأخبار السياسية باستمرار؟
.678	.102	116.915	118.8133	هل تأخذ معلوماتك السياسية من مواقع التواصل الاجتماعي؟
.680	.115	113.722	117.4833	في حالة الإجابة ب"نعم "لماذا؟
.677	.135	116.711	118.9333	هل تناقش القضايا السياسية مع زملائك؟
.677	.121	116.866	118.4967	هل حضرت تجمعات سياسية من قبل؟
.678	.114	117.409	118.3200	هل تنتمي الى أحد التنظيمات التالية حزب سياسي-جمعية-تنظيم طلابي؟
.678	.115	117.371	118.3267	هل سبق أن راسلت مسؤولا سياسيا حول قضية تهم المجتمع؟
.678	.136	117.293	118.3133	هل سبق لك المشاركة في تنشيط حملة انتخابية لحزب سياسي أو مرشح معين؟
.679	.074	116.653	116.4267	في حال الإجابة ب"نعم "لماذا؟

هل سبق لك أن ترشحت للانتخابات؟	118.2633	118.208	-.002-	.680
خلال الفترة ما بين 2011- 2020 عرفت فيها الجزائر تنظيم عدة انتخابات فهل سبق لك أن صوت في أحد هذه المواعيد الانتخابية؟	118.5833	118.993	-.094-	.684
في حالة الإجابة ب"لا "لماذا؟	116.9700	117.722	-.058-	.700
هل سبق لك أن شاركت في حركات احتجاجية من قبل؟	118.6600	116.372	.151	.676
في حالة الاجابة ب"نعم "لماذا؟	116.5700	112.079	.098	.686
هل ترى أن كثرة تنظيم الحركات الاحتجاجية من قبل المواطنين والنقابات العمالية دليل على ضعف التسيير الحكومي؟	119.0000	117.458	.068	.679
هل تعتقد أن المشاركة في الحراك الشعبي سيساهم في تقويم نظام وبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر؟	118.8800	119.270	-.121-	.685
في حالة الإجابة ب"لا "لماذا؟	116.9267	117.546	-.021-	.688
هل ترى أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات له آثار سلبية على الواقع السياسي الجزائري؟	119.0633	118.655	-.069-	.682
في حالة الإجابة ب"لا "لماذا؟	116.5533	118.984	-.079-	.688
هل ترى أن الديمقراطية التشاركية في الجزائر ستساهم في صناعة القرار السياسي الراشد؟	116.6367	110.674	.276	.667
هل تعتبر أن القانون العضوي-12 05 المتعلق بالإعلام سيحمي الممارسة الصحفية وإبداء الرأي؟	117.1500	112.349	.207	.672
هل تعتبر أن نظام المحاصصة آلية فعالة لترقية دور المرأة في المجالس المنتخبة؟	117.1333	112.042	.199	.673
هل ترى أن القانون العضوي للأحزاب السياسية والقانون العضوي للجمعيات آليات مناسبة لحماية الممارسة الحزبية والجمعوية؟	117.0000	111.585	.263	.669
هل ترى أن السلطة المستقلة للانتخابات في القانون العضوي-16 10 ستتمكن من ضمان نزاهة العملية مما سيزيد من دافعية المواطنين للترشح والتصويت؟	117.2900	110.026	.258	.668
هل تعتقد أن آلية الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة الدستورية سيحمي الحقوق الأساسية للمواطنين؟	117.0533	111.790	.243	.670

هل تعتبر نموذج البلدية الالكترونية آلية مناسبة لمشاركة المواطن في صناعة القرار الراشد على المستوى المحلي؟	116.5433	110.182	.259	.668
هل ترى أن تضمين مفهوم المواطنة والديمقراطية في المناهج التربوية سيساهم في بلورة ثقافة سياسية مشاركة تعمل على صناعة القرار الراشد؟	116.4533	107.580	.379	.659
هل ترى أن تضمين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد مشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد سيقلل منه؟	116.5467	108.804	.320	.663
هل تعتبر ارتفاع معدلات الفساد في الجزائر عامل مساهم في تراجع نسب المشاركة السياسية؟	115.9067	108.520	.383	.660
هل ترى أن الثقافة السياسية المنتشرة في الجزائر جعلت مشاركة المواطن في العملية السياسية محدودة وضعيفة؟	116.2700	109.542	.319	.664
هل تعتبر أن ضعف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية ساهم في تراجع دافعية المواطن نحو المشاركة في الحياة السياسية؟	116.2600	108.434	.374	.660
هل ترى أن البرامج السياسية المقدمة من الأحزاب لم تلقى مقبولية لدى الهيئة الناخبة؟	116.6233	106.784	.403	.657
هل تعتبر أن محدودية صلاحيات السلطة التشريعية وبالمقابل وجود صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية عامل أساسي لتراجع نتائج الانتخابات التشريعية؟	116.7933	109.870	.307	.665
هل ترى أن مؤسسات التنشئة السياسية لم تؤدي دورها في تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار؟	116.4500	109.513	.334	.663
هل ترى أن طبيعة نظام الحكم في الجزائر أثرت على مشاركة المواطنين في العملية السياسية؟	116.4900	107.160	.389	.658
هل ترى أن أولوية الإنفاق العسكري على الإنفاق الاستثماري أثر على دافعية المواطن في المشاركة في صنع القرار عبر العملية الانتخابية؟	116.9400	108.893	.259	.668

هل ترى أن هناك علاقة تأثير سلبية بين توزيع الريع النفطي ومستويات المشاركة السياسية في الجزائر؟	117.2000	112.709	.146	.677
هل تعتبر أن الدوران الداخلي للنخب أثر على دافعية المواطنين في المساهمة في العملية السياسية؟	116.7233	108.977	.327	.663
هل ترى أن اعتماد نظام التصويت الورقي بدل الإلكتروني عزز أطروحة تزوير العملية الانتخابية؟	116.5867	108.170	.296	.665